

الكتاب المصنف

كتاب المصنف

تأليف
المصنف المصنف
المصنف المصنف







الجلال نقالبضاعة
احكام العشرة الطاهرة

الجدائق والنصائح

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني

الوفى ١١٨٦ هـ

حقيقه وعلق عليه محمد تقي الايرواني

الجزء الثامن عشر

دار الأضواء

سموت • لبنان

الطبعة الثانية مصححة
جميع الحقوق محفوظة
١٩٨٥ - ١٤٠٥ هـ

دار الأضواء

تبريت - الخبيز - مشارف عبد الله الحاج - بناية الترميم
ص.ب. ٢٥/٢٠ - بريقيا، الخبيز - حسكر



الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

كتاب التجارة

وفيه مقدمات وفصول

المقدمة الاولى

اعلم انه قد استفاضت الاخبار بالحث على طلب الرزق والكسب الحلال ،
ولاسيما بطريق التجارة مع الاجمال في الطلب والاقتصار على الحلال . وطى هذا
كان جملة فضلاء اصحاب الائمة (ع) ، كزرارة بن اعين ، وهشام بن الحكم ، ومحمد
ابن النعمان مؤمن الطاق ، ومحمد بن ابي عمير واضربهم ، كما لا يخفى على من لاحظ
السير والاخبار .

قال الله تعالى : : «هو الذى جعل لكم الارض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا

من رزقه» (١). وقال سبحانه: «فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله» (٢). وقال تعالى: «وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله» (٣).

وروى ثقة الاسلام، عن ابي خالد الكوفي، رفعه الى ابي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: «العبادة سبعون جزء فضلها طلب الحلال» (٤).

وعن عمر بن يزيد - في الموثق - قال قلت لابي عبدالله عليه السلام: رجل، قال لا قعدن في بيتي ولا صلين ولا صومن، ولا عبدن ربي، فاما رزقي فسيأتيني، فقال ابو عبدالله عليه السلام: «هذا احد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم» (٥).

وعن عمر بن يزيد قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: «ارايك لو ان رجلا دخل بيته واغلق بابا كان يسقط عليه شيء من السماء؟» (٦).

وعن ايوب اخي اديم يباع الهروي قال: كنا جلوسا عند ابي عبدالله عليه السلام اذا قبل العلامة بن كامل فجلس قدام ابي عبدالله عليه السلام فقال: ادع الله ان يرزقني في دعة، قال: لا ادعوك، اطلب كما امرك الله» (٧).

وعن سليمان بن معلى بن خنيس عن ابيه قال: «مثل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل وانا عنده، قيل اصابته الحاجة، فقال: فما يصنع اليوم؟ قيل: في البيت يعبد ربه! فقال عليه السلام: من اين قوته؟ قال: من عند بعض اخواني! فقال ابو عبدالله عليه السلام: والله

١- سورة الملك: ١٥

٢- سورة الجمعة: ١٠

٣- سورة المزمل: ٢٠

٤- الكافي ج ٥ ص ٧٨ رقم ٦١

٥- الكافي ج ٥ ص ٧٧ رقم ١٠

٦- الكافي ج ٥ ص ٧٨ رقم ٢

٧- الكافي ج ٥ ص ٧٨ رقم ٣

الذى يقوته اشد عبادة منه» (١)

وعن ابي حمزة عن ابي جعفر : «من طلب الرزق فى الدنيا استغافاً عن الناس، وسعيًا على امله ، وتعطفًا على جاره، لقي الله عز وجل يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر» (٢) .

وعن على بن الغراب عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : «ملعون من القى كله على الناس» (٣) .

وروى المشايخ عن الفضل بن ابي قرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «اوحى الله تعالى الى داود عليه السلام : انك نعم العبد لولا انك تأكل من بيت المال ، ولا تعمل بيدك شيئاً، قال : فبكى داود عليه السلام اربعين صباحاً ، فاوحى الله تعالى الى الحديد ان لن لعبدى داود عليه السلام فالان الله تعالى له الحديد ، وكان يعمل كل يوم درعاً ، فيبيعها بالف درهم، فعمل ثلثمائة وستين درعاً فباعها بثلثمائة وستين الفا ، واستغنى عن بيت المال» (٤) .
وروى الصدوق عن المعلى بن خنيس قال : رآنى ابو عبد الله عليه السلام وقد تأخرت عن السوق ، فقال : «اغد الى عزك» (٥) .

وباسناده عن روح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «تسعة اعشار الرزق فى التجارة» (٦) .
وروى فى كتاب الخصال عن عبد المؤمن الانصارى عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : «البركة عشرة اجزاء تسعة اعشارها فى التجارة ، والعشر الباقى

١- الكافى ج ٥ ص ٧٨ رقم : ٤

٢- الكافى ج ٥ ص ٧٨ رقم : ٥

٣- الكافى ج ٥ ص ٧٨ رقم : ٧

٤- الكافى ج ٥ ص ٧٤ رقم : ٥

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٣ رقم : ٢

٦- الوسائل ج ١٢ ص ٣ رقم : ٣

في الجلود (١) .

قال الصدوق - قدس سره - يعني بالجلود : الغنم ، واستدل بما يأتي .

وروى فيه عن الحسين بن زيد بن علي عن ابيه زيد بن علي عن آبائه عن النبي ﷺ قال : «تسعة اشارة الرزق في التجارة والجزء الباقي في الساياء ، يعني الغنم» (٢) .

وروى في الكافي عن محمد الزعفراني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «من طلب التجارة استغنى عن الناس ، قلت : وان كان معيلا ؟ قال : وان كان معيلا ، ان تسعة اشارة الرزق في التجارة» (٣) .

وعن هشام الاحمر قال : كان ابو الحسن عليه السلام يقول لمصادف : اغد الى عزك - يعني السوق - (٤) .

وعن علي بن عتبة قال : قال ابو عبد الله عليه السلام لمولى له : «يا عبد الله ، احفظ عزك قال : وما عزي جعلت فداك ؟ قال : غدوك الى سوقك ، واكرامك نفسك» . وقال لآخر مولى له : «مالى اراك تركت غدوك الى عزك ؟ قال : جنازة اردت . ان احضرها ، قال : فلا تدع الرواح الى عزك» (٥) .

وروى المشايخ الثلاثة عن سدير ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : اى شيء على الرجل في طلب الرزق ؟ قال : اذا فتحت بابك وبسطت بساطك ، فقد قضيت ما عليك» (٦) .
وروى في الكافي عن الطيار ، قال : قال لي ابو جعفر عليه السلام : اى شيء تعالج ؟

١- الخصال ج ٢ ص ٤٤

٢- الخصال ج ٢ ص ٤٤٦

٣- الكافي ج ٥ ص ١٤٨ رقم : ٣

٤- الكافي ج ٥ ص ١٤٩ رقم : ٧

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٥ رقم : ١٣

٦- الوسائل ج ١٢ ص ٣٤ رقم : ١

— اى شيء تصنع ؟— فقلت ما انا في شيء ، فقال فخذ بيتاً واكس فئانه ، ورشه ، وابسط فيه بساطك فاذا فعلت ذلك فقد قضيت ما يجب عليك ، قال : قدمت الكوفة ففعلت فرزقت» (١) .

وروى في الكافي والتهذيب عن ابي عمارة الطيار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : انى قد ذهب مالي ، . وتفرق ما كان في يدي ، وعيالى كثير ا فقال ابو عبد الله عليه السلام : اذا قدمت الكوفة ، فافتح باب حانوتك وابسط بساطك ، وضع ميزانك وتعرض للرزق من الله عز وجل .

قال : فلما ان قدم الكوفة ، فتح باب حانوته وبسط بساطه ، ووضع ميزانه ، فتمجّب من حوله من جيرانه انه ليس في بيته قليل ولا كثير من المتاع ، ولا عنده شيء ا فجاءه رجل فقال : اشتري ثوبا ، قال : فاشتري له ثوباً ، واخذ ثمنه وصار الثمن اليه ، قال ثم جاءه آخر فقال له : يا ابا عمارة اشتري ثوبا ، فطلب له في السوق واشتري له ثوبا واخذ ثمنه ، فصار في يده ، وكذلك يصنع التجار ، يأخذ بعضهم من بعض ، ثم جاءه رجل آخر فقال له يا ابا عمارة ان عندي عدلا من كتان ، فهل تشتريه منى وأؤخر لك بثمانه سنة ؟ قال : نعم ، احمله وجثني به .

قال : فحمله اليه ، فاشتراه منه بتأخير سنة ، قال : فقام الرجل فذهب ثم اتاه آت من اهل السوق ، فقال له : يا ابا عمارة ما هذا العدل ؟ قال هذا عدل اشتريته ، قال بمعنى نصفه واحمل لك ثمنه ، قال : نعم ، فاشتراه منه واعطاه نصف المتاع واخذ نصف الثمن .

قال : فصار في يده الباقي الى سنة ، قال : فجعل يشتري بثمانه الثوب والثوبين ، ويعرض ويشتري ويبيع ، حتى ائوى وعز وجهه (٢) وصار معروفاً . (٣) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣٤ رقم ٢

٢- في نسخة الكافي : وعرض وجهه

٣- الكافي ج ٥ ص ٣٠٤ حديث ٣

وعن ابي حمزة الثمالي ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول صلى الله عليه وآله في حجة الوداع : الا ان الروح الامين نفث في روعي (١) انه لا يموت نفس حتى يستكمل رزقها ، فاتقوا الله تعالى واجملوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق ان تطلبوه بشيء من معصية الله ، فان الله تبارك وتعالى قسم الارزاق بين خلقه حلالا ، ولم يقسمها حراماً فمن اتقى الله وصبر آتاه الله برزقه من حله. ومن هناك حجاب الستر وعجل فاحذره من غير حله قص به من رزقه الحلال وحوسب به يوم القيامة « (٢) .

وبهذا المضمون اخبار عديدة ، وروى في الكافي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام - عن آبائه (ع) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله . ورواه في الفقيه مرسلًا « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : نعم العون على تقوى الله الغنى « (٣) .

و روى في الكافي عن عمرو بن جميع قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : « لا خير فيمن لا يحب جمع المال من حلال يكف به وجهه ويقضى به دينه ، ويصل به رحمه » (٤) .

وعن ابي عبد الله عليه السلام قال : « نعم العون على الاخرة الدنيا » (٥) .
وعن علي الاحمسي ، عن رجل عن ابي جعفر عليه السلام قال : « نعم العون الدنيا ، على طلب الاخرة » (٦) .

وروى في الفقيه مرسلًا قال الصادق عليه السلام : « ليس منا من ترك دنياه لآخرته ،

١- الروح - بضم الراء - : سواد القلب ، والمراد : روحه الكريمة كناية عن الباطن.

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧ حديث : ١

٣- الكافي ج ٥ ص ١٧ حديث : ١

٤- الكافي ج ٥ ص ٧٢ حديث : ٥

٥- الكافي ج ٥ ص ٧٢ حديث : ٨

٦- الكافي ج ٥ ص ٧٣ حديث : ١٤

ولا آخرته لدنياه» (١).

قال : روى عن العالم عليه السلام انه قال : «اعمل لدنياك كأنك تعيش ابداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» (٢) .

إذا عرفت ذلك ففى هذا المقام فوائد لطيفة ، وفرايد منيفة ، تهش اليها الطباع القويمة ، وتلتذ بها الاسماع السليمة :

الفائدة الاولى

اعلم انه كما استفاضت الاخبار بالامر بطلب الرزق وذم تاركه، حتى ورد لعن من القى كله على الناس ، كما تقدم (٣) وورد الترغيب فيه كما تقدم ، حتى ورد ايضا ان العبادة سبعون جزءاً ، افضلها طلب الحلال ، كما قد استفاضت الاخبار بطلب العلم وجوب التفقه فى الدين وانه فريضة على كل مسلم كما فى الكافى (٤) والتهذيب وغيره من الاخبار المتكاثرة بذلك .

وجملة من عاصرناه من علمائنا الاعلام ومشايخنا الكرام ومن سمعنا به قبل هذه الايام كلهم كانوا على العمل بهذا الاخبار ، فانهم كانوا مشغولين بالدرس والتدريس ونشر احكام الشريعة والتصنيف والتأليف من غير اشتغال بطلب المعاش وغير ذلك مع ما عرفت من تلك الاخبار من مزيد الذم لتارك الطلب حتى ورد لعنه ، الدال على مزيد الغضب .

وحيثذ فلا بد من الجمع بين اخبار الطرفين على وجه يندفع به التناقى من البين ، وذلك باحد وجهين :

١- الوسائل ج ١٢ ص ٤٩ حديث : ١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٤٩ حديث : ٢

٣- راجع : الكافى ج ٥ ص ٧٢

٤- راجع : الكافى - الاصول - ج ١ ص ٣٠ فما بعد

الاول - ولعله الاظهر، كما هو بين علمائنا اشهر - تخصيص الاخبار الدالة على وجوب طلب الرزق بهذه الاخبار الدالة على وجوب طلب العلم ، بان يقال بوجوب ذلك على غير طالب العلم المشتغل بتحصيله واستفادته او تعليمه وافادته .

وبهذا الوجه صرح شيخنا الشهيد الثاني في كتاب « منية المريد في آداب المفيد والمستفيد » حيث قال في جملة شرايط تحصيل العلم ما لفظه :

« وان يتوكل على الله و يفوض امره اليه ولا يعتمد على الاسباب فيوكل اليها وتكون وبالاعليه ، ولاعلى احد من خلق الله تعالى ، بل يلتقي مقاليد امره الى الله تعالى في امره و رزقه وغيرهما يظهر له من نفحات قدسه ولحظات انسه ما يقوم به اوده، و يحصل مطلوبه ، و يحصل به مراده . وقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ « ان الله تعالى قد تكفل لطالب العلم برزقه خاصة عما ضمنه لغيره » بمعنى ان غيره يحتاج الى السعى على الرزق حتى يحصل غالبا ، وطالب العلم لا يكلف بذلك بل بالطلب ، وكفاه مؤنة الرزق ان احسن النية واخلص العزيمة ، وعندى في ذلك من الوقايع و الدقايق ما لوجعته بلغ ما يعلمه الله تعالى من حسن صنيع الله بى وجميل معونته ، منذاشتغلت بالعلم وهو مبادى عشر الثلاثين وتسعمائة، الى يومى هذا ، وهو منتصف شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة وبالجملة ليس الخبر كالميان.

وروى شيخنا المقدم محمد بن يعقوب الكليني باسناده الى الحسين بن علوان ، قال : كنا فى مجلس نطلب فيه العلم وقد نفذت نفقتى فى بعض الاسفار، فقال لى بعض اصحابنا : من تؤمل لما قد نزل بك؟ فقلت : فلانا : فقال : اذأوالله لاتسعف حاجتك (١) ولايلفك املك ، ولاتنجع طلبتك ! قلت : وما علمك - رحمك الله - ؟ قال ان اباهد الله ﷻ حدثنى انه قرأ فى بعض الكتب : ان الله - تعالى - يقول و عزتى وجلالى ومجدى وارتفاعى على عرشى ، لاقطن أمل كل مؤمل (من الناس) غيرى بالياس ، ولاكسونه ثوب المذلة عند الناس ولانجينه من قبرى ، ولابعد نه من وصلى ، أيؤمل

غيرى فى الشدايد ، والشدايد بيدى و يرجو غيرى و يقرع بالفكر باب غيرى ويدي
مفاتيح الابواب ، وهى مغلقة .

وبابى مفتوح لمن دعانى فمن ذا الذى املنى لنوائبه فقطعته دونها ، ومن ذا الذى رجاني
لعظيمة فقطعت رجائه منى ؟ جعلت آمال عبادى عندى محفوظة فلم يرضوا بحفظى وملات
سماواتى ممن لا يمل من تسبيحى وامرهم ان لا يخلقوا الابواب بينى وبين عبادى فلم يثقوا
بقولى !

الم يعلم من طريقته نائبة من نوائبى انه لا يملك كشفها احد غيرى الا من بعد
اذنى فما لى اراه لاهيا عنى ، اعطيته بجودى ما لم يسألنى ، ثم انتزعته عنه فلم يسألنى رده ،
وسأل غيرى . افيرانى ابدأ بالعطاء قبل المسألة ثم اسأل فلا يجيب سائلى ! أبخيل انا
فبيخلنى عبدى ؟ ! اوليس الجود و الكرام لى ؟ ! او ليس العفو والرحمة بيدى ؟ !
او ليس انسا محل الامال فمن يقطعها دونى ؟ ! افلا يخشى المؤمنون ان يؤملوا
غيرى ؟ ! .

فلوان اهل سماواتى و اهل ارضى املوا جميعا ثم اعطيت كل واحد منهم ما امل
الجميع ، ما انتقص من ملكى مثل عضو ذرة ، وكيف يتقص ملك انا قيمه ؟ !
فيا يؤساً للقائطين من رحمتى و يا يؤساً لمن عصانى ، ولم يراقبنى (١) .
و رواه الشيخ المبرور بسند آخر عن سعيد بن عبد الرحمن ، و فى آخره :
« فقلت : يا ابن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - امل على ، فأمله على ، فقلت : لا والله
ما سأله حاجة بعدها .

اقول : ناهيك بهذا الكلام الجليل الساطع نوره من مطالع النبوة على افق
الولاية من الجانب القدسى ، حاثاً على التوكل على الله وتفويض الامر اليه ، والاعتماد فى
جميع المهمات عليه ، فما عليه مزيد من جوامع الكلام فى هذا المقام » (٢) .

١- الكافى - الاصول - ج ٢ ص ٦٦ - ٦٧

٢- منية المريد ص ٤٦ - ٤٧ طبعة النجف

انتهى كلام شيخنا المشار إليه ، افاض الله شتاً ييب قدسه عليه .

اقول : ويدل على ذلك ايضا باصرح دلالة ما رواه شيخنا ثقة الاسلام في الكافي ايضا باسناده ، الى ابي اسحق السبعي عن حذثه قال سمعت امير المؤمنين عليه السلام يقول : « ايها الناس ! اعلموا ان كمال الدين طلب العلم والعمل به ، الا وان طلب العلم اوجب عليكم من طلب المال ، ان المال مقسوم مضمون لكم فلقسمه عادل بينكم وضمنه ، وسيفى لكم والعلم مخزون عند الله ، وقد امرتم بطلبه من اهله فاطلبوه (١) . ولا يخفى ما في هذا الخبر من الصراحة في المدعى . اما الامر بطلب العلم دون طلب المال ، لان الرزق كما ذكره عليه السلام مقسوم مضمون وهو اشارة الى قوله تعالى : « نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا » (٢) وقوله تعالى : « وما من دابة في الارض الا على الله رزقها » (٣) .

و يؤكد ما رواه شيخنا المذكور في كتابه المشار اليه ، بسنده عن ابي جعفر عليه السلام - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « يقول الله - عز وجل - وعزتي وجلالي وعظمتي وكبريائي ونوري وعلوي وارتفاع مكاني لا يوترعبد هواه على هواي الا اشت امره ولبست عليه دنياه وشغلت قلبه بها ولم اعطه منها الا ما قدرت له . وعزتي وجلالي وعظمتي ونوري وعلوي وارتفاع مكاني ، لا يوترعبد هواي على هواه الا استحفظته ملائكتي وكفلت السموات والارضين رزقه وكنت له من وراه تجارة كل تاجر وآتته الدنيا وهي راغمة (٤) .

و قد حكى لي والدي العلامة عن جمع من فضلاء بلادنا (البحرين) الذين بلغوا من الفضل علماً وعملًا وتقوى ونبلًا ما هو اشتهر من ان ينقل :

١- الكافي - الاصول - ج ١ ص ٣٠ حديث : ٤

٢- سورة الزخرف : ٣٢

٣- سورة هود : ٦

٤- الكافي - الاصول - ج ٢ ص ٣٣٥ حديث : ٤

منهم العلامة الفقيه الشيخ سليمان بن علي الشاخوري وهو استاد شيخنا الشيخ سليمان بن عبدالله البحراني ، ومنهم العلامة المحقق المدقق الشيخ محمد بن يوسف المعالي البحراني ، ومنهم الشيخ الفقيه الذي رجعت اليه رئاسة البلاد في زمانه امراً ونهياً وفتوى ، الشيخ محمد بن سليمان البحراني ، فانهم كانوا في مبدء الاشتغال على غاية من الفقر والحاجة ، حتى ان الشيخ سليمان بن علي المذكور ، كان يحضر الدرس في حلقة الشيخ العلامة الشيخ علي بن سليمان البحراني و هو احد تلامذة شيخنا البهائي وهو اول من نشر علم الحديث بالبحرين وكان الشيخ سليمان المذكور يحضر حلقة درسه حتى اذا صار قريب الظهر و دخل الشيخ علي ، البيت لاجل الغذاء ، وتفرق المجلس ، مضى الشيخ المزبور للصحرَاء في وقت الربيع واكل من حشايش التراب ما يسد جوعه ، ثم بعد خروج الشيخ يعود للحضور .

ومن هذا القليل حكايات الباقيين مما يطول بنقله الكلام . وحيث انهم رضوان الله عليهم طلقوا الدنيا وقصروا على الرغبة في الاخرى ، ارتقوا من الدنيا اعلى مراقبها وانقادت لهم بازمتها وتراقبها حتى صار كل منهم نابعة زمانه ونادرة اوانه ، وهو وفق الحديث القدسي المتقدم .

لكن ينبغي ان يعلم ان هذه المرتبة ليست سهلة التناول لكل طالب ، ولا ميسرة الاباء لخلص النية له في طلب العلم ، فان مدار الاعمال على النيات ، وبسببها يكون العلم تارة خزانة لا قيمة لها ، و تارة جوهرة فاخرة لا يعلم قيمتها ، لعظم قدرها ، وتارة يكون و بسالا على صاحبه مكتسباً في ديوان السيئات ، و ان كان ما اتى به بصورة الواجبات .

فيجب على الطالب ان يقصد بطلبه الاخلاص لوجه الله تعالى وامثال امره ، واصلاح نفسه وارشاد عباده الى معالم دينه ، ولا يقصد بذلك شيئاً من الاعمال الدنيوية من تحصيل مال ، وجاه ، ورفعة وشهرة بين الناس ، او المباهاة والمفاخرة للآقران ، والترفع على الاخوان ونحو ذلك مما يوجب البعد منه سبحانه وتعالى ، والخذلان ، مضافاً الى

ذلك التوكل عليه سبحانه في جميع الامور ، والقيام باوامره ونواهيه في السورود والصدور كما تقدم في كلام شيخنا المذكور .

الثاني : التفصيل في ذلك ويتوقف على بيان كلام في المقام :

وهو انه ينبغي ان يعلم اولاً : ان العلم منه ما هو واجب وما هو مستحب ، والاول منه ما هو واجب عينا ومنه ما هو واجب كفاية . فاما الواجب عينا فهو العلم بالله سبحانه وصفاته وما يجوز عليه ويمتنع ، حسبما ورد في الكتاب العزيز والسنة النبوية على الصادق ، بها وآله اشرف صلاة وتحية ، وما جاء به النبي ﷺ من احوال المبدء والمعاد منا علم تواتر من دينه ﷺ ولو تقليداً تسكن اليه النفس ويطمئن به القلب وما يحصل به الاذعان والتصديق ، وفاقاً لجمع من متأخري اصحابنا رضوان الله عليهم - وما زاد على ذلك من الادلة التي قررها المتكلمون والخوض في دقائق علم الكلام فهو فرض كفاية على المشهور صيانة للدين عن شبه المعاندين والملحدين .

ومن الواجب العيني ايضاً تحصيل العلم بواجبات الصلاة حيث يكلف بها ولو تقليداً وواجبات الصيام كذلك ، والزكاة ممن يخاطب بها ، والحج كذلك ايضاً وهكذا من كل ما يجب على المكلف بوجود اسبابه ، وما زاد من تحصيل العلوم في هذه الحال على ما ذكرناه فهو مستحب .

ومن الواجب العيني ايضاً ما يحصل به تطهر القلب من الملكات الردية المهلكة ، كالرياء والحسد والعجب والكبر ونحوها كما حقق في محل مفرد ، وهو من اجل العلوم قدراً واعلاها ذكراً بل هو الاصل الاصيل للعلوم الرسمية ، وان كان الان قد اندرست معالمه بالكلية وانطمست مراسمه العلية ، فلا يرى له اثر ولا يسمع له خبر . واما الواجب كفاية فهو ما فوق هذه المرتبة فيما تقدم ذكره حتى يبلغ درجة العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية ، وهو المعبر عنه في السنة الفقهاء بالاجتهاد .

هذا اذا لم يوجد من يتصف به ويقوم به في ذلك القطر ، والا كان ذلك مستحباً

لان الواجب الكفائي مع وجود من يقوم به يسقط وجوبه عن الباقيين ، فيكون مستحبا ويكون هذا من القسم الثاني في التقسيم الاول . وما يتوقف عليه الوصول الى مرتبة الاجتهاد من العلوم الاتية وغيرها تابع له في الوجوب والاستحباب .

ثم اعلم ايضا ان تحصيل الرزق منه ما يكون واجبا وهو ما يحصل به البلغة والكفاف لنفسه وعياله الواجب النفقة عليه بحيث يخرج عن ان يكون مضيقاً . ومنه ما يكون مستحبا ، وهو طلب ما زاد على ذلك للتوسعة على نفسه وعياله ، وهو الصرف في وجوه البر والخيرات . ومنه ما يكون مكروها وهو ما يقصد به الزيادة في جمع المال وادخاره والمكاثرة والمباهاة به والحرص عليه . ومنه ما يكون محرما وهي ما يقصد بتحصيله الصرف في اللهو واللعب والمعاصي ونحو ذلك .

اذا عرفت ذلك فاعلم : ان وجه ما اشرنا اليه آنفاً من التفصيل ، هو ان هيئنا صوراً :

(احديها) تعارض الواجب العيني من طلب العلم مع الواجب من طلب الرزق ، والظاهر ان الواجب هنا تقديم طلب الرزق ان انسدت عليه وجوه التحصيل مما سواه لان في تركه حينئذ لقاء باليد الى التهلكة . والمعلوم من الشارع في جملة من الاحكام تقديم مراعاة الابدان على الاديان ، ولهذا اوجب الافطار على المريض المتضرر بالصوم ، وان اطلقه . والتيمم على المتضرر بالماء وان لم يبلغ المشقة ، والقعود في الصلاة على المتضرر بالقيام . واباح الميتة لمن اضطر اليها ، ونحو ذلك مما يقف عليه المتتبع . اما لو حصل له من وجه الزكاة او نحوها مما يمونه وجب تقديم العلم البتة .

(وثانيها) تعارض الواجب العيني من العلم ، مع المستحب من طلب الرزق ولا ريب في تقديم طلب العلم .

(وثالثها) تعارض الواجب من طلب الرزق ، مع الواجب الكفائي من طلب العلم ، ولا ريب ايضا في تقديم طلب الرزق لما ذكر في الصورة الاولى .

هذا اذالم يمكن الجمع بين الامرين ، والاوجب الجمع بقدر الامكان فى
الواجبين . وباقى الصور يعرف بالمقايسة .
ولا يخفى ان ما ذكرناه فى هذا المقام وان كان خارجاً عن موضوع الكتاب ،
الا ان فيه فوائد جمعة ، لاتخفى على ذوى الافهام والالباب والله العالم .

الفائدة الثانية

قد عرفت مما قدمنا من الاخبار ومثلها غيرها مما لم نذكره ، الدلالة على وجوب
طلب الرزق ، واستحباب جمع المال بتجارة كان او زراعة او صناعة ، مع انارى
فى هذه الاوقات ولا سيما فى ارض العراق زيادة جور السلاطين وظلمهم على من اشتغل
بشئ من ذلك حتى آل الامر الى تركهم ذلك او الفرار من ديارهم الى بعض الاقطار
ومنه يحصل الاشكال فى العمل بتلك الاخبار ، اللهم الا ان يقال : ان السبب التام فى
تعدي الحكام على اولئك الانام ، انما هو تعديهم الحدود الشرعية والاحكام ، فى افعالهم
او غيرها ، وعدم اقيام بما اوجبه الملك العلام .

ويدل عليه ما رواه الصدوق فى كتاب المجالس بسنده عن النبى ﷺ قال :
قال الله تعالى : « انا خلقت الملوك وقلوبهم بيدي ، فايما قوم اطاعونى جعلت قلوب
الملوك عليهم رحمة ، وايما قوم عصونى ، جعلت قلوب الملوك عليهم سخطة . الا لا تشغلوا
انفسكم بسب المملوك . توبوا الى ، اعطف قلوبهم عليكم » (١) .

وهو كما ترى ظاهر الدلالة واضح المقالة ، فى ان تسلط الملوك عليهم وظلمهم
لهم انما نشأ من ظلمهم انفسهم ، وتعديهم الحدود الشرعية ، ومن ثم منعهم من سب
الملوك وظلمهم من الحكام ، فانه سبحانه هو الذى سلطهم عليهم ، وامرهم بالتوبة
والانابة ، ليعطف قلوب الحكام عليهم .

ويؤيده ماورد فى بعض الاخبار التى لا يحضرنى الان موضعها ، من قوله تعالى :

« اذا عصاني من يعرفني سلطت عليه من لا يعرفني ، (١) .
وما قيل ايضا : اعمالكم عمالكم . وبه يزول الاشكال من هذا المجال والله العالم .

الفائدة الثالثة

قد دلت جملة من الاخبار المتقدمة على ان الواجب هو التعرض للرزق ولو بالجلوس في السوق ، متعرضاً لذلك والله سبحانه مسبب الاسباب ، يسوق اليه رزقه ، اذا كان جلوسه عن نية صادقة وتوكل على الله سبحانه وثيق ، فانه تعالى هو الرزاق ، واما ما يفعله بعض ابناء هذا الزمان من شغل فكره وبدنه بالسعى في التحصيل والكدح والحيل ونحوها ليستغرق اوقاته ويشغل بها عن اقامة الطاعات والمحافظة على السنن والسواجبات ولا يبالي بتحصيله من وجوه الحلال كان او من الشبهات او المحرمات ، فهو من تسويلات الشيطان الرجيم ، وفعله الذميم .

ويعضد ما قلناه ما تقدم ممارواه الشيخ في الصحيح عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : « الا ان الروح الامين نفث في روعي انه لا يموت نفس حتى تستكمل رزقها ، فاتقوا الله عز وجل واجملوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق ان تطلبوه بشي من معصية الله ، فان الله تبارك وتعالى قسم الارزاق بين خلقه حلالا ولم يقسمها حراما ، فمن اتقى الله عز وجل وصبر اتاه الله برزقه من حله ، ومن هتك حجاب السر وعجل فاخذه من غير حله ، قص به من رزقه الحلال ، وحوسب عليه يوم القيامة » (٢) .

وبعضونه اخبار عديدة وفي بعضها : « لو كان العبد في جحر لاتاه الله رزقه » (٣) .

١- الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ حديث : ٣١

٢- الكافي ج ٥ ص ٨٠ حديث : ١

٣- الكافي ج ٥ ص ٨١ حديث : ٤ والجعر : الفار الجديد القور . وهو بتقديم الجيم المفتوحة .

وفي آخر عن امير المؤمنين عليه السلام : «كم من متعب نفسه مقتر عليه . ومقتصد في الطلب قد ساعدته المقادير» (١) .

وبالجملة فان الانسان متى ايقن ان الرزق بيد الله سبحانه وانه قد قسمه من عالم الازل ، وضمن ايصاله لصاحبه وانه اما امره بالطلب والتعرض له من مظانه ، لكي ياتيه كما وعد به ، وقدرى : «الرزق رزقان ، رزق . تطلبه ورزق يطليك» (٢) .

وحينئذ فالعاقل العالم بذلك لا يهم بذلك ولا يشغل فكره ، ولا يتعب ليله ونهاره ، ولا يتجاوز الحدود الشرعية في طلبه . ولكن الشيطان الرجيم والنفس الامارة ، والجهل بالاحكام الشرعية والحدود المرعية ، هي السبب في وقوع الناس في شبك (٣) الخناس وتضييعهم الدين في طلب هذه الدنيا الدنية ، فانهم يرون ان ما يحصلونه انما حصل بجهدهم واجتهادهم وحيلهم وافكارهم وسعيهم الليل والنهار في ذلك ، وهذا هو الداء الذي لأدواءه .

وقد زوى في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «كان امير المؤمنين عليه السلام كثيراً ما يقول : «اعلموا علما يقينا ، ان الله عز وجل لم يجعل للعبد وان اشتد جهده وعظمت حيلته وكثرت مكابده ، ان يسبق ما سئى له في الذكر الحكيم ، ولم يجعل بين العبد في ضعفه وقلة حيلته ، ان يبلغ ما سئى له في الذكر الحكيم .

ايها الناس انه لن يزداد امره نقيراً بحذقه ولم ينتفعن لغزبه نقيراً لحمقه ، فالعالم لهذا العامل به اعظم الناس راحة في منفعة . والعالم لهذا التارك لله اعظم الناس شغلا في مضرتة . ورب منعم عليه مستدزج بالاحسان اليه ، ورب متزوي من الناس مصنوع له . فافق ايها الساعي من سعيك وقصير من عجلتك ، وانتبه من سنة غفلتك» الحديث . (٤)

١- الكافي ج ٥ ص ٨١ حديث : ٦

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٣١ حديث : ٥

٣- الشباك : جمع شبكة وهي المصيدة

٤- الكافي ج ٥ ص ٨٢ حديث : ٩

الفائدة الرابعة

قد تقدم فى الفائدة الاولى الاشارة الى ان الواجب العينى بالنسبة الى العلم بالاحكام الشرعية ما يتوقف عليه صحة العمل ، الذى يشتغل به المكلف من حج او زراعة او تجارة ، فانه لا بد من المتفقه فى ذلك العمل . ومعرفة احكامه وما لا يجوز وما يصح به ويفسد ، فينبغى لمريد التجارة ان يبدأ بالثقة فيما يتولاه منها ، ليتمكن بذلك من الاحتراز عما حرم الله تعالى عليه فى ذلك ، ويعرف ما حله وحرمه ، لاسيما الربا وبيع المجهول وشرائه ، مما يشترط فيه الوزن والكيل ، وبيع غير البالغ العاقل وشرائه ونحو ذلك مما سياتى انشاء الله تعالى فى محله مما يوجب صحة البيع وفساده ، وآداب التجارة من مستحباتها ومكروهاتها ، والى كل اهل هذا الزمان والايام لمزيد جهلهم باحكام الملك العلام ، لا يبالون بما وقعوا فيه من حلال وحرام ، وقد قال ﷺ : التاجر فاجر ، والفاجر فى النار ، الا من اخذ الحق واعطى الحق (١) .

وروى الصدوق عن الاصمغ بن نباته ، قال : سمعت علياً عليه السلام يقول على المنبر : « يا معشر التجار ، الفقهاء المتجر ، الفقهاء المتجر ، والله للربا فى هذه الامة اخفى من ديبب النمل على الصفا ، شو بوايمانكم بالصدق ، التاجر فاجر والفاجر فى النار الا من اخذ الحق واعطى الحق » .

ورواه يحيى الكافى عن الاصمغ بن نباته مثله (٢) .

وعن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : « من اتجر بغير علم ارتطم فى الربا ثم ارتطم » (٣) .

قال : وكان امير المؤمنين عليه السلام يقول : « لا يقعد فى السوق الا من يعقل الشراء

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٥ حديث : ٥

٢- الكافى ج ٥ ص ١٥٠ رقم : ١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٣ رقم : ٢

والبيع» (١) .

وقال الصادق عليه السلام على مارواه شيخنا المفيد في المقنعة : «من اراد التجارة فليتفق في دينه ليعلم بذلك ما يحل له مما يحرم عليه، ومن لم يتفق في دينه ثم اتجر تورط في الشبهات» (٢) .

و روى في الكافي بسنده عن عمرو بن ابي المقدام عن ابي جعفر عليه السلام قال : « كان امير المؤمنين عليه السلام عند كونه بالكوفة يفتدى كل يوم بكرة من القصر، فيطوف في اسواق الكوفة سوقاً سوقاً، ومعه الدرة على عاتقه، وكان لها طرفان، وكانت تسمى السبية فيقف على اهل كل سوق، فينادى : يا معشر التجار اتقوا الله، فاذا سمعوا صوته القوا ما بأيديهم وارعوا اليه بقلوبهم، وسمعوا بأذانهم فيقول : قدموا الاستخارة وتبركوا بالسهولة واقربوا من المتباهين وتزينوا بالحلم، وتناهوا عن اليمين و جانبوا الكذب، وتجاثروا عن الظلم، وانصفوا المظلومين، ولا تقربوا الربا و اوفوا الكيل و الميزان ولا تبخسوا الناس اشياهم، ولا تشوا في الارض مفسدين . فيطوف في اسواق الكوفة، ثم يرجع فيقع للناس» (٣) .

ورواه الصدوق في الفقيه رسلا . وفي المحاسن مسنداً في الصحيح عن محمد ابن قيس عن ابي جعفر عليه السلام نحوه . وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : « من باع واشترى فليحفظ خمس خصال، والا فلا يشترى ولا يبيع : الربا والحلف، وكتمان العيب، والحمد اذا باع والذم اذا اشترى» (٤) .

وهن احمد بن محمد بن عيسى رفع الحديث قال كان ابو امامة صاحب رسول الله ﷺ يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اربع من كن فيه طاب مكسبه :

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٣ رقم : ٣

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٣ رقم : ٤

٣- الكافي ج ٥ ص ١٥١ رقم : ٣

٤- الكافي ج ٥ ص ١٥٠ رقم : ٢

إذا اشترى لم يعب ، وإذا باع لم يحمده ، ولا يدلس ، وفيما بين ذلك لا يحلف » (١) .
 و روى الصدوق مرسلًا قال : قال رسول الله ﷺ : « يا معشر التجار ارفعوا رؤوسكم ، فقد وضع لكم الطريق ، تبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من صدق حديثه ، قال : وقال ﷺ التاجر فاجر ، والفاجر في النار إلا من أخذ الحق وأعطى الحق » .
 قال : قال ﷺ : « يا معشر التجار صونوا أموالكم بالصدقة تكفر عنكم ذنوبكم ، وإيمانكم التي تحلفون فيها ، وتطيب لكم تجارتكم » (٢)

وروى السيد رضي الدين بن طاووس في كتاب الاستخارات عن أحمد بن محمد ابن يحيى قال : أراد بعض أوليائنا الخروج للتجارة ، فقال : لا أخرج حتى أتى جعفر بن محمد ع - فأسلم عليه و استشير به في امرى هذا وأسأله الدعاء لى . قال : فاتاه فقال له : يا ابن رسول الله ، انى هزمت على الخروج الى التجارة ، وانى آليت على نفسى ان لا أخرج حتى القاك واستشيرك . وأسألك الدعاء لى . قال : فدعاه و قال ﷺ : عليك بصدق اللسان فى حديثك ولا تكتم عيياً يكون فى تجارتك ولا تغبن المسترسل (٣) فان غبنه لا يحل . ولا ترض للناس الا ما ترضى لنفسك . واعط الحق وخذنه ولا تخف ولا تغن . فان التاجر الصدوق مع السفرة الكرام البررة يوم القيامة ، واجتنب الحلف فان اليمين الفاجرة تورث صاحبها النار ، و التاجر فاجر الا من اعطى الحق واخذنه .

وإذا هزمت على السفر او حاجة مهمة فاكثر الدعاء والاستخارة ، فان أبى حدثنى عن أبيه عن جده ان رسول الله ﷺ كان يعلم اصحابه الاستخارة كما يعلمهم سورة

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٥ رقم ٣

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٥ رقم ٤ و ٦٥

٣- قال فى مجمع البحرين : المسترسل : الاستيناس والطمانية الى الانسان والشفقة به فيما يحدثه . واصله الكون والثبات . ومنه الحديث : ايما مسلم استرسل الى مسلم فغبنه فهو كذا ، ومنه : غبن المسترسل سحت . ومنه : غبن المسترسل دها . منه قلبي سره .

من القرآن « (١) . الحديث .

اقول : قد تقدم في كتاب الصلاة في باب صلاة الاستخارة ان احد معانيها : طلب الخير منه سبحانه ، وهو المراد هنا اى طلب الخير في البيع والشراء . وما اشتمل عليه حديث عمرو بن ابي المقدام (٢) من انه ﷺ كان يطوف اسواق الكوفة والدرة على عاتقه . و الدرة بكسر الدال : السوط ، والجمع : درر ، مثل سدره وسدر .

وفي هذا الخبر : لها طرفان . وفي خبر آخر : لها سبابتان . وقال في كتاب مجمع البحرين : الدرة - بالكسر - التي كان يضرب بها . و هو يرجع الى ما ذكرناه من السوط . فانه الذي يضرب به في الحدود الشرعية . واما لفظ السببية فضبطه بعض المحدثين بالمهملة والمثناة التحتانية بين الموحدين . وظاهر كلام بعض اصحابنا المحدثين من متأخرى المتأخرين : انه ربما كان الموجود من هذا اللفظ في الخبر انما هو بمر كزين بعد السين اولهما باء موحدة ، و الثانية تاء مثناة فوقانية . قال : السبنة بكسر السين وسكون الموحدة قبل المثناة فوقانية : جلود البقر تحذى منها النعال السبتية ، فعلى هذه النسخة يمكن ان تكون درته عليه السلام مأخوذة منها والله العالم .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٥ رقم ٧ :

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٢ رقم ١ . وتقدم في ص ٢٠

المقدمة الثانية

فى آداب التجارة

واوجبها واهمها التفقه فى الدين . وقد تقدم الكلام فى ذلك وتقدمت الاخبار الدالة عليه باوضح دلالة . ليعرف كيفية الاكتساب ويميز بين صحيح العقود وفاسدها لان العقد الفاسد لا يوجب نقل الملك عن مالكة . بل هو باق على ملك الاول . فيلزم من ذلك تصرفه فى غير ملكه ويركب المآثم من حيث لا يعلم ، الى غير ذلك من المفاسد والمآثم المترتبة على الجهل .

ومن ثم استفاضت الاخبار - كما عرفت - بالحث على التفقه وتعلم احكام التجارة .

ومنها انه يستحب ان يساوى بين المبتاعين والبايعين ، فالصغير عنده بمنزلة الكبير، والغنى كالفقير، والمجادل كغيره ، والمراد ان لا يفاوت بينهما فى الانصاف بالماكسة وعدمها .

والظاهر انه لوفاوت بينهما بسبب الدين والفضل فلا بأس . قيل : ولكن يكره للاخذ قبول ذلك ، حتى نقل ان السلف كانوا يוכלون فى الشراء من لا يعرف ، هربا من ذلك .

والذى وقفت عليه فى هذا المقام من الاخبار: ما رواه فى الكافى عن عامر بن جذاعة، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فى رجل عنده بيع فسرعه سراً معلوماً فمن سكت عنه ممن يشتري منه باعه بذلك السعر، ومن ماكسه و ابي ان يبتاع منه زاده .

قال : « لو كان يزيد الرجلين و الثلاثة لم يكن بذلك بأس و اما ان يفعله بمن

ابى عليه و كايسه ويمنعه ممن لم يفعل ذلك فلا يعجبني الا ان يبيعه يما واحداً » (١)

اقول : قوله : عنده بيع اى متاع يبيعه ، و المراد بالزيادة يعنى من المتاع لا السعر، كما ربما يتوهم من ظاهر السياق : و المراد ان من لم يماكسه يبيعه يسره المعلوم و من ماكسه نقص له السعرو زاده من المتاع. و الظاهر ان تجوز الرجلين و الثلاثة لما قدمناه من رعاية حالهم للفقرا و العلم و الصلاح .

قيل : و يحتمل ان المعنى انه اذا كان التفاوت فى السعر، لان المشتري منه يشتري جميع المتاع او اكثره بيعاً و احداً فيبيعه ارخص ممن يشتري منه شيئاً قليلاً كما هو الشايح فلا بأس . ولعله اظهر انتهى .

اقول : لا يخفى حسن هذا المعنى فى حد ذاته ، اما فهمه من سياق الخبر فالظاهر انه لا يخلو من بعد .

وكيف كان فظاهر هذه الرواية ، كما ترى ، كراهة المفاوطة بسبب المماكسة و عدمها .

و ما رواه فى الكافى - ايضاً - عن ميسر قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : ان عامة من يأتيني من اخواني ، فحد لي من معاملتهم ما لا اجوزه الى غيره ، فقال : « ان وليت اخاك فحسن ، و الا فبيع بيع البصير المداق » (٢) .

اقول : الظاهر ان قوله : « ان وليت اخاك » من التولية بمعنى البيع بالثمن الذى اشتريت من غير زيادة و لانقصان ، وهو الربح و المواضعة . و اما ما قيل من ان المراد

١- الكافى ج ٥ ص ١٥٢ حديث : ١٠

٢- الكافى - الفروع - ج ٥ ص ١٥٤ حديث : ١٩ و التهذيب ج ٧ ص ٧ حديث : ٢٤

بالتولية : الوعد بالاحسان، وهو بالتخفيف بمعنى المعاشرة واختبار الايمان فلا يخفى ما فيه من البعد الظاهر .

وظاهر الخبر انه البيع برأس المال ، وتجاوز المداقة وهي ، المناقشة في الامور ومنه الحديث «انما يداق الله العباد في الحساب يوم القيامة على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا» (١) .

وفي القاموس : المداقة ان تداق صاحبك في الحساب، وظاهر الخبر : جواز كل من الامرين ، وان كان الاول افضل .

وقيل : ان المعنى : ان كان المشتري اخاك المؤمن فلا تبيع عليه والافيع بيع البصير المداق ، والاول الصق بسياق الخبر ، والثاني احسن واظهر في حد ذاته وان امكن حمل الخبر عليه .

(ومنها) : كراهة الربح على المؤمن ، وعلى الموعود بالاحسان . اما الثاني فلما رواه في الكافي والتهذيب عن علي بن عبد الرحيم عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : «اذا قال الرجل للرجل : هلم احسن بيعك . يحرم عليه الربح» (٢) . وهو مبالغة في الكراهة ، كما صرح به الاصحاب .

واما الاول فقد صرح الاصحاب بكراهة الربح على المؤمن الامع الضرورة ، فيربح قوت يومه له ولعيله اذا كان شراؤه للقوت ونحوه ، اما لو كان للتجارة فلا بأس بالربح عليه مطلقا ، لكن يستحب الرفق به .

والظاهر ان المستند فيه هو ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن سليمان بن صالح وابي شبل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «ربح المؤمن على المؤمن ربا ، الا ان يشتري باكثر من مائة درهم فاربح عليه قوت يومك ، او يشتريه للتجارة . فاربحوا عليهم وارفقوا بهم» (٣) .

١- الاصول - ج ١ ص ١١ حديث : ٧

٢- التهذيب ج ٧ ص ٧ حديث : ٢١ . والكافي ج ٥ ص ١٥٢ حديث : ٩

٣- الكافي - الكافي - القروع - ج ٥ ص ١٥٤ حديث : ٢٢

وظاهر الخبر : كراهة الربح عليه مطلقا اذا كان الشراء لغير التجارة ، الا ان يشتري باكثر من مائة درهم ، فيجوز ان يربح عليه قوت يومه . (١)

ولا يخفى ما فيه من المخالفة لكلامهم ، مع انه قد روى الشيخ في التهذيب والصدوق في الفقيه عن علي بن سالم عن ابيه قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخبر الذي روى « ان ربح المؤمن على المؤمن ربا » ما هو ؟ قال : « ذلك اذا ظهر الحق وقام قائلنا - اهل البيت عليهم السلام - فاما اليوم فلا بأس ان تبيع من الاخ المؤمن وتربح عليه (٢) .

وروى الشيخان المذكوران عن حماد بن زيد يبيع السابري قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ان الناس يزعمون ان الربح على المضطر حرام وهو من الربا ، فقال : وهل رأيت احداً اشترى غنياً او فقيراً الا من ضرورة ، يا عمر قد احل الله البيع وحرم الربا ، فاربح ولا ترب . قلت : وما الربا ؟ فقال : درهم بدرهم ، مثلين بمثل ، وحنطة بحنطة ، مثلين بمثل (٣) .

اقول : ظاهر هذين الخبرين يؤذن بان الخبر الاول ، انما خرج مخرج اللقبة ، لان الاول منهما - وان دل على مضمون الخبر الاول - لكن خصه بما بعد خروج القائم عليه السلام دون هذه الاوقات ، الا ان الخبر الثاني دل على نسبة الخبر المذكور للناس الذي هو كناية عن المخالفين ، وهو عليه السلام قد كذبهم في ذلك ، ورد عليهم في ان المشتري مطلقا لا يشتري الا من حيث الحاجة والضرورة الى ذلك الذي يشتريه .

فان قيل : انه لا منافاة ، لجواز حمل الخبر الاول على كراهة الربح على المؤمن ،

١- اقول : هذه الرواية نقله في كتاب الفقه الرضوي ، فقال - ع - : وروى ربح المؤمن على اخيه ربا الا ان يشتري منه باكثر من مائة درهم ، فيربح فيه قوت يومه او يشتري متاعا للتجارة فيربح عليه خفياً . انتهى منه قدس سره .

٢- الوسائل ج ١٣ ص ٢٩٤ حديث : ٤

٣- التهذيب ج ٧ ص ١٨ حديث : ٧٨ . الفقيه ج ٣ ص ١٧٦ حديث : ١٣

كما تقدم ، وان بالغ في الكراهة بجعله من قبيل الربا ، والخبرين المذكورين . على الجواز .

قلنا : لو كان المعنى كما ذكرت لكان الانسب في جواب السائلين المذكورين في هذين الخبرين ، بان الخبر المذكور انما اريد به الكراهة دون ما يدل عليه ظاهره من التحريم ، لانه عليه يقر السائل على ظاهر الخبر من التحريم وبجمله في اول الخبرين على زمان القائم عليه وفي ثانيها يكذبه ويرده ، ثم يامر في الخبرين بالربح على المؤمن بخصوصه كما في الاول ، ومطلقا كما في الثاني .

ومما ذكرناه يظهر ان ما ذكره الاصحاب من الحكم المذكور لامستند له في الباب ، ولم يحضرني كلام لاحد منهم في المقام زيادة على ما قدمنا نقله عنهم من الكلام . ومما يؤكد الخبرين المذكورين - مما يدل على جواز الربح بل استحبابه - اولاً : هو ان المقصود الدائى من التجارة والامر بها والحث عليها لأجل الاستغناء عن الناس وكف الوجه عن السؤال والاستعانة بالدنيا على الدين ونحو ذلك ، كما تقدم بجميع ذلك في الاخبار المتقدمة ، ومتى كان مكروها في البيع على المؤمنين مع ان جل المشترين بل كلهم في بلاد المؤمنين انما هم المؤمنون ، فمن اين يحصل ما دلت عليه هذه الاخبار ؟

وثانياً - الاخبار الدالة على ذلك :

منها : ما رواه في الكافي عن محمد بن عذافر عن ابيه ، قال : اعطى ابو عبد الله عليه السلام ابني ابياً وسبع مائة دينار ، فقال له : اتجر بهالى . ثم قال : اما انه ليس لي رغبة في ربحها ، وان كان الربح مرغوباً فيه ، ولكنني احببت ان يراني الله متعرضاً لقوائده ، قال : فربحت له فيها مائة دينار ، ثم لقيته فقلت له : قد ربحت فيرا مائة دينار . قال ففرح ابو عبد الله عليه السلام بذلك فرحاً شديداً ، ثم قال لي : اثبتها في رأس مالي - الحديث (١) .

وروى الصدوق في الفقيه عن محمد بن عذافر عن ابيه قال : دفع الى ابو عبد الله عليه السلام سبعة دنانير ، وقال : يا عذافر اصرفها في شيء ما . وقال : ما فعل هذا علي شري مني ، ولكن احببت ان يراني الله تبارك وتعالى متعرضاً لفوائده . قال عذافر : فربحت فيها مائة دينار ، فقلت له في الطواف : جعلت فداك قدرزق الله عز وجل فيها مائة دينار . قال : اثبتها في رأس مالي « (١) .

وفي تفسير الامام العسكري عليه السلام عن آبائه عن موسى بن جعفر عليه السلام « ان رجلاً سأله ما أتى درهم يجعلها في بضاعة يتعيش بها - الى ان قال - فقال : اعطوه الف درهم . فقال : اصرفها في العفص (٢) فانه متاع يابس ويستقبل بعد ما دبر ، وانتظر به سنة واختلف به الى دارنا وخذ الاجر في كل يوم ، فلما تمت له سنة ، فاذا قد زاد في ثمن العفص للواحد خمسة عشر ، فباع ما كان اشترى بالف درهم ، بثلاثين الف درهم . الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الدالة على جواز الربح بل استحبابه . نعم لا بأس بالمسامحة ولا منافاة فيها . ويحمل عليه ما رواه في الكافي عن ابي ايوب الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يأتي على الناس زمان عضوض ، يعرض كل امرء على ما في يده وينسى الفضل وقد قال الله : « ولا تنسوا الفضل بينكم » ، ثم ينبري في ذلك الزمان قوم يعاملون المضطرين ، اولئك هم شرار الناس (٣) .

ومما يدل على استحباب المسامحة : ما رواه في الفقيه عن اسماعيل بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « انزل الله على بعض انبيائه عليه السلام للكربم فكارم . وللسمح فسامح . وعند الشكس قالتو » .

قال : وقال رسول الله ﷺ : « السامح وجهه من الرباح » (٤) .

١- من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ٩٦ حديث : ١٦

٢- نوع من البلوط

٣- الوسيط ج ١٢ ص ٣٣٠ حديث : ٢

٤- من لا يحضره الفقيه ج ٣ - ص ١٢٢

(ومنها) : انه يستحب ان يقبل من استقاله ، فروى في الكافي عن عبد الله بن القسم الجعفري ، عن بعض اهل المدينة قال : ان رسول الله ﷺ لم يأذن لحكيم بن حزام بالتجارة حتى ضمن له اقالة النادم وانظار المعسر واخذ الحق وافيا وغير واف (١) .
وعن هرون بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ايما عبد اقال مسلماً في بيع اقال الله تعالى عثرته يوم القيامة .

ورواه الصدوق مرسل الا انه قال : «ايما مسلم اقال مسلماً ندامة في البيع» (٢) .
وروى الصدوق في الخصال في الموثق عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اربعة ينظر الله اليهم يوم القيامة : من اقال نادماً او اخات له فائناً او اعتق نسمة او زوج عزباً (٣) .

ومما يؤكد ان ذلك على جهة الاستحباب : ما رواه في الكافي عن هذيل بن صدقة الطحان ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري المتاع او الثوب ، فينطلق به الى منزله ، ولم ينفذ شيئاً فيبدوله ، فيرده ، هل ينبئ ذلك ؟ قال : «لا ، الا ان تطيب نفس صاحبه» (٤) .

(ومنها) : استحباب الدعاء بالمأثور ، والشهادتين عند دخول السوق . فروى ثقة الاسلام والصدوق في كتابيهما عن سدير ، قال : قال ابو جعفر عليه السلام : «يا ابا الفضل امالك مكان تقعد فيه ، فتعامل الناس ؟ قلت : بلى ، قال : مامن رجل مؤمن يروح ويدنو الى مجلسه او سوقه ، فيقول حين يضع رجله في السوق :

«اللهم اني اسألك من خيرها وخير اهلها (واهو ذبك من شرها وشر اهلها) (٥) الا

١- الكافي ج ٥ ص ١٥١ حديث : ٤

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٦ حديث : ٢

٣- الخصال ص ٢٢٦ حديث : ٥٥

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٦ حديث : ٣

٥- ما بين المعقوفتين ليس في نسخة الكافي المعرولة

وكل الله عز وجل به من يحفظه ويحفظ عليه حتى يرجع الى منزله ، فيقول له : قد اجرت من شرها وشر اهلها يومك هذا باذن الله عز وجل وقد رزقت خيرا وشرها وخير اهلها في يومك هذا ، فاذا جلس مجلسه قال حين يجلس : اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله . اللهم انى اسألك من فضلك حللا طيبا واعوذ بك من ان اظلم او اظلم واعوذ بك من صفة خاسرة ويمين كاذبة . فاذا قال ذلك ، قال له الملك الموكل به : ابشر فما في سوقك اليوم احدا و فرمك حظا قد تعجلت الحسنات ومحيت عنك السيئات . وسأتيك ما قسم الله لك موفرا حللا طيبا مباركاً فيه (١) .

وروى في التهذيب في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا دخلت سوقك قل : اللهم انى اسألك من خيرا وشرها وخير اهلها واعوذ بك من شرها وشر اهلها اللهم انى اعوذ بك من ان اظلم او اظلم او ابني او يبنى على او اعتدى او يعتدى على ، اللهم انى اعوذ بك من شر ابليس وجنوده وشر فسقة العرب والعجم . وحسبى الله لا اله الا هو عليه توكلت ، وهو رب العرش العظيم (٢) .

وروى في الفقيه عن عاصم بن حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «من دخل سوقاً او مسجد جماعة ، فقال مرة واحدة : اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، والله اكبر كبيراً والحمد لله كثيراً . وسبحان الله بكرة واصيلاً ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، وصلى الله على محمد وآله . عدلت له حجة مبرورة» (٣) .

قال في الفقيه : وروى انه من ذكر الله تعالى في الاسواق غفر له بعدد ما فيها من فصيح واعجم ، والفصيح : ما يتكلم . والاعجم : ما لا يتكلم .

قال : وقال الصادق عليه السلام : «من ذكر الله عز وجل في الاسواق غفر له بعدد

١- الكافي ج ٥ ص ١٥٥ رقم : ١

٢- الكافي ج ٥ ص ١٥٦ رقم : ٢

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٣٠١ رقم : ٣

اهلها» (١) .

(ومنها) : استحباب الدعاء عند الشراء، فروى فى الكافى والتهذيب فى الصحيح
او الحسن عن حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا اشتريت شيئاً من متاع او غيره فكبر
ثم قل : اللهم انى اشتريته التمس فيه من فضلك، فصل على محمد وآل محمد، فاجعل لى فيه
فضلاً اللهم انى اشتريته التمس فيه من رزقك، فاجعل لى فيه رزقاً . ثم اعد كل واحدة ثلاث
مرات» (٢) .

اقول : قوله عليه السلام : ثم اعد كل واحدة ثلاث مرات ، ربما يتوهم منه التريديد
اربع مرات .

والظاهر انه ليس كذلك ، بل المراد انما هو اعد كلا من هاتين الجملتين الى
ان يبلغ ثلاث مرات .

وروى الصدوق عن العلاء عن محمد بن مسلم قال : قال احدهما عليه السلام : « اذا
اشتريت متاعاً فكبر الله ثلاثاً ، ثم قل : اللهم انى اشتريته التمس فيه من خيرك فاجعل
لى فيه خيراً . اللهم انى اشتريته ... (٣) الحديث . كما تقدم .

وروى فى الكافى والتهذيب فى الصحيح عن معوية بن عمار عن ابي عبدالله
الصادق - عليه السلام - قال : « اذا اردت ان تشتري شيئاً فقل : يا حى يا قيوم يا
دائم يا رؤف يا رحيم اسألك بعزتك وقدرتك وما احاط به علمك ان تقسم لى من
التجارة اليوم اعظمها رزقاً و اوسعها فضلاً و خيرها عاقبة فانه لا خير فيما لا عاقبة
له» (٤) قال : وقال ابو عبدالله عليه السلام : « اذا اشتريت دابة او رأساً فقل : اللهم قدر لى طولها
حياة واكثرها منفعة وخيرها عاقبة» (٥)

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣٠٣ رقم : ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٣٠٤ رقم : ١٠

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٤٠٤ - رقم : ٢

٤- الكافى - القروع - ج ٥ ص ١٥٧ حديث : ٣

٥- » » » » »

وروى في الكافي في الصحيح او الحسن عن معوية بن عمار قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : « اذا اشتريت دابة فقل : اللهم ان كانت عظيمة البركة فاضلة المنفعة ميمونة الناصية فيسر لي شراءها ، وان كان غير ذلك فاصرفني عنها الى الذي هو خير لي منها ، فانك تعلم ولا اعلم وتقدر ولا اقدر وانت علام الغيوب . تقول ذلك ثلاث مرات » (١) .

وروى في الفقيه عن عمر بن ابراهيم عن ابي الحسن عليه السلام قال : « من اشترى دابة فليقم من جانبها الايسر ويسأخذ من ناصيتها بيده اليمنى ويقرأ على رأسها فاتحة الكتاب ، وقل هو الله احد ، والمعوذتين ، وآخر الحشر وآخر بني اسرائيل : قل ادعوا الله اودعوا الرحمن ، وآية الكرسي . فان ذلك امان تلك الدابة من الافات » (٢) .
وروى في الكافي عن هذيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اشتريت جارية فقل : اللهم اني استشيرك واستخيرك (٣) وفي الفقيه عن ثعلبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « اذا اشتريت جارية فقل : اللهم اني استشيرك واستخيرك ، واذا اشتريت دابة اوراساً فقل : اللهم قدر لي اطولهن حياة واكثرهن منفعة وخيرهن عاقبة » (٤) .

(ومنها) : انه اذا قال انسان للتاجر : اشتر لي متاعاً ، فالمشهور انه لا يجوز له ان يعطيه من عنده وان كان ماعنده احسن مما في السوق .

ويدل عليه مارواه في الكافي والتهذيب في الصحيح او الحسن ، عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « اذا قال لك الرجل : اشتر لي ، فلا تعطه من عندك ، وان كان الذي عندك خيراً منه (٥) . ومارواه في التهذيب في الموثق عن اسحق بن عمار

١- الكافي - القروع - ج ٥ ص ١٥٧ حديث : ٤

٢- الفقيه ج ٣ ص ١٢٦ حديث : ٥٤٧

٣- الكافي ج ٥ ص ١٥٧ حديث : ٢

٤- الفقيه ج ٣ ص ١٢٦ حديث : ٥٤٨

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٨ حديث : ١

قال : سألت ابا عبد الله عن الرجل يبعث الى الرجل يقول له : ابتع لى ثوباً فيطلب له فى السوق فيكون عنده مثل ما يجد له فى السوق ، فيعطيه من عنده ، قال : لا يقرب هذا ولا يدنس نفسه ، ان الله عز وجل يقول : « انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولاً ، وان كان عنده خير مما يجد له فى السوق فلا يعطيه من عنده » (١) .

وقال فى كتاب الفقه الرضوى : اذا سألك رجل شراء ثوب فلا تعطه من عندك ، فانه خيانة ، ولو كان الذى عندك اجدد مما عند غيرك (٢) .

ونقل عن ابن ادريس انه علل المنع هنا ، بان التاجر صار وكيلاً فى الشراء ، ولا يجوز للوكيل ان يشتري لموكله من نفسه ، لان العقد يحتاج الى ايجاب وقبول ، وهو لا يصلح ان يكون موجباً قابلاً ، فلاجل ذلك لم يصلح ان يشتري له من عنده . وفيه : انه لم يقم دليل لنا على ما ذكره من منع كونه موجباً قابلاً ، كما سيأتى تحقيقه انشاء الله تعالى . بل الظاهر ان العلة هنا : انما هى خوف التهمة ، كما يدل عليه : ما رواه فى الفقيه عن ميسر ، قال : قلت له : يجيئنى الرجل فيقول : اشتري لى ، فيكون ما عندى خيراً من مناع السوق ؟ قال : ان امنت ان لا يتهمك فاعطه من عندك ، فان خفت ان يتهمك فاشتر له من السوق (٣) .

اقول : وهذه المسألة ترجع الى مسألة الوكالة ، فيمالو وكله على بيع او شراء ، او اطلق ولم يفهم منه الاذن ولا عدمه بالنسبة الى الوكيل ، فهل يكتفى بهذا الاطلاق فى جواز بيعه عن نفسه او شرائه لنفسه ؟ قولان .

ظاهر اكثر المتأخرين المنع ، وعليه يدل بالنسبة الى الشراء : ما ذكرناه من صحيحة هشام او حسنة ، او موثقة اسحق ، وعبارة كتاب الفقه الرضوى .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٩ حديث : ٢

٢- مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٤٦٤ حديث : ١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٩ حديث : ٤

ويدل عليه بالنسبة الى البيع : مارواه فى التهذيب عن على بن ابي حمزة قال : سمعت عمر الزيات يسأل ابا عبد الله عليه السلام قال : جعلت فداك انى رجل ابيع الزيت يأتينى من الشام فأخذ لنفسى شيئاً مما ابيع قال : ما احب لك ذلك ا فقال : انى لست انقص لنفسى شيئاً مما ابيع ، قال : بعه من غيرك ، ولا تأخذ منه شيئاً ، ارأيت لو ان الرجل قال لك : لا انقصك رطلاً من دينار ، كيف كنت تصنع ؟ لا تقربه» (١) .

اقول : ظاهر قوله «ارأيت لو ان الرجل .. الخ» : ان شراء الوكيل لنفسه او بعيه من نفسه لا يدخل تحت ذلك الاطلاق ، الذى اقتضته الوكالة ، والا فان مقتضى الوكالة صحة البيع والشراء بمارآه الوكيل وفعله ، فلامعنى لقوله - بالنسبة اليه - : «لا انقصك رطلاً من دينار» لو كان داخلاً فى اطلاق الوكالة . ويؤكد ذلك : ما قدمناه من كلام الرضا عليه السلام فى الفقه الرضوى وموثقة اسحق . (٢)

ومما يدل على ما دل عليه خبر على بن حمزة بالنسبة الى البيع ايضاً : ما رواه فى التهذيب عن خالد القلانسي ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل يجيئني بالثوب فاعرضه ، فاذا اعطيت به الشئ زدت فيه واخذته . قال : لا تزده . فقلت : فلم ؟ قال : أليس انت اذا عرضته احببت ان تعطى به او كس من ثمنه ؟ قلت : نعم ، قال : لا تزده» (٣) .

اقول : ومعنى الخبر المذكور - على ما يظهر لى - : هو ان الرجل يجيئه بالثوب ليبيعه له فيعرضه على المشتري ، مع كونه مضمراً ارادة شرائه ، فاذا اعطاه المشتري قيمة فى ذلك الثوب زاد هو على تلك القيمة شيئاً ، واخذ الثوب لنفسه ، فنهاه الامام عليه السلام عن ذلك ، وبين له ان العلة فى النهي : هو انه لما كان قصده اخذ الثوب لنفسه ، وانما يعرضه على المشتري لاجل ان يبرى نفسه عن التهمة باخذه باقل من قيمته . ولكن الظاهر ان العادة المطردة فيمن اراد ان يشتري شيئاً : انه ينقص عن ثمنه الواقعى لاجل

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٩٠ حديث : ٢

٢- فان نسبة ما يعطيه من عنده الى الخيالة يؤذن بانه غير داخل فى ذلك الاطلاق كما لا

يخفى . منه قدس سره

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٩٠ حديث : ١

ان ياخذنه رخيصاً ، وهذا الوكيل يحب ان يكون الامر كذلك ، مع علمه بما هنالك ، فهو في الواقع لا يخرج عن الخيانة ، وان زاد شيئاً على ما ذكره المشتري ، فمن اجل ذلك منعه ^{البيع} .

واما ما ذكره في الوافي - في معنى الخبر المذكور - حيث قال : ولعل المراد ان الرجل يجيئني بالثوب فيقومه على فاعرضه على المشتري ، فاذا اشتراه مني بزيادة بعته منه ، واخذت ثمنه ، فقال ^{البيع} : الست اذا انت عرضته على المشتري احببت ان تعطى صاحبه انقص مما اخذت منه ؟ قلت : نعم . قال : لا ترده ، وذلك لانه خيانة بالنسبة الى المشتري بل البايع ايضاً انتهى . فظني : بعده ، لما فيه من التكلف والبعد من سياق الخبر ، بل الظاهر هو ما ذكرناه . وبالجمله فان ظاهر الاخبار المذكورة التحريم ، نعم لو امن التهمة او أخبره بذلك فرضي ، فالظاهر انه لا اشكال .

(القول الثاني) في المسألة ، الجوار على كراهة ، ذهب اليه جمع من الاصحاب ، منهم ابو الصلاح ، والعلامة في التذكرة والمختلف ، والشهيد في الدروس (١) . قال في المختلف : للوكيل ان يبيع مال الموكل على نفسه ، وكذا كل من له الولاية ، كالأب والجد والوصي والحاكم وامينه .

وقال في الخلاف : لا يجوز لغير الأب والجد . نعم لو وكل في ذلك صح . وقال ابو الصلاح بما اخترناه ، قال : ويكره لمن سأله غيره ان يبتاع متاعاً ان يبيعه من عنده او يبتاع منه ما سأل ان يبيعه له ، وليس بمحرم ، مع انه يحتمل ان يكون قصد مع الاعلام . لنا : انه يبيع مأذون فيه فكان سائغاً ، اما المقدمة الاولى فلانسه مأمور ببيعه على المالك المدافع للثمن والوكيل كذلك ، ويدخل تحت الاذن ، واما الثانية فظاهرة ، كما لو نص له على البيع من نفسه .

احتج الشيخ بانه لا دليل على الصحة . والجواب : الدليل على ما تقدم . وعموم

١- قال في الدروس في تعداد المكروهات : وشراء الوكيل من نفسه وبيعه على نفسه .

وردى هشام واسحاق المنع عن الشراء . انتهى منه قدس سره

قوله تعالى : «احل الله البيع وحرم الربا» (١) قال الشيخ : وكذلك لا يجوز له ان يشتري مال الموكل لابنه الصغير ، لانه يكون في ذلك البيع قابلاً موجباً ، فتلحقه التهمة ويتضاد الفرضان ، وكذلك لا يجوز ان يبيعه من عبده المأذون له في التجارة ، لانه وان كان القابل غيره ، فالملك يقع له ، وتلحقه التهمة فيه ، وببطل الفرضان . والحق عندي : الجواز في ذلك كله ، فكونه موجباً قابلاً لاستحالة فيه ، لانه موجب باعتبار كونه بايعاً ، وقابل باعتبار كونه مشترياً ، واذا اختلف الاعتباران لم يلزم المحال ، وينتقض بيع الاب والجد مال الصبي من نفسه ، ولحوق التهمة متطرق في حقهما انتهى كلامه .

وليت شعري كانه لم يقف على شيء مما قدمناه من الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام والظاهر انه كذلك ، والالذكرها في المقام ، فانها واضحة الدلالة في المنع وبه يظهر ما في قوله « انه مأذون فيه » كيف يكون مأذوناً فيه ، والاخبار المتقدمة كلها متفقة على النهي ، على ابلغ وجه ؟ ! وان ذلك خيانة كما صرح به حديث كتاب الفقه الرضوي ، و اشار اليه موثقة اسحق بن عمار ، من الاستدلال بالاية المذكورة المؤذن بكون الشراء من نفسه خيانة ، وكذا خبر علي بن ابي حمزة بالتقريب الذي ذكرناه في ذيله .

وبالجملة فان الناظر فيما قدمناه من الاخبار وما ديلناها به من التحقيق الواضح لذوى الافكار لا يخفى عليه ما في كلامه من الضعف الظاهر لكل ناظر من ذوى الاعتبار والله العالم .

(ومنها) : انه يكره مدح البايع لما يبيعه و ذم المشتري لما يشتريه ، واليمين على البيع . ويدل عليه : ما تقدم من الاخبار في الفائدة الرابعة ، من المقدمة الاولى . ومنها زيادة على ما تقدم : ما رواه في الكافي عن ابي حمزة رفعه ، قال : قام امير المؤمنين عليه السلام على دار ابن ابي معيط ، وكان تقام فيها الابل ، فقال : يا معشر السما سرة ،

أقلوا الايمان ، فانها منفقة للسلعة ممحقة للبركة » (١) .
 قال فى الوافى : المنفقة بكسر الميم - : آلة النفاق وهو الرواج .
 اقول : الظاهر بعد ما ذكره ، وان المراد بالمنفقة - فى الخبر - : انما هو من
 « نفق » بمعنى نفذ ، ونفى .
 قال فى القاموس : نفق - كفرح ونصر - : نعدو ونفى - وقال : « انفق : افتقر . و
 ماله انفده » .
 وقال فى الصحاح : انفق الرجل : افتقر ، و ذهب ماله . ومنه قوله عز وجل
 « اذا لامسكنم خشية الانفاق » (٢) اى الفقر والفاقة .
 ويعضده : ما رواه فى الكافى - ايضا - عن ابى اسماعيل رفعه عن امير
 المؤمنين عليه السلام : انه كان يقول : « اياكم والحلف فانه ينفق السلعة ويمحق البركة » (٣)
 فانه ظاهر فى ان المراد انما هو ان الحلف موجب لببيع السلعة و رغبة المشتري فيها
 لمكان الحلف ، الا انه مذهب لبركة الثمن ومحقق له .
 وروى فى الكافى والتهذيب ، عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابى الحسن موسى
 - عليه السلام - قال : « ثلاثة لا ينظر الله عز وجل اليهم يوم القيامة ، احدهم : رجل
 اتخذ الله بضاعة لا يبيع الا يمين ولا يشتري الا يمين » (٤) .
 (ومنها) : كراهة السوم ، ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ، قال فى المسالك
 اى الاشتغال بالتجارة فى ذلك الوقت .
 اقول : ويدل عليه ما رواه فى الكافى بسنده عن على بن اسباط رفعه قال : « نهى

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣٠٩ حديث : ١

٢- سورة الاسراء : ١٠٠

٣- الكافى ج ٥ ص ١٦٢ حديث : ٤

٤- المصدر حديث : ٣

رسول الله ﷺ عن السوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس» (١) و رواه الصدوق مرسلًا . و يعضده ايضاً ما ورد في جملة من الاخبار : (٢) ان هذا الوقت موظف للتعقيب ، و الدعاء ، و ان الدعاء فيه ابلغ في طلب الرزق من الضرب في الارض .

(ومنها) : كراهة مبايعة الاذنين ، وذوى العاهات والمحارف ، ومن لم ينشأ في الخير ، والاكراد .

قال في المسالك : وفسر الادنون بمن لا يبالي بما قال ولا ما قيل فيه . وبالذى لا يسره الاحسان ولا تسؤه الاساءة . وبالذى يحاسب على الدون . وذووا العاهات اى ذووا النقص فى ابدانهم انتهى .

اقول : والذى يدل على الاول : ما رواه فى الكافى والتهذيب مسنداً عن ابي عبدالله عليه السلام والصدوق مرسلًا ، قال عليه السلام : « لا تستعن بمجوسى ولو على اخذ قوائم شاتك و انت تريد ان تذببحها . و قال : اياك و مخالطة السفلة ، فان السفلة لا يؤل الى خير » (٣) .

قال الصدوق - رحمه الله - جاءت الاخبار فى معنى السفلة على وجوه :
منها : ان السفلة : الذى لا يبالي ما قال ولا ما قيل فيه .

ومنها : ان السفلة : من يضرب بالطنبور .

ومنها : ان السفلة : من لم يسره الاحسان ولم تسؤه الاساءة .

والسفلة : من ادعى الامامة وليس لها باهل . و هذه كلها اوصاف السفلة . من اجتمع فيه بعضها او جميعها وجب اجتناب مخالطته .

اقول : وكان الاولى فى العبارة هو التعبير بهذا اللفظ ، الا اننا جرينا على ما جرى

١- الكافى ج ٥ ص ١٥٢ حديث : ١٢

٢- الوسائل ج ٤ ص ١٠١٣ ، الباب الاول من ابواب التعقيب وما يناسبه .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٣٠٨ حديث : ٢٠١

عليه تعبير الاصحاب .

واما ما يدل على الثانى ، فهو ما رواه فى الكافى والتهذيب عن ميسرين بن عبد العزيز قال : قال لى ابو عبد الله عليه السلام : « لا تعامل ذا عاهة فانهم اظلم شيء » (١) ومارواه فى الكافى والفقيه ، مسنداً فى الاول ، عن احمد بن محمد رفعه قال : قال ابو عبد الله عليه السلام - و مرسل فى الثانى ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : « احذروا معاملة اصحاب العاهات ، فانهم اظلم شيء » (٢) .

قال بعض متأخرى المتأخرين : لعل نسبة الظلم اليهم ، لسراية امراضهم ، او لانهم مع علمهم بالسراية لا يجتنبون من المخالطة انتهى .

ولا يخفى بعده ، بل الظاهر انما هو كون الظلم امراً ذاتياً فيمن كان كذلك .

واما ما يدل على الثالث ، فهو ما رواه المشايخ الثلاثة فى اصولهم ، مسنداً فى الكافى والتهذيب عن العباس بن الوليد بن صبيح عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام ، و مرسل فى الثالث ، قال : قال الصادق عليه السلام : « يا وليد لا تشتر من محارف ، فان صفقته لبركة فيها » (٣) وفى الفقيه : لا تشتر لى - الى ان قال - فان خطته . وفى التهذيب : فان حرفته .

اقول : المحارف هو المحروم الذى ادهرت عنه الدنيا فلا يفت له ، ويقابله من اقبلت عليه الدنيا واتسع له مجالها ، وانفتحت عليه ابواب ارزاقها .

واما ما يدل على الرابع ، فهو ما رواه المشايخ الثلاثة مسنداً فى الكافى والتهذيب ، فى الموثق عن ظريف بن ناصح ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام ، و مرسل فى الثالث ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : « لا تخالطوا ولا تعاملوا الا من نشأ فى

١- المصدر ص ٣٠٧ حديث : ٣

٢- المصدر حديث : ٢

٣- المصدر ص ٣٠٥ حديث : ١٠

الخير» (١) وفي نهج البلاغة : قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : « شاركوا الذي قد اقبل عليه الرزق ، فانه اخلق للغنى واجدر باقبال الحظ » (٢) .

وبعضه : مارواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن حفص بن البختري ، قال : استقرض قهرمان لابي عبدالله عليه السلام من رجل طعاماً لابي عبدالله عليه السلام . فالح في التقاضى ، فقال ابو عبدالله عليه السلام : ألم انهك ان تستقرض لى ممن لم يكن فكان (٣) ومارواه في التهذيب عن ابي حمزة الثمالى . قال : قال ابو جعفر عليه السلام : انما مثل الحاجة الى من اصاب ماله حديثاً كمثل الدرهم فى فم الاقعى ، انت اليه محوج ، وانت منها على خطر (٤) وعن داود الرقى ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال لى : يادود ، تدخل يدك فى فم التين الى المرافق ، خبرك من طلب الحوائج الى من لم يكن فكان (٥) .

اقول التين كسكين : الحية العظيمة .

واما ما يدل على الخامس ، فهو مارواه فى الكافي عن ابي الربيع الشامى ، قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام فقلت : ان عندنا قوماً من الاكراد ، وانهم لايزالون يجيئون بالبيع ، فخالطهم ونباعهم ؟ قال : يا ابا الربيع لاتخالطوهم ، فان الاكراد حى من احياء الجن ، كشف الله تعالى عنهم الغطاء فلاتخالطوهم (٦) وروى الصدوق عن

١- المصدر ص ٣٠٦ حديث : ٦

٢- المصدر حديث : ٧

٣- الكافي ج ٥ ص ١٥٨

والقهرمان : القائم بالامور . قوله : لم يكن فكان ، اى كان معدماً لا مال له ثم استغنى .

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨ حديث : ١

٥- المصدر حديث : ٢

٦- المصدر ص ٣٠٧ حديث : ١ باب ٢٣ من ابواب آداب التجارة .

ابى الربيع عنه عليه السلام انه قال لا تخالط الاكراد فان الاكراد حى من الجن كشف الله عنهم الغطاء (١) .

قال بعض مشايخنا من متأخري المتأخرين : ربما يؤول بانهم لسوء أخلاقهم وجبتهم اشباه الجن ، فكأنهم منهم كشف الغطاء عنهم انتهى .
(ومنها) : كراهة الاستحطاط من الثمن بعد العقد .

والذى وقفت عليه من الاخبار فى ذلك ، مارواه المشايخ الثلاثة رحمهم الله عن ابراهيم بن ابى زياد عن ابى عبد الله عليه السلام قال : اشتريت له جارية ، فلما ذهب اذن الدراهم ، قلت استحطهم ؟ قال : لا ، ان رسول الله ﷺ نهى من الاستحطاط بعد الصفقة (٢) .

وفى التهذيب باحد اسانيده (٣) «الضمنة» بالنون اى لزوم البيع وضمان كل منهما ما صار اليه .

ومارواه فى الكافى والتهذيب عن زيد الشحام قال : اتيت ابا عبد الله عليه السلام بجارية اعرضها ، فجعل يساومنى واساومه حتى بعته اياها وقبض على يدى . فقلت : جعلت فداك ، انما ساومتك لانظر المساومة تنبغى اولا تنبغى ، وقد حططت عنك عشرة دنائير . فقال : هيهات الا كان هذا قبل الصفقة ، اما بلغك قول النبى ﷺ : الوضعية

→ هذا حديث مشتهر يجب رد علمه الى اهله ، ولا يصلح مستنداً لحكم شرعى . اولل المراد : انهم كانوا قوماً مغموين لاعدل لهم بالحضارة فكانت فيهم شىء من غلظة البداوة . ولا شك انهم بعد طول الزمان وقربهم الى معالم المدنية اصبحوا كسائر الناس المتمدين ، ولا يشملهم الحكم المذكور . م . ه . معرفة

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣٠٨-حديث ٢:

٢- الكافى ج ٥ ص ٢٨٦ .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٣٣٢ .

بعد الصفقة حرام (١) .

ورواه في الفقيه عن زيد الشحام ، قال : اتيت ابا جعفر عليه السلام مثله (٢) وفي الفقيه
والتهذيب «ضمن على يدى» عوض «وقبض» وفيها «الضمنة» عوض «الصفقة» وقد تقدم معناه .
وروى في الفقيه عن يونس بن يعقوب ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : الرجل
يشترى من الرجل البيع ، فيستوهبه بعد الشراء من غير ان يحمله على الكره ؟ قال :
لابأس به (٣) وروى في التهذيب عن اعلى بن خنيس عن ابيه عن ابي عبدالله عليه السلام
قال : سألت عن الرجل يشتري المتاع ثم يستنوضع ؟ قال : لابأس . وأمرنى فكلمت
له رجلا في ذلك (٤) وعن يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام قال : قلت له : الرجل يستوهب
من الرجل الشيء بعد ما يشتري ، فيهب له ايصلح له ؟ قال : نعم (٥) . وروى في الكافي
والتهذيب عن ابي العطار ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : اشترى الطعام ، فاضع في اوله ،
واربع في آخره ، فأسأل صاحبي ان يحط عنى في كل كر كذا وكذا ؟ فقال : هذا
لاخير فيه ، ولكن يحط عنك جملة . قلت : فان حط عنى اكثر مما وضعت ؟ قال :
لابأس (٦) .

اقول : وهذه الاخبار - كما ترى - ظاهرة في جواز الاستحطاط وعدم حرمة
والشيخ - رحمه الله - قد جمع بينها بحمل الخبرين الاولين على الكراهة ، وتبعه
الجماعة كما هم عادتهم غالبا . وانت خبير بان صريح الخبر الثانى التحريم ، وقد
فسر فيه نهى النبى ﷺ الذى تضمنه الخبر الاول بالتحريم . وهو ظاهر الخبر

١- الكافي ج ٥ ص ٢٨٦

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٣٣٤

٣- المصدر ص ٣٣٤ حديث ٧

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٣٣٤

٥- المصدر حديث : ٤

٦- المصدر حديث : ٥

الاول ومن ثم جمع في الوافى بين الاخبار المذكورة ، بحمل اخبار الجواز على ما اذا كان الاستحطاط على جهة الهبة ، كما تضمنه بعضها ، حملا لمطلقها على مقيدها ، وابقاء الخبرين الاولين على ظاهرهما ، من التحريم ، وهو جيد .
(ومنها) : كراهة الزيادة في السلعة وقت النداء ، بل يصبر عليه حتى يسكت ، ثم يزيد اذا اراد .

والدخول في سوم المسلم .

والنجش - بالنون ثم الجيم ثم الشين المعجمة - وهو زيادة الرجل في ثمن السلعة وهو لا يريد شرائها ، ليسمعه غيره فيزيد بزيادته .
والذى يدل على الاول ، مارواه في الكافي عن امية بن عمرو الشعيري عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : اذا نادى المنادى فليس لك ان تزيد ، وانما يحرم الزيادة النداء ، ويحلها السكوت (١) ورواه الشيخ باسناده عن امية بن عمرو مثله ورواه الصدوق ايضا عن امية بن عمرو ، وزاد بعد قوله « تزيد » « واذا سكت ان تزيد » .

واما ما يدل على الثانى فهو مارواه الصدوق في حديث المناهى المذكور في آخر الفقيه باسناده عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله . قال : ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يدخل الرجل في سوم اخيه المسلم (٢) .

اقول : والمراد بدخول الرجل في سوم اخيه : هو ان يزيد في الثمن الذى يريد ان يشتريه الاول ليقدمه البائع ، لاجل الزيادة . هذا بالنسبة الى الدخول في السوم في صورة الشراء .

واما بالنسبة الى الدخول في السوم في صورة البيع ، فهو ان يبذل الداخل للمشتري متاعاً من عنده ، غير ما اتفق عليه البائع الاول مع المشتري ، وقد اختلف الاصحاب

١- المصدر ص ٣٣٧ حديث : ١

٢- المصدر ص ٣٣٨ حديث : ٣

فى ذلك تحريماً وكرهه. فذهب الشيخ وجماعة الى التحريم والمشهور بين المتأخرين: الكراهة. قال فى المسالك - بعد ان نقل عن النبى ﷺ ، انه قال : لايسوم الرجل على سوم اخيه - : وهو خبر معناه النهى ، والاصل فى النهى التحريم . فمن ثم ذهب الشيخ وجماعة الى تحريمه ، واستظهر المصنف الكراهة ، للاصل ، والجهل بسند الحديث . ولو صح تعين القول بالتحريم انتهى .

اقول : والظاهر ان الخبر المنقول فى كلامه - عليه الرحمة - انما هو من الاخبار المتناقلة فى كتب الفروع ، غير مسند الى اصل من الاصول ، ولا الى احدهم الاثمة - عليهم السلام - بخلاف الخبر الذى نقلناه عن الفقيه ، فانه مسند فى الكتاب المذكور بجميع ما اشتمل عليه من المناهى . وان ضعف مذهبه باصطلاحهم ، الا انه من مرويات الفقيه ، التى لها مزية وزيادة على غيرها ، بما ضمنه فى صدر كتابه .

وكيف كان فانهم قد صرحوا - رضى الله عنهم - بان النهى تحريماً او كراهة ، انما يثبت بعد تراضى الاولين ، صريحاً او ظاهراً ، فلو ظهر ما يدل على عدم الرضا ، وطلب الزيادة ، او جهل حاله ، لم يتعلق به الحكم المذكور . وهو كذلك ، لاصالة الصحة ، وقوفاً فى النهى على القدر المتيقن .

اذ اهرفت ذلك فاعلم : ان ابن ادريس قال فى سرايره - ماصورته - : قال شيخنا ابو جعفر فى نهايته : واذ نادى المنادى على المتاع فلا يزيد فى المتاع ، فاذا سكت المنادى زاد حينئذ ان شاء ، وقال فى مبسوطه : واما السوم على سوم اخيه فهو حرام ، لقوله ﷺ : لايسوم الرجل على سوم اخيه . هذا اذا لم يكن المبيع فى المزائدة ، فان كان كذلك فلا تحرم المزائدة . وهذا هو الصحيح ، دون ما ذكره فى نهايته . لان ذلك على ظاهره غير مستقيم ، لان الزيادة فى حال النداء غير محرمة ، ولا مكروهة . فاما الزيادة المنهى عنها فهى عند الانتهاء وسكون نفس كل واحد من البيعين على البيع ، بعد استقرار الثمن ، والاخذ والشروع فى الايجاب والقبول ، وقطع المزائدة فعند هذه الحال لا يجوز السوم على سوم اخيه انتهى .

والعلامة في المنتهى - بعد ان نقل كلام ابن ادريس المذكور - ذكر ان الشيخ عول هنا على رواية الشعيرى ثم قال - بعد نقلها - : وهذه الرواية ان صح سندها حملت على ما اذا وقع السكوت عن الزيادة للشراء .

ثم قال : والتحقيق هنا ان نقول : لا تخلو الحال عن اربعة اقسام .
 احدها : ان يوجد من البايح التصريح بالرضا بالبيع . فهنا يحرم السوم .
 الثانى : ان يظهر منه ما يدل على عدم الرضا . فهذا لا تحرم فيه الزيادة .
 الثالث : ان لا يوجد ما يدل على الرضا ولا على عدمه . فهنا أيضاً يجوز السوم .
 الرابع : ان يظهر منه ما يدل على الرضا من غير تصريح ، والوجه هنا التحريم ايضاً . انتهى ملخصاً .

اقول : والذي يقرب في فكرى الكليل ، وذهنى العليل : ان ما ذكره هذان العمدتان في المقام لا يخلو من النظر الظاهر لذوى الافهام . فانه لا يخفى ان كلام الحكمين المذكورين ، لا تعلق له بالآخر ولا ارتباط بينهما ، ليتوهم حصول المنافاة بينهما ، ويحتاج الى الجمع كما ذكره نى المنتهى ، واطراح احدهما ، كما توهمه ابن ادريس ، فانه لا يخفى ان النداء على السلعة التى تضمنه خبر الشعيرى انما هو ان يعطى بعض المشترين ثمناً ، فينادى به الدلال قبل ان يقع بينهما تراض عليه ، فان حصل من اعطى ازيد من الاول فربما باعه وتراضى مع ذلك المعطى عليه ، وربما نادى به ايضاً طلباً للزيادة . والامام عليه السلام قد نهى من الزيادة في حال النداء ، وجوزها في حال السكوت ، والوجه فيما قاله عليه السلام هنا غير ظاهر لدينا ، ولا معلوم عندنا ، ويتبين ان يحمل ذلك على مجرد التعبد الشرعى ، تحريماً او كراهة .

واما السوم على السوم فهو شئ آخر ، وهو ان يقع بين البايح والمشتري المساومة ، التى هى عبارة عن المجاذبة بينهما في فصل الثمن ، وتعيينه . وليس هنا نداء بالكلية ، لانه مع حصول التراضى المانع من الدخول في السوم ، لا معنى للنداء على السلعة وطلب الزيادة ، كما لا يخفى . ومع عدم حصول التراضى فلا معنى للنداء

بالكلية . فالداخل في السوم يفصل فيه بما ذكره في المنتهى من الصور الاربع المذكورة
كما قدمنا اليه الاشارة ايضاً .

ورد ابن ادريس على الشيخ في النهاية انما نشأ من عدم وقوفه على الخبر المذكور ،
وتوهم منافاة ذلك لما ذكره في المبسوط ، وهو في غير محله . لان ما ذكره في كل من
الكتابين حكم عليه غير الآخر كما لا يخفى .

واما ما يدل على الثالث فهو ما رواه في الكافي عن عبد الله بن سنان عن ابي
عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله : الحواشمة والمتوشمة ، والناجش والمنجوش
ملعونون على لسان محمد بن عبد الله (١) وروى في كتاب معاني الاخبار ، باسناده عن
القاسم بن سلام ، باسناد متصل بالنبي صلى الله عليه وآله قال : لا تناجشوا ولا تدابروا (٢) . قال :
ومعناه : ان يزيد الرجل في ثمن السلعة وهو لا يريد شرائها ليسمعه غيره فيزيد بيادته .
والناجش خائن . والتدابير الهجران .

اقول : وما اشتمل عليه الخبر الاول ، من ذكر الناجش والمنجوش ، وانهما
ملعونان ، فالظاهر ان المراد به : هوان يواطىء البايع رجلاً ، اذا اراد بيعاً ، ان
يساومه بثمن كثير ، ليقع فيه غيره .

والمشهور في كلام الاصحاب : تحريمه . بل قال في المنتهى : انه محرم
اجماعاً ، لانه خديعة . وقد صرحوا بانه لا يبطل البيع به ، بل العقد صحيح .

ونقل في الدروس عن ابن الجنيد : انه اذا كان من البايع ابطال ، وعن القاضي :
انه بتخير المشتري ، لانه تدليس .

وقطع في المبسوط بانه لا خيار اذا لم يكن بمواطاة البايع . وقوى عدم الخيار
ايضاً بمواطاته .

وقيد الفاضلان الخيار بالغبن كغيره من العقود .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣٣٧ حديث : ٢

٢- المصدر ص ٣٣٨ حديث : ٤

اقول : ولا ريب ان ظاهر النهى هو التحريم ، ولا يبعد القول بذلك فى الفردين
الآخرين ايضاً ، لظاهر الخبرين المتقدمين ، مع عدم المعارض .
(ومنها) استحباب الماكسة ، الا فى مواضع مخصوصة .
ويدل على ذلك ما رواه فى الكافى عن الحسن بن على عن رجل يسمى سواده ،
قال : كنا جماعة بمنى فعزت علينا الاضاحى ، فنظرنا فاذا ابو عبد الله عليه السلام واقف على
قطيع ، يساوم بنغم ويما كسهم مكاساً شديداً ، فوقفنا ننظر ، فلما فرغ اقبل علينا ،
فقال: اظنكم قد تعجبتم من مكاسى اقلنا : نعم . فقال: ان المغبون لامحمود ولا مأجور .
الحديث (١) .

وعن الحسين بن يزيد قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول - وقد قال له ابو حنيفة :
عجب الناس منك امس ، و انت بعرفة تما كس بيدك اشد مكاس يكون - فقال ابو عبد الله
عليه السلام : فمالله من الرضا ان اغبن فى مالى قال : فقال ابو حنيفة : لا والله مالله فى هذا
من الرضا ، قليل ولا كثير ، مانجيتك بشئ . الاجتئنا بما لا مخرج لنا منه (٢) .
وروى الصدوق ، قال : قال ابو جعفر عليه السلام : ماكس المشتري ، فانه اطيب للنفس ،
وان اعطى الجزيل ، فان المغبون فى بيعه وشرائه غير محمود ولا مأجور (٣) .
وفى عيون الاخبار بسنده عن الرضا عليه السلام عن آباءه - عليهم السلام - قال :
المغبون لامحمود ولا مأجور (٤) .

اما ما استثنى من ذلك فيدل عليه ما رواه فى الفقيه عن عبد الله بن سنان عن
ابى عبد الله عليه السلام قال : كان على بن الحسين يقول لقهرمانه : اذا اردت ان تشتري لى من

١- الكافى ج ٤ ص ٤٩٦ حديث ٣ :

٢- الوسائل ج ١٠ ص ١١٨ حديث ٢ :

٣- المصدر ج ١٢ ص ٣٣٥ حديث ٢ :

٤- المصدر حديث ٣ :

حوائج الحج شيئاً فاشترولانماكس (١) .

وباسناده عن حماد بن عمرو ، و انس بن محمد ، عن جعفر بن محمد عن ابيه
عن آبائه - عليهم السلام - في وصية النبي لعلى عليه السلام قال : يا على ، لانماكس في
اربعة أشياء : شراء الاضحية ، والكفن ، والنسمة ، والكراء الى مكة (٢) .
وفي الخصال بسند مرفوع ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : لانماكس في أربعة
اشياء : في الاضحية ، والكفن ، و ثمن النسمة ، والكراء الى مكة (٣) .
قال في الوافي : ينبغي تخصيص هذه الاخبار ببعض المواضع ، كما اذا كان
البائع مؤمناً . وحمل الاولين على مواضع اخر ، كما اذا كان البائع مخالفاً او غير
ذلك انتهى . وهو جيد .

(ومنها) : ان يكون سهل البيع والشراء ، والقضاء والاقتضاء ، لما رواه الشيخ
في الموثق عن حبان ، عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قال رسول الله
- صلى الله عليه وآله وسلم - : بارك الله تعالى على سهل البيع ، سهل الشراء ، سهل
القضاء ، سهل الاقتضاء (٤) وروى الصدوق مرسل ، قال : قال رسول الله ﷺ :
ان الله تبارك وتعالى يحب العبد في ان يكون سهل البيع ، سهل الشراء ، سهل القضاء
سهل الاقتضاء (٥) .

وروى في الخصال بسنده عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : غفر الله تعالى
لرجل كان قبلكم ، كان سهلاً اذا باع ، سهلاً اذا قضى ، سهلاً اذا اقتضى (٦) .

١- المصدر . ابواب آداب التجارة باب : ٤٦ . حديث : ١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٣٤٦ حديث : ٢

٣- المصدر حديث : ٣

٤- المصدر ص ٣٣٢ باب : ٤٢ ابواب آداب التجارة حديث : ١

٥- المصدر حديث : ٢

٦- المصدر حديث : ٣

وروى في الكافي عن حماد بن عثمان ، قال : دخل رجل على ابي عبد الله عليه السلام فشكى اليه رجلا من اصحابه ، فلم يلبث ان جاء المشكو ، فقال له ابو عبد الله عليه السلام مغضبا : ما فلان يشكوك؟ فقال له : يشكوني اني استقضيت من حقى اقال : فجلس ابو عبد الله عليه السلام مغضبا ، ثم قال : كأنك اذا استقضيت حقك لم تسيء؟ ارايت ما حكى الله عز وجل في كتابه فقال : « يخافون سوء الحساب » اترى انهم خافوا الله ان يجور عليهم الا والله ، ما خافوا الا الاستقضاء . فسماء الله - عز وجل - سوء الحساب . فمن استقضى فقد أساء (١) .
(ومنها) : استحباب البيع عند حصول الربح ، وكرهه تركه .

ويدل عليه : ما رواه في الكافي والتهذيب عن عبد الله بن سعيد الدغشي ، قال : كنت على باب شهاب بن عبدربه ، فخرج غلام شاب ، فقال : اني اريد ان اسأل هاشم الصيد ناني عن حديث السلعة والبضاعة . قال : فأتيت هاشما ، فسألته عن الحديث ، فقال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البضاعة والسلعة ، فقال : نعم ، ما من احد يكون عنده سلعة او بضاعة . الا قبض الله - عز وجل - له من يربحه ، فان قبل والاصر فيه الله تعالى الى غيره . وذلك لانه رد بذلك على الله - عز وجل - (٢) وروى في الفقيه مرسلا ، قال : قال على عليه السلام : مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رجل معه سلعة يريد بيعها . فقال : عليك باول السوق (٣) .

اقول : يعنى اول من يربحك في سلعتك في السوق ، كما يدل عليه الخبر

الاول .

اقول : وهذا من المشهورات ، بل المجربات . ومن الامثال المتعارفة بين الناس ، قولهم : عليك بثاني زينة ! قال : والاولى؟ قال : لست من رجالها . والمعنى : انك لا توفق للاولى لمزيد الطمع ، مع أنها اوفر مما تعطى بعدها ، فان فاتتك

١- الكافي ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١

٢- الكافي ج ٥ ص ١٥٣ حديث : ١٧

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٩٦ حديث : ٣

فلا تفوتك الثانية .

ويؤيد الاخبار المذكورة : ما ورد من كراهة استقلال قليل الرزق ، (١) وانه يؤدي الى حرمان الكثير .

روى في الكافي عن اسحق بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : من طلب قليل الرزق كان ذلك داعية الى اجتناب كثير من الرزق (٢) .

وعن الحسن بن بسام الجمال ، قال : كنت عند اسحق بن عمار الصيرفي ، فجاءه رجل يطلب غلة بدينار ، وقد كان اغلق باب الحانوت وختم الكيس ، فاعطاه غلة بدينار ، فقلت : ويحك يا اسحق ، ربما حملت لك من السفينة الف الف درهم ! فقال : ترى كان بي هذا ، لكنني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : من استقل قليل الرزق حرم كثيره ، ثم التفت الى ، فقال : يا اسحق لا تستقل قليل الرزق فتحرم كثيره (٣) . « ومنها » : استحباب المبادرة الى الصلاة وترك ما بيده من التجارة و

الاشتغال بها .

ويدل عليه : ما رواه في الكافي عن الحسين بن يسار ، عن رجل رفعه ، في قول الله تعالى « رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله » قال : هم التجار الذين لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله تعالى ، اذا دخل مواقيت الصلاة ، ادوا الى الله تعالى حقه منها (٤) .

وعن اسباط بن سالم قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وساق الخبر عنه عليه السلام الى ان قال : يقول الله عز وجل : « رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله » يقول

١- الرسائل ج ١٢ ص ٣٣٨ باب : ٥٠ ابواب آداب التجارة . والاستقلال :

عد الشيء قليلا

٢- المصدر حديث : ١

٣- المصدر حديث : ٢

٤- الكافي ج ٥ ص ١٥٤ حديث ٢١

القصاص : ان القوم لم يكونوا يتجرون ، كذبوا ولكنهم لم يكونوا يدعون الصلاة في ميقاتها ، وهو افضل ممن حضر الصلاة ولم يتجر (١) .

وعن ابي بصير في الصحيح او السوئق ، قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : كان على عهد رسول الله ﷺ مؤمن فقير شديد الحاجة من اهل الصفة وكان لارماً لرسول الله ﷺ عند مواقيت الصلاة كلها ، لا يفقده في شيء منها . وكان رسول الله ﷺ يرق له وينظر الى حاجته وغربته . ثم يقول : يا سعد ، لو قد جئني شيء لا غنيته ، قال فابطأ ذلك على رسول الله ﷺ فاشتد غم رسول الله ، فعلم الله - عز وجل - ما دخل على رسول الله ﷺ من غمه بسعد ، فاهبط جبرئيل عليه السلام ومعه درهمان . فقال له : يا محمد ، ان الله - عز وجل - قد علم ما دخل عليك من الغم بسعد ، افتحب ان تغنيه ؟ قال : نعم . فقال له : فهالك هذين الدرهمين ، فاعطه اياهما ، ومره ان يتجر بهما ، فأخذهما رسول الله ﷺ من جبرئيل عليه السلام .

ثم خرج الى صلاة الظهر ، وسعد قائم على باب حجرات رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ينتظره . فلما رآه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال : يا سعد اتحسن التجارة ؟ فقال له سعد : و الله ما اصبحت املك ما لا اتجر به ، فاعطاه النبي ﷺ الدرهمين ، فقال له : اتجر بهما ، وتصرف لرزق الله عز وجل ، فأخذهما سعد ومضى مع النبي ﷺ حتى صلى معه الظهر والعصر . فقال له النبي ﷺ : قم واطلب الرزق ، فقد كنت بحالك مغتما يا سعد .

قال : فاقبل سعد لا يشتري بدرهم شيئاً الا باعه بدرهمين ، ولا يشتري بدرهمين الا باعه باربعة دراهم ، واقبلت الدنيا عليه ، حتى كثر متاعه وماله ، وعظمت تجارته واتخذ على باب المسجد موضعاً وجلس فيه ، وجمع تجاراته اليه ، وكان رسول الله ﷺ اذا أقام بلال للصلاة يخرج وسعد مشغول بالدنيا ، لا يتطهر ولا يتهيأ كما كان يفعل قبل ان يتشاغل بالدنيا ، وكان النبي ﷺ يقول : يا سعد ، شغلتك الدنيا

عن الصلاة ا و كان يقول : ما اصنع ، اضيع مالى ؟ هذا رجل قد بعته واريد ان استوفى منه ، وهذا رجل قد اشترى منه و اريد ان اوفيه ، فدخل رسول الله من امر سعد غم شديد اشد من غمه بفقره فهبط جبرئيل عليه السلام فقال : يا محمد ، ان الله تعالى قد علم غمك بسعد ، فايما احب اليك : حاله الاولى او حاله هذه ؟ فقال : يا جبرئيل ، بل حاله الاولى ، فقد ذهبت دنياه بدينه و آخرته . فقال له جبرئيل عليه السلام : ان حب الاموال و الدنيا فتنة و مشغلة عن الآخرة ، قل لسعد ، يرد عليك الدرهمين الذين دفعتهما اليه ، فان امره يصير الى الحال التى كان عليها اولا ، قال : فخرج رسول الله ﷺ فمر بسعد ، فقال له : اما تريد ان ترد علينا الدرهمين الذين اعطيتكما ؟ فقال له سعد : و ما تين . فقال له : لست اريد منك الا الدرهمين ، فاعطاء سعد درهمين . قال : فادبرت الدنيا عن سعد ، حتى ذهب ما كان معه و ما جمع ، و عاد الى حالته التى كان عليها (١)

«ومنها» : ان لا يتوكل حاضرا لباد . والمراد بالبادى : الغريب الجالب للبلد ، اعم من ان يكون من البادية او قرويا . ومعناه : ان يحمل البدوى او القروى متاعه الى بلد فيأتيه البلدى ، ويقول له : انا ابيع لك بأعلى ما تبينه ، قبل ان يعرفه السعر ، ويقول : انا ابيع لك . و اكون سمسارا . كذا ذكره فى المسالك .

وقد اختلف الاصحاب فى ذلك تحريما و كراهة . فذهب الشيخ فى النهاية الى الثانى . وهو قول العلامة فى المختلف ، واختيار المحقق فى الشرايع ، والشهيد فى الدروس . وفى المبسوط والخلاف الى الاول ، الا انه قيده فى المبسوط بما يضطر اليه الناس ، بان يكون فى فقد ضرار بهم . وقال ابن البراج فى المذهب كقول الشيخ فى المبسوط . وبه قال ابن ادريس ، والعلامة فى المنتهى .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٩٧ باب : ١٤ ابواب آداب التجارة حديث : ٢ والكافى

ج ٥ ص ٣١٢ حديث : ٣٨

اقول : والذي وقفت عليه من الاخبار في هذا المقام ، مارواه في الكافي عن عروة بن عبد الله ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يتلقى احدكم تجارة ، خارجاً من المصر ، ولا يبيع حاضر لباد ، والمسلمون يرزق الله بعضهم من بعض (١) وروى الشيخ الطوسي في مجالسه بسنده عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (٢) .

ولا يبعد ان يكون الخبر المذكور من طريق العامة ، لان اكثر رجاله منهم . وعن يونس بن يعقوب قال : تفسير قول النبي ﷺ «لا يبيع حاضر لباد» : ان الفاكهة وجميع اصناف الغلات ، اذا حملت من القرى الى السوق ، فلا يجوز ان يبيع اهل السوق لهم من الناس ، بل ينبغي ان يبيعه حاملوه من القرى والسواد . فاما من يحمل من مدينة الى مدينة فانه يجوز ، ويجرى مجرى التجارة .

وانت خبير بان ظاهر هذا الخبر تخصيص ما ذكره عليه السلام في الحديثين الاولين بالفاكهة وجميع اصناف الغلات . اذا حملت من القرى ، وهو خلاف ما عليه الاصحاب من العموم في هذا الحكم ، الا ان ظاهر الخبر المذكور انما هو من كلام يونس ، فيهن الاشكال .

ومن ذهب من اصحابنا الى التحريم اخذ بظاهر النهي في الحديثين الاولين . ومن ذهب الى الكراهة ، اعتمد على الاصل ، ورد الخبرين بضعف السند ، وحملهما على الكراهة تفاديا من طرحهما .

وقد ذكر الاصحاب في تحريمه او كراهته شروطا :
احدها : ان يكون الحاضر عالما بورود النهي . وهذا شرط يعم جميع المناهي .
الثاني : ان يظهر من ذلك المتاع سعر في البلد ، فلو لم يظهر ، اما لكبر البلاد ، او لعموم وجوده ، ورخص السعر ، فلا تحريم ولا كراهة . لان المقتضى للنهي تفويت الربح

١- الكافي ج ٥ ص ١٦٨ باب التلقى حديث : ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٣٢٧ باب ٢٧ ابواب آداب التجارة حديث : ٣

وفقد الرفق على الناس ، ولم يوجد هنا .

الثالث : ان يكون المتاع المطلوب بما نعم الحاجة اليه ، فمالا يحتاج اليه الانادراً ، لا يدخل تحت النهى .

الرابع : ان يعرض الحضري ذلك على البدوي ويدعوه اليه ، فلو التمس الغريب ذلك لم يكن به بأس .

الخامس : ان يكون الغريب جاهلاً بسعر البلد ، فلو كان عالماً به لم يكره ، بل يكون مساعدته محض الخير .

اقول : انت خبير بان الظاهر ، ان ساعدا الاول والاخير من هذه الشروط ، تقييد للنص من غير دليل ، الامجرد هذه التخرصات .

والظاهر : ان اكثر هذه الشروط مأخوذة من كلام العامة .

اما استثناء الاول والاخير فظاهر ، لان الخطاب تحريماً او كراهة انما يتوجه الى العالم . والتعليل بقوله ﷺ : يرزق الله تعالى الناس بعضهم من بعض ، انما يترتب على الجهل بسعر البلد لامع العلم . فلا بأس باشتراطهما .

ثم انه على القول بالتحريم فالظاهر هو صحة البيع . وان اثم ، لاصالة الصحة ، وبه صرح جملة من الاصحاب .

واما شراء البلدى للبادى ، فلا اشكال فى جوازه ، لعدم دخوله تحت النص المذكور ولل العامة فيه قولان .

«ومنها» : تلقى الركبان .

وهل التلقى مكروه او محرم ؟ قولان للشيخ - عليه الرحمة .

وقد صرح فى النهاية بالكراهة ، ونقله فى الخلاف عن المفيد ايضاً ، وقال فى المبسوط والخلاف : لا يجوز .

وحمل العلامة فى المختلف كلامه فى المبسوط والخلاف على الكراهة المؤكدة ،

قال : لانه كثيراً ما يستعمل لفظ «لا يجوز» فى المكروه وهو غير بعيد .

-۳-

لا يقوم النهى دليلاً على التحريم ، فى حكم من الاحكام بالكلية .
 و ظاهر شيخنا الشهيد الثانى فى المسالك : ان الوجه فى الكراهة هو التمسك
 بالاصل . وضعف الاخبار المذكورة . فلا تهض حجة فى الخروج عن مقتضى
 الاصل . فتحمل على الكراهة ، تفادياً من طرحها .
 وفيه ما قد أوضحناه فى غير موضع مما تقدم .
 وتحقيق الكلام فى المقام يتوقف على بيان امور :
 «الاول» : الظاهر انه لاختلاف بين اصحابنا - رضوان الله تعالى عليهم - فى ان
 حد التلقى المنهى عنه اربعة فراسخ .
 قال فى المنتهى : حد علمائنا التلقى باربعة فراسخ ، فكهروا التلقى الى ذلك
 الحد ، فان زاد على ذلك كان تجارة وجلباً ، ولم يكن تلقياً . وهو ظاهر ، لانه بمعنى ،
 ورجوعه يكون مسافراً ، ويجب عليه التقصير ، فيكون سفره حقيقياً . الى ان قال :
 ولا نعرف بين علمائنا خلافاً فيه . انتهى .
 اقول : ويدل على التحديد بالاربعة كما ذكروه ما تقدم فى رواية منهال القصاب
 و ظاهره ان التلقى المنهى عنه ، هو ما يكون فيما دون مسافة الاربعة ، بمعنى انه
 اذا بلغ الاربعة خرج عن محل النهى ، فيحمل اسم الاشارة فى كلام ابن ابي عمير على
 الرجوع الى ما دون الاربعة .
 و اظهر منه فى هذا المعنى ما رواه فى الفقيه مرسل ، قال : و روى ان حد التلقى
 روضة ، فاذا صار الى اربعة فراسخ فهو جلب . بمعنى انه متى قطع الاربعة و وصل
 على رأسها فهو جلب ، لانه حينئذ يصير سفره برجوعه كما تقدم فى كتاب الصلاة ،
 وبذلك يظهر ما فى كلام الاصحاب من المسامحة ، كما فى عبارة العلامة المتقدمة ،
 حيث انه جعل كراهة التلقى الى حد تمام الاربعة ، وخص التجارة والجلب بما زاد
 عن الاربعة ، وعلله بانه يكون حينئذ مسافراً . وانت خبر بانه يكون مسافراً بالحصول
 على رأس الاربعة ، وان لم يزد عليها .

والظاهر ان منشأ التسامح هو ان الحصول على رأس الاربعة بلازيادة ولا نقصان نادر .

ومن الاخبار في ذلك : مارواه في الكافي والتهذيب عن منهل القصاب ، قال : قلت له : ما حد التلقى ؟ قال : روحة (١) .

واجماله يعرف من خبره المتقدم . وتفسير الروحة والغدوة باربعة فراسخ ، لان الغدوة من اول النهار الى الزوال ، والروحة من الزوال الى الغروب وياض اليوم - كما تقدم في كتاب الصلاة - عبارة من ثمانية فراسخ فيكون كل نصف من النهار اربعة فراسخ .

«الثاني» : قد صرح بعض الاصحاب بتقييد التحريم او الكراهة هنا بقيود : (منها) : ما تقدم من تحديد التلقى ، وان ما زاد عليه ليس يتلق . (ومنها) : كون الخروج بقصد ذلك فلو خرج لذلك فانفق الركب لم يحرم ولم يكره .

(ومنها) : تحقق مسمى الخروج من البلد ، فلو تلقى الركب في اول وصوله البلد ، لم يثبت الحكم .

(ومنها) : جهل الركب بسعر البلد فيما يبيعه ويشتره ، فلو علم بهما او باحدهما لم يثبت الحكم فيه .

اقول : واليه يشير التعليل في رواية عروة بن عبد الله المتقدمة ، بقوله والله اعلم : والمسلمون يرزق الله تعالى بعضهم من بعض .

(ومنها) : ان يكون التلقى للبيع عليه او الشراء منه ، فلو خرج لغيرهما من المقاصد ، ولو في بعض المعاملات كالاجارة ، لم يثبت الحكم . وفي الحاق الصلح ونحوه من عقود المغابنات اشكال ، فيحتمل ذلك للعلة المذكورة ، والعدم اقتصارا فيما خالف الاصل على القدر المتيقن .

اقول : والظاهر ان الاقرب الاول .

«الثالث» : لو خالف وتلقى ، ثم اشترى منهم او باع عليهم ، انعقد البيع ، وان قلنا بالتحريم . اما لان النهى فى المعاملات لا يقتضى البطلان ، وانما ذلك فى العبادات على الوجه المقرر فيها ، وان النهى وان اقتضى ذلك فى المعاملات ، الا انه مخصوص بما اذا تعلق بحقيقة البيع ، ويرجع الى البيع من حيث هو ، لالى امر خارج كالبيع وقت النداء يوم الجمعة . وقد تقدم (١) منا تحقيق نفيس فى ذلك .
و ظاهر المنتهى : اتفاق العلماء على الصحة . و نقل فى ذلك من ابن الجنييد الخلاف فى ذلك .

ثم انه مع الحكم بصحة البيع ، فالمشهور انه لاحيار الامع الغبن الفاحش . ونقل فى المختلف عن ابن ادريس انه قال : التلقى محرم ، والبيع صحيح ، وبتخير البايع .

والاقرب هو القول المشهور ، لان الاصل لزوم البيع ، قام الدليل على الخيار فى الغبن الفاحش ، وبقي ما عداه على الاصل .
ولعل ابن ادريس استند هنا الى ما روى من طريق العامة ، عن الديلمي رحمته الله انه قال : لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فاذا اتى سيده السوق فهو بالخيار (٢) .
و اجاب عنه فى المنتهى بان المفهوم من جعل الخيار اذا اتى السوق ، انما هو لاجل معرفة الغبن بالسوق ، ولولا ذلك لكان له الخيار من حين البيع .
(ومنها) : الاحتكار وهو افتعال من الحكرة - بالضم - وهو جمع الطعام وحبسه يتربص به الفلاء .

وقد اختلف الاصحاب ايضاً فى كراهته وتحريمه ، فنقل فى المختلف عن

١- وهو فى الباب الثالث فى بقية الصلوات ، فى فضل صلاة الجمعة ، فى المسألة الثانية من المطلب الرابع فى اللواحق (منه قدس سره) ج ١٠ ص ١٧٢ فما بعد

٢- صحيح مسلم ج ٥ ص ٥

الصدوق فى الهداية القول بالتحريم . قال : وبه قال ابن البراج . والظاهر من كلام ابن ادريس . واختاره فى المسالك .

و قال العلامة فى المنتهى ، والشيخ فى المبسوط ، و المفيد فى المقنعة : انه مكروه . وبه قال ابوالصلاح فى المكاسب من كتاب التلقى . وقال فى فصل البيع : انه حرام . ثم استقرب فى المختلف الكراهة ، و هو اختيار المحقق فى الشرايع ايضا .

واما الاخبار الواردة فى المقام ، فمنها : ما رواه فى التهذيب عن السكونى عن ابي عبد الله عن ابيه قال : قال رسول الله ﷺ : ورواه فى الفقيه مرسل قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحتكر الطعام الا خاطئ (١) .

وما رواه فى الكافى عن حذيفة بن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال : نهد الطعام على عهد رسول الله ﷺ فاتاه المسلمون . فقالوا : يا رسول الله ، قد نهد الطعام ولم يبق الشئ الا عند فلان ، فمره ببيعه ، قال فحمد الله واثنى عليه ثم قال : يا فلان ، ان المسلمين ذكروا ان الطعام قد نهد ، الاشياء عندك فاخرجه فبعه كيف شئت ولا تنجسه (٢) .

وما رواه فى الكافى والتهذيب فى الصحيح او الحسن ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحتكر الطعام ، يترصص به هل يجوز ذلك ؟ فقال : ان كان الطعام كثيراً يسع الناس فلا بأس ، وان كان الطعام قليلا لا يسع الناس فانه يكره ان يحتكر الطعام ، ويترك الناس ليس لهم طعام (٣) .

وعن ابن القداح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الجالب مرزوق والمحتكر ملعون . ورواه الصدوق مرسل (٤) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣١٥ حديث : ١٢

٢- المصدر ص ٣١٧ حديث : ١٢

٣- المصدر ص ٣١٣ حديث : ٢٠

٤- المصدر حديث : ٣

وعن السكونى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الحكرة فى الخصب اربعون يوماً ، و فى البلاء والشدة ثلاثة ايام ، فمازاد على الاربعين يوماً فى الخصب فصاحبه ملعون ، و مازاد فى العسرة على ثلاثة ايام فصاحبه ملعون (١) ورواه فى الفقيه باسناده عن السكونى وايضا روى فى الفقيه مرسل ، قال : نهى امير المؤمنين عليه السلام عن الحكرة فى الامصار (٢) ومارواه فى التهذيب عن الحسين بن عبيد الله بن ضمرة عن جده عن على ابن ابي طالب عليه السلام انه قال : رفع الحديث الى رسول الله ﷺ ، انه مر بالمحتكرين ، فامر بحكرتهم الى ان تخرج الى بطون الاسواق ، وحيث ينظر الابصار اليها فيقبل لرسول الله ﷺ : لو قومت عليهم ؟ فغضب حتى عرف الغضب فى وجهه ، فقال : انا اقوم عليهم انما السر الى الله تعالى يرفعه اذا شاء ، ويضعه اذا شاء (٣).

ومارواه الشيخ فى كتاب المجالس بسنده فيه عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ايام رجل اشترى طعاماً فكبسه اربعين صباحاً يريد به غلام المسلمين ، ثم باعه فتصدق بشئ ، لم يكن كفارة لما صنع (٤).

ومارواه فى كتاب قرب الاسناد عن ابي البخترى عن جعفر بن محمد (ع) عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام ، كان ينهى عن الحكرة فى الامصار . وقال : ليس الحكرة الا فى الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن (٥) ومارواه فى نهج البلاغة عن امير المؤمنين عليه السلام فى كتابه الى مالك الاشر ، قال فيه : فامنع من الاحتكار ، فان رسول الله ﷺ منع منه . وليكن البيع بيعاً سمحاً ، بموازين عدل ، واسعاً لا يجحف بالفرقيين من البايع والمبتاع ، فمن قسارف حكرة بعد نهيك اياها ، فنكل وعاقب فى غير

١- المصدر ص ٣١٢ حديث : ١

٢- المصدر ص ٣١٤ حديث : ٩

٣- المصدر ص ٣١٧ حديث : ١

٤- المصدر ص ٣١٤ حديث : ٦

٥- المصدر حديث : ٧

اسراف (١)

وفي كتاب ورام ابن ابي فراس - وهو وجد السيد رضى الدين بن طاووس لاهمه، وكان يشنى عليه ثناء زائداً، ويعتمد كتابه - عن النبي ﷺ عن جبرئيل، قال: اطلعت في النار فرأيت وادياً في جهنم يغلى، فقلت: يا مالك، لمن هذا؟ فقال: لثلاثة: المحشرون، والمدمنين الخمر، والقوادين (٢).

اقول: هذا ما وقفت عليه من الاخبار في ذلك، وكلها كما ترى ما بين صريح او ظاهر في التحريم. وليس فيها ما يمكن التعلقبه للقول الاخر. الالفظ الكراهة في صحيحة الحلبي اوحسنه. واستعماله في التحريم في الاخبار اكثر كثير، كما تقدم في غير موضع من كتاب الطهارة والصلاة. فالواجب: حمله على ذلك، بقرينة جملة اخبار المسألة. ومنه يظهر قوة القول بالتحريم.

ولا يخفى ان من ذهب الى هذا القول، فانه لم يمعن نظره في الاخبار، ولم يتتبعها حق التتبع الرافع عن وجه الحكم المذكور غبار الاستتار. كما هي عادتهم غالباً في سائر الاحكام، كما لا يخفى على من جاس خلال الديار.

فروع: الاول: المفهوم من الاخبار ان الاحتكار انما هو في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والزيت والسمن. ومنها: ما تقدم في حديث ابي البختري المنقول عن قرب الاسناد، وقد اشتمل على ماعدا الزيت. ومارواه في الخصال بسنده عن السكوني عن جعفر بن محمد عليه السلام عن آبائه عن النبي ﷺ قال: الحكرة في ستة اشياء: في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والزيت. (٣)

وروى المشائخ الثلاثة عن غياث بن ابراهيم، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال

١- المصدر ص ٣١٥ حديث: ١٣

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٣١٤ حديث: ١١

٣- المصدر حديث: ١٠

ليس الحكرة الا فى الحنطة والشعير والنمر والزبيب (١). وزاد فى العقبة ، والزيت .
ومما يدل على دخول الزيت ايضاً : ما فى صحيحة الحلبي او حسنته عن ابي عبد الله
- عليه السلام - ، وفيها : قال : وسأله عن الزيت ؟ فقال : ان كان عند غيرك فلا بأس
بامساكه .

والمشهور بين الاصحاب : تخصيص الاحتكار بما عدا الزيت من الاشياء
المذكورة فى هذه الاخبار ، حتى قال الشيخ فى النهاية - بعد عدها - : ولا يكون
الاحتكار فى سوى هذه الاجناس . وتبعه ابن ادريس وابن البراج والفاضلان وغيرهم .
وقال المفيد : الحكرة احتباس الاطعمة . وابو الصلاح : الغلات ، والعبدوق
فى المقنع : الاشياء الستة المذكورة فى الخصال . وفى المبسوط : زاد على الخمسة
المشهورة الملح . وتبعه ابن حمزة .

قال فى المختلف : بعد نقل هذه الاقوال : واجود ما وصل الينا فى هذا الباب
مارواه غياث بن ابراهيم فى الموثق ، وساق الرواية المتقدمة . ثم قال : وحديثى
مأعده على الاصل .

وانت خبير بما فيه ، حيث انه ناش عن قصور التتبع فى الاخبار كما عرفت .
واما الملح فنقله فى النهاية والشرائع قولاً فى المسألة . وقد عرفت انه قول
الشيخ فى المبسوط . قال فى المسالك : هذا القول قوى .

اقول : والظاهر ان وجه قوته عنده من حيث شدة الاحتياج اليه ، وتوقف اغلب
المآكل عليه ، مع انه لم يذكر فى الاخبار الواردة فى المسألة . ولعل السر فى عدم
ذكره ، ان الله تعالى لعلمه بما فيه من مزيد الحاجة والاضطرار اليه جعله فى كثرة
الوجود والرخص قريباً من الماء الذى لا قوام الا به ، فممن ثم لم
يتعرضوا له فى الاخبار .

الثانى : حد الشيخ الحكرة فى الرخص باربعين يوماً ، وفى الغلاء والشدة

بثلاثة ايام ، عملاً برواية السكونى المتقدمة (١) . ويؤيدها ظاهر رواية كتاب المجالس (٢) .

والاشهر العدم ، لاطلاق الاخبار المتقدمة ، ومنها : صحيحة الحلبي (٣) او حسنة . ورواية الحسين بن عبد الله بن ضمرة (٤) . ونقيده هذه الاخبار بالخبر المذكور ، كما هو القاعدة ، وان امكن ، الا ان الظاهر بعده من ظواهرها ، كما لا يخفى على المتأمل .

الثالث : هل يشترط فى الاحتكار شراء الغلة ؟ بمعنى ان يشتريها ويحبسها لذلك ، او يشمل ما كان من غلته ؟ نقل فى ذلك عن العلامة الاول . قال : وفى حسنة الحلبي دلالة عليه .

اقول : الظاهر انه اشار بها الى ما رواه المشايخ الثلاثة ، عن الحلبي فى الصحيح او الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : الحكرة ان يشتري طعاماً ليس فى المصر غيره فيحتكره ، فان كان فى المصر طعام او يباع غيره فلا بأس ان يلتبس بسلعته الفضل ، قال : وسألته عن الزيت ؟ فقال : اذا كان عند غيرك فلا بأس بامساكه (٥) .

ويؤيده ايضاً رواية مجالس الشيخ المتقدمة (٦) .

ثم انه قال فى ذلك : والاقوى عموم التحريم مع استغنائه وحاجة الناس . اقول : انت خبير بان القول بالعموم ، مع اعترافه بدلالة الحسنة المذكورة على التخصيص بالمشتري لاجل ذلك ، لا يخلو من الاشكال ، لان القاعدة تقتضى تقييد

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣١٢ حديث : ١ . باب ٢٧ . ابواب آداب التجارة .

٢- المصدر ص ٣١٤ حديث : ٦

٣- المصدر ص ٣١٣ حديث : ٢

٤- المصدر ص ٣١٧ حديث : ١ . باب ٣٠ . ابواب آداب التجارة .

٥- المصدر ص ٣١٥ حديث : ٢ . باب ٢٨ . ابواب آداب التجارة .

٦- المصدر ص ٣١٤ حديث : ٦

اطلاق ماعدا هذه الحسنة بها ، فيبقى القول بالعموم خالبا من الدليل ، والقول بالعموم لامستند له ، الاطلاق سائر الاخبار ، ومتى قيد بهذه الرواية ، عملا بالقاعدة المذكورة ، لم يبق للقول بالعموم مستند كما لا يخفى .

(الرابع) : لا خلاف بين الاصحاب فسى ان الامام يجبر المحنكرين على البيع . وعليه تدل جملة من الاخبار المتقدمة . واما انه هل يسعر عليهم ام لا ؟ الظاهر : ان المشهور : هو الثاني .

ونقل في المنتهى عن المفيد وسلاسل ان للامام عليه السلام ان يسعر عليهم . قال المفيد - على ما نقله في المختلف - : وللسلطان ان يسرها على ما يراه من المصلحة ، ولا يسرها بما يخسر به اربابها فيها .

و قال الشيخ : لا يجوز للسلطان ان يجبر على سر بعينه ، بل يبيعه بما يرزقه الله تعالى . و به قال ابن البراج و ابن ادريس . و الظاهر انه هو المشهور بين المتأخرين .

وقال ابن حمزة : لا يسعر الا اذا شدد . وان خالف واخذ في السعر بزيادة او نقصان لم يتعرض عليه . و اختار هذا القول في المختلف . و اليه يميل كلام المسالك . و هو جيد .

لنا على عدم التسعير عليه . ما تقدم في حديث الحسين بن عبد الله بن ضمرة . و ما رواه في الفقيه مرسلا ، قال : قيل للنبي صلى الله عليه وآله : لو سعرت لنا سعرا . فان الاسعار تزد و تنقص ا فقال : ما كنت لالقي الله تعالى ببدعة لم يحدث الى فيها شيئا . فدعوا عباد الله تعالى يأكل بعضهم من بعض ، فاذا استنصحتهم فانصحوها (١) .

ويؤيده ما ورد في جملة من الاخبار : ان الله عز وجل وكل بالاسعار ملكا يدبرها (٢) وفي بعضها : فلن يفلو من قلة ولن يرخص من كثرة (٣) . وفي آخر : علامة

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣١٨ حديث : ٢

٢- الكافي ج ٥ ص ١٦٣ حديث . ٤

٣- المصدر ص ١٦٢

رضا الله تعالى فى خلقه عدل سلطانهم ورخص اسعارهم ، وعلامة غضب الله تعالى على خلقه جور سلطانهم وغلاء اسعارهم (١) .

ولنا على التسعير عليه اذا شدد حديث «لا ضرر ولا ضرار» (٢) .

قال فى المسالك - بعد اختيار القول المشهور ، وهوانه لا يسعر عليه - : وهو اظهر الامع الاجحاف ، فيؤمر بالنزول عنه الى حد ينتفى الاجحاف . والا لانتفت فائدة الاجبار ، اذ لا يجوز ان يطلب فى ماله مالا يقدر على بذله ، او يضرب بحال الناس ، والغرض دفع الضرر انتهى . وهو جيد ، ومرجعه الى ما ذكرنا من الخبر ، وبه يخصص اطلاق الاخبار المتقدمة .

ويحتمل العمل باطلاق تلك الاخبار ، مؤيداً بخبر «الناس مسطون على اموالهم» (٣) ومارواه فى التهذيب والفقهاء فى الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام ، انه قال فى تجار قدموا ارضاً اشتركوها فى البيع ، على ان لا يبيعوا الا بما احبوا . قال : لا بأس بذلك (٤)

واظهر من ذلك تايداً : قوله عليه السلام فى حديث حذيفة بن منصور المتقدم : وبه كيف شئت (٥) .

(الخامس) : لا يخفى ان جملة من الاخبار المتقدمة ، وان كانت مطلقة فى النهى عن الاحتكار ، الا ان جملة منها قد قيدت ذلك بما اذا لم يكن فى البلد طعام غيره ، فلو كان كذلك لم يدخل تحت النهى ، وان سمي احتكاراً ، كما تقدم .

١- الكافى ج ٥ ص ١٦٢ حديث : ١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٣٦٤ حديث : ٤

٣- بحار الانوار ج ٢ ص ٢٧٢ الطبقة الحديث

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٣١٢ حديث : ٢

٥- المصلى ص ٣١٧ حديث : ١١ . باب ٢٩ ابواب آداب التجارة

ومن الاخبار المقيدة ما تقدم في صحيحة الحلبي او حسنة الاولى . وكذا ما في الثانية (١) المذكورة في الفرع الثالث .

ونحوهما مارواه المشايخ الثلاثة عن ابي الفضل سالم الحنط في الصحيح ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : ما عملك ؟ قلت : حنط ، وربما قدمت على نفاق ، وربما قدمت على كساد ، فحبست . قال : فما يقول من قبلك فيه ؟ قلت : يقولون : محتكرا قال : يبيعه احد غيرك ؟ قلت ما يبيع انسا من الف الف جزء جزء . قال : لا بأس ، انما كان ذلك رجل من قريش ، يقال له : حكيم بن حزام ، وكان اذا دخل الطعام المدينة اشتراه كله ، فمر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم - فقال : يا حكيم بن حزام ، اياك ان تحتكر (٢) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣١٣ حديث ٢: ص ٣١٥ حديث ١:

٢- المصنف ص ٣١٦ حديث ٣ :

المقدمة الثالثة

فيما يكتسب به

ويحسن هنا تقديم خبر في المقام ، قد اشتمل على قواعد كلية في هذه الاحكام ، قل من تعرض اليه من علمائنا الاعلام ، وان طال به زمام الكلام ، فانه من اهم المهام . روى الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن مولانا الصادق عليه السلام ، انه سئل من معاش العباد ، فقال : جميع المعاش كلها من وجوه المعاملات فيما بينهم مما يكون لهم فيه المكاسب ، اربع جهات .

ويكون منها حلال من جهة وحرام من جهة ، فاول هذه الجهات الاربع الولاية ، ثم التجارة ، ثم الصناعات ، تكون حلالا من جهة حراما من جهة ، ثم الاجارات . والفرض من الله تعالى على العباد في هذه المعاملات الدخول في جهات الحلال ، والعمل بذلك الحلال منها ، واجتناب جهات الحرام منها .

فاحدى الجهتين من الولاية : ولاية العدل الذين امر الله تعالى بولايتهم على الناس . والجهة الاخرى ولاية ولاية الجور .

فوجه الحلال من الولاية : ولاية الوالى العدل ، وولاية ولائه بجهة ما امر به

الوالى العادل ، بلازيادة ولانقصان ، فالولاية له ، والعمل معه ، ومعونته ، وتقويته حلال محلل .

واما وجه الحرام من الولاية ، فولاية الوالى الجابر ، وولاية ولاته ، والعمل لهم ، والكسب معهم ، لجهة الولاية لهم ، حرام محرم معذب فاعل ذلك ، على قليل من فعله او كثير ، لان كل شئ من جهة المعونة له ، معصية كبيرة من الكبائر ، وذلك انه فى ولاية الوالى الجائر وهن الحق كله ، فلذلك حرم العمل معهم ، ومعونتهم ، والكسب معهم ، الابجته الضرورة نظير الضرورة الى الدم والميتة .

واما تفسير التجارات فى جميع البيوع ، ووجوه الحلال من وجه التجارات التى يجوز للبائع ان يبيع مما لايجوز له ، وكذلك المشتري الذى يجوز له شراؤه مما لايجوز له ، فكل مأمور به مما هو غذاء للعباد وقوامهم به ، فى امورهم فى وجوه الصلاح ، الذى لا يقيمهم غيره ، مما يأكلون ويشربون ويلبسون وينكحون ويملكون ويستعملون فى جميع المنافع ، التى لا يقيمهم غيرها ، وكل شئ يكون فيه الصلاح ، من جهة من الجهات ، فهذا كله حلال يبيعه وشراؤه ، وامساكه واستعماله ، وهبته وعاريته .

واما وجوه الحرام من البيع والشراء ، فكل امر يكون فيه الفساد مما هو منهى عنه من جهة اكله وشربه او كسبه او نكاحه او ملكه او امساكه او هبته او عاريته ، او شئ يكون فيه وجه من وجوه الفساد ، نظير البيع بالربا او البيع للميتة او السدم او لحم الخنزير ، او لحوم السباع من صنوف سباع الوحش والطير والخمر ، او شئ من وجوه النجس ، فهذا كله حرام ومحرم ، لان ذلك منهى عن اكله وشربه ولبسه وملكه وامساكه والتقلب فيه ، فجميع تقلبه فى ذلك حرام .

وكذلك كل يبيع ملهوبه ، وكل منهى عنه ، ما يتقرب به لغير الله تعالى ، او يقوى به الكفر والشرك ، من جميع وجوه المعاصى ، او باب يوهن به الحق ، فهو حرام محرم . يبيعه وشراؤه وامساكه وملكه وهبته وعاريته وجميع التقلب فيه الا فى حال

تدعو الضرورة فيه الى ذلك .

واما تفسير الاجارات ، فاجارة الانسان نفسه او ما يملك او يلى امره ، من قرابته او دابته او ثوبه لوجه الحلال من جهات الاجارات ، او يوجر نفسه او داره او ارضه او شيئاً يملكه فيما ينتفع به ، من وجوه المنافع ، او العمل بنفسه وولده ومملوكه او اجيره ، من غير ان يكون وكيلاً للوالى او والياً للوالى ، فلا بأس ان يكون اجيراً يوجر نفسه او ولده او قرابته او ملكه او وكيله فى اجارته ، لانهم وكلاء الاجير من عنده ، ليس هم بولاة الوالى ، نظير الحمال يحمل شيئاً بشئ معلوم ، فيجعل ذلك الشئ الذى يجوز له حمله ، بنفسه او بملكه او دابته ، او يوجر نفسه فى عمل يعمل ذلك العمل بنفسه ، حلال لمن كان من الناس ملكاً او سوقه ، كافراً او مؤمناً ، فحلال اجارته ، وحلال كسبه ، من هذه الوجوه .

فاما وجوه المحرام من وجوه الاجارة ، نظير ان يوجر نفسه فى صنعة ذاك الشئ او حفظه ، او لبسه ، او يوجر نفسه فى هدم المساجد ضراراً ، وقتل النفس بغير حل ، او عمل التصاوير ، والاصنام ، والمزامير ، والبرابط ، والخمر ، والخنازير ، والميتة ، والدم ، او شئ من وجوه الفساد الذى كان محرماً عليه ، من غير جهة الاجارة فيه ، وكل امرئ منهى عنه من جهة من الجهات ، فمحرم على الانسان اجارة نفسه فيه ، اوله ، او شئ فيه ، اوله ، الالمنفعة من استاجره ، كالذى يستأجر له الاجير يحمل له الميتة ينحيتها عن اذاه او اذى غيره ، وما شبه ذلك - الى ان قال - : وكل من آجر نفسه او آجر ما يملكه او يلى امره ، من كافر او مؤمن ، ملك او سوقه ، على ما قرناه ، مما تجوز الاجارة فيه ، فحلال محل فعله وكسبه .

واما تفسير الصناعات ، فكلما يتعلم العباد او يعلمون غيرهم ، من اصناف الصناعات ، مثل الكتابة والحساب والنجارة والصياغة والسراجة والبناء والحياكة والقصارة والخياطة وصناعة صنوف التصاوير ، مما لم يكن مثل الروحاني ، وانواع صنوف الآلات التى يحتاج اليها العباد ، منها ما فمهم ، وبها قوامهم ، وفيها بلغة جميع حوائجهم ،

فحلّال تعلّمه وتعلّيمه والعمل به لنفسه ولغيره ، وإن كانت تلك الصناعة وتلك الآلة قد يستعان بهما على وجوه الفساد ووجوه المعاصي ، وتكون معونة على الحق والباطل ، فلا بأس بصناعاته وتعلّيمه ، نظير الكتابة التي هي على وجه من وجوه الفساد ، وتقوية ومعونة لولاية الجور ، وكذلك السكين والسيّف والرمح والجوشن وغير ذلك من وجوه الآلة التي تصرف إلى وجوه الصلاح والفساد ، وتكون آلة ومعونة عليهما ، فلا بأس بتعلّمه وتعلّيمه وأخذ الأجرة عليه والعمل به وفيه ، لمن كان له فيه جهات الصلاح من جميع الخلائق ، ومحرم عليهم فيه تصريفه إلى جهات الفساد والمضار ، فليس على العالم والمتعلّم اثم ولا وزر ، لما فيه من الرجحان في منافع جهات صلاحهم وقوامهم وبقائهم ، وإنما الاثم والوزر على المتصرف بها في وجوه الفساد والحرام .

وذلك إنما حرم الله تعالى الصناعة التي هي حرام كلها التي يجيء منها الفساد محضاً ، نظير البرابط والمزامير والشطرنج ، وكل ملهوبه ، والصلبان والأصنام وما أشبه ذلك ، من صناعات الأشرية الحرام ، وما يكون منه وفيه الفساد محضاً ، ولا يكون منه ولا فيه شيء من وجوه الصلاح ، فحرام تعلّيمه وتعلّمه ، والعمل به وأخذ الأجرة عليه ، وجميع التقلب فيه ، من جميع وجوه الحركات ، إلا أن تكون صناعة قد تصرف إلى جهات المنافع ، وإن كان قد يتصرف بها ويتناول بها وجه من وجوه المعاصي ، فلعلة ما فيه من الصلاح حلّ تعلّمه والعمل به ، ويحرم على من صرفه إلى غير وجه الحق والصلاح .

فهذا بيان وجه اكتساب معاش العباد وتعلّيمهم في وجوه اكتسابهم . الحديث (١) .
ورواه المرتضى عليه الرحمة في رسالة «المحكم والمشابه» .
وإنما نقلناه بطوله لجودة مدلوله ومحصوله ، ومنه يستنبط جملة من الأحكام التي وقع فيها الأشكال بين جملة من علمائنا الأعلام ، مثل الاستيجار على

الصلاة ، كما توقف فيه بعض محدثى متأخرى المتأخرين ، وبمثل التبن والقهوة ونحو ذلك ، فانه ظاهر فى جواز الاول وحل الثانى ، وسيأتى الاشارة ايضاً انشاء الله تعالى الى جملة من الفوائد التى اشتمل عليها فى مواضعها اللائق بها .

ويؤيد الخبر المذكور ما ذكره الرضا عليه السلام فى كتاب «الفقه» حيث قال : اعلم برحمك الله تعالى ان كل مأمور به على العباد ، وقوام لهم فى امورهم ، من وجوه الصلاح ، الذى لا يقيمهم غيره ، مما ياكلون ويشربون ويلبسون ويملكون ويستعملون فهذا كله حلال ببيعه وشرائه وهبته وعاريته ، وكل أمر يكون فيه الفساد مما قد نهى عنه ، من جهة أكله وشربه ولبسه ونكاحه وامساكه لوجه الفساد ، مثل الميتة والدم ولحم الخنزير والربا وجميع الفواحش ولحوم السباع والخمر وما اشبه ذلك ، فحرام ضار للجسم وفساد للنفس (١) انتهى .

اذ عرفت ذلك فاعلم : ان ما يكتسب به ينقسم الى محرم ، ومكروه ، ومباح .
فها هنا بحوث ثلثة .

الاول ، فى المحرم . وهو انواع . فمنه : الاعيان النجسة . ومنه : ما لا ينتفع به ، كالمسوخ برية او بخيرية . والسباع . ومنه : ما هو محرم فى نفسه ، كعمل الصور المجسمة ، والفناء ، ومعونة الظالمين ونحوه . مما سيأتى انشاء الله تعالى . ومنه : ما يحرم لتحريم ما يقصد به ، كآلات اللهو . ونحوها مما سيأتى ، انشاء الله . ومنه الاجرة على ما يجب فعله على الانسان مما سيأتى انشاء الله فها هنا مقامات :
الاول فى الاعيان النجسة ، وفيه مسئلتان .

الاولى : يحرم بيع الاعيان ، كالعذرة من غير مأكول اللحم والبول منه ايضاً ، والدم ، والميتة ، والخنزير ، والكلب ، على تفصيل فيه يأتى انشاء الله تعالى ، والخمر بجميع انواعه حتى الفقاع ، ونحو ذلك .

ومن الاخبار الواردة فى المقام مارواه فى التهذيب عن سماعة قال : سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر ، فقال : انى رجل ابيع العذرة فما تقول ؟ قال : حرام بيعها

وئمنها . وقال : لابس ببيع العذرة (١) .

وعن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال : ثمن العذرة من السحت (٢) .

ومارواه فى الكافى والتهذيب عن محمد بن مضارب عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : لابس ببيع العذرة (٣) .

ومارواه فى الفقيه عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن ثمن كلب الصيد ، فقال : لابس بئمنه ، والاخر لا يحل ثمنه . وقال اجر الزانية سحت ، وئمن الكلب الذى ليس بكلب الصيد سحت ، واجر الكاهن سحت ، وئمن الخمر سحت ، وئمن الميتة سحت ، فاما الرشا فى الحكم فهو الكفر بالله العظيم (٤) .

ومارواه فى الكافى عن السكونى عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : السحت ثمن الميتة وئمن الكلب ، وئمن الخمر ، ومهر البغى ، والرشوة فى الحكم ، واجر الكاهن (٥) .

وعن عمار بن مروان ، قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الفلول ، فقال : كل شىء غل من الامام فهو سحت ، الى ان قال : والسحت انواع كثيرة ، منها : اجر القواجر ، وئمن الخمر ، والنبيذ المسكر ، والربا بعد البيئة ، واما الرشا فى الحكم فان ذلك الكفر بالله العظيم جل اسمه وبرسوله (٦) الى غير ذلك من الاخبار الواردة فى المقام .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٦ باب ٤٠ من ابواب ما يكتسب به . حديث : ٢

٢- المصدر . حديث : ١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٧ حديث : ٣

٤- المصدر ص ٦٣ حديث : ٨

٥- المصدر ص ٦٢ حديث : ٥

٦- المصدر ص ٦١ حديث : ١

والكلام يقع فيها فى مواضع .

(الاول) : انه لا يخفى ان مذكرناه من الاخبار ، وان كان انما اشتمل على بعض جزئيات مذكرناه من الامر الكلى ، الا ان الخبر الذى قدمناه فى صدر المقدمة ، قد دل على ذلك حسبما عنوانه الكلام فى هذا المقام .
ونقل فى المنتهى اجماع المسلمين كافة على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير . قال : قال الله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » والمراد : تحريم الاعيان ووجوه الاستمتاع .

وانت خبير بانه قد روى فى التهذيب عن ابى القاسم الصيقل ، وولده ، قال : كتبوا الى الرجل عليه السلام : جعلنا الله تعالى فداك ، انا قوم نعمل السيوف ، وليست لنا معيشة ولا تحارة غيرها ، ونحن مضطرون اليها ، وانما علاجنا من جلود الميتة من البغال والحمير الاهلية ، لا يجوز فى اعمالنا غيرها ، فيحل لنا عملها وشرائها وبيعها ومسها بايدينا وثيابنا ، ونحن نصلى فى ثيابنا ، ونحن محتاجون الى جوابك فى المسألة ياسيدنا ، لضرورتنا . فكتب عليه السلام : اجعلوا ثوبا للصلاة (١) ونحوه حديث آخر - ايضاً - بهذا المعنى ، قد تقدم فى كتاب الطهارة (٢) .

والخبران المذكوران ظاهران فى خلاف مادلت عليه الاخبار المتقدمة ، من عدم جواز بيع الميتة ، وان ثمنها من السحت ، وانه لا يجوز العمل بها .
ويؤيد هذين الخبرين - ايضاً - ماورد فى حستى الحلبي اوصحيحته ، من جواز بيع اللحم المختلط ذكيه بميته ممن يستحل الميتة (٣) . وسيأتى الكلام فى ذلك انشاء الله تعالى ، والمسألة محل الاشكال .

(الثانى) : ظاهر الروايات المتقدمة فى العذرة ، الاختلاف فى حكم بيعها ،

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٥ حديث : ٤

٢- المجلد الخامس ص ٦٣ - ٦٤

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٦٧ وص ٦٨ حديث : ٢١

حلا وحرمة .

والشيخ رضى الله عنه قد جمع بينها ، بحمل مادل على التحريم ، على عذرة الانسان ، ومادل على الجواز ، على عذرة البهايم .
واحتمل في الذخيرة حمل الاول على الكراهة ، والثاني على الجواز ، قال :
لكننى لا اعلم به قائل .

وقد عرفت ما في هذا الحمل ، في غير موضع مما تقدم ، لاسيما في كتابي الطهارة والصلاة ، فان الخبرين الدالين على التحريم ، صريحان في ذلك ، واخرجهما عن صريحهما يحتاج الى قرينة واضحة ، ووجود ما ظاهره المعارضة ليس من قرائن المجاز . مع ان الكراهة حكم شرعى ، يتوقف على الدليل الواضح ، واختلاف الاخبار لا يصلح ان يكون دليلا على ذلك ، لاسيما مع وجود محمل صحيح آخر تجتمع عليه الاخبار .

وقال شيخنا المجلسي - رحمه الله عليه - في حواشيه على كتب الاخبار : يمكن حمل عدم الجواز على بلاد ينتفع بها والجواز على غيرها ، والكراهة الشديدة والجواز ، او التقية في الحرمة ، فان اكثرهم على الحرمة ، بان يكون قد اجاب السائل علانية ، ثم رأى غفلة منهم ، فافتي بعدم البأس ، لكنه خلاف المشهور بل السجمع عليه انتهى .

اقول : لا يخفى ما فيه من التكلف البعيد ، والعمل على ما ذكره الشيخ والاصحاب ، فانه الحمل الشديد .

نعم يبقى الكلام في عذرة غير الانسان مما لا يؤكل لحمه . والظاهر : أنه لا مستند لهم في تحريم بيعها ، الا لاجماع المدعى في المقام ، ويشكل بأن الشيخ في الاستبصار احتمل حمل العذرة في خبر الجواز على ما عدا عذرة الانسان مطلقا ، وهو يؤذن بجواز بيع عذرة ما لا يؤكل لحمه .

قال في الذخيرة : وهذا الوجه الذي ذكره الشيخ في الاستبصار ، يقتضى جواز

بيع عذرة مالا يؤكل لحمه من غير الانسان ، وادعاء الاتفاق على خلافه كما اتفق لصاحب المسالك ، محل اشكال . وبالجمله ان ثبت اجماع في تحريم بيع شيء من العذرات ، فذلك ، والا كان الجواز متجها فيما ينتفع به انتهى .

اقول : لا يخفى ان ما ذكره الشيخ في كتابي الاخبار في مقام الجمع من الاحتمالات ، لا يوجب ان يكون ذلك مذهباً له ، لينا في دعوى اجماع في المقام ، واولجعت تلك الاحتمالات مذاهب لم تنحصر مذاهبه في عد ، ولم تنته الى حد ، فالتحقيق : ان المستند في تحريم بيع عذرة ما عدا الانسان من غير ما كوال اللحم ، انما هو ما قدمناه من خبر تحف العقول صريحاً ، وخبر الفقه الرضوي ظاهراً ، لعدده في الاول ما كان من افراد النجس في المحرمات ، ودلالة الثاني عليه بقوله «وما شبه ذلك» كما لا يخفى على المتأمل في سياق الخبر . وبذلك يظهر ما في قوله : وبالجمله ان ثبت اجماع ... الخ .

(الثالث) : قد اختلف الاصحاب - رضوان الله عليهم - في ارواث وابوال مايؤكل لحمه ، فذهب جماعة الى جوازه مطلقاً ، نظراً الى انها عين طاهرة ينتفع بها ، وهو المنقول عن المرتضى - رضي الله عنه - ومن تبعه . وادعى عليه اجماع . وبه قال ابن ادريس والعلامة في المنتهى وغيره . والظاهر انه المشهور .
وآخرون الى المنع من بيع العذرات والابوال كلها ، لاستنباطها الابوال الابل ، للاستشفاء بها ، وللنص عليها (١) .

ونقله في المختلف عن المفيد ، حيث قال : قال المفيد : وبيع العذرة والابوال كلها حرام ، الابوال الابل خاصة . ثم قال : وكذا قال سلال .

وقال في المسالك - بعد نقل القولين المذكورين - : والاول اقوى ، خصوصاً في العذرات ، للانتفاع بها في الزرع وغيره نفعاً بينا مع طهارتها ، واما الابوال فكذلك ، ان فرض لها نفع مقصود ، والا فلا . انتهى .

ونقل جملة من المتأخرين عن الشيخ في النهاية تحريم جميع الإبول وان كانت مما يؤكل لحمة ، الإبول الأبل للاستشفاء . وعبارته هنا لا تخلو من الاشكال ، فانه قال : جميع النجاسات يحرم التصرف فيها ، والتكسب بها ، على اختلاف اجناسها ، من سائر انواع العذرة والابوال وغيرهما ، الإبول الأبل للاستشفاء به عند الضرورة . انتهى .

وهذا الكلام بالنظر الى صدره يقتضى صرف الابوال التى عدها ، الى ابوال مالا يؤكل لحمة كالعذرة ، فان غيرها ليس بنجس ، وبالنظر الى استثناء بول الأبل ، صرف الابوال الى الابوال مطلقا وان كانت مما لا يؤكل لحمة ، وبالجمله فكلامه هنا مشتبّه كما ترى .

وقال سلا : يحرم بيع الابوال الابيع ابوال الأبل خاصة ، وهو قول المفيد ، كذا نقله في المختلف . وهو مؤذن بالمنع من بيع مايؤكله لحمة الاما استثنى . والظاهر عندي هو ما ذكره في المسالك من الجواز متى كان لها منافع ترتب عليها ، لمعوم خبرى تحف العقول والفقہ الرضوى (١) .

أقول : والاصحاب في هذا المقام لم يذكروا من الابوال التى دلت النصوص على جواز شربها ، من مأكول اللحم الابوال الأبل خاصة ، مع انه قد وردت الرخصة ايضاً في بول البقر والغنم ، كما رواه الشيخ في الموثق ، عن عمار الساباطى عن ابي عبدالله عليه السلام ، انه سئل عن بول البقر يشربه الرجل ؟ قال : ان كان محتاجاً اليه يتداوى به يشربه ، وكذلك بول الأبل والغنم (٢) .

ومارواه سماعة قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن شرب الرجل ابوال الأبل والبقر

١- تحف العقول ص ٣٣١ . والوسائل ج ١٢ ص ٥٤ . ومستدرك الوسائل باب ٢ من

ابواب ما يكتسب به ، رقم : ١ . فقه الرضا ص ٣٣

٢- الوسائل ج ٢ ص ١٠١٢ حديث : ١٥

والغنم ، ينعت له من الوجع ، هل يجوز له ان يشرب ؟ قال : نعم لا بأس به (١) .
ومما يدل على بول الابل زيادة على الخبرين المذكورين ، مارواه في الكافي
بسنده عن موسى بن عبد الله بن الحسن ، قال : سمعت اشياخنا يقولون : البان اللقاح
شفاء من كل داء وعاهة ولصاحب الربو ابوالها (٢) .

ونقل في الوسائل في هذا الباب مارواه عبد الله بن جعفر فسي قرب الاسناد عن
السندی بن محمد عن ابي البختري ، عن جعفر عن ابيه ، ان النبي ﷺ قال : لا بأس
ببول ما اكل لحمه (٣) .

وانت خبير بما فيه من الاجمال ، لاحتمال كون نفى الباس باعتبار الطهارة ،
لا باعتبار حل الشرب .

(الرابع) : ما اشتملت عليه الاخبار المتقدمة من تحريم الميتة ، وان ثمنها سحت ،
المراد به ما ينجس بالموت مما له نفس سائلة ، فيشمل ما قطع من جسده ، حياً كان او ميتاً .
واما تخصيص صاحب المسالك ومثله صاحب المعالم ذلك بجسد الميت دون الاجزاء ،
فهو ضعيف ، وقد تقدم البحث معهما في ذلك في كتاب الطهارة ، في بحث النجاسات
وقد اوردنا جملة من الاخبار الصحيحة الصريحة فيما ذكرناه .

وظاهر الاخبار وكلام الاصحاب ، ان الطهارة والتجاسة دائرتان مدار حلول
الحياة وعدمه ، فكل ما تحله الحياة يكون نجساً ، ويكون الانتفاع به محرماً وثمنه
سحتاً ، بمقتضى الاخبار المتقدمة ، الا انه قد وقع الاشكال فسي ذلك في جلد الميتة ،
باعتبار دلالة ما تقدم من الاخبار ، في الموضع الاول على جواز الانتفاع به ، وظاهر
الصدوق في الفقيه طهارته ، لما راه فيه من جواز جعل اللبن والسمن فيه ، وكذا

١- الوسائل ج ١٧ ص ٨٨ حديث : ٧

٢- الكافي ج ٦ ص ٣٣٨ . وفي المصدر المطبوع : «ولصاحب البطن ابوالها» ، غير

ان نسخة الوسائل ج ١٧ ص ٨٨ حديث : ٤ موافقة للمتن .

٣- الوسائل ج ٢ ص ١٠١٢ حديث : ١٧

الماء . واليه يميل كلام صاحبى المدارك والمعالم ، وهو اشد اشكالا . وقد تقدم البحث معهم فى ذلك فى كتاب الطهارة وبيننا حمل مادل على ذلك على التقية . والمشهور فى كلام الاصحاب تحريم الاستصباح بما قطع من أليات الغنم ، بناء على ما ذكرناه من انها ميتة ، والميتة لا ينتفع بشيء منها مما تحله الحياة . . ونقل الشهيد عن العلامة جواز الاستصباح به تحت السماء ، ثم قال : وهو ضعيف ، الا انه روى ابن ادریس فى السرائر عن جامع البزنطى ، عن الرضا عليه السلام قال : سألت عن رجل يكون له الغنم ، يقطع من ألياتها وهى احياء ، يصلح له ان ينتفع بما قطع ؟ قال : نعم ، يذبيها ويسرج بها ولا يأكلها ولا يبيعها (١) . وروى هذه الرواية ايضاً الحميرى فى قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام مثله (٢) . والرواية المذكورة كما ترى ظاهرة الدلالة فى القول المذكور .

وظاهر شيخنا المجلسى - رحمة الله عليه - فى البحار : الميل الى العمل بهذه الرواية ، حيث قال - بعد نقل الخلاف فى هذه المسألة - : والجواز عندى اقوى ، لدلالة الخبر الصحيح المؤيد بالاصل على الجواز ، وضعف حجة المانع ، اذ المتبادر من تحريم الميتة تحريم اكلها ، كما حقق فى موضعه ، والاجماع ممنوع انتهى . وفيه : انه - وان كان المتبادر من الآية ، وهى قوله تعالى « حرم عليكم الميتة » انما هو تحريم الاكل كما ذكره - الا ان الدليل ليس منحصراً فيها بل الدليل على ذلك : انما هو الاخبار الصريحة فى ان الميتة لا ينتفع بشيء منها .

ومن تلك الاخبار ما هو فى خصوص موضع البحث ، وهانا اورد ذلك ما حضرني الان منها ، فمنها : ما رواه فى الكافى عن الحسن بن على الوشاء ، قال : سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت : جعلت فداك ، ان اهل الجبل تثقل عندهم أليات الغنم ، فيقطعونها . فقال : حرام هى . فقلت : جعلت فداك ، فنصطبح بها ؟ فقال : أما عملت انه يصيب اليد والثوب ،

١- السرائر ص ٦٩

٢- قرب الاسناد ص ١١٥

وهو حرام (١) وقوله : وهو حرام اى نجس .

وعن الكاهلى قال : سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام ، وانا عنده عن قطع أليات الغنم ، فقال : لا بأس بقطعها اذا كنت تصلح بها مالك ، ثم قال : ان فى كتاب على عليه السلام : ان ما قطع منها ميت لا ينتفع به (٢) .

ومنها : ما فى صحيح على بن المغيرة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك الميتة ينتفع منها بشيء ؟ فقال لا . الحديث (٣) . ومن المحتمل قريبا فى الحديث المذكور خروجه مخرج التتية ، كما انهم ذهبوا الى طهارة جلد الميتة بالدباغ ، حسبما قدمنا تحقيقه فى كتاب الطهارة .

وابن ادریس - فى السرائر - لما اورد خبر البزنطى المذكور ، قال : لا يلتفت الى هذا الحديث ، فانه من نوادر الاخبار ، والاجماع منعقد على تحريم الميتة والتصرف فيها بكل حال الا اكلها للمضطر . انتهى .

واما مسالاتحلہ الحیة منها فهو طاهر يجوز الانتفاع به ويحل بيعه وشراؤه اتفاقا ، نصا وفتوى ، الا اللبن فى ضرع الشاة الميتة ، فقد اختلف الاصحاب فيه طهارة ونجاسة ، فالمشهور : انه كغيره مما لا تحلہ الحیة ، وقد تقدم تحقيق القول فى ذلك فى كتاب الطهارة .

(الخامس) : لاختلاف بين الاصحاب - رضى الله عنهم - فى جواز بيع كلب الصيد وعدم جواز بيع ماعده ، وعدا كلب الماشية والزرع والحائط ، وانما الخلاف فى هذه الثلاثة ، فقال الشيخ فى النهاية : ثمن الكلب سحت الا اذا كان سلوكيا للصيد ، فانه يجوز بيعه وشراؤه واكل ثمنه والتكسب به ، وكذا قال المفيد .

وقال فى المبسوط : الكلاب ضربان ، احدهما لا يجوز بيعه بحال ، والاخر

١- الكافى ج ٦ ص ٢٥٥ حديث : ٣

٢- الكافى ج ٦ ص ٢٥٥ حديث : ١

٣- الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٠ حديث : ٢

يجوز ذلك فيه . فما يجوز بيعه : ما كان معلماً للصيد ، وروى ان كلب الماشية والحايط مثل ذلك ، وما عدا ذلك كله لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به .
وقال في الخلاف : يجوز بيع كلاب الصيد ، ويجب على قاتلها قيمتها اذا كانت معلمة ، ولا يجوز بيع غير الكلب المعلم على حال .
قال في المنتهى - بعد نقل عبارة الشيخ في النهاية وكذا الشيخ المفيد - عطر الله مرقديهما - : وعن السلوقي كلب الصيد ، لان سلوق قرية باليمن اكثر كلابها معلمة فنسب الكلب اليها انتهى . ومنه يظهر مراد الشيخ بهذه العبارة ، وانها خرجت مخرج التجوز والكناية عن كلب الصيد ، لاتخصيص الحكم بما كان من كلاب تلك القرية ، وبنحو ما عبر به الشيخ وقع التعبير في الاخبار ايضاً ، كما في جملة منها « دية الكلب السلوقي اربعون درهماً » والمراد كلب الصيد ، سواء كان من هذه القرية او من غيرها .

وقال ابن الجنيد : ولا بأس بشراء الكلب المصائد والحارس للماشية والزرع .
وقال ابن البراج : يجوز بيع كلب الصيد دون غيره من الكلاب .
وقال ابن ادريس : يجوز بيع كلب الصيد ، سواء كان سلوقياً وهو المنسوب الى «سلوق» قرية باليمن ، او غير سلوقي . و كلب الزرع والماشية . و كلب الحايط وبه قال ابن حمزة .

قال في المختلف : وهو الاقرب عندي . ونحو ذلك في المنتهى ايضاً . واختاره في المسالك ايضاً .

والحق بكلب الحائط كلب الدار ايضاً . وتردد المحقق في الشرايع ، ثم قال : والاشبه المنع .

ونقل في المنتهى عن الشيخ في باب الاجارة من المبسوط : انه سوغ بيعها ، وحيثئذ فيكون كلامه في الكتاب المذكور مختلفاً .

اقول : والذي وصل الينا من الاخبار المتعلقة بالكلب في هذا الباب ، متفق

الدلالة ، متعاضد المقالة : على تخصيص الجواز بكلب الصيد خاصة ، وان ماعداه ثمنه سحت . ومنهارواية ابى بصير المتقدمة .

ومنها مارواه فى الكافى عن عبدالله العامرى ، قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن ثمن الكلب الذى لا يصيد ، فقال : سحت . قال : واما الصيد فلا بأس (١) .
ومنها : مارواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم وعبدالرحمن بن ابى عبدالله عن ابى عبدالله عليه السلام ، قال : ثمن الكلب الذى لا يصيد سحت ، وقال : لا بأس بثمان الهر (٢) .

وعن ابى بصير ، قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن ثمن كلب الصيد ؟ فقال : لا بأس بثمانه ، والاخر لا يحل ثمنه (٣) .

وهذه الاخبار كلها - كما ترى - متفقة على ما ذكرنا من ان ماعدا كلب الصيد ، فانه لا يجوز بيعه ولا شراؤه ، ولم أقف على خبر يتضمن استثناء غيره ، سوى ما فى عبارة المبسوط من قوله «وروى ان كلب الماشية والحائط مثل ذلك» . وفى الاعتماد على مثل هذه الرواية فى تخصيص هذه الاخبار اشكال .

واصحابنا القائلون باستثناء الثلاثة المذكورة ، انما استندوا الى مشاركة هذه الثلاثة لكلب الصيد فى المنفعة التى يترتب عليها استثناءه ، وهو من حيث العقل قريب .
الا ان ظواهر النصوص المذكورة - كما ترى - تدفعه .

قال فى المسالك : والاصح جواز بيع الكلاب الثلاثة لمشاركتها لكلب الصيد فى المعنى المسوغ لبيعه ، ودليل المنع ضعيف السند وقاصر الدلالة .

وفيه : انه يجوز ان يكون المسوغ - شرعاً - انما هو هذه المنفعة الخاصة بكلب الصيد ، فمن ثم اقتصرنا - عليهم السلام - فى هذه الاخبار عليها ، لاكل منفعة .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٨٣ حديث ١ :

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٨٣ حديث ٣ :

٣- » » » » » ٥ :

واما الطعن في الاخبار بضعف السند ، فقد عرفت ان فيها الصحيح باصطلاحهم ، وهي صحيحة محمد بن مسلم وعبد الرحمان المذكورة . واما الطعن بقصور الدلالة ، فهو ضعيف اذ لا اصرح في الدلالة على التحريم من هذه الالفاظ الواردة في هذه الاخبار ، من قولهم في جملة منها : « ان ثمنه سحت » . وقوله في رواية ابي بصير : « والاخر لا يحل ثمنه » .

واستدل العلامة في المنتهى على اباحة الثلاثة الباقية - زيادة على ما تقدم - بان لها دية وقيمة لو اتلفت - على ما يأتى انشاء الله - والدية تستلزم التملك المستلزم لجواز التصرف .

وفيه : ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في المسالك ، حيث قال : وربما فهم بعضهم من ثبوت دياتها جواز بيعها ، نظراً الى انها اموال محترمة كما في الحيوانات . وفيه : منع ظاهر ، فان ثبوت الديات لها ربما دل على عدم جواز بيعها ، التفاتاً الى أن ذلك في مقابلة القيمة ، فانك تجد كل ماله دية لقيمة له ، كما في الحر . وماله قيمة لادية له ، كما في الحيوان المملوك غير الادمى انتهى ، وهو جيد .

وبالجملة فالظاهر هو الاقتصار على ما دلت عليه الاخبار المذكورة والله العالم .

(السادس) : ظاهر المشهور بين الاصحاب : انه لا بأس ببيع الهرة وحل

ثمنها ، وعليه تدل صحيحة محمد بن مسلم وعبد الرحمن المتقدمة (١) .

قال في المسالك : واما الهرة فنسب جواز بيعها في التذكرة الى علمائنا وهو

يعطى الاتفاق عليها انتهى .

ونقل في المختلف عن ابن البراج : انه قال : من باع هرة فليصدق بثمنها ،

ولا يتصرف فيه في غير ذلك ، ثم قال : والوجه عدم وجوب ذلك . لنا انها مملوكة

فكان الثمن ملكه كثيراً . انتهى وهو جيد ، للصحيح المذكور .

المسألة الثانية

لا يحل بيع المايح النجس نجاسة عارضة ، لنجاسته المانعة من جواز الانتفاع به .

على المشهور بين الاصحاب ، عدا الدهن للاستصباح ، لورود الاخبار به . وهو مبنى على عدم قبول تلك المايحات للتطهير ، كما هو الأشهر الأظهر ، واما على القول بقبولها للطهارة فانه يجوز بيعها مع الاعلام .

قال : في المسالك - بعد قول المصنف بتحريم كل مايح نجس عدا الادمان لفائدة الاستصباح بها تحت السماء - ما لفظه : بناء على ان المايحات النجسة لا تقبل التطهير بالماء ، فانه اصح القولين . ولو قلنا بقبولها الطهارة جاز بيعها مع الاعلام بحالها ، ولا فرق في عدم جواز بيعها - على القول بعدم قبولها للطهارة - بين صلاحيتها للانتفاع على بعض الوجوه وعدمها ، ولا بين الاعلام وعدمه ، على مانص عليه الاصحاب وغيرهم انتهى .

اقول : وقد تقدم البحث في قبولها الطهارة وعدمه في كتاب الطهارة ، وبيننا : ان الظاهر هو عدم بالنسبة الى الدهن ، واما غيره فانه لا يقبل الطهارة الا باضمحلاله

فى الماء ، على وجه يخرج عن حقيقته وماهيته ، وهذا لا يسمى فى الحقيقة تطهيراً .
وظاهر الكفاية : المناقشة فى الحكم المذكور ، حيث قال : والمعروف ان
الماءيات التى لا تقبل التطهير لا يجوز بيعها سوى الادهان لفائدة الاستصباح . ونقل
فى المنتهى الاجماع عليه ، ولا حجة لذلك سواء - ان تم - وعموم الادلة مع حصول
الانتفاع بها يقتضى الجواز ، انتهى وهو جيد .

واما بيع الادهان لفائدة الاستصباح فظاهر الاصحاب : الاتفاق عليه ، وعليه
تدل الاخبار الآتية ، وظاهره ايضاً الاتفاق على تخصيص ذلك بالدهن المتنجس ،
دون ما كان نجساً من اصله كالاليات المقطوعة من الغنم .

قال فى المسالك - بعد نقل الخلاف فى تخصيص الاستصباح بكونه تحت
السماء او عمومه - ما لفظه : وموضع الخلاف ما اذا كان الدهن متنجساً بالعرض ،
فلو كان نفسه نجساً كاليات الميتة والمبانة من حى ، لا يصح الانتفاع به مطلقاً ،
لاطلاق النهى عن استعمال الميتة . ونقل عن العلامة جواز الاستصباح به تحت السماء
وهو ضعيف ، انتهى .

اقول : وقد تقدم من الاخبار ما يدل على كلام العلامة المذكور هنا ، واختيار
شيخنا المجلسى . وهو ايضاً ظاهر صاحب الكفاية ، حيث نقل الروايتين المتقدمتين
الداليتين على ذلك ، بعد ان تنظر فيما ذكره فى المسالك ، وايدهما بحسنتى الحلبي (١)
الواردين فى قطع اللحم المختلط ذكبه بميته ، وصحيحة حفص بن البختري (٢) فى
العجين بالماء النجس .

اقول ويؤيده ايضاً روايتا الصيقل المتقدمتان (٣) فى الموضع الاول .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٦٨ حديث ١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٦٨ حديث ٢

٣- » » » » ٣

والمسألة لذلك قوية الاشكال ، لتعارض هذه الاخبار الواردة فى هذا المجال .

بقى الكلام فى انه هل يجب كون الاستصباح به تحت السماء ، فلا يجوز تحت الظلال ام لا ؟ ظاهر كلامهم : الاول . فنقل فى المختلف عن الشيخين وابن البراج : ان الدهن اذا وقعت فيه نجاسة ، جاز الاستصباح به ، فان دخانه يكون طاهراً ولا يكون نجساً ، لان الاصل الطهارة وبراءة الذمة ، والمحكم بالنجاسة وشغل الذمة يحتاج الى دليل .

وقال فى المبسوط : الإدهان اذا ماتت فيها قارة تنجس ، ويجوز عندنا وجماعة الاستصباح به فى السراج ، ولا يؤكل ولا ينتفع به فى غير الاستصباح ، وفيه خلاف . وروى اصحابنا : انه يستصبح به تحت السماء دون السقف ، وهذا يدل على ان دخانه نجس ، غير ان عندى ان هذا مكروه ، فاما دخانه ودخان كل نجس من العذرة وجلود الميتة والسرجين والبرع وعظام الموتى عندنا ليس بنجس . واما ما يقطع بنجاسته قال قوم : دخانه نجس . وهو الذى قدمناه من رواية اصحابنا . وقال آخرون - وهو الاقوى - انه ليس بنجس .

وقال ابن ادریس : يجوز الاستصباح به تحت السماء ، ولا يجوز الاستصباح به تحت الظلال ، لان دخانه نجس ، بل تعبداً ، لان دخان الاعيان النجسة ورمادها طاهر عندنا بغير خلاف بيننا . ثم نقل كلام المبسوط ، ثم قال : قوله : روى اصحابنا انه يستصبح به تحت السماء دون السقف ، هذا يدل على ان دخانه نجس ، غير ان عندى ان هذا مكروه . ويريد به الاستصباح تحت السقف .

قال محمد بن ادریس : ما ذهب احد من اصحابنا الى ان الاستصباح به تحت الظلال مكروه ، بل محظور بخلاف منهم ، وشيخنا ابو جعفر محجوج بقوله فى جميع كتبه ، الاما ذكره ها هنا ، والاخذ بقوله وقول اصحابنا أولى من الاخذ بقوله المنفرد عن قول اصحابنا انتهى .

واعترضه العلامة في المختلف ، فقال - بعد نقل كلامه - : وهذا الرد على شيخنا جهل منه وسخف ، فان الشيخ - رضوان الله عليه - اعرف باقوال علمائنا ، والمسائل الاجماعية والخلافية، والروايات الواردة هنا في التهذيب مطلقة غير مقيدة بالسماء ، ثم ساق صحيحة معاوية بن وهب وصحيحة زرارة الاتيين انشاء الله تعالى ، ثم قال : وكذا باقى الاحاديث ، ثم قال : اذا عرفت هذا فنقول : لاستبعاد فيما ذكره شيخنا في المبسوط من نجاسة دخان الدهن النجس ، لبعد استحالة كله ، بل لاهدان يتصاعد من اجزائه قبل احالة النار لها ، فتثبت السخونة المكتسبة من النار الى ان يلقى الظلال فتتأثر بنجاسته ولهذا منعوا عن الاستصباح به تحت الظلال ، فان هذا القيد مع طهارته لا يجتمعان ، لكن الاولى : الجواز مطلقا ، للاحاديث ، ما لم يعلم او يظن بقاء شئ من اجزاء اعيان الدهن ، فلا يجوز الاستصباح به تحت الظلال انتهى .

اقول : والواجب اولا نقل الاخبار ، ثم الكلام فيها .

فمنها ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر - عليه السلام - قال : اذا وقعت القارة في السمن فماتت فيه ، فان كان جامداً فألحقها وما يليها وكل ما بقى ، وان كان ذائبا فلا تأكله واستصبح به ، والزيت مثل ذلك (١) .

ومنها ما رواه ايضا الكليني والشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له . جرد مات في زيت او سمن او غسل ، فقال : اما السمن فيؤخذ الجرد وما حوله ، والزيت يستصبح به ، وزاد في رواية التهذيب ، وقال في بيع ذلك الزيت : به وبينه لمن يشتره ليستصبح به (٢) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٦٦ حديث ٢ :

٢- » » » » : ٤١

ومنها مارواه ايضاً فى الصحيح عن سعيد الاعمرج وساق الخبر - الى ان قال:
وعن الفارة تموت فى الزيت ، فقال : لا تأكله ولكن اسرج به (١) .

ومارواه الشيخ فى الصحيح عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفارة
والدابة تقع فى الطعام والشراب فتموت فيه ، فقال : ان كان سمناً او عسلاً او زيتاً فانه
ربما يكون بعض هذا ، فان كان الشتاء فانزع ماحوله وكله ، وان كان الصيف فارفعه حتى
تسرج به . الحديث (٢) .

وعن سماعة فى الموثق قال سأله عن السمن تقع فيه الميتة ، فقال : اذا كان
جامداً فألق ماحوله وكل الباقي . وقلت : الزيت ؟ فقال : اسرج به (٣) .
وعن ابي بصير فى الموثق ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفارة تقع فى
السمن او فى الزيت فتموت فيه ، فقال : ان كان جامداً فتطرحها وماحولها ويؤكل
مابقى ، وان كان ذائباً فاسرج به واعلمهم اذا بعته (٤) .

ومنها : مارواه عبد الله بن جعفر الحميرى فى قرب الاسناد عن محمد بن خالد
الطيايسى ، عن اسماعيل بن عبد الخالق ، قال : سأله سعيد الاعمرج السمان وانا حاضر ،
عن السمن والزيت والعسل ، تقع فيه الفارة فتموت ، كيف يصنع به ؟ فقال : اما
الزيت فلا تبعه ، الا لمن تبين له ، فيبتاع للسراج ، واما الاكل فلا . واما السمن فان
كان ذائباً فهو كذلك ، وان كان جامداً والفارة فى أعلاه ، فيؤخذ ماتحتها وماحولها ،
ثم لا بأس به ، والعسل كذلك ان كان جامداً (٥) .

١- الوسائل ج ١٦ ص ٤٦٢ حديث : ٤

٢- » » » » ٣:

٣- الوسائل ج ١٦ ص ٤٦٢ حديث : ٥

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٦٦ حديث : ٣

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٦٧ حديث : ٥

ومنها : مارواه الراوندى فى كتاب النوادر ، بسنده فيه عن موسى بن جعفر
 عليه السلام ، فى حديث قال : وسئل عن الزيت يقع فيه شيء له دم فيموت ، فقال : يبيعه
 لمن يعمله صابونا (١) .

فوائد

(الاولى) : هذه الروايات - على كثرتها - لا اشعار في شيء منها ، فضلا عن التصريح ، بما ذكره من تقييد الجواز بالاستصباح تحت السماء ، والمنع من كونه تحت الظلال ، حتى ذهب من ذهب الى نجاسة دخانه لذلك كما عرفته من كلام الشيخ في المبسوط ، او ان ذلك محض تعبد كما ذكره في المختلف عن ابن اديس . فان الكل نفخ في غير ضرام ، ونزاع لا اصل له في اخبارهم عليهم السلام . وقد صرح بمثل ما ذكرنا في المسالك (١) .

(الثانية) : المفهوم من كلام الاصحاب تخصيص الانتفاع بالدهن بصورة الاستصباح خاصة فلا يتعدى الى غيرها ، بناء على تحريم الانتفاع بالنجس مطلقا ، خرج منه ماوردت به اخبار الاستصباح المذكورة ، فيبقى ما عداه .
قال في المسالك : واما الادهان النجسة نجاسة عارضية ، كالزيت تموت فيه

١- حيث قال : والمشهور بين الاصحاب تقييد جواز الاستصباح بها بكونه تحت السماء ، بل ادعى عليه ابن اديس في السرائر الاجماع . وفي الحكم بالتخصيص نظر ، وفي دعوى الاجماع منع ، والصحيحة مطلقة ، والمقيد لها بحيث يجب الجمع بينها غير معلوم ، فالقول بالجواز متجه ، واليه ذهب الشيخ في المبسوط ، والعلامة في المنتهى . انتهى منه فقه .

القارة ، فيجوز بيعها لفائدة الاستصباح بها . وانما خرج هذا الفرد بالنص ، والالكان ينبغي مساواتها لغيرها من المايعات النجسة ، التي يمكن الانتفاع بها في بعض الوجوه ، وقد ألحق بعض الاصحاب ببيعها للاستصباح ببيعها لعمل صابونا ، اوليدهن بها الاجرب ونحو ذلك ، ويشكل بانه خروج عن موضع النص المخالف للاصل ، فان جاز ، لتحقيق المنفعة ، فينبغي مثله في المايعات النجسة التي ينتفع بها ، كالدبس يطعم النحل ونحوه انتهى .

اقول : يمكن ان يقال : ان ذكر الاستصباح في هذه الاخبار انما خرج مخرج التمثيل لا الحصر ، حيث انه اظهر وجوه الاستعمالات واعم فوائدها ، كما ان تخصيص المنع بالاكل فيها غير دال على الحصر فيه . ويؤيد ذلك خبر الراوندى الدال على عمله صابونا ، كما ذهب اليه البعض الذي نقل عنه ذلك . ولعله استند الى الخبر المذكور ، على انه لم يقم هنا - اعني بالنسبة الى ما نجاسته عارضية في المايعات - ما يدل على عموم المنع من الانتفاع به ، والاصل وعموم الادلة يؤيد ما ذكرناه . واليه مال - ايضاً - شيخنا المجلسي في البحار ، وقبله الفاضل في الذخيرة والله العالم .

(الثالثة) : لا يخفى انه على تقدير القول بوجوب الاستصباح بالدهن النجس تحت السماء ، فان الظاهر كون ذلك تعبداً شرعياً ، كما ذكره ابن اديس ، لالنجاسة دخانه ، كما دل عليه كلام الشيخ المتقدم ، والعلامة في المختلف ، لما تقدم تحقيقه في كتاب الطهارة ، من طهارة الدخان والرماد ، وان كانا من النجاسات العينية . وما ذكره العلامة هنا من التعليل ، ضعيف عليل ومحض تخرص لا يروى الغليل . واصالة العدم اظهر ظاهر في رده .

(الرابعة) : قد دل صحيح معاوية بن وهب ، وموثق ابي بصير ، وخبر قرب الاسناد . (١) على الامر بالاعلام اذا اراد بيعه ، وحينئذ فلو باعه من غير اعلام فالظاهر

— على قواعد الاصحاب — هو صحة البيع، وان اثم بمخالفة الامر بالاعلام ويتخير المشتري بعد العلم .

واستشكل الجواز فى المسالك ، بناء على تعليقه بالاستصباح . قال : فان مقتضاه الاعلام بالحال ، والبيع لتلك الغاية .

اقول : وتوضيحه : ان الشارع اذا كان انما جواز البيع لفائدة الاستصباح خاصة فاذا لم يعلمه يكون قد اشتراه لغير تلك الفائدة ، وهى محرمة ، والبيع لفائدة المحرمة حرام ، فيكون باطلا .

وفيه : ما لا يخفى ، فان الشيء اذا كان له فى حد ذاته منافع عديدة ، منها ما هو محرم ، ومنها ما هو محلل ، لا يجب فى البيع قصد منفعة من المنافع المحللة ، والابطال البيع فى اكثر المبيعات وهى لا تخلو من المنافع المحرمة ، كما لا يخفى .

وكيف كان ، فهو على تقدير تسليمه لا يجرى فيما اخترناه مما قدمنا ذكره ، من جواز البيع ، لاي منفعة تترتب على ذلك .

و ظاهر هذه الاخبار وجوب الاخبار بالنجاسة متى اريد بيعه ، مع انه قد تقدم تحقيقه فى كتاب الطهارة من الاخبار ، ما ظاهره كراهة الاخبار ، لاسيما موثقة ابن بكير ، الدالة على جواز اعارة الثوب الذى لا يصلح فيه ، لمن يصلح فيه (١) وصحيحة محمد ابن مسلم ، الدالة على ان من رآى فى ثوب اخيه دماً وهو يصلح لايعلمه ، حتى ينصرف من صلاته (٢) .

ويؤيده ما تقدم تحقيقه فى كتاب الطهارة ، من ان الطهارة والنجاسة والحل والحرمه ليست من الاحكام النفس الامرية ، وانما هى بالنظر الى علم المكلف بنجاسته ، لا ما كان كذلك فى الواقع .

و حيثئذ فهذا الدهن ، و ان كان نجساً ، باعتبار علم البائع ، الا انه بالنظر

١- الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٩ حديث : ٣

٢- الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٩ حديث : ١

الى المشتري غير العالم طاهر ، و الجمع بين الاخبار فى هذا المقام لا يخلو عن اشكال .

نعم لو قلنا بان النجاسة من الاحكام النفس الامرية ، كما هو ظاهر الاصحاب ، اتجه القول بهذه الاخبار على ظاهرها .

لكن قد تقدم التحقيق فى كتاب الطهارة ، بان الامر ليس كذلك ، بل هى انما بالنظر الى علم المكلف ، كما يدل عليه جملة من الاخبار المذكورة ثمة ، ومنها الموثقة و الصحيحة المذكورتان والله العالم .

المقام الثانى

فيما لا ينتفع به كالسباع و المسوخ

والمشهور فى كلام المتقدمين تحريم التجارة فى السباع و المسوخ .
قال المفيد عليه الرحمة : التجارة فى القردة و السباع و القيلة و الذئبة و سائر المسوخ
حرام ، و اكل اثمائها حرام ، و التجارة فى الفهود و الهزاة و سباع الطير ، التى بها
يصاد حلال . و كذا حرم الشيخ فى النهاية : بيع سائر المسوخ و شراءها و التجارة فيها
والتكسب بها ، مثل القردة و القيلة و الذئبة و غيرها من انواع المسوخ ، و بيع جميع
السباع ، و التصرف فيها ، و التكسب بها محظور ، الا الفهود خاصة منها تصلح
للصيد .

وقال سلا : يحرم بيع القردة و السباع و القيلة و الذئاب .
وقال فى المبسوط : الحيوان الذى هو نجس العين كالكلب و الخنزير و ما تولد
منهما و جميع المسوخ ، و ما تولد من ذلك او من احدهما ، فلا يجوز بيعه و لا اجارته
ولا الانتفاع به ، ولا اقتناؤه بحال ، اجماعاً ، الا الكلب . ثم قال : و الظاهر انه غير
ما كول اللحم مثل القهيد و النمر و الفيل و جوارح الطيور مثل الصقور و الهزاة و الشوامين .

و العقبان و الارانب و الثعالب و ما اشبه ذلك ، فهذا كله يجوز بيعه ، و ان كان مما لا ينتفع به فلا يجوز بيعه ، بلا خلاف ، مثل الاسد والذئب .

وقال ابن ابي عقيل : جميع ما يحرم بيعه وشرائه ولبسه عند آل الرسول - عليهم السلام - بجميع ما ذكرنا من الاصناف التي يحرم اكلها ، من السباع والطيور و السمك و الثمار و النبات و البيض .

وقال ابن الجنيد : لاخير فيما عد الصيود والحارس من الكلاب ، وفي سائر المسوخ ، واختار في اثمان ما لا يؤكل لحمه من السباع و المسوخ ان لا يصرف بائه ثمنه في مطعم او مشرب له و لغيره من المسلمين .

وقال ابن البراج : لا يجوز بيع ما كان مسخا من الوحوش . ويجوز بيع جوارح الطير و السباع من الوحوش .

وقال ابن ادریس فی سرائره - بعد نقل عبارة النهاية - : قال محمد بن ادریس : قوله - عليه الرحمة - : و الفيلة و الذئبة . فيه كلام . وذلك ان ما جعل الشارع و سوغ الانتفاع به فلا بأس ببيعه و ابتياعه لتلك المنفعة ، و الا يكون قد حلل و أباح و سوغ شيئاً غير مقدور عليه ، و عظام الفيل لا خلاف في جواز استعمالها مدام و امشاطاً و غير ذلك ، و الذئب ليس بنجس السور بل هو من جملة السباع ، فعلى هذا جلده بعد ذكاته و دباغه طاهر انتهى .

والظاهر : انه على هذه المقالة نسج المتأخرون كالفاضلين و من تأخر عنهما ، فانهم جعلوا مناط الجواز طهارة العين و حصول المنفعة بجلده او شعر او ريش او عظم او نحو ذلك .

قال في المختلف - بعد نقل الاقوال التي قدمنا ذكرها - : و الاقرب الجواز لنا : أنه عين طاهرة ينتفع بها ، فجاز بيعها . اما انها عين طاهرة فلانا قد بينا فيما سلف طهارة المسوخ ، و اما الانتفاع بها فلانها ينتفع بجلودها و عظامها ، و اما جواز بيعها حينئذ فللمقتضى ، و هو عموم قوله تعالى « احل الله البيع » و زوال المانع ، و هو

النجاسة ، الى آخر كلامه زيد مقامه .

وهو المختار الذى تعضده الاخبار المارية فى هذا المضار ، وهى التى عليها الاعتماد فى الايراد والاصدار .

ومنها : مارواه فى الكافى فى الصحيح عن العيص بن القاسم ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفهود وسباع الطير ، هل يلتمس التجار فيها ؟ قال : نعم (١) . ورواه الشيخ فى الصحيح مثله .

ومارواه الشيخان المذكوران عن عبد الحميد بن سعيد ، قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن عظام الفيل ، يحل بيعه او شراؤه ، الذى يجعل منه الامشاط ؟ فقال : لا بأس ، قد كان لى منها مشط او امشاط (٢) .

ومارواه فى الكافى عن موسى بن يزيد قال : رأيت ابا الحسن عليه السلام يمشط بـمشط عاج ، واشترته له (٣) .

ومارواه على بن جعفر فى كتابه عن اخيه ، قال : سأله عن جلود السباع ويبيعها وركوبها ا يصلح ذلك ؟ قال : لا بأس ، ما لم يسجد عليها (٤) .

ومارواه الشيخ عن ابي مخلد ، قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذ دخل عليه معتب ، فقال له : بالباب رجلان ، فقال : ادخلهما فدخلا ، فقال احدهما : انى رجل سراج ، ابيع جلود النمر ، فقال : مدبوفة هى ؟ قال : نعم . قال : ليس به بأس (٥) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٣ حديث : ١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٣ حديث : ٢

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٣ حديث : ٣

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٤ حديث : ٥

٥- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٤ حديث : ١ قال بعض مشايخنا المحدثين من متأخري المتأخرين : هذا الخبر يدل على مذهب من قال بعدم جواز استعمال جلود ما لا يؤكل لحمه بدون الدباغة ، ويمكن الحمل على الكراهة . منه قلنس سره .

ومارواه الشيخ في الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال ، سألته عن لحوم السباع وجلودها؟ فقال: اما لحوم السباع ، والسباع من الطير فانا نكرهه واما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا شيئاً منها تصلون فيه (١) .

وعن سماعة - ايضا - عن ابي عبدالله عليه السلام فقال : سألته عن لحوم السباع وجلودها ؟ فقال : أما لحوم السباع فمن الطير والدواب فانا نكرهه ، واما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلون فيه (٢) .

ومارواه علي بن اسباط عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام ، قال : سألته عن ركوب جلود السباع ؟ قال : لا بأس ما لم يسجد عليها (٣) .

ومارواه البرقي (في المحاسن) عن سماعة قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام عن جلود السباع ؟ فقال : اركبوا ولا تلبسوا شيئاً تصلون فيه (٤) .

وهذه الاخبار - كما ترى - ظاهرة الدلالة في كون السباع قابلة للتذكية ، لافادتها جواز الانتفاع بجلودها ، لطهارتها ، فيجوز بيعها وشراؤها .

نعم ورد النهي عن القرد ، كما رواه الشيخان في الكافي والتهذيب عن مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القرد ان يباع او يشتري (٥) فيمكن استثناء القرد بهذه الرواية من عموم الجواز المدلول عليه بالاصل والاية والرواية ، مع احتمال حملها على الكراهة .

ولم نقف للقائلين بالتحريم ، على دليل يعتد به ، الا ان يكون مذهب اليه الشيخ ، من نجاسة المسوخ ، وهو الذي نقله العلامة في المختلف .

١- الوسائل ج ٣ ص ٢٥٦ حديث : ٤٣

٢- الوسائل ج ٣ ص ٢٥٦ حديث : ٤٣

٣- الوسائل ج ٣ ص ٢٥٦ حديث : ٥

٤- الوسائل ج ٣ ص ٢٥٦ حديث : ٤٣

٥- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٤ حديث : ٤

قال : احتج المانعون بانها نجسة فيحرم بيعها ، وبما رواه مسمع ، ثم ساق
الخبر المذكور ، ثم قال : والجواب : المنع من النجاسة . وقد تقدم . وعن الحديث
بالمنع من صحة السند ، والحمل على الكراهة جمعا بين الأدلة .
ومن هذا الباب فى المنع : الحشرات ، والجري ، والظافى من السمك ، وهو
مامات فى الساء ثم طفى على وجهه ، والضفادع ، والسلاحف . كذا صرح به جملة
من الأصحاب .

المقام الثالث

فيما هو محرم في نفسه

كعمل الصور، والغناء، ومعونة الظالمين بما يحرم، ونوح النائحة بالباطل، وحفظ كتب الضلال ونسخها لغير النقص، وهجاء المؤمنين، وتعلم السحر والكهانة، والقيافة، والشعبدة، والقمار، والغش بما يخفى، وتدليس الماشطة، وتزين الرجل بما يحرم عليه. فها هنا مسائل:

الاولى: في عمل الصور.

لا خلاف بين الاصحاب - رضى الله عنهم - في تحريم التماثيل في الجملة، فظاهر جملة منهم: التصريح بتحريم التماثيل المجسمة وغيرها، من المنقوش على جدار او بساط او نحو ذلك. وظاهر بعض: التخصيص بالمجسمة من ذوات الارواح. وآخرين بالمجسمة من ذوات الارواح وغيرها. وظاهر بعض: التخصيص بذوات الارواح مطلقا، مجسمة او غير مجسمة.

والاول، نقله في المختلف عن ابن البراج، وظاهر ابي الصلاح. ونقل الثالث، عن الشيخين وسائر السرايع عن ابن ادريس. والثاني، نقله في المسالك،

ولم يذكّر قائله .

والذى وقفت عليه من الاخبار، فى هذا المقام ، ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام ، فى قوله تعالى « يعملون له ما يشاء من محاريب و تماثيل » فقال : والله ما هى تماثيل الرجال والنساء ، ولكنها الشجر وشبهه (١) .

وعن ابي العباس قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : يعملون له ما يشاء من محاريب و تماثيل وجفان كالجواب ، قال : ما هى تماثيل الرجال والنساء ، ولكنها تماثيل الشجر وشبهه (٢) .

وعن جعفر بن بشير عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : كانت لعلى بن الحسين وسائل وانماط فيها تماثيل يجلس عليها (٣) .
وعن زرارة فى الصحيح عن ابي جعفر - عليه السلام - ، قال : لا بأس بتماثيل الشجر (٤) .

وعن محمد بن مسلم فى الصحيح قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن تماثيل الشجر والشمس والقمر؟ فقال : لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان (٥) .
وما رواه الشيخ عن ابي بصير ، قال : قلت لابي عبد الله - عليه السلام - : انا نبسط عندنا الوسائل ، فيها التماثيل ونفترشها ؟ فقال : لا بأس بما يبسط منها ويفترش ويوطأ ، وانما يكره منها ما نصب على الحائط وعلى السرير (٦) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣٢٠ حديث ١

٢- الوسائل ج ٣ ص ٥٦١ حديث ٦

٣- الوسائل ج ٣ ص ٥٦٤ حديث ٤

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٠ حديث ٢

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٠ حديث ٣

٦- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٠ حديث ٤

وما رواه الصدوق في حديث المناهى عن الحسين بن زيد ، عن الصادق عليه السلام ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن التصاوير ، وقال : من صور صورة كلفه الله تعالى يوم القيامة ان ينفخ فيها وليس بنافخ ، ونهى ان يحرق شيء من الحيوان ، ونهى عن التختيم بخاتم صفرا وحديد ، ونهى ان ينقش شيء من الحيوان على الخاتم (١) .

وما رواه في الخصال عن محمد بن مروان عن الصادق عليه السلام ، قال : سمعته يقول : ثلاثة يعذبون يوم القيامة : من صور صورة من الحيوان يعذب حتى ينفخ فيها وليس بنافخ فيها - الحديث (٢) .

وعن ابن عباس ، قال قال رسول الله ﷺ : من صور صورة عذب وكلف ان ينفخ فيها وليس بنافخ (٣) .

اقول : ظاهر هذه الاخبار - بعد حمل مطلقها على مفيدها - : هو تخصيص التحريم بتصوير صورة ذوى الروح ، اعم من ان يكون مجسمة او منقوشة على جدار وشبهه . وهذا هو القول الرابع من الاقوال المتقدمة ، وهو قول ابن اديس .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٠ حديث : ٦

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢١ حديث : ٧

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢١ حديث : ٩

المسألة الثانية

(فى الغناء - بالمد ككساء -)

قيل : هو مد الصوت المشتمل على الترجيع المطرب ، فلا يحرم بدون الوصفين ، اعنى الترجيع و الاطراب ، كذا عرفه جماعة من الاصحاب ، والطرب : خفة تعتريه تسره او تحزنه .

ورده بعضهم الى العرف ، فما سمي فيه غناء يحرم و ان لم يطرب . واختاره فى المسالك وغيره ، وهو المختار (١) ولا خلاف فى تحريمه فيما اعلم .
ولافرق فى ظاهر كلام الاصحاب ، بل صريح جملة منهم ، فى كون ذلك فى قرآن اودعاء او شعر او غيرها ، الى ان انتهت النوبة الى المحدث الكاشانى فنسج فى هذا

١- اقول : ومن صرح بما اخترناه هنا القاضى المولى محمد صالح المازندراني فى شرح الاصول ، حيث قال - بعد الكلام فى الغناء - : وعرفه جماعة من اصحابنا بالترجيع المطرب ، فلا تحقق ماهيته بدون الترجيع والاطراب ، ولا يكتفى احدهما . ورده بعضهم الى العرف فما سماه اهل العرف غناء حرام ، اطرب ام لم يطرب ، ولا يخلو من قوة ، لان الشايخ فى مثله مما لم يعلم معناه لغة ولم يظهر المقصود منه شرعاً ، هو الرجوع الى العرف . منه قدس سره

المقام على منوال الغزالي ونحوه من علماء العامة ، فخص الحرام منه بما اشتمل على محرم من خارج ، مثل اللعب بآلات اللهو كالعبدان ، ودخول الرجال ، والكلام بالباطل ، و الافهو في نفسه غير محرم .

وما ذكره وان اوهمه بعض الاخبار ، الا ان الحق فيه ليس ما ذهب اليه واعتمد في هذا الباب عليه ، وان كان قد تبعه في ذلك ايضاً صاحب الكفاية ، وهو - كما ستعرف - في الضعف والوهن الى اظهر غاية .

والواجب هنا - اولاً - نقل جملة الاخبار :

فمنها : ما رواه في الكافي - في الصحيح - عن زيد الشحام قال : قال ابو عبد الله - عليه السلام - : بيت الغناء لا تؤمن فيه الفجيرة ولا تجاب فيه الدعوة ولا يدخله الملك (١) .

وعن زيد الشحام ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل « واجتنبوا قول الزور » (٢) قال : الزور الغناء (٣) . وعن ابي الصباح - في الصحيح - عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : « لا يشهدون الزور » (٤) . قال : الغناء (٥) وعن ابي الصباح الكتاني - في الصحيح - عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل « والذين لا يشهدون الزور » قال : هو الغناء (٦) .

وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : الغناء مما وعد الله تعالى عليه النار . وتلا هذه الآية « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٥ حديث : ١ باب : ٩٩ ابواب ما يكتسب به .

٢- سورة الحج : ٣٠ .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٥ حديث : ٢

٤- سورة الفرقان : ٧٢

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٦ حديث : ٣

٦- » » » » : ٥

بغير علم ويتخذها هزوا اولئك لهم عذاب مهين» (١) .
وعن عمران بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : الغناء مما قال
الله عز وجل « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله » (٢) .
وعن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى « و
اجتنبوا قول الزور » قال : الزور الغناء (٣) .
وعن ابي بصير ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوله عز وجل « فاجتنبوا الرجس
من الاوثان واجتنبوا قول الزور » قال : الغناء (٤) .
وعن ابي اسامة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الغناء عيش النفاق (٥) . وعن
المو شاء قال : سمعت ابا الحسن الرضا عليه السلام يسأل عن الغناء ، فقال : هو قول الله عز وجل
« ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله » (٦) .
وعن ابراهيم بن محمد المدني عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سئل
عن الغناء ، وانا حاضر ، فقال : لا تدخلوا بيوتاً الله معرض عن اهلها (٧) .
وعن يونس ، قال : سألت الخراساني - صلوات الله عليه - عن الغناء ، وقلت :
ان العباسي ذكر عنك انك ترخص في الغناء ، فقال : كذب الزنديق ، ما هكذا قلت له ،
سألني عن الغناء ، فقلت له : ان رجلا انى ابا جعفر عليه السلام فسأله عن الغناء ، فقال :
يا افلان ، اذ امير الله بين الحق والباطل فايين يكون الغناء ؟ قال : مع الباطل . فقال :

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٦ حديث : ٦

٢- » » » ٧ :

٣- » ص ٢٢٧ ٨ :

٤- » » » ٩ :

٥- » » » ١٠ :

٦- » » » ١١ :

٧- » » » ١٢ :

قد حكمت (١) .

ورواه في عيون الاخبار عن الريان بن الصلت ، قال سألت الرضا يوماً بخراسان وذكر نحوه (٢) . ورواه الحميري في قرب الاسناد عن الريان بن الصلت . وعن عبد الأعلى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الغناء ، وقلت : انهم يزعمون ان رسول الله ﷺ رخص في ان يقال : حيونا حيونا نحبيكم ! فقال : ان الله تعالى يقول : « وما خلقنا السماء والارض وما بينهما لاعبين ، لو اردنا ان نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا ان كنا فاعلين ، بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ، ولكم الويل مما تصفون » ثم قال : ويل لفلان مما يصف . رجل لم يحضر المجلس (٣) .

وعن الحسن بن هارون ، قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : الغناء مجلس لا ينظر الله الى اهله ، وهو مما قال الله عز وجل « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله » (٤) .

وروى في العيون باسانيده عن الرضا عليه السلام عن آبائه عن علي - عليهم السلام - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : اخاف عليكم استخفافاً بالدين وبيع الحكم وقطيعة الرحم ، وان تتخذوا القرآن مزامير ، وتقدمون احدكم وليس بافضلكم في الدين (٥) .

وعن محمد بن ابي عباد ، وكان مستهتراً بالسماع ، ويشرب النبيذ ، قال : سألت الرضا عن السماع ، فقال : لاهل الحجاز فيه رأى وهو في حيز الباطل واللهو ، اما سمعت الله يقول : « واذا مروا باللغو مروا كراماً » (٦)

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٧ حديث : ١٣

٢- » » » : ١٤

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٨ حديث : ١٥ والاية في سورة الانبياء : ١٦

٤- » » » : ١٦

٥- » ص ٢٢٩ : ١٨١

٦- » » » : ١٩١

وروى فى كتاب معانى الاخبار بسنده عن عبد الاعلى ، قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن قول الله عز وجل «فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور» قال : الرجس من الاوثان ، الشطرنج . وقول الزور : الغناء . قلت : قول الله عز وجل «ومن الناس من يشتري لهو الحديث» قال : منه الغناء (١) .

وعن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الزور ، قال : منه قول الرجل ، للذى يغنى : احسنت (٢) .

وروى فى المقنع مرسلا قال : قال الصادق عليه السلام : شر الاصوات : الغناء (٣) .
وروى فى كتاب الخصال بسنده المعتبر عن الحسن بن هارون ، قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام ، يقول : الغناء يورث النفاق ويعقب الفقر (٤) .

وروى فى المجالس عن عبد الله بن ابي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم ، فى حديث ، قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام ، فقال : اجتنبوا الغناء ، اجتنبوا الغناء ، اجتنبوا قول الزور . فما زال يقول : اجتنبوا الغناء ، اجتنبوا ، فضاق بى المجلس وعلمت انه يعينى (٥) .

وفى رواية عبد الله بن سنان المروية فى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ : اقرؤا القرآن بالحن العرب واصواتها : واباكم ولحون اهل الفسق واهل الكبائر ، فانه سيجىء بعدى اقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء والنوح والرهانية ، لا يجوز تراقبهم ، قلوبهم مقلوبة وقلوب من يعجبه شأنهم (٦) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٩ حديث : ٢٠

٢- » » » ٢١ :

٣- » » » ٢٢ :

٤- » ص ٢٣٠ ٢٣ :

٥- » » » ٢٤ :

٦- ج ٤ ص ٨٥٨ » ١ :

وروى في مجمع البيان ، قال : روى عن ابي جعفر و ابي عبدالله و ابي الحسن الرضا - عليهم السلام - ، في قول الله عز وجل « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً او لئلا لهم عذاب مهين » انهم قالوا : منه الغناء (١) .

وروى على بن ابراهيم في تفسيره - في الصحيح او الحسن - عن هشام عن ابي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل « فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور » قال الرجس من الاوثان : الشطرنج ، وقول الزور : الغناء (٢) .

وروى فيه عن ابيه بسنده الى عبدالله بن عباس عن رسول الله ﷺ - في حديث - قال : ان من اشراط الساعة اضاءة الصلوات ، واتباع الشهوات ، والميل الى الاهواء . الى ان قال : فعندها يكون اقوام يتعلمون القرآن لغير الله ، ويتخذونه مزامير - الى ان قال : ويتغنون بالقرآن . الى ان قال : فاولئك يدعون في ملكوت السماوات : الارجاس الانجاس (٣) .

اقول : فهذه جملة من الاخبار الصريحة الدالة ، في تحريم الغناء مطلقا ، من غير تقييد بما قدمنا ذكره عن المجوز له في حد ذاته .

وبعضها : الاخبار الدالة على تحريم الاستماع له (٤) والاخبار الدالة على تحريم ثمن المغنية (٥) .

فروى في الكافي عن مسعدة بن زياد ، قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام ، فقال له رجل : يا ابي انت وامى ، انى ادخل كنيفاً ، ولى جيران وعندهم جوار يتغنن ويضربن

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٣٠ حديث : ٢٥

٢- » » » : ٢٦

٣- » » » : ٢٧

٤- الوسائل باب ١٠١ من ابواب ما يكتسب به

٥- الكافي ج ٥ ص ١١٩

بالعود، وربما اطلت الجلوس استماعاً منى لهن ! فقال : لا تفعل . فقال الرجل : والله ما اتيتهن وانما هو سماع أسمعه باذننى . فقال : بالله انت ، اما سمعت الله تعالى يقول «ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولاً»؟ فقال : بلى والله كانى لم اسمع بهذه الاية من كتاب الله تعالى من عجمى ولا عربى . لاجرم انى لاعود انشاء الله تعالى ، وانى استغفر الله . فقال له : فاغتسل فصل ما بدالك ، فانك كنت مقيماً على امر عظيم ، ما كان أسوأ حالك لومت على ذلك . احمد الله وسله التوبة من كل ما يكره ، فانه لا يكره الاكل قبيح ، والقبيح دعه لاهله ، فان لكل اهلاً (١) .

وعن عنبسة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : استماع الغناء واللهو ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الزرع (٢) .

وعن الحسين بن على بن يقطين عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : من اصغى الى ناطق فقد عبده ، فان كان الناطق يؤدى عن الله عز وجل فقد عبد الله وان كان الناطق يؤدى عن الشيطان فقد عبد الشيطان (٣) .

وروى فى الكافى والتهذيب عن الحسن بن على الوشاء قال سئل ابو الحسن الرضا عليه السلام عن شراء المغنية . فقال : قد تكون للرجل الجارية تلهيه ومائمتها الاثمن الكلب ، وثمان الكلاب سحت ، والسحت فى النار (٤) .

ومارواه فى الكافى عن سعيد بن محمد الطاطرى عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام . قال : سأل رجل عن بيع الجوارى المغنيات . فقال : شراؤهن وبيعهن حرام ، وتعليمهن

١- الوسائل ج ٢ ص ٩٥٧ باب ١٨ حديث ١ : من ابواب الاغسال المندوبة . ومستدرك

الوسائل ج ٢ ص ٤٥٩ باب ٨٠ حديث ٣ :

٢- الوسائل ج ٢ ص ٢٣٦ حديث ١ :

٣- » » » ٥ :

٤- الكافى ج ٥ ص ١٢٠ حديث ٤ :

واستماعهن نفاق (١) .

وعن نصر بن قسابوس قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : المغنية ملعونة .
ملعون من اكل كسبها (٢) .

وروى في الفقيه مرسلًا ، قال : روى «ان اجر المغنى والمغنية سحت» (٣) .
وعن ابراهيم بن ابى البلاد قال اوصى اسحق بن عمر عند وفاته بجوار له
مغنيات ان يبيعن ونحمل ثمنهن الى ابى الحسن عليه السلام . قال ابراهيم : فبعت الجوارى
بثلاثمائة الف درهم وحملت الثمن اليه . فقلت له . ان مولى لك يقال له : اسحق بن
عمر ، قد اوصى عند موته ببيع جوارله مغنيات ، وحمل الثمن اليك ، وقد فعلت وبعتهن
وهذا الثمن ثلاثمائة الف درهم . فقال : لاجابة لى فيه ، ان هذا سحت ، تعليمهن
كفر ، والاستماع منهن نفاق ، وثمان سحت (٤) .

والتقريب فى هذه الاخبار ، انه لو كان الفناء جازاً وحلالاً ، بل مستحباً - كما
هو ظاهر كلامهم فى نحو القرآن والادعية والمناجاة ، وانما يحرم بسبب ما
يعرض له من المحرمات الخارجة ، كما ادعوه - فكيف يتم الحكم بتحريم سماعه
وتحريم ثمن المغنية ، وان تعليمه كفر . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لكل ذى عقل
وروية ، لا ينكره الامن قابل بالهدود او الاستكبار عن الحق بالكلية .

* * *

هذا واما الاخبار التى استند اليها الخصم فى المقام ، فمنها : ما رواه فى الكافى
عن ابى بصير - وهو يحيى بن القاسم ، بقرينة رواية على عنه - قال : قلت لابي جعفر
عليه السلام : اذا قرأت القرآن فرفعت به صوتى جائئنى الشيطان ، فقال : انما ترائى بهذا

١- الكافى ج ٥ ص ١٢٠ حديث : ٥

٢- د د د : ٦

٣- من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ١٠٥ حديث : ٤٣٦

٤- الكافى ج ٥ ص ١٢٠ حديث : ٧

أهلك والناس ، فقال : يا ابا محمد ، اقرأ قراءة بين القرائتين ، تسمع اهلك ، ورجع بالقرآن صوتك ، فان الله تعالى يحب الصوت الحسن ، يرجع به ترجيحاً (١) .

وعن ابي بصير - وهو المرادى بقرينة عبدالله بن مسكان - عن الصادق - عليه السلام - قال : قال النبي ﷺ : ان من اجمل الجمال الشعر الحسن ، ونعمة الصوت الحسن (٢) .

وعن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال النبي ﷺ : لكل شئ حلية ، وحلية القرآن الصوت الحسن (٣) .

وبهذا الاسناد عن الصادق عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ : لم يعط امتى اقل من ثلاث : الجمال ، والصوت الحسن ، والحفظ (٤) .

وبهذا الاسناد عن الصادق عليه السلام ، قال : ان الله تعالى اوحى الى موسى بن عمران « اذا وقفت بين يدي ، فقف موقف الدليل الفقير ، واذا قرأت التوراة فاسمعيها بصوت حزين » (٥) .

وعن علي الميثمي عن رجل عن الصادق عليه السلام ، قال : ما بعث الله عز وجل نبياً الا حسن الصوت (٦) .

وعن علي بن عتبة عن رجل عن الصادق عليه السلام ، قال : كان علي بن الحسين عليه السلام احسن الناس صوتاً بالقرآن ، وكان السقاؤون يمرون فيقفون ببابه يستمعون

١- الوسائل ج ٢ ص ٨٥٩ حديث : ٥ والكافي ج ٢ ص ٦١٦ حديث : ١٣

٢- الكافي ج ٢ ص ٦١٥ حديث : ٨

٣- الكافي ج ٢ ص ٦١٥ حديث : ٩

٤- » » » » ٧ :

٥- » » » » ٦ :

٦- » » » » ٦١٦ ص ١٠ :

قراءته ، وكان ابو جعفر عليه السلام احسن الناس صوتا (١) .

وعن علي بن محمد النوفلي ، عن ابي الحسن عليه السلام ، قال : ذكرت الصوت عنده ، فقال : ان علي بن الحسين عليه السلام كان يقرأ القرآن ، فرما مر به المار فصعق من حسن صوته ، وان الامام لو أظهر من ذلك شيئا لما احتمله الناس من حسنه . قلت : ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى بالناس ويرفع صوته بالقرآن ؟ فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يحمل الناس من خلفه ما يطيقون (٢) .

ومارواه في قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه ، قال : سألته عن الغناء ، هل يصلح في الفطر والاضحى والفرح ؟ قال لا بأس ما لم يعص به (٣) .
ومارواه في الكافي والتهذيب عن ابي بصير ، قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن كسب المغنيات ، فقال : التي يدخل عليها الرجال حرام ، والتي تدعى الى الاهراس ليس به بأس ، وهو قول الله عز وجل «ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله» (٤) .

وعن ابي بصير عن الصادق عليه السلام ، قال : المغنية التي تزف العرايس لا بأس بكسبها (٥) .

وعن ابي بصير ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اجر المغنية التي تزف العرايس ليس به بأس ، وليست التي يدخل عليها الرجال (٦) .

وروى في الفقيه ، قال . سأل رجل علي بن الحسين عليه السلام عن شراء جارية لها

١- الكافي ج ٢ ص ٦١٦ حديث : ١١

٢- » ص ٦١٥ : ٤

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٥٨ حديث : ٥

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٨٤ حديث : ١

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٨٥ حديث : ٢

٦- الوسائل ج ١٢ ص ٨٥ حديث : ٣

صوت ؟ فقال : ما عليك لو اشتريتها فذكرتك الجنة ، يعنى بقراءة القرآن والزهد والفصائل ، التى ليست بغناء ، واما الغناء فمحظور (١) .

قال فى الوافى - بعد نقل الخبر- : الظاهر ان هذا التفسير من كلام الصدوق - عليه الرحمة- ويستفاد منه ان من مد الصوت وترجييعه بامثال ذلك ليس بغناء ، او بمحظور ، وفى الاحاديث التى مضت فى ابواب قراءة القرآن ، من كتاب الصلاة دلالة على ذلك ، والذى يظهر من مجموع الاخبار الواردة فيه ، اختصاص حرمة الغناء وما يتعلق به من الاجر والتعليم والاستماع والبيع والشراء كلها ، بما كان على النحو المتعارف فى زمن بنى امية وبنى العباس ، من دخول الرجال عليهن وتكلمهن بالباطل ، ولعبهن الملاهى ، من العيدان والقصب وغيرها ، دون ما سوى ذلك من انواعه ، كما يشعر به قوله « ليست بالتى يدخل عليها الرجال » - الى ان قال :

وعلى هذا فلا بأس بسماع التغنى بالاشعار المتضمنة لذكر الجنة والنار ، و التشويق الى دار القرار ، ووصف نعم الملك الجبار ، و ذكر العبادات والترغيب فى الخيرات والزهد فى الفانيات ونحو ذلك ، كما اشير اليه فى حديث الفقيه بقوله « فذكرتك الجنة » وذلك لان هذا كله ذكر الله تعالى ، وربما تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم قلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله تعالى .

وبالجملة لا يخفى على ذوى الحسنى ، بعد سماع هذه الاخبار تمييز حق الغناء من باطله وان اكثر ما يتغنى به المتصوفة فى محافلهم من قبيل الباطل انتهى .
وعلى هذا النحو حذى الخراسانى فى الكفاية .

وفيه : - اولا - انهم وان زعموا الجمع بين اخبار المسألة بما ذكروه ، الا ان جل اخبار التحريم ، التى قدمناها ، لا يقبل ذلك ، فانها ظاهرة ، بل بعضها صريح فى تحريم الغناء ، من حيث هو ، لا باعتبار انضمام بعض المحرمات ، من غسارج اليه . ولا سيما اخبار استماع الغناء وبيع المغنية وشرائها ، بالتقريب الذى قدمناه فى ذيل تلك

الانخبار .

وقوله - في رواية المقنع - : شر الاصوات الغناء . وقوله - في رواية عبد الله ابن سنان - يرجعون القرآن ترجيع الغناء . وحديث يونس المروى بعدة طرق كما تقدم ، وامثال ذلك مما تقدم . فانها ما بين صريح وظاهر ، في قصر الحكم على الغناء من حيث هو ، وكذلك الايات ، فان قوله عز وجل « واجتنبوا قول الزور » المفسر في تلك الاخبار بالغناء ، صريح في المنع من القول المفسر بالغناء ، من حيث هو .

وثانياً - انه من القواعد المقررة عن اصحاب العصمة - عليهم السلام - في مقام اختلاف الاخبار ، هو العرض على كتاب الله تعالى ، والاخذ بما وافقه ، وأن ما خالفه يضرب به عرض الحائط ، والعرض على مذهب العامة ، والاخذ بخلافه . ولا ريب في ان مقتضى الترجيح بهاتين القاعدتين ، المتفق عليهما نصا وفتوى ، هو القول بالتحريم مطلقا ، وان ما دل على الجواز يرمى به ، لمخالفته لظاهر القرآن ، وموافقته للعامة .

هذا فيما كان صريحا في الجواز ، وهو اقل قليل في اخبارهم ، لا يبلغ قوة المعارضة لما قدمناه من اخبار التحريم .

فاما تمسكهم باخبار قراءة القرآن بالصوت الحسن والتحزن ، فهو لا يستلزم الغناء ، اذ ليس كل صوت حسن او حزين يسمى غناء ، وهذا - بحمد الله سبحانه - ظاهر .

واما ما يوهمه بعض تلك الاخبار ، من التغنى بالقرآن ، مثل ما نقله في مجمع البيان عن عبد الرحمن بن السائب ، قال : قدم علينا سعد بن ابي وقاص ، فأتيته مسلما عليه ، فقال : مرحبا بابن اخي . بلغني انك حسن الصوت بالقرآن ؟ قلت : نعم والحمد لله . قال : فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان القرآن نزل بالحزن ، فاذا قرأتموه فابكوا ، فان لم تبكوا فتباكوا وتغنوا به ، فسان من لم يتغن بالقرآن فليس منا .

قال فى مجمع البيان : تأوله بعضهم بمعنى استغنوا به ، واكثر العلماء على انه تزيين الصوت وتحزينه . انتهى (١) .

قال فى الكفاية - بعد نقل ذلك - : وهذا يدل على ان تحسين الصوت بالقرآن والتغنى به مستحب عنده ، وان خلاف ذلك لم يكن معروفا بين القدماء انتهى .
اقول : -اولا- ان الخبر المذكور عامى ، فلا يتهض حجة . وثانيا : انه معارض
بجملة من الاخبار المتقدمة ، الدالة على المنع من قراءة القرآن بالغناء ، وانما يقرؤه
بالصوت الحسن على جهة الحزن ، ما لم يبلغ حد الغناء ، فانه محرم فى قرآن او
غيره .

ومنها : خبر الفقيه الاخير من الاخبار المتقدمة ، بناء على كون التفسير الذى فى
آخره من الخبر ، كما فهمه صاحب الوافى .

و رواية العيون المتقدمة ، ورواية تفسير على بن ابراهيم الثانية .

ومنها : رواية عبد الله بن سنان ، وهى اصرح صريح فى ذلك .

واما ما ذكره فى الكفاية ، من حمل الاخبار الدالة على المنع من التغنى بالقرآن
على قراءة تكون على سبيل اللهو ، كما يصنعه الفساق فى غنائهم ، قال : وتؤيده رواية
عبد الله بن سنان المذكورة ، فان فى صدر الخبر الامر بقراءة القرآن بالحن العربى ،
واللحن هو الغناء ، ثم بعد ذلك المنع من القراءة بلحن اهل الفسق ، ثم قوله : سيجىء
من بعدى اقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء . انتهى . فهو مما لا ينبغى ان يصنى اليه
ولا يرجع فى مقام التحقيق عليه .

اما اولاً ، فان الغناء الممنوع منه فى القرآن ، على ما يكون على سبيل اللهو ،
كما يصنعه الفساق فى غنائهم ، لا يحصل له . فانه ان اراد به القراءة مع مصاحبة آلات
اللهو كالعود ونحوه ، فان احداً لا يصنع ذلك .

وان اراد قراءة القرآن التى تقع على سبيل اللهو ، فانه لا يعقل له معنى ، لانها ان

وقعت بطريق الغناء الذي هو محل البحث ، فهذا هو الذي ندعى تحريمه ، سواء كان من الفساق او الزهاد ، وان كان كذلك فانه لم يعهد هنا نوع ممنوع منه ، غير ما ذكرناه ، حتى انه يخصه بالفساق ، لان مجرد الترجيع وتحسين الصوت والتحزن به لا يستلزم الغناء ، كما اشرنا اليه آنفاً فهو ان بلغ الى حد الغناء وصدق عليه عرفاً انه غناء ، كان ممنوعاً ومحرمًا ، والا فلا .

واما ثانياً ، فان قوله : « فان اللحن في اول الخبر هو الغناء » ممنوع ، فانه وان كان لفظ اللحن مما ورد بمعنى الغناء ، لكنه ورد ايضاً في اللغة لمعان اخر ، منها : اللغة ، وترجيع الصوت ، وتحسين القراءة ، والشعر ، الا ان الانسب به هنا : هو الحمل على اللغة ، بمعنى لغات العرب واصواتها ، وهو الذي حمل عليه الخبر في مجمع البحرين فقال : اللحن واحد الالحن . واللحون : اللغات ، ومنه الخبر « اقرؤا القرآن بلحون العرب » .

اقول : وحاصل معنى الخبر : اقرؤا القرآن بلغات العرب واصواتها واياكم و لحون اهل الفسق والكبائر ، و المراد به هنا : الغناء كما يفسره قوله « فانه سيجيء بعدى اقوام ... الخ » هذا هو المعنى الظاهر من الخبر ، وما تكلفه في معنى الخبر فانه بعيد عن سياقه .

واما خبر علي بن الحسين عليه السلام . فحاشا ان يكون ذلك مسن حيث كونه غناء ، كما توهموه ، وانما هذه حالات مختصة بهم ، بالنسبة الى الاصوات والالوان والحلى ونحوها ، كما يدل عليه حديث دخول الجواد عليه السلام على زوجته بنت المأمون ، لما التمسست امها دخوله لتسر برؤيته مع ابنتها ، مع انه عليه السلام معها في سائر الاوقات والايام والليالي ولم تستنكر منه (١) . وحديث السراج في اصابع الرضا عليه السلام (٢) .

١- مشارق الانوار للحافظ البرسي ص ٩٨ - ٩٩ الفصل : ١١

٢- مدينة المعاجز ص ٤٧٣ حديث : ٣ ونقل المصنف - هنا في الهامش - حديث

عسكر مولى ابن جعفر - ع- وما شاهده من غريب حاله - ع- . فراجع : مناقب ابن شهر آشوب

ج ٤ ص ٣٨٧ - ٣٨٨ .

وحديث الشيخين في حق امير المؤمنين عليه السلام ونحو ذلك . ويشير الى ما ذكرناه قوله في الحديث المذكور : « وان الامام لو اظهر من ذلك شيئاً لما احتمله الناس » (١) . وقال في الكفاية - ايضاً - : وكثير من الاخبار المعتمدة وغيرها تدل على تحريم بيع الجوارى المغنيات وشرائهن وتعليم الغناء ، وبازائها الرواية السابقة المنقولة عن علي بن الحسين عليه السلام (٢) ورواية عبدالله بن الحسن الدينوري عن ابي الحسن عليه السلام ، في جملة حديث ، قال : قلت : جعلت فداك ، فاشترى المغنية والجارية تحسن ان تغنى ، اريد به الرزق ، لاسوى ذلك ؟ قال : اشترى (٣) انتهى .

وفيه : ان الرواية الاولى قد نقلها كما قدمناه بالتفسير الذي في آخرها ، وهي على تقديره غير منافية لتلك الاخبار ، بل صريحة في الانطباق عليها ولهذا ان المحدث الكاشاني استظهر ان هذا التفسير من كلام الصدوق كما قدمنا نقله عنه ، ليتم له التعلق بالرواية .

واما الرواية الثانية فهي ظاهرة في ان شراء المغنية انما هو لاجل التجارة وطلب الربح والفائدة ، وهو مما لا اشكال فيه ، كما صرح به الاصحاب ، والمحرم انما شراؤها وبيعها لاجل الغناء .

قال في المنتهى - بعد نقل خبر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عن بيع المغنيات وتحريم ائمانهن وكسبهن - : وهذا يحمل على بيعهن للغناء ، كما ان العصور لا يحرم بيعه لغير الخمر لصاحب الخمر .

* * *

ثم ان المشهور بين الاصحاب استثناء مواضع من تحريم الغناء . ونقل في المسالك عن جماعة من الاصحاب ، منهم العلامة في التذكرة ، تحريم

١- راجع : فضايه - ع - مع الشيخين في مدينة المعاجز ص ٧٧ - ص ٨٧

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٨٦ حديث ٢ :

٣- د د د د ١ :

الغناء مطلقاً ، ونقله في المختلف عن ابي الصلاح ، وهو المنقول عن ابن ادريس ايضاً
استناداً الى الاخبار المطلقة في تحريمه .

ومن تلك المواضع المستثنيات - على تقدير القول المشهور - : غناء المرأة
التي تزف العرائس ، بشرط ان لا يدخل عليها الرجال ، ولا يسمع صوتها الاجانب
من الرجال ولا تتكلم بالباطل ، ولا تعمل بالملاهي .

ومرجعه الى ان لا يكون مستلزماً لمحرم آخر ، وقد تقدمت الاخبار الدالة
على ذلك .

وماتوهمه من استدلال بهذه الاخبار على جواز الغناء - وانما تحريمه من حيث
امر آخر ، كدخول الرجال لقوله يُحِلُّ في بعض تلك الاخبار : لانها ليست بالتي يدخل
عليها الرجال ، وان فيه اشارة الى ان التحريم انما هو من هذه الجهة - فليس بشيء ،
لقصر التعليل على مورد النص ، بمعنى ان التي تزف العرائس يباح لها الغناء ، لعدم
دخول الرجال عليها المستلزم لتحريمه .

نعم قوله في رواية ابي بصير الاولى ، لما سأل عن كسب المغنيات التي يدخل
عليها الرجال : حرام ، ظاهر فيما ذكره ، الا انه يجب حمله على التقية وهكذا كل
خبر ظاهر في ذلك .

وبالجملة فان الاخبار المذكورة ظاهرة في جوازه في هذه الصورة ، فيجب
تخصيص الاخبار المطلقة بها . وبه يظهر ضعف قول من ذهب الى عموم التحريم .

ومنها : الحداء ، وهو سوق الابل بالغناء لها .

ولم اقف في الاخبار له على دليل . قال المحقق الاردبيلي - رحمه الله - قد استثنى
الحداء بالمد ، وهو سوق الابل بالغناء لها ، وعلى تقدير صحة استثنائه ، يمكن
اختصاصه بكونه للابل فقط ، كما هو مقتضى الدليل ، ويمكن التمدد ايضاً الى البغال
والحمير انتهى .

ولا ادري اي دليل اراد ، فان المسألة خالية عن النص ، وكأنه ظن ان ذكر

الاصحاب له ، لا يكون الاعن دليل ، والا فالدليل لم نقف عليه ، ولم يذكره هو ولا احد غيره .

وبعضهم استثنى مرائى الحسين عليه السلام - ايضاً - قال في الكفاية : وهو غير بعيد .
اقول : بل هو بعيد غاية البعد ، لما عرفت مما قدمناه من الاخبار المتكاثرة ،
الا ان ما ذكره جيد على مذهبه في المسألة مما قدمنا نقله عنه .

وبالجملة فانه لم يقم دليل على استثناء شيء من اطلاق الاخبار المتقدمة ، سوى
التي تنزف العرائس . وعليها اقتصر في المنتهى في الاستثناء ولم يستثن سواها . والله
العالم .

المسألة الثالثة

في معونة الظالمين

والمشهور في كلام الاصحاب ، تقيدها بما يحرم ، واما ما لا يحرم كالخيطة لهم والبناء ونحو ذلك فانه لا بأس به .

قال في الكفاية : ومن ذلك معونة الظالمين بما يحرم ، اما ما لا يحرم كالخيطة وغيرها فالظاهر جوازه .

لكن الاحوط الاحتراز عنه لبعض الاخبار الدالة على المنع ، وقوله تعالى : «ولا تتركوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار» (١) قال في مجمع البيان : فويل معناه : ولا تميلوا الى المشركين في شيء من دينكم ، عن ابن عباس . وقيل : لاتداهنوا الظلمة ، عن السدي وابن زيد . قيل : ان الركون الى الظالمين المنهى عنه ، هو الدخول معهم في ظلمهم ، واظهار موالاتهم ، واما الدخول عليهم ومعاشرتهم دفعاً لشرهم فجائز . عن القاضي . وقريب منه ما روى عنهم - عليهم السلام - : ان الركون هو المودة والنصيحة والطاعة لهم . انتهى .

اقول : الظاهر من الاخبار الواردة فى هذا المقام ، هو عموم تحريم معونتهم .
بما يحرم وما لا يحرم .

منها : مارواه فى الكافى فى الصحيح عن هشام بن سالم ، عن ابي بصير قال :
سألت ابا جعفر عليه السلام ، عن اعمالهم ، فقال لى : يا ابا محمد ، لا ولا مدة قلم ، ان احدكم
لا يصيب من دنياه شيئاً الا اصابوا من دينه مثله (١) او قال : حتى تصيبوا من دينه مثله ،
الوهم من ابن ابي عمير (٢) .

وعن ابن ابي يعفور قال : كنت عند الصادق عليه السلام ، فدخل عليه رجل من
اصحابنا ، فقال له : اصلحك الله تعالى ، انه ربما اصاب الرجل منا الضيق والشدّة ،
فيدعى الى البناء بينه والنهر يكرهه او المسناة يصلحها ، فما تقول فى ذلك ؟ فقال
ابو عبد الله عليه السلام : ما احب انى عقدت لهم عقدة ، او كيت لهم وكاء ، وان لى ما بين
لايتها ، لا ولا مدة بقلم . ان اعوان الظلمة يوم القيامة فى سراق من النار حتى يحكم الله
عز وجل بين العباد (٣) .

ومارواه فى التهذيب عن يونس بن يعقوب فى الموثق ، قال : قال لى ابو عبد الله
عليه السلام : لاتعنهم على بناء مسجد (٤) .

وعن صفوان بن مهران الجمال قال : دخلت على ابي الحسن الاول عليه السلام ، فقال
لى : يا صفوان ، كل شىء منك حسن جميل ، ما خلا شيئاً واحداً ، فقلت : جعلت
فذلك ، اى شىء ؟ قال : اكراؤك جمالك هذا الرجل - يعنى هارون - قلت : والله
ما اكريته اشراً ولا بطراً ولا لصيد ولا للهو ، ولكنى اكريته لهذا الطريق ، يعنى
طريق مكة ، ولا اتولىه بنفسى ، ولكنى ابعت معه غلمانى . فقال لى : يا صفوان ، ايقع

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٩ حديث : ٥

٢- الرواى عن هشام بن سالم

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٩ حديث : ٦

٤- المصدر حديث : ٨

كراؤك عليهم ؟ قلت : نعم ، جعلت فداك . فقال لى : اتحب بقاءهم حتى يخرج كراؤك ؟ قلت : نعم . قال : فمن احب بقاءهم فهو منهم ، ومن كان منهم كان وروده فى النار . قال صفوان : فذهبت فبعت جمالى عن آخرها . فبلغ ذلك الى هارون ، فدعانى فقال لى : يا صفوان ، بلغنى انك بعت جمالك ، قلت : نعم . قال : ولم ؟ قلت : انا شيخ كبير وان الغلمان لا يفون بالاعمال . فقال : هيهات هيهات ، انى لاعلم من اشار عليك بهذا ، اشار عليك بهذا موسى بن جعفر عليه السلام . فقلت : مالى ولموسى بن جعفر عليه السلام ! فقال : دع هذا عنك ، فوالله لولا حسن صحبتك لقتلتك (١) .

ومارواه فى عقاب الاعمال ، بسنده عن السكونى عن جعفر بن محمد عليه السلام ، عن آبائه - عليهم السلام - ، قال : قال رسول الله ﷺ : اذا كان يوم القيامة نسادى مناد : اين اعوان الظلمة ، ومن لاق لهم دواة ، اوربط كيساً ، اومد لهم مدة قلم ، فاحشروه معهم (٢) وروى الثقة الجليل ، ورام بن ابى فراس ، فى كتابه ، قال : قال عليه السلام : من مشى الى ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج عن الاسلام . قال : وقال عليه السلام : اذا كان يوم القيامة نادى مناد : اين الظلمة واعوان الظلمة ، واشباه الظلمة حتى من برى لهم قلماً ولاق لهم دواة اقال : فيجتمعون فى تابوت من حديد ، ثم يرمى به فى جهنم (٣) .

ويعضد ذلك مارواه فى الكافى ، عن سهل بن زياد ، رفعه عن الصادق عليه السلام ، فى قول الله عز وجل «ولا تركزوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار» قال : هو الرجل ياتى السلطان فيحب بقاءه الى ان يدخل يده فى كيسه فيعطيه (٤) .

وعن فضيل بن عياض ، عن الصادق عليه السلام ، قال : ومن احب بقاء الظالمين

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٣١ - ١٣٢ حديث : ١٧

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٠ حديث : ١١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٣١ حديث : ١٥ و ١٦

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٤ حديث : ١ باب : ٤٤ ابواب ما يكتسب به .

فقد احب ان يعصى الله تعالى ، ان الله تبارك وتعالى حمد نفسه عند هلاك الظالمين ،
فقال : قطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين (١) .
وعن ابي حمزة عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث ، قال : اياكم وصحبة
العاصيين ومعونة الظالمين (٢) .

وعن محمد بن عذافر ، عن ابيه ، قال : قال لى ابو عبدالله عليه السلام : نبئت انك
تعامل ابا ايوب والربيع ، فمأحالك اذ نودى بك في اعوان الظلمة ؟ قال فوجم ابي ،
فقال له ابو عبدالله عليه السلام لما رأى ما اصابه : اى عذافر ، انى انما خوفتك بما خوفنى الله
عز وجل . قال محمد : فقدم ابي ، فما زال مغموماً مكروباً حتى مات (٣) .

الى غير ذلك من الاخبار التى يقف عليها المتتبع ، وهى صريحة فى تحريم
معونة الظالمين بالامور المحللة ، على ابلغ وجه وأكده . وبذلك يظهر لك ما فى
كلام الفاضل المذكور تبعاً للمشهور - والكل ناش عن الغفلة عن تتبع الاخبار والوقوف
عليها من مظانها .

نعم يجب ان يستثنى من ذلك ما اذا ألجأته ضرورة التقية والخوف ، فان
الضرورات تبيح المحظورات .

* * *

واما معونة الظالمين بما كان ظمناً ومحرمّاً فيدل على تحريمه : العقل والنقل ،
كتاباً وسنة .

ومنه : قوله عز وجل «ولا تركزنوا ... الآية» .

قيل : والركون هو الميل القليل . وقال فى مجمع البحرين فى تفسير الآية : اى
لانطمئنوا اليهم ، ولا تسكنوا الى قولهم ، والرضا بافعالهم ، ومصاحبتهم ومصادقتهم

١- الوسائل ج ١١ ص ٥٠١ حديث : ٥

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٨ حديث : ١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٧ حديث : ٣

ومدا انتهم انتهى .

وحينئذ فاذا كان هذا القدر من الميل اليهم موجبا لدخول النار ، فبالطريق الاولى اعانتهم على الظلم ومشاركتهم فيه .

وقد تقدم في مرسله سهل : ان الرجل يأتي السلطان فيحب بقاءه الى ان يدخل يده في كيسه فيعطيه (١) . وفي باب جمل من مناهي النبي ﷺ المذكور في الفقيه ، قال ﷺ : من مدح سلطاناً جائراً او تخفف وتضعف له طمعا فيه ، كان قرينه في النار ، قال الله عز وجل ولا تركنوا ... الاية (٢) .

وظاهر الخبرين المذكورين : الدلالة على ان الميل اليه لتحصيل شيء من دنياه وحب بقاءه ووجوده لذلك ، داخل تحت الاية .

ثم ان الظاهر ان المراد من هذا التشديد والتأكيد في هذه الاخبار الواردة في هذا المقام ، مما تقدم ويسأتى ، انما هو سلاطين الجور المدعين للامامة ، من الاموية والعباسية ومن حذا حذوهم ، كما هو ظاهر من سياقها ، ومصرح به في بعضها لامطلق الظالم والفاسق وان كان الظلم والفسق محرماً مطلقاً .

وعلى هذا فلو احب احد بقاء حاكم جور من المؤمنين والشيعة ، لحبه المؤمنين وحفظه بيضة الدين من الاعداء والمخالفين ، فالظاهر انه غير داخل في الاية ، ولا الاخبار المذكورة .

ويعضد ذلك ما رواه في الكافي عن الوليد بن صبيح في الصحيح ، قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام ، فاستقبلني زرارة ، خارجاً من عنده . فقال لي ابو عبد الله عليه السلام : يا وليد ، اما تعجب من زرارة ، سألتني عن اعمال هؤلاء ، اى شيء كان يريد ؟ أريد ان اقول له : لا ، فيروى ذلك على ؟ ثم قال يا وليد ، متى كانت الشيعة تسأل عن اعمالهم ، انما كانت الشيعة تقول : يؤكل من طعامهم ؟ ويشرب من شرابهم ؟ ويستظل

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٣ حديث : ١

٢- من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ٦

بظلمهم ؟ متى كانت الشيعة تسأل عن هذا ؟

وفى الخبر المذكور (١) ذم لزرارة، ولكن جلالة قدره تقتضي صرفه عن ظاهره والحمل على ما يقتضيه مقامات الحال يومئذ .

* * *

اذا عرفت ذلك فاعلم : ان الاخبار قد اختلفت فى جواز الدخول فى اعمالهم ، والولاية من قبلهم .

فمنها : مادل على المنع من ذلك . ومنها : مظاهره الجواز ، لكن بشرط امكان الخروج مما يجب عليه ويحرم . وبذلك صرح الاصحاب ايضا .

فاما ما يدل على الاول من الاخبار ، فمنها : مارواه فى الكافى عن ابراهيم بن مهاجر ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : فلان يقرؤك السلام ، وفلان وفلان . فقال : و عليهم السلام . فقلت : يسألونك الدعاء ، قال : وما لهم ؟ قلت : حبسهم ابو جعفر ، فقال : ماله وما لهم ؟ قلت : استعملهم فحبسهم ، فقال : ما لهم ولهذا ؟ الم انهم الم انهم الم انهم ؟ هم النار هم النار هم النار . ثم قال : اللهم اجدع عنهم سلطانهم . قال فانصرفت من مكة ، فسألت عنهم ، فاذا هم قد خرجوا بعد هذا الكلام بثلاثة ايام (٢) .

وعن داود بن زريرى فى الصحيح ، قال : اخبرنى مولى لعلى بن الحسين عليه السلام ، قال : كنت بالكوفة ، فقدم ابراهيم عليه السلام - الحيرة فأتيته ، فقلت له : جعلت فداك ، لو كلمت داود بن على او بعض هؤلاء فادخل فى بعض هذه الولايات ، فقال : ما كنت لافعل ، فانسرفت الى منزلى ، فتفكرت فقلت : ما احسبه من معنى الامخافة ان اظلم او اجور . والله لا يتنه واعطينه الطلاق والعناق والايمان المغلظة . ان لا اظلمن احداً ولا اجور ، ولا اعدلن . قال : فأتيته فقلت جعلت فداك ، انى فكرت فى ابائك على ، فظننت انك انما منعتنى وكرهت ذلك ، مخافة ان اجور

١ - الوسائل ج ١٢ ص ١٣٥ ح ١

٢ - الوسائل ج ١٢ ص ١٣٥ حديث : ٣ .

اواظلم ، وان كل امرأة لى طالق ، وكل مملوك لى حر ، وعلى وعلى ان ظلمت احداً
اوجرت على احد اوان لم اعدل ، قال : فكيف قلت ؟ فاعدت عليه الايمان ، فرفع
رأسه الى السماء فقال : تنال السماء ايسر عليك من ذلك (١) .

وعن جهنم بن حميد ، قال : قال لى ابو عبدالله عليه السلام : اما تغشى سلطان هؤلاء ؟
قال : قلت : لا . قال : ولم ؟ قلت : فراراً بدينى ، قال : وعزمت على ذلك ؟ قلت : نعم .
قال لى : الان سلم لك دينك (٢) .

وعن حميد ، قال : قلت لابى عبدالله عليه السلام انى وليت عملاً ، فهل لى من ذلك
مخرج ؟ فقال : ما اكثر من طلب المخرج من ذلك فعسر عليه اقلت : فما ترى ؟ قال :
ان تتقى الله تعالى ولا تعود (٣) .

ومارواه فى التهذيب عن ابن بنت الوليد بن صبيح الكاهلى ، عن ابى عبدالله
- عليه السلام - ، قال : من سود اسمه فى ديوان ولد سابع ، حشره الله تعالى يوم
القيامة خنزيراً (٤) .

اقول : «سابع» مقلوب «عباس» كنى به تقيّة ، كما يقال : رمع مقلوب عمر .
ومارواه على بن ابراهيم فى تفسيره عن ابيه عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة
ابن صدقة ، قال : سأل رجل ابا عبدالله عليه السلام عن قوم من الشيعة ، يدخلون فى اعمال
السلطان ، يعملون لهم ويحبون لهم ، ويوالونهم ؟ قال ليس هم من الشيعة ، ولكنهم
من أولئك . ثم قرأ ابو عبدالله عليه السلام هذه الآية «لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٦ حديث : ٤ الظاهر ان المراد انه لا يمكنك الوفاء بتلك
الايمان لما يعلمه من حال الرجل المذكور والافيشكل الجمع بينه وبين ما يأتى من الاخبار
فى المقام مما يدل على الجواز لمن قام بذلك (منه قدس سره)

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٩ حديث : ٧

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٦ حديث : ٥

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٠ حديث : ٩

لسان داود وعيسى بن مريم - الى قوله - ولكن كثير منهم فاسقون » قال : الخباير على لسان داود ، والقردة على لسان عيسى ، « كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون » كانوا يأكلون لحوم الحنزير ويشربون الخمر ، ويأتون النساء ايام حيضهن ، ثم احتج الله تعالى على المؤمنين الموالين للكفار فقال : « ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم انفسهم - الى قوله - ولكن كثيراً منهم فاسقون » فنهى الله عز وجل ان يوالى المؤمن الكافر الا عند التقية (١) .

ومارواه العياشى فى تفسيره عن سليمان الجعفرى ، قال : قلت لابى الحسن الرضا عليه السلام : ما تقول فى عمال السلطان ؟ فقال : يا سليمان ، الدخول فى اعمالهم ، والعون لهم والسعى فى حوائجهم ، عديل الكفر ، والنظر اليهم على العمد ، من الكبائر التى يستحق بها النار (٢) . الى غير ذلك من الاخبار التى تجرى هذا المجرى . ثم ان الواجب على الداخل فى اعمالهم رد ما اكتسبه فى عملهم على اصحابه ، ومع عدم معرفتهم فالواجب الصدقة به عنهم ، كما صرح به الاصحاب . والثوبه النصوح فى هذا الباب .

ويدل على ذلك خبر على بن ابي حمزة ، قال : كان لى صديق من كتاب بنى امية ، فقال لى : استأذن لى على ابي عبد الله عليه السلام ، فاستأذنت له ، فلما ان دخل سلم وجلس ، ثم قال : جعلت فداك ، انى كنت فى ديوان هؤلاء القوم فأصببت من دنياهم مالا كثيراً ، واغضضت فى مطالبه ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : لولا ان بنى امية وجدوا من يكتب لهم ، ويعبى لهم القىء ، ويقاثل عنهم ، وبشهادة جماعتهم ، ما سلبونا حقنا ، ولوتركهم الناس وما فى ايديهم ، ما وجدوا شيئاً الا ما وقع فى ايديهم .

قال : فقال الفتى : جعلت فداك ، فهل لى مخرج منه ؟ قال : ان قلت لك تفعل ؟ قال : افعل . قال له : فانخرج من جميع ما اكتسبت فى ديوانهم ، فمن عرفت منهم رددت عليه ، ومن لم تعرف تصدقت له ، وانا اضمن لك على الله تعالى الجنة . فاطرق الفتى

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٨ حديث : ١٠ . والاية فى سورة المائدة : ٨٠ .

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٨ حديث : ١٢ .

طويلاً، ثم قال : قد فعلت ، جعلت فداك .

قال ابن ابي حمزة : فرجع الفتى معنا الى الكوفة ، فما ترك شيئاً على وجه الارض الاخرج منه ، حتى ثيابه التي كانت على بدنه . قال : فقسمت له قسمة ، و اشتريت له ثياباً ، وبعثت اليه نفقة ، قال : فما اتى عليه الا اشهر قلائل حتى مرض ، فكننا نعوده قال : فدخلت يوماً وهو في السوق ، قال : ففتح عينيه ، ثم قال : يا على ، وفي لى والله صاحبك ثم مات فتولينا أمره ، فخرجت حتى دخلت على ابي عبد الله عليه السلام ، فلما نظر الى ، قال : يا على وفينا والله لصاحبك .

قال : فقلت : صدقت ، جعلت فداك ، هكذا والله قال لى عند موته (١) .
واما ما يدل من الاخبار على الجواز بالقيود المتقدم ذكره ، فجملة من الاخبار ، الا ان جملة من الاصحاب عبروا هنا - مع الامن من الدخول بالحرام ، والتمكن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر - بالجواز . وعبر بعضهم بالاستحباب . و قال بعضهم : ان مقتضى الشرط المذكور هو الوجوب ، لان القادر على الامر بالمعروف يجب عليه وان لم يوله الجائر . وهو جيد .

قال فى المسالك : ومقتضى هذا الشرط وجوب التولية ، لان القادر على الامر بالمعروف يجب عليه ، وان لم يوله الظالم .

ولعل الوجه فى عدم الوجوب ، كونه بصورة النائب عن الظالم ، وعموم النهى عن الدخول معهم وتسويد الاسم فى ديوانهم ، فاذا لم يبلغ حد المنع ، فلا اقل من الحكم بعدم الوجوب ، ولا يخفى ما فى هذا الوجه . انتهى .

وما ذكره من ان مقتضى الشرط المذكور الوجوب جيد ، لكن على تفصيل سنذكره ان شاء الله تعالى ، بعد نقل الاخبار .

: فتقول : من الاخبار فى المقام ما رواه فى الكافي عن زياد بن ابي سلمة ، قال : دخلت على ابي الحسن موسى عليه السلام ، فقال لى : يا زياد انك لتعمل عمل السطان ؟ قال :

قلت : اجل . قال لى : ولم ؟ قلت : انى رجل لى مروءة ، وعلى عيال ، وليس وراء
ظهري شىء ، قال : فقال لى : يا زياد ، لان اسقط من حالى فانقطع قطعة قطعة احب
الى من ان اتولى لاحد منهم عملاً ، او أطأ بساط رجل منهم ، الا ، لماذا ؟ قلت : لا
ادرى جعلت فداك ، فقال : الا لتفريج كربة عن مؤمن اوفك اسره اوقضاء دينه . يا زياد
ان اهون ما يصنع الله تعالى بمن تولى لهم عملاً ان يضرب عليه سراق من النار،
الى ان يفرغ الله سبحانه من حساب الخلائق . يا زياد ، فان وليت شيئاً من اعمالهم
فاحسن الى اخوانك ، فواحدة بسواحدة ، والله من وراء ذلك . يا زياد ، ايما رجل
منكم تولى لاحد منهم عملاً ثم ساوى بينكم وبينهم ، فقولوا له : انت متحل كذاب .
يا زياد ، اذا ذكرت مقدرتك على الناس ، فاذكر مقدره الله عليك غداً ، ونفاد ما اتيت
اليهم عنهم ، وبقاء ما ابقيت اليهم عليك (١) .

وعن ابي بصير عن الصادق عليه السلام ، قال : ذكر عنده رجل من هذه العصابة قدولى
ولاية ، فقال : كيف صنيعه الى اخوانه ؟ قال : قلت : ليس عنده خير . قال : اف ،
يدخلون فيما لا ينبغي لهم ، ولا يصنعون الى اخوانهم خيراً (٢) .

ومنها : ما رواه على بن يقطين ، قال : قلت لابي الحسن عليه السلام : ما تقول فى
اعمال هؤلاء ؟ قال : ان كنت لابد فاعلا فاتق اموال الشيعة ، قال : فاخبرنى على ، انه
كان يجنيها من الشيعة علانية ويردها عليهم فى السر (٣) .

وعن الحسن بن الحسين الانبارى ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : كتبت
اليه : اربع عشرة سنة استأذنه فى اعمال السلطان ، فلما كان فى آخر كتاب كتبت اليه ،
اذكره انى اخاف على خيطة عنقى ، وان السلطان يقول لى : انك رافضى ، ولسانك
فى انك تركت عمل السلطان للرفض ، فكتب الى ابي الحسن عليه السلام : قد فهمت كتابك

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٤٠ حديث : ٩

٢- » » » ص ١٤١ » ١٠٤

٣- » » » ص ١٤٠ » ٨ :

- ۱- قوله : « تسمیر » من باب التثمیل ، ای تجعل وتختار عمالك من اهل ملتك .
 ۲- الوسائل ج ۱۲ ص ۱۴۵ حدیث : ۱ باب : ۴۸ ابواب ما یکتسب به
 ۳- الوسائل ج ۱۲ ص ۱۳۴ حدیث : ۴
 ۴- الوسائل ج ۱۲ ص ۱۴۶ حدیث : ۳
 ۵- » » ص ۱۴۲ » : ۱۲
 ۶- الوسائل ج ۱۲ ص ۱۳۹ حدیث : ۱

قال فى الفقيه : وفى خبر آخر : أولئك عتقاء الله من النار . قال : وقال الصادق عليه السلام - : كفارة عمل السلطان ، قضاء حوائج الاخوان (١) .

وروى الكشى فى الرجال فى ترجمة محمد بن اسماعيل بن يزيد قال : كان محمد بن اسماعيل من رجال ابي الحسن موسى عليه السلام ، وادرك ابا جعفر الثانى عليه السلام ، وقال حمدييه عن أشياخه : انه واحمد بن حمزة كانا فى عداد الوزراء . قال : وفى رواية محمد بن اسماعيل بن يزيد قال الرضا عليه السلام : ان الله تعالى بابواب الظالمين من نور الله تعالى له البرهان ، وممكن له فى البلاد ، ليدفع بهم عن اوليائه ، ويصلح الله تعالى به امور المسلمين ، اليهم ملجأ المؤمنين من الضر ، واليهم يفزع ذو الحاجة من شيعتنا ، وبهم يؤمن الله تعالى روعة المؤمن فى دار الظلم ، أولئك المؤمنون حقاً ، أولئك امناء الله فى ارضه ، أولئك نور الله فى رعيته يوم القيامة ، ويزهر نورهم لاهل السماوات كما تزهو الكواكب الدرية لاهل الارض ، أولئك من نورهم يوم القيامة تضيء منه القيامة ، خلقوا والله للجنة ، وخلق للجنة لهم ، فهنيئاً لهم ، ما على احدكم ان لو شاء لثال هذا كله . قال : قلت : بماذا - جعلنى الله فداك - ؟ . قال : يكون معهم فيسرنا بادخال السرور على المؤمنين من شيعتنا فكن منهم يا محمد (٢) .

وروى الكشى فى الكتاب المذكور قال : لما قدم ابو ابراهيم موسى عليه السلام العراق ، قال على بن يقطين : اما ترى حالى وما انا فيه ؟ فقال له : يا على ان الله تعالى اولياء مع اولياء الظلمة ليدفع بهم عن اوليائه وانت منهم يا على (٣) .
وروى فى قرب الاسناد بسنده عن على بن يقطين انه كتب الى ابي الحسن

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٩ حديث : ٢ و ٣

٢- قاموس الرجال ج ٨ ص ٥٩ - ٦٠ وتقيق المقال ج ٢ رقم : ١٠٣٩٣ نقل عن الكشى ، وقد سقط من المطبوع فى النجف

٣- رجال الكشى ص ٣٦٧ فى ترجمة «على بن يقطين» . وروى صدره صاحب الوسائل

فى ج ١٢ ص ١٣٩ حديث : ١

عنه ان قلبى يضيق مما انا عليه من عمل السلطان ، وكان وزيراً لهارون ، فان اذنت - جعلنى الله فداك - هربت منه . فرجع الجواب : لا آذن لك بالخروج من عملهم (١) . وروى فى مستطرفات السرائر مما استطرفه من كتاب «مسائل الرجال ومكاتباتهم الى مولانا ابى الحسن على بن محمد الهادى عليه السلام» قال : وكتبت اليه أسأله عن العمل لبنى العباس واخذ ما تمكن من اموالهم ، هل فيه رخصة . وكيف المذهب فى ذلك؟ فقال : ما كان الداخل فيه بالجبر والقهر فالله قابل العذر ، وما خلا ذلك فمكروه ، ولا محالة قليلة خير من كثيره ، وما يكفر به ما يلزمه فيه من يرزقه ويسبب على يديه ما يسر له فينا وفي موالينا . قال : وكتبت اليه فى جواب ذلك ، اعلمه ان مذهبي فى الدخول فى امرهم وجود السبيل الى ادخال المكروه على عدوه وانبساط اليد فى التشفى منهم ، بشئ ان اتقرب به اليهم ، فاجاب : من فعل ذلك فليس مدخله فى العمل حراماً بل اجراً وثواباً (٢) .

وروى فى المنقح قال : روى عن الرضا عليه السلام : انه قال : ان الله تعالى مع السلطان اولياء ، يدفع بهم عن اوليائه . قال : وسئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل يحب آل محمد وآل آلهم وهو فى ديوان هؤلاء فيقتل تحت رايتهم ، فقال : يحشره الله على نيته (٣) . وروى فى الامالى عن زيد الشحام فى الصحيح ، قال : سمعت الصادق عليه السلام يقول : من تولى امرأ من امور الناس فعدل ، وفتح بابه ، ورفع ستره ، ونظر فى امور الناس ، كان حقاً على الله عز وجل ان يؤمن روعته يوم القيامة ، ويدخله الجنة (٤) . وروى فى الكافى والتهذيب عن محمد بن جمهور وغيره ، من اصحابنا قال : كان النجاشى - وهو رجل من الدهاقين - عاملاً على الاهواز وفارس ، فقال بعض

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٣ حديث : ١٦

٢- مستطرفات السرائر ص ٧٩

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٩ حديث : ٥ و ٦

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٤٠ حديث : ٧

اهل عمله لابی عبدالله عليه السلام : ان فى ديوان النجاشى على خراجاً ، وهو ممن يدين بطاعتك ، فان رأيت ان تكتب لى اليه كتاباً ؟ فكتب اليه ابو عبدالله عليه السلام :

«بسم الله الرحمن الرحيم ، سر اخاك يسرك الله تعالى» .

قال : فلما ورد عليه الكتاب وهو فى مجلسه فلما خلا ، ناوله الكتاب ، فقال : هذا كتاب ابى عبدالله عليه السلام ؟ قبله ووضعه على عينيه ، قال : ما حاجتك ؟ فقال ، على خراج فى ديوانك . قال له : كم هو ؟ قال : عشرة آلاف درهم . قال ، فدعى كاتبه فأمره بأدائها عنه ، ثم اخرج مثله فأمره ان يثبتها له لقابل . ثم قال له : هل سررتك ؟ قال : نعم . قال : فأمر له بعشرة آلاف درهم اخرى ، فقال له ، هل سررتك ؟ فقال : نعم جعلت فداك فأمر له بمركب ثم أمره بجارية و غلام وتخت ثياب ، فسى كل ذلك يقول : هل سررتك ؟ فكلما قال : نعم ، زاده ، حتى فرغ . قال له : احمل فرش هذا البيت الذى كنت جالساً فيه ، حين دفعت الى كتاب مولاي ، وارفع الى جميع حوائجك ، قال ففعل وخرج الرجل ، فصار الى ابى عبدالله عليه السلام بعد ذلك فحدثه بالحديث ، على وجهه ، فجعل يستبشر بما فعل . فقال له الرجل : يا ابن رسول الله ، كأنه قد سرك ما فعل بى ؟ قال : اى والله ، لقد سر الله تعالى ورسوله (١) .

اقول : لا يخفى ما فى هذه الاخبار ، باعتبار ضم بعضها الى بعض ، من التدافع والتمانع .

ومجمل القول فيها : انه لاشك أنه قد علم من الاخبار المتقدمة حرمة الدخول فى اعمالهم على اوكد وجه ، بل مجرد محبتهم والركون اليهم وحب بقائهم ، فضلاً عن مساعدتهم واحانتهم بالاعمال ، الا ان الاخبار الدالة على الجواز ظاهرة فيه بالقيود المذكورة فيها ، لكنها ظاهرة الاختلاف ، فان منها ما يدل على انه بالاثبات بتلك الشروط انما تحصل له بها الكفارة ، بان تكون هذه الشروط كفارة لدخوله فى العمل ،

كما يشير اليه قوله - في حديث ابى بصير المتقدم - : وهو اقلهم حظاً في الآخرة (١).
 اى اقل المؤمنين . وقوله - في خبر الحسن بن الحسين الانبارى - : كان ذا بند (٢) .
 وفي خبر زياد بن ابى سلمة : فواحدة بواحدة (٣) .

ولعله ^{عليه السلام} - في رواية الانبارى - كان يعلم عدم حصول القتل عليه بعدم
 دخوله ، والافمنعه عن الدخول - والحال هذه - خروج عن الادلة القطعية ، آية ورواية
 في العمل بالتقية ، كما لا يخفى .

ومنها : ما يدل على انه يتال بذلك الحظ الاوفر والمنزلة العليا ، كما يدل عليه
 كلام الرضا عليه السلام في رواية الكشى (٤) . واخبار على بن يقطين و علو مرتبته
 عند الكاظم عليه السلام (٥) . وخبر النجاشى ومقاله الصادق عليه السلام في حقه (٦) .
 ويؤيده خبر منع الكاظم عليه السلام لعلى بن يقطين عن الخروج من اعمالهم .

* * *

والتحقيق في ذلك : ان هنا مقامات ثلاثة :

(الاول) : ان يدخل في اعمالهم لحب الدنيا ، وتحصيل لذة الرياسة ، والامر
 والنهى . وهو الذى يحمل عليه اخبار المنع .

(الثانى) : ان يكون كذلك ، ولكن يمزجه بفعل الطاعات و قضاء حوائج
 المؤمنين وفعل الخيرات . وهذا هو الذى اشير اليه في الاخبار المتقدمة ، كما عرفت
 من قوله عليه السلام : ذا بندا . وقوله : واحدة بواحدة . و قوله : وهو اقلهم حظاً .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٣٤ حديث ٤١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٤٥ حديث ١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٤٠ حديث ٩

٤- تقدم نقلا عن قاموس الرجال ج ٨ ص ٥٩-٦٠

٥- الوسائل ج ١٢ ص ١٤٠ حديث ٨

٦- الوسائل ج ١٢ ص ١٤٢ حديث ١٣

ونحو ذلك .

(الثالث) : ان يكون قصده من الدخول فيها ، انما هو محض فعل الخير ، و دفع الاذى عن المؤمنين ، واصطناع المعروف اليهم ، وهو الفرد النادر واقل قليل ، حتى قيل انه من قبيل اخراج اللبن الخالص من بين فرث ودم .

ويشير الى هذا الفرد عجز حديث السرائر المتقدم (١) وعلى هذا يحمل دخول مثل الثقة الجليل على بن يقطين ، ومحمد بن اسماعيل بن بزيع ، وامثالهما من اجلاء الرواة عنهم ، والنجاشى المتقدم ذكره ، وكذلك جملة من علمائنا الاعلام ، كالمرتضى والمحقق الخواجه نصير الدين والملة ، وآية الله العلامة الحلى ، ومن المتأخرين المحقق الثانى فى سلطنة الشاه اسماعيل ، وشيخنا البهائى ، وشيخنا المجلسى ، و نحو هم عطر الله مراقدهم . مع تسليم دعوى العموم . وبذلك يزول الاشكال والله العالم .

تتمة مهمة

اقول : ومن هنا يعلم الكلام في جواز الدخول في اعمالهم وعدمه ، والاصحاب قد صرحوا هنا بأنه لا يجوز الدخول في اعمالهم الا مع التمكن من القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقسمة الصدقات و الاخماس على مستحقيها ، وصلة الاخوان ، ولا يرتكب في ذلك المآثم ، علماً او ظناً ، و الا فلا يجوز الولاية بلا خلاف ، كما نقله في المنتهى .

وعلى الاول تحمل الاخبار الدالة على رضا الائمة عليهم السلام ببعض الولاية ، كمن اشرنا اليهم في آخر البحث .

وعلى الثاني تحمل الاخبار المانعة من الدخول كما تقدم .

والظاهر ان القسم الثاني الذي قدمنا ذكره داخل في الاول من هذين القسمين ، كما تقدم في رواية الانباري (١) ، فهو اعم منهما .

و الفرق بينهما حيثئذ مع اشتراكهما في الاذن والقيام بالامور المذكورة - من جهة ما قدمنا ذكره ، من قصد امر زائد في الدخول على هذه الامور المذكورة ، وهو حب الرياسة والامر والنهي ونحو ذلك ، وعدمه . فمع قصده يكون من القسم

الثاني المتقدم ذكره ، و مع عدمه يكون من القسم الثالث الذي هو اقل قليل ؛ واما لو اكرهه الجائر على الدخول فانه يجوز له الولاية دفعا للضرر عن نفسه ، ولايجوز له ان يتعدى الحق ما يمكنه ، فان اكره على استعمال ما لا يجوز شرعاً جازله ، ما لم يبلغ الى الدماء ، فانه لا تجوز التقية فيها على حال .

* * *

بقى الكلام في الدماء التي لاتقية فيها ، هل هي اعم من القتل والجرح او مخصوصة بالقتل ، قولان .

والمدعى للعموم ادعى ورود رواية بانه لاتقية في الدماء .

والمدعى للتخصيص نقل رواية بانه لاتقية في القتل .

والذي وقفت عليه من الاخبار في المقام ، مارواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : انما جعلت التقية ليحقن بها الدم فاذا بلغ الدم فليس تقية (١)

وروى الشيخ في الموثق عن ابي حمزة الثمالي ، قال ، قال ابو عبد الله عليه السلام : انما جعلت التقية ليحقن بها الدم ، فاذا بلغت التقية الدم فلا تقية (٢) . و انت خبير بما فيهما من الاجمال ، لاحتمال حمل الدم على ظاهره الشامل للجرح ، واحتمال ارادة القتل خاصة ، فانه مما يعبر عنه بهذه العبارة غالباً . وبالجمله فالمسألة لاجل ذلك محل اشكال والله العالم .

١- الوسائل ج ١١ ص ٤٨٣ حديث ١٠ باب ١٣ ابواب الامر والنهي .

٢- » » » » ٢٠

المسألة الرابعة

فوح الناتج بالباطل

بان تذكر ما لا يجوز ذكره ، كالكذب . فلو كان بحق فانه لا بأس به ، ونحوه مع عدم سماع الاجانب صوتها ، على القول بتحريمه ، وحيثئذ فالمنع منه انما هو لاشتماله على المحرم ، والافانه في نفسه جائز على المشهور .
وعلى ذلك تدل الاخبار :

و منها : ما رواه في الكافي و التهذيب في الموثق عن يونس بن يعقوب ، عن الصادق عليه السلام ، قال : قال لي ابي : يا جعفر ، اوقف لي من مالي كذا وكذا لنوادب تندبني عشرين سنين بمنى ، ايام منى (١) .
قيل : النذب ان تذكر النائحة الميت باحسن اوصافه وافعاله ، والبكاء عليه . و الاسم : الندبة - بالضم - .

قال بعض مشائخنا : يدل الخبر على رجحان الندبة عليهم واقامة مأتم لهم ، لما فيه من تشييد حبيبهم وبغض ظالميههم في القلوب ، وهما العمدة في الايمان .

فالظاهر : اختصاصه بهم - عليهم السلام - لما ذكرنا . انتهى .

ومنها : ما روياه - ايضاً - فى الكتابين المذكورين ، عن ابي جعفر عليه السلام ، قال :
مات الوليد بن المغيرة ، فقالت ام سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم : ان آل المغيرة قد اقاموا مناحة
فاذهب اليهم ، فاذن لها ، فلبست ثيابها وتهيسأت ، وكانت من حسناتها كأنها جان ، و
كانت اذا قامت وارتخت شعرها جلل جسدها ، وعقدت طرفه بخلخالها ، فندبت ابن
عمها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :

ابا الوليد ، فتى العشيرة	انى الوليد ، ابن الوليد
يسمو الى طلب الوثيرة	حامى الحقيقة ، ماجداً
وجعفرأ غدقاً وميرة	قد كان غنياً فى السنين

فما عاب النبي صلى الله عليه وسلم عليها ذلك ولا قال شيئاً (١) .

و الجعفر : النهر السواسع والملان . و الغدق : الماء الكثير ، ومنه الاية « ماء
غدقاً » . والميرة : الطعام .

وعن حنان بن سدير ، قال : كانت امرأة معنا فى الحى ، ولها جارية نائحة ،
فجاءت الى ابي ، فقالت : يا عم ، كنت تعلم ان معيشتى من الله ثم من هذه الجارية ،
فاحب ان تسأل ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك ، فان كان حلالا والابتعها واكلت ثمنها حتى
يأتى الله بالفرج ، فقال لها ابي : والله انى لاعظم ابا عبد الله عليه السلام ان أسأله عن هذه
المسألة . قال : فلما قدمنا عليه - ع - اخبرته انا بذلك ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : أتشارط ؟
قلت : والله ما ادرى تشارط ام لا ! فقال ابو عبد الله عليه السلام : قل لها : لا تشارط وتقبل ما
اعطيت (٢) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٨٩ حديث ٢ :

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٨٩ حديث ٣ :

وظاهر هذا الخبر كراهته مع الاشتراط ، اوزيادة الكراهة به ، لما سيأتى من الاخبار الدالة على الكراهة .

وما رواه فى الكافى عن عذافر قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كسب النائحة ، فقال : تستحل به بضرب احدى يديها على الاخرى (١) .

قيل : لعل المراد انها تعمل اعمالا شاقة تستحق الاجرة فيها ، او اشارة الى انه لا ينبغي ان تأخذ الاجرة على النياحة ، بل على ما يضم اليها من الاعمال . انتهى .

وقيل : هو كناية عن علم اشتراط الاجرة . ولا يخفى ما فيه .

اقول : لعل الاقرب : ان المراد بيان اقل ما تستحق الاجرة ، وهو ضرب احدى اليدين على الاخرى .

ومارواه فى الفقيه والتهذيب عن ابي بصير ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : لا بأس بأجر النائحة التى تنوح على الميت .

وروى فى الفقيه مرسلا ، قال : وسئل الصادق عليه السلام عن اجر النائحة ؟ فقال : لا بأس به ، قد نبح على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال : وقال عليه السلام لا بأس بكسب النائحة اذا قالت صدقا (٢) .

اقول : الظاهر ان هذه الرواية هى ما ذكره عليه السلام فى الفقه الرضوى ، حيث قال : ولا بأس بكسب النائحة اذا قالت صدقا ثم قال عليه السلام ، ولا بأس بكسب الماشطة اذا لم تشارط الى آخر كلامه عليه السلام (٣) .

ومارواه فى التهذيب عن سماعة فى الموثق ، قال : سألت عن كسب المغنية

١- الوسائل ج ١٢ ص ٩٠ حديث : ٤

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٩٠-٩١ حديث : ١٠٧ و ٩١

٣- مستدرک الوسائل ج ١٢ ص ٤٣١ باب : ١٥ حديث : ١٧ حديث : ١٠

والنائحة ؟ فكرهه (١) .

اقول : يجب حمل الكراهة فى المغنية على التحريم البتة ، لما تقدم فى مسألة الغناء . واما فى النائحة فعلى ما يأتى . فاما مارواه فى الكافى عن عمرو والزعفرانى ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : من انعم الله عليه بنعمة فجاء عند تلك النعمة بمزمار فقد كفرها ، ومن اصاب بمصيبة فجاء عند تلك المصيبة بنائحة فقد كفرها (٢) .

ومارواه فى الفقيه فى حديث المناهى عن الحسين بن زيد ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عن النبى صلى الله عليه وآله انه نهى عن الرنة عند المصيبة ، ونهى عن النياحة والاستماع اليها ، ونهى عن تصفيق الوجه (٣) .

ومارواه فى الإخصال عن عبد الله بن الحسين بن زيد بن على عن ابيه عن جعفر بن محمد عن آبائه ، عن على عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اربعة لا تزال فى امتى الى يوم القيامة ، الفخر بالاحساب ، والطعن فى الانساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة على الميت . وان النائحة اذا لم تنب قبل موتها ، تقوم يوم القيامة وعليها سربال من قطران ، ودرع من جرب (٤) .

ومارواه على بن جعفر فى كتابه عن اخيه ، قال : سألته عن النوح على الميت ، ا يصلح ؟ قال : يكرهه (٥) .

ومارواه فى قرب الاسناد عن على بن جعفر عن اخيه موسى ، قال : سألته عن النوح ، فكرهه (٦) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٩٠ حديث : ٨

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٩٠ حديث : ٥

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٩١ حديث : ١١

٤- » » » » ١٢ :

٥- » » » » ص ٩٢ : ١٣

٦- » » » » : ١٤

وبظاهر هذه الاخبار قال في المبسوط ، وابن حمزة ، بل ادعى الشيخ عليه
الاجماع فهي محمولة على ما اشتمل على معصية ومحرم ، من النوح بالباطل ونحوه ،
مع احتمال الحمل على التقية ، وقد تقدم تحقيق الكلام في هذا المقام ، وذكر الخلاف
بين الاصحاب في المسألة ايضاً في المجلد الثاني من كتاب الطهارة ، في بحث غسل
الميت (١) فليرجع اليه من احب الوقوف عليه ، وتحقيق الحال بما ينكشف به غشاوة
الاشكال ، والله العالم .

المسألة الخامسة

فى حفظ كتب الضلال ونسخها لغير النقض

كذا صرح به جملة من الاصحاب ، بل ظاهر المنتهى : انه اجماع . ولم اقف فى النصوص على ما يتعلق بهذا الباب .

قال فى المسالك : المراد حفظها من التلف او على ظهر القلب ، وكلاهما محرم لغير النقض والحجة على اهلها ، لمن له اهليتها لامطلقا ، خوفاً على ضعفاء البصيرة من الشبهة ، ومثله نسخها . وكذا يجوز للتقية ، وبدونها يجب اتلافها اذا لم يمكن افراد موضع الضلال والاقتصر عليها حذراً من اتلاف ما يعد مالا ، من الجلد والورق ، اذا كان لمسلم او لمحترم المال . انتهى .

وعندى فى الحكم من اصله توقف ، لعدم النص ، والتحريم والوجوب ونحوهما احكام شرعية ، يتوقف القول بها على الدليل الشرعى ، ومجرد هذه التعليقات الشائعة فى كلامهم ، لاتصلح عندى لتأسيس الاحكام الشرعية .

قال المحقق الاردبيلي فى شرح الارشاد : لعل دليل التحريم ، انه قد يؤل الى ما هو المحرم ، وهو العمل به ، وان حفظها ونسخها ينهى بالرضا بالعمل والاعتقاد بما فيه ، وانها مشتملة على البدعة ، ويجب دفعها من باب النهى عن المنكر . انتهى .

ولا يخفى ما فيه .

قيل : ولعل المراد بها اعم من كتب الاديان المنسوخة وكتب المخالف للحق ، اصولاً وفروعاً ، والاحاديث المعلوم كونها موضوعة ، لا الاحاديث التى رواها الضعفاء ، لمذهبهم ولفقههم مع احتمال الصدور ، وحينئذ يجوز حفظ الصحاح الستة ، غير الموضوع المعلوم كالأحاديث التى فى كتبنا مع ضعف روايتها ، لكونهم زيدية وفضحية وواقفية ، ولا ينبغي الاعراض عن الاخبار النبوية ، التى رواها العامة ، فانها ليست الامثل ما ذكرنا .

اقول : لو كان الحكم المذكور منصوباً عليه ، و العلة من النص ظاهرة ، لامكن استنباط الاحكام من النص ، بما يناسب تلك العلة ، و يناسب سياق النص ، و امكن التفريع على ذلك بما يقتضيه الحال من ذلك النص ، و حيث ان الامر ليس كذلك ، فهذه التفريعات والتفريجات كلها انما هي من قبيل الرمى فى الظلام .

وقال المحقق المتقدم ذكره : ثم ان الظاهر ان الممنوع منه هو كتب الضلال فقط ، لاصنف المخالف فى مذهبه مطلقاً وان وافق الحق ، فتفسير المخالفين ليست بممنوع منها الا المواضع المخصوصة المعلوم بطلانها وفسادها من الدين ، فان الظاهر لا قصر فى اصول فقهم الانادراً ، اذ الحق هنا ماثبت بالدليل وليس شيء هنا مقرر فى الدين قد تحولف ، بل كتبهم فى ذلك مثل كتبنا فى نقل الخلاف و اختيار ما هو المبرهن ، وهو الحق . وكذلك بيعها وسائر التكسب بها ، على انه يجوز كله للاغراض الصحيحة ، بل قد يجب كالتقية و النقض و الحجة واستنباط الفروع و نقلها و نقل ادلتها الى كتبنا ، وتحصيل القوة وملكة البحث على اهلها . انتهى .

اقول : و الكلام هنا يجرى على حسب حال ما قد مناه ، فان تخصيص المنع بالضلال فقط جيد لو كان ثمة دليل على حسب ما ذكره ، ولكنهم هنا انما يبحثون على تقدير هذه العبارة التى قدمناها ، وهى التى يذكرونها فى هذا المقام ، وقد عرفت انه لا مستند لهم ، من اخبارهم عليهم السلام .

هذا مع تطرق الاشكال اليها والاحتمال ، بان المراد من كتب الضلال يعنى كتب اهل الضلال ، وهو مجاز شائع فى الكلام ، وبه ينتفى مذكروه من التخصيص بالضلال ، و بصيرعاما لمصنفات اهل الضلال مطلقا . وهذا هو المناسب لماورد من النهى عن الجلوس اليهم والاستماع منهم ولو للرد عليهم ، خوفا من شمول اللعنة و العذاب له كمايشير اليه بعض الاخبار (١) .

واما قوله : فتفاسير المخالفين ليست بممنوع منها ، فانه وان سلم انها ليست ممنوعاً منها من هذه الجهة المذكورة ، الا انها ممنوع منها بما استفاض فى الاخبار من النهى عن تفسير القرآن الا بماورد عنهم عليهم السلام (٢) ، و ان كان المشهور بينهم عدم العمل بهذه الاخبار ، كما يعطيه كلامه هنا ، نسال الله سبحانه المسامحة لنا ولهم من عثرات الاقلام وزلات الاقدام .

و لعل ذلك لعدم اطلاعهم عليها ، و امعان النظر فى تتبعها من مظانها ، والا فهى فى الكثرة والدلالة على ماقلناه اشهر من ان ينكر ، كما بسطنا الكلام عليه فى غير المقام من مؤلفاتنا ، و اشرنا الى ذلك فى المقدمة الثالثة من مقدمات الكتاب وبينان جملة الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام متفقة الدلالة على المنع من تفسيره الا بما ورد عنهم عليهم السلام (٣) .

و لذلك تصدى لذلك جملة من فضلاء المتأخرين المتبحرين ، منهم السيد العلامة السيد هاشم الكتكانى البحرانى فى تفسيره المسمى بالبرهان فى تفسير القرآن ، فجمع تلك الاخبار السوارة بتفسير الايات عنهم - عليهم السلام - ، ولقد احاط بجملة من الاخبار فى تفسير الايات ، ولم يسبقه سابق الى وصول هذه المقامات .

ثم الشيخ عبد العلى الحويزاوى فى كتاب نور الثقلين .

١- راجع: الوسائل ج ٨ ص ٤٣٠

٢- راجع : تفسير البرهان ج ١ ص ١٨

٣- راجع : تفسير الصافى المقدمة الخامسة . والجزء الاول ص ٢٧ من هذا الكتاب

ثم المحدث الكاشاني في تفسيره الصافي ، وهو الحق الحقيق بالاتباع .
 واما قوله : فان الظاهر انه لا قصور في اصول فقهم ... الخ . ففيه انه لا ريب
 ان هذا العلم واختراع التصنيف فيه والتدوين لاصوله وقواعده ، انما وقع اولاً من
 العامة ، فان من جملة من صنف فيه الشافعي ، وهو في عصر الائمة - عليهم السلام -
 مع انه لم يرد عنهم - عليهم السلام - ما يشير اليه ، فضلاً عن ان يدل عليه ، ولو كان
 حقاً (١) كما يدعونه ، بل هو الاصل في الاحكام الشرعية كما يزعمونه ، لما غفل عنه
 ١- انا لتستغرب هكذا هجمات قاسية من مثل شيخنا المحدث في هذا الموضوع ،

بل ولهجة العنيفة التي تأباه المباحث العلمية في ثنايا الكتاب .
 ولتسأل الشيخ المصنف : ما هو علم الاصول الذي يستكره بهذه الصورة
 الغريبة ؟ اما مباحث الالفاظ فهي جملة من مباحث لغوية بحثة يجب على الفقيه
 تفهمها ليتمكن من استنباط الحكم الشرعي من نصوص الكتاب والسنة ، وهي جارية
 على اساليب اللغة المتعارفة ، فكما يجب عليه درس متن اللغة وقواعدها الادبية ،
 كذلك يجب عليه درس هذه المباحث ، لنفس الغاية .

واما الاصول العملية فهي قواعد فقهية مأخوذة من جملة روايات صحت عن
 اهل البيت - عليهم السلام - لا بد لكل فقيه ان يرجع اليها عند احوال الدليل الاجتهادي
 على الحكم . فاذا لم يجد دليلاً على حرمة شيء او دليلاً على وجوب شيء ، فلا بد
 حينئذ من اللجوء الى حديث الرفع المتواتر الذي يقبله الاصولي والاختباري . وهكذا
 الاستصحاب وغيره .

نعم لا يرجع اليه الاختباري في الشبهات التحريمية ، ويقتصر في الاختصاص في حديث
 الرفع في الشبهات الوجوبية فحسب . وهذا المقدار لا يصلح فارقاً لتكوين مذهبين ،
 وتبريراً لمثل هذا التشنيع القاسي . بل التشنيع موجه الى الاختباري نفسه الذي يترك
 العمل بعموم دستور صدر عن اهل البيت - عليهم السلام - فيؤمن بالبعض ويترك
 البعض لاعتنا سبب معقول . ١

عصمنا الله من طيش القلم وزلة العصبية في المقال . م . ه . معرفة .

الائمة عليهم السلام ، مع حرصهم على هداية شيعتهم ، الى كل نقير وقطمير ، كما لا يخفى على من تتبع اخبارهم ، اذ ما من حالة من حالات الانسان ، فى مأكله وشربه وملبسه ونومه ويقظته ونكاحه ونحو ذلك من احواله ، الا وقد خرجت فيه السنن عنهم عليهم السلام حتى الخلاء ، ولو اراد انسان ان يجمع ما ورد فى باب الخلاء لكان كتاباً عليه حدة ، فكيف يغفلون عن هذا العلم الذى هو بزعمهم مشتمل على القواعد الكلية والاصول الجلية ، والاحكام الشرعية ، وكذلك اصحابهم فى زمانهم عليهم السلام ، مع رؤيتهم العامة حاكفين على تلك القواعد والاصول ، يعملون به الى ان انتهت النوبة بعد النبوة الى الشيخ - رحمه الله - فصنف فيه استحساناً لما رآه فى كتبهم ، وخالفهم فيما لا يوافقون اصول مذهبنا وقواعده ، ثم جرى على ذلك من بعده من اصحابنا ، كما همى قاعدتهم غالباً من متابعتهم فى فتاويه واحكامه وتصانيفه .

وبالجملة فان الامر فيما ذكرنا اظهر من ان يخفى عند الخبير المنصف .
فكتبهم فيه لا تخرج عن كتب اهل الضلال ، ان عممنا الحكم فى المقام . الا انك قد عرفت ان اصل البناء كان على غير اساس ، فصار معرضاً لحصول الشك والشبهة والالتباس .

وكيف كان فالظاهر على تقدير ثبوت التحريم ، انه ان كان الغرض من ابقائها الاطلاع على المذاهب والاقوال ليكون على بصيرة فى تمييز الحق من الباطل وعرض ما اختلف من الاخبار عليها والاختلاف بخلافه ، حيث انه مأمور بذلك عنهم عليهم السلام ونحو ذلك من الاغراض الصحيحة ، فلا اشكال فى الجواز . واليه يشير قوله - قدس سره - اخيراً : على انه يجوز للاغراض الصحيحة ... الخ . والله العالم واولياؤه .

المسألة السادسة

في هجاء المؤمن والغيبة

والمراد بالاول : ذكر معاييه في الاشعار . والثاني : القول بما يكرهه ويغيبه ،
وان كان حقاً .

قال في المسالك : وخرج بالمؤمنين غيرهم ، فيجوز هجاؤهم كما يجوز لعنهم .
ولافرق هنا بين المؤمن الفاسق وغيره ، اللهم الا ان يدخل هجاء الفاسق في
مراتب النهي عن المنكر ، بحيث يتوقف رده عليه ، فيمكن جوازه حيثل ان فرض
انتهى .

وقال المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد : والظاهر ان عموم ادلة الغيبة من
الكتاب والسنة يشمل المؤمنين وغيرهم ، فان قوله تعالى « ولا يفتب بعضكم بعضاً »
اما للمكلفين كلهم او المسلمين فقط ، لجواز غيبة الكافر . ولقوله بعده « لحم اخيه
ميناً » وكذا الاخبار ، فان اكثرها بلفظ « الناس » او « المسلم » مثل ما روى في الفقيه
« من اختاب امرءاً مسلماً بطل صومه ، ونقض وضوؤه ، وجاء يوم القيامة يفوح من فيه
رائحة اتنن من الجيفة ، يتأذى به اهل الموقف ، وان مات قبل ان يتوب مات مستحلاً »

لما حرم الله تعالى» (١). «ألا ومن سمع فاحشة فأفشأها فهو كالذى أأأأها» (٢)، «ومن اصطنع الى أخيه معروفاً فامتن به احبط الله تعالى عمله ، وأثبت وزره ولم يشكر له سعيه» (٣)

وقال الشيخ زين الدين فى رسالة الغيبة : «قال النبى ﷺ: كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه . والغيبة: تناول العرض ، وقد جمع بينه وبين المال والدم . وقال ﷺ : لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا يتغيب بعضهم بعضاً ، وكونوا عباد الله - إخواناً. وعن انس ، قال: قال رسول الله ﷺ : مررت ليلة أسرى بى على قوم يخمشون وجوههم باطافيرهم . فقلت : يا جبرئيل من هؤلاء ؟ قال : هؤلاء الذين يفتابون الناس ويقعون فى اعراضهم . وقال البراء : خطبنا رسول الله ﷺ حتى اسمع العواقي فى بيوتهن. قال : يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه، لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم ، فإن من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن تتبع الله عورته بفضحه ولو فى جوف بيته» (٤). الى غير ذلك، وبالجملة عموم أدلة الغيبة. وخصوص ذكر المسلم يدل على التحريم مطلقاً ، وإن عرض المسلم كدمه وماله ، فكما لا يجوز اخذ مال المخالف وقتله ، لا يجوز تناول عرضه الذى هو الغيبة ، وذلك لا يدل على كونه مقبولا عند الله تعالى ، لعدم جواز اخذ ماله وقتله ، كما فى الكافر . ولا يدل جواز لعنه فى النص على جواز الغيبة ، منع تلك الأدلة ، بأن يقول : انه قصير او طويل او اعمى او اجنم او ابرص وغير ذلك ، وهو ظاهر . وأظن انى رأيت فى قواعد الشهيد رحمه الله انه يجوز غيبة المخالف ، من حيث مذهبه ودينه الباطل وكونه فاسقاً من تلك الجهة لا غير ، مثل ان يقال اعمى ونحوه والله اعلم ، ولاشك ان الاجتناب احوط .

١- الفقيه ج ٤ ص ٨

٢- د د د ص ٩

٣- د د د ص ١٠ ٤- كشف الرية ص ٦-٧

انتهى (١) .

وصاحب الكفاية قد نقل صدر هذا الكلام ، فقال : وقال بعض المتأخرين ، الى قوله : ألا من سمع الفاحشة فافشاها فهو كالذى اتاها ، ثم قال : ونقل عن رسالة الشهيد الثانى اخبار ، بعضها بلفظ الناس ، وبعضها بلفظ المسلم . وظهره : الجمود عليه وموافقة فيما ذكره ، حيث لم يتعرض لردده ولا قدح فيه .

اقول : وانت خبير بما فيه من الوهن والقصور ، وان كان مبنياً على ما هو المعروف المشهور من الحكم باسلام المخالفين ، الا ان اخبار اهل البيت - عليهم السلام - ظاهرة فى رده ، متكاثرة مستفيضة على وجه لا يعترىها الفتور .

وقد بسطنا الكلام فى الشهاب الثاقب فى بيان معنى الناصب ، وقد قدمنا نبذة فى ذلك فى كتاب الطهارة فى باب نجاسة الكافر ، ووضحنا كفر المخالفين غير المستضعفين ، ونصبهم وشركهم بالاخبار المتكاثرة ، التى لامعارض لها فى البين ، وانه ليس اطلاق المسلم عليهم ، الا من قبيل اطلاقه على الخوارج وامثالهم ، من منتحلين الاسلام ، وتوجه الطعن الى كلام هذا المحقق اكثر من ان يأتى عليه قلم البيان .

ولكن لابد من التعرض لما لا بد منه مما يندفع به الاشكال ، عن الناظر فى هذا المقال ، فنقول :

فيه - اولاً - : ان مادعاه من الحكم باسلامهم مردود ، ، للاخبار المستفيضة والايات الطويلة العريضة ، الدالة على الكفر . ولاجل ازالة ثقل المراجعة على النظر فى الرجوع الى ما قدمناه فى كتاب الطهارة من الاخبار ، نشير الى نبذة منها على جهة الاختصار .

ففى الكافى عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : ان الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه ، فمن عرفه كان مؤمناً ، ومن انكره كان كافراً ، ومن جهله كان ضالاً (٢) .

١- انتهى كلام المحقق الاردىلى

٢- الكافى ج ١ ص ٤٣٨ حديث ٧

وقال : ان علياً عليه السلام باب فتحه الله فمن دخله كان مؤمناً ، ومن خرج منه كان كافراً ، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى : لى فيهم المشية (١) .

وعن الصادق عليه السلام قال : من عرفنا كان مؤمناً ، ومن انكرنا كان كافراً ، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً ، حتى يرجع الى الهدى الذى افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة ، فان يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء (٢) .
وبهذا المضمون اخبار عديدة .

وروى فيه بسنده الى الصادق عليه السلام ، قال : اهل الشام شر من اهل الروم ، واهل المدينة شر من اهل مكة ، واهل مكة يكفرون بالله جهرة (٣) .
وبسنده فيه عن احدهما - عليهما السلام - قال : ان اهل مكة ليكفرون بالله جهرة وان اهل المدينة اخبث من اهل مكة ، اخبث منهم سبعين ضعفاً (٤) .

وقد روى في الكافي جملة من الاخبار في تفسير الكفر ، في جملة من الايات القرآنية ، بترك الولاية .

منها : ما رواه بسنده الى الصحاف قال : سألت الصادق عليه السلام ، عن قوله تعالى «فمنكم كافر ومنكم مؤمن» (٥) قال : عرف الله ايمانهم بولايتنا وكفرهم بها ، يوم اخذ عليهم الميثاق في صلب آدم وهم ذر (٦) . ونحوه غيره فليرجع الى الكتاب

١- الكافي ج ١ ص ٤٣٧ حديث : ٨

٢- الكافي ج ١ ص ١٨٧ حديث : ١١

٣- الكافي ج ٢ ص ٤٠٩ حديث : ٣

٤- الكافي ج ٢ ص ٤١٠ حديث : ٤

٥- سورة التباين : ٣

٦- الكافي ج ١ ص ٤١٣ حديث : ٤٦ وص ٤٢٦ حديث : ٧٤ ولفظ الحديث في الموضع

الثاني : «بمولايتنا» بدل «بولايتنا» .

المذكور من احب الاطلاع عليه فاین ثبوت الاسلام لاولئك الطغام ، مع هذه الايات

والاخبار الواضحة لكل ناظر من ذوی الافهام ۱۱

واظهر من ذلك مارواه فی الخصال بسنده عن مالك الجهنی ، قال : سمعت
اباعبدالله عليه السلام يقول : ثلاثة لا يكلمهم الله تعالى يوم القيامة ، ولا ينظر اليهم ، ولا يزكهم ،
ولهم عذاب الیم ، من ادهى اماماً ليست امامته من الله تعالى ، ومن جحد اماماً امامته
من عند الله تعالى ، ومن زعم ان لهما فی الاسلام نصيباً (١) .

ورواه النعمانی فی كتاب الغيبة فی الصحيح عن عمران الاشعري ، عن جعفر
ابن محمد مثله . تعود بالله من زيغ الافهام وطغيان الاقلام ، ونسأله سبحانه المسامحة
لنا ولهم فی امثال هذا المقام .

وثانياً : ان مذكوره بقوله « والظاهر ان عموم ادلة تحريم الغيبة من الكتاب
والسنة يشمل المؤمنين وغيرهم ، فان قوله تعالى ، لا يفتب بعضكم بعضاً ، اما للمكلفين
او للمسلمين . . الخ » من المعجب العجيب عند ذوی العقول والالباب . فان صدر
الاية « يا ايها الذين آمنوا » فالخطاب للمؤمنين خاصة ، فكيف يقول : ان الخطاب
للمكلفين او للمسلمين ۱۹ وكأنه غفل عن صدر الاية حتى بنى عليها هذا الكلام الواهي
البالغ غاية الضعف .

وبالجملة ، فان الاية انما هي عليه ، لاله ، لما سيأتيك ايضاً زيادة على ما ذكرناه .
وثالثاً : ان الاية التي دلت على تحريم الغيبة ، وان كان صدرها « بجملا ، الا ان
قوله فيها « ايجب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتاً » مما يعين الحمل على المؤمنين ،
فان اثبات الاخوة بين المؤمن والمخالف له في دينه ، لا يكاد يدعيه من شمس رائحة
الايمان ، ولا من أحاط خبراً باخبار السادة الاعيان ، لاستغاضتها بوجوب معاداتهم ،
والبرامة منهم .

ومنها : مارواه الصدوق في معاني الاخبار ، والعيون والمجالس ، وصفات

الشيعة ، والعلل ، عن محمد بن القاسم الاسترابادى ، عن يونس بن محمد بن زياد ، وعلى بن محمد بن سيار ، عن ابويهما عن الحسن بن على العسكرى عن آبائه - عليهم السلام - ، ان رسول الله ﷺ قال لبعض اصحابه ذات يوم : يا عبد الله احب فى الله وابغض فى الله ، ووال فى الله وعاد فى الله ، فانه لن تنال ولاية الله الا بذلك ولا يجد الرجل طعم الايمان ، وان كثرت صلاته وصيامه ، حتى يكون كذلك ، وقد صارت مواخاة الناس يومكم هذا اكثرها فى الدنيا ، عليها يتوaddون وعليها يتباغضون ، وذلك لا يغنى من الله شيئاً . فقال الرجل : يا رسول الله ، فكيف لى ان اعلم انى قد ولىت فى الله وعاديت فى الله ؟ ومن ولى الله حتى اولىه ؟ ومن عدوه حتى اعاديه ؟ فاشار ﷺ الى على عليه السلام فقال : اترى هذا ؟ قال : بلى قال : ولى الله هذا فواله ، وعدو هذا عدو الله فعاده . ثم قال : وال ولى هذا ، ولوانه قاتل ابيك وولدتك ، وعاد عدو هذا ولوانه ابوك وولدتك (١) .

اقول : فليختر هذا القائل ، ان المخالف هل هو من اولياء على عليه السلام فتجب موالاته وتثبت اخوته ويجب الحكم بدخوله الجنة لذلك ؟ او انه عدوله عليه السلام فتجب معاداته وبغضه بنص هذا الخبر الصحيح الصريح عنه عليه السلام ؟ ولولم يكن الا هذا الخبر لكفى به حجة ، فكيف والاخبار بهذا المضمون مستفيضة متكاثرة .

ومنها : مارواه ايضاً فى الكافى عن عمرو بن مدرك عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ لاصحابه : اى عرى الايمان اوثق ؟ فقالوا : الله ورسوله اعلم . وقال بعضهم : الصلاة ، وقال بعضهم : الزكاة ، وقال بعضهم : الصيام . وقال بعضهم : الحج والعمرة . وقال بعضهم : الجهاد . فقال رسول الله ﷺ : لكل ما قلتم فضل وليس به ، ولكن اوثق عرى الايمان : الحب فى الله والبغض فى الله ، وتوالى اولياء الله ، والتبرى من اعداء الله (٢) .

١- علل الشرايع ص ١٤١ باب : ١١٩ الحديث : ١

٢- الكافى ج ٢ ص ١٢٥ حديث : ٦

ومنها : مارواه في الكافي عن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال :
كل من لم يحب على الدين ، ولم يبغض على الدين فلا دين له (١) .
وبالاسناد عن ابي عبد الله عليه السلام في رسالته الى اصحابه ، قال : احبوا في الله من
وصف صفتكم ، وابغضوا في الله من خالفكم وابتدلوا مودتكم ونصيحتكم لمن وصف
صفتكم ، ولا تبدلوا لمن رغب عن صفتكم (٢) .
وروى في كتاب صفات الشيعة للصدوق بسنده عن ابن فضال ، عن الرضا عليه السلام ،
قال : من والى اعداء الله فقد عادى اولياء الله ، ومن عادى اولياء الله فقد عاد الله ، وحق على الله
ان يدخله نار جهنم (٣) .
وروى في كتاب ثواب الاعمال وكتاب صفات الشيعة . عن صالح بن سهل
عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : من احبنا وابغض عدونا في الله ، من غير ترة وترها اياه
في شيء من امر الدنيا ، ثم مات على ذلك فلقى الله وعليه من الذنوب مثل زبد البحر
غفرها الله له (٤) الى غير ذلك من الاخبار التي بضيق عن نقلها المقام .
ويعضد هذه الاخبار العلية المنار الساطعة الانوار قوله عز وجل «يا ايها الذين
آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء» (٥) وقوله عز وجل «لا تجد قوماً يؤمنون بالله
واليوم الآخر يوادون من حاد الله» (٦) .
واذا كان الله عز وجل نهى اهل الايمان عن ولايتهم ومحبتهم ، فكيف يجوز
الحكم في الآية المشار اليها باخوتهم ؟ ما هذا الاسهو واضح من هذا التحرير ، وبذلك

١- الكافي ج ٢ ص ٢٧ : حديث : ١٦

٢- الكافي ج ٨ ص ١٢

٣- كتاب صفات الشيعة رقم : ١١ ص ٤٩ ط طهران .

٤- ثواب الاعمال : ١٦٥ . بحار الانوار ج ٢٧ ص ٥٥ حديث : ١٠

٥- سورة الممتحنة : ١

٦- سورة المجادلة : ٢٢

يظهر لك أيضاً حمل خبر البراء الذى نقله ، على المؤمن ايضاً ، لقوله فيه «من تتبع عورة اخيه» اذ لاخوة بين المؤمن والمخالف ، كما عرفت .

وليت شعرى اى فرق بين من كفر بالله سبحانه تعالى ورسوله ، وبين من كفر بالائمة - عليهم السلام - ؟ مع ثبوت كون الامامة من اصول الدين بنص الايات والاخبار الواضحة الدلالة كمين اليقين .

وراهباً : ان ما استند اليه من ورود الاخبار الدالة على تحريم الغيبة بلفظ «المسلم» فقيه :

اولا : انك قد عرفت ان المخالف كافر ، لاحظ له فى الاسلام بوجه من الوجوه ، كما حققناه فى كتابنا «الشهاب الشاقب» .

وثانيا : مع تسليم صحة اطلاق الاسلام عليه ، فالمراد به : انما هو منتحل الاسلام ، كما تقدمت الاشارة اليه ، والمراد هنا : انما هو الاسلام بالمعنى الاخص ، وهو المؤمن الموالى لاهل البيت - عليهم السلام - .

اذ لا يخفى وقوع اطلاق الاسلام على هذا المعنى فى الايات والروايات ، ومنه : قوله تعالى : « ان الدين عند الله الاسلام » (١) وقوله عز وجل - فى حق الائمة - : « هو سماكم المسلمين » (٢) وقوله : « فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين » (٣) .

كما ان الايمان يطلق ايضاً تارة على الاسلام بالمعنى الاعم ، كقوله عز وجل : « يا ايها الذين آمنوا آمنوا » (٤) فان المخاطبين هم المقرون بمجرد اللسان ، امرهم بالايمان بمعنى التصديق . واطلاق المسلم بالمعنى الذى ذكرنا فى الاخبار اكثر كثير ، كما لا يخفى على من له انس بالاخبار .

١- سورة آل عمران : ١٩

٢- سورة الحج : ٧٨

٣- سورة الذاريات : ٣٦

٤- سورة النساء : ١٣٦

وثالثاً ان الموجود في اكثر الاخبار الواردة من طرفنا ، انما هو بلفظ «المؤمن» ونحوه ، مثل ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابه ، عن الصادق عليه السلام : من قال في مؤمن ما رأته عيناه وسمعته اذناه فهو من الذين قال الله عز وجل : «ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم» (١). وعن عبد الرحمان بن سيابة ، قال : سمعت الصادق عليه السلام يقول : الغيبة : ان تقول في اخيك ما ستره الله عليه ، واما الامر الظاهر فيه مثل الحدة والمجلة فلا . والبهتان : ان تقول فيه ما ليس فيه (٢) .

وعن داود بن سرحان ، قال : سألت الصادق عليه السلام عن الغيبة ، فقال : هو ان تقول ل اخيك في دينه ما لم يفعل ، وتبث عليه امراً قد ستره الله عليه ، لم يقم عليه فيه حد (٣) .

وما رواه في الفقيه مرسل ، قال : قال الصادق عليه السلام في حديث : ومن اغتاب اخاه المؤمن من غير ترة بينهما فهو شرك شيطان (٤) . الحديث ، الى غير ذلك من الاخبار .

وحينئذ فيجب حمل «المسلم» على ما ورد في هذه الاخبار المتضمنة للفظ المؤمن والاخ . على ان اكثر ما نقله من الاخبار انما هو من روايات العامة ، التي لا يقوم بها حجة ، لاسيما على ما هو المعهود من قاعدته وقاعدة امثاله من اصحاب هذا الاصطلاح ، في رد الاخبار المروية في الاصول المشهورة بضعف السند باصطلاحهم المحدث ، فكيف بالاخبار العامة .

١- الوسائل ج ٨ ص ٥٩٨ حديث : ٦ . والاية في سورة النور : ١٩

٢- الوسائل ج ٨ ص ٦٠٤ حديث : ٢

٣- الوسائل ج ٨ ص ٦٠٤ حديث : ١

٤- الفقيه ج ٤ ص ٢٩٩ من حديث : ٨٥ . يقال : وتره وترأ وتره اي ظلمه واهبطه .

والمراد : الداء والتباغض .

وخامساً : ان قوله : « انه كما لا يجوز اخذ مال المخالف وقتله لا يجوز تناول عرضه » فان فيه - زيادة على ما عرفت - (١) : ان الاخبار قد جوزت قتله واخذ ماله مع الامن وعدم التقية ، ردأ عليه وعلى امثاله ممن حكم باسلامه ، وهي جارية على مقتضى الاخبار الدالة على كفره .

فروى الشيخ في الصحيح عن حفص بن البختري عن الصادق عليه السلام ، قال : اخذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع اليها الخمس (٢) .

وعن اسحاق بن عمار ، قال : قال الصادق عليه السلام : مال الناصب وكل شيء يملكه حلال لك ، الامرأته فان نكاح اهل الشرك جائز ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لا تسبوا اهل الشرك فان لكل قوم نكاحاً ، ولولا اننا خاف عليكم ان يقتل رجل

١- اقول : من اوضح الواضحات في جواز غيبة المخالفين طعن الائمة - ع - بانهم اولاد زنا ، فمن ذلك ما رواه الكافي ج ٨ ص ٢٨٥ عن ابي حمزة عن ابي جعفر - ع - قال : قلت له : ان بعض اصحابنا يفترون ويقذفون من خالفهم ، فقال : الكف عنهم اجمل . ثم قال : والله يا ابا حمزة ، ان الناس كلهم اولاد بغايا ما خلا شيعةنا ... ثم قال : فنحن اصحاب الخمس والقيء وقد حرمناه على جميع الناس ما خلا شيعةنا . وما رواه في التهذيب ج ٤ ص ١٣٦ عن ضريس الكناسي ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اقدرى من اين دخل على الناس الزنا ؟ فقلت : لا ادري . فقال : من قبل خمسينا - اهل البيت - الا لشيعةنا الاطيبين ، فانه محلل لهم لميلادهم . ونحوهما في اخبار الخمس كثير . فاذا كان الائمة - ع - قد طعنوا فيهم بهذا الطعن واغتابوهم بهذه الغيبة التي لا اعظم منها في الدين بالنسبة الى المؤمنين والمسلمين فكيف يتم ما ذكره من المنع من غيبتهم . وبالجمل فالامر فيما ذكرناه اشهر من ان ينكر . وحينئذ فيحمل قوله في الخبر الاول « الكف عنهم اجمل » على رعاية التقية ، حيث انه بعد هذا الكلام عقبه بتصديق ما نقله عن بعض اصحابنا . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر . منه قدس سره .

منكم برجل منهم، ورجل منكم خير من ألف رجل منهم ، لا مرناكم بالقتل لهم، ولكن ذلك الى الامام (١) .

وروى في الكافي والتهذيب في الصحيح عن بريد بن معاوية العجلي ، قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن مؤمن قتل ناصباً معروفاً بالنصب على دينه ، غضب الله ورسوله ﷺ يقتل به ؟ قال : اما هؤلاء فيقتلون به ولورفع الى امام عادل ظاهر لم يقتله به . قلت : فيبطل دمه ؟ قال : لا ولكن اذا كان له ورثة كان على الامام ان يعطيهم الدية من بيت المال ، لان قاتله انما قتله غضب الله عز وجل وللإمام ولدين المسلمين (٢) .

وروى في العلل في الصحيح عن داود بن فرقد ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ماتقول في قتل الناصب ؟ قال : حلال الدم ، ولكن اتقى عليك ، فان قدرت ان تغلب عليه حائطا او تغرقه في ماء لكى لا يشهده عليك فافعل . قلت : فماترى في ماله ؟ قال : أتوه ، اقدرت عليه (٣) .

وروى في العيون باسناده عن الفضل بن شاذان ، عن الرضا عليه السلام فيما كتبه للمؤمن قال عليه السلام : فلا يحل قتل احد من النصاب والكفار في دار التقية ، الا قاتل اوساع في فساد ، وذلك اذا لم تخف على نفسك واصحابك (٤) .

وروى في الفقيه عن محمد بن مسلم في الصحيح ، عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : قلت له : رأيت من جحد الامام منكم ما حاله ؟ فقال : من جحد اماماً من الله وبريء منه ومن دينه فهو كافر مرتد عن الاسلام ، لان الامام من الله ، ودينه من دين الله ، ومن برىء من دين الله فهو كافر ، ودمه مباح في تلك الحال ، الا ان يرجع ويتوب الى الله

١- الوسائل ج ١١ ص ٦٠ حديث ٢ :

٢- التهذيب ج ١٠ ص ٢١٣ حديث : ٤٨ / ٨٤٣

٣- الوسائل ج ١٨ ص ٤٦٣ حديث : ٥ . واتواء المال : تضييعه وفساده

٤- الوسائل ج ١١ ص ٦٢ حديث : ٩

مقال (١) .

وروى الكشي في كتاب الرجال بسنده فيه الى علي بن حديد ، قال : سمعت من سأل ابا الحسن عليه السلام ، فقال : اني سمعت محمد بن بشير يقول : انك لست موسى ابن جعفر ، الذي انت امامنا وحجتنا فيما بيننا وبين الله . فقال : لعنه الله - ثلاثاً - واذا قه الله حر الحديد ، قنله الله اخبث ما يكون من قتلة . فقلت : جعلت فداك ، اذا انا سمعت ذلك منه اوليس حلال لي دمه ، مباح ، كما ابيع دم الساب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامام ؟ فقال : نعم ، بلى والله حل دمه ، واباحه لك ولمن يسمع ذلك منه ، الى ان قال : فقلت أرأيت ان انا لم اخف ان ارم به بريثا ثم لم الفعله ولم اقتله ، ما على من الوزر ؟ فقال : يكون عليك وزره اضعافاً مضاعفة من غير ان ينقص من وزره شيء اما علمت ان افضل الشهداء درجة يوم القيامة من نصر الله تعالى ورسوله بظهر الغيب ، ورد عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم (٢) .

فان قيل : ان اكثر هذه الاخبار ، انما تضمن الناصب ، وهو - على المشهور - : اخص من مطلق المخالف ، فلا تقوم الاخبار حجة على ما ذكرت اقلنا : ان هذا التخصيص قد وقع اصطلاحاً من هؤلاء المتأخرين ، فراداً من الوقوع في مضيق الالزام ، كما في هذا الموضع وامثاله ، والا فالناصب حيثما اطلق في الاخبار وكلام القدماء ، فانما يراد به المخالف ، عد المستضعف . وايشار هذه العبارة للدلالة على بعض المخالفين للائمة الطاهرين .

ويدلك على ذلك مسارواه في مستطرفات السرائر من كتاب « مسائل الرجال ومكاتباتهم لمولانا علي بن محمد الهادي عليه السلام » في جملة مسائل محمد بن علي بن عيسى ، قال : كتبت اليه : أسأله عن الناصب ، هل احتاج في امتحانه الى اكثر من تقديمه الجبوت والطاغوت ، واعتقاد امامتهما ؟ فرجع الجواب : من كان على هذا فهو

١- الوسائل ج ١٨ ص ٥٤٤ حديث : ١

٢- رجال الكشي - طبع النجف - ص ٤٠٨

ناصب (١) .

وهو صريح في أن مظهر النصب والعداوة ، هو القول بامامة الاولين .
وروى في العلل عن عبدالله بن سنان ، عن الصادق عليه السلام ، قال : ليس الناصب
من نصب لنا - اهل البيت - لانك لا تجد احدا يقول اني ابغض محمد أو آل محمد - صلى الله
عليه وآله وسلم - ولكن الناصب من نصب لكم ، وهو يعلم انكم تتولوننا وانكم
من شيعتنا (٢) .

ونحوه رواية علي بن خنيس ، وفيها «ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم
انكم تتولوننا وتببرون من اعدائنا» (٣) .

فهذا تفسير الناصب في اخبارهم ، الذي تعلقت به الاحكام ، من النجاسة ، وهدم
جواز المناكحة ، وحل المال والدم ونحوه ، وهو عبارة عن المخالف مطلقا عدا
المستضعف ، كما دل عليه استثناءه في الاخبار . وما ذكره من التخصيص بفرد خاص
من المخالفين مجرد اصطلاح منهم ، لم يدل عليه دليل من الاخبار ، بل الاخبار في رده
واضحة السبيل (٤) .

١- مستطرفات السرائر ص ٤٧٩ والوسائل ج ٦ ص ٣٤١ حديث ١٤

٢- الوسائل ج ٦ ص ٣٣٩ حديث ٣ :

٣- معاني الاخبار ص ١٠٤ والبحار ج ٢٧ ص ٢٣٣

٤- اقول : وفي بعض الاجوبة المنسوبة الى ابن اديس ، وقد سئل عن الناصب
والمستضعف : من هما ، وما الفرق بينهما ؟ فأجاب بجواب طويل ، يتضمن ان الناصب هو المخالف
غير المستضعف ، واكثر من الاخبار الدالة على ذلك ، وكلام المتقدمين من الاصحاب وغيرهم ،
ومنها : قول المتنبى :

إذا علوى لم يكن نسل طاهر فما هو الاحجة للناصب
وقول المعري - على ما شاع عنه - :
اضرب بعاد قفا ثمود وبالنصارى قفا اليهود

وبالروافض قفا النواصب

ومن اراد تحقيق الحال وتفصيل هذا الاجمال ، فليرجع الى كتابنا المتقدم ذكره ، فانه واف وشاف ، محيط بأطراف الكلام ، وابرام النقض ونقض الابرام . وقد خرجنا بما ذكرنا من تطويل الكلام فى المقام ، عما هو المقصود والمرام ، لمزيد الايضاح ، لما فى كلام هذا المحقق من الوهن والقصور الظاهر لمن وفق للاطلاع على اخبارهم - عليهم السلام - .

* * *

اذ اثبت هذا فاعلم : انه كما تحرم الغيبة فانه يحرم استماعها ايضاً ، لما رواه الصدوق فى الفقيه فى حديث المناهى ، عن الحسين بن زيد ، عن الصادق ، عن آبائه عن امير المؤمنين عليهم السلام ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن الغيبة والاستماع اليها - الى ان قال - : ألا ومن تطول على اخيه فى غيبة سمعها فيها فى مجلس فردها عنه ، رد الله عنه الف باب من شر الدنيا والاخرة ، فان هو لم يردّها وهو قادر على ردّها ، كان عليه كوزر من اغتابه سبعين مرة (١) .

* * *

وذكر بعض الاصحاب : ان كفارة الغيبة هو التحلل ممن اغتابه ان كان حياً ، والاستغفار له ان كان ميتاً .
والذى وقفت عليه من الاخبار فى ذلك . ما رواه فى الكافى والفقيه عن حفص ابن حمير عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سئل النبی ﷺ : ما كفارة الاغتياب ؟ قال : تستغفر الله لمن اغتبتّه كلما ذكرته (٢) .

→ وغيرها . وكلها صريحة فى ان الناصب عبارة عن المخالف غير المستضعف . وبه يظهر ان ما اشتهر بين المتأخرين من تخصيصهم الناصب بمعنى اخص من المخالف لوجه له ولادليل عليه ، بل الدلالة على خلافه ظاهرة كما عرفت والله العالم . منه قدس سره .

١- من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ٨-٩

٢- الوسائل ج ٨ ص ٦٠٦

وظاهر المخبر المذكور : ان كفارة الغيبة : الاستغفار مطلقا ، حيا كان من اغتابه او ميتا . ويعضده : ان اخباره بذلك ربما أثار فتنة او زيادة حقد وبغض فى القلوب ، كما هو ظاهر من احوال اكثر الناس .

تتمة مهمة

قد استثنى الاصحاب جملة من المواضع ، فجوزوا الغيبة فيها :
منها : التظلم عند من يرجو زوال ظلمه ، اذ انسب من ظلمه الى الاثم .
قال فى الكفاية - بعد نقل ذلك - : ولعل الاحوط الاختصار على اقل الحاجة .
انتهى .

ولم اقف على من استندنا الى دليل .
ويمكن الاستدلال على ذلك بما رواه فى الكافى عن ثعلبة بن ميمون عن ذكره
عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : كان قوم عنده يتحدثون اذ ذكر رجل منهم رجلا ، فوقع
فيه وشكاه ، فقال له ابو عبد الله - عليه السلام - : وأنى لك باخيك كله ، واى الرجال
المهذب (١) .

ويمكن الاستدلال على ذلك ايضا بقوله عز وجل «لا يحب الله الجهر بالسوء من
القول الا من ظلم» (٢) ففى مجمع البيان : عن الباقر عليه السلام «لا يحب الله الشتم فى الانتصار
(الا من ظلم) فلا بأس له ان ينتصر ممن ظلمه ، بما يجوز الانتصار به فى الدين» (٣) .

١- الكافى ج ٢ ص ٦٥١ حديث : ١ باب الاغضاء . وقوله : باخيك كله اى هو الاخ
الكامل التام . وقوله : اى الرجال المهذب ، ايضا اشارة الى الكمال ، كما فى قول الشاعر :
ولست بمستبق احدا لا تلمه
على شعث ، اى الرجال المهذب

٢- سورة النساء : ١٤٨

٣- مجمع البيان ج ٣ ص ١٣١

قال في الكتاب المذكور : ونظيره : « وانتصروا من بعد ما ظلموا » (١) .
وفي تفسير علي بن ابراهيم - قدس سره - : وقوله تعالى « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم » اي لا يحب الله ان يجهر الرجل بالظلم والسوء ولا يظلم ، الا من ظلم ، فقد اطلق له ان يعارضه بالظلم (٢) .
وفي المجمع - ايضاً - عن الصادق عليه السلام : انه الضيف ينزل بالرجل فلا يتحسن ضيفته ، فلا جناح عليه ان يذكره بسوء ما فعله (٣) .
وفي تفسير العياشي - ايضاً - عنه عليه السلام في هذه الآية : من أضاف قوماً فأساء ضيافتهم فهو ممن ظلم ، فلا جناح عليهم فيما قالوا فيه . وعنه عليه السلام : الجهر بالسوء من القول ، ان يذكر الرجل بما فيه (٤) .

اقول : الظاهر ان التفسير بالضيف من حيث دخوله في عموم الآية واطلاقها ، فلا منافاة فيه للتفسير الاول . وظاهر مانقلناه عنهم : تخصيص الحكم بالظلم عند الحاكم الشرعي ونحوه ، يرجى به دفع الظلم عنه ، بان يقول : ان فلاناً غصبني او ضربني او نحو ذلك . ومقتضى ظاهر الآية : العموم . وكذا ظاهر الاخبار المنقولة في تفسيرها .

(ومنها) : الاستثناء ، كما يقول المستفتي : ظلمني ابي واخى ، فكيف طريقي في الخلاص ؟

قال في الكفاية : والاسلم هنا التعريض ، بان يقول : ما قولك في رجل ظلمه ابوه واخوه ؟ وقدروى : « ان هندا قالت للنبي صلى الله عليه وآله : ان اباسفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي ، الا ما اخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : خذ ما يكفيك

١- سورة الشعراء : ٢٢٧

٢- البرهان ج ١ ص ٤٢٥ حديث : ٣

٣- مجمع البيان ج ٣ ص ١٣١

٤- تفسير العياشي ج ١ ص ٢٨٣

ليس في نسخ المصدر .

مما اهل نفسه له ، وتنبههم على الخطر اللاحق لهم بالانقياد اليه ، وكذلك اذارت رجلًا يتردد الى فاسق يخفى امره ، وخفت عليه من الوقوع بسبب صحبته فيما لا يوافق الشرع ، فلك ان تنبهه على فسقه ، مهما كان الباعث الخوف من انشاء البدعة وسراية الفسق . الا ان هذا الموضع محل الخديعة من الشيطان ، اذ ربما يكون الباعث انما هو الحسد على تلك المنزلة ، فيلتبس عليك الشيطان ، كما هو غالب فاسق في ابناؤه الزمان ، فينبغي للداخل في ذلك ان يلاحظ نفسه فيما بينه وبين ربه .

ومن ذلك - ايضا - : بيان الاغلاط الواقعة من العلماء . والظاهر : ان من هذا القبيل طعن العلماء بعضهم على بعض في المسائل الفقهية حتى انجر الى التجهيل ، كما لا يخفى على من وقف على الرسالة المنسوبة الى المفيد والسيد المرتضى ، في الرد على الصدوق في تجويزه الـ هو على المعصوم ، فانها اشتملت على قدح عظيم في حق الصدوق ، لا يليق بمثله ان ينسب اليه ذلك ، وكما وقع من المحقق والعلامة في الطعن على ابن اديس في مواضع لا تحصى ، مما يؤذن بتجهيله ، مع ما هو عليه من الفضل وعلو الشأن ونحو ذلك .

وقد وقع بين جملة من مشائخنا المعاصرين ممن عليهم الاعتماد بين العباد في البلاد ما يؤدى الى اعظم الاشكال في هذا المجال ، حتى ان رجلين منهم كانا يصليان الجمعة في اقل من مسافة الفرسخ . والناس يقتدون بكل منهما . وكان بعض من عاصرناه من المشايخ ينقل حديثا - ان صحح ان الامر في ذلك - والا فالمراد مقام مقام خطر واشكال . وصورة الخبر الذي ينقله في حق العلماء : انه عليه السلام قال : خذوا بما يفتون ولا تنظروا الى ما يقول بعضهم في بعض ، فانهم يتغايبون كما تتغايب النساء . هذا حاصل معناه .

ومما يؤيد ذلك : دلالة جملة من الاخبار على حصول الحسد بين العلماء ، خصوصا زيادة على ما بين سائر الناس .

وبالجملة فالداء عضال ، لا يكاد ينفك منه الا من عصمه الله تعالى بالتوفيق في

جملة الاحوال .

نعم قد ورد في جملة من الاخبار جواز الوقعة في اصحاب البدع ، ومنهم الصوفية ، كما رواه في الكافي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ : اذا رأيتم اهل الريب والبدع من بعدى ، فساظهروا البراءة منهم ، واكثروا من سبهم والقول فيهم والوقعة ، وبأهتوهم كيلا يطمعوا في الفساد في الاسلام ، ويحذرهم الناس ، ولا يتعلموا من بدعهم ، يكتب الله لكم بذلك الحسنات ، ويرفع لكم به الدرجات في الآخرة (١) .

وبمضمونه اخبار عديدة .

وكذلك اذا رأيتم رجلا يشتري مملوكا ، وقد عرفت ان في ذلك المملوك عيوباً منقصة ، فلك ان تذكرها للمشتري ، فان في سكوتك ضرراً للمشتري ، وفي ذكرك ضرراً للعبد ، ولكن المشتري اولى بالمراعاة .

ومن اللازم : ان يقتصر على العيب المنوط بذلك ، فلا يذكر في عيب التزويج ما يخل بالشركة والمضاربة مثلاً ، بل انما يذكر ما يتعلق بذلك ، من غير تجاوز عنه . اقول : ويمكن ان يستدل على ذلك بالاخبار الدالة على وجوب نصيح المؤمن ، لا سيما مع الاستشارة ، كما رواه في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة في المشهد والمغيب (٢) .

وعن ابي جعفر عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ : لينصح الرجل منكم اخاه كنصيحته لنفسه (٣) .

وعن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ان اعظم الناس منزلة عند الله تعالى يوم القيامة ، أمشاهم في ارضه بالنصيحة لخلقه (٤) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٥٠٨ حديث ١

٢- الكافي ج ٢ ص ٢٠٨ حديث ٢

٣- الكافي ج ٢ ص ٢٠٨ حديث ٤

٤- الكافي ج ٢ ص ٢٠٨ حديث ٥

وعنه عليه السلام قال : من استشار اخاه فلم يمحضه محض الرأى ، سلبه الله عز وجل رأيه (١) .

(ومنها) : الجرح للشاهد والراوى للاخبار، صيانة لحقوق المسلمين ، وحفظا للاحكام والسنن الشرعية .

ومن ثم وضع العلماء كتب الجرح والتعديل للرواة ، وقسموهم الى الثقة والمجرورحين ، وذكروا الاسباب الموجبة للقدح والجرح ، وكونه كذاباً وضاعاً للحديث ، لكن لا ينبغي ان يذكر الا ما يخل بالشهادة والرواية، ولا يتعرض لشيء من عيوبه التى لاتعلاق لها بذلك ، وقوفاً على القدر الذى يمكن تخصيص عموم اخبار النهى عن الغيبة به .

وكيف كان ، فينبغى التحفظ والاخلاص فى ذلك ، بان لا يكون الباعث امراً آخر غير قصد الامر الذى قدمنا ذكره .

اقول : ولاعلم لهم حجة على ذلك زيادة على ما ذكرناه .

وربما يستند لذلك بالاخبار التى وردت عنهم - عليهم السلام - فى ذم بعض الرواة ، وانهم من الكذابين والغالين ، الا ان مورد هذا الاخبار انما هو غير الشيعة، ممن يظهر التلبس بهم ، فلاحجة فيها .

ويمكن ان يستدل بما ورد فى الاخبار من ذمهم - ع - لجملة من الرواة، كزرارة وهشام ابن الحكم ، ويونس بن عبد الرحمان ، وغيرهم . بان يكون الوجه فى ذلك التحذير عن العمل باخبارهم ، الا ان الامر بالنسبة الى من ذكرناه انما هو العكس مما دلت عليه هذه الاخبار ، لاستفاضة الاخبار بجلالة شأنهم وعلو قدرهم ، وانما الغرض من هذه الاخبار معان اخر، مثل الذب عنهم والتقية عليهم، كما يفصح عنه حديث الكشى بالنسبة الى زرارة وعذر الصادق عليه السلام له بانه ذمه دفاعاً عنه وعن امثاله .

وحينئذ فيكون فى هذه الاخبار دلالة على موضع آخر لم يذكره الاصحاب - فيما

اعلم - هو جواز الغيبة والنم لدفع الضر عن ذلك المستغاب .
(ومنها) : ان يكون القول فيه بما يكون متظاهراً به كالفاسق المتظاهر بفسقه ، بحيث لا يستكف ان يذكر بذلك الفعل .

والذى وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك : مارواه الصدوق فى المجالس عن هارون بن الجهم ، فى الصحيح - على الاقوى - عن الصادق عليه السلام ، قال : اذا جاهر الفاسق بفسقه فلا حرمة له ولا غيبة (١) .

ورواية ابى البخترى عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام ، قال : ثلاثة ليس لهم حرمة : صاحب هوى مبتدع ، والامام الجائر ، والفاسق المعلن بالفسق (٢)
وروى شيخنا الشهيد الثانى ، قال : قال رسول الله ﷺ : من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له (٣)

وما ورد فى صحيحة عبد الله ابن ابى يعفور الطويلة ، الواردة فى عدالة الشاهد ، عن الصادق عليه السلام :-

حيث قال عليه السلام : وقال رسول الله ﷺ : لا غيبة الا لمن صلى فى بيته ورغب عن جماعتنا ، ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته ، وسقطت بينهم عدالته ، ووجب هجرانه ، واذا رفع الى امام المسلمين انذره وحذره ، فان حضر جماعة المسلمين والا حرق عليه بيته ، ومن لزم جماعتهم حرمت غيبته وثبتت بينهم عدالته (٤)

وانت خير بان ظاهر الاخبار الثلاثة الاول ، هو جواز غيبته وان استنكف عن ذلك ، وانه لا يختص الجواز بالذنب الذى يتظاهر به ، كما هو ظاهر كلام جملة من

١- الوسائل ج ٨ ص ٦٠٥ حديث : ٤

٢- الوسائل ج ٧ ص ٦٠٥ حديث : ٥

٣- ودواها الشيخ المفيد فى الاختصاص عن الامام الرضا - ع - المستدرك ج ٢ ص ١٠٨

٤- الوسائل ج ١٨ ص ٢٨٩ حديث : ٢ / ٣٤٠١٠

الاصحاب ، وان كان الاقتصار على ما ذكره احوط ، الا ان يكون لذكر ما زاد على ذلك تأثير فى ارتداعه عما هو عليه من الفسق والتظاهر به . ولعل الاخبار المشار اليها انما خرجت بناء على ذلك .

وكيف كان ، فالظاهر ان حكام الجور والظلمة واتباعهم المتظاهرين بالظلم والفسق ، واخذ اموال الناس ، واللعب بالباطل ، كما هو معروف الان فى جميع الاصقاع والبلدان بين الشيعة وغيرهم ، من هذا القبيل بل من اظهر افراد هذه الاخبار . وظاهر الخبر الرابع : جواز الغيبة بمجرد ظهور الفسق وان لم يكن متظاهراً به ، وان ترك الجماعة فسق وان لم يقل به الاصحاب فيما اعلم ، حيث انهم صرحوا بان ترك المستحبات لا يمنع من العدالة ، الا ان ظاهر الاخبار خلافه لتطافرها بجواز حرق بيته عليه .

وبالجملة فالخبر المذكور ظاهر فى حصول الفسق بذلك ، وانه يجوز غيبته وان لم يتظاهر به ، الا ان يخص ذلك بمورد الخبر المذكور من صلاة الجماعة ، تنويهاً بشأنها وعلو مكانها .

ويؤيد العموم ما فى بعض الاخبار ، من قوله عليه السلام : لا غيبة لفاسق . الا انه يشكلك ذلك بان الغيبة التى هى عبارة عن ذكر الرجل بالعيب الذى فعله وستره الله تعالى عليه ، انما مورده الفاسق ، لانه انما اغتابه بما فعله من الذنب الموجب لفسقه ، مع ان الله تعالى قد حرم ذكره بذلك وجعله من قبيل اكل لحم اخيه ميتاً . وحينئذ فاذا كان الفسق حاصلًا مع تحريم الله سبحانه غيبته وذكره به ، فكيف يتم نفي الغيبة عن الفاسق مطلقاً ؟ بل الظاهر هو تقييد اطلاق الخبر المذكور بما اذا كان متظاهراً به ، كما دلت عليه الاخبار الاولى .

وحينئذ فالظاهر قصر الصحيحة المذكورة على موردها والله العالم .
(ومنها) : ما اشرنا اليه - آنفاً - من جواز غيبته لدفع الضرر عنه ، وان لم يتعرض له احد من الاصحاب فيما اعلم .

ويدل على ذلك مارواه الكشى فى كتاب الرجال ، فى الصحيح او الحسن عن
 عبدالله بن زرارۃ ، قال : قال لى ابو عبدالله عليه السلام : اقرأ منى على والدك السلام ، وقل
 له : انى انما اعيبك دفاعا منى عنك ، فان الناس والعدو يسارھون الى كل من قربناه
 وحمدنا مكانه . لادخال الاذى فىمن نجبه ونقربه ، ويذمونہ لمحبتنا له وقربه وذنوه
 منا ، ويرون ادخال الاذى عليه وقتله ، ويحمدون كل من عبتنا نحن فانما اعيبك لانك
 رجل اشتهرت بنا بميلك الينا ، وانت فى ذلك مذموم عند الناس غير محمود الاثر ،
 لمودتك لنا ولميلك الينا ، فاحببت ان اعيبك ليحمدوا امرک فى الدين بعيبك ونقصك ،
 ويكون ذلك منا دافع شرهم عنك - يقول الله عز وجل : اما السفينة فكانت لمساكين
 يعملون فى البحر فاردت ان اعيبها وكان ورائهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا .
 هذا التنزيل من عند الله سبحانه صالحة ، لا والله ما عابها الا لکى تسلم من الملك
 ولا تعطى على يديه ، ولقد كانت صالحة ليس للعيب فيها مساغ ، والحمد لله فافهم
 المثل یرحمک الله تعالى ، فانک والله احب الناس الى ، واحب اصحاب ابى الى ،
 حيا وميتا ، فانک افضل سفن ذلك البحر القمقام الزاخر ، وان من ورائک لمکأ
 ظلوما غصوبا ، یرقب عبور كل سفينة صالحة ترد من بحر الهدى ، ليأخذها غصبا
 فيغصبها واهلها ، فرحمة الله عليك حيا ورحمته ورضوانه عليك ميتا ، ولقد ادى الى
 ابنک الحسن والحسين رسالتک ، احاطهما الله وكلاهما ورعاهما وحفظهما ، بصلاح
 ايھما ، كما حفظ الغلامين ، فلا يضيقت صدرک من الذى امرک ابى عليه السلام وامرتک به ،
 واتاک ابو بصير بخلاف الذى امرناک به ، لا والله ما امرناک ولا امرناه الا بامر وسعنا
 ووسعکم الاخذ به ، ولكل ذلك عندنا تصاريف ومعان توافق الحق ، فلو اذن لنا لعلمتم
 ان الحق فى الذى امرناکم به ، فردوا الينا الامر وسلموا لنا ، واصبروا لاحكامنا
 وارضوا بها ، والذى فرق بينکم قهورا عيکم الذى استرعاه الله امر خلقه ، وهو اعراف
 بمصلحة غنمه ، فى فساد امرها ... الحديث (١) .

اقول : والظاهر انه لهذا كان زرارة ربما قدح في الامام عليه السلام وعابه ، كما هو مروي في اخبار ذمه ، بان يكونوا - عليهم السلام - رخصوا له ذلك للعلة المذكورة في هذا الخبر .

وبهذا الخبر ايضا يجاب عما ورد في الهشامين - رضى الله عنهما - لاسيما ما نقل عنهما من القول بالجسم والصورة ، وتقرير الائمة - عليهم السلام - على ذلك ودمهم لهما ، مع ما ورد من الاخبار الدالة على منزلتهما ، ولاسيما هشام بن الحكم . ونسبة هذين القولين الشيعيين لهما - رضى الله عنهما - اما ان يكون مع عدم معرفتهما بذلك عن الائمة - عليهم السلام - وهو بعيد ، او مع معرفتهما بذلك ، وانهما قصدا الى خلاف ما عليه الائمة - عليهم السلام - وهو اشد بعدا . فلم يبق الا ما قلنا من الرخصة لهما في اظهار ذلك دفاعا عنهما بالتقريب المتقدم .

وروي في الكتاب المتقدم في الصحيح او الموثق عن الحسين بن زرارة ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ان ابي يقرأ عليك السلام ويقول : جعلت فداك ، انه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران انك ذكرتني ، وقلت في . فقال : اقرأباك السلام ، وقل له : انا والله احب لك الخير في الدنيا واحب لك الخير في الآخرة ، انا والله عنك راض ، فمات بالي ما قال الناس بعد هذا (١) .

(ومنها) : ان يكون الانسان معروفا باسم يعرب عن غيبته كالاعرج والاعمش والاشتر ونحوها .

قالوا : فلائم على من يقول ذلك ، فقد فعل العلماء ذلك لضرورة التعريف . وقال الشهيد الثاني : والحق ان ما ذكره العلماء المعتمدون من ذلك ، يجوز التعويل فيه على حكايتهم ، واما ذكره عن الاحياء فمشروط بعلم رضا المنسوب اليه به ، لعدم النهي . وحينئذ يخرج عن كونه غيبة . وكيف كان فلو وجد عنه معدلا وامكنه التعريف بعبارة اخرى فهو اولى . انتهى . وهو جيد .

والذى حضرني من الاخبار في هذا المقام ، مارواه في الكافي ، عن الحسن بن زيد الهاشمي ، عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : جاءت زينب العطاراة الحولاء الى نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث (١) .

وسياتي قريبا - ان شاء الله تعالى - في تحريم الغش .

(ومنها) : ماذا علم اثنان او ثلاثة مثلاً معصية من آخر ، فذكرها بعضهم للآخر في غيبة صاحب المعصية ، فانه يجوز ذلك ، لانها لا تؤثر عند السامع شيئاً ، زيادة على علمه سابقاً .

اقول : وهو من حيث الاعتبار جيد الا ان ادلة النهي عن الغيبة من آية اورواية اعم من ذلك . والتخصيص بمثل هذا الوجه الاعتباري مشكل .

المسألة السابعة

في السحر ، ونحوه القيافة ، والكهانة ، والشعبذة

ولاخلاف في تحريم تعليم الجميع واخذ الاجرة عليه . ولا بد من بسط الكلام هنا في مقامات :

(الاول) في السحر .

قال في المنتهى : السحر عقد ورقى وكلام يتكلم به ، او يكتبه ، او يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور ، او قلبه ، او عقله ، من غير مباشرة له . وزاد الشهيدان شيئاً آخر من جملة السحر ، قال في المسالك : وهو كلام او كتابة اورقية او اقسام او عزائم ونحوها ، يحدث بسببها ضرر على الغير ، ومنه عقد الرجل عن زوجته بحيث لا يقدر على وطئها ، والقاء البغضاء بينهما ، ومنه استخدام الملائكة والجن ، واستئزال الشياطين ، في كشف الغائبات وعلاج المصاب ، واستحضارهم ، وتلبسهم ببدن صبي او امرأة ، وكشف الغائب على لسانه ، فتعلم ذلك وشبهه ، وعلمه وتعليمه كله حرام ، والتكسب به سحت ، ولو تعلمه ليتوفى به ، وليدفع به المتنبى بالسحر ، فالظاهر جوازه ، وربما وجب على الكفاية ، كما

اختاره في الدروس . ويجوز حله بالاقسام والقرآن ، كما ورد في رواية العلا . انتهى .
وقال في الدروس نحو ما في المسالك .

ثم انه قد وقع الخلاف بين كافة العلماء في السحر ، هل له حقيقة او انه تخيل ؟
قال في المسالك : الاكثر على انه لا حقيقة له بل هو تخيل . ثم قال : ويشكل بوجوده
اثره في كثير من الناس ، والتأثر بالتوهم انما يتم لو سبق للقابل علم بوقوعه ، ونحن
نجد اثره فيمن لا يشعر به اصلا حتى يضربه انتهى .
وقيل : اكثره تخيل ، وبعضه حقيقى ، لانه تعالى وصفه بالعظمة في سحرة
فرعون .

اقول : وصفه بالعظمة لا يدل على كونه حقيقة ، بل ظاهر الآية خلاف ذلك ،
كما ذكره الطبرسى في تفسيره ، وغيره حيث قال : فلما القوا ، اى فلما القى السحرة
ما عندهم من السحر ، احتالوا في تحريك العصى والحبال ، بما جعلوه فيها من الزيق ،
حتى تحركت بحرارة الشمس ، وغير ذلك من الحيل وانواع التمويه والتلبيس ،
وخيل الى الناس انها تتحرك على ما تتحرك الحية ، وانما سحروا عين الناس ، لانهم اروهم
شيئا لم يعرفوا حقيقته ، وخفى ذلك عليهم ، لبعده منهم ، لانهم لم يخلوا الناس بدخولهم
فيما بينهم . وفي هذا دلالة على ان السحر لا حقيقة له ، لانها لو صارت حيات حقيقة ،
لم يقل الله سبحانه : سحروا عين الناس ، بل كان يقول : فلما القوا صارت حيات .
انتهى .

وقال الرازى : احتج القائلون بان السحر محض تمويه ، بهذه الآية .
وقال القاضى البيضاوى : لو كان السحر حقا لكانوا قد سحروا فى قلوبهم واعينهم ،
فثبت ان المراد انهم تخيلوا احوالا عجيبة . مسع ان الامر فى الحقيقة ما كان
على وفق ما تخيلوه .

وقال الواحدى : قيل ان المراد ، سحروا عين الناس ، اى قلبوها عن صحة
ادراكها ، بسبب تلك التمويهات .

اقول : لا يخفى ان الذى حصل من فعل السحرة يومئذ ، هو كون تلك الحبال والعصى التى القوها حيات تتحرك ، ومن الظاهر ان الحركة الثابتة لها ناشئة من الزبيق بعد طلوع الشمس عليها ، واما كونها حيات فى نظر الناظر اليها يومئذ بهذا ، هو الذى حصل به السحر فى اعين الناس حيث انهم بعد رؤيتها حبالا اولاً وعصياً ، صارت حيات فى نظرهم ثانياً ، واكد ذلك حركتها ، فكونها حيات فى نظرهم لا بد من حمله على مجرد التخيل والتوهم ، الذى نشأ من سحرهم ولذلك قال سبحانه : «يخيل اليه من سحرهم انها تسعى» (١) . ولانه لو امكن الساحر ان يقلب حقيقة من الحقايق الى حقيقة اخرى ، لزم مشاركته لله تعالى فى الخلق ، وهو باطل عقلاً ، نقلاً ، ولا يمكن ان يعيد نفسه من الهرم الى الصغر ، ويدفع عن نفسه الاسقام والالام ، والكل مما يقطع ببطلانه عند جملة الانام .

وقد ورد فى حديث الزنديق الذى سأل الامام الصادق عليه السلام المروى فى الاحتجاج (٢) ، قال : أفىقدر الساحر ان يجعل الانسان بسحره فى صورة الكلب والحمار او غير ذلك ؟ قال : هو اعجز من ذلك واضعف من ان يغير خلق الله سبحانه ، ان من ابطال ما ركب الله تعالى وصوره فهو شريك الله تعالى فى خلقه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، لو قدر الساحر على ما وصفت ، لدفع عن نفسه الهرم والافاء والمرض ، ونفى البياض عن رأسه ، والفقر عن ساحته . وقال عليه السلام فى الحديث المذكور لما سأل الزنديق فيما سأل له ، فقال : اخبرنى عن السحر ما اصله ، وكيف يقدر الساحر على ما يوصف من عجائبه وما يفعل ؟ قال عليه السلام : ان السحر على وجوه شتى ، وجه منها بمنزلة طب ، كما ان الاطباء وضعوا لكل داء دواء فكذلك علم السحر ، احتالوا لكل صحة آفة ، ولكل عافية عامة ، ولكل معنى حيلة ، ومنه نوع آخر : خطفة وسرعة ومخاريق وخفة ونوع منه ما يأخذ أولياء الشياطين منهم . قال : من اين علم الشياطين السحر ؟ قال : من حيث عرف الاطباء الطب ،

بعضه تجربة وبعضه علاج . قال : فما تقول في الملكين هاروت وماروت ، وما يقول الناس بأنهما يعلمان الناس السحر ؟ فقال : انهما موضع ابتلاء وموقف فتنه ، تسبيحهما اليوم «لوفعل الانسان كذا وكذا لكان كذا» ، ولو يعالج بكذا او كذا صار كذا . اصناف السحر «فيتعلمون منها ما يخرج عنهما ، فيقولان لهم : انما نحن فتنه فلا تأخذوا عنا ما يضركم ولا ينفعكم ، الى ان قال ﷺ : وان من اكبر السحر النيمة ، يفرق بها بين المتحابين ، ويجلب العداوة بين المتصافين ، ويسفك بها الدماء وتهدم بها الدور ، ويكشف بها الستور ، والنمام اشد من وطأ على ارض بدم ، واقرب اقاويل السحر من الصواب : انه بمنزلة الطب ، ان الساحر عالج الرجل فامتنع من مجامعة النساء ، فجاء الطبيب فعالجه فابراه (١) .

اقول : ومن الاخبار الواردة في المقام ، مارواه في الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن شيخ من اصحابنا الكوفيين ، قال : دخل عيسى بن سيفي (٢) على ابي عبدالله ﷺ ، وكان ساحراً يأتيه الناس ويأخذ على ذلك الاجر ، فقال له : جعلت فداك : انارجل كانت صناعتى السحر ، وكنت آخذ عليها الاجر ، وكان معاشي منه ، وقد حجبته منه ومن الله على بلقائك ، وقد تبنت الى الله عز وجل ، فهل لي في شيء من ذلك مخرج ؟ قال : فقال له ابو عبدالله ﷺ : حل ولا تعقد (٣) ورواه الصدوق باسناد عن عيسى المذكور نحوه .

ورواه الحميري في قرب الاسناد - باسناده - عن عيسى بن سيفي مثله .

قال في الوسائل بعد نقل الخبر المذكور : اقول : خصه بعض علمائنا بالحل

١- الاحتجاج ، ج ٢ ص ٨٢

٢- اختلف نسخ الكافي والتهذيب والفقيه وقرب الاسناد وغيرها في هذا اللفظ ، ففي بعضها : «شقي» . وفي بعضها : «سقي» . وفي بعضها : «سفي» . وفي بعضها : «سفي» . والآخر هو الصحيح . نظراً الى نسخة اصل التفسير ورواية جامع الرواة ومن ثم ائبته

٣- الكافي ج ٥ ص ١١٥ حديث : ٧

بغير السحر كالقرآن والذكر والتعويد ونحوها ، وهو حسن ، اذ لا تصريح بجواز الحل بالسحر (١) -

اقول : لا يبعد العمل به على ظاهره من جواز الحل (٢) ، كما يظهر من الاخبار الاتية . ويؤيده ما تقدم فى كلام الشهيد من جواز تعلمه للتوقى به ودفع المتنبي بالسحر ، بل وجوبه كفاية .

* * *

ومنها مارواه الصدوق باسناده عن السكونى عن جعفر بن محمد عن ابيه - عليهما السلام - ، قال : قال رسول الله ﷺ : ساحر المسلمين يقتل ، وساحر الكفار لا يقتل . قيل : يا رسول الله ، لم لا يقتل ساحر الكفار ؟ قال : لان الشرك اعظم من السحر ، ولان السحر والشرك مقرونان (٣) .
ومارواه فى الكافى والتهذيب عن زيد الشحام عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال :

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٠٦

٢- اقول : وبما ذكرناه صرح المحقق الاردبيلى فى شرح الارشاد ، حيث قال : ويمكن ان يكون تعلم السحر للحل جائزاً ، بل قد يجب لغاية معرفة المتنبي ودفع الضرر عن نفسه وعن المسلمين . وقد اشار اليه فى شرح الشرايع عن الدروس . ويدل على الجواز ما فى رواية ابراهيم بن هاشم ، قال : حدثنى شيخ من اصحابنا الكوفيين ، قال : دخل عيسى بن سيفى ، ثم ساق الخبر - كما فى الاصل - وقال : العلامة فى التحرير : والذى يحل السحر بشيء من القرآن والذكر او الاقسام فلا بأس به ، وان كان بالسحر حرم على اشكال . وظاهره فى المنتهى : التحريم من حيث انه سحر من غير اشكال . واستدل بحديث عيسى على الحل بالقرآن ونحوه . وفيه ما عرفت فى المتن . وبالجمله فما ذكره هو الاحوط ، وما ذكرناه هو الظاهر من الادلة والله العالم . منه قدس سره .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٠٦ حديث : ٢ وج ١٨ ص ٥٧٥ حديث : ١

الساحر يضرب بالسيف ضربة واحدة على رأسه (١) .

ومارواه في التهذيب عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن الساحر فقال : اذا جاء رجلان عدلان فشهدا عليه فقد حل دمه (٢) .

وعن السكوني عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه ان علياً عليه السلام كان يقول : من تعلم شيئاً من السحر كان آخر عهده بربه وحده القتل الا ان يتوب (٣) . ورواه في قرب الاسناد بسنده عن أبي البختري عنه عليه السلام مثله .

اقول : قد حمل هذه الاخبار بعض مشائخنا على من يستحل ذلك (٤) ، وهو كذلك كما يظهر من الخبر الاخير ، ويعضده غيره من الاخبار المذكورة في المقام . ومنها مارواه في العلل - بعد نقل رواية السكوني الاولى - قال : وروى ان توبة الساحر ان يحل ولا يعقد (٥) .

ومارواه في عيون الاخبار باسناده عن الحسن العسكري عليه السلام ، عن آبائه في حديث ، في قوله عز وجل « وما انزل على الملكين ببابل هاروت وماروت » قال : كان بعد نوح عليه السلام قد كثرت السحرة والموهون ، فبعث الله عز وجل ملكين الى نبي ذلك الزمان بذكر ما يسحر به السحرة وذكر ما يبطل به سحرهم ويردبه كيدهم ، ف تلقاه النبي من الملكين ، واداه الى عباد الله تعالى ان يقفوا به على السحر وان يبطلوه ،

١- الوسائل ج ١٨ ص ٥٧٦ حديث : ٢ وفي نسخة : « على ام رأسه »

٢- » » » » ١١ باب : ٣

٣- » » » » ٢ : » »

٤- قال العلامة في المنتهى : لا خلاف بين علمائنا في تحريم تعلم السحر وتعليمه ، وهل يكثر ام لا ؟ الحق انه ان استحل ذلك فقد كفر ، والا فلا ، وسبأتى البحث في ذلك . انتهى ، منه قدس سره .

٥- الوسائل ج ١٢ ص ١٠٦ حديث : ٣

ونهاهم ان يسحروا به الناس ، وهذا كما يدل على السم ماهو ومايدفع به غائلة السم ، الى ان قال : وما يعلمان من احد ذلك السحر وابطاله حتى يقولوا للمتعلم : انما نحن فتنة وامتحان للعباد ليطيعوا الله فيما يتعلمون من هذا ويبتلون به كيد السحرة ولايسحروهم ، فلا تكفر باستعمال هذا السحر وطلب الاضرار به ، ودعاء الناس الى ان يمتقدوا انك به تحبى وتميت وتفعل ما لا يقدر عليه الا الله عز وجل ، فان ذلك كفر . الى ان قال : ويتعلمون «ما يضرهم ولا ينفعهم» ، لانهم اذا تعلموا ذلك السحر ليسحروا به ويضروا به ، فقد تعلموا ما يضرهم فى دينهم ولا ينفعهم فيه . الحديث . (١)

قال فى الوسائل - بناء على ما قدمنا نقله عنه ، بعد ذكر هذا الخبر فى جملة الاخبار التى نقلها - : لا يخفى انه يحتمل كون ما مر من جواز الحل بالسحر مخصوصاً بتلك الشريعة المنسوخة . انتهى .

وفيه : ان الظاهر من نقل الائمة - عليهم السلام - حكايات الاحكام الشرعية ، عن الامم المتقدمة ، انما هو لاجل الاستدلال بها على ثبوت تلك الاحكام فى هذه الشريعة ايضاً ، كما يظهر من كثير من الاخبار التى اشتملت على ذلك ، والافمجرد حكايتها من غير غرض شرعى يترتب عليها ، يكون من قبيل اللغو العارى عن الفائدة ، اذ كل احد يعلم ان تلك الشرائع صارت منسوخة بهذه الشريعة ، فلامعنى لنقل احكامها اذالم يكن المراد منها ما ذكرنا .

ويؤيد ما ذكرناه الرواية المرسلة المتقدم نقلها عن العلل ، مضافاً ذلك الى رواية عيسى المتقدمة .

* * *

ومنها : ما رواه فى العيون ايضاً بسنده عن على بن الجهم عن الرضا عليه السلام فى حديث قال : واما هاروت وماروت فكانا ملكين علما الناس السحر ليحترزوا به من من سحر السحرة ويطلبوا به كيدهم ، وما علما احداً من ذلك شيئاً حتى قالوا : انما نحن فتنة فلا تكفر ، فكفر قوم باستعمالهم لما امروا بالاحتراز منه ، وجعلوا يفرقون بما

تعلّموه بين المرء وزوجه . قال الله عز وجل «وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله»
يعنى بعلمه . (١)

وقال علي بن ابراهيم في تفسيره في حديث هجرة جعفر بن ابي طالب -رضي الله تعالى عنه - واصحابه الى الحبشة :وبعث قريش عمارة بن الوليد وعمر بن العاص الى النجاشي ليردوهم - وساق الحديث الطويل - الى ان قال : وكان علي رأس النجاشي وصيفة له تنب عنه فنظرت الى عمارة وكان فتى جميلا فاحبته ، فلما رجع عمرو بن العاص الى منزله ، قال لعمارة : لوراسلت جارية الملك ، فراسلها فأجابته فقال عمرو : قل لها تبعث اليك من طبيب الملك شيئاً . فقال لها ، فبعثت اليه . فأخذ عمرو من ذلك الطبيب وادخله على النجاشي واخبره بما جرى بين عمارة وبين الوصيفة ووضع الطبيب بين يديه ، فغضب النجاشي وهم بقتل عمارة . ثم قال : لا يجوز قتله ، لانه دخل بلادى بأمان ، فدعى السحرة وقال : اعملوا به شيئاً اشد عليه من القتل . فاخذوه ونفخوا في احليله الزبيق ، فصار مع الوحش يندو ويروح . وكان لا يأنس بالناس ، فبعثت قريش بعد ذلك فكمنوا له في موضع حتى ورد الماء مع الوحش ، فاخذوه ، فما زال يضطرب في ايديهم ويصبح حتى مات . الخبر (٢) .

وقد ورد في بعض أخبارنا - وفاقا لروايات العامة - وقوع السحر على النبي ﷺ وأنه سحره ليبدن اعصم اليهودي (٣) .

ووقد انكره جملة من اصحابنا ، منهم العلامة في المنتهى . قال : وهذا القول

- ١- الوسائل ج ١٢ ص ١٠٧ حديث : ٥
٢- بحار الانوار - ج ١٨ ص ٤١٤-٤١٦ . وفي نقل المصنف هنا تلخيص واختصار .
٣- وجاءت القصة في البخارى ج ٤ ص ١٤٨ وج ٧ ص ١٧٦ . وفي مسلم ج ٧ ص ١٤ .
وجاءت في كتبنا ، لكن لا بالصورة التى جاءت فى كتب العامة ، راجع : بحار الانوار ج ١٨ ص ٧٠
نقلا عن طب الاثمة ومجمع البيان وغيرهما . وقد اوضحنا بطلان الحديث بالشكل الذى ترويه
العامة فى كتابنا « التمهيد » الى علوم القرآن ج ١ ص ١٣٢-١٣٧ . م . م . معرفة .

عندى ضعيف ، والروايات ضعيفة ، خصوصاً رواية عايشة ، لاستحالة تطرق السحر الى الانبياء - عليهم السلام - .

وانكره الشيخ في الخلاف ايضاً ، وقال - بعد ذكر بعض الاخبار عن عايشة - : وهذه الاخبار آحاد لا يعمل عليها في هذا المعنى . وقد روى عن عايشة انها قالت : سحر رسول الله - صلى الله عليه وآله - فما عمل فيه السحر . وهذا يعارض ذلك . انتهى .

وقال شيخنا في البحار : « واما تأثير السحر في النبي ﷺ والامام عليهما السلام فالظاهر عدم وقوعه ، وان لم يقم برهان على امتناعه ، اذ لم ينته الى حد يخل بغرض البعثة ، كالتهييط والتخليط ، فاذا كان الله تعالى اقدر الكفار لمصالح التكليف ، على حبس الانبياء والاصياء وضربهم وجرحهم وقتلهم باشنع الوجوه ، فأى استحالة على ان يقدروا على فعل يؤثر فيهم هماً او مرضاً .

ولكن لما عرفت ان السحر يندفع بالعوذة والايات والتوكل ، وهم - عليهم السلام - معادن جميع ذلك ، فتأثيره فيهم - عليهم السلام - مستبعد ، والاخبار الواردة في ذلك اكثرها عامية ، اضعيفة ومعارضة بمثلها ، فيشكل التعويل عليها في اثبات مثل ذلك » .

اقول : لا يخفى ان محل الاشكال انما هو باعتبار ما دلت عليه تلك الاخبار ، من تأثير السحر فيهم - عليهم السلام - كغيرهم من الناس ، بحيث يوجب ذهاب العقل او المرض او نحو ذلك ، هذا هو الذي انكره اصحابنا ، ولو صح لصدق ما حكى الله سبحانه عن الكفار بقولهم : ان تتبعون الارجلا مسحوراً . على ان ما ذكره من القياس على تسليط الله عز وجل الكفار على ازال القتل والحبس بهم - عليهم السلام - لمصالح ، مردود ، بان الوجه في ذلك هو انه عز وجل امرهم بالانقياد لامراء الجور ، مسدة هذه الدنيا الدنيئة ، ومنعهم من الدعاء عليهم وحشهم على الانقياد اليهم .

واليه يشير قوله عز وجل : « قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون ايام الله

ليجزي قوماً.. الآية ، فقدورد فى تفسيرها مايدل على ماذكرناه (١) . بخلاف ماذكره من تأثير السحر فيهم ، وان كان بمجرد الهم او المرض ، فانه لم يرد دليل على امرهم بقبول ذلك ، مع وجوب دفع الضرر عن النفس مع القدرة والامكان ، ولاريب فى امكان ذلك بالنسبة اليهم - عليهم السلام - .

الأتى الى ماورد فى جملة من الاخبار فى دفعهم كيد السحرة الفجار ، مثل ما رواه فى العيون بسنده عن على بن يقطين ، قال استدعى الرشيد رجلاً يطل به امر ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ويقطعه ويخجله فى المجلس ، فالتدب له رجل مغرم ، فلما احضرت المائدة عمل ناموساً على الخبز ، فكان كلما رام ابو الحسن عليه السلام تناول رغيف من الخبز طار من بين يديه ، واستفز هارون القرح والضحك لذلك ، فلم يلبث ابو الحسن ان رفع رأسه الى اسد مصور على بعض السنور ، فقال له : يا اسد الله ، خذ عدو الله : فوثبت تلك الصورة كاعظم ما يكون من السباع . فافترست ذلك المغرم ، فخر هارون وندماؤه على وجوههم مغشياً عليهم . وطار عقولهم خوفاً من هول ما رأوا . فلما افاقوا من ذلك بعد حين قال هارون لابي الحسن عليه السلام : سألتك بحقى عليك لما سألت الصورة ان ترد الرجل . فقال : ان كانت عصا موسى ردت ما ابتلعت من حبال القوم وعصبيهم ، فان هذه الصورة ترد ما ابتلعت من هذا الرجل : فكان ذلك اهمل الاشياء فى امارة نفسه (٢) : ونحو ذلك روى فى كتاب الخرائج والجرايح عن الامام الهادى عليه السلام مع المتوكل لعنه الله تعالى . وفى كتاب الثاقب فى المناقب عن الصادق عليه السلام مع المنصور (٣) .

١- قال الثقة الجليل على بن ابراهيم القمى (قدس سره) فى تفسيره لهذه الآية : قال : يقول لائمة الحق : لا يدعون على ائمة الجور ، حتى يكون الله هو الذى يعاقبهم فى قوله : ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون . انتهى . منه قدس سره .

٢- مدينة المعاجز ص ٤٤٦ حديث : ٦٧

٣- وملخص الاول : انه وقع رجل مشعب من ناحية الهند الى المتوكل فامر به

وبالجملة فالظاهر ان ما ذكره شيخنا المذكور لا يخلو من استعجال وعدم تأمل فى المقام . والحق هو عدم جوازه عليهم بوجه من الوجوه ، والاخبار الواردة من طرقنا فى حقه عليه السلام مع ضعفها وشذوذها ، يمكن حملها على التقية لاتفاق العامة على جواز ذلك .

* * *

→ ان يخلج الامام الهادى عليه السلام ، واحضر على المائدة خبزاً رقيقاً ، فكان كلما مد الامام عليه السلام يده الى قرص من ذلك الخبز طيرها ذلك المشعبد ، فتضاحك الناس ، وكان على مستورة المتوكل صورة اسد ، فضرب الامام عليه السلام يده على تلك الصورة ، وقال : خذ . فوثبت تلك الصورة من المستورة فابتلعت الرجل ، وعادت فى المستورة كما كانت ، فنجحير الجميع ونهض الامام ، فقال المتوكل : سألتك بالله الاجلست ورددته ، فقال : والله لا يرى بعدها ، اتسلط اعداء الله على اولياء الله ، وخرج من عندهم ، فلم ير الرجل بعدها (مدينة المعاجز ص ٥٤٨ حديث ٥٢) .

وملخص الخبر الثانى : ان المنصور وجه الى سبعين رجلاً من اهل بابل ، فدعاهم وقال : انكم ورثتم السحر من آباءكم من ايام موسى بن عمران ، وانكم لتفترقون بين المراء وزوجه ، وان ابا عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام كاهن ساحر مثلكم ، فاعملوا شيئاً من السحر ، فانكم ان اهتموه اعطيتمكم الجائزة العظيمة ، فقاموا الى المجلس الذى فيه المنصور ، فصوروا سبعين صورة من السباع ، وجلس كل واحد منهم جنب صاحبه ، وجلس المنصور على سرير ملكه ، ووضع التاج على رأسه ، وقال لحاجبه ابعت الى ابي عبد الله عليه السلام واحضره الساعة ، قال : فلما احضره دخل عليه . فلما نظر الى ما قد استعدله غضب عليه السلام فقال : يا ويلكم ، اتعرفونى ، انا حجة الله الذى ابطل سحر آباءكم فى ايام موسى بن عمران ، ثم نادى برفيح صوته : ايها الصور الممثلة ، لياخذ كل واحد منكم صاحبه باذن الله تعالى ، فوثب كل سبع الى صاحبه والفرسه ←

(الثاني) : في القيافة .

وهي - على ما ذكره في المسالك - الاستناد الى علامات و مقادير ، يترتب عليها الحاق بعض الناس ببعض ونحوه . قال : وانما تحرم اذا جزم به ، اورتب عليه محرماً . انتهى .

وقال المقدس الاردبيلي في شرح الارشاد : ولعل دليل التحريم الاجماع المذكور في المنتهى .

اقول : ربما يدل على ذلك ما رواه الصدوق في الخصال ، بسنده عن ابي بصير ، عن الصادق - عليه السلام - ، قال : من تكهن او تكهن له ، فقد برىء من دين محمد وآله عليهم السلام . قال ، قلت : فالقافة ؟ قال : ما احب ان تأتيهم . وقيل : ما يقولون شيئاً الا كان قريباً مما يقولون . فقال : القيافة من فضلة النبوة ، ذهب في الناس حيث بعث النبي صلى الله عليه وآله (١) ،

الا ان الحديث المذكور لا ظهور له في التحريم كما علله الاصحاب ، مع انه قد روى في الكافي عن زكريا بن يحيى بن النعمان الصيرفي ، قال : سمعت علي بن جعفر يحدث الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين ، فقال : و الله لقد نصر الله ابالحسن الرضا عليه السلام . فقال له الحسن : اي والله ، جعلت فداك .

لقد بنى عليه اخوته . فقال علي بن جعفر : اي والله ، ونحن عمومته بغينا عليه . فقال له الحسن : جعلت فداك ، كيف صنعتهم ؟ فاني لم احضر كسبهم : قال : قال

→ وابتلعه في مكانه ، ووقع المنصور مغشياً عليه من سريره ، فلما افاق قال : الله الله يا ابا عبد الله ، اقلني ، فاني تبت توبة لا اعود الى مثلها ابداً ، فقال عليه السلام : قد عفوتك ثم قال : يا سيدي قل السباع ان تردهم الى ما كانوا ، فقال : هيئات هيئات ، ان اعادت عصا موسى سحرة فرعون فستعيد هذه السباع هذه السحرة (مدينة المعاجز ص ٣٦٢ حديث : ٢٣) . منه قدس سره

له اخوته ونحن ايضا : ما كان فينا امام قط حائل اللون : فقال لهم الرضا عليه السلام : هو ابني . قالوا : فان رسول الله ﷺ قد قضى بالقافة ، فبيننا وبينك القافة ، قال : ابعثوا انتم اليهم ، واما انا فلا . ولا تعلموهم لمادعوتموهم ، و لتكونوا فى بيوتكم . فلما جاؤا اقمعدونا فى البستان ، واصطف عمومته واخوته واخواته ، واخذوا الرضا عليه السلام والبسوه جبة صوف و قلنسوة منها ، و وضعوا على عنقه مسحاة . قالوا له : ادخل البستان ، كأنك تعمل فيه ، ثم جاؤا بابى جعفر عليه السلام ، فقالوا : ألحقوا هذا الغلام بابيه ا فقالوا : ليس له هنا اب ، ولكن هذا عم ابيه ، وهذا عمه ، وهذه عمته ، وان يكن له هاهنا اب فهو صاحب البستان ، فان قدميه وقدميه واحدة ، فلما رجع ابو الحسن عليه السلام ، قالوا : هذا ابوه ، قال على بن جعفر : فقمتم فمصصت ريق ابي جعفر عليه السلام ، ثم قلت له : اشهد انك امامى عند الله عز وجل ، الحديث (١) .

فظاهر هذا الخبر جوازها و الاعتماد عليها :

اما اولا ، فلا نهم لما دعوه الى حكم القافة اجابهم الى ذلك ، ولو كان ذلك محرماً لايجوز الاعتماد عليه ، لما اجابهم بل منعهم ، وقال : انه محرم غير مشروع ، ولا يجوز الاعتماد عليه فى نفى ولا اثبات .

واما ثانياً ، فانهم نقلوا ان رسول الله ﷺ قد قضى بالقافة ، و ظاهره عليه السلام تقريرهم على ذلك ، حيث لم يكذبهم .

واما قوله عليه السلام : ابعثوا انتم اليهم واما أنا فلا ، فالظاهر ان المراد منه انما هو لدفع التهمة عنه عليه السلام ، بانه ربما يكون اعلامه لهم بذلك قرينة لهم على الحاقه به ، كما يشعر به قوله : و لا تعلموهم لما دعوتموهم ، لأن المراد منه ما ربما يتوهم من انه لما لم يكن مشروعاً لم يرض عليه السلام بان يكون هو الداهى لهم .

و بالجملة فان ظاهر الخبر هو ما ذكرناه من جواز ذلك ، و صحة الاعتماد

عليه .

اللهم الا ان يقال : انه لما كان ﷺ يعلم ان القافة يلحقونه به . ويندفع بهم شبهة اعمامه واخوته من انكارهم كونه ابنه ، رضى بذلك .

وفيه : ما فيه . فانه بالدلالة على ما ندعيه انساب ، والى ما ذكرناه اقرب ، من ان القافة لا يقولون الا حقاً ، ولا يحكمون الا صدقاً .

وبالجملة فالدليل من الاخبار على التحريم غير ظاهر ، وليس الا ما يدعى من الاجماع .

نعم يمكن ان يقال : ان الحكم بالحاق شخص بآخر ، الموجب لترتب احكام كثيرة ، مثل حل النظر ، و الميراث ، و تحريم المناكحة ، و نحو ذلك ، يحتاج الى دليل شرعى قاطع ، والخبر المذكور لا دلالة فيه على وجه يوجب ذلك مطلقاً . والله العالم .

(الثالث) : فى الكهانة .

قال فى المسالك : هى بكسر الكاف ، عمل يوجب طاعة بعض الجان له و اتباعه له ، بحيث يأتبه بالاخبار الغائبة . وهو قريب من السحر .

اقول : ويدل على تحريمها ما تقدم فى حديث ابى بصير ، المذكور فى الموضع

الثانى (١) .

و مارواه فى مستطرفات السرائر - نقلا من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن الهيثم ، قال : قلت للصادق ﷺ : ان عندنا بالجزيرة رجلا ربما انخبر من يأتبه يسأله عن الشيء يسرق او شبه ذلك فنسأله ، فقال : قال رسول الله ﷺ : من مشى الى ساحر او كاهن او كذاب يصدقه بما يقول ، فقد كفر بما انزل الله من كتاب (٢) .

١ - فى ص ١٨٢ عن الوسائل ج ١٢ ص ١٠٨ حديث : ٢

٢ - الوسائل ج ١٢ ص ١٠٩ حديث : ٣

وانت خبير بانه قد تقدم فى كلام المسالك ، فى تعريف السحر ، و مثله فى كلام الدروس ، ان من جملة السحر استئزال الشياطين فى كشف الغائبات . وهو بظاهره مما يدل على دخول الكهانة تحت السحر . وفى كلامه هنا ما يؤذن للمغايرة ، وان كان قريباً منه ، ولا يخلو من نوع تدافع . و الخبر الثانى مما يؤيد ما ذكره هنا من المغايرة ، وهو الاظهر ، للخبر .

(الرابع) فى الشعبنة .

وهنى الحركات السريعة التى يترتب عليها الافعال العجيبة ، بحيث يلتبس على الحس الفرق بين الشئ وشبهه ، لسرعة الانتقال منه الى شبهه . وقد صرح فى المنتهى بنفى الخلاف عن التحريم . و الظاهر : انه لا دليل سواه ، فانى لم اف بعد التتبع على خبر يدل على ذلك .

المسألة الثامنة

في القمار

قال في المنتهى : القمار حرام بلا خلاف بين العلماء. وكذا ما يؤخذ منه. قال الله تعالى : انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء فسى الخمر و الميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون (١). الى ان قال : فان جميع انواع القمار حرام ، من اللعب بالنرد ، والشطرنج ، والاربعة عشر ، واللعب بالخاتم ، حتى لعب الصبيان بالجوز ، على ما تضمنته الاحاديث ، ذهب اليه علماؤنا اجمع . وقال الشافعي : يجوز اللعب بالشطرنج . وقال ابو حنيفة بقولنا . انتهى .

اقول : و الاخبار بما ذكروه هنا مستفيضة متكاثرة ، و منها ما في الكافي عن ابي عبيدة الحذاء في الصحيح قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل » (٢) فقال : كانت قريش تقامر الرجل بأهله و ما له ، فنهاهم الله عز وجل عن ذلك . (٣)

١- سورة المائدة : ٩١ ٢- سورة البقرة : ١٨٤

٣- الكافي ج ٥ ص ١٢٢ حديث : ١

و عن جابر عن ابى جعفر عليه السلام ، قال : لما انزل الله عز و جل على رسوله الله ﷺ «انما الخمر و الميسر و الانصاب و الازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه» (١) قيل : يا رسول الله ما الميسر ؟ فقال : ما تقوم به حتى الكعاب و الجوز . قيل : فما الانصاب ؟ قال : ما ذبحوه لالهتهم . قيل : فما الازلام ؟ قال قداحهم التى يستقسمون بها . (٢)

و عن الوشاء عن ابى الحسن عليه السلام قال : سمعته يقول : الميسر هو القمار (٣) . و عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لابى عبد الله عليه السلام : الصبيان يلعبون بالجوز و البيض ، و يقامرون . فقال : لا تأكل منه فانه حرام . (٤) و عن السكونى ، عن الصادق عليه السلام ، قال : كان ينهى عن الجوز يجيىء به الصبيان من القمار ان يؤكل . قال : هو سحت . (٥) و عن عبد الحميد بن سعيد ، قال : بعث ابو الحسن غلاماً يشتري ايه بيضاً ، فاخذ الغلام بيضة او بيضتين فقامر بها ، فلما اتى به اكله ، فقال له مولى له : ان فيه من القمار . قال فدعى بطشت فتقيأه . (٦) و عن محمد بن مسلم ، عن احدهما - عليهما السلام - قال : لا تصلح المقامرة و لا النبهة (٧) .

و عن السكونى عن الصادق عليه السلام ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن اللعب

١- سورة المائدة : ٩٣

٢- الكافى ج ٥ ص ١٢٣ حديث : ٢

٣- الكافى ج ٥ ص ١٢٤ حديث : ٩

٤- الكافى ج ٥ ص ١٢٤ حديث : ١٠

٥- الكافى ج ٥ ص ١٢٣ حديث : ٦

٦- د د د د د : ٣

٧- الكافى ج ٥ ص ١٢٣ حديث : ٥

بالشطنج و النرد. (١)

و عن ابى جندب عن اخبره (٢) عن الصادق عليه السلام ، قال : الشطنج ميسر و النرد ميسر. (٣)

و عن ابى بصير عن الصادق عليه السلام قال : قال اميرالمؤمنين عليه السلام النرد و الشطنج هما المسير. (٤)

و عن عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام ، قال : ان الله عز وجل فى كل ليلة من شهر رمضان عتقاء من النار ، الا من أظفر على مسكر ، او مشاحن ، او صاحب شاهين . قلت : و أى شىء الشاهين ؟ قال الشطنج. (٥)

قال فى الوافى : المشاحن المعادى . و الشحناء العداوة . و لعل المراد منه هنا : صاحب البدعة المفارق للجماعة . كذا فسرہ الاوزاعى فى الحديث النبوى «يفر الله تعالى لكل عبد مانحاً مشركاً او شاحناً» . و شاهين ثنية شاه ، وهو من آلات الشطنج ، وهما اثنان .

اقول : لعل الاظهر فى الخبر هو الحمل على من اضمر عداوة لآخيه المؤمن . و عن زرارة عن الصادق عليه السلام ، انه سئل عن الشطنج . و عن لعبة شبيب التى يقال لها : لعبة الامير . و عن لعبة الثلاث ، فقال : ارأيتك اذا ميز الله الحق والباطل ، مع ايهما تكون ؟ قال : قلت : مع الباطل . قال : فلانخير فيه (٦) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٣٨ حديث : ٩

٢- وذلك لانه من اصحاب الامامين الكاظم والرضا - عليهما السلام - ولم يدرك الامام

الصادق - ع - .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤٠ حديث : ١٤

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤٢ حديث : ٢

٥- الوسائل ج ١١ ص ٢٣٨ : ٤

٦- الوسائل ج ١٢ ص ٢٣٨ : ٥

اقول : وكما يحرم اللعب بذلك ، كذلك يحرم حضور المجالس التي يلعب فيها بذلك ، والنظر الى ذلك ، . فروى في الكافي عن حماد بن عيسى في الصحيح او الحسن ، قال : دخل رجل من البصريين على ابي الحسن الاول عليه السلام فقال له : جعلت فداك ، اني اقدم مع قوم يلعبون بالشطرنج ، و لست ألعب بها ، و لكن انظر . فقال ، مالك ولمجلس لا ينظر الله الى اهله (١) .

وعن سليمان الجعفرى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : المطلع في الشطرنج كالطلع في النار (٢) وعن ابن رثاب قال : دخلت على ابي عبدالله عليه السلام ، فقلت له : جعلت فداك ، ماتقول في الشطرنج ؟ فقال : المقلب لها كالقلب للحم الخنزير . قال : فقلت : ما على من قلب لحم الخنزير ؟ قال : يغسل يده (٣) .

وفي مستطرفات السرائر من جامع البزنطي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام ، قال : بيع الشطرنج حرام ، واكل ثمنه سحت ، واتخاذها كفر ، واللعب بها شرك ، والسلام على الالهي بها معصية وكبيرة موبقة ، والخائض فيها يده كالخائض يده في لحم الخنزير ، ولا صلاة له حتى يغسل يده كما يغسلها من لحم الخنزير ، والناظر اليها كالناظر في فرج امه ، والالهي بها والناظر اليها في حال مايلهي بها والسلام على الالهي بها في حالته تلك ، في الاثم سواء . ومن جلس على اللعب بها ، فقد تبرأ مقعده من النار ، وكان عيشه ذلك حسرة عليه في القيامة . واياك ومجالسة الالهي والمغرور بلعبها ، فانها من المجالس التي باء اهلها بسخط من الله ، يتوقعونه في كل ساعة فيعمك معهم (٤) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤١ حديث : ١

٢- » » » » » ٢ :

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤٢ حديث : ٣

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤١ حديث : ٤

المسألة التاسعة

فى الغش بالخفى ، وتدليس الماشطة ، وتزيين الرجل بما يحرم عليه .

والكلام هنا يقع فى موارد ثلاثة : -

(الاول) : فى الغش بالخفى ، كشوب اللبن بالماء .

ولا خلاف فى تحريمه ، كما حكاه فى المنتهى .

اما لو غش بما لا يخفى ، كالتراب يجعله فى الحنطة ، والردي منها بالجيد ، فظاهر الاصحاب عدم التحريم ، وان كان مكروهاً ، لظهور العيب المذكور للمشتري فهو انما اشترى راضياً به .

ولعل وجه الكراهة عندهم : انه تدليس فى الجملة ، وانه ربما يغفل عنه المشتري لاسيما مع كثرة الجيد اذا خلطه بالردي .

والذى يدل على الحكم الاول من الاخبار : ما رواه فى الكافى عن هشام ابن سالم فى الصحيح او الحسن - بابراهيم بن هاشم - عن الصادق عليه السلام ، قال : ليس منا من غشنا (١) .

وبهذا الاستناد عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ لرجل يبيع التمر :

١- الوسائل ج ١٣ ص ٢٠٨ حديث : ١ . وابراهيم لا غمز فيه فالرواية صحيحة

يا فلان ، أما علمت انه ليس من المسلمين من غشهم (١) ورواه الشيخ ، وكذا الذى قبله .

وعن هشام بن الحكم ، فى الصحيح او الحسن ، قال : كنت ابيع السابرى فى الظلال ، فمر بى ابو الحسن الاول موسى عليه السلام راكباً ، فقال لى : يا هشام ، ان البيع فى الظلال غش ، والغش لا يحل (٢) ورواه الصدوق باسناده ، عن هشام مثله .
اقول : السابرى ثياب رقيقة جيدة وفيه دلالة على تحريم بيع الثياب فى المكان المظلم ، بطريق اولى .

وعن السكونى عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال نهى النبى ﷺ ان يشاب اللبن بالماء للبيع (٣) ورواه الصدوق باسناده عن اسماعيل بن مسلم مثله .

وعن موسى بن بكر ، قال : كنا عند ابي الحسن موسى عليه السلام ، واذا دنائير مصبوبة بين يديه ، فنظر الى دينار ، فاخذه بيده ، ثم قطعه بنصفين ، ثم قال لى : ألقه فى البالوعة حتى لا يباع شيء فيه غش (٤) .

وعن الحسين بن زيد الهاشمى عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : جاءت زينب العطاراة الحولاء الى نساء النبى ﷺ وهو عندهن ، فقال : اذا اتيتنا طابت بيوتنا . فقالت : بيوتك بريحك اطيب يا رسول الله ، قال : اذا بعت فاحسنى ولا تغشى ، فانه انقى وابقى للمال . الحديث (٥) وعن عيسى بن هشام عن رجل من اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : دخل عليه رجل يبيع الدقيق ، فقال : اياك والغش ، فان من غش غش فى ماله ،

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٨ حديث : ٢

٢- » » » » ٣ :

٣- » » » » ٤ :

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٩ حديث : ٥

٥- » » » » ٦ :

وان لم يكن له مال غش في اهله (١) وعن سعد الاسكاف عن ابي جعفر عليه السلام قال :
مر النبي صلى الله عليه وسلم في سوق المدينة بطعام ، فقال لصاحبه : ما ارى طعامك الا طيبا ، وسأله
عن سعره ، فأوحى الله عز وجل اليه ان يدس يديه في الطعام ، ففعل فأخرج طعاماً ردياً
فقال لصاحبه : ما أراكَ الا وقد جمعت خيانة وغشاً للمسلمين (٢) وعن الحلبي في
الصحيح او الحسن ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، في الرجل يكون عنده لوزان من طعام
واحد سعرهما بشيء ، واحدهما اجود من الآخر ، فيخلطهما جميعاً ، ثم يبيعهما
بسعر واحد . فقال : لا يصلح له ان يغش المسلمين ، يبينه (٣) .

وعن الحسين بن المختار ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : انا نعمل القلائس فنجعل فيها القطن العتيق ، فنبيعها ولانبين لهم ، ما فيها ؟ قال : احب لك ان تبين لهم ما فيها (٤) .

وعن الحلبي في الصحيح ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري طعاما ، فيكون احسن له وانفق له ان يبله ، من غير ان يلتمس فيه زيادته . فقال : ان كان يبع لا يصلحه الا ذلك ولا ينفعه غيره ، من غير ان يلتمس فيه زيادة ، فلا بأس . وان كان انما يفتش به المسلمين فلا يصلح (٥) .

اقول : ظاهر هذا الخبر ان الجواز وعدمه دائران مدار قصد البايع ، في بلة الطعام . فانه متى كان قصده انما هو لاجل اتفاق السلعة وشرائها ، وانه بدون ذلك يكسده عليه ، فلا بأس بما يفعله . وان كان غرضه انما هو لاجل زيادة في الوزن ، فهو غير جائز .

- ١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٩ حديث : ٧
- ٢- " " " " " : ٨
- ٣- الوسائل ج ١٢ ص ٤٢٠ حديث : ٢
- ٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢١٠ حديث : ٩
- ٥- الوسائل ج ١٢ ص ٤٢١ حديث : ٣

واما ما يدل على الحكم الثانى، فما رواه فى الكافى والتهذيب، عن محمد بن مسلم فى الصحيح عن احدهما، انه سئل عن طعام يخلط بعضه ببعض، وبعضه اجود من بعض. فقال: اذا رؤيا جميعاً فلا بأس، مالم يغط الجيد الردى (١).

اقول: قد عرفت دلالة خبر سعد الاسكاف على تحريم تغطية الجيد الردى، وهو المشار اليه فى هذا الخبر، فظاهر الخبرين الحرمة فى الصورة المذكورة. ويمكن حمل ذلك على ما اذا حصل الاشتباه ولم يعلم. ولو فرض العلم بعد البيع بظهور ذلك الردى، فيمكن القول بالكراهة وان للمشتري الخيار بظهور العيب حيثئذ.

ثم انه مع خفاء الغش - كما هو الحكم الاول - فقد عرفت انه لا خلاف فى التحريم، وانما الخلاف فى انه هل يصح البيع؟ وان ثبت للمشتري الخيار بعد ظهور ذلك، ويكون حكمه حكم مالوظهر فى المبيع عيب من غير الجنس، ام لا؟ قولان. جزم فى المسالك بالاول، لما ذكرناه، ثم قال: وربما احتل البطلان، بناء على ان المقصود بالبيع هو اللبن، والجارى عليه العقد هو المشوب، فيكون كما لو باعه هذا الفرس فظهر حماراً. وقد ذكروا فى هذا المثال اشكالا من حيث تغليب الاشارة او الاسم. والفرق بينه وبين مانحن فيه ظاهر. انتهى.

اقول: الظاهر ان ما ذكره فى تعليل البطلان من قوله: فيكون كما لو باعه. اشارة الى ما ذكره فى الذكرى فى باب مهلة الجماعة، حيث قال: ولو نوى الاقتداء بالحاضر على انه زيد فبان عمراً، ففى ترجيح الاشارة على الاسم فيصح، او بالعكس فيبطل، نظر. ونظيره: ان يقول المطلق لزوجته التى اسمها عمرة هذه زينب طالق. او يشير البائع الى حمار، فيقول: بعثك هذا الفرس. انتهى.

اقول: من المحتمل قريباً ان انتهى فى الاخبار المتقدمة وما فى معناه، انما هو من حيث عدم صلاحية المبيع المذكور للبيع من حيث الغش، كبيع العذرة و نحوها مما منعت منه الاخبار، لعدم قابليتها للانتقال، وان اختلف الوجه فى كل منهما

وان الوجه فى المنع فى العذرة والخمر ونحوها من حيث النجاسة ، وفيما نحن من حيث الغش . والفرق بينه وبين ما ذكره فى المسالك فى وجه الصحة من ان حكمه حكم مالمو ظهر فى المبيع عيب ، ظاهر ، لان ما نحن فيه مما استفاضت الاخبار ، كما عرفت ، بالتهى عن بيعه ، وليس الوجه فيه الا ما ذكرنا ، وعموم ادلة صحة البيع ظاهرة فى تجويز بيع ما فيه عيب ، وصحته مع جبره بالخيار للمشتري . والله العالم .

المورد الثانى

فى تدليس الماشطة :

والمراد بذلك : ماذا ارادت تزويج امرأة برجل ، ومثله بيع امة ، بان تستر عيوبها وتظهر لها محاسن ليست فيها ، كتحمير وجهها ووصل شعرها ونحو ذلك ، مما يوجب رغبة الزوج فى تزويجها او المالك فى شرائها .

والظاهر : ان ذكر الماشطة فى كلامهم ، انما خرج مخرج التمثيل ، والا فلو فعلت المرأة بنفسها ذلك للغرض المذكور ، فالظاهر ان الحكم فيها كذلك . ولعل الوجه فى تحريم ذلك من حيث التدليس والغش ، و هو محرم كما تقدم .

ولم اقف فيما حضرنى من الاخبار ، على ما يدل على الحكم المذكور ، سوى ما اشرنا اليه من دخوله تحت الغش والتدليس ، واليه اشار المقدس الاردبيلي ، حيث قال : وكان دليل التحريم الاجماع و انه غش وهو حرام ، كما تدل عليه الاخبار و قد تقدمت . انتهى .

هذا كله مع عدم علم الزوج و المشتري بذلك . و اما فعل الزوجة بنفسها

ذلك ، وفعل الماشطة بهالقصد اظهار الزينة لزوجها ، فالظاهر انه لا بأس به ، لما يدل عليه رواية سعد الا سكاف عن ابى جعفر عليه السلام ، قال : لا بأس على المرأة بما تزينت به لزوجها ، قال : قلت له : بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والموصولة ؟ فقال : ليس هناك ، انما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والموصولة التى تزنى فى شبابها ، فلما كبرت قادت النساء الى الرجال ، فتلك الواصلة والموصولة . (١)

ويؤيده ما فى قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن ، عن جده على بن جعفر ، انه سأل اخاه موسى بن جعفر عليه السلام ، عن المرأة التى تحف الشعر من وجهها ، قال : لا بأس . (٢)

هذا ، و الظاهر من الاخبار : انه لا بأس بكسب الماشطة ، الا ان الافضل لها ان لا تشارط وتقبل ماتعطى . فروى فى الكافى والتهذيب عن محمد بن مسلم عن ابى عبدالله عليه السلام ، قال : لما هاجرت النساء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجرت فيهن امرأة يقال لها ام حبيب ، وساق الخبر الى ان قال : وكان لام حبيب اخت يقال لها ام عطية وكانت مقنية يعنى ماشطة ، فلما انصرفت ام حبيب الى اختها اخبرتها بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ، فاقبلت ام عطية الى النبى صلى الله عليه وسلم فاخبرته بما قالت لها اختها ، فقال لها رسول الله : ادنى منى يام عطية ، اذا انت قنيت الجارية فلا تغسلى وجهها بالخرقة ، فان الخرقه تشرب ماء الوجه . وفى التهذيب : بماء الوجه (٣) .

وعن ابن ابى عمير عن رجل عن ابى عبدالله عليه السلام قال دخلت ماشطة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لها : هل تركت عملك او اقامت عليه ؟ فقالت : يا رسول الله انا عمله الا ان تنهانى عنه فانتهى ، فقال : افعلى ، فاذا مشطت فلا تجلى الوجه بالخرق فانه

١- الوسائل ج ١٤ ص ١٣٥ حديث : ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٩٥ حديث : ٨ قال فى المصباح المنير : حفت المرأة وجهها

حفاً من باب قتل : ذبته بأخذ شعره . وحف شاربه : اذا اعفاه . منه قدس سره .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٩٢ حديث : ١٠ . وص ٩٣ حديث : ١

يذهب بماء الوجه ، ولا تصلى الشعر بالشعر (١) .

وروى في الفقيه مرسلًا ، قال : قال عليه السلام : لا بأس بكسب الماشطة ما لم تشارط وقبلت ما تعطى ، ولا تصل شعر المرأة بشعر امرأة غيرها ، واما شعر المعز فلا بأس بان يوصل شعر المرأة (٢) وروى في التهذيب عن علي عليه السلام : قال : سألته عن امرأة مسلمة تمشط العرائس ليس لها معيشة غير ذلك ، وقد دخلها ضيق . قال : لا بأس ، ولكن لاتصل الشعر بالشعر (٣) .

وعن عبدالله بن الحسن ، قال : سألته عن القرامل . قال : وما القرامل ؟ قلت : صوف تجعله النساء في رؤسهن . قال : ان كان صوفاً فلا بأس به ، وان كان شعراً فلا خير فيه ، من الواصلة والموصولة (٤) .

وروى في معاني الاخبار بسنده عن علي بن غراب عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام ، قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وآله النامصة والمنتمصّة ، والواشرة والموتشرة ، والواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة (٥) .

قال الصدوق : قال علي بن غراب : النامصة التي تنتف الشعر ، والمنتمصّة التي يفعل ذلك بها ، والواشرة التي تشر اسنان المرأة وتفلجها وتحدها ، والموتشرة التي يفعل ذلك بها ، والواصلة التي تصل شعر المرأة بشعر امرأة غيرها ، والمستوصلة التي يفعل ذلك بها ، والواشمة التي تشم وشما في يد المرأة او في شيء من بدنّها ، وهو ان تغرز بدنّها او ظهر كفها او شيئاً من بدنّها بأبرة حتّى تؤثر فيه ، ثم تحشوه بالكحل او بالنورة ، فتخضر ، والمستوشمة التي يفعل ذلك بها .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٩٤ حديث : ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٩٥ حديث : ٦

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٩٤ حديث : ٤

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٩٥ حديث : ٥

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٩٥ حديث : ٧

بقى الكلام فى ان جملة هذه الاخبار ، قد اتفقت فى الدلالة على النهى عن وصل الشعر بشعر امرأة غيرها ، و ظاهر حديث سعد الاسكاف المتقدم : انه لا بأس بما تزينت به المرأة لزوجها ، وان كان بوصل شعرها بشعر امرأة غيرها ، فانه لما سألته السائل عن الحديث المتضمن للن الواصلة والمستوصلة ، فسرہ بمعنى آخر ، تنبيهاً على الجواز ، وان الخبر ليس المراد به ذلك ، مع استفادة هذه الاخبار كما ترى بالمنع والنهى .

وجمع بعض الاصحاب (١) بين هذه الاخبار بحمل الاخيرة على الكراهة . ويؤيده نفي البأس فى رواية قرب الاسناد عن حف الشعر عن الوجه ، مع دلالة رواية على بن غراب على النهى عن تنف الشعر .

وربما حملت ايضاً على قصد التدليس عند ارادة التزويج ، والظاهر بعده عن سياق الاخبار المذكورة

واحتمل ثالث حمل النهى من حيث عدم جواز الصلاة فى شعر الغير ، و هو ابعد ، فانه لم يقم عليه دليل ، بل الدليل على خلافه واضح السبيل كما تقدم تحقيقه فى كتاب الصلاة ، فى بحث لباس المصلى .

المورد الثالث

فى تزئين الرجل بما يحرم عليه ، كتزيينه بالذهب والحريز ، الا ما استثنى . و ظاهر المسالك : تفسيره بما يختص بالنساء كلبس السوار والخلخال و الثياب المختصة بهن بحسب العادة . قال : و يختلف ذلك باختلاف الازمان و الاصقاع .

١- هو المولى محمد تقي المجلسى فى حواشيه على التهذيب . منه قدس سره .

اقول : الظاهر ان الاقرب هو ما ذكرناه اولاً ، وهو الذى فسر به بعض الاصحاب ايضاً ، لان الثانى على تقدير تسليم تحريمه لا يكون مطرداً ، بل يختلف على الوجه الذى ذكره ، بخلاف ما ذكرناه اولاً ، فان التحريم ثابت معلوم مطرد فى جميع الاوقات والازمان ، الا مواضع مخصوصة دل الدليل على استثنائها .

قال فى المسالك : وكذا يحرم على المرأة التزين بزينة الرجل والتحلى بحليته المختصة به ، كلبس المنطقة والعمامة و التقليد بالسيف . ولا فرق فى الامر بين مباشرة الفاعل لذلك بنفسه او تزيين غيره له ، الا ان المناسب للعبارة هنا فعل الغير بهما ليكتسب به ، اما فعلهما بانفسهما فلا يعد تكسباً الا على تجوز بعيد . انتهى .

اقول : لم اقف فى هذا الموضع على خبر ولا دليل يدل على ما ذكره ، سوى ماورد من عدم جواز لبس الرجل الذهب والحريز ، فلو خص تحريم التزين بذلك لكان له وجه لما ذكرناه ، واما ما عده فلم نقف على دليل تحريمه ، لا بفعل الانسان ولا بفعل الغير به .

ويشير الى ما ذكرناه ما صرح به المقدس الاردبيلي فى هذا المقام ، حيث قال - بعد ذكر نحو ما قدمناه - : ولعل دليله الاجماع بنفسه ، و انه نوع غش ، و هو محرم . والاجماع غير ظاهر فيما قيل ، وكذا كونه غشاً وهو ظاهر . انتهى .

اقول : قد عرفت صحة هذا الحكم بالنسبة الى تزيين الرجل بالذهب والحريز ، لما ذكرناه . وانما موضع الاشكال ما عدا ذلك مما قدمنا نقله عنهم .

نعم قدورد فى بعض الاخبار : لعن المتشبهين بالنساء ولعن المتشبهات بالرجال . الا ان الظاهر منها - باعتبار حمل بعضها على بعض - انما هو باعتبار التأنيت وعدمه ، لا باعتبار اللبس والزى .

فقد روى فى الكافى بسنده عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ فى حديث : لعن الله المحلل والمحلل له ، ومن يوالى غير مواليه ، ومن ادهى نسباً لا يعرف ، والمتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال ،

ومن احدث حدثا فى الاسلام ، او آوى محدثاً ، ومن قتل غير قاتله ، او ضرب غير ضاربه (١) .

وروى الصدوق فى العلل عن عمرو بن خالد عن زيد بن على عن آبائه عن على بن ابي طالب انه رأى رجلاً به تأنيث ، فى مسجد رسول الله ﷺ ، فقال له : اخرج من مسجد رسول الله ، يا لعنة رسول الله ﷺ ثم قال على - عليه السلام - : انى سمعت رسول الله يقول : لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال (٢) .

قال : وفى حديث آخر : اخرجوهم من بيوتكم فانهم اقذر شيء (٣) . وبهذا الاسناد عن على بن ابي طالب ، قال : كنت مع رسول الله ﷺ جالساً فى المسجد حتى اتاه رجل به تأنيث ، فسلم عليه فرد عليه السلام ، ثم اكبر رسول الله ﷺ الى الارض يسترجع ، ثم قال : مثل هؤلاء فى امتى ! انه لم يكن مثل هؤلاء فى امة الا عذبت قبل الساعة (٤) .

١- روضة الكافى (ج ٨) ص ٧١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢١١ حديث : ٢

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢١٢ حديث : ٣

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢١٢ حديث : ٤

المقام الرابع

فيما يحرم لتجريم ما يقتصد به

كآلات اللهو، مثل العود والزمير . وهياكل العبادة (١) المتبدعة، كالصليب (٢) والصنم . وآلات القمار كالنرد والشطرنج . واجارة المساكن والسفن للمحرمات . وبيع العنب ليعمل خمرأ . وبيع الخشب ليعمل صنماً . ويكره بيع ذلك لمن يعملها . وتحقيق الكلام في هذا المقام يتوقف على بسطه في مواضع :

الاول : لاختلاف بين الاصحاب في تحريم عمل آلات اللهو والتكسب بها وبيعها . مثل العود والدقوف والطبول والمزامير ونحوها مما ذكر .

١- الهيكل في الاصل : بيت الصنم . كما نص عليه الجوهري وغيره . واما اطلاقه على نفس الصنم ، كما وقع في كلام الاصحاب في هذا المقام : فالظاهر : انه من باب المجاز ، اطلاقاً لاسم المحل على الحال . منه قدس سره .

٢- قال في مجمع البحرين : صليب النصاري : هيكل مربع يدعون النصاري ان عيسى -ع- صلب على خشبة ، على تلك الصورة . وفي المنرب : هو شيء مثلث كالتماثيل تعبد به النصاري . انتهى . منه قدس سره

قال فى المنتهى : ويحرم عمل الاصنام وغيرها من هياكل العبادة المبتدعة وآلات اللهو ، كالعود والزمز و آلات القمار كالنرد والشطرنج والاربعة عشر ، وغيرها من آلات اللعب ، بلاخلاف بين علمائنا فى ذلك . انتهى .

اقول : وقد تقدمت جملة من الاخبار المتعلقة بآلات اللهو ، فى المسألة الثانية من المقام المتقدم (١) ، دالة على الاحكام المذكورة .

وبالجملة فلا ريب فى تحريم البيع بقصد تلك الاغراض المحرمة ، بل مطلقا ايضا ، حيث انه لا غرض يترتب على هذه الاشياء الا ذلك .

اما لو امكن الانتفاع بها فى غير ذلك ، فيحتمل الجواز ، الا انه فرض نادر ، فيمكن التحريم مطلقاً ، بناء على ان الغرض المتكرر المترتب على تلك الآلات انما هو ما ذكرنا ، فلا يلتفت الى الافراد النادرة الوقوع .

نعم لو كان الغرض من البيع كسرهما مثلاً وبيعت لاجل ذلك ، فالظاهر انه لا ريب فى الجواز اذا كان المشتري ممن يوثق به فى ذلك .

قال فى المسالك : ولو كان لمكسورها قيمة ، وباعها صحيحة للكسر ، وكان المشتري ممن يوثق بديانته ، ففى جواز بيعها وجهان . وقوى فى التذكرة جوازه مع زوال الصفة ، وهو حسن . والاكثر اطلقوا المنع . انتهى .

اقول : الظاهر ان اطلاق الاكثر المنع انما هو من حيث ندور هذا الغرض ، والافسع وقوعه على الوجه المذكور فانه لامانع من صحة البيع شرعاً كما لا يخفى . قال فى المسالك : وهل الحكم فى اوانى النعب والفضة كذلك ؟ يحتمل ، بناء على تحريم عملها والانتفاع بها فى الاكل والشرب . وعدمه ، لجواز اقتنائها للدخار وتزيين المجالس والانتفاع بها فى غير الاكل والشرب ، وهى منافع مقصودة . وفى تحريم عملها مطلقاً نظر . انتهى .

اقول : وقد تقدم فى آخر كتاب الطهارة : ان المشهور بين الاصحاب هو تحريم

اتخاذها ، وان كان للقنية والادخار . وعليه تدل ظواهر جملة من الاخبار المذكورة ثمة (١) وبذلك يظهر كونها من قبيل مانحن فيه .

الثاني: المشهور في كلام الاصحاب : تحريم اجارة السفن والدابة للمحرمات ، مثل حمل الخمر ، والبيت ليبيع فيه الخمر ، والخشب ليعمل صلباناً ، اوشيثا من آلات اللهو ، والعنب ليعمل خمرأ .

بمعنى ان البيع والاجارة وقع لهذا الغايات ، اعم من ان يكون قد وقع شرطها في متن العقد ، او حصل الاتفاق عليها . صرح بذلك غير واحد من الاصحاب . بل في المنتهى : انه موضع وفاق .

اما لو كانت الاجارة او البيع لمن يعمل ذلك و لم يعلم انه يعملها ، فانه يجوز على كراهية . ومع العلم قولان . فقول بالجواز على كراهية ، وقيل بالتحريم . واختاره في المسالك . قال : والظاهر ان غلبة الظن به كذلك . والى هذا القول ايضا مال المقدس الاردبيلي رحمة الله عليه .

والاخبار لا تخلو من اختلاف واضطراب في المقام ، فلا بد اولاً من نقلها ، ثم الكلام فيها :

ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن ابن اذينة ، قال : كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام : أسأله عن الرجل يؤاجر سفينة ودابته ممن يحمل فيها او عليها الخمر والخنازير ؟ قال : لا بأس (٢) .

وما رواه فيه ايضا ، وفي التهذيب عن صابر ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤاجر بيته فيبيع فيه الخمر ؟ قال : حرام اجره (٣) .

وما رواه في الكافي عن ابن اذينة في الصحيح او الحسن ، قال : كتبت الى ابي

١- راجع الجزء الخامس ص ٥٠٩ - ٥١٠ من هذه الطبعة

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٦ حديث ٢ ،

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٦ حديث ١

عبدالله عليه السلام : أسأله عن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ به ربط ؟ فقال : لا بأس به وعن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ به صلباناً ؟ قال : لا (١) .

وعن عمرو بن حريث ، قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام ، عن التوت ابيعه ممن يصنع الصليب والصنم ؟ قال : لا (٢) .

ومارواه فى الكافى والتهذيب عن احمد بن محمد بن ابي نصر ، قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن بيع العصور فيصير خمراً قبل ان يقبض الثمن ، فقال : لو باع ثمرته ممن يعلم انه يجعله حراماً لم يكن بذلك بأس ، فاما اذا كان عصوراً فلا يباع الا بالنقد (٣) .

وعن محمد الحلبي ، قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن بيع عصور العنب ممن يجعله حراماً ، قال : لا بأس به ، تبعة حلالاً ليحمله حراماً فابعد الله واسحقه (٤) .
ومارواه فى الكافى عن ابن اذينة فى الصحيح او الحسن ، قال : كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام : أسأله عن رجل له كرم أبيع العنب والتمر ممن يعلم انه يجعله خمراً اوسكراً ؟ فقال : انما باعه حلالاً فى الابان الذى يحل شربه او اكله فلا بأس ببيعه (٥) .
وعن ابي كهس ، قال : سألت رجلاً ابا عبدالله عليه السلام - الى ان قال - : ثم قال عليه السلام : هوذا نحن نبيع تمرنا ممن تعلم انه يصنعه خمراً (٦) .

ومارواه فى التهذيب عن رفاعه بن موسى فى الصحيح ، قال : مثل الصادق عليه السلام - وانا حاضر - عن بيع العصور ممن يخمره ، قال : حلال . ألسنا نبيع تمرنا ممن يجعله

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٢ حديث : ١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٢ حديث : ٢

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٦٩ حديث : ١

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٦٩ حديث : ٤

٥- الوسائل ج ١٢ ص ١٦٩ حديث : ٥

٦- الوسائل ج ١٢ ص ١٧٠ حديث : ٦

شرباً خبيثاً ؟! (١) ،

وعن الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام : انه سئل عن بيع العصير ممن يصنعه خمرأ ، فقال : بعه ممن يطبخه او يصنعه خلا حب الى ، ولا يرى بالاول بأساً (٢) .
وعن يزيد بن خليفة الحارثي ، عن الصادق عليه السلام ، قال : سأله رجل - وانا حاضر - قال : ان لي الكرم . قال تبيعه عنباً ! قال : فانه يشتريه من يجعله خمرأ ، قال فبعه اذا عصيراً . قال : فانه يشتريه مني عصيراً فيجعله خمرأ في قربتي ، قال : بعته حلالا ، فجعله حراماً فابعده الله (٣) الحديث .

هذه جملة ماوقفت عليه من الاخبار المتعلقة بالمقام .

والشيخ قدحمل الخبر الثاني على من يعلم انه يباع فيه الخمر ، ولهذا حرم الاجرة . والاول على من لايعلم مايحمل عليها .

وفيه : ان اخبار العصير كلها متفقة على جواز البيع مع العلم بانه يعمل خمرأ . ومقتضى كلام الاصحاب الذي قدمنا نقله عنهم : حمل الخبر الثاني على ان يكون الاجارة لهذه الغاية ، بحيث ذكرت وشرطت في اصل العقد او وقع الاتفاق عليها . والخبر الاول على ما لم يكن كذلك .

وجمع في الوافي بين الخبرين المذكورين ، فقال : لامنافاة بين الخبرين ، لان البيع غير الحمل ، والبيع حرام مطلقا ، والحمل يجوز ان يكون للتخليل .
وفيه - اولاً - : ما عرفت من عدم تحريم البيع مطلقاً ، لانخبار العصير المذكورة ، الا ان يقيد بما ذكره الاصحاب .

و ثانياً : ان الحمل للتخليل ، وان احتمل في الخمر ، لكن لامجال لهذا الاحتمال في الخنزير الذي ذكر معه في الخبر .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٧٠ حديث : ٨

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٧٠ حديث : ٩

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٧٠ حديث : ١٠

فالاولسى انما هو حمل الخبر الثانى على ما ذكره الاصحاب من الاشتراط
او الاتفاق .

وعلى هذا ايضاً تحمل اخبار بيع الخشب ليعمل صلباناً او أصناماً .
ويمكن ان تحمل اخبار المنع على الكراهة ، جمعاً بينها وبين ما دل على
الجواز .

ويشير الى ذلك صحيحة ابن اذينة او حسنته الثانية ، حيث نفسى البأس فيها
عن بيع الخشب ليعمل برابط ، ومنع من البيع ليعمل صلباناً ، مع ان الامرين من
باب واحد . بان يقال بشدة الكراهة فى عملها صلباناً فنهى عنه وان كان جائزاً .

والمقدس الاردبيلي - هنا - قد استدلل على تحريم البيع والاجارة ممن يعلم
بترتب تلك الغاية المحرمة على البيع والاجارة ، وان لم يحصل الاشتراط ، على
الوجه الذى ذكره الاصحاب - بان فيه معاونه على الاثم والعدوان ، مع وجوب
النهى عن المنكر ، و ايجاب كسر الهياكل ، و عدم جواز الحفظ ، و كسر آلات
اللهو ، ومنع الشرب ، والحديث الدال على لعن حامل الخمر وعاصرها ، المذكور
فى الكافى ، ومنع بيع السلاح لاعداء الدين ، فانه يحرم للاعانة ، وهو ظاهر .
وفيه : ان ما ذكره جيد فى حد ذاته ، لو سلم من المعارضة باخبار العصير
المذكورة ، فانها ما بين صريح وظاهر فى صحة البيع فى الصورة المذكورة ، مع
كثرتها وصحة كثير منها .

واما قوله - رحمه الله - : ويمكن حملها على و هم البايع ان المشتري يعمل
هذا المبيع خمرأ لكونه ممن يجعله خمرأ ، او يكون الضمير راجعاً الى مطلق العصير
والتمر لا المبيع ، ولا صراحة فى الاخبار ببيعه ممن يعلم بجعل هذا المبيع خمرأ ،
بل لانعلم فتوى المجوز بذلك . وبالجمله فالظاهر : التحريم مع علمه بجعل هذا
المبيع خمرأ بل ظنه ايضاً فتأمل . انتهى .

فلا يخفى ما فيه من التعسف والتكلف ، والخروج عن ظاهر الاخبار بل صريحها ،

فانها مطابقة المقالة ، واضحة الدلالة على ان البايع يعلم ان المشتري يصنع ذلك المبيع من العنب والتمر خمرأ ، و لا سيما قوله في خبري محمد المحلبي و يزيد بن خليفة - : بعته - لالا فاجعله حراماً . فان ظاهره ينادى بان المدار في التحريم والتحليل انما هو بالنسبة الى حال المبيع ، فان كان المبيع مما يحل بيعه في ذلك الوقت و تلك الحال صح البيع ، والا فلا ، ولا تعلق لصحة البيع بما يؤل اليه حال المبيع بعد البيع ، علمه ام لم يعلمه . و ما ذكره من الحمل على توهم البايع او رجوع الضمير الى مطلق العصير والتمر لا المبيع ، عجيب من مثله ! و كيف لا و هو يعلم يقول : انا نبيع تمرنا ممن نعلم انه يصنعه خمرأ و شراباً خبيثاً . اى يصنع ذلك التمر الذى نبيعه اياه ، كما لا يخفى على صاحب الذوق السليم و الفهم القويم . و بالجملة فانه لو قامت هذه الاحتمالات البعيدة لانطلق باب الاستدلال .

وقد تلخص من ذلك : ان الظاهر من هذه الاخبار - بعد ضم بعضها الى بعض - هو : قصر التحريم على ما اذا وقع الاشتراط في العقد او الاتفاق على البيع او الاجارة لتلك الغاية المحرمة ، و حل ماسوى ذلك . و ما ذكره الاصحاب من الكراهة فى موضع التحليل ، وان كان جيداً فى حد ذاته ، الا ان ظواهر الاخبار لا تساعد ، لا سيما اخبار بيع التمر والعنب ليعل خمرأ . والله العالم .

الثالث : المشهور بين الاصحاب بل الظاهر انه لا خلاف فيه : تحريم بيع السلاح على اعداء الدين

والذى وقفت عليه من الاخبار فى المقام : ما رواه فى الكافى والتهذيب عن ابي بكر الحضرمي ، فى الحسن قال : دخلنا على ابي عبد الله عليه السلام ، فقال له حكم السراج : ما تقول فيمن يحمل الى الشام السروج و اداتها ؟ فقال : لا بأس ، انتم اليوم بمنزلة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، انكم فى هدنة ، فاذا كانت المبانى حرم عليكم ان تحملوا اليهم السروج والسلاح (١) .

والظاهر : ان المراد بقوله «بمنزلة اصحاب رسول الله ﷺ» اى الباقيين على صحبته ودينه بعد موته ، كما يشير اليه قوله «انكم فى هدنة» اى سكون من الفتنة بالصلح مع اعداء الدين .

وما رواه المشايخ الثلاثة عن هند السراج ، قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : اصلحك الله ، انى كنت أحمل السلاح الى اهل الشام فايهم منهم ، فلما عرفنى الله هذا الامر ضقت بذلك ، وقلت : لا احمل الى اعداء الله . فقال لى : احمل اليهم وبعهم ، فان الله يدفع بهم عدونا وعدوكم ، يعنى الروم ، فاذا كانت الحرب بيننا فلا تحملوا ، فمن حمل الى عدونا سلاحاً يستعينون به علينا فهو مشرك (١) .

وما رواه فى الكافى عن محمد بن قيس فى الصحيح ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفئتين تلتقيان من اهل الباطل ابيعهما السلاح ؟ فقال : بيعهما ما يكنهما ، الدرع والخفين ونحو هذا (٢) ،

وعن السراد عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : انى ابيع السلاح ، قال : لا تبعه فى فتنة (٣) .

وفى التهذيب رواه عن السراد عن رجل عنه . وهو الظاهر ، حيث ان السراد المذكور انما يروى عن ابي عبد الله عليه السلام بالواسطة (٤) ، هذا ان حمل انه الحسن بن محبوب المشهور بهذا اللقب (٥) و الا فلا ، ويكون الرجل مهملاً .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٧٠ حد : ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٧٠ حديث : ٣

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٧٠ حديث : ٤ والحديث فى الوسائل : «عن السراج» . لكنه فى الكافى والتهذيب «عن السراد» كما فى المتن .

٤- لانه ولد بعد وفاة الامام الصادق ع - (١٤٨) سنة . (١٤٩-٢٢٤)

٥- هو : «السراد» و يقال له : «الزرداد» ايضاً . و هما بمعنى واحد ، و هو صانع

الزرد والسرديهما بمعنى الدرع .

وما رواه فى التهذيب عن ابى القاسم الصيقل ، قال : كتبت اليه انى رجل صيقل اشترى السيوف وابععها من السلطان ، أجائز لى بيعها ؟ فكتب - عليه السلام - لا بأس به (١) .

وما فى قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر ، و رواه على بن جعفر فى كتابه عن اخيه موسى - عليه السلام - ، قال : سألته عن حمل المسلمين الى المشركين التجارة ، قال : اذا لم يحملوا سلاحاً فلا بأس (٢) .

وما رواه فى الفقيه باسناده عن حماد بن انس وانس بن محمد عن ابيه عن جعفر بن محمد عن آبائه - عليهم السلام - فى وصية النبى ﷺ لعلى عليه السلام : يا على كفر بالله العظيم من هذه الامة عشرة - السى ان قال : - و بايع السلاح من اهل الحرب (٣) .

* * *

والكلام فى هذه الاخبار يقع فى مواضع :

(الاول) : ان المستفاد من الخبر الاول والثانى : تخصيص تحريم حمل السلاح الى الاعداء بوقت المباينة دون وقت الصلح والهدنة . وكلام الاصحاب - كما قدمنا نقله عنهم - مطلق . فالو اوجب تقييده بما ذكرنا من الخبرين ، والى ذلك اشار فى المسالك - بعد ذكر عبارة المصنف الدالة باطلاقها على العموم - فقال : وانما يحرم مع قصد المساعدة اوفى حال الحرب او انتهى له .

(الثانى) : لافرق فى اعداء الدين بين كونهم مشركين او مسلمين كالمخالفين .

ويدل عليه الخبران الاولان ، لا اشتراكهما فى الوصف وهو العداوة للدين ، بل

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠ حديث ٥:

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٠ - ٢١ حديث ٦:

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢١ حديث ٧:

لا يبعد - كما ذكره جملة من المتأخرين - دخول مثل قطاع الطريق ونحوهم من الظالمين ، لما تقدم من تحريم اعانة الظالمين ولو بالمباحات ، بل الطاعات ، فضلا عما فى الاعانة على الظلم . ويعضده ظاهر الآية من النهى عن الاعانة على الاثم و العدوان . وحديث السراة المتقدم (١)

(الثالث) : محل البحث فى كلام الاصحاب وكذا فى اخبار تحريم السلاح هو السيف والرمح و نحوهما . أما ما يتخذ جنة كالدرع والبيضسة ولباس الفرس المسمى بالتجفاف - بكسر التاء - فالظاهر عدم دخوله فى الحكم المذكور . وبذلك صرح فى المسالك ايضا .

ويدل عليه صحيحة محمد بن قيس المتقدمة ، الا ان ظاهر رواية ابى بكر الحضر مى : دخول السروج فيما يحرم بيعه ، وهى ليست من السلاح . فلوقيل بالعموم لما يحصل به المساعدة ، من سلاح وغيره ، لكان اوجه ، فانه لا شك ان الاعانة بالدرع والبيضسة التى تقى لابسها عن القتل اشد و اعظم من الاعانة بالسرج الذى قد صرحت الرواية المشار اليها بتحريمه .

ويمكن الجواب عن الصحيحة المذكورة بانها لم تتضمن المعونة لاعداء الدين على المسلمين ، وانما دلت على المعونة على مثلهم من اهل الباطل ، والظاهر ان الفرقتين من اعداء الدين . الا انه يشكل ذلك بتخصيص التجويز بالجنة دون السلاح وبالجمل فادخال نحو السرج فى الحكم المتقدم و اخراج نحو الدرع لا يخلو عن اشكال .

(الرابع) : لو باع على تقدير التحريم ، هل يصح البيع وبملك الثمن و ان اثم ، ام يطل ؟ قولان ، استظهر فى المسالك الثانى ، قال : لرجوع النهى الى نفس المعوض . واليه مال المحقق الاردبيلى فى شرح الارشاد ، قال : لان الظاهر ان الغرض من النهى هنا عدم التملك وعدم صلاحية المبيع لكونه مبيعا ، لا مجرد الاثم ،

فكان المبيع لا يصلح لان يكون مبيعا لهم كما فى بيع الثمر انتهى . ولا يخلو من قرب ، وان كان للمناقشة فيه مجال ، لامكان رجوع النهى الى المعونة ، والا فالعوض من حيث هو صالح للنقل ، فيكون توجه النهى انما هو لامر خارج كالبيع وقت النداء فى يوم الجمعة ، وقد تقدم تحقيق هذه المسألة فى بعض مجلدات هذا الكتاب (١) بما يكشف عن وجهها نقاب الشك والارتباب .

(الخامس) : ظاهر خبر هند السراج (٢) : جواز حمل السلاح الى اعداء الدين وقت الهدنة لاجل الاستعانة به على دفع الكفار ، وعليه يحمل خبر القاسم الصيقل ، مع انك قد عرفت فى الموضع الاول جواز الحمل فى حال الهدنة مطلقا .

١- فى الجزء العاشر ص ١٧٧ من هذه الطبعة

٢- تقدم فى ص ٢٠٧ رقم : ١

المقام الخامس

فى حكم اخذ الاجرة على ما يجب على الانسان فعله ، كتفسيل الموتى و تكفينهم و دفنهم .

ويلحق بذلك اخذ الاجرة على الاذان ، و بيع القرآن ، و كذا أخذ الاجرة على الصلاة بالناس ، والقضاء والحكم بين الناس .
وتفصيل هذه الجملة يقع فى موارد:-

الاول : المشهور فى كلام الاصحاب - من غير خلاف يعرف - ان تفصيل الموتى و تكفينهم و دفنهم والصلاة عليهم ، من الواجبات الكفائية ، على من علم بالموت من المسلمين ، فلا يجوز أخذ الاجرة على شىء من ذلك .
قال فى المنتهى : يحرم أخذ الاجرة على تفصيل الموتى و تكفينهم و دفنهم و الصلاة عليهم ، لان ذلك واجب عليهم ، فلا يجوز لهم اخذ الاجرة على فعله ، كالفرائض انتهى .

ونحن قدمنا البحث معهم فى هذه المسألة فى فصل غسل الاموات من كتاب الطهارة (١) وكذا فى كتاب الصلاة (٢) فى باب الصلاة على الاموات . و ذكرنا

١- فى الجزء الثالث ص ٣٥٩ من هذه الطبعة

٢- فى الجزء العاشر ص ٣٨٢ فما بعد

ان الخطابات الواردة من الشارع فى هذه المواضع انما توجهت الى الولى بان يفعل ذلك او يأمر من يفعله ، الا ان لا يكون للميت ولى ، وعلى ما ذكرنا لا يتجه تحريم اخذ الاجرة على الاطلاق كما ذكروه ، وان كان ظاهرهم الاتفاق على ما نقلناه عنهم .

الا ان يقال : انه اذا اذن الولى وجب عليه حينئذ وهو بعيد ، لعدم الدليل عليه فانالم نقف لهم فى دعوى الوجوب الكفائى فى هذا المقام على دليل يعتمد عليه من الاخبار ، وليس الاظهار اتفاقهم عليه .

والاصحاب قد نقلوا فى هذا المقام عن المرتضى جواز اخذ الاجرة بالتقريب الذى ذكرناه .

قال فى المسالك - بعد ذكر المصنف لاصل الحكم - : هذا هو المشهور بين الاصحاب ، وعليه الفتوى ، وذهب المرتضى الى جواز اخذ الاجرة على ذلك لغير الولى بناء على اختصاص الوجوب به ، وهو ممنوع ، فان الوجوب الكفائى لا يختص به ، وانما فائدة الولاية توقف الفعل على اذنه ، فيبطل منه ما وقع بغيره ، مما يتوقف على النية . انتهى .

وفيه : ان ما ادعاه - رحمه الله - وغيره من الوجوب الكفائى عار عن الدليل كما عرفت .

واما قوله : ان فائدة الولاية توقف الفعل على اذنه ، فان فيه : ان النصوص الدالة على ذلك ظاهرة بل صريحة فى توجه الامر بالاتيان بتلك الافعال الى الولى ، كقول امير المؤمنين عليه السلام - فيما رواه فى الفقيه - : يغسل الميت اولى الناس به او من يأمره الولى بذلك (١) وبمضمونه خبر آخر فى الغسل (٢) .

١- الوسائل ج ٢ ص ٧١٨ باب : ٢٦ حديث : ١

٢- الوسائل ج ٢ ص ٧١٨ باب : ٢٦ حديث : ٢

وقول الصادق عليه السلام : يصلى على الجنازة اولى الناس بها اوبأمر من يحب (١) ونحوه اخبار ولاية الزوج لزوجته ، وانه اولى الناس بالصلاة عليها والنسل بها (٢) وهكذا فى سائر ما يتعلق بالميت ، فان الخطاب بايقاع ذلك الفعل انما توجه الى الولى خاصة ، اما بان يوقعه بنفسه اوبأذن لغيره . وأين هذا من الوجوب الكفائى ، الذى يدعونه ؟

وبذلك يظهر : ان فائدة الولاية هو اختصاص الفعل به ، بان يغسله ويصلى عليه ويكفنه ونحو ذلك ، اوبأذن لغيره فى هذه الامور .
وحينئذ فلو فرضنا ان الغير امتنع من امتثال امر الولى الا بالاجرة جازله ذلك ، لانه غير مخاطب بهذه الامور ، ولا مكلف بها حتى يحرم عليه اخذ الاجرة كما ادعوه . نعم لو سلمنا صحة مادعوه من الوجوب الكفائى ، صح ما رتبوه عليه من تحريم اخذ الاجرة .

ثم ان مقتضى تخصيص الاصحاب بالحكم بالواجب من هذه الامور ، جواز اخذ الاجرة على المستحب ، مثل زيادة الحفر على ما يستريحه عن الشياخ ، ويكن جثته عن السباع ، بمقدار الترقوة ، ونقله الى المشاهد المشرفة ، وتثليث القسلات فى التفسيل ، ووضوء الميت على تقدير القول باستحبابه ، وتكفينه بالقطع المنذوبة ونحو ذلك .

وقيل بالمنع . نقله فى المسالك عن بعض الاصحاب ، محتجا باطلاق النهى ! وانت خبير باننا لم نقف على نهى فى هذا الباب ، ولا ذكره احد من الاصحاب ، بل ذكر المحقق الاردبيلى فى شرح الارشاد ايضا ، انه لم يقف عليه ، قال - بعد نقل القول المذكور - : ووجهه غير ظاهر ، ولعله انها عبادة وهى تنافى الاجرة ومنعه ظاهر ، الا ترى جواز اخذ الاجرة على الحج وسائر العبادات بالاجماع والادلة . قيل : لاطلاق النهى ، وما رأيت النهى . انتهى .

١- الوسائل ج ٢ ص ٨٠١ حديث ١ :

٢- الوسائل ج ٢ ص ٨٠٢ باب ٢٤ :

الثاني : المشهور بين الاصحاب تحريم اخذ الاجرة على الاذان .

واستدل عليه بما رواه الشيخ باسناده عن محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله المنبه عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن آبائه عن علي بن عيسى ، انه اُتاه رجل فقال : يا امير المؤمنين والله اني احبك لله ، فقال له : لكنني ابغضك لله . قال : ولم ؟ قال : لانك تبغى في الاذان اجراً ، وتأخذ على تعليم القرآن اجراً ، وسمعت رسول الله ﷺ يقول : من أخذ على تعليم القرآن اجراً كان حظه يوم القيامة (١) .

وذهب المرتضى الى جواز اخذ الاجرة عليه ، تسوية بينها وبين الارتزاق .

والى هذا القول يميل كلام المقدس الاردبيلي ، استضعافاً للخبر المذكور ، لان رجاله من العامة الزيدية . قال : والشهرة ليست بحجة ، وأيد ذلك باشتغال الخبر على النهي عن اخذ الاجرة على تعليم القرآن ، مع كون ذلك على الكراهة عند الاصحاب . قال : ويعدكون احدهما مكروها والاخر حراماً . والاصل ، وجواز اخذ الاجرة في المندوبات ، يؤيد عدم التحريم . انتهى .

اقول : ما ذكره وان امكن طرق المناقشة اليه (٢) الا ان الخبر المذكور مع الاغماض عن المناقشة في سنده لا يظهر له في التحريم ، فانهم كثيراً ما يزجرون عن المكروهات بما يكاد يدخلها في حيز المحرمات ، ويحثون على المستحبات بما يكاد يلحقها بالواجبات ، وهذا ظاهر لمن تتبع موارد الاحكام الواردة في اخبارهم

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٢ ص ١١٤ باب : ٣٠ حديث : ١

٢- بان يقال : ان من قواعدهم جبر الخبر الضعيف بالشهرة بين الاصحاب ، بمعنى انه بانضمام احدهما الى الاخر يصير كالدليل الواحد ، وهو لا يقصر عن خبر صحيح .

واشتغال الخبر على النهي عن اخذ الاجرة على تعليم القرآن ، يمكن ابقاؤه على ظاهره من التحريم ايضاً .

وكون المشهور بينهم حمله على الكراهة لا يوجب ثبوت ذلك ولا يعين حمله على الكراهة هنا كما لا يخفى منه قدس سره .

ـ عليهم السلام ـ .

وعلى تقدير القول بالتحريم ، هل يحرم الاذان ايضا بذلك ام لا ؟
قال ابن البراج : يحرم ورجحه العلامة فى المختلف ، قال : الاذان على هذا
الوجه غير مشروع ، فيكون بدعة .

والظاهر : بعده ، لان النهى هنا انما توجه الى اخذ الاجرة ، لا الى الاذان ،
فالقول بعدم مشروعيته وانه بدعة مع دخوله تحت الاخبار العامة الدالة على صحة
الاذان ومشروعيته مشكل .

نعم يكون ما فعله من اخذ الاجرة عليه محرما ، هذا مقتضى قواعدهم واصولهم .

* * *

ثم ان الظاهر من كلام الاصحاب : انه لاختلاف فى جواز الارتزاق من بيت
المال ، وهو ما عدا لمصالح المسلمين من مال الخراج والمقاسمة .
وهل يشترط ان يكون ذلك باذن الامام عليه السلام او نائبه ، ام يجوز ولو كان من
الجائر ؟ قولان . المشهور : الثانى . وسيأتى تحقيق المسألة انشاء الله تعالى فى محلها .

* * *

والظاهر ايضا : جواز اخذ ما وقف للمؤذنين او نذر لهم ، لان للمالك ان يفعل
فى ماله ما يشاء ، ويعينه لمن يشاء ، والظاهر انه لا يحرم وان قصد بالاذان ذلك .
قال فى المسالك : والفرق بين الاجرة والارتزاق ان الاجرة تفتقر الى تقدير
العمل والعرض ، وضبط المدة والصيغة الخاصة ، واما الارتزاق فمנוط بنظر الحاكم ،
لا يتقدر بقدر . انتهى .

وهو يشعر بان ما يأخذه من الاجرة بغير القيود المذكورة لا تسمى اجرة ولا تكون
محرمة وانه لا يكون الامن بيت المال ، لانه من قبيل الارتزاق دون الاجرة . والظاهر :
بعده ، فان الظاهر من الاجرة فى هذا المقام : انما هو ما يعطى لاجل الاذان ، بحيث

لولم يعط لم يؤذن ، بأن يقال له : أذن ونعطيك كذا وكذا ، فيؤذن لذلك ، سواء عينت مدة الاذان ام لا ، وقعت بالصيغة المخصوصة ام لا ، وسواء كان ما يعطى من بيت المال او من شخص معين او من اهل البلد كملا .

وبما ذكرنا صرح المحقق الاردبيلي ايضاً . ويؤيده بخلو أخبار البيوع والاجارات ونحوهما من اكثر هذه القيود والشروط المذكورة في كلامهم في هذه الابواب ، وانما العمدة وقورع التراضي بالالفاظ ، مع معلومية ما يقع عليه العقد ، ولو في الجملة .

الثالث: اختلف الاصحاب في جواز اخذ الاجرة على القضاء والحكم بين الناس .

فقال الشيخ في النهاية : لا بأس بأخذ الاجرة والرزق على الحكم والقضاء بين الناس من جهة السلطان العادل .

وقال المفيد : لا بأس بالاجرة في الحكم والقضاء بين الناس . والتبرع بذلك افضل ، واقرب الى الله سبحانه .

وقال ابو الصلاح : يحرم الاجر على تنفيذ الاحكام من قبل الامام العادل . وقال ابن ادريس : يحرم الاجر على القضاء ، ولا بأس بالرزق من جهة السلطان العادل ، ويكون ذلك من بيت المال ، دون الاجرة ، على كراهية فيه .

وقال في المختلف : الاقرب ان نقول : ان تعيين القضاء عليه اما بتعيين الامام عليه السلام او بفقد غيره او بكونه الافضل وكان متمكناً ، لم يجز الاجر عليه ، و ان لم يتعين او كان محتاجاً فالاقرب الكراهة . لنا : الاصل الاباحة على التقدير الثاني ، و انه فعل لا يجب عليه فجاز اخذ الاجرة عليه كغيره من العبادات الواجبة .

و قال في المنتهى : يحرم الاجر على القضاء ، ويجوز الرزق فيه من بيت المال . واستدل على الاول بصحيفة عبد الله بن سنان الاتية . و قال المحقق في الشرايع - على ما نقله في المسالك : ان تعيين عليه بتعيين الامام ، او بعدم قيام احد غيره ، حرم

عليه أخذ الاجرة مطلقاً ، لانه حيثئذ يكون واجباً عليه ، والواجب لا يصح أخذ الاجرة عليه ، و ان لم يتعين عليه ، فان كان له غنى عنه لم يجز ايضاً ، و الاجاز .
قال في المسالك - بعد نقل كلام المحقق المذكور - : و قيل : يجوز مع عدم التعيين مطلقاً . و قيل : يجوز مع الحاجة مطلقاً و من الاصحاب من جوز اخذ الاجرة عليه مطلقاً . و الاصح المنع مطلقاً ، الا من بيت المال على جهة الارتزاق ، و يتقدر بنظر الامام . و لا فرق في ذلك بين اخذ الاجرة من السلطان و من اهل البلد و المتحاكمين ، بل الاخير هو الرشوة التي ورد في الخبر « انها كفر بالله و رسوله » انتهى .

و الذي وقفت عليه من الاخبار في المقام : ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن عبدالله بن سنان ، قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام عن قاض بين قريتين يأخذ من السلطان على القضاء الرزق ، فقال : ذلك السحت . (١) و ما تقدم في صدر هذا البحث من الاخبار الدالة على ان الرشا في الحكم هو الكفر بالله العظيم .
و نحوها : ما رواه في الكافي عن سماعة - في الموثق - عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : الرشا في الحكم هو الكفر بالله . (٢)

و ما رواه الشيخ عن جابر ، قال : قال ابو جعفر عليه السلام : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نظر الى فرج امرأة لا تحل له ، و رجلاً خان اخاه في امرأته ، و رجلاً احتاج الناس اليه لتفقهه فسألهم الرشوة . (٣)

و ظاهر الاصحاب - حيث جوزوا الارتزاق - : حمل الخبر الاول على الاجر .
ولا يخلو من اشكال ، لعدم المعارض ، مع ظهور اللفظ في الارتزاق .
نعم يمكن ان يقال : ان الارتزاق لما كان جائزاً لجملة المسلمين المحتاجين من بيت

١- الوسائل ج ١٨ ص ١٦٢ حديث : ١

٢- الوسائل ج ١٨ ص ١٦٢ حديث : ٣

٣- الوسائل ج ١٨ ص ١٦٣ حديث : ٥

المال ، فلا وجه للفرق فيه بين القاضى وغيره ، الا انه يمكن دفعه بانه لما كان اخذه هنا انما هو فى مقابلة القضاء ، كما يدل عليه ظاهر الخبر الاول ، كان حراماً لهذه الجهة ، ولا ينافى لما حله له من حيث كونه من جملة المسلمين او المحتاجين .

والمحقق الاردبيلي فى شرح الارشاد اختار القول بالتحريم مطلقاً ، استناداً الى اخبار تحريم الرشا ، والى انه مع تعيينه عليه باحد الوجوه المتقدمة يكون واجباً ، والواجب لا يجوز اخذ الاجرة عليه .

وفيه : ان اخبار الرشا اخص من المدعى ، لان الرشوة ما يؤخذ من المتحاكمين على الحكم لصاحب الرشوة ، فتكون الرشوة فى مقابلة الحكم له ، و المدعى : تحريم الاجر بقول مطلق .

والاظهر هو الاستدلال بصحيفة عبد الله بن سنان المذكورة ، بحمل الرزق فيها على ما هو اعم من الارتزاق من بيت المال او الاجرة .

* * *

وظاهر جملة من الاصحاب : عد الصلاة باللباس فيما تحرم الاجرة عليه ، و نقل فى المختلف عن ابن البراج : انه عد فى اقسام المحرمات ، الاذان والاقامة و الصلاة بالناس ، وتغسيل الموتى وحملهم و الصلاة عليهم ودفنهم ، فانه لا يحل اخذ الاجرة عليها .

ولم يحضرنى الان خبر فى هذا الحكم .

و من جملة من صرح بذلك صاحب الوسائل ، مع انه لم يورد فى الباب ما يدل عليه ، وانما احوال على ما قدمه من احاديث التظاهر بالمنكرات ، واختتال الدنيا بالدين ، و جهاد النفس ، وفى استفادة الدلالة على ذلك منها نظر ، لاسيما مع ورود الاستيجار على العبادات ومشروعيتها ، وكيف كان فالاحتياط : فيما ذكره .

الرابع : صرح جملة من الاصحاب بانه لا يجوز بيع المصحف ، و انما يباع الورق والجلد ونحوهما من الالات التى اشتمل عليها ذلك الكتاب .

وعليه تدل الاخبار المتكاثرة : فروى فى الكافى عن عبدالرحمان بن سليمان عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : ان المصاحف لن تشتري ، فاذا اشتريت فقل : انما اشترى منك الورق وما فيه من الاديم و حليته ، وما فيه من عمل يدك ، بكذا وكذا (١) .

و عن عثمان بن سعيد عن الصادق عليه السلام ، قال سألته عن بيع المصاحف و شرائها ؟ قال : لا تشتري كتاب الله و لكن اشتر الحديد والورق والدفتري ، و قل : اشتريت منك هذا بكذا وكذا ، (٢) .

وعن عنبسة الوراق ، قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام ، فقلت له : انا رجل ابيع المصاحف ، فان نهيتنى لم ابيعها ، فقال : ألسنت تشتري ورقاً و تكتب فيه ؟ قلت : بلى ، وأعالجها ، قال : لا بأس بها (٣) .

وروى فى التهذيب عن عثمان بن عيسى عن سمعته (٤) ، قال : سألته عن بيع المصاحف و شرائها . فقال : لا تشتري كتاب الله و لكن اشتر الحديد و الجلود و الدفتين ، و قل : اشترى منك هذا بكذا وكذا (٥) .

وعن عبدالله بن سليمان ، قال : سألته عن شراء المصاحف ، فقال : اذا اردت ان تشتري فقل : اشترى منك ورقه وأديمه وعمل يدك بكذا وكذا (٦) .

و عن سماعة قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : لا تبيعوا المصاحف ، فان بيعها حرام . قلت : فما تقول فى شرائها ؟ قال : اشتر منه الدفتين و الحديد و

١- الوسائل ج ١٢ ص ١١٤ حديث : ١ باب : ٣١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١١٤ حديث : ٣

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١١٥ حديث : ٥

٤- ولى الكافى : «عن سماعة» ج ٥ ص ١٢١

٥- الوسائل ج ١٢ ص ١١٤ حديث : ٢

٦- الوسائل ج ١٢ ص ١١٥ حديث : ٦

الغلاف ، وإياك ان تشتري منه الورق وفيه القرآن مكتوب ، فيكون عليك حراماً ، وعلى من باعه حراماً (١) .

اقول : «قوله : وإياك ان تشتري الورق وفيه القرآن» يعنى : تجعله المقصود بالشراء فيلزمه التحريم .

فوائد

الاولى : قد صرح الاصحاب بكرهه تعشيره بالذهب ، واستدلوا على ذلك بما رواه في التهذيب عن سماعة - في الموثق - قال : سألت عن رجل يعشر المصاحف بالذهب ، فقال : لا يصلح . فقال : انها معيشتى : فقال : انك ان تركته لله جعل الله تعالى لك مخرجاً (٢) .

وروى في الكافي - ومثله في التهذيب - عن محمد الوارق ، قال : عرضت على ابي عبدالله عليه السلام كتاباً فيه قرآن مختم بالذهب ، وكتب في آخره سورة بالذهب ، فأريته اياه فلم يعب فيه شيئاً الا كتابة القرآن بالذهب ، فانه قال : لا يعجبني ان يكتب القرآن الا بالسواد كما كتب اول مرة (٣) .

وفي هذا الخبر : ما يدل على حمل الخبر الاول على الكراهة ، وفيه ايضاً دلالة على كراهة كتابة القرآن بغير السواد .

الثانية : جواز اخذ الاجرة على كتابته .

والظاهر : انه لا خلاف فيه . ويدل عليه ايضاً : ما رواه الشيخ عن روح بن عبد الرحيم ، عن ابي عبدالله عليه السلام - في حديث - قال : قلت : ما ترى ان اعطى على

١- الوسائل ج ١٢ ص ١١٦ حديث : ١١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١١٧ حديث : ١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١١٧ حديث : ٢

كتابته أجراً؟ قال : لا بأس ، الحديث (١) .

وعن عبدالرحمان بن ابي عبدالله ، عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : ان ام عبدالله بنت الحسن ارادت ان تكتب مصحفاً فاشترت ورقاً من عندها ، ودعت رجلاً فكتب لها على غير شرط ، فاعطته حين فرغ خمسين ديناراً . وانه لم تبس المصاحف الا حديثاً (٢) .

وفي هذا الخبر : اشارة الى كراهة اشتراط الاجرة على كتابة القرآن ، كما سيأتى انشاء الله تعالى في مسألة تعليم القرآن ، و أخذ الاجرة على التعليم .

الثالث : يكره محو شيء من كتابة القرآن بالبزاق ، لما رواه في الفقيه في حديث المناهى ، المذكور في آخر الكتاب ، عن الصادق عليه السلام عن آباءه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : و نهى ان يمحو شيء من كتاب الله العزيز بالبزاق او يكتب به (٣) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١١٦ حديث : ٩

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١١٦ حديث : ١٠

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١١٧ حديث : ٣

البحث الثاني

فيما يكره التكسب به ، وهي امور :

الاول : الصرف . لان صاحبه لا يكاد يسلم من الربا .

ويدل عليه من الاخبار : مافي الكافي والتهذيب ، عن اسحاق بن عمار قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام ، فأخبرته أنه ولد لي غلام . فقال : ألا سميت محمدًا ؟ قال . قلت : قد فعلت . قال : فلا تضرب محمدًا ولا تشتمه ، جعله الله قرّة عين لك في حياتك ، وخلف صدق بعدك . قلت : جعلت فداك في أي الاعمال اضعه ؟ قال : اذا عدلت عن خمسة اشياء فضعه حيث شئت ، لا تسلمه صبيراً ، فان الصبير في لا يسلم من الربا . ولا تسلمه يباع الاكفان فان صاحب الاكفان يسره الوباء اذا كان . ولا تسلمه نخاساً فان رسول الله ﷺ قال : شر الناس من باع الناس . ولا تسلمه يباع الطعام ، فانه لا يسلم من الاحتكار . ولا تسلمه جزاراً ، فان الجزار تسلب منه الرحمة (١) .

وروى في الكافي والفقيه عن سدير الصير في ، قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : حديث بلغني عن الحسن البصري ، فان كان حتماً فانا لله وانا اليه راجعون اقال :

١- الوسائل ج ١٢ ص ٩٧ حديث : ١ مع تقديم وتأخير لبعض فقراته الاخيرة

وما هو ؟ قلت : بلغنى ان الحسن كان يقول : لو غلى دماغه من حر الشمس ما استظل
بحايط صيرفى . ولو تفرثت كبده عطشاً لم يستسق من دار صيرفى ماء !
وهو عملى وتجارتى ، وفيه نبت لحمى ودمى ، ومنه حجبى وعمرنى افجلس عليه السلام
ثم قال : كذب الحسن ، خذ سواءاً واعط سواءاً . فاذا حضرت الصلاة قدع ما بيدك ،
وانهض الى الصلاة ، اما علمت ان اصحاب الكهف كانوا صيارفة (١) ؟
ومن هذين الخبرين يعلم ما ذكرناه من جواز التصريف على كراهية .
واما قوله - فى آخر الخبر الثانى - : اما علمت ان اصحاب الكهف كانوا
صيافرة ، ففيه بحث قد استوفينا الكلام فيه فى كتابنا الدرر النجفية .
ويمكن ان يقال : ان الجواز على كراهية ، مخصوص بمن لم يكن يتمكن من
التحرز من الوقوع فى تلك الاشياء ، للنهى عنها ، وعليه يحمل الخبر الاول . و اما
من تمكن من ذلك فلا يكره فى حقه ، وعليه يحمل الخبر الثانى .
ويؤيده ان اسحاق المذكور فى الخبر الاول من اعظم الصيارفة ، و هو
بالمحل الادنى (٢) عندهم ، وهو اسحق بن عمار بن حيان التغلبى ، المذكور فى كتاب
النجاشى ، من بيت كبير من الشيعة .
ويؤيد ما قلناه - ايضاً - انه قد تقدم فى الخبر الاول النهى عن كونه نخاساً ، مع
انه قد روى فى الموثق عن ابن فضال ، قال : سمعت رجلاً يسأل ابا الحسن الرضا عليه السلام
فقال : انى اعالج الرقيق فابيعه ، والناس يقولون : لا ينبغي : فقال له الرضا عليه السلام :
ما بأسه ؟ كل شئ مما يباع اذا اتقى الله فيه العبد فلا بأس به (٣) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٩٩- ١٠٠ حديث : ١ باب : ٢٢

٢- من الدنو وهو القرب . اى كان من التقرب الى الائمة - عليهم السلام - فى المنزل

القربى .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٩٦ حديث : ٥

وعلى هذا الوجه حمل الشيخ الرواية الاولى ، كذا رواية ابراهيم بن عبد الحميد الانية . فقال فى التهذيب : هذان الخبران محمولان على من لا يتمكن من اداء الامانة ، ولا يحترز فى شىء من هذه الصنایع ، فاما من تحفظ فليس عليه فى شىء منها بأس ، وان كان الافضل غيرها . ثم ذكر رواية ابن فضال المذكورة .

الثانى : بيع الاكفان ، وبيع الطعام ، وبيع الرقيق ، والذبح ، و الصياغة ، والحياسة ، والحجامة .

وعلى ذلك تدل جملة من الاخبار :

منها : خبر اسحق بن عمار المتقدم . ومنها ما رواه فى الكافى و التهذيب عن طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ : انى اعطيت خالتى غلاما ونهيته ان تجعله قصابا او حجاما او صائغا (١) .

وعن اسماعيل الصيقل الرازى ، قال : دخلت على ابى عبد الله عليه السلام و معى ثوبان ، فقال لى : يا ابا اسماعيل ، تجيئنى من قلبكم اثواب كثيرة وليس يجيئنى مثل هذين الثوبين الذين تحملهما انت : فقلت : جعلت فداك تغزلهما ام اسماعيل وانسجهما انا . فقال لى : حايك ؟ قلت : نعم فقال : لا تكن حايكاً : قلت : فما اكون ؟ قال : كسن صيقل . وكانت معى مئتا درهم ، فاشتريت بها سيوفاً ومرايا عتقا . وقدمت بها الى الرى فبعتهما بربح كثير (٢) .

وروى فى الكافى عن احمد بن محمد عن بعض اصحابه ، رفعه الى ابى عبد الله عليه السلام ، قال : ذكر الحايك عند ابى عبد الله عليه السلام انه ملعون . فقال : انما ذلك الذى يحوك الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ (٣) .

وما رواه المشايخ الثلاثة عن ابراهيم بن عبد الحميد ، عن ابى الحسن موسى

١- الوسائل ج ١٢ ص ٩٧ حديث : ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٠٠ حديث : ١ باب ٢٣

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٠١ حديث : ٢

ابن جعفر عليه السلام ، قال : جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، قد علمت ابنى هذا الكتاب ، ففى اى شىء اسلمه ؟ فقال : اسلمه - لله ابوك - ولا تسلمه فى خمس : لا تسلمه سباء ، ولا صايغا ، ولا قصابا ، ولا حنطا ، ولا نخاسا . قال : فقال : يا رسول الله ما السباء ؟ قال : الذى يبيع الاكفان ، ويتمنى موت امتى . و للمولود من امتى احب الى مما طلعت عليه الشمس . واما الصايغ فانه يعالج غبن امتى . واما القصاب فانه يذبح حتى تذهب الرحمة من قلبه . واما الحنط فانه يحتكر الطعام على امتى . ولان يلقى الله العبد سارقاً احب الى من ان يلقاه قد احتكر الطعام اربعين يوماً . و اما النخاس فانه اثناسى جبرئيل ، فقال : يا محمد ان شرار أمتك الذين يبيعون الناس (١) .

اقول : قال بعض مشايخنا : اتفقت نسخ اخبارنا فى قوله سباء - بالباء الموحدة - وقال فى الوافى : و السباء فى النسخ التى رأيناها من الكتب الثلاثة ، بالباء الموحدة المشددة .

اقول : وهذا الخبر قد روته العامة - بالياء المثناة من تحت - كما ذكره ابن الاثير فى النهاية ، وجعله من السوء والمسائة (٢) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٩٨ حديث : ٤

٢- اقول : قال فى النهاية : لا تسلم ابنك سباء . جاء تفسيره فى الحديث : انه الذى يبيع الاكفان ويتمنى موت الناس . ولعله من السوء والمسائة او من السوء - بالفتح - وهو اللبن الذى يكون فى مقدم الضرع . يقال : سيأت الناقة اذا اجتمع السوء فى ضرعها ، وسيأتها : حلبت ذلك منها . فيجوز ان يكون فعلا من سيأتها اذا حلبتها . كذا قال ابو موسى ، انتهى . منه قدس سره .

* * *

قلت . ولعل الصحيح هى رواية الباء الموحدة ، مأخوذة من قولهم : «تفرقوا ايادى سباء» اى يتمنى بائع الاكفان اباداة الناس بالموت الذريع ، كما جاء فى رواية ←

وقوله : يعالج غبن امتى ، قيل : معناه : انه يفسد عليهم الدينار و الدرهم ،
فيكون منشأ الكراهة فيه ذلك .

وفى التهذيب : زين امتى - بالزاي - و المراد : انه يلهمهم بذلك عن الاخرة
فيكون ذلك وجه الكراهة فى هذه الصناعة .

ونقل بعض مشائخنا فى حواشيه على التهذيب : انه بالمهملة بخط الشيخ
- رحمه الله - وانه كتب فى الحاشية «و الرين : الذنب» . وفى اللغة : الرين :
الطبع والختم ، كما قال تعالى «بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون» اى غلب على
قلوبهم حب الدنيا بحيث لا يستطيعون الخروج منها .

ثم قال شيخنا المشار اليه : و اكثر النسخ بالزاي ، كما فى العلل ، و هو
انسب . انتهى .

وما رواه فى الكافى و التهذيب عن ابى بصير عن ابى جعفر عليه السلام ، قال :
سألته عن كسب الحجام ؟ فقال : لا بأس به اذا لم يشارط (١) .

وما رواه فى الكافى عن حنان بن سدير ، قال : دخلنا على ابى عبد الله عليه السلام ،
ومعنا فرقد الحجام ، فقال له : جعلت فداك انى اعمل عملا وقد سألت عنه غير واحد
ولا اثنين . فزعموا انه عمل مكروه ، و انا احب ان اسألك عنه فان كان مكروهاً
انتهيت عنه وعملت غيره من الاعمال ، فانى منته فى ذلك الى قولك . قال : وما هو ؟
قال : حجام . قال : كل من كسبك يا ابن اخى ، و تصدق به ، و حج ، و تزوج ،

→ اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام « فان صاحب الاكفان يسره الويساء اذا كان »
الوسائل ج ١٢ ص ٩٧ حديث : ١ ، فالسباء ، بالباء الموحدة المشددة ، هو الذى يتوقع
ابادة الناس بكثرة الموت و نفسيه بين الانام ، لان حرفته الخاصة تدعوه - لاشعورياً -
الى هذا الامل الذميم ومن ثم كانت مكروهة شرعاً ، والله العالم .

م - ه - معرفة

١- الوسائل ج ١٢ ص ٧١ حديث : ١

فان نبي الله تعالى قد احتجم و اعطى الاجر ، و لو كان حراماً ما اعطاه . قال : جعلني الله فداك ان لي تيساً (١) اكرهه ، ما تقول في كسبه ؟ قال : كل كسبه ، فانه لك حلال ، و الناس يكرهونه ، قال حنان : لاى شيء يكرهونه وهو حلال ؟ قال : لتعير الناس بعضهم بعضاً (٢) .

ومارواه في الكافي والفقيه عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : احتجم رسول الله صلى الله عليه وآله حجه مولى لبنى بياضة واعطاه . ولو كان حراماً ما اعطاه ، فلما فرغ قال . له رسول الله صلى الله عليه وآله : اين الدم ؟ قال : شربته يا رسول الله : فقال : ما كان ينبغي لك ان تفعل و قد جعله الله عز وجل لك حجاباً من النار فلا تعد (٣) .

ومارواه في الكافي والتهذيب عن زرارة - في الموثق - قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن كسب الحجام ، فقال : مكروه له ان يشارط ، ولا بأس عليك ان تشارطه و تما كسه ، و انما يكره له ولا بأس عليك (٤) .

ومارواه المشايخ الثلاثة - في الصحيح من بعض طرقه - عن معاوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كسب الحجام ، فقال : لا بأس به (٥) .

ومارواه في الكافي في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ، ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن كسب الحجام ، فقال : لك ناضح (٦) ؟ قال : نعم . قال : اعلفه اياه ولا تأكله (٧) .

١- التيس : الذكر من المعز . وجمعه : تبوس . وكان يكره للضراب

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٧٢ حديث : ٥ وص ٧٧ حديث : ١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٧٢ حديث : ٧

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٧٣ حديث : ٩

٥- الوسائل ج ١٢ ص ٧٢ حديث : ٦

٦- الناضح : البعير الذي يستقى عليه الماء من البئر .

٧- الوسائل ج ١٢ ص ٧١ حديث : ٢

ومارواه في التهذيب عن رفاة ، قال ، سألت عن كسب الحجام ، فقال : ان رجلا من الانصار كان له غلام حجام ، فسأل رسول الله ﷺ ، فقال : هل لك ناضح قال : نعم ، قال : فاعلفه ناضحك (١) .

ومارواه في الكافي عن سماعة ، قال : قال ابو عبد الله ﷺ : السحت انواع كثيرة ، منها : كسب الحجام اذا شارط (٢) .

ومارواه في التهذيب عن سماعة ، قال ، السحت انواع كثيرة ، منها كسب الحجام (٣) .

تنبيهات

(احدها) : ينبغي ان يعلم : ان كراهة هذه الاشياء التي قدمنا ذكرها ، مخصصة بما اذا كانت صناعة للعامل بها ، كما هو المستفاد من ظاهر هذه الاخبار ، وقد صرح به الاصحاب - رضوان الله عليهم - ايضا . فأما المرة والمرتان والثلاث ونحوها ، فالظاهر : انه ليس كذلك .

(ثانيها) : قد اختلفت الاخبار - كما ترى - في الحجام . و المفهوم من كلام الاصحاب : الكراهة مع الاشتراط ، وعدمها مع عدمه .

قال في المنتهى : كسب الحجام اذا لم يشترط حلال طلق ، واما اذا اشترط فانه يكون مكروها ، وليس بمحظور ، عملا باصل الاباحة انتهى وهو جيد . وعليه يمكن جمع الاخبار المتقدمة بعد تقييد مطلقها بمقيدها ، فان منها ما هو مطلق في الحل ونفي البأس .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٧١ حديث ٣:

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٦٢ حديث ٢:

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٦٢ حديث ٢:

ومنها : ما قيد فيه النهى بالشرط ، وعلق نفى البأس على عدم الشرط .
واما ما دل على ان يعلقه ناضحه و لا يأكله ، فهو مع معارضته بما هو اكثر
عدداً و اصرح دلالة على جواز الاكل منه ، يجب حملها على تغليب الكراهة
مع الشرط وهو ظاهر فى الحل ، لانه لو كان حراماً لم يجوز أخذه لعلف دابته او
غيره .

واما امره بالتنزه عن أكله ، فيحمل على وقوع الشرط فيه الذى دلت تلك
الاخبار على المنع منه على جهة الكراهة .

وبالجملة فانه لا اشكال فى عدم التحريم ، و انما الكلام فى الكراهة وعدمها ،
وقضية الجمع بين الاخبار ثبوت الكراهة مع الشرط . واما ما تضمنه موثق زرارة
من كراهة اشتراط الحجام وجواز المماسكة والاشتراط ، فلعل المراد به : انه يجوز
لك المماسكة والاشتراط باجرة مخصوصة . وينبغى له الرضا بذلك و لا يماكس
ولا يشترط .

(ثالثها) : ان ما تضمنه خبر فرقد الحجام من كسب التيس ، بمعنى انه يواجره
للضراب ، مما يدل على جواز ذلك من غير كراهة ، و الاصحاب قد عدوا ذلك فى
جملة المكروهات من هذا الباب ، مع انه لا يكره نسب الكراهة الى الناس ، بعد
حكمه بالحل .

وفى المسالك نسب المنع منه الى العامة .

ومثل هذه الرواية ، مارواه فى الكافى و التهذيب فى تنمة صحيحة معاوية
ابن عمار المتقدمة - بعد ذكر ما تقدم منها - قال : فقلت : اجر التيس ، قال : ان كانت
العرب لتعابره ، و لا بأس به (١) . وهى - ايضاً - ظاهرة فى الجواز بلاكراهة ،
الا انه روى فى الفقيه مرسلاً ، قال ، نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل ، وهى

اجرة الضراب (١) والظاهر ان هذا التفسير من كلام الصدوق ، الذى يدخله غالباً فى الاخبار .

لكن بعض متأخرى مشائخنا المحققين ، وهو المحقق الاردبيلي فى شرح الارشاد اسند هذا الخبر الى الجمهور ، قال : ويدل عليها - ايضاً - خبر مروى من طريق الجمهور : ان النبى ﷺ نهى عن عسيب الفحل ، وحينئذ فيضعف الاعتماد عليه فى تخصيص الخبرين المتقدمين .

والمحقق المتقدم ذكره ، قال - بعد ذكر الخبرين المشار اليهما - : كأنه يفهم منهما كراهة اجر الضراب ، فان التيسر قبل فعل العنز . انتهى .
اقول : لعل هذا التشبيه بالنظر الى قوله ﷺ ، ان الناس او العرب لتعاريبه . ولا يخفى ما فيه من الغموض وعدم الظهور ، بل ظهوره فى العدم اقرب .
وبالجملة فانى لا اعرف للكرامة وجهاً وجبهاً .

نعم لو ثبت الحديث النبوى المذكور من طرقنا لثم ما ذكره والله العالم .
الثالث : المشهور بين الاصحاب كراهية اخذ الاجرة على تعليم القرآن .
قال فى المنتهى : ويكره الاجر على تعليم القرآن وليس بمحظور ، عملاً بالاصل الدال على الإباحة ، وبانها طاعة فيكره اخذ الاجرة عليها .
وظاهره : انه لا فرق بين الاشتراط وعدمه .

وقال الشيخ فى النهاية : يكره اخذ الاجرة على تعليم شيء من القرآن ونسخ المصاحف وليس بمحظور ، وانما يكره اذا كان هناك شرط فان لم يكن هناك شرط فلا بأس . وكذا قال ابن البراج .

وقال المفيد : لا بأس بالاجرة على تعليم القرآن والحكم كلها ، والتنزه افضل .
وقال ابو الصلاح : يحرم اجرة تعليم المعارف والشرايع وكيفية العبادة الى ان قال - وتلقين القرآن .

وقال فى الاستبصار : يحرم مع الشرط ويكره بدونه .

وقال ابن ادريس : يكره مع الشرط ولا بأس بدونه .

وقال فى المختلف - : الاقرب اباحته على كراهية ، لنا الاصل الاباحة ، ولان فيه منفعة تعليم القرآن وتعميم اشاعة معجزة النبى ﷺ ولانه يجوز جعله مهراً فجاز اخذ الاجرة عليه ، ولو حرمت الاجرة لحرم جعله مهراً . انتهى .

اقول : والاخبار الواردة فى هذه المسألة ظاهرة التنافى .

فمنها : مارواه المشايخ الثلاثة عن الفضل بن ابى قرة ، قال : قلت لابى عبد الله عليه السلام ان هؤلاء يقولون : ان كسب المعلم سحت . فقال : كذبوا - اعداء الله - انما ارادوا ان لا يعلموا اولادهم القرآن ، ولو ان المعلم اعطاه رجل دية ولده لكان للمعلم مباحاً (١) . ومارواه فى الكافى والتهذيب عن حسان المعلم ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التعليم ، قال : لا تأخذ على التعليم اجراً . قلت : الشعر والرسائل وما شبه ذلك ، اشارط عليه ، قال : نعم ، بعد ان يكون الصبيان عندك سواء فى التعليم ، لا تفضل بعضهم على بعض (٢) .

ومارواه فى التهذيب عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن على ، عن ابيه عن آباءه عن على عليه السلام - ورواه فى الفقيه مرسلاً عن على عليه السلام - انه اتاه رجل فقال : يا امير المؤمنين والله انى لاحبك الله : فقال له : والله انى لا يفضلك الله . قال : ولم ؟ قال : لانك تبغى على الاذان كسباً ، وتأخذ على تعليم القرآن اجراً (٣) .

وزاد فى التهذيب : وبسمعت رسول الله ﷺ يقول : من اخذ على تعليم القرآن اجراً كان حظه يوم القيامة (٤) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١١٢ حديث : ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١١٢ حديث : ١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١١٤ حديث : ١

٤- نفس المصدر

وفي الفقيه : وقال على عليه السلام : من اخذ على تعليم القرآن ... الحديث .
ومارواه في التهذيب عن اسحاق بن عمار عن العبد الصالح ، قال : قلت له :
ان لي جاراً يكتب ، وقد سألتني ان اسألك عن عمله ، قال : مره اذا دفع اليه الغلام ان
يقول لاهله : اني انما اعلمه الكتاب والحساب واتجر عليه بتعليم القرآن حتى يطيب له
كسبه (١) .

وعن جراح المدائني عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : المعلم لا يعلم بالاجر ، ويقبل
الهدية اذا اهدى اليه (٢) .

وعن قتيبة الاعشى ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : اني اقرء القرآن فيهدي الي
الهدية فاقبلها ؟ قال : لا . قلت : اني لم اشارطه ، قال : ارأيت لو لم تقرأه كان يهدي اليك ؟
قال : قلت : لا . قال : فلا تقبله (٣) .

وعن جراح المدائني قال : نهى ابو عبدالله عليه السلام عن اجر القارى الذي لا يقرء
الاباجرة مشروطة . ورواه في الفقيه مرسل عنه عليه السلام قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اجر
القارى ... الحديث (٤) .

وفي الفقه الرضوى : واعلم ان اجرة المعلم حرام اذا اشارط في تعليم القرآن . او معلم
لا يعلم الا قرآنا فقط ، فحرام اجرته ان شارط ام لم يشترط . وروى عن ابن عباس
في قوله تعالى : «داكلون للسحت» قال : اجرة المعلمين الذين يشارطون في تعليم
القرآن . وروى ان عبدالله بن مسعود جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله ، اعطاني
فلان الاعرابي ناقة بولدها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لم يا بن مسعود ؟ فقال : اني كنت
علمته اربع سور من كتاب الله . فقال : رد عليه يا بن مسعود ، فان الاجرة على القرآن

١- نفس المصدر ص ١١٢ حديث : ٣

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١١٣ حديث . ٥

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١١٢ حديث : ٤

٤- الوسائل ج ١١٢ ص ١١٣ حديث : ٧٥٦

حرام . انتهى ما ذكره فى الرضوى (١) .

والشيخ جمع بين الاخبار بحمل الرواية الاولى على عدم الاشتراط ، والروايات المطلقة فى المنع على الاشتراط .

قال : لاتنافى بين هذا الحديث وبين الخبر الدال على اباحة اخذ الاجرة ، لان الدال على التحريم محمول على انه لايجوز له ان يشارط فى تعليم القرآن اجراً معلوماً ، والخبر الاخر محمول على انه اذا اهدى اليه فانه يكون مباحاً ، لما رواه جراح المداينى - ثم ذكر الرواية المتقدمة - ثم نقل ما عارضها من رواية قتيبة الاعشى ، وحملها على الكراهة .

وهذا الكلام منه مؤذن بالتحريم مع الشرط ، والكراهة مع عدمه .
قال فى المنتهى - بعد نقل مجمل كلام الشيخ - : وهذا التأويل من الشيخ يعطى انه يرى التحريم مع الشرط . ونحن نتوقف فى ذلك .
وانت خبير بان توقفه هنا مؤذن بالعدول عما صرح به فى صدر المسألة ، مما قدمنا نقله عنه .

والمفهوم من كلام الاصحاب : هو العمل بالخبر الاول الدال على الجواز ، وحمل الاخبار الاخر على الكراهة ، اشترط اولم يشترط .
ولا يبعد عندى حمل جملة الاخبار الناهية عن الاجرة ، والمبالغة فى تحريمها ، وانها سنحت ، على التقية . كما هو ظاهر الخبر الاول ، بل صريحه .
، ويؤيده ما ذكره الاصحاب هنا من أصالة الحل ، واشاعة معجزته ^{والله اعلم} ، فان القرآن هو اظهر معاجزه ^{صلى الله عليه وسلم} ولزوم اندراسه ، فانك لاتجد احداً ينصب نفسه ويترك معاشه ، وتحصيل الرزق له ولعيله ، ويجلس لتعليم القرآن لاولاد الناس بغير اجرة تعود اليه .

والى ما ذكرنا يشير قوله - عليه السلام - فى الخبر الاول «انما ارادوا ان لا يعلموا

اولادهم القرآن .

ومما يعضد ما ذكرنا كلام الرضا عليه السلام في كتاب الفقه ، واستدلاله على ما ذكره ، وتأنيده بما نقله عن ابن عباس وابن مسعود ، مما يدل على التحريم ، فانه عليه السلام في الكتاب المذكور كثيراً ما يجرى على ذلك ، حيث ان اكثر من يحضره كان من المخالفين ، كما نبه عليه بعض مشائخنا المتأخرين . وهذان المذكوران من المعتمدين عند العامة ، والافهو عليه السلام لا يرجع الى غير آرائه - عليهم السلام - .
وبالجملة فان ظواهر الادلة المانعة هو التحريم ، والحمل على الكراهة ، وان كان احدى القواعد التي جرى عليها الاصحاب في الجمع بين الاخبار .
الانك عرفت في غير مقام مما قدمناه في مجلدات كتاب الطهارة والصلاة ، انه لا دليل عليه . فاللزام اما القول بالتحريم ، كما هو ظاهر هذه الاخبار ، ورد الخبر الاول وطرحه مع تأييده بفتوى الاصحاب قديماً وحديثاً ، وهذا مما لا يلزمه محصل .
واما العمل بذلك الخبر المؤيد بفتوى الاصحاب ، وطرح هذه الاخبار ، او حملها على ما ذكرناه من التقية . وهو الظاهر الذي عليه العمل .
ولا بأس بالقول بالكراهة كما ذكروه (رضوان الله عليهم) .
واليه يشير قوله عليه السلام - في رواية عمرو بن خالد - «وسمعت رسول الله .. الخ» فانه لو كان الاجر محرماً لم يقتصر على كونه حظه يوم القيامة ، الذي هو عبارة عن عدم ايصال الثواب اليه ، بل يكون مستحقاً للعقاب لارتكابه فعلاً محرماً .

فوائد

الاولى : ما تضمنه خبر قتيبة الاعشى (١) ، من النهي عن الاجرة للقرآن ، ولومع عدم الشرط ، المؤذن بالتحريم ، لم اقف على قائل به من الاصحاب . والموجود

في كلامهم هو الكراهة مع الشرط ، كما صرح به الشيخ وغيره .
وقال في الدروس : فلو استأجره لقراءة ما يهدي الى ميت او حى لم يحرم ، وان كان تركها افضل ، ولو صرفه اليه بغير شرط فلا كراهة . انتهى . وهو ظاهر خبر جراح المدائني الاخير .
والظاهر : انهم بنوا في الصحة على العمومات الدالة على جواز الاجارة ، لا سيما في العبادات ، مثل الصوم والصلاة ونحوهما ، كما مر تحقيقه في كتاب الصلاة في باب القضاء .
وهو قوي .

وحينئذ فالواجب حمل خبر الاعشى على تأكيد الكراهة مع الشرط ، والكراهة في الجملة مع عدمه ، ولا ينافي ذلك خبر جراح المدائني المذكور ، ولان غايته الجواز مع عدم الشرط ، ولا ينافي فيه كون ذلك على كراهية ، مما دل عليه خبر قتيبة المذكور .

وبه يظهر ان ما ذكره من نفى الكراهة بالكلية مع عدم الشرط ليس في محله .
والظاهر انهم بنوا ما ذكره على خبر جراح المدائني المذكور وغفلوا عما دل عليه خبر قتيبة من النهي ، ولو مع عدم الشرط .

الثانية : ما تضمنه خبر حسان المعلم ، من جواز اخذ الاجرة على تعليم الشعر والرسائل ونحوها من الاداب والحكم ، كالعلوم الادبية من النحو والصرف والمنطق وعلم المعاني والبيان ونحوها ، فالظاهر : انه لا اشكال ولا خلاف في جواز اخذ الاجرة عليه ، مع الشرط وعدمه ، عملا بالعمومات . ويخرج هذا الخبر شاهداً .

و امام العلوم الفقهية ففيها تفصيل بين الواجب منها وغيره ، فتحرم الاجرة في الواجب من حيث الوجوب كما تقدم ، للاخبار الدالة على وجوب التعليم (١) ، ومنها : ما اخذ الله العهد على الجهال بان يتعلموا حتى اخذ على العلماء بان يعلموا .

الثالثة : ما تضمنه الخبر المذكور من انه ينبغي مع الشرط ان يكون الصبيان عند المعلم سواء في التعليم ، لا يفضل بعضهم على بعض ، فينبغي تقييده بما اذا استوجر على تعليمهم على الاطلاق ، اما لو تفاوتت الاجرة بالزيادة في التعليم و

عدمها ، فالظاهر : انه لاشكال فى جواز الزيادة لبعضهم على بعض ، باعتبار مازاده من الاجرة .

وكذا لو وقعت الاجارة على تعليم مخصوص لهذا ، و تعليم مخصوص للآخر ، وهكذا . فانه لا بأس بزيادة بعضهم على بعض ، عملا بما وقع عليه التراضى فى الاجارة .

هذا ، و قد تقدم جملة من المكروهات ، و يأتى منها انشا الله تعالى فى مواضعها .

* * *

وما عدا ما ذكر من المحرمات و المكروهات المتقدمة و المشار اليها ، يكون من المباحات . و حيث كانت غير منحصرة فى العد طويلا البحث (١) عنها ، اكتفاء بما ذكرناه مما عداها ، فان الشئ يعرف بمعرفة ما عداه و ضبط ما نافاه . والله العالم .

١- وهو البحث الثالث من البحوث التى وعد التكلم فيها فى صدر المقال فى ص ٧١ . فقد تكلم عن المكاسب المحرمة . وعن المكاسب المكروهة . وطوى الكلام عن المكاسب المباحة ، لعدم الحاجة اليه ، بعد معرفة الباحثين ، فما عداها هو من المباح ، وهذا المقدار كاف من التكلم فى شأنه ، لان الشئ يعرف بضده .

المقدمة الرابعة

فى تحقيق مسائل تدخل فى حيز هذا المقام ، و تنتظم فى سلك هذا النظام :

الاولى : لو دفع انسان الى غيره مالا ليصرفه فى قبيل ، و كان المدفوع اليه منهم ، فان علم عدم دخوله فيهم ، ولو بقرينة مقامية ، كأن يعين له حصة على حدة من ذلك ، فلا اشكال فى عدم جواز اخذه منه .

و ان علم دخوله فيهم ، ولو بقرينة حالية ، بان يصرح له بان الغرض وصوله الى هذا الصنف - مثلا - ايا كان ، و كان هو منهم ، فانه يجوز له الاخذ .

ولا خلاف بين اصحابنا فى الحالتين المذكورتين ، و انما الخلاف مع عدم العلم باحد الامرين المذكورين .

و قد اختلف كلامهم ، بل كلام الواحد منهم فى ذلك . والمشهور هو الجواز .

ذهب اليه الشيخ فى النهاية ، الا انه قيده بقدر ما يعطى غيره ، و هكذا شرط من جوز له الاخذ .

و فى المبسوط : منع من ذلك . وتبعه العلامة فى المختلف . و فى المنتهى :

اختار الجواز بقدر ما يعطى غيره .

و با لجواز قال ابن ادريس فى كتاب المكاسب ، و منع فى كتاب

الزكاة .

و المحقق في كتاب المكاسب من الشرايع جوز ذلك ، ومنع في كتاب النافع .

و لكل من القائلين علل اعتبارية زيادة على ما استند اليه من الاخبار .
فمن قال بالجواز كالعلامة ، علل ذلك بأصالة الجواز ، و كون الوكيل متصفا بما عين له من اوصاف المدفوع اليهم ، لانه المفروض .

قال في المنتهى : لانه باطلاق الامر ، وعدم التعيين قد و كل اليه وفوض اليه التعيين ، ولا فرق بينه وبين غيره في الاستحقاق ، اذ التقدير ذلك ، فيجوز له التناول .

ومن قال بالمنع ، علل بان المخاطب لا يدخل في امر المخاطب اياه في امر غيره ، فان الله تعالى اذا امر نبيه ان يأمر امته ان يفعلوا كذا لم يدخل هو في ذلك الامر .

وانت خير بما قدمناه في غير مقام ، من عدم صلوح امثال هذه التعليقات لتأسيس الاحكام الشرعية ، المبنية على الادلة الواضحة الجلية ، بل القطعية .

* * *

و اما الروايات الواردة في المسألة ، فمنها : مارواه في الكافي في الصحيح عن سعد بن يسار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل يعطي الزكاة يقسمها في اصحابه أياخذ شيئاً منها ؟ قال : نعم (١) .

وعن الحسين بن عثمان في الصحيح او الحسن - بابراهيم بن هاشم - عن ابي ابراهيم عليه السلام ، في رجل اعطى مالا يفرقه فيمن يحل له ، أنه أن يأخذ منه شيئاً لنفسه ، وان لم يسم له ؟ قال : يأخذ منه لنفسه مثل ما يعطى غيره (٢) .

١- الوسائل ج ٦ ص ١٩٩ حديث ١ : باب ٤٠ :

٢- الوسائل ج ٦ ص ٢٠٠ حديث ٢ :

وعن عبد الرحمان بن الحجاج في الصحيح ، قال : سألت ابا الحسن عليه السلام ، عن الرجل يعطى الرجل الدراهم يقسمها ويضعها في مواضعها ، وهو ممن تحل له الصدقة ، قال : لا بأس ان يأخذ لنفسه كما يعطى غيره . قال : ولا يجوز له ان يأخذ اذا امره ان يضعها في مواضع مسماة الا باذنه (١) .

وانما وصفنا هذه الرواية بالصحة وان كان في طريقها محمد بن عيسى عن يونس ، وقد نقل عن القميين الطعن فيما تفرد به محمد بن عيسى عن يونس ، تبعاً لجملة من مشائخنا المحققين المتأخرين ، لعدم ثبوت ما ذكره القميون . وقد وصفها العلامة في المنتهى ايضاً بالصحة ، وهو ظاهر في عدم العمل بما نقل عنهم من الطعن المذكور .

وانت خبير بما في هذه الروايات - مع صحتها - من وضوح الدلالة على القول المشهور ، وهو المؤيد المنصور .

ويؤيده ايضاً ما رواه في التهذيب في الصحيح ، عن عبد الرحمان بن الحجاج ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، في رجل أعطاه رجل مالا ليقسمه في المساكين ، وله عيال محتاجون أيعطيهم منه من غير ان يستأمر صاحبه ؟ قال : نعم (٢) .

واما ما يدل على القول الثاني ، فهو ما رواه الشيخ بالاسناد الاخير عن عبد الرحمان المذكور ، قال . سأله عن رجل أعطاه رجل مالا يقسمه في محاويع او مساكين ، وهو محتاج ، أياخذ منه لنفسه ولا يعلمه ؟ قال : لا يأخذ منه شيئاً ، حتى يأذن له صاحبه : (٣)

وربما طعن بعضهم في هذه الرواية بالاضمار . والظاهر ضعفه ، لما تقدم تحقيقه في غير مقام ، من ان مثل هؤلاء الاجلاء لا يعتمدون في احكام دينهم على

١- الوسائل ج ٦ ص ٢٠٠ حديث : ٣

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٦ حديث : ٢٠

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٦ حديث : ٣

غير الامام ، ولما ذكره غير واحد من الاصحاب ، في سبب الاضرار الواقع في الاخبار . على ان العلامة في التحرير اسندها الى الصادق عليه السلام ، كما نقله في المسالك ، قال : وهو شهادة الاتصال . ولله رحمه الله اطلع على المستول من محل آخر غير المشهور في كتب المحدثين . انتهى .

وأنت خبير بان الرواية المذكورة وان كانت ظاهرة فيما ذكره ، الا انها معارضة بما هو اكثر عدداً ، من الروايات المتقدمة . ولهذا حملها الشيخ على الكراهة ، ونفى عنه البأس في المسالك .

واحتمل بعض مشايخنا - رضوان الله عليهم - ايضاً الحمل على ما اذا علم ان مورده غيره ، او الاخذ بزيادة على غيره . ولا بأس بالجميع في مقام الجمع ، وان بعد كل واحد منها في حد ذاته عن ظاهر الخبر . ولا يحضرني الان مذهب العامة في المسألة ، فلعل هذه الرواية انما خرجت مخرج النقية .

وظاهر شيخنا الشهيد في الدروس التوقف في المسألة ، حيث اقتصر على على نقل ادلة القولين ، فقال : وفي جواز اخذه لنفسه رواية صحيحة ، وعليها الاكثر ، وربما جعله الشيخ مكروها ، لرواية اخرى صحيحة بالمنع انتهى . والظاهر ان مراده بالرواية الاولى الجنس ، و الا فهى كما عرفت ثلاث روايات .

فروع :

الاول : ظاهر الشرط المذكور في روايتى حسين وعبد الرحمان - وهو عدم الزيادة على غيره - وجوب التسوية في القسمة على غيره من اصحاب ذلك القبيل ، وانه لا يجوز له تفضيل بعضهم على بعض ، لانه من جملتهم .

و يشكل ذلك في غير المحصورين كالفقراء ، فانه يجوز التفاضل مع عدم قرينة خلافه كما دلت عليه اخبار قصة الزكاة ، فان التسوية فيها غير واجبة ، والمسألة هنا مفروضة فيما هو اعم من الواجب و التنب .

نعم لو كانوا محصورين امكن ذلك ، كما صرحوا به في المال الموصى به لاشخاص معينين ، مع امكان المناقشة هنا ايضا ، لعموم الدليل وصدق التفريق مع التفاضل .

وبالجملة فالظاهر : ان منع المأمور عن أخذ الزيادة على غيره لا يدل على وجوب التسوية . ولهذا قال العلامة في التحرير : و ان لم يعين تخير في اعطاء من شاء من المحاويج كيف شاء ، مع قوله في الكتاب المذكور بعدم تفضيله نفسه على غيره .

و اما الوصية ، فثبت ذلك فيها بدليل خاص ان كان ، لا يقتضي ثبوته فيما لا دليل عليه .

ولعل المراد بعدم تفضيله نفسه على غيره ، مع القول بجواز التفضيل في القسمة ، كما هو الظاهر ، هو انه متى وقعت القسمة بالتفضيل بالمزايا الموجبة لذلك ، فينبغي ان يراعى المقسم نفسه بكونه من اهل المزايا الموجبة للتفضيل ام لا ، فيأخذ بنسبة القبيل الذي هو منهم ، لا يزيد على ذلك .

الثاني : الظاهر انه لا اشكال ولا خلاف على القولين المذكورين في انه يجوز له ان يدفع الى عياله وأقاربه ، كما يدفع الى غيرهم ، من تسوية او تفاضل ، اقتصاراً في موضع المنع على مورد الروايات المتقدمة ، و هو نفسه . و تخرج صحبة عبد الرحمن بن الحجاج الثانية (١) شاهدة على ذلك .

الثالث : الظاهر : انه لا فرق على القولين بين ان يقول له الامر : اقسمه او اصرفه او ادفعه اليهم اوضعه فيهم او نحو ذلك ، لاشتراك الجميع عرفافى المعنى .

و نقل عن بعضهم الفرق ، فجوز له الاخذ ان كانت الصيغة «ضعه فيهم» او ما ادى هذا المعنى ، ومنع من الاخذ اذا كانت الصيغة بلفظ «ادفعه» او «اصرفه» او نحوها . والظاهر ضعفه .

المسألة الثانية

الظاهر : انه لاخلاف بين الاصحاب رضوان الله عليهم ، فى ان ما يأخذه السلطان الجائر باسم المقاسمة والخراج من الاراضى و الغلات ، و ما يأخذه باسم الزكاة من الانعام والغلات و نحو ذلك ، يجوز شراؤه ، وقبول ابتيائه . بل ظاهر كلام جملة من الاصحاب دهمى الاجماع على ذلك .

ولم اقف على مخالف فى الحكم المذكور ، الا المقدس الاردبيلى فى شرح الارشاد ، وقبله القاضى الشيخ ابراهيم بن سليمان القطيفى اصلا ، و الحلى مسكنا . وهذا الشيخ كان معاصراً للمحقق الشيخ على بن عبد العالى الكركسى ، و جرت بينهما مناقشات ومباحثات ، رد فيها كل منهما على الآخر ، منها هذه المسألة فان المحقق الشيخ على قد صنف فيها رسالة فى حل الخراج ، فصنف الشيخ ابراهيم رداً عليه رسالة فى تحريره .

قال فى المسالك – بعد قول المصنف : « ما يأخذه السلطان الجائر من الغلات باسم المقاسمة او الاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام باسم الزكاة ، يجوز ابتيائه وقبول هبته ، و لا يجب اعادته على اربابه وان عسرف بعينه » ما صورته :

«المقاسمة : حصة من حاصل الارض ، تؤخذ عوضاً عن زراعتها .
«والخراج : مقدار من المال يضرب على الارض او الشجر حسبما يراه الحاكم .
«و نبه بقوله « باسم المقاسمة و اسم الخراج » على انهما لا يتحققان الا
بتعيين الامام العادل .
«الا ان ما يأخذه الجائر في زمن الغيبة قد اذن ائمتنا - عليهم السلام - في التناول منه .
« و اطبق عليه علماؤنا ، لانعلم فيه خلافاً ، و ان كان ظالماً في أخذه ،
لاستلزام تركه والقول بتحريمه الضرر و الحرج العظيم على هذه الطائفة .
«ولا يشترط رضا المالك ، و لا يقدح فيه تظلمه مالم يتحقق الظلم بالزيادة
عن المعتاد اخذه من عامة الناس في ذلك الزمان .
«و اعتبر بعض الاصحاب في تحققهما اتفاق السلطان و العمال على القدر ، و
هو بعيد الوقوع والوجه .
«وكما يجوز ابتياعه و استيهاه يجوز سائر المعاوضات .
«ولا يجوز تناوله بغير اذن الجائر ، و لا يشترط قبض الجائر له ، وان افهمه
قوله «ما يأخذه» فلو أحوال به او و كله في قبضه او باعه و هو في يد المالك او ذمته
حيث يصح البيع كفى ووجب على المالك الدفع .
«وكذا القول فيما يأخذه باسم الزكاة ، ولا يختص ذلك بالانعام كما افادته
العبارة ، بل حكم زكاة الغلات و الاموال كذلك .
«لكن يشترط هنا ان لا يأخذ الجائر زيادة عن الواجب شرعاً في مذهبه ، و
ان يكون صرفه لها على وجهها المعتبر عندهم ، بحيث لا يعد عندهم عاصياً ، اذ
يمنع الاخذ منه عندهم ايضاً .
«ويحتمل الجواز مطلقاً ، نظراً الى اطلاق النص والفتوى ، و يجيء مثله في
المقاسمة والخراج ، لان مصرفها مصرف بيت المال ، و له ارباب مخصوصون
عندهم ايضاً .
«وهل تبرأ ذمة المالك من اخراج الزكاة مرة اخرى ؟ يحتمله ، كما في

المقاسمة والمخرج ، مع ان حق الارض واجب لمستحق مخصوص ، والتعليل يكون ذلك حقا واجبا عليه .

« و عدمه ، لان الجائر ليس نائب المستحقين فيتعذر النية ، ولا يصح الاخراج بدونها .

« وعلى الاول ، تعتبر النية عند الدفع اليه كما تعتبر فى سائر الزكوات .
« والا قرب عدم الاجتزاء بذلك ، بل غايته سقوط الزكاة عما يأخذه اذا لم يفرط فيه ، و وجوب دفعه اليه اعم من كونه على وجه الزكاة او المضى معهم ففى احكامهم والتحرز عن الضرر بمباينتهم .

« ولو اقطع الجائر ارضامما تقسم او تخرج ، او عاوض عليها ، فهو تسليط منه عليها ، فيجوز للمقطع له اخذها من الزارع والمالك ، كما يجوز احالته عليه .

« والظاهر : ان الحكم مختص بالجائر المخالف للحق ، نظرا الى معتقده واستحقاقه ذلك عندهم ، فلو كان مؤمنا لم يحل اخذ ما يأخذه منها ، لاعترافه بكونه ظالما فيه ، وانما المرجع حينئذ الى رأى الحاكم الشرعى .

« مع احتمال الجواز مطلقا ، نظراً الى اطلاق النص والفتوى .

« ووجه التنفيذ : اصابة المنع الا ما أخرجه الدليل ، وتناوله للمخالف متحقق ، والمسئول عنه للائمة - عليهم السلام - انما كان مخالفا للحق فيبقى الباقي . وان وجد مطلق فالقارئ دالة على ارادة المخالف منه ، التفاتاً الى الواقع او الغالب . انتهى كلامه زيد اكرامه .

وقال فى الكفاية : والظاهر ان الائمة (ع) لما علموا انتفاء تسلط السلطان العادل الى زمان القائم (عج) ، و علموا ان للمسلمين حقوقا فى الاراضى المفتوحة عنوة ، وعلموا انه لا يتيسر لهم الوصول الى حقوقهم فى تلك المدة المتطاولة الا بالتوصل والتوصل الى السلاطين و الامراء ، حكموا بجواز اخذ منهم . اذ فى

تحريم ذلك حرج وغضاضة عليهم و تفويت لحقوقهم بالكلية. انتهى .

و قال المحقق الاردبيلي رحمه الله في شرح الارشاد - بعد قول المصنف ما تقدم نقله عن الشرايع ماصورته - : اعلم ان الخراج والمقاسمة هما المقدار المعين من المال ، بمنزلة الاجرة في الارض الخراجية ، اى المعمورة المفتوحة عنوة باذن النبي ﷺ او الامام عليه السلام على المشهور . والمأخوذة بالصلح ، بان يكون الارض للمسلمين و لهم السكنى ، وهى لمصالح المسلمين ، والامر فيها اليهم - صلوات الله عليهم - والمقاسمة : الحصة المعينة من حاصل تلك الارض ، مثل العشر . والخراج : المال المضروب عليها غالبا ، فلا يضر اطلاق الخراج على المقاسمة ، كما ورد فى بعض الروايات و العبارات ، و الامر فى ذلك هين ، فان المقصود ظاهر ، لان المراد منهما و من الطسق و القبالة واحد ، و هو : ما يؤخذ من الارض المذكورة بمنزلة الاجرة ، سوى الاجرة للعملة . وانما الاشكال فى الاباحة وعدمها حال الغيبة او حين الحضور ، و الامر واضح ظاهر و المعصوم يفعل ما يريد ، و كذا تحقق الارض التى يؤخذ منها .

ثم ساق الكلام فى تحقيق الارض الخراجية الى ان قال :

واما حليتهما يعنى الخراج والمقاسمة كما هو ظاهر اكثر العبارات ، لكل احد مستحق لذلك كالمصالح ام لا ، قليلا كان ام كثيراً ، بشرط عدم التجاوز عن العادة التى تقتضى كونهما اجرة ، باذن الجائر مطلقا ، سواء كان مخالفا او موافقا ، قبضهما ام لا ، وعدمها بدون اذنه مع كونه جائرا وظالما فى الاخذ والاذن ، وعدم اباحتهماله ، مع وجوب الدفع اليه و الى من يأمره ، وعدم جواز كتمان الرعية والسرقة منهما بوجه من الوجوه ، مع كونهما اجرة للارض ومنوطة برأى الامام ورضاء الرعية كما هو فى الاجارات ، فهى بعيدة جدا . ويدل على عدم العقل والنقل ، ولادليل عليها مع الاشكال فى ثبوتها وتحققها فى نفسها ثم العلم بها ثم ثبوتها بالنقل وحجيتها . وما ادعى ولانقل ايضا الاجماع صريحا ، بل قيل : انه اتفاق - ونقل عبارات البعض فى الرسالة

المدونة لهذه المسألة بخصوصها مع كثرة الاهتمام بتحقيقها وإثبات الإباحة فيها - ثم قال: وهو اجماع. وفيه ما فيه لعدم ثبوت اجماع عبارات البعض مع خلو البعض عنه، ولهذا ترى بعض العبارات خالية عن هذه. وقد ذكر إباحة الشراء فقط. مثل عبارة نهاية الشيخ على ما نقل فى هذه الرسالة. ويظهر من شرح الشرايع أيضا دعوى اجماع فى الجملة، فالسمع منهما مشكل وقد ادعى فيهما دلالة الاخبار المتظافرة عليه وما عرفتها وما فهمتها من خبر واحد، وكأنه لذلك ما أدى فى المنتهى، بل استدل على ذلك بالضرورة ودفع الجرح، وإثبات مثله بمثله بعيد، كما ترى. انتهى كلامه.

أقول: والتحقيق - كما استقف عليه إنشاء الله تعالى -: أن ما استدل به من الاخبار على القول المشهور، منه ما هو ظاهر المقصود، ومنه ما يظهر منه ذلك، لكنه لا يفي بتمام ما ادعوه فى هذا المقام، وما ذكره المانع أيضا فى أكثر هذا المجال لا يخلو من البحث والاشكال.

* * *

وها أنا اسوق لك ما استدل به للقول المذكور، مذيلا كل خبر بما يتعلق به من الكلام، بالذى يتجلى به غشاوة الإبهام. فأقول - مستمداً منه تعالى العصمة من زيغ الأفهام وزلل الأقدام - :

(الاول) من الاخبار المشار اليها : ما رواه الكليني و الشيخ فى الصحيح عن جميل بن صالح قال : ارادوا بيع تمر عين ابى زياد ، فأردت أن اشتريه ، ثم قلت حتى استأمر ابا عبد الله عليه السلام . فأمرت مصادفا فسأله فقال : قل له فليشره ، فانه ان لم يشتره اشتراه غيره (١) .

استدل به فى المنتهى على جواز ابتياع المقاسمة والزكاة .

وقال المحقق الشيخ على قدس سره فى رسالته التى وضعها فى المسألة : احتج بذلك فى المنتهى على حلها .

ورده المحقق الأردبيلي ، بعدم الدلالة على المطلوب ، قال : ويمكن ان

يكون المعنى جواز شراء مال الظلمة مع عدم العلم بالنصب بعينه ، كما يدل عليه الاصل و الاخبار الكثيرة الدالة على جواز اخذ جوائزهم مع كراهة ولكن تزول مع الضيق . انتهى .

اقول : الحق هنا ما ذكره المحقق الأردبيلي رحمه الله ، على انه قد روى في الكافي في باب نادر ، آخر ابواب الزكاة ، ما يدل على ان عين ابي زياد المذكورة في هذا الخبر كانت ملكا لابي عبدالله عليه السلام :

روى فيه عن يونس او غيره عن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له : جعلت فداك ، بلغني انك تفعل في غلة عين زياد شيئا فانا احب ان اسمعه منك . قال : فقال لي : نعم ، كنت آمر اذا ادركت الشجرة ان يثلم في حيطانها الثلم ليدخل الناس ويأكلوا ، و كنت آمر في كل يوم ان توضع عشر بنيات يقعد على كل بنية عشرة ، كلما اكل عشرة جاء عشرة اخرى ، يلقي لكل نفس منهم مد من رطب ، و كنت آمر لجيران الضيعة كلهم ، الشيخ و العجوز و المريض و العصبى و المرأة ، و من لا يقدر ان يجي فياكل منها ، لكل انسان منهم مد ، فاذا كان الجذاد أوفيت القوام و الوكلاء و الرجال اجرتهم ، و احمل الباقي الى المدينة ففرقت في اهل البيوتات و المستحقين ، الراحلتين و الثلاثة و الاقل و الاكثر على قدر استحقاقهم ، و حصل لي بعد ذلك اربعمائة دينار ، و كان غلتها اربعة آلاف دينار (١) .

و من هذا الخبر يظهر ان الضيعة المذكورة كانت له عليه السلام ثم اغتصبت منه ، و ان استيماره عليه السلام في الشراء من ثمرتها انما هو من حيث كونه له عليه السلام .

ولعل المعنى في جوابه عليه السلام و قوله للسائل : ان لم يشتريه اشتراه غيره ، بمعنى ان تركه شراء لا ينفع في قلع الظالم عن ظلمه و ارتداعه ، فان غيره يشتريه ، نعم لو اتفق الناس على عدم شرائه ، لربما كان ذلك رادعا لهم عن الظلم ، كما تقدم في خبر علي بن ابي حمزة ، في المسألة الثالثة من المقام الثالث من مقامات المقدمة

الثالثة ، من قوله ﷺ : لو لم يجد بنو امية من يحضر جماعاتهم ، ويجبىء لهم الخراج ، ويكتب لهم ، ما غصبونا حقنا (١) .

ولا ينافى ما ذكرنا اشتغال الخبر الاول على تسمية الضيعة المذكورة بعين ابي زياد ، و تسميتها فى هذا الخبر بعين زياد ، فان مثل هذا التجوز كثير فى الكلام .

و اما قوله فى الوافى - بعد ذكر الخبر الاول فى كتاب المتاجر - « ابو- زياد كان من عمال السلطان » فهو تخرص ، و انما هو اسم الضيعة المذكورة ، و كأنه غفل عن الخبر الذى نقلناه ، وهو قد قدمه فى كتاب الزكاة .

و بالجملة فان الخبر المذكور لا دلالة فيه على ما ادعوه من حل الخراج و المقاسمة ونحوهما بوجه ، و قصاراه - مع قطع النظر عما ذكرناه - هو ما ذكره المقدس الاردبيلى رحمه الله .

* * *

(الثانى) : مرواه الشيخ ، فى الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج ، قال : قال لى ابو الحسن ﷺ : مالك لا تدخل مع على فى شراء الطعام ، انى اظنك ضيقا ، قال : قلت : نعم ، فان شئت وسعت على ، قال : اشتريه (٢) .

وانت خبير بما فيه من الاجمال المانع من صحة الاستناد اليه فى الاستدلال ، اذ لا تعرض فيه - ولو بالاشارة - الى كون ذلك الطعام من وجه الخراج او المقاسمة او الزكاة بوجه ، و مجرد احتمال كون المقام من احد هذه الوجوه لا يكفى فى الدلالة .

(الثالث) : مرواه فى الكافى و التهذيب عن الحذاء عن الباقر ﷺ قال :

١ - نقله هنا بالمعنى . راجع : ص ١٢٥ من هذا المجلد . والوسائل ج ١٢

ص ١٤٤ - ١٤٥

٢ - الوسائل ج ١٢ ص ١٦١ حديث : ١

سألته عن الرجل منا يشتري من السلطان من ابل الصدقة و غنمها و هو يعلم انهم يأخذون منهم اكثر من الحق الذى يجب عليهم . قال : فقال : ما الابل و الغنم الامثل الحنطة و الشعير و غير ذلك لا بأس به ، حتى تعرف الحرام بعينه . قيل له : فما ترى فى مصدق يجيئنا يأخذ منا صدقات اغنامنا ، فنقول : بعناها فيبيعناها ، فماترى فى شرائها منه ؟ فقال : ان كان قد أخذها او عزلها فلا بأس . فقيل له : فما ترى فى الحنطة و الشعير يجيئنا القاسم فيقسم لنا حظنا و يأخذ حظه فيعزله بكيل ، فما ترى فى شراء ذلك الطعام منه ؟ فقال : ان كان قبضه بكيل وانتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه من غير كيل (١) .

و اعترض المحقق الاردبيلي على هذه الرواية ، بانه لادلالة فيها على اباحة المقاسمة بوجه من الوجوه ، و لكن لها دلالة على جواز شراء الزكاة ، و لهذا جعلها فى المنتهى دليلا عليه فقط ، و فى الدلالة - ايضا - تأمل ، اذ لادلالة فى قوله «لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه» الا انه يجوز شراء ما كان حلالا بل مشتبهها ايضا ، ولا يجوز شراء ما هو معروف انه حرام ، ولا يدل على جواز شراء الزكاة بعينها صريحا . نعم ظاهرها ذلك ، ولكن لا ينبغي الحمل عليه ، لمن فاته العقل والنقل . ويحتمل ان يكون سبب الاجمال التيقن . ويؤيد عدم الحمل على الظاهر : انه غير مراد بالاتفاق ، اذ ليس بحلال ما أخذه الجائر فتأمل . انتهى .

واجاب عن ذلك فى الكفاية ، فقال - بعد نقل هذا الكلام - : وفيه نظر ، لان السؤال وقع عن اصل الصدقة ، والجواب : انه لا بأس به ، لانه يحتمل ان يكون مفروضا فى غيره ، لكن لما فرض السائل انه يعلم انهم يأخذون اكثر من الحق ، فقد فرض وقوع الحرام فى الصدقات التى فى ايديهم ، فوقع الحاجة الى الاستثناء الذى فعله ^{الشيخ} ، وكان غرض السائل كان متعلقا باستعلام الحكم باعتبار الاختلاط المذكور ،

وكان جواز شراء اصل الصدقة مستغنياً عن البيان عنده . ثم قوله : لا ينبغي الحمل عليه لمنافاته العقل والنقل ، محل نظر . اذ لا يعرف دليلاً عقلياً ولا نقلياً يدل على ما ذكره حتى يقع الحاجة الى التأويل او الحمل على التقية ، اذ ذلك غير سائغ . ودعوى الاتفاق الذى ذكره غير ظاهر . انتهى .

اقول : امام اذ ذكره الاردبيلي - رحمه الله - من عدم دلالة الرواية على اباحة المقاسمة بوجه ، فجيد ، الا انه من المحتمل قريباً ، ان المراد بالقاسم فى قوله «يجبئنا القاسم فيقسم لنا حظنا» هو الاخذ لمال المقاسمة ، لانك قد عرفت ان المقاسمة حصة من حاصل الارض تؤخذ عوضاً عن زراعتها . بقرينة التعبير عن آخذ الزكاة فى صدر الخبر بالمصدق ، اى جامع الصدقات الا ان الخبر غير صريح فى ذلك ، لاحتمال الحمل على قسمة حق الزكاة ايضاً ، وان هب عنه اولاً بعبارة اخرى .

واما ما ذكره من التامل فى جواز شراء الزكاة بالتقريب الذى ذكره ، فليس بجيد . والحق هنا هو : ما ذكره فى الكفاية ، فان سوق الكلام ظاهر فيه .

واما ما ذكره الاردبيلي - قدس سره - من الاعتراف بان الجواز ظاهر فى الرواية لكن لا ينبغي الحمل عليه لمنافاته العقل والنقل فغير بعيد ، بل هو محتمل احتمالاً قريباً . وقول صاحب الكفاية : انه لا يعرف دليلاً عقلياً ولا نقلياً يدل على ما ذكره فيه : ان الظاهر ان مراد المحقق المذكور بالدليل العقلى والنقلى فى هذا المقام ، انما هو مادل على قبح التصرف فى مال الغير الابدانه ، فان العقل والنقل متطابقان على ذلك . ومانحن فيه من جملة ذلك ، الا ان يقوم الدليل على ما ادعوه فى هذه المسألة من الحلية ، فيكون موجباً لخروج هذا الفرد ، والا فلا .

ومن اجل منافاة ظاهر هذه الرواية لما ذكره ، من دلالة العقل والنقل على عدم جواز التصرف فى مال الغير بغير اذنه حملها على التمية ، ثم ايده بما ذكره من ان ظاهرها غير مراد بالاتفاق . ومراده الاتفاق على ان ما يأخذه الجائر محرم عليه . وهو كذلك ، فان القائلين بالحل يعترفون بذلك ، ولكن يدعون ان الائمة - عليهم السلام -

قد اذنوا ورخصوا في جواز شرائه وقبول هبته ونحو ذلك ، فقول صاحب الكفاية هنا ايضا : ان دعوى الاتفاق الذى ذكره فيه غير ظاهر ، غفلة او تغافل .

وبالجملة ، فان غاية مايدل عليه ظاهر الرواية المذكورة : جواز الشراء من الزكاة التى يأخذونها من الانعام كانت او من الغلات ، مع معارضة ذلك بالدلة الدالة على المنع من التصرف فى مال الغير الا باذن صاحبه . وتلك الادلة قطعية تضعف هذه الرواية عن معارضتها لدلالة العقل والنقل ، كتابا وسنة . والاجماع على ذلك . الا ان ظاهر جملة من الاخبار الاتية مما يعضد هذه الرواية . وبذلك يجب تخصيص الادلة المذكورة بهذه الاخبار ، مع قطع النظر عن هذه المعارضة .

فغاية ما تدل عليه هو جواز الشراء من الزكاة اذا اخذه الجائر قهراً ، فلا دلالة فيها على الجواز فى غيرها ، الا على الاحتمال المتقدم ، ولا على جواز دفع الزكاة اليهم اختياراً ، كما يدعونه فى المسألة ايضا .

وقال الاردبيلي - رحمه الله - ايضا : وعلى تقدير دلالتها على جواز الشراء من الزكاة فلا يمكن ان يقاس عليه جواز الشراء من المقاسمة . وعلى تقديره ايضا لا يمكن ان يقاس عليه جواز قبول هبتها وسائر التصرفات فيها مطلقا كما هو المدعى ، اذ قد يكون ذلك مخصوصاً بالشراء بعد القبض ، بسبب لانعرفه كسائر الاحكام الشرعية . الا ترى ان اخذ الزكاة لا يجوز منهم مطلقا . ويجوز شراؤها منهم .

وقال فى الكفاية - فى الجواب عن هذا الكلام - : اما لو سلمنا ان اخذ السلطان وجمعه حق الخراج من الارضين حرام مطلقا ، حتى لو كان مقصوده جمع حقوق المسلمين وصرفه فى مصارفه الشرعية بقدر طاقته ، كان حراماً ايضا ، لكن لانسلم ان اعطائه لاحد فى هذه الصورة هبة او غير ذلك حرام ، اذا كان الاخذ مستحقاً لقره او كونه من مصالح المسلمين ، كالفازى والقاضى والذى له مدخل فى امور الدين ، وان كان الاخذ حراماً اولاً . ولا اجد - بحسب نظرى - دليلاً على ذلك ولا الاصل يقتضيه . انتهى .

اقول : فيه ان الخصم يدعى ان الجائر هنا غاصب ، للدليل العقلي والنقلي الذي تقدمت الاشارة اليه «انه لا يحل مال امرء الا باذنه» فجميع تصرفاته المتفرعة على هذا الغصب باطلة شرعاً ، وهو قد وافق على تحريم اخذه لهذا المال ، فكيف يصح تصرفاته بالهبة له ونحوها .

نعم قام الدليل - بناء على تسليم القول بالرواية المذكورة - على جواز الشراء منه في الصورة المذكورة ، فيجب استثناء ذلك بالنص ، ويبقى ما عداه على حكم الاصل ، من قبح التصرف في مال الغير .

وبالجملة ، فان الحق هنا فيما ذكره المحقق الاردبيلي - رحمة الله عليه - وكلام صاحب الكفاية هنا ظاهر القصور .

وبذلك يظهر لك ايضاً ما في قوله في الكفاية : ثم يظهر من الحديث ان تصرف العامل بالبيع جائز ، اذ لو كان حراماً لكان الظاهر ان يكون الشراء منه حراماً ايضاً ، لكونه اعانة على الفعل المحرم ، وحيث ثبت ان التصرف بنحو البيع والشراء جائز ، ظهر ان اصل التصرف فيه ليس بحرام .

وفيه - زيادة على ما عرفت - : ان قضية تحريم الاخذ على الجائر ، المتفق عليه ، الموجب لكون ذلك غصباً ، هو اجراء احكام الغصب على هذا المأخوذ من وجوب رده على المالك ، وتحريم التصرف فيه باى نحو كان . هذا هو الموافق للقواعد الشرعية والضوابط المرعية .

نعم قام الدليل - بناء على تقدير تسليمه - على جواز الشراء فوجب استثناءه من ذلك ، فكيف يمكن ادعاء حل البيع للبائع ونحوه بمجرد دلالة الرواية على جواز الشراء ، مع ان جواز الشراء باطل بمقتضى القواعد التي ذكرناها . ولكننا انما صرنا الى اخراجه ، بهذه الرواية .

وبالجملة فان الحكم على خلاف مقتضى الاصول ، فيجب الاقتصار فيه على مورد النص . ولو تمت هذه الدعوى التي ادعاها ، من ان جواز الشراء مستلزم لحل

جميع التصرفات ، لا يمكن أيضاً ان يدعى ان جواز الشراء مستلزم لحل اخذ الجائر لهذا المال ، حيث انه لم يعهد فى القواعد الشرعية تحريم الغصب وحل التصرف فى المغصوب ، فتمت دل الدليل على جواز التصرف كان مستلزماً لحل الاخذ وعدم تحريمه ، مع انه خلاف الاتفاق فى المقام .

والحق هو ما تقدمت اليه الاشارة ، فى كلام المحقق المتقدم ذكره ، من انه قد يكون ذلك مخصوصاً بالشراء بعد القبض بسبب لانعرفه كسابر الاحكام الشرعية . وبالجمله ، فان كلام صاحب الكفاية هنا ، عند من عرض على المسألة بضرر قاطع ، مما يحسبه الظمئان ماء وهو سراب لامع ، وكيف كان فان هذه الرواية من معتدى ادلة القول المشهور ، وهو على ما ترى من القصور ، بالنسبة الى الخراج . والمقاسمة . واما بالنسبة الى الزكاة فقد تقدم تحقيق القول . فيها .

* * *

(الرابع) : ما رواه فى التهذيب عن ابي بكر الحضرمي ، قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وعنده اسماعيل ابنه فقال : ما يمنع ابن ابي السماك ان يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس ويعطيهم ما يعطى الناس ؟ ثم قال لى : لم تركت عطاءك ؟ قلت : مخافة على ديني ا قال : ما منع ابن ابي السماك ان يبعث اليك بعطائك ، اما علم انك فى بيت المال نصيباً ؟ (١)

قال الارديلى - رحمه الله ، بعد نقله الرواية - : ليس فيها دلالة اصلاً ، الا على جواز اعطاء مال من بيت المال الذى هو لمصالح المستحقين من الشيعة . وابن هذا من من الدلالة على جواز اخذ المقاسمة من الجائر على العموم السدى تقدم . والعجب انه (٢) قال - فى المنفردة - : هذا نص فى الباب ، لانه عليه السلام بين ان لا خوف للسائل على دينه اذ لم يأخذ الا حقه من بيت المال ، وقد ثبت فى الاصول : تعدى الحكم بتعدى العلة المنصوصة - وانا ما فهمت هنا منها دلالة ما ، كيف وغاية دلالتها ما ذكر ، وذلك

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٧ حديث ٦٠

٢- الضمير يعود الى «الشيخ على» الذى الف رسالة منفردة فى هذه المسألة .

قديكون من بيت المال الذى يجوز اخذه واعطاؤه للمستحقين ، مثل ان يكون منذوراً او وصية لهم بان يعطيه ابن ابى السماك او غير ذلك . ثم اطال الكلام .
اقول : لا يخفى على المتتبع للسير والاثار ، والمتطلع فى كتب الاخبار : ان بيت المال المذكور فى امثال هذا المقام ، انما هو المشتمل على الاموال المعدة لمصالح المسلمين وارتزاقهم ، كما يدل عليه اخبار اعطاء المؤذن والقاضى ، والديات التى يعطى من بيت المال ونحو ذلك . وليس فى الاموال التى يأخذها الامام عادلاً ام جائراً ، ويكون فى بيت المال ، ما يكون كذلك الامال الخراج والمقاسمة ، والا فالزكاة لها ارباب مخصوصون .

واحتمال الحمل على ما ذكره من بيت مال يكون منذوراً او وصية ، عجيب من مثله رحمة الله عليه ، لاسيما مع ما صرح به غير واحد من المحققين ، من ان الاطلاق الواقع فى الاخبار انما يحمل على الافراد الشائعة المتكررة لها وانها هى التى ينصرف اليها الاطلاق دون الفروض النادرة .

وبالجملة فان مناقشته هنا فى بيت المال ، بالحمل على غير ما ذكرناه ضعيفة .
واما كون احد مصاريق بيت المال ارتزاق الشيعة اوهم مع غيرهم ، فالأخبار به اكثر من ان يأتى عليها المقام ، كما لا يخفى على المتتبع للأخبار بعين التحقيق والاعتبار .

وبالجملة فان الخبر المذكور ، بمعونة غيره من الاخبار فى جواز ارتزاق الشيعة من بيت المال ، مما لا يحوم حوله الاشكال ، وان كانت ابواب المناقشة منسدة فى هذا المجال .

والظاهر - ايضا - من قوله «ما يمنع ابن ابى السماك ان يخرج شباب الشيعة» الى جباية الخراج وجمعه ويعطيهم ما يعطى غيرهم ، والظاهر ان الرجل المذكور كان منصوباً من قبل الخليفة على جمع الخراج وحفظه وخرجه فى بيت المال وقسمته . ومراده عليه السلام حث الرجل المذكور على نفع الشيعة وصلتهم ، بجعلهم

اعواناً له على جمع الخراج ليحصل لهم اجرة ذلك . وجواز اخذ الشيعة من بيت المال الذى قد عرفت انه مال الخراج والمقاسمة . هذا هو ظاهر الخبر و سياقه .

و كيف كان ، فان الخبر و ان كان ظاهره ما ذكرناه ، الا انه لا يفى بتمام ما ادعوه فى هذا المقام ، مما تقدمت الاشارة اليه فى كلام المحقق الاردبيلي .

* * *

(الخامس) : مارواه فى الكافي والتهذيب عن اسحاق بن عمار ، فى الموثق قال : سألت عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم ، فقال : يشتري منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احداً (١) .

قال المحقق المتقدم ذكره : ولا دلالة فيها اصلاً الا على شراء شيء لا يكون ظلم فيه احداً ، فالاستدلال به على المطلوب بعيد . انتهى .

اقول : الظاهر ان الاستدلال بهذه الرواية بتقريب : ان العامل - فى الخبر المذكور - شامل لمن يجبى المقاسمة ويجمعها ، فيكون الخبر من حيث العموم دالاً على جواز الشراء من المقاسمة ، ما لم يعلم انه ظلم فيه احداً .

و الاستدلال بالخبر انما هو بالنظر الى عموم العامل لمن قد ذكرناه ، لا من حيث شراء شيء لا يكون فيه ظلم ، كما ذكره حتى ينتفى بذلك الاستدلال به . و الخبر - بهذا التقريب - صالح للاستدلال ، كما لا يخفى .

* * *

(السادس) : الاخبار الدالة على جواز قبالة الخراج والجزية . استدلل بها فى الكفاية . ومنها : مارواه الصدوق فى الفقيه فى الصحيح - عن اسماعيل بن الفضل ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل يتقبل لخراج الرجال وجزية رؤوسهم و

خراج النخل و الشجر و الاجام و المصايد و السمك و الطير ، وهو لا يدري لعل هذا لا يكون ابداً او يكون ، أيشتره ، وفى أى زمان يشتره ، و يتقبل منه ؟ فقال : اذا علمت ان من ذلك شيئاً واحداً قد ادرك فاشتره و تقبل به (١) . و مارواه الكلينى و الشيخ فى الموثق عن اسماعيل بن الفضل الهاشمى عن ابي عبد الله عليه السلام ، فى الرجل يتقبل بجزية رؤوس الرجال و بخراج النخل و الاجام و الطير ، و هو لا يدري و لعله لا يكون ... الخبر المتقدم بادننى تفاوت .

قال : و ظاهره ان غرض السائل متعلق بالسؤال من حيث انه لا يدري ، يكون من ذلك شىء ام لا ، ولهذا لم يذكر خراج الارض ، فكأن اصل الجواز من حيث كون ذلك خراجاً أمر مسلم عندهم .

و منها : مارواه الشيخ عن الحلبي فى الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ، فى جملة حديث قال : لا بأس بان يتقبل الرجل الأرض و اهلها من السلطان . و عن مزارعة اهل الخراج بالربع و النصف و الثلث ، قال : نعم لا بأس به ، و قد قبل رسول الله صلى الله عليه و آله - خير ، أعطاهم اليهود حين فتحت عليه بالجز ، و الجز هو النصف (٢) .

اقول : لا يخفى ان غاية ما تدل عليه هذه الاخبار - بناء على ما ذكره - هو انه يجوز للانسان ان يتقبل من السلطان الجزية التى على رؤوس اهل الذمة ، و هى المشار اليها بخراج الرجال فى صدر الخبر ، فيكون العطف تفسيرياً ، وكذا خراج النخل ونحوه مما ذكر من الارض الخراجية ، بأن يستأجر من السلطان ما يأخذه من هذه الاشياء المعدودة ، بمبلغ معين يدفعه اليه . وفيها دلالة على حل ذلك وان كان من الجائر ، و اشارة الى ان حكم تصرف الجائر فى هذه الارض حكم تصرف

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦٤ حديث ٤ :

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٠ حديث ٨ :

الامام العادل ، ردا على القول الاخر . الا انه لا يفي بتمام ما ادعاه الاصحاب في المقام مما تقدمت الاشارة اليه .

ونحو هذه الروايات ايضاً فيما قلناه مارواه في الكافي والتهذيب عن اسماعيل ابن الفضل عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : سألت عن رجل استأجر من السلطان ارض الخراج بدراهم مسماة او بطعام مسمى ، ثم آجرها وشرط لمن يزرعها ان يقاسمه النصف او اقل من ذلك او اكثر ، وله في الارض بعد ذلك فضل ، ايصح له ذلك ؟ قال نعم ، اذا حفر لهم نهراً او عمل لهم شيئاً يعينهم بذلك ، فله ذلك ، قال : و سألت عن رجل استأجر ارضاً من ارض الخراج بدراهم مسماة او بطعام معلوم فبواجرها قطعة قطعة او جريباً جريباً بشيء معلوم ، فيكون له فضل فيما استأجره من السلطان ، ولا ينفق شيئاً . او بواجر تلك الارض قطعاً على ان يعطيهم البذر والنفقة فيكون له في ذلك فضل على اجارته ، و له تربة الارض او ليست له ؟ فقال له : اذا استأجرت ارضاً فانفقت فيها شيئاً او رمت فيها ، فلا بأس بما ذكرت (١) .

ومنها مارواه في الفقيه مرسل ، قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل استأجر ارض الخراج ... الحديث (٢) .

و مارواه في الكافي والتهذيب عن الفيض بن المختار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك ، ما تقول في الارض أتقبلها من السلطان ثم أواجرها اكرتني على ان ما اخرج الله منها من شيء ، كان لي من ذلك النصف او الثلث بعد حق السلطان قال : لا بأس به كذلك أعامل اكرتني (٣) .

و بالجملة فان هذه الروايات - باعتبار ما دلت عليه جواز قبالة الخراج و

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦١ حديث : ٣ و ٤

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦٢

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٨ حديث : ٣

الارض الخراجية ، مع ما تقدم فى رواية ابى بكر الحضرمى ، و ما ذيلناها به ، و صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج المتقدم فى حكم الزكاة وجواز شرائها - مما يثمر الظن الغالب بجواز تناول الخراج و المقاسمة من الجائر ، و ان تصرفه فى ذلك يجرى مجرى تصرف الامام عليه السلام .

لكن لا فى جميع الوجوه التى ذكروها ، من انه لا يحل انكار ذلك عنه ، و لاختيائه فيه ولا سرقة ونحو ذلك . حيث ان غاية ما يفهم من هذه الروايات : هو التوصل الى الانتفاع من هذه الاراضى الخراجية ، وخراجها بقبول ذلك من الجائر ، و الاستيجار منه ، و الشراء من مال الخراج و الزكاة التى قبضها .

و اما ما ذكره من الزيادة على ذلك من عدم جواز انكاره ، و وجوب دفعه له ، فربما دلت بعض الاخبار على خلافه ، مثل صحيحة العيص بن القاسم ، عن ابى عبدالله عليه السلام فى الزكاة ، قال : ما أخذ منكم بنو امية فاحتسبوا به ، و لا تعطوهم شيئاً ما استطعتم ، فان المال لا يبقى على هذا ان يزكى مرتين (١) .

و الرواية وان كان موردها الزكاة خاصة ، الا ان فيها اشارة الى انه لا يجوز دفع الحقوق الشرعية لغير مستحقها و اهلها ، لاسيما مع ما يستلزمه من اعانة الظلمة ، الذى تقدم التصريح بتحريمه . و الى ذلك ايضا تشير صحيحة زيد الشحام ، قال : قلت لابى عبدالله عليه السلام : جعلت فداك ان هؤلاء المصدقين يأتوننا فيأخذون الصدقة فنعطيهما اياها أتجزى عنا ؟ قال : لا ، انما هؤلاء قوم غصبوكم - اوقال ظلموكم - اموالكم ، و انما الصدقة لاهلها (٢) .

وحمله الشيخ على استحباب الاعادة ، جمعاً بينه و بين ما يدل على الاجزاء من الاخبار . و قد تقدمت فى كتاب الزكاة .

١- الوسائل ج ٦ ص ١٧٤ حديث ٣ :

٢- الوسائل ج ٦ ص ١٧٥ حديث ٦ . و الراوى هو زيد بن يونس ابو -

والاظهر في وجه الجمع . انما هو حمل مادل على الاجزاء على عدم التمكن من انكارها ومنعها ، و انما تؤخذ منه قهراً . ومادل على العدم على من تمكن من عدم الدفع ودفعها لهم اختياراً ، كما تدل عليه صحيحة العيص المذكورة . والله العالم .

(السابع) : الاخبار الدالة على جواز اخذ جوائز خلفاء الجور . ومنها :
 مارواه في التهذيب عن يحيى بن ابي العلا عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيه عليه السلام : ان الحسن و الحسين - عليهما السلام - كانا يقبلان جوائز معاوية (١) و نحوها من الاخبار الاتية في المسألة التالية انشاء الله . وانت خبير بما فيه من الضعف الغنى عن التنبيه .

المسألة الثالثة

لا اشكال ولا خلاف في حل جوائز السلطان و جميع الظلمة ، على كراهية
مالك يخبره بأن ذلك من ماله ، فانه لا كراهة . وما يعلم بكونه حراماً فيجب رده على
مالكه ، او الصدقة به عنه .

ويدل على الثالث : ما تقدم في مسألة تحريم معونة الظالمين ، من رواية على
ابن ابي حمزة (١) .

و على الاول والثاني : أصالة الحل ، المدلول عليها بالانخبار المتكاثرة ، و
قد تقدم شطر منها في مقدمات الكتاب .

وعلى الكراهة في الاول : وقسوع الشبهة فيها ، باحتمال كونها من الحرام
او دخول الحرام في تلك الجوائز ، لعدم تورع الدافع لها ، مع عدم انخباره
بالحل .

ولهذا صرح الاصحاب باستحباب اخراج الخمس منها ، من حيث احتمال
الاختلاط ، وخروج الخمس محلل للمال المختلط حلاله بحراره .

قال في المنتهى : ولو لم يعلم حراماً جاز تناولها وان كان المجيز لها ظالماً ،

و ينبغي له ان يخرج الخمس من جوائز الظالم ، ليظهر بذلك ماله ، لان الخمس يطهر المختلط بالحرام فيطهر ، مالم يعلم فيه الحرام . و ينبغي ان يصل اخوانه من الباقي بشيء و ينتفع هو بالباقي .

اقول : ومن الاخبار الواردة في المقام ما تقدم قريباً من خبر يحيى بن ابي العلا (١) .

و مارواه في التهذيب والفقهاء في الصحيح ، عن ابي ولاد ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : ما تقول في الرجل يلى اعمال السلطان ليس له كسب الا من اعمالهم ، و انا أمر به وانزل عليه فيضيئي و يحسن الى ، وربما امر لى بالدرهم والكسوة ، و قد ضاق صدرى من ذلك ؟ فقال لى : كل و خذ منه ، لك المهني وعليه الوزر (٢) .

و مارواه في الفقيه عن ابي المعزا ، قال : سألت رجلاً ابا عبدالله عليه السلام و انا عنده ، فقال : اصلحك الله امر بالعامل او اتى العامل ، فيجيزني بالدرهم آخذها ؟ قال : نعم ، و حجج بها . (٣) و رواه الشيخ في الصحيح مثله بدون قوله « او اتى العامل » .

وما رواه الشيخ عن محمد بن هشام او غيره ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام امر بالعامل فيصلني بالصلة أقبلها ؟ قال : نعم . قلت : و احج منها ؟ قال : نعم حج منها (٤) .

وعن محمد بن مسلم و زرارة قالا : سمعناه يقول : جوائز العمال ليس بها

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٧ حديث : ٤

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٦ حديث : ١ باب ٥١ :

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٦ حديث : ٢

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٧ حديث : ٣

بأس (١) .

و عن عمار فى الموثق عن ابى عبدالله عليه السلام قال : سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل ؟ قال : لا ، الا ان لا يقدر على شىء يأكل ولا يشرب ، ولا يقدر على حيلة ، فان فعل فصار فى يده شىء فليبعث بخمسه الى اهل البيت - عليهم السلام - (٢) .

و مارواه فى الكافى عن عمر اخى عذافر ، قال : دفع الى انسان ستمائة درهم او سبعمائة درهم لابى عبدالله عليه السلام فكانت فى جوالقى ، فلما انتهت الى الحفيرة شق جوالقى وذهب بجميع ما فيه ، و رافقت عامل المدينة بها ، فقال : انت الذى شق جوالقك وذهب بمتاعك ؟ قلت : نعم . قال : اذا قدمنا المدينة فأتنا نعوضك .

قال : فلما انتهينا الى المدينة ، دخلت على ابى عبدالله عليه السلام فقال : يا عمر شقت زاملتك و ذهب بمتاعك ؟ فقلت : نعم . فقال : ما اعطاك الله تعالى خيرا مما اخذ منك - الى ان قال - فأت عامل المدينة فتتجز منه ما وعدك ، فانما هو شىء دهاك الله اليه لم يطلبه منه (٣) .

الى غير ذلك من الاخبار الدالة على صلة خلفاء بنى العباس للائمة - عليهم السلام - وقبولهم ذلك منهم .

فوائد

الاولى : ما ذكره الاصحاب - رضوان الله عليهم - من كراهة هذه الجوائز لما تقدم ذكره ، ربما نافاه الاخبار الدالة على قبولهم - عليهم السلام - لجوائز

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٧ حديث : ٥

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٤٦ حديث : ٣

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٨ حديث : ٨

خلفاء الجور ، و قد تقدم خبر قبول الحسن والحسن عليهما السلام لجوائز معاوية ، و مثله مارواه فى كتاب الاحتجاج فى حديث : انه كان يبعث الى الحسين عليه السلام فى كل سنة الف الف درهم سوى عروض وهدايا من كل ضرب (١) .

ويمكن الجواب عن ذلك ، بوجوه :

(احدها) : ان الارض وما فيها لهم - عليهم السلام - كما دلت عليه جملة من الاخبار التى قدمناها فى كتاب الخمس (٢) فكيف بما فى ايدى هؤلاء الفجرة من ذلك .

و (ثانيها) : انه من المحتمل - قريباً - ان قبولهم لها لا يستلزم اكلهم منها ، فيجوز ان يتصدقوا بها ، لانها من مال المسلمين فيصرفونها عليهم .

و يدل على ذلك : مارواه فى العيون عن صاحب الفضل بن الربيع ، عن ابى الحسن موسى عليه السلام ، فى حديث : ان الرشيد بعث اليه بخلع وحميلان و مال . فقال : لا حاجة لى بالخلع و الحميلان و المال ، اذا كان فيه حقوق الامة . فقلت : ناهدتك بالله ان لاترده فيغتاظ . قال : اعمل بهما أحببت (٣) .

و فى خبر آخر ، ان الرشيد امر ان يحمل بين يديه خلع و بدرتان دنانير . فقال عليه السلام : و الله لولا انى ارى من ازوجه بها من عزاب بنى ابى طالب لثلاينقطع نسله ما قبلتها (٤) .

وروى فى الكافى عن محمد بن قيس بن رمانة قال : دخلت على ابى عبدالله عليه السلام فذكرت له بعض حالى ، فقال : يا جارية هاتى ذلك الكيس ، هذه اربعمأة دينار

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٩ حديث : ١٤

٢- الجزء ١٢ ص ٤٣٤ من هذه الطبعة .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٨ حديث : ١٠

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٩ حديث : ١١

وصلنى بها ابو جعفر ، فخذها و تفرج بها (١) الحديث .

و (ثالثها) : جواز فعلهم للمكروه احياناً ، كما دلت عليه جملة من الاخبار لبيان جوازه ، وانهم لو امتنعوا من قبول ذلك امتنع الناس التابعون لهم بامتناعهم منه اقتداء بهم ، ولزم به ادخال الضرر عليهم فى بعض الموارد ، لاسيما فى مقام الضرورة ، مع حل ذلك شرعاً .

و (رابعها) : ان لهم حقاً فى بيت المال ، فيكون ذلك من حقوقهم الواجبة لهم ، و يحمل الامتناع منهم فى بعض الاوقات على التنزه والله العالم .

الثانية : ما ذكره الاصحاب هنا من استحباب اخراج الخمس من هذه الجوائز لم اقف فيه على خبر ، الا ما قدمناه من خبر عمار (٢) .

و مورده انما هو الدخول فى اعمالهم وحصول شيء له من ذلك . والفرق بينه وبين الجوائز ظاهر ، لما تقدم من اختلاف الاخبار فى جواز الدخول فى اعمالهم ، وقد تقدمت فى تلك المسألة ، بخلاف مسألة الجوائز ، فان الاخبار متفقة على حلها ، و معارضة بالقاعدة المتفق عليها - نصاً و فتوى - كل شيء فيه حلال و حرام ، فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه (٣) .

ومورد اخبار الخمس - الكثيرة بالنسبة الى هذا الفرد - انما هو المال المعلوم دخول الحرام فيه ، مع عدم معلومته بعينه ، وعدم معلومية صاحبه . و قد تقدمت فى كتاب الخمس (٤) .

وظاهر عبارة العلامة المتقدمة : انه انما استند فى اخراج الخمس فى هذا المقام

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٥٨ حديث : ٩

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٢٦ حديث : ٣

٣- الوسائل ج ١٧ ص ٩١ حديث : ٢٠١

٤- فى الجزء الثانى عشر ص ٣٦٣ - ٣٦٤

الى هذه الاخبار باعتبار دلالتها على ذلك بطريق الاولوية . حيث انهادلت على تطهير المال المعلوم فيه وجود الحرام باخراج الخمس ، فتطهير ماظن كونه حراماً او دخل فيه الحرام بطريق اولى .

وفيه منع ظاهر ، بل هو قياس محض مع الفارق ، للاتفاق هنا على الحل نصاً وفتوى ، مع الاعتضاد - كما عرفت - بالقاعدة المتفق عليها نصاً وفتوى ، بخلاف ما لو علم فيه الحرام ، اذ اخلاف في تحريمه بمقتضى النصوص الواردة في المحصور من ذلك ، لكن لماوردت هذه الاخبار بتحليله باخراج الخمس منه وجب استثنائه من النصوص المذكورة .

الثالثة : قد صرححت موثقة عمار المتقدمة (١) بأنه يبعث بخمس المال الذى يصير فى يده من عملة الظالمين اليهم - عليهم السلام - والظاهر من ذلك : ان مصرفه مصرف الخمس المأخوذ من الغنائم ونحوها ، مما تقدم فى كتاب الخمس ، مع ان هذا الموضوع مما لم يتعرض احد من الاصحاب لعهده فى كتاب الخمس فى عداد تلك الاشياء وقد وقع فى الخمس المأخوذ من الحلال المختلط بالحرام بحث فى مصرفه قد مئذكره فى الكتاب المشار اليه .

والظاهر : ان عدم تعرض الاصحاب لهذا الفرد ، اما من حيث عدم وجوبه ، فان ظاهرهم انما هو الاستحباب ، اوندور الرواية المذكورة . وكيف كان فاجراج الخمس مخصوص بمورد الخبر ، وهو العمل لهم ، دون مانحن فيه من الجوائز . والله العالم .

الرابعة : قد عدد بعض مشائخنا المحققين من محدثى متأخرى المتأخرين جوائز الظالم ، فى الشبهات الواردة فى اخبار التثليث «حلال بين ، وحرام بين ، وشبهات بين ذلك» (٢) بناء على ان ما احتمل الحرمة وان كان بحسب ظاهر الشرع حلالاً ،

١- فى صفحة ٢٦٣

٢- راجع : الكافى ج ١ ص ٦٨

الا انه من جملة افراد الشبهة المعدودة في هذه الاخبار .

وعد من ذلك - بناء على هذا الاصل الذي ذكره ايضا - ماختلف فيه الاخبار، مع ترجيح احد طرفيها في نظر الفقيه ، كمسألة نجاسة البشر مثلاً ، مع القول بالطهارة .

وفيه - اولاً - : ان الحل والحرمة - كما حققناه في محل أليق وقد تقدم ايضا في المجلد الثاني من كتاب الطهارة - ليس عبارة عما كان كذلك في نفس الامر والواقع ، وانما ذلك بالنظر الى علم المكلف . وكذلك الطهارة والنجاسة ، فالحلال هو ما لم يعلم المكلف حرمة ، وان كان حراماً في الواقع ، لاما علم عدم حرمة . والطاهر : ما لم يعلم نجاسته ، لاما علم عدم نجاسته .

ولا يقال : هذا حلال بحسب الظاهر وحرام في الواقع ، الا لا واقع هنا لذلك ، فان الاحكام الشرعية لم يجعلها الشارع منوطة بالواقع ونفس الامر السدى لا يعلمه الا هو ، وانما جعلها منوطة بعلم المكلف .

وتحقيق البحث في المقام واسع ، وقد تقدم في الموضع المشار اليه .

وثانياً : ان المفهوم من الاخبار في هذا القسم الثالث - اعني قسم الشبهة - هو الكف والتثبت والرد الى الائمة - عليهم السلام (١) كما ان الحكم في الحلال البين والمحرام البين ، هو الاباحة في الاول ، والمنع مع المؤاخذه بالمخالفة في الثاني . ومن الاخبار المشار اليها : قول ابي جعفر (عليه السلام) في حديث طويل : وما اشتبه عليكم فقفوا عنده وردوه الينا فشرح لكم من ذلك ما شرح لنا (٢) .

وقول الصادق (عليه السلام) : قال رسول الله ﷺ : الامور ثلاثة ، امرتين لك رشده

١- راجع : الكافي ج ١ ص ٥٠ حديث : ١٠

٢- الوسائل ج ١٨ ص ١٢٣ حديث : ٤٣

فاتبعه ، وامر تبين لك فيه فاجتنبه ، وامر اختلف فيه فرده الى الله عز وجل (١).

وقول الصادق عليه السلام : اورع الناس من وقف عند الشبهة (٢) .

وقول امير المؤمنين في وصيته لابنه الحسن عليه السلام : اوصيك يا بني - الى ان

قال - : والصمت عند الشبهة (٣) .

وقوله عليه السلام : الوقوف عند الشبهة ، خير من الاقتحام في الهلكة (٤) الى غير ذلك

من الاخبار .

وما نحن فيه ليس من هذا القبيل ، لتصريح الاخبار به ، واتفاق الاصحاب

على الحل من غير توقف .

وبالجملة ، فان دخول ما ذكره في افراد الشبهة المحدودة في هذه الاخبار ظاهر

الفساد لمن تأمل في ما ذكرناه بعين الفكر والسداد .

نعم يمكن ان يقال : ان معنى الشبهة لا ينحصر في هذا الفرد المذكور في هذه

الاخبار ، بل من جملة ما يستحب التنزه عنه فيما اذا حصل الشك او الظن بساحتمال

النقيض لما قام الدليل على حليته او طهارته على الاطلاق كما فيما نحن فيه ، فان الدليل

دل على ان كل شيء حلال حتى تعلم حرمة ، وجواز الظالم من هذا القبيل كما صرح به

اخبارها ، لكن يحتمل قريبا بسبب العلم بأخذه الحرام كون هذا الفرد منه ، وان لم

يعلم المكلف . فالأفضل له التورع عنه . والله العالم .

الخامسة : روى في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري ، انه

كتب الى صاحب الزمان - عجل الله فرجه - يسأله عن الرجل من وكلاء الوقف

١- الكافي ج ١ ص ٦٨ . واللفظ في الوسائل ج ١٨ ص ١١٨ حديث : ٢٣

٢- الوسائل ج ١٨ ص ١١٨ حديث : ٢٤

٣- الوسائل ج ١٨ ص ١٢٣ حديث : ٤٢

٤- الكافي ج ١ ص ٦٨ واللفظ في الوسائل ج ١٨ ص ١١٢ حديث : ٢

مستحلالا فى يده ، لا يتورع عن اخذ ماله . ربما نزلت فى قريته وهو فيها ، او أدخل منزله وقد حضر طعامه فيدعونى اليه ، فان لم آكل من طعامه عادانى عليه ، فهل يجوز لى ان آكل من طعامه ، واتصدق بصدقة ، وكم مقدار الصدقة ؟ وان اهدى هذا الوكيل هدية الى رجل آخر فيدعونى الى ان أنال منها ، وانا علم ان الوكيل لا يتورع عن اخذ ما فى يده فهل على فيه شىء اذا انالنت منها ؟ الجواب : ان كان لهذا الرجل مال او معاش غير ما فى يده ، فكل طعامه واقبل به ، والا فلا (١) ورواه الشيخ - رحمه الله - فى كتاب الغيبة ايضا .

وانت خبير بان ظاهر هذا الخبر : عدم جواز قبول جوائز الظالم الامع العلم بان له معاشا او مالا حلالا ، وظواهر الاخبار المتقدمة اعم من ذلك ، فالواجب تقييد تلك الاخبار به .

الا ان ذلك خلاف ما عليه ظاهر اتفاق كلمة الاصحاب فى هذا الباب ، فانهم يكتفون فى الحكم بالحلية بمجرد مجهولية الحال وان لم يعلم ان له مالا حلالا او معاشا حلالا ، وهو ظاهر الاخبار المتقدمة . وانما يستثنون معلومية كونه حراما .

اللهم الا ان يقال : ان ظاهر هذا الخبر يعطى : ان السائل عالم بان هذا الوكيل ليس له مال الا مال الوقف الذى فى يده ، وانه يستحل اكله ، وعلى هذا فيكون جميع ما يصرفه ويهديه انما هو من هذا المال الذى فى يده ، فاجابه رحمته ان كان كذلك فلا يجوز الاكل من عنده ، وان كان له معاش او مال غير ذلك ، بحيث يحتمل كون ما يعطيه من ذلك المال الحلال جاز الاكل ، وحينئذ فلا يدخل فى هذا مجهول الحال الذى دل كلام الاصحاب وظواهر الاخبار المتقدمة على حل جوازه .

السادسة : قد صرح الاصحاب ، وعليه دلت الاخبار ، بانه لا بأس بمعاملة

الظلمة والبيع عليهم والشراء منهم ، وان كان مكروها .
ومن الاخبار فى ذلك ماتقدم فى المسألة السابقة ، من موثقة اسحاق بن عمار
الدال على انه يشتري من العامل مالم يعلم انه يظلم فيه احداً (١) .
وما رواه فى التهذيب عن محمد بن ابي حمزة عن رجل ، قال : قلت لابي
عبدالله عليه السلام : اشترى طعاما فيجئني من يتظلم يقول : ظلموني ، فقال : اشتره (٢) .
اقول : انما امره عليه السلام بالاشتراء ، لانه لم يعلم ان ظلمه كان فى ذلك الطعام
بعينه ، بل اخبره بانهم يظلمون الناس . وقد عرفت ان ذلك غير مانع من جواز
الشراء منهم ، مالم يعلم الظلم فى ذلك المبيع المعين المعلوم .
وعن على بن عطية ، قال اخبرني زرارة ، قال : اشترى ضريس بن عبد الملك
واخوه من هبيرة ارزاً بثلاثمائة الف ، قال : فقلت له : وملك - او ويحك - انظر
الى خمس هذا المال فابعث به اليه واحتبس الباقي ، فأبى على ، قال : فأدى
المال ، وقدم هؤلاء (٣) فذهب امر بنى امية . قال : فقلت ذلك لابي عبدالله عليه السلام
فقال - مبادراً للجواب - : هوله هوله . فقلت : انه قد أداها ، فعض على اصبعه (٤) .
و ظاهر سياق الخبر المذكور : ان هبيرة كان من بنى امية او عمالهم ، و
ان الشراء وقع فى مقدمات ذهاب دولتهم على يد العباسية . و زرارة لما علم ذلك
امر ابن اخيه ان يبقى الثمن ولا يدفعه الى البائع ، وان يبعث بخمسه الى الامام عليه السلام
ليحل له المال ، لانه مال الناصب المأمور باخراج الخمس منه ، فامتنع ابن اخيه من
ذلك ، فلما اخبر زرارة الامام عليه السلام قبل ان يتم له الحكاية ، حلل له الخمس الذى

١- اصل الحديث فى الوسائل ج ١٢ ص ١٦٣ حديث : ٢ باب ٥٣

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٦١ حديث : ٣

٣- اى بنوا العباس . والمقصود : ظهور أمرهم واستيلائهم على سرير الخلافة .

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٦١ حديث : ٢

امره بارساله ، ثم لما اخبره زرارة انه دفع الثمن عض على يديه ندما على ما فعل ضريس من دفع الثمن ، ففى الخبر المذكور دلالة على حل مال الناصب كما ورد به غيره ، وعلى اخراج خمسه ، وعلى تحليل الامام عليه السلام بالخمس ، كما تقدم فى كتاب الخمس ، و على جواز معاملة الظلمة كما هو المقصود بالبحث ، الى غير ذلك من الاخبار الواردة فى المقام .

و اما الكراهة فالوجه فيها : ما تقدم بيانه فى الجوائز . والله العالم .

المسألة الرابعة

قد اختلفت الاخبار وكلمة الاصحاب ، و ان كان الاول اشد اختلافاً ، فيما يأخذ كل من الولد والوالد من مال الآخر .

فقال الشيخ في الاستبصار - بعد ايراد صحيحة محمد بن مسلم ، و صحيحة ابي حمزة الثمالي ، و حسنة محمد بن مسلم الاتي (١) جميع ذلك انشاء الله تعالى - ما لفظه : هذه الاخبار كلها دالة على انه يسوغ للوالد أن يأخذ من مال ولده ، اذا كان محتاجاً ، فأما مع عدم الحاجة فلا يجوز له أن يتعرض له ، ومتى كان محتاجاً وقام الولد به وبما يحتاج اليه فليس له ان يأخذ من ماله شيئاً ، وان ورد في الاخبار ما يقتضي جواز تناوله من مال ولده مطلقاً ، من غير تقييد . فينبغي ان يحمل على هذا التقييد . انتهى .

وقال في النهاية : لايجوز للولد أن يأخذ من مال والده شيئاً على كل حال، الا باذنه قل ذلك ام كثر ، لامختاراً ولا مضطراً ، فان اضطر ضرورة شديدة حتى يخاف تلف النفس ، اخذ من ماله ما يمسك به رفقاً ، كما يتناول من الميتة والدم . والوالد فما دام الولد ينفق عليه مقدار ما يقوم بأوده و سد خلته ، من الكسوة

١- بعد الانتهاء من نقل كلمات الاصحاب - رضوان الله عليهم - .

والطعام بالمعروف ، فليس للوالد أن يأخذ من ماله شيئاً . وان لم يكن الولد ينفق عليه وكان الوالد مستغنياً عن ماله ، فلا يجوز له ايضاً ان يأخذ من ماله شيئاً على حال . فان احتاج الى ذلك اخذ من ماله قدر ما يحتاج اليه من غير اسراف . بل على طريق القصد . و اذا كان للولد مال ولم يكن لو والده ، جاز له ان يأخذ منه ما يحجج به حجة الاسلام ، فاما حجة التطوع فلا يجوز له ان يأخذ نفقتها من ماله الا باذنه ، واذا كان للولد جارية ولم يكن وطأها ولا مسها بشهوة ، جاز للوالد ان يأخذها و يطأها ، بعد ان يقومها على نفسه بقيمة عادلة ، و يضمن قيمتها في ذمته . ومن كان له ولد صغير فلا يجوز له ان يأخذ شيئاً من امواله الاقرضاً على نفسه ، والوالدة لا يجوز لها ان تأخذ من مال ولدها شيئاً الا على سبيل القرض على نفسها . انتهى .

وقال ابن ادريس في السرائر : لا يجوز للولد ان يأخذ من مال والده شيئاً ، قليلاً كان او كثيراً الا باذنه ، لا مختاراً ولا مضطراً . وان اضطر ضرورة يخاف معها على تلف نفسه اخذ من ماله ما يمسك به ريقه ، كما يتناول من الميتة والدم .

«هذا اذا كان الوالد ينفق عليه ويقوم بواجب حقه ، لان نفقة الولد عندنا تجب على الوالد اذا كان الولد معسراً ، سواء كان بالغاً ام غير بالغ ، و يجبر الوالد على ذلك . فاما اذا كان الولد موسراً فلا تجب نفقته على والده ، سواء كان صغيراً او كبيراً ، بلا خلاف بيننا .

«فاذا تقرر ذلك فان انفق عليه والارفعه الى الحاكم ، واجبره الحاكم على الانفاق . فان لم يكن حاكم يجبره على ذلك ، فللولد عند هذه الحال الاخذ من مال والده ، مقدار ما ينفقه على الاقتصاد ، ويحرم عليه ما زاد على ذلك .

«والوالد فمادام الولد ينفق عليه مقدار ما يقوم بأوده وسد خلته ، من الكسوة والطعام بالمعروف ، فليس لو والده ان يأخذ من ماله بعد ذلك شيئاً ، لالقضاء ديونه ، ولا ليتزوج به ، ولا ليحجج به ، ولا لغير ذلك . فان لم يكن الوالد معسراً وكان مستغنياً

من مال ولده ، فلا يجوز ان يأخذ من ماله شيئاً على كل حال ، لا بالمعروف ولا غيره .
لان نفقة الوالد لاتجب على الولد عندنا الامع الاعسار ، فامامع الاستثناء فلا توجب
النفقة على ولده .

ثم نقل عن الشيخ في النهاية : جواز اخذ الوالد للحج الاسلام . ثم قال : الا
اندرجع عنه في الاستبصار . فانه - رحمه الله - قال ... ثم نقل عبارته المتقدمة في صدر
المسألة ، ثم نقل عنه في الاستبصار في حيزه : اما موثقة سعيد بن يسار الاتية انشاء الله ،
الدالة على الحج من مال ابنه الصغير ، وانه ينفق من مال ولده . وانه اجاب عن الاتفاق
بالحمل على ما اذا امتنع الولد من القيام به ، وعن الحج بانه محمول على انه يأخذ
على وجه القرض على نفسه ، اذا كان وجبت عليه حجة الاسلام .

ثم نقل عنه في الاستبصار ايضاً ، بحمل الاخبار الدالة على انه يسطأ جارية ابنه ،
على ما اذا كان الابن صغيراً وقومها على نفسه ، او يكون هو القيم بامورهم والناظر
في اموالهم .

ثم اعترضه في تجويزه اخذ نفقة الحج قرضاً . قال : فان هذا لا يجوز ، لانه
لاتجب عليه الاستدانة ليحج بها ، الا انه لو حج به كانت الحجة مجزية عما وجبت ،
واستقر في ذمته . انتهى .

اقول : وانت خبير بأن ما ادعاه ابن ادريس هنا ، من ان الشيخ رجع عما ذكره
في النهاية ، من جواز اخذ الوالد للحج في الاستبصار ، واستدل بالعبرة المتقدمة ،
لا يخلو من خدش ، فان من تأمل كلام الاستبصار في هذا المقام ، من اوله الى آخره ،
يعلم ان العبرة المتقدمة ، وان اوهمت ما ذكره ، الا ان آخر كلامه وحكمه بجواز
القرض اذا كانت ذمة الاب مشغولة بالحج ، مخصص للكلام المتقدم .

ولافرق بين كلامه في النهاية وكلامه في الاستبصار ، الاطلاقه في النهاية «جواز
الاخذ للحج وان لم يستطع قبل ذلك» وتقييده في الاستبصار بما اذا كانت الذمة مشغولة

بالحج ، واخذته على سبيل القرض . ولهذا نازعه فى جواز القرض للحج ايضاً . وبهذا يظهر انه لم يرجع عن اصل المسألة ، كما هو ظاهر كلامه ، وانما رجع عن ذلك الاطلاق الى هذا التقييد .

ثم ان ما ذكره فى النهاية ايضاً ، بالنسبة الى وطى الاب جارية ابنه ، مطلق بالنسبة الى الولد صغيراً كان او كبيراً ، وظاهر الاستبصار التخصيص بالصغير .

قال ابن ادریس : وهذا هو الصحيح الذى عليه الاجماع ، فاما اذا كان الولد كبيراً بالغاً فلا يجوز للوالد وطى جاريته الا باذنه على كل حال .

ثم انه فى السرائر اعترض على الشيخ - رحمة الله عليه - ايضاً فى قوله فى آخر كلامه بجواز اخذ الام قرصاً من مال ولدها مع الاستعناء ، فقال بعد نقل كلام الشيخ رحمه الله المتقدم : وهذا غير واضح ، لانه لادلالة على ذلك . وقوله لا يحل : «لا يحل مال مرء الاعن طيب نفس منه» (١) وايضاً انصرف فى مال الغير بغير اذنه قبيح عقلاً وسمعاً ، فمن جوزه فقد اثبت حكماً يحتاج فى اثباته الى دليل شرعى . انتهى . وما ذكره ابن ادریس هنا محل نظر ، لما سأتى انشاء الله تعالى عند نقل الاخبار ، من جواز اخذها قرصاً ، مع تحقيق المسألة .

اقول : والواجب هنا اولاً نقل الاخبار الواردة فى المقام ، ثم الكلام فيها بتوفيق الملك العلام ، بما ينحل به عنها شبهة الابهام ، وينجلي عنها غياهب الظلام .

(الاول) : مارواه فى الكافى والفقيه ، فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال : سأله عن رجل لابنه مال ، فيحتاج الاب اليه ، قال : يأكل منه . فأما الام فلا تأكل منه الا قرصاً على نفسها (٢) .

(الثانى) : مارواه فى الكافى عن على بن جعفر عن ابى ابراهيم عليه السلام قال : سأله

١- راجع الوسائل ج ٣ ص ٤٢٤ باب : ٣ من ابواب مكان المصلى

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٦ حديث : ٥

عن الرجل يأكل من مال ولده ؟ قال : لا ، الا ان يضطر اليه فيأكل منه بالمعروف ، ولا يصلح للولد ان يأخذ من مال والده شيئاً ، الا باذن والده (١) .

ورواه الحميرى فى قرب الاسناد ، عن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر ، الا انه قال : لا ، الا باذنه او يضطر فيأكل بالمعروف او يستقرض منه حتى يعطيه اذا ايسر (٢) .

(الثالث) : مارواه فى الكافى والتهذيب فى الصحيح عن ابى حمزة الثمالى ، عن ابى جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ لرجل : انت ومالك لا يبيك . ثم قال ابو جعفر عليه السلام : ما احب ان يأخذ من مال ابنه الا ما احتاج اليه مما لا بد منه ، ان الله عز وجل لا يحب الفساد (٣) .

(الرابع) : مارواه فى الكافى عن ابن ابى يعفور عن ابى عبدالله عليه السلام فى الرجل يكون لولده مال ، فاحب ان يأخذ منه ، قال : فليأخذ . وان كانت امه حية فما احب ان تأخذ منه شيئاً الا قرضاً على نفسها (٤) .

(الخامس) : مارواه فى الكافى والتهذيب ، عن محمد بن مسلم ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يحتاج الى مال ابنه ، قال : يأكل منه ما شاء من غير سرف . وقال : فى كتاب على عليه السلام : ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً الا باذنه ، والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء ، وله ان يقبض على جارية ابنه اذا لم يكن الابن وقع عليها . وذكر ان رسول الله ﷺ قال لرجل : انت ومالك لا يبيك (٥) .

ورواه الصدوق عن العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن ابى جعفر عليه السلام فى كتاب

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٦ حديث : ٦

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٦ حديث : ٦

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٥ حديث : ٢

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٦ حديث : ٧

٥- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٤ - ١٩٥ حديث : ١

على عليه السلام : ان لم يكن الابن وقع عليها . ثم قال : وفى خبر آخر : لا يجوز ان يقع على جارية ابنة الاباذنه (١) .

(السادس) : مارواه فى الكافى والفقيه ، عن الحسين بن ابى العلا ، قال : قلت لابى عبدالله عليه السلام : ما يحل للرجل من مال ولده ؟ قال : قوته بغير سرف اذا اضطر اليه . قال : فقلت له : فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل الذى اناه فقدم اياه ، فقال له : انت ومالك لا يبيك ؟ فقال : انما جاء بأبيه الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله هذا ابى ، وقد ظلمنى ميراثى من أمى ، فاخبره الاب انه قد انفق عليه وعلى نفسه ، فقال : انت ومالك لا يبيك ، ولم يكن عند الرجل شىء أو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبس الاب للابن ؟ . ورواه المصدوق فى كتاب معانى الاخبار فى الحسن (٢) .

(السابع) : مارواه الشيخ فى الموثق عن سعيد بن يسار ، قال : قلت لابى عبدالله عليه السلام : أبحح الرجل من مال ابنه وهو صغير ؟ قال : نعم . قلت : يحج حجة الاسلام وينفق منه ؟ قال : نعم ، بالمعروف . ثم قال : نعم ، يحج منه وينفق منه ، ان مال الولد للوالد ، وليس للولد ان يأخذ من مال والده الاباذنه (٣) .

(الثامن) : مارواه عن الحسين بن علوان ، عن زيد بن على ، عن آبائه - عليهم السلام - قال : اتى النبى صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله ، ان ابى عمدا لى مملوك لى ، فاعتقه كهياة المضرة لى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انت ومالك من هبة الله لا يبيك ، انت سهم من كنانته ، يهب لمن يشاء انا ، ويهب لمن يشاء الذكور ، ويجعل من يشاء عقيماً . جازت عتاقة ابيك ، يتناول والدك من مالك وبدنك ، وليس لك ان تتناول من ماله ولا من بدنه شيئاً الاباذنه (٤) .

١- الوسائل ج ١٤ ص ٥٤٤ حديث : ٧٠٦

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٧ حديث : ٨

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ حديث : ٤

٤- الوسائل ج ١٦ ص ٧٨ حديث : ١ باب : ٦٧ من ابواب العتق

(التاسع) : مارواه ايضا فى الصحيح عن ابن سنان (١) - والظاهر انه عبد الله - قال : سألته - يعنى ابا عبد الله عليه السلام - ماذا يحل للوالد من مال ولده ؟ قال : أما اذا انفق عليه ولده باحسن النفقة ، فليس له ان يأخذ من ماله شيئاً . وان كان لوالده جارية للولد فيها نصيب ، فليس له ان يطلها الا ان يقومها قيمة تصير لولده قيمتها عليه . قال : ويعلن ذلك . قال : وسألته عن الوالد ، أيرزأ من مال ولده شيئاً ؟ قال : نعم ، ولا يرزأ الولد من مال والده شيئاً الا باذنه ، فان كان لرجل ولد صغار ، لهم جارية ، فأحب ان يفتضاها فليقومها على نفسه قيمة ، ثم ليصنع بها ماشاء ، ان شاء وطأ وان شاء باع (٢) .

(العاشر) : مارواه ايضا عن اسحاق بن عمار فى السوئى ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن الوالد ، يحل له من مال ولده اذا احتاج اليه ؟ قال : نعم ، وان كان له جارية فاراد ان ينكحها قومها على نفسه ويعلن ذلك ، قال : واذا كان للرجل جارية فابوه املك بها ان يقع عليها ما لم يمسه الا بن (٣) .

(الحادى عشر) : مارواه الصدوق فى العيون والعلل ، بسنده عن محمد بن سنان ، ان الرضا عليه السلام كتب اليه فيما كتب من جواب مسائله : وعلة تحليل مال الولد لوالده بغير اذنه ، وليس ذلك للولد ، لان الولد موهوب للوالد فى قوله عز وجل : « يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور » مع انه المأخوذ بمؤنته صغيراً وكبيراً . والمنسوب اليه والمدعوله ، لقوله عز وجل « ادعوهم لآبائهم هو اقسط عند الله » . ولقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « انت ومالك لا ييك » وليس للوالدة مثل ذلك ، لا تأخذ من ماله شيئاً الا باذنه او باذن الأب ، ولان الوالد مأخوذ بنفقة الولد ولا تؤخذ الام بنفقة ولدها (٤) .

١- بقريئة رواية ابن المغيرة عنه ، وروايته عن الصادق - ع -

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٥ حديث : ٣ . والارزاء : الاصابة من شيء . يقال : أرزأ الرجل ماله - بنصب المفعولين - اى أصاب من ماله شيئاً بمعنى الاخذ مهما كان .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ حديث : ٢

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٧ حديث : ٩

(الثانى عشر) : مارواه على بن جعفر فى كتابه ، عن اخيه موسى عليه السلام قال :
سألته عن الرجل يكون لولده الجارية ، أبطأها ؟ قال : ان احب . وان كان لولده
مال ، واحب ان يأخذ منه فليأخذ . وان كانت الام حية فلا احب ان تأخذ منه شيئاً
الاقرضاً (١) .

(الثالث عشر) : مافى الفقه الرضوى ، حيث حال عليه السلام : اعلم انه جائز للوالد
ان يأخذ من مال ولده بغير اذنه ، وليس للولد ان يأخذ من مال والده الا باذنه (٢) .

* * *

اقول : ظاهر كلام الاصحاب - فى غير مسائل الحج ووطىء الجارية - :
الاتفاق على انه لا يجوز للوالد الاخذ من مال ولده شيئاً متى انفق عليه وقام بما يحتاج
اليه الا باذنه .

قال فى المنتهى : ولا يجوز للوالد ان يأخذ من مال ولده البالغ مع الغناء عنه ،
ولامع انفاق الولد عليه . بالاتفاق ، لان الاصل عصمة مال الغير . انتهى .
ويدل على ذلك ، من هذه الاخبار المذكورة : الخبر الثانى . لاسيما برواية
الحميرى .

والمراد بما يضطر اليه فيه : هو القوت الواجب على الولد ، كما فسرہ الخبر
السادس .

ويدل على ذلك - ايضا - : الخبر الثالث والسادس والتاسع .
ومادت عليه هذه الاخبار ، المعتمدة باتفاق كلمة الاصحاب ، هو الموافق
للقواعد الشرعية ، من الايات القرآنية ، والسنة النبوية ، والدالة على تحريم التصرف
فى مال الغير الا باذن صاحبه .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٨ حديث : ١٠

٢- مستدرك الوسائل ج ٢ ص ٤٥٤ باب : ٦٢ من ابواب ما يكتسب به حديث : ٣

ولهذا ان الاصحاب اجمعوا على طرح ظاهر هذه الاخبار المخالفة لذلك ، وتأولوها بالحمل على كون اخذ الوالد للنفقة .

الا ان الاخبار المذكورة تنبو عن ذلك ، اذلا فرق حيثثد بين الولد والوالد، مع ان الروايات المذكورة دلت على الفرق ، وانه انما يباح الاخذ للوالد خاصة دون الولد .

وكذلك الفرق في الاخبار المذكورة بين الام والاب حيث منعت الام من الاخذ مع انها واجبة النفقة ايضا كالأب .

وبالجملة فان الحمل المذكور ، وان امكن اجراؤه في بعض ، الا انه لا يتم في الجميع ، كما عرفت .

واجاب بعض الاصحاب ، بان ما تضمن جواز اخذ الاب من مال الولد ، محمول اما على قدر النفقة الواجبة عليه مع الحاجة ، او على الاخذ على وجه القرض ، او على الاستعجاب بالنسبة الى الولد . وما تضمن منع الولد ، محمول على عدم الحاجة ، او على الاخذ لغير النفقة الواجبة ، وكذا ما تضمن منع الام ، لجواز وجود الزوج لها فتجب نفقتها عليه لاعلى الولد .

وانت خبير بما في ذلك كله من البعد ، الا انه لا مندوحة عن المصير اليه لعدم امكان الوقوف على ظواهر هذه الاخبار .

و الاظهر عندي هو : حمل هذه الاخبار - وان تعددت - على التيقية ، لاتفاق الاصحاب على ترك العمل بها ، مضافاً الى خروجها عن مقتضى القواعد الشرعية . و بعد التأويلات التي ذكروها ، مع امكان ارجاع بعضها الى ما يوافق القول المشهور .

و يشير الى ما ذكرناه من الحمل المذكور : الخبر الثالث ، حيث انه عليه السلام بعد ان نقل الخبر النبوي الدال على الحكم المذكور ، أضرب عنه تنبيهاً و اشارة الى عدم صحته . والا فكيف ينقله وهو صحيح عنده ، ثم يخالفه ويسمي ذلك فساداً ،

وان الله لا يحب الفساد .

و قد اشتمل خبر الحسين بن علوان - وهو الخبر الثامن ورجاله من العامة والزبدية - على المبالغة التامة في معنى هذا الخبر ، واكثر اخبار الجواز انما تدور على هذا الخبر ، مع انك عرفت من الخبر السادس تأويل الخبر المذكور بما يدفع الاستناد اليه .

و اما الكلام في وطىء جارية الابن ، فقد عرفت من كلام الشيخ فى الاستبصار ، التخصيص بالصغير ، مع تقويم الجارية على نفسه و ان اطلق ذلك فى النهاية .

و انت خبير بان ظاهر الخبر الخامس : جواز وقوعه على جارية ابنه الكبير ، فان قوله **يؤاخذ** فيه : « ان لم يكن الابن وقع عليها » لا يجرى فى الصغير . و الخبر التاسع ، ظاهر فى جواز وطئه لجارية ولده .

و اما الخبر العاشر فهو مطلق شامل باطلاقه للولد الصغير والكبير ، و عجزه ظاهر فى الابن الكبير .

وكذلك الخبر الثانى عشر مطلق . و من ذلك يعلم مستند كلام الشيخ فى النهاية ، و يظهر ان اعتراض ابن ادريس فيما تقدم من كلامه على النهاية ليس فى محله .

الا انه يمكن ان يقال : ان هذه الاخبار ، الظاهرة فى جواز وطىء الاب جارية ابنه الكبير بغير اذنه ، مخالفة لمقتضى القواعد الشرعية ، و حينئذ يكون سبيلها سبيل الروايات المتقدمة ، من وجوب الحمل و التأويل فيها بما قدمناه . و اما الابن الصغير فالامر فيه اهون ، لان ولاية التصرفات فى ماله للاب ، و الروايات قد دلت على تصرف الاب فى جاريته على الوجه المذكور فيها ، و ليس فيها من الخروج عن القواعد ما فى رواية جارية الابن الكبير .

واما مسألة الحج ، فقد تقدم الكلام فيها فى كتاب الحج ، و بينا : ان سبيل الرواية الواردة به ، سبيل الروايات الدالة على الاخذ من مال الابن مطلقا ، و لا معنى لمسح القول بتلك الروايات ، مع القول بهذه ، كما صار اليه الشيخ و من تبعه والله العالم .

تتمة

اتفق الاصحاب على ان المرأة لايجوز لها ان تنصدق بشيء من مال زوجها .
الا المأدوم .

قال فى المنتهى : لايجوز للمرأة أن تأخذ من مال زوجها شيئا قل او كثر ، الا المأدوم اجماعاً ، فانه يجوز لها ان تأخذ منه الشيء اليسير وتنصدق به ، ما لم يؤد الى الضرر بالزوج ، او لم يمنعهما بصريح القول ، انتهى .
و يدل على ذلك : مارواه فى الكافى والتهذيب ، فى الموثق ، عن ابن بكير ، قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام ما يحل للمرأة ان تنصدق به من مال زوجها بغير اذنه ؟ قال : المأدوم (١) .

و اما مارواه فى التهذيب عن على بن جعفر عليه السلام انه سأل اخاه موسى عليه السلام عن المرأة ، لها ان تعطى من بيت زوجها بغير اذنه ؟ قال : لا ، الا ان يحللها (٢) فيجب حمله على الخبر الاول ، حمل المطلق على المقيد ، كما هو القاعدة المشهورة نصاً وفتوى .

و مثل هذا الخبر الاخير : مارواه فى المقية فى حديث وصية النبى صلى الله عليه وآله على عليه السلام

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠١ حديث : ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٠ حديث : . باب : ٨٢

عن حماد بن عمرو ، وانس بن محمد ، عن ابيه جميعاً ، عن جعفر بن محمد ، عن آباءه - عليهم السلام - قال : يا على ، ليس على النساء جمعة - الى ان قال - و لا تعطى من بيت زوجها شيئاً بغير اذنه (١) .

و يحتمل العمل بظاهر هذين الخبرين ، و حمل الاول على حصول الرضا و ان لم يصرح بالاذن .

و الى ذلك يميل كلام صاحب الوسائل ، الا ان شهرة الحكم بين الاصحاب ، بل الاتفاق عليه كما عرفت ، يوجب المصير الى التأويل الاول .

قال فى الدروس : و المأدوم : ما يؤتد به كالمح و اللحم . و فى التعدية الى الخبز والفواكه نظر ، انتهى .

و لا يجوز للرجل - ايضاً - ان يأخذ من مال زوجته الا باذنها ، للاصل الدال على عصمة مال الغير ، فأما اذا باحته او وهبته ، اقتصر على ما تعلق به ذلك .

و روى الكلينى و الشيخ ، فى الموثق ، عن سعيد بن يسار ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ، امرأة دفعت الى زوجها مالا من مالها ليعمل به ، و قالت له - حين دفعت اليه - : انفق منه ، فان حدث بك حدث فما انفقت منه لك حلال طيب ، و ان حدث بى حدث فما انفقت منه فهو حلال طيب . فقال : اعد على يا سعيد المسألة ، فلما ذهبت اعيد عليه المسألة ، اعترض فيها صاحبها و كان معى حاضراً فاعاد عليه مثل ذلك : فلما فرغ ، اشار باصبعه الى صاحب المسألة ، وقال : يا هذا ، ان كنت تعلم انها قد افضت (٢) بذلك اليك فيما بينك و بينها و بين الله فحلال طيب - ثلاث مرات - ثم قال : يقول الله جل اسمه فى كتابه : « فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً » (٣) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠١ حديث : ٣

٢- وفى التهذيب بدل « افضت » : « ارضت »

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٩ حديث : ١

وروى في التهذيب في الموثق ، عن سماعة قال : سألت عن قول الله عز وجل
« فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » قال : يعنى بذلك اموالهن
التي في ايديهن مما يملكن (١) .

وعن هشام وغيره في الصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل تدفع اليه
امرأته المال فتقول : اعمل به واصنع به ماشئت . أله ان يشتري الجارية يطأها ؟
قال : لا ، ليس له ذلك (٢) .

وعن الحسين بن المنذر قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : دفعت الى امرأتى
مالاً اعمل به ، فاشتري من مالها الجارية أطأها ؟ قال : فقال : ارادت ان تقر عينك و
تسغن عينها (٣) ؟ ! ورواه في الفقيه عن حفص بن البختري عن الحسين المنذر .

اقول : في هذين الخبرين ما يشير الى تقييد المطلق بما دلت عليه قرائن الحال ،
فان الاذن في الخبرين ، ولا سيما الاول ، وان كان مطلقاً في جميع وجوه الانتفاع ،
الا انه لما كان المعلوم من المرأة الغيرة وعدم الرضا بأمرأة عليها ، جارية او غيرها
متعه عليه السلام من ذلك .

و ظاهر الخبرين المذكورين : تحريم الشراء ، وقوفاً على ظاهر النهي ، في
الاول والتعليل في الثاني .

و ظاهر كلام من وقفت عليه : الكراهة صرح بذلك في القواعد ، و
المحقق ، و الشيخ على في الشرح .

فقال - بعد ذكر المصنف ذلك - : لان فيه مقابلة نفعها باضرارها بها .
ولقول الصادق عليه السلام وقد سأله الحسين بن المنذر . ثم ساق الرواية كما قدمناه .
وقال في الدروس : والزواج يحرم عليه تناول شيء من مالها ، الا برضاها ،

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ حديث : ٢٢٤٩٠

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٠ حديث : ١ باب : ٨١

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٠ حديث : ٢ باب : ٨١

ولو ملكته (١) مالا كره له التسرى به ، ويحتمل كراهة جعله صداقا لضررة الابدانها .
انتهى .

وانت خبير بما فيه - اما اولاً - فلما عرفت من دلالة الخبرين المذكورين على التحريم . و - اما ثانياً - فلاتفاقهم على تحريم تصرف الزوج في مال زوجته الابدانها . و من المعلوم المقطوع ، بالنظر الى قرائن الاحوال ، كما اشار اليه ^{عليه السلام} في الخبرين المذكورين ، عدم الاذن في هذا التصرف الخاص . فان حاصل كلامه ^{عليه السلام} : ان هذا التصرف مستثنى من عموم اللفظ الدال على اباحته له التصرف في مالها .

١- الظاهر انه اشارة الى ما دل عليه الخبران المتقدمان . وانت خبير بانهما لا ظهور لهما في التملك ، بل ظاهرهما انما هو الاذن له في الاتجار به ، المكنى عنه بالعمل به . نعم فيه الاذن بأن يتصرف فيه بالاكل والشرب واللبس ونحوها . والظاهر : انه لهذا منعوا - ع- من ان يتسرى منه . والحمل على التحريم والحال هذه ظاهر . واما مع تملكه فالاظهار انه كذلك لما ذكرناه في الاصل . منه قلبي سره .

المسألة الخامسة

اختلف الاصحاب فى جواز تناول لمن مربا زرع او الشجر اتفاقاً ، هل يجوز له الاكل منه ام لا ؟

فال مشهور ، الجواز ، بل ادعى عليه فى الخلاف الاجماع .
قال الشيخ فى النهاية : اذا مر الانسان بالثمرة ، جاز له ان يأكل منها بقدر كفايته ، ولا يحمل منها شيئاً على حال .
و كذا قال على بن بابويه وابنه فى المقنع . وبذلك قال ابن البراج و ابو الصلاح .

وقال ابن ادريس : اذا مر الانسان بالثمرة جاز له ان يأكل منها قدر كفايته ، ولا يحمل منها شيئاً على حال ، من غير قصد الى الثمرة للاكل ، بل كان مجتازاً فى حاجة ، ثم مر بالثمار ، سواء كان أكله منها لاجل الضرورة او غير ذلك ، على ما رواه اصحابنا ، و اجمعوا عليه . لان الاخبار فى ذلك متواترة ، و الاجماع منهم منعقد . ولا يعتد بخبر شاذ ، او خلاف من لا يعرف اسمه ونسبه ، لان الحق مع غيره .

ونقل عن الشيخ - فى المسائل الحايرية - : تخصيص الجواز بالنخل .

والى المنع مال جملة من المتأخرين ، منهم العلامة فى المختلف . وفى القواعد جعل المنع احوط .

و بالمنع صرح ولده «فخر المحققين» فى الشرح على ما نقله عنه بعض مشائخنا المعاصرين . وكذا المحقق الشيخ على فى شرحه ، قال : و الحق انه لا يجوز . تمسكاً بالدلائل القاطعة على تحريم مال المسلم الا عن طيب نفسه منه ، سوى بيوت من تضمنته الآية الاكل من بيوتهم . والقائل : الشيخ ، استناداً الى بعض الاخبار التى لاتنهض معارضتها لدلائل التحريم .

و نقل فى المسالك القول بالمنع عن المرتضى فى المسائل الصيدوية . و اختلف كلام المحقق هنا فى الشرايع ، فى كتاب البيع ، جزم بالجواز من غير نقل خلاف . و فى كتاب الاطعمة ، تردد فى الجواز .

و كذلك كلام شيخنا الشهيد الثانى فى المسالك ، فان ظاهره فى كتاب البيع الميل الى الجواز ، حيث انه نقل عن العلامة حمل اخبار الجواز على ما اذا علم بشاهد الحال الاباحة . ثم قال : و هو بعيد . ثم نقل عن الشيخ الجمع بين الاخبار بحمل اخبار المنع على الكراهة او على النهى عن الحمل ، ثم قال : وهو جمع حسن . هذا كلامه - رحمه الله - هنا .

وقال فى كتاب الاطعمة - بعد ذكر المصنف المسألة - وقد اختلف الاصحاب فيه بسبب اختلاف الرواية و بالجواز قال الاكثر ، و بهروايتان مرسلتان لاتقاومان مادل عليه الدليل عموماً ، من تحريم تناول مال الغير بغير اذنه ، فالمنع لا يحتاج الى رواية تخصه ، و ماورد فيه فهو مؤكد ، مع انه من الصحيح . انتهى . و هو كما ترى ظاهر فى اختياره المنع .

استدل القائلون بالمنع بصحيفة الحسن بن يقطين الاثنية ، و اعتضاها بالقرآن الكريم المتضمن للنهى عن أكل مال بغير تراض ، و بقبح التصرف فى مال الغير ، و باشمالها على الحظر و هو مقدم على ما تضمن الاباحة عند التعارض ، لان دفع

الضرور اولى من جلب النفع . وحملوا الاخبار المنافية على ما تقدم فى كلام المسالك نقلا عن العلامة .

و احتج المجوزون بمرسلة ابن ابى عمير ، ورواية محمد بن مروان ، و قد تقدم نقل جمع الشيخ بين الاخبار .

* * *

اقول : والواجب هنا اولاً نقل ما وصل الى من الاخبار الواردة عنهم-عليهم السلام- ثم الكلام فيها بما يقتضيه المقام .

فمنها : ما رواه فى الكافى عن عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بالرجل يمر على الثمرة و يأكل منها ولا يفسد ، قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله ان يبنى الحيطان بالمدينة لمكان المارة . قال : و كان اذا بلغ نخلا امر بالحيطان فخرقت (فخرت) لمكان المارة (١) . ورواه احمد بن ابى عبدالله البرقى فى المحاسن عن ابيه عن يونس بن عبد الرحمان عن عبدالله بن سنان مثله .

وعن ابى الربيع عن ابى عبدالله عليه السلام نحسوه الا انه قال : و لا يفسد و لا يحمل (٢) .

وروى فى الفقيه مرسلاً ، قال : قال الصادق عليه السلام : من مر ببساتين فلا بأس ان يأكل من ثمارها و لا يحمل منها شيئاً (٣) .

وما رواه فى التهذيب بطرق ثلاثة ، عن ابى داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن مروان ، قال : كنت لابى عبدالله عليه السلام : أمر بالثمره فأكل منها ؟ قال : كل و لا تحمل . قلت : جعلت فداك ، ان التجار قد اشتروها و نقدوا اموالهم ، قال :

١- الوسائل ج ٦ ص ١٣٩ حديث ١ : باب ١٧ .

٢- الوسائل ج ٦ ص ١٤٠ حديث ٢ : باب ١٧ .

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٦ حديث ٨ .

اشتروا ما ليس لهم (١) كذا فى سند من الاسانيد الثلاثة المذكورة . وفى سند آخر «قلت : فانهم اشتروها ؟ قال : كل و لا تحمل» .

وعن يونس عن بعض رجاله عن ابى عبدالله عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يمر بالبستان وقد حيط عليه اولم يحط عليه ، هل يجوز ان يأكل من ثمره ؟ وليس يتحملة على الاكل من ثمره الا الشهوة ، وله ما يغنيه من الاكل من ثمره ، وهل له ان يأكل من جوع ؟ قال : لا بأس ان يأكل ولا يحمله ولا يفسده (٢) .

وعن ابن ابى عمير عن بعض اصحابنا ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يمر بالنخل و الثمرة ، فيجوز له ان يأكل منها من غير اذن صاحبها ، من ضرورة او غيرها ؟ قال : لا بأس (٣) .

و مارواه فى الكافى عن السكونى ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : قال النبى ﷺ فيمن سرق الثمار فى كمة ، فما اكل منه فلا اثم عليه ، و ما حمل فيغرمها و يغرم قيمته مرتين (٤) . و رواه الشيخ ايضا .

و مارواه على بن جعفر فى كتابه عن اخيه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يمر على ثمرة فيأكل منها ، قال : نعم ، قد نهى رسول الله ﷺ ان تستر الحيطان برفع بنائها (٥) .

وروى الصدق فى كتابه «اكمال الدين» بسنده عن محمد بن جعفر الاسدى ، فيما ورد عليه من محمد بن عثمان العمري ، فى جواب مسائله عن صاحب الزمان عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه ، قال : أما ما سألتك من امر الثمار من اموالنا يمر به

١- الوسائل ج ١٣ ص ١٤ حديث ٤

٢- الوسائل ج ١٣ ص ١٥ حديث ٥

٣- الوسائل ج ١٣ ص ١٤ حديث ٣

٤- الوسائل ج ١٣ ص ١٤ حديث ١

٥- الوسائل ج ١٣ ص ١٤ حديث ٢

المار فيتناول منه و يأكل ، هل يحل له ذلك ؟ فانه يحل له أكله ، و يحرم عليه حملة (١) ورواه الطبرسى فى الاحتجاج عن ابى الحسن محمد بن جعفر مثله .
و روى فى مستطرفات السرائر من كتاب مسائل الرجال و مكاتباتهم مولانا اباالحسن على بن محمد -عليهما السلام - ، من مسائل داود الصرمى : قال : سألته عن رجل دخل بستاناً ، أياكل من ثمرها من غير علم صاحب البستان ؟ قال : نعم (٢).

* * *

هذا ما وقفت عليه (٣) من الاخبار الدالة على القول المشهور . و هى ظاهرة الدلالة على ذلك تمام الظهور ، و قد تقدم - ايضا - من برهان المسألة الثانية ، مرسله

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٦ حديث : ٩

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٦ حديث : ١١

٣- اقول : والعلامة فى المنتهى لم ينقل فى هذا المقام الرواية محمد بن مروان و مرسله يونس الداليتين على الجواز ، ثم نقل مرسله مروي بن عبيد ، وقال .
و الحديثان الاولان يدلان على اباحة تناول من الثمرة ، فان عملنا بهما خصصناهما بالثمرة مع عدم العلم بكراهة المالك ، على الاقوى . اما لو علم من صاحبه الكراهة فالوجه عندنا : التحريم . اما الزرع فالأظهر عندى تحريم تناول ، عملاً بالرواية وبالاصل الدال على التحريم السالم من المعارض . انتهى ، و كلامه - كما ترى - يدل على الفرق بين الثمرة والزرع ، ولم اقف على قائل به سواه ، مع ان صحاحه ابن ابي عمير المرسله قد دلت على الجواز فى الزرع ، ولكنه لم يطلع عليها ، فما ذكره من الفرق غير جيد ، الا ان الاظهر هو ما اشرنا اليه فى الاصل ، من ان ادخال السنبل فى المسألة ليس مما ينبغى ، لعدم الاكل منها على تلك الحال .

منه قدس سره

يونس الدالة على ما كان يفعله الصادق عليه السلام فى ضيعته «عين زياد» (١) .

واما ما يدل من الاخبار على القول الآخر ، فمنها : مرواه الشيخ فى الصحيح عن على بن يقطين ، قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يمر بالثمرة من الزرع والنخل و الكرم والشجر والمباطخ وغير ذلك من الثمر ، يحل له ان يتناول منه شيئاً ، و يأكل بغير اذن صاحبه ؟ وكيف حاله ان نهاه صاحب الثمرة ، او امره القيم فليس له ، و كم الحد الذى يسهه ان يتناول منه ؟ قال : لا يحل له ان يأخذ منه شيئاً (٢) .

و عن مروك بن عبيد عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام قال : قلت له : الرجل يمر على قراح الزرع و يأخذ منه السنبله . قال : لا . قلت : أى شىء السنبله ؟ قال : لو كان كل من يمر به يأخذ منه سنبله كان لا يبقى شىء (٣) .

اقول : الظاهر ان هذا الخبر لا يدخل فى سياق هذه الاخبار ، فلامعنى لاجرائه فى هذا المضمار . فان موضوع المسألة هو الاكل من الثمار فى مكانه من غير ان يحمله . ومن الظاهر ان السنبله ليست من المأكول على تلك الحال . و ان الظاهر انما هو ارادة حملها معه ، لا ارادة أكله . و المنع فى هذه الصورة مما لا خلاف فيه .

و عن محمد الحلبى عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن البستان ان يكون عليه المملوك او اجير ليس له من البستان شىء . فيتناول الرجل من بستانه ؟ فقال : ان كان بهذه المنزلة لا يملك من البستان شيئاً ، فما احب ان يأخذ منه شيئاً . وروى فى قرب الاسناد عن مسعدة بن زياد ، عن جعفر بن محمد عليه السلام انه سئل عما يأكل الناس من الفاكهة والرطب مما هو حلال لهم ، فقال : لا يأكل احد الا من ضرورة ، و لا

١- الوسائل ج ٦ ص ١٤٠ حديث : ٢ باب : ١٨

٢- الوسائل ج ١٣ ص ١٥ حديث : ٧

٣- الوسائل ج ١٣ ص ١٥ حديث : ٦

يفسد ، اذا كان عليها فناء محاط ، ومن اجل الضرورة نهى رسول الله ﷺ ان يبنى على حدائق النخل والثمار بناء لكى لا يأكل منها احد (١) .

* * *

و انت خبير بأن هذه الاخبار تقصر عن معارضة الاخبار المتقدمة ، الا انه مع عدم القول بها فلا بد لها من محمل تحمل عليه .

و قد تقدم حمل الشيخ لها على الكراهة ، او الحمل . وقد تقدم ايضا حمل العلامة للاخبار الدالة على الجواز على ما اذا علم ذلك بشاهد الحال . و هو غير بعيد ، بقرينة روايات هدم الحيطان .

و جمع في الوافي بين الاخبار بانه يمكن تخصيص الجواز بالبلاد التي تعرف من ارباب بساينها وزروعها عدم المضائق في مثله لو فورها عندهم . وهو و ان كان لا يخلو عن بعد ، الا انه في مقام الجمع غير بعيد .

و ربما أشعر ظاهر رواية قرب الاسناد بالجمع بين الاخبار بالضرورة وعدمها حيث انها اشعرت بانه ﷺ انما نهى عن الحيطان من اجلها ، الا انه يدفعه ما تقدم من الاخبار الدالة على الجواز من غير ضرورة .

و بالجملة ، فان القول المشهور ، و ان كان لا يخلو من قوة ، لكثرة الاخبار الدالة عليه ، الا ان المسألة غير خالية عن شوب الاشكال ، لعدم المحمل الظاهر لاختبار المنع .

ولا يحضرني الان مذهب العامة في هذه المسألة لعرض هذه الاخبار عليه فيؤخذ منها بما يخالفه ويصار اليه .

* * *

و كيف كان ، فان الظاهر من النصوص و كلام الاصحاب في المقام انه يشترط في الجواز شروط ثلاثة :

(احدها) : ان يمر بالثمر ، بمعنى ان يكون المرور اتفاقياً . و على هذا فلو قصدها ابتداء لم يجزله الاكل ، اقتصاراً في الرخصة المخالفة للاصل على موضع اليقين . وهو اتفاق النص والفتوى .

والمراد بالمرور هنا : ان يكون الطريق قريبة منها ، بحيث يصدق - عرفاً - انه مربها ، لا ان يكون الطريق على نفس الشجرة او ملاصقه للبستان .
(ثانيها) : ان لا يفسد . والظاهر ان المراد بالافساد : هدم حايط ، او كسر غصن ، او نحو ذلك .

وزاد بعض الاصحاب : ان لا يأكل منها شيئاً كثيراً ، بحيث يورث فيها اثرأ بيناً يصدق معه الافساد عرفاً . قال: ويختلف ذلك باختلاف كثرة الثمرة وقتلها ، و كثرة المارة وقتلهم . وهو غير بعيد ايضاً . وان كان المتبادر الاول .

(ثالثها) : ان لا يحمل منها شيئاً ، بل يأكل في موضعه . وقد دل خبر السكوني المتقدم على انه يغرم ماحمله ، او يغرم قيمته . والظاهر ان المراد بقوله « مرتين » ان الغرم يتعدد .

وزاد بعض الاصحاب (رابعاً) وهو : عدم علم الكراهة .

(خامساً) هو : عدم ظنّها . واستحسنه في المسالك .

ويدفعه : قوله - في رواية محمد بن مروان : « قد اشترى ما ليس لهم » فانه يشعر بأن هذا حق للمارة ليس لهم المنع منه .

(سادساً) هو : كون الثمرة على الشجرة .

اقول . ولا بأس به ، فانه هو الظاهر من الاخبار .

المسألة السادسة

في أحكام الارضين

وهى - على ما ذكره الاصحاب ، رضوان الله عليهم ، وصرححت به الاخبار عنهم
- عليهم السلام - : على اربعة اقسام :

الاول - المفتوحة عنوة .

الثانى - ارض اسلم عليها اهلها طوعاً .

الثالث - ارض الصلح .

الرابع - ارض الانفال .

فالبحث هنا يقع فى مقامات اربعة :

الاول : ارض المفتوحة عنوة ، اى بالقهر والغلبة والسيف .

وحكمها - على ما صرح به غير واحد من الاصحاب ، وبه صرح ايضا اخبار الباب -

انها للمسلمين قاطبة ، من وجد ومن سيوجد الى يوم القيامة ، ليس للغانمين منها

الاكثير هم من المسلمين .

الا ان جملة من الاصحاب صرحوا بأن ذلك بعد اخراج خمسها لذوى الخمس .

وربما خصه بعضهم بزمان وجود الاسام عليه السلام ، قال : واما فى الغيبة : ففى الاخبار

ما يدل على انه لا ختم فيها .

قال في المنتهى : الارضون اربعة اقسام ، احدها : ما يملك بالاستغنام ويؤخذ قهراً بالسيف . فانها تكون للمسلمين قاطبة ، فلان تختص بها المقاتلة ، بل يشاركهم غير المقاتلة من المسلمين . وكما لا يختصون بها كذلك لا يفضلون ، بل هي للمسلمين قاطبة . وذهب اليه علما ونا اجمع .

وقال في المبسوط : بعد كلام في المقام ، وذكر مكة وارض السواد ونحوهما : والذي يقتضيه المذهب ، ان هذه الاراضي وغيرها من البلاد التي فتحت عنوة ، يكون خمسها لاهل الخمس ، واربعة اخماسها يكون للمسلمين قاطبة ، الغانمون وغير الغانمين في ذلك سواء .

« ويكون للامام النظر فيها وتقبلها وتضمينها بما شاء ، ويأخذ ارتفاعها ويصرفه في مصالح المسلمين وما ينوبهم من سد الثغور ومعونة المجاهدين وبناء القناطر وغير ذلك من المصالح ، وليس للغانمين في هذه الارض خصوصاً شيء ، بل هم والمسلمون فيه سواء .

« ولا يصح بيع شيء من هذه الارضين ولا هبته ولا معاوضته ولا تملكه ولا وقفه ولا رهنه ولا اجارته ولا ارثه ، ولا يصح ان تبني دوراً ومنازل ومساجد وسقايات ولا غير ذلك من انواع التصرفات التي تتبع الملك . ومتى فعل شيء من ذلك كان التصرف باطلاً وهو باق على الاصل .

« وعلى الرواية التي رواها اصحابنا » ان كل عسكر او فرقة غزت بغير اذن الامام فغنمت تكون العنيفة للامام خاصة » هذه الارضون وغيرها مما فتحت بعد الرسول الامام فتح في ايام امير المؤمنين عليه السلام . ان صح شيء من ذلك ، يكون للامام خاصة ، ويكون من جملة الانفال التي له خاصة لا يشركه فيها غيره انتهى .

اقول : والذي وقفت عليه من الاخبار في هذا المقام : مارواه الشيخ في الصحيح عن محمد الحلبي ، قال : سئل الصادق عليه السلام عن السواد ما منزلته ؟ قال : هو لجميع

المسلمين ، لمن هو اليوم ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم ، ولمن لم يخلق بعد ، فقلت :
الشراء من الدهاقين ؟ قال : لا يصلح الا ان يشتري منهم على ان يصيرها للمسلمين ، فاذا
شاء ولي الامر ان يأخذها أخذها . قلت : فان أخذها منه قال : يرد عليه رأس ماله ،
وله ما أكل من غلتها بما عمل (١) .

وعن محمد بن شريح ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء الارض من ارض
الخراج فكرهه ، وقال : انما ارض الخراج للمسلمين . فقالوا له : فانه يشتريها
الرجل وعليه خراجها . فقال : لا بأس ، الا ان يستحي من عيب ذلك (٢) .

ومارواه في التهذيب والفقهاء عن ابي الربيع الشامي ، عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا تشتري من ارض السواد شيئاً الا من كانت له ذمة ، فانما هو فيء للمسلمين (٣) .
ومارواه في التهذيب عن صفوان في الصحيح ، قال : حدثني ابو بردة بن رجاء
قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : كيف ترى في شراء ارض الخراج ؟ قال : ومن يبيع
ذلك ، وهي ارض المسلمين . قال : قلت : يبيعها الذي هي في يده . قال : ويصنع
بخراج المسلمين ماذا ؟ ثم قال : لا بأس ان يشتري حقه منها ويحول حق المسلمين
عليه ، ولعله يكون اقوى عليها واملى بخراجهم منه (٤) .

ومارواه الشيخ في الموثق عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول :
رفع الى امير المؤمنين عليه السلام رجل مسلم اشترى ارضاً من اراضي الخراج . فقال
امير المؤمنين عليه السلام : له مالنا وعليه ما علينا ، مسلماً كان او كافراً ، له ما لاهل الله وعليه
ما عليهم (٥) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧٤ حديث : ٤

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧٥ حديث : ٩

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧٤ حديث : ٥

٤- الوسائل ج ١١ ص ١١٨ حديث : ١١ باب : ٧١

٥- الوسائل ج ١١ ص ١١٩ حديث : ٦

ومارواه في الكافي عن صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر جميعاً ،
 قالوا : ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج ، وما سار فيها اهل بيته . فقال :
 من اسلم طوعاً تركت ارضه في يده واخذ منه العشر ، مما سقى بالسماء والانهار ، ونصف
 العشر مما كان بالرشا ، فيما عمروه منها . ومالم يعمره منها اخذه الامام فقبله ممن
 يعمره ، وكان للمسلمين . وعلى المتقبلين في حصصهم العشر ونصف العشر . وليس
 في اقل من خمسة اوسق شيء من الزكاة . وما اخذ بالسيف ، فذلك الى الامام يقبله
 بالذي يرى ، كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر ، قبل سوادها وبياضها ، يعنى ارضها
 ونخلها . والناس يقولون : لاتصلح قباله الارض والنخل ، وقد قبل رسول الله ﷺ
 خيبر . قال : وعلى المتقبلين سوى قباله الارض العشر ونصف العشر في حصصهم . ثم
 قال : ان اهل الطائف اسلموا وجعلوا عليهم العشر ونصف العشر . وان مكة دخلها
 رسول الله - صلى الله عليه وآله - عنوة ، وكانوا اسراء في يده فاعتقهم ، وقال : اذهبوا
 فانتم الطلقاء (١) .

ومارواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر ، قال : ذكرت
 لابي الحسن الرضا - عليه السلام - الخراج وما سار به اهل بيته . فقال : العشر
 ونصف العشر على من اسلم طوعاً ، تركت ارضه في يده واخذ منه العشر ونصف
 العشر فيما عمر منها . ومالم يعمر منها اخذه الوالى فقبله ممن يعمره ، وكان للمسلمين
 وليس فيما كان اقل من خمسة اوساق شيء . وما اخذ بالسيف فذلك الى الامام يقبله بالذي
 يرى ، كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر ، قبل ارضها ونخلها ، والناس يقولون :
 لاتصلح قباله الارض والنخل ، اذا كان البياض اكثر من السواد . وقد قبل رسول الله
 ﷺ خيبر وعليهم في حصصهم العشر ونصف العشر (٢) .

وفي رسالة حماد بن عيسى الطويلة عن العبد الصالح ابي الحسن الاول عليه السلام

١- الوسائل ج ١١ ص ١٢٠ حديث : ١ باب ٢٢ من ابواب جهاد العدو

٢- الوسائل ج ١١ ص ١٢٠ حديث : ٢

والارضون التي اخذت عنوة بخيل اوركاب فهي موقوفة متروكة في ايدي من يعمرها ويحييها ، ويقوم عليها على ماصالحهم الوالى على قدر طاقتهم ، من حق الخراج : النصف او الثلث او الثلثين على قدر مايكون لهم صلاحاً ولا يضرهم . ثم ذكر اخراج العشر ونصف العشر من الخارج (١) .

* * *

وتنقيح البحث في المقام يقع في موارد :

الاول : ظاهر عبارة المبسوط المتقدمة هو : المنع من التصرف في هذه الاراضى بجميع وجوه التصرفات ، مطلقاً في حضور الامام وغيبته . ونحوه صرح في المنتهى . وهو ظاهر عبارات اكثر الاصحاب في هذا الباب .

وظاهر كلام الدروس : التخصيص بحال حضور الامام . قال - رحمه الله - ولا يجوز التصرف في المفتوح عنوة ، الا باذن الامام (ع) سواء كان بالوقف او البيع او غيرهما . نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك واطلق في المبسوط : ان التصرف فيها لا ينفذ . انتهى .

والى ذلك يميل كلام المحقق الثاني في شرح القواعد ، فانه - بعد ذكر عبارة المصنف الدالة باطلاقها على ما ذكره في المبسوط - قال ، ماصوره : هذا في حال ظهور الامام عليه السلام اما في حال الغيبة فينفذ ذلك كله ، كما صرح به في الدروس وصرح به غيره . انتهى .

واعترض ذلك المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد بأن هذه الاراضى ملك للغير ، والبيع والوقف موقوفان على كونها ملكاً للبايع والواقف . قال : بل تحصل الشبهة في جواز هذه حال الحضور ، لبعده حصول الاذن بذلك منه عليه السلام الا ان يقتضى المصالح العامة ذلك ، بان يجعل قطعة منها مسجداً لهم ، او حصل الاحتياج الى ثمنها . انتهى .

وظاهر كلام جملة من الاصحاب ، ومنهم ابن ادریس ، ان جواز التصرف بالبيع ونحوه انما هو فيما يملكه البایع من الاثار التى فى تلك الارض . قال ابن ادریس - بعد نقله القول بالمنع من التصرف ، ماصورته - : ان قيل : تراكم تبیعون وتشتریون وتقفون ارض العراق وقد اخذت عنوة اقلنا : انا نبیع ونقف تصرفنا فيها وتحجیرنا وبنیاننا ، فاما نفس الارض فلا يجوز ذلك فيها . وبذلك ايضا صرح فى المسالك ، فقال - بعد قول المصنف « ولا یصح بیعها ولا وقفها » - : انه لا یصح شیء من ذلك فى رقبته مستقلة ، اما فعل ذلك لها تبعاً لاثار التصرف ، من بناء وغرس وزرع ونحوها ، فجائز على الاقوى . فاذا باعها بایع مع شیء من هذه الاثار دخلت فى البیع على سبیل التبع ، وكذا الوقف وغيره ، ویستمر ذلك مادام شیء من الاثار باقیاً ، فاذا ذهبت اجمع انقطع حق المشتري والموقوف علیه وغيرهما عنها . هكذا ذكره جمع من المتأخرین وعليه العمل . انتهى .

اقول : وتحقیق الكلام فى المقام ان یقال : لاریب ان هذه البلاد المفتوحة عنوة ، منها ما هو عامر وقت الفتح ، ومنها ما هو بسائر . والاشهر الاظهر ان الحكم مخصص بالعامر ، دون القسم الاخر فانه للامام ، نظراً الى عموم الاخبار الدالة على اختصاص موات الارضین به - علیه السلام - . وانها من جملة الانفال كما تقدم تحقیقه فى کتاب الخمس .

* * *

بقى الكلام فى انها وقت الفتح كانت تلك الاملاك ، من دور ونخيل وبساتین ، فى یدى ملاك لها يومئذ ؟ .

وظاهر الاخبار وكلام الاصحاب الدال على ان ما كان عامراً وقت الفتح فهو للمسلمین كافة ، شامل للارض وما فيها من تلك الاثار يومئذ ، وان مرجع ذلك الى الامام - علیه السلام - . يقبله ویصرف حاصله فى مصالح المسلمین . وحينئذ فلیس لاولئك الملاک قبل الفتح التصرف الا باذن الامام عليه السلام والاستیجار منه عليه السلام .

فقول ابن ادريس ومن تبعه : انا نبيع املاكنا وآثارنا وبنياننا ، انمايتم لو كان الذى للمسلمين وقت الفتح انما هورقة الارض العامرة خاصة ، واما الاملاك فانها على هذا ملك لمن فى يده ، وهو خلاف الظاهر من الاخبار ومن كلامهم ، كماعرفت .

وبالجملة ، فانى لااعرف لكلامهم وجه استقامة ، الا ان يخص ملك المسلمين وقت الفتح برقة الارض دون ما فيها . وفيه : ماعرفت . اوانه يجدد احد بعد الفتح بناء اوغرسا اونحو ذلك فالبيع والشراء اوالوقف ونحوها انما هو فيما كان كذلك وهذا ايضا غير مستقيم ، لان هذه الارض حينئذ انماهى من البائرة وقت الفتح التى قدعرفت انها من الانفال وهى خارجة عن محل البحث .

نعم يمكن ان يقال : ان هذه الاملاك والاراضى بعد الفتح اذا تقبلها احد من الامام وعمرها وبنى فيها وغرس وزرع وتصرف بهذه التصرفات ونحوها ، مع دفعه كل سنة وجه القبالة له ^{بمقتضى} اونايبه ، فانه يجوز البيع والشراء والوقف فى تلك الاملاك المحدثه ، مع القيام بما عليها من وجه القبالة ، دون رقة الارض .

والى ذلك يشير خبر ابي بردة بن رجاء المتقدم ، ورواية محمد بن شريح المتقدمة ايضا ، ونحوهما غيرهما ، وظاهره انه الاخبار وقوع البيع والشراء فى هذه الاراضى فى وقتهم - عليهم السلام - و ان لم يكن باذنهم . ومنه يظهر قوة ما ذهب اليه ابن ادريس ومن تبعه . الا ان هذا لايجرى فى بناء المساجد .

الا ان يقال : انها من المصالح العامة للمسلمين التى هى احد مصارف هذه الاراضى ، فيجوز بناؤها لذلك ، واما وقف ارضها على المسجدية ، كما هو ظاهر كلام الاصحاب فى بحث المساجد ، فلا يتصور هنا . لان الاراضى غير مملوكة للواقف وهو شرط صحة الوقف ، الا انك قد عرفت فى بحث المساجد من كتاب الصلاة : انه لادليل على ماذكروه من اشتراط الوقفية فى ارض المسجد ، فلا اشكال .

وعلى ما حققناه فيجب تقييد كلام الشيخ و اتباعه بالمنع من التصرف فى

الارض المفتوحة عنوة ، بما ذكره ابن ادريس و من تبعه من تخصيص ذلك برقبة الارض والاملاك الموجودة فيها حال الفتح ، دون ما يحدث فيها من العمارات و الزراعات والغرس ونحو ذلك من المتقبلين لها كما ذكرناه ، و يخص ايضا كلام ابن ادريس بذلك ، فان ظاهر اطلاق كلامه شمول ما ذكره للعمارات الموجودة يوم الفتح . و قد عرفت انها للمسلمين قاطبة ، فلا يجرى فيها ما ذكره . بل يجب تخصيصه بما ذكرناه .

* * *

و التحقيق عندى فى هذا المقام ، على ما ادى اليه فهمى القاصر من اخبارهم عليهم السلام - و ان كان خلاف ما عليه علماءنا الاعلام ، هو : انه مع وجود الامام عليه السلام او نائبه وتمكنهما من القيام بالاحكام الشرعية ، فالمرجع اليهما فى ذلك ولا يجوز التصرف بشيء من انواع التصرفات الا باذن احدهما .

و امام مع عدم ذلك فظاهر كلمات الاصحاب الرجوع الى الجائر المتولى لاختد الخراج من تلك الاراضى ، كما تقدم ذكره فى مسألة حل الخراج ، فان ظاهرهم : وجوب الرجوع اليه وعدم جواز التصرف الا باذنه ، و ان امكن الرجوع الى النائب فى الاستيذان . وعندى فيه نظر ، لعدم الدليل عليه ، بل وجود الدليل على خلافه كما ستعرف انشاء الله تعالى .

و احتمال التصرف فيها للشيعة مطلقا ، و الحال هذه ، لا يخلو من قوة . لانها وان كانت منوطة بنظر الامام عليه السلام كما هو مدلول خبرى احمد بن محمد بن ابي نصر المتقدمين ، و كذا رواية حماد بن عيسى ، مع وجوده وتمكنه ، الا انه مع عدم ذلك لا يبعد سقوط الحكم و جواز التصرف ، و ليس الرجوع الى حاكم الجور - بعد تعذر الرجوع اليه - ع - كما عليه ظاهر الاصحاب - باولى من الرجوع الى المسلمين يتصرفون كيف شاؤوا و ارادوا ، لا سيما مع استلزام ما ذكره المعاونة على الاثم و العدوان ، وتقوية الباطل و تشييد معالمه ، للنهى عنه كتاباً وسنة .

و غاية ما يدل عليه الاخبار التي استندوا اليها فيما ذكروه من الاحكام ، هو : انه اذا استولى الجائر على تلك الاراضي جاز الاخذ منه و الشراء و نحو ذلك ، و لا دلالة في شيء منها على المنع من التصرف الا باذنه كما ادعوه .

ويدل على ما ذكرناه - اولا - الاخبار الدالة على ان الارض كلها لهم عليهم السلام وان شيعتهم في سعة و رخصة من التصرف فيها في زمن عدم تمكنهم .

فمن ذلك صحيحة ابي خالد الكابلي ، عن ابي جعفر - عليه السلام - قال : وجدنا في كتاب علي - عليه السلام - « ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين » (١) انا و اهل بيتي الذين اورثنا الله الارض ، ونحن المتقون ، و الارض كلها لنا ، فمن احبى ارضا من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها الى الامام من اهل بيتي ، وله ما اكل منها . فان تركها و اخربها فاخلعها رجل من المسلمين من بعده فعمرها و احياها ، فهو احق بها من الذي تركها ، يؤدى خراجها الى الامام من اهل بيتي ، وله ما اكل منها حتى يظهر القائم من اهل بيتي بالسيف ، فيحويها و يمنعها و يخرجهم منها ، لما حو اها رسول الله ﷺ و منعها ، اما كان في ايدي شيعتنا ، فانه يقطعهم على ما في ايديهم و يترك الارض في ايديهم (٢) .

وفي صحيحة عمر بن يزيد المتضمنة لحمل مسمع بن عبد الملك الى الصادق عليه السلام - مالا من الخمس ورده عليه و اباحت له ، ماصورته : يا ابا سيار ، ان الارض كلها لنا ، فما اخرج الله منها من شيء فهو لنا - الى ان قال - : يا ابا سيار ، قد طيبناه لك و حللناك منه ، فضم اليك مالك ، و كل ما في ايدي شيعتنا من الارض فهم محللون و محلل لهم ذلك الى ان يقوم قائمنا فنحببهم طسق ما كان في ايدي سواهم ، فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فيأخذ الارض من ايديهم و يخرجهم

١ - سورة الاعراف : ١٢٨

٢ - الوسائل ج ١٧ ص ٣٢٩ حديث ٢ :

منها صغرة (١) .

وقد تقدمت جملة من الاخبار الدالة على ان الارض كلها لهم - عليهم السلام -
فى كتاب الخمس .

لا يقال : انه يجب تخصيص هذه الاخبار بالاراضى الموات لمعلومية ملك
الناس لما فى ايديهم . وبيعه وشراؤه وتوارثه ونحو ذلك .

لانا نقول : لامنافة بين ما دلت عليه هذه الاخبار من كونها كمالهم - عليهم السلام -
وبين ما ذكره ، لان تملكهم على حسب ملك الله ، فانه هو المالك الحقيقى ، وملكهم
متفرع على ملكه سبحانه ، كما يشير اليه بعض الاخبار المتقدمة فى الموضع المشار
اليه ، من قول ابى جعفر - عليه السلام - ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وآله - : خلق الله
آدم واقطعه الدنيا قطيعة ، فما كان لادم فهو لرسول الله - صلى الله عليه وآله - وما
كان لرسول الله فهو للائمة من آل محمد صلى الله عليه وآله (٢) .

و الى ذلك يشير حكمهم - عليهم السلام - بأن ما فى ايدي مخالفهم من
الاراضى غصب محرم عليهم التصرف فيه (٣) .

بل ورد فى بعض الاخبار تحريم مشيهم على الارض (٤) ، حيث انها لهم
- عليهم السلام - وانه بعد خروج القائم - عجل الله فرجه الشريف - يخرجهم من
الارض ويجعلها دونهم ، وان ما فى ايدي الشيعة الان من الاملاك قد احلوه - به ،
فتصرفهم و تملكهم انما هو من حيث التحليل لهم ، وانه بعد خروج قائمهم يأخذ
الطسق منهم ويقرهم على ما فى ايديهم ولا يخرجها من ايديهم ، و حينئذ فلامنافة

١- الوسائل ج ٦ ص ٣٨٢ حديث : ١٢

٢- الكافى ج ١ ص ٤٠٩ حديث : ٧

٣- تقدم من ذلك فى سحبة عمر بن يزيد عن الوسائل ج ١٧ ص ٣٢٩ حديث : ٢

٤- راجع : الكافى ج ١ ص ٤٠٢ والوسائل ج ٦ ص ٣٧٩ فما بعد

بحمد الله سبحانه .

و مما ذكرناه ثبت جوار تصرفهم في هذه الاراضى التى هى محل البحث لدخولها تحت عموم هذه الاخبار ، ويخص ماورد من التوقف على اذن الامام بزمان وجوده وبسط يده ، او وجود نائبه كذلك ، جمعاً بين الادلة .

و ثانياً : الاخبار التى قدمناها ، مثل موثقة حريز ، (١) و رواية محمد بن شريح ، (٢) و رواية ابى بردة بن رجاء (٣) و بحوها رواية اسماعيل بن الفضل الهاشمى عن الصادق عليه السلام فى حديث ، قال : و سألته عن رجل اشترى ارضا من ارض الخراج فبنى بها اولم يبن ، غير ان اناساً من اهل الذمة نزلوها ، له ان يأخذ منهم اجرة البيوت ، اذا ادوا جزية رؤسهم ؟ قال : يشارطهم . فما أخذه بعد الشرط فهو حلال (٤) .

فان ظاهر هذه الاخبار - كما ترى باعتبار ضم بعضها الى بعض - هو : جواز البيع و الشراء من تلك الاراضى مع قيام المشتري بما عليها من الخراج ، و ان لم يكن البيع باذنهم - عليهم السلام - .

و حمل ذلك على كون البيع اولاً وبالذات انما تعلق بملك البايع و آثاره التى فى تلك الارض ، و بيع الارض انما وقع ثانياً و بالعرض ، كما تقدم نقله عن جملة من الاصحاب ، لا اشعار فى تلك الاخبار به ، كما لا يخفى على من راجعها و تأملها .

و اما قوله - فى رواية ابى بردة - : «لاباس ان يشتري حقه» فيمكن حمله على -

١- الوسائل ج ١١ ص ١١٩ حديث ٦

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٥ حديث ٩ :

٣- الوسائل ج ١١ ص ١١٨ حديث ١ :

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٢٥ حديث ١٠ :

الحق الذى هو بمعنى اولوية التصرف فيها (١) حيث سبق اليها وملكها بذلك .
و يحمل ظاهر المنع - الذى اشعرت به تلك الاخبار من حيث كونها فيثاً
للمسلمين - على الشراء على وجه يتملكه بذلك ، من غير وجوب دفع حق المسلمين
منها ، و هو خراج الارض المذكورة ، كما ينادى به سياقها .
وعلى ذلك يحمل اطلاق رواية ابي الربيع الشامي (٢) .
و اما ما تضمنه صحيح الحلبي (٣) من «جواز الشراء من الدماقين و انه ان
شاء ولى الامر ان يأخذها» فهو محمول على وجود الامام عليه السلام وتمكنه .
و يعضد ذلك ، الاخبار الدالة على ان لهم من الحق منها ما هو ازيد من
ذلك ، و انهم بعد خروج صاحب الامر يزادون ، كما فى صحيحة عبدالله بن سنان
عن ابيه ، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ان لى ارض خراج ، و قد ضقت بها ذرعاً .
قال : فسكت هنيئة ، ثم قال : ان قائمنا لو قد قام كان نصيبك فى الارض اكثر منها ،
و لو قد قام قائمنا كان الاستان امثل من قطيعهم (٤) :

١- اقول : و مما يعضد ذلك و يوضحه : ما فى رواية محمد بن مسلم وعمر
ابن حنظلة عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : سأله عن ذلك ، فقال : لا بأس بشرائها ، فانها
اذا كانت بمنزلتها فى ايديهم ، تؤدى عنها كما يؤدون عنها (الوسائل ج ١١ ص ١١٩
حديث : ٣) ، فانها كما ترى ظاهرة الدلالة فى ان الجواز والمنع دائران مدار
قيام المشتري بخراجها و دفعه للامام عليه السلام وعدمه . فالبيع فيها جائز و ان كانت
ليست ملكاً حقيقياً كسائر الاملاك التى لا يتعلق بها طسق و لا خراج . و انتهى انما
هو من حيث شرائها لتكون ملكاً له لا يدفع خراجها ولا أجرتها . و بالجملة فالامر
ظاهر لمن نظر فى هذه الاخبار . منه قدس سره .

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧٤ حديث : ٥

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧٤ حديث : ٤

٤- الكافي ج ٥ ص ٢٨٣ حديث : ٥ . والاستان - بضم الهمزة : مجموعة قرى

كانت قرب بغداد .

وعن ابي ابراهيم بن ابي زياد في الموثق قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الشراء من ارض الجزية ، قال : فقال: اشتراها ، فان لك من الحق ما هو اكثر من ذلك (١) .

و عن زرارة في الصحيح عن ابي عبدالله - عليه السلام - انه قال : اذا كان ذلك كنتم الى ان تزدادوا اقرب منكم الى ان تنقصوا (٢) .

* * *

المورد الثاني ، قال في المبسوط : ظاهر المذهب ان النبي صلى الله عليه وآله فتح مكة عنوة بالسيف ثم امنهم بعد ذلك . وانما لم يقسم الارضين والدور ، لانها لجميع المسلمين ، كما نقوله في كل ما يفتح عنوة ، اذا لم يمكن نقله الى بلاد الاسلام ، فانه يكون للمسلمين قاطبة ، وقدم النبي صلى الله عليه وآله على رجال من المشركين فأطلقهم . وعندنا : ان للامام عليه السلام ان يفعل ذلك و كذلك اموالهم من عليهم لمارآه من المصلحة . واما السواد فهي الارض المفزوعة من الفرس التي فتحها عمر، وهي سواد العراق . فلما فتحت بعث عمار بن ياسر أميراً ، وابن مسعود قاضياً ووالياً على بيت المال ، وعثمان بن حنيف ماسحاً ، الى ان قال : وكذلك امير المؤمنين عليه السلام لما افضى اليه الامر امضى ذلك ، لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما يجب عنده . والذي يقتضيه المذهب : ان هذه الاراضي وغيرها .. الى آخر ما قدمنا نقله عنه في صدر المسألة .

اقول : ظاهر كلام الشيخ في هذا المقام يؤذن بعدم ثبوت كون ارض السواد عنده من المفتوحة عنوة ، حيث ان الذي فتحها ليس بامام حق ، وان اجراء امير المؤمنين عليه السلام في زمان خلافته عليها حكم الارض المفتوحة عنوة ، انما هو من حيث عدم

١- الوسائل ج ١١ ص ١١٩ حديث : ٤ .

٢- رواه في الوسائل عن حرير . و لكن التهذيب رواها عن حرير عن زرادة . راجع الوسائل ج ١١ ص ١١٩ حديث : ٥ .

تمكنه من اقامة الحكم الشرعى فيها ، كما فى كثير من الاحكام ، فان مقضى الحكم فيها حيث انها فتحت بغير اذنه ان تكون من الانفال ، لكن رعاية التيقية اوجبت له العمل فيها بما جرى عليه الولاة المتقدمون .

وعندى فيه نظر ، وان تلقاه بعض متأخرى مشائخنا المحققين عنه بالقبول ، و ذلك فان الظاهر من بعض الاخبار : ان اكثر الفتوحات التى صدرت من عمر كان برأى الامام واذنه عليه السلام فروى الصدوق فى الخصال فى باب السبعة ، فى بيان ما امتحن الله تعالى اوصياء الانبياء - عليهم السلام - عن امير المؤمنين عليه السلام فى حديث طويل مع اليهودى - قال عليه السلام - : فى اثناثة : واما الرابعة يا اخا اليهودى ، فان القائم بعد صاحبه كان يشاورنى فى موارد الامور ومصادرهما فيصدرها عن امرى ويناظرنى فى غوامضها فيمضيه عن رأى ، الحديث (١) .

ويعضد ذلك حكم الائمة - عليهم السلام - بأن ارض السواد مما فتح عنوة كما تقدم فى صحيحة الحلبي (٢) ورواية ابى الربيع الشامى (٣) ورواية احمد بن محمد بن ابى نصر (٤) .

فان الجميع ظاهر فى انها من الاراضى الخراجية التى يجب اجراء احكام الاراضى الخراجية عليها ، ولو كان ما يدعيه الشيخ ومن تبعه حقاً ، لما كان لهذه الاخبار معنى .

وظاهر الاصحاب : القول بها من غير خلاف يعرف ، الا ما يظهر من كلام المبسوط . والظاهر انه نشأ عن غفلة عن ملاحظة الاخبار المذكورة .
و يزيد ذلك تأييداً مارواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابى

١- الخصال باب السبعة ج ٢ ص ٣٧٤

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧٤ حديث : ٤

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧٤ حديث : ٥

٤- الوسائل ج ١١ ص ١٢٠ حديث : ٢

جعفر عليه السلام ، قال : سأله عن سيرة الامام في الارض التي فتحت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ان امير المؤمنين قد سار في اهل العراق سيرة هي امام لساير الارضين (١) الحديث .

وبعض ذلك قبول سلمان ولاية المدائن ، وعمار اماره العساكر ، كما تقدم في كلام الشيخ .

وبذلك يظهر ما في كلام المحقق الاردبيلي في هذا المقام ، حيث انه يظهر منه المناقشة في كون ارض العراق فتحت عنوة ، مستنداً الى وقوع الخلاف بين العلماء في ذلك ، حيث نقل العلامة في التذكرة ان بعض الشافعية قال : انها فتحت صلحاً . قال : و هو محكى عن ابي حنيفة . و قال بعضهم : اشتبه الامر على ، و لا ادري فتح عنوة او صلحاً .

ثم قال المحقق المذكور : على انه قد اشترط - في المشهور عندنا و كاد يكون اجماعاً - في المفتوحة عنوة كون الفتح باذن الامام عليه السلام ، والعلم بذلك في شيء من الاراضي غير معلوم ، لان العراق المشهورة بذلك فتحت في زمان الثاني ، وما تحقق كونه باذن امير المؤمنين عليه السلام ، بل الظاهر عدمه ، لعدم اختياره ، و ما ثبت كون مولانا الحسن عليه السلام معهم ... ثم نقل كلام الشيخ وقوله : وعلى رواية رواها اصحابنا ... الى آخره ، كما قدمناه .

ثم قال : وهذه كالصريحة في نفى كون العراق مفتوحة عنوة ، بل في عدم كونها مفتوحة بالمعنى الذي تقدم . انتهى ملخصاً .

وليت شعري كانه لم يراجع الاخبار التي اشرنا اليها ، مما هو صريح الدلالة واضح المقالة في اجرائهم - عليهم السلام - حكم المفتوحة عنوة على تلك الاراضي .

واما قوله : وما تحقق كون الفتح باذن امير المؤمنين عليه السلام . . . الى آخره .

ففيه : ان الظاهر انما هو رضاه عليه السلام به ان لم نقل انه باذنه . وذلك لانه عليه السلام صاحب الامر بعد النبي صلى الله عليه وآله فهو يحب ظهور الاسلام وقوته ، وان لم يكن على يده ، فان الغرض من اصل البعثة ومن النيابة فيها انما خمود منار الكفر وظهور صيت الاسلام . فهو عليه السلام وان لم يكن متمكنا من الامر والنهي وتنفيذ الجيوش ، الا ان غرضه الاصلى ومطلبه الكلى حاصل بذلك . فكيف يكرهه ولا يرضاه ؟ وهذا بحمد الله سبحانه وجهه وجهه ، لمن اخذ بالانصاف وارتضاه ، ويخرج ما قدمنا شاهداً لمن عرف الحق ووعاه .

ويؤيد ذلك - ايضا - ماورد في اخبارنا ، وكذا في اخبار العامة : ان الله يؤيد هذا الدين اويعره بالظالم (١) - هذا حاصل الخبر حيث لا يحضرني الان نفسه .

* * *

و نقل بعض فضلائنا عن بعض كتب التواريخ قال : وكأنه من الكتب المعتمدة في هذا الفن ، ان الحيرة وهي من قرى العراق تقرب الكوفة فتحت صلحاً ، وان نيسابور من بلاد خراسان فتحت صلحاً ، وقيل : عنوة . وبلغ وهرات منها ، وقوشج

١- جاء في وسائل الشيعة ج ٤ ص ١١٧٠ باب أنه يكره ان يقال : اللهم اجعلني ممن ينتصر به لدينك» الا ان يقيد بما يزيل الاحتمال . من ابواب الدعاء من كتاب الصلاة . عن يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام انه كتب اليه بعض اصحابه يسأله ان يدعو الله ان يجعله ممن ينتصر به لدينه ، فاجابه عليه السلام وكتب في اسفل كتابه : «يرحمك الله ، انما ينتصر الله لدينه بشر خلقه» .

وورد في البخارى في كتاب الجهاد الحديث رقم : ١٨٢ . وفي كتاب المغازى الحديث رقم : ٣٨ . وفي مسلم في كتاب الايمان الحديث رقم ١٧٨ . وفي سنن ابن ماجه في كتاب الفتن الحديث رقم : ٣٥ . وفي مسند احمد بن حنبل ج ٢ ص ٣٠٩ : «ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر» وهكذا في ج ٥ ص ٤٥ مراجع .

و التوابع فتحت صلحاً . و بعض آخر فتح صلحاً وبعض عنوة . وبالجمله فان بلاد خراسان مختلفة فى كيفية الفتح .

واما بلاد الشام ونواحيها فحكى ان حلب وحمى و حمص و طرابلس فتحت صلحاً وان دمشق فتحت بالدخول من بعض الابواب غفلة ، بعد ان كانوا طلبوا الصلح . وان اهل طبرستان صالحوا اهل الاسلام . وان آذربايجان فتحت صلحاً . و ان اهل اصفهان عقدوا اماناً . والرى فتحت عنوة . انتهى .

وحكى العلامة فى المنتهى عن الشافعى : ان مكة فتحت صلحاً بأمان قدمه عليه السلام لهم قبل دخوله . قال : وهو منقول عن ابى سلمة بن عبد الرحمان و مجاهد .

ثم انه - رحمه الله - نسب الى الظاهر من المذهب : انها فتحت بالسيف ثم امنهم بعد ذلك . ونقله عن مالك وابى حنيفة والاوزاعى .

و قد ذكر فى المنتهى ان حد سواد العراق فى العرض ، من منقطع الجبال بحلول الى طرف القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب . و من تخوم الموصل طولاً الى ساحل البحر ببلاد عبادان من شرقى دجلة ، فاما الغربى الذى يليه البصرة فاما هى اسلامى مثل شط عثمان ابن ابى العاص وما والاها كانت سباخاً ومواتاً فأحيها عثمان ابن ابى العاص .

اقول : والذى يظهر لى من الاخبار هو فتح مكة والعراق عنوة ، وان كان قد من على اهل مكة كما تقدم فى كلام الشيخ باموالهم . و اما غير هذين الموضعين المذكورين فهو محل الاشتباه ، لعدم النص الوارد فى شىء من ذلك . والاعتماد فى الاحكام الشرعية على مجرد كلام المورخين محل اشكال والله العالم .

* * *

المورد الثالث : قد عرفت فيما تقدم ، ان موات الارض المفتوحة عنوة وقت الفتح انما هو للامام عليه السلام من جملة الانفال . و ان كان ظاهر بعض العبارات

كون الارض المفتوحة عنوة للمسلمين كافة من غير تقييد بالعامرة ، الا ان كلام الاكثر قد اشتمل على التقييد بالعامرة . وهو الظاهر ، نظراً الى اطلاق الاخبار الدالة على ان موات الارض من جملة الانفال ، اعم من ان تكون الارض من المفتوحة عنوة ام لا .

و من هنا يتقدح اشكال فى هذا المقام ، وذلك لان ما يكون معموراً من الاراضى لا يعلم انه كان معموراً وقت الفتح حتى يجب العمل فيه بحكم المفتوحة عنوة ، من كونه للمسلمين وما يترتب على ذلك من احكام الخراج . اذ يجوز ان يكون فى ذلك الوقت مواتاً ، وانما احيى بعد ذلك ، وقد عرفت : ان موات الارض لهم - عليهم السلام - وانهم قد اخلوا شيعتهم بالتصرف فيها ، فتكون للمحيين ، لايتعلق بها خراج بالكلية .

واما ماصار اليه بعض اصحابنا من الاستدلال على ان المعمور الان كان معموراً وقت الفتح بضرب الخراج الان ، ولو من الجائر واخذة المقاسمة من ارتفاعها ، عملاً بان الاصل فى تصرفات المسلمين الصحة . فانه لا يخفى ما فيه ، فان بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعليلات الواهية لا يخلو عن مجازفة كما عرفت فى غير مقام مما تقدم ، لا سيما مع ما نشاهده الان ونعلمه علماً قطعياً لا يختلجه الريب من تعدى الحكام وظلم الرعية ، واخذهم الزيادات على الحقوق الموظفة عرفية كانت او شرعية ، فكيف يمكن الاستدلال بمجرد ضربهم الخراج الان على ارض معمورة انها كانت كذلك ايام الفتح ، نعم لو كان الامام امام عدل لثم البحث .

و بالجملة فان التمسك بأصالة العدم اقوى دليل فى المقام حتى يقوم ما يوجب الخروج عنه كما هو القاعدة بينهم فى جملة الاحكام .

واما التمسك هنا بان الاصل فى تصرفات المسلم الصحة فالظاهر ضعفه .

اما اولاً ، فلما عرفت من معلومية الظلم والجور من هؤلاء الذين ادعى حمل

تصرفاتهم على الصحة ، وعدم وقوفهم عند الحدود الشرعية و الرسوم المحمدية .
 واما ثانياً ، فلان الظاهر ان المستند فى هذا الاصل انما هى الاخبار الدالة على
 حسن الظن بالمؤمن (١) مثل خبر «احمل اخاك المؤمن على سبعين محملاً من الخير»
 الحديث ونحوه ، و من الظاهر انه لاسبيل الى دخول هؤلاء الفجرة الفساق ، الذين
 قد اشتهروا بفسقهم وكفرهم على الاطلاق ، بالخروج عن القول بامامة امام الافاق
 على انا لانسلم دخولهم فى المسلمين الا على سبيل التجوز بمنتحل الاسلام ، كما
 عليه الخوارج وامثالهم فى هذا المقام ، و قد تقدم فى كتاب الطهارة تفصيل هذا
 الاجمال وتوضيحه بما لا يداخله النزاع ولا الجدل ، والا فانا لانسرف لهذه الاصلة
 معنى ، اذ لم يرد بمضمونها خبر على الخصوص ، وانما مستندنا ما اشرنا اليه من النصوص ،
 والحال فيها ما عرفت من عدم دخول اولئك اللصوص .

وعلى هذا فيزول جملة الاشكال فى هذا المقام ، ويجب الحكم بتملك
 كل من فى يده شئ من تلك الاراضى ، من غير ان يجب عليه دفع ما يدعونه من الخراج ،
 وان ما يؤخذ منه الان من الخراج ظلم وعدوان فى امثال هذه الازمان ، واما ما يتعلق
 باحياء الموات من الاحكام التى ذكرها الاصحاب - رضى الله عنهم - فى المقام ووردت
 بها الاخبار عنهم - عليهم السلام - فسيأتى انشاء الله تعالى فى كتاب احياء الموات .

* * *

المورد الرابع : قد تقدم فى عبارة المبسوط وجوب اخراج الخمس
 من هذه الاراضى المفتوحة عنوة ، كغيرها من الغنائم المنقولة . وبذلك صرح من تأخر
 عنه من اصحابنا من غير خلاف يعرف ، الا ان المسألة عندى لا تخلو من شوب الاشكال ،
 وقد تقدم تحقيق الكلام فى ذلك فى كتاب الخمس ، فليرجع اليه من احب الوقوف
 عليه .

١- ورد فى الكافى ج ٢ ص ٣٦٢ : «ضع امر اخيك على احسنه . . .» كتاب

الايمان والكفر ، باب التهمة وسوء الظن .

المقام الثانى

فى الارض التى أسلم عليها اهلها طوعاً

والظاهر : انه لاختلاف بين الاصحاب فى أن ارضهم لهم ، يتصرفون فيها تصرف الملاك فى ملاكهم ، اذا عمروها . وانما عليهم فيها الزكاة خاصة .
انما الخلاف فيما اذا تركوا عمارتها وبقيت خراباً فالمنقول عن الشيخ وابى الصلاح : ان الامام عليه السلام يقبلها ممن يعمرها ، ويمطى صاحبها طسقا ويعطى المتقبل حصته ، وما يبقى فهو لمصالح المسلمين ، يجعل فى بيت مالهم .
وقال ابن حمزة : اذا تركوا عمارتها صارت للمسلمين ، وامرهم للامام - عليه السلام - .

وقال ابن البراج : واذا تركوا عمارتها حتى صارت خراباً كانت حيث شاء لجميع المسلمين ، يقبلها الامام عليه السلام ممن يقوم بعمارتها بحسب ما يراه ، من نصف او ثلث او ربع .

وقال ابن ادريس : الاولى ترك ما قاله الشيخ ، فانه مخالف للاصول والادلة العقلية والسمعية ، فان ملك الانسان لا يجوز لاحد اخذه ولا التصرف فيه بغير اذنه

واختباره ، فلا يرجع عن الأدلة بأخبار الاحاد .

اقول : والذى وقفت عليه من الاخبار فى ذلك ما تقدم قريباً ، من رواية صفوان واحمد بن محمد بن ابي نصر جميعاً (١) وصحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر (٢) الداليتين على ان مالم يعمره من تلك الاراضى يأخذها الامام عليه السلام فيقبله ممن يعمره ، ويكون للمسلمين .

وهما ظاهرنا الدلالة فى قول ابن البراج وابن حمزة .

وما ذكره الشيخ من انه يعطى صاحبها طسقتها ، لاشعار فيها به ، فضلاً عن الدلالة عليه .

وقال فى المختلف - بعد نقل ما قدمناه من الاقوال - : والاقرب ما اختاره الشيخ . لنا : انه انفع للمسلمين واعود عليهم ، وكان سائناً ، فإى عقل يمنع من الانتفاع بأرض يترك أهلها عمارتها ، وايصال اربابها حق الأرض ، مع ان الروايات متظافرة بذلك . ثم ذكر رواية صفوان واحمد بن محمد بن ابي نصر وصحيحة احمد بن محمد ابن ابي نصر .

ثم انه احتج لابن حمزة وابن البراج ، بما رواه معاوية بن وهب فى الصحيح قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ايما رجل أتى خربة فاستخرجها ، وكري انهارها وعمرها ، فان عليه فيها الصدقة ، وان كانت ارض لرجل قبله فغاب عنها وتركها فأخربها ثم جاء بعد يطلبها ، فان الارض لله ولمن عمرها (٤) ثم اجاب عن الرواية

١- الوسائل ج ١١ ص ١٢٠ حديث ١ : باب ٧٢

٢- » » » » » ٢ : » » » » »

٤- الكافى ج ٥ ص ٢٧٩ حديث ٢ : والرواية كانت ملحونة فى المتن جداً ، كما فى

غالب ما ينقله المؤلف - رحمه الله - فصحيحها على نسخ المصادر الصحيحة .

بالحمل على ارض الخراج .

اقول : لا يخفى ما فى كلامه - رحمه الله - فى هذا المقام .

اما اولاً ، فلان ما ذكره من التعليل العقلى عليه عليل لا يبرد الغليل ولا يهدى الى سبيل . فان كلام ابن ادريس - هنا لولا الروايتين المذكورتين - قوى متين ، اذ لا ريب فى قبح التصرف فى ملك الغير بغير رضاه ، كما دلت عليه الآية والرواية (١) وهذا هو الذى اشار اليه ابن ادريس بالدليل العقلى هنا .

واما ترتب الانتفاع للمسلمين فلا يصح لان يكون وجهاً فى حل التصرف بغير رضا صاحبها ، والا لجاز غصب اموال الناس وصرفها فى مصالح المسلمين ، وهذا لا يقول به احد .

وبالجملة فانه مع قطع النظر عن الخبرين المذكورين ، فقول ابن ادريس جيد متين .

واما ثانياً ، فلان الخبرين - كما عرفت - انما يدلان على قول ابن حمزة وابن البراج ، لا على قول الشيخ كما زعمه .

واما ثالثاً ، فلان ما اورده من صحيحة معاوية بن وهب ، (٢) لادلالة لها على القول المذكور بوجه ، كما لا يخفى .

والظاهر من صدر الخبر المذكور انما هو : الحمل على ارض الانتفال ، وهى الارض الخربة من اى صنف كانت من اصناف الاراضى ، فان المحيى لها احق

١- والاية هى : قوله تعالى : «ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل» الا ان تكون تجارة

عن تراض منكم» سورة النساء : ٢٩

والرواية هى : قوله - ع - : «لا يحل دم امرء مسلم ولا ماله الا بطيبة نفسه» . راجع :

الوسائل ج ٣ ص ٤٢٤ حديث : ٦٠٩٠

٢- قد تكرر من المصنف قوله : «معاوية بن عمار» هنا وفيما سبق ، ولكننا صححناه بما

فى المتن فى كلا الموضعين ، وفق نسخة المصدر الصحيحة .

بالتصرف فيها .

واما قوله «وان كانت ارضاً لرجل قبله» فيحتمل حمله على الارض الخراجية، بعد زوال آثار تصرف المالك الاول ، فانها كما تقدم فى كلام شيخنا الشهيد الثانى، تخرج عن ملك الاول ، لزوال آثار ملكه ، وتعود الى أصلها ، من كونها للمسلمين قساطبة .

وعلى ما قدمناه يجوز التصرف فيها لمن سبق اليها .

ويحتمل الحمل - ايضا - على ارض الانفال التى احلوا - عليهم السلام - للشيعه التصرف فيها زمان الغيبة ، فانه بعد زوال آثار تصرف المالك الاول ترجع الى حالها الاصلى ، وهو ملك الامام عليه السلام .

ونحوها فى ذلك ما تقدم فى صحيحه ابى خالده الكابلى ، من قوله عليه السلام « فان تركها او أخر بها واخذها رجل من المسلمين من بعده فدمرها فهو احق بها من الذى تركها» الحديث (١) ونحوهما صحيحه عمر بن يزيد (٢) .

وظاهر هذه الاخبار : انقطاع حق الاول منها ، وانها تكون ملكاً صرفاً للمحبي الثانى ، وهو احد القولين فى المسألة .

وقيل بالعدم ، ويدل عليه صحيحه سليمان بن خالد . قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأبى الارض الخربة فيستخرجها ويجرى انهارها ويعمرها ويزرعها ماذا عليه ؟ قال : عليه الصدقة . قلت : فان كان يعرف صاحبها . قال : فليؤد اليه حقه (٣) .

والاقرب عندى فى الجمع بين هذه الرواية وبين الروايات المتقدمة ، هو حمل الروايات المتقدمة على ما اذا ملكها الاول بالاحياء ، فانه يزول ملكه بعد زوال آثاره،

١- الكافى ج ٥ ص ٢٧٩ حديث : ٥ .

٢- الوسائل ج ٦ ص ٣٨٢ حديث : ١٢١ .

٣- الوسائل ج ١٧ ص ٣٢٩ حديث : ٣ .

وترجع الى حالها الاول ، كما تقدم . وتحمل هذه الرواية على ما اذا ملكها الاول بغير الاحياء ، من شراء اوارث ونحوهما ، فانه لا يزول ملكه عنها ، وان صارت خربة .

والقائلون بالقول الثانى من القولين المذكورين اختلفوا ، فبعض قال بأنه لا يجوز احيائها ولا التصرف فيها مطلقا ، الا باذن الاول . وذهب جماعة الى جواز احيائها وكون الثانى احق بها ، لكن لا يملكها بذلك ، بل عليه ان يؤدى طسقتها الى الاول او ورائه . ولم يفرقوا فى ذلك بين ما يدخل فى ملكه بالاحياء او غيره من الاسباب الموجبة للملك ، اذا صار مواتاً . ونقل عن الدروس : انه ذهب الى وجوب استيذان المحبى من المالك الاول ، فان امتنع فالحاكم . فان تعذر الامر ان جاز الاحياء ، وعلى المحبى طسقتها للمالك .

وضعف هذه الاقوال ظاهر ، بضعف القول الذى تفرعت عليه . لدلالة الاخبار التى تقدمناها على خلافه ، وصحيفة سليمان بن خالد التى هى مستند هذا القول ، لاصراحة فيها على ما ادعوه ، لامكان حملها على ما قدمناه ، وبه تجتمع مع الاخبار الاخر ، والله العالم بحقايق احكامه .

* * *

المقام الثالث

فى ارض الصلح

وهى التى صولح أهلها على ان تكون الارض لهم ، وانهم يقرون على دينهم ، ولكن عليهم الجزية ، اما على رؤسهم او على ارضهم ، حسب ما يراه الامام - عليه السلام - .

وجعلها على الارض ، بان يصالحهم على ثلث الحاصل او ربه او نصفه مثلا ، وهذه الارض ملك لهم يتصرفون فيها بما شاؤا من بيع وغيره ، وعليهم الجزية المقررة .
ويملكها المسلم بوجه مملك كالبيع ونحوه ، ولا ينتقل ما على الارض لو كانت الجزية عليها الى المسلم . لان المسلم لاجزية عليه ، بل ترجع الى البايع الدنى .

ولو أسلم صاحب الارض سقطت الجزية عنه ، لما عرفت من ان المسلم لاجزية عليه ، وكانت ارضه له لا يتعلق بها جزية ، كما فى سائر المسلمين .

ولو وقع الصلح بان تكون الارض للمسلمين خاصة ويكون للكفار السكنى خاصة ، كان حكم هذه الارض حكم المفتوحة عنوة ، معمورها - حال الفتح - .

للمسلمين ومواتها عليه السلام حسبما تقدم الكلام فيه مفصلاً .

ومما وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه الارض : مارواه فى الكافى والفقيه عن زرارة فى الصحيح ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : ما حد الجزية على اهل الكتاب ؟ وهل عليهم فى ذلك شىء موظف ، لا ينبغي ان يجوز الى غيره ؟ فقال : ذلك الى الامام عليه السلام يأخذ من كل انسان منهم ما شاء على قدر ماله وما يطيق . انما هم قوم فدوا انفسهم من ان يستعبدوا او يقتلوا ، فالجزية تأخذ منهم على قدر ما يطيقون له ان يأخذهم به حتى يسلموا ، فان الله عز وجل قال : « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » وكيف يكون صاغراً ولا يكثر بما يؤخذ منه حتى يجد ذلاً (١) لما اخذ منه فيألم لذلك فيسلم .

قال : وقال محمد بن مسلم : قلت للصادق عليه السلام رأيت ما يأخذ هؤلاء من الخمس من ارض الجزية ، ويأخذون من الدهاقين جزية رؤوسهم . اما عليهم فى ذلك شىء موظف ؟ فقال : كان عليهم ما اجازوا على انفسهم ، وليس للامام اكثر من الجزية ، ان شاء الامام وضع ذلك على رؤوسهم ، وليس على اموالهم شىء . وان شاء فعلى اموالهم . وليس على رؤوسهم شىء . فقلت : فهذا الخمس ؟ فقال : انما هذا شىء كان صالحهم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٢) .

ومارواه فى الفقيه عن مصعب بن يزيد الانصارى قال استعملنى امير المؤمنين عليه السلام على اربعة رساتيق المداين : البهقيادات ، ونهر سبر ، ونهر جوير ، ونهر الملك ، وامرنى ان اضبع على كل جريب زرع غليظ درهماً ونصفاً . وعلى كل جريب زرع وسط درهماً ، وعلى كل جريب زرع رقيق ثلثى درهم . وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم . وعلى كل جريب نخل عشرة دراهم . وعلى كل جريب البساتين ،

١- فى نسخة الوسائل ج ١١ ص ١١٤ « حتى لا يجد ذلاً » . ولكن نسخة الكافى موافقة

للمتن .

٢- الوسائل ج ١١ ص ١١٣ - ١١٤ حديث : ٢٠١

التي تجمع النخل والشجر ، عشرة دراهم . وامرني بأن ألقى كل نخل شاذ حسن القرى ، لمارة الطريق وابناء السبيل ، ولاأخذ منه شيئاً . وامرني ان اضع على الدماقين الذين يركبون البرازين ويتختمون بالذهب ، على كل رجل منهم ثمانية واربعين درهماً ، وعلى اوساطهم والتجار منهم ، على كل رجل اربعة وعشرين درهماً ، وعلى سفلتهم وفقرائهم ، اثني عشر درهماً ، على كل انسان منهم . قال فجبيتها ثمانية عشر الف الف درهم في سنة (١) .

اقول : «نهر سبر» ضبطه ابن ادريس بالباء الموحدة والسين المهملة . وحمل هذا الخبر في التهذيب على مارآه امير المؤمنين عليه السلام مصلحة في ذلك الوقت بحسب حالهم ، فلاينا في عدم التوظيف في الجزية . ومارواه في التهذيب عن ابي بصير واسحاق بن عمار جميعاً ، عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : ان رسول الله ﷺ اعطى أناساً من اهل نجران الزمة على سبعين برداً (٢) .

ومارواه في الكافي عن حريز عن محمد بن مسلم ، قال : سألته عن اهل الزمة ماذا عليهم مما يحقنون به دماءهم واموالهم ؟ قال : الخراج . فان اخذ من رؤسهم الجزية فلا سبيل على اراضيهم ، وان اخذ من اراضيهم فلا سبيل على رؤسهم (٣) . الى غير ذلك من الانحياز الواردة من هذا القبيل .

* * *

١- الوسائل ج ١١ ص ١١٥ حديث : ٥

٢- التهذيب ج ٦ ص ١٧٢ حديث : ٣٣٤/١٢

٣- الوسائل ج ١١ ص ١١٤ - ١١٥ حديث : ٣

المقام الرابع

في ارض الانفال

وقد تقدم الكلام فيها في كتاب الخمس ، ونقل جملة من اخبارها ، الا ان من جملة اخبارها ، مما لم يتقدم ذكره : ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة ، قال : سألت عن الانفال ، فقال : كل ارض خربة اوشىء كان للملوك فهو خالص للامام ليس للناس فيه سهم . قال ومنها البحرين لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب (١) .

اقول : ظاهر هذا الخبر : ان البحرين مما اسلمت للمسلمين طوعاً من غير قتال ، وانها من الانفال حيثئذ ، وبذلك صرح في الروضة في كتاب الخمس ، الا انه في كتاب احياء الموات ، عدها مع المدينة المشرفة واطراف اليمن فيما اسلم عليه اهله طوعاً ، وحكم بان ارضها لهم (٢) لذلك . ولا يخفى ما فيه من المناقضة لكلامه في كتاب الخمس .

١- الوسائل ج ٦ ص ٣٦٧ حديث : ٨ والتهذيب ج ٤ ص ١٣٣ حديث : ٧ / ٣٧٣

٢- اي ملكاً لاصحاب الاراضى الذين اسلموا طوعاً .

المسألة السابعة

في احكام اليتامى واموالهم

وتحقيق الكلام في هذا المقام يقع في مناهج اربعة :

(الاول) : في ولى اليتيم .

المفهوم من كلام الاصحاب : ان الولاية على الصغير للاب ثم الجد له وان علا على الترتيب ، الاقرب فالاقرب للميت ، فان عدم الجميع فالوصى من جهة الاب ، ثم الوصى من جهة الجد على الترتيب المتقدم ، ثم مع عدم جميع هؤلاء فالحاكم الشرعى .

وممن صرح بذلك شيخنا فى المسالك ، حيث قال - بعد نقل قول المصنف «ولومات انسان ولاوصى له كان للحاكم النظر فى تركته» - ماصورته : الامور المفتقرة فى الولاية ، اما ان تكون اطفالا او صبايا او حقوقا او ديونا ، فان كان الاول فالولاية فيهم لابيهم ثم جده ثم لمن يليه من الاجداد ، على ترتيب الولاية ، للاقرب منهم الى الميت فالاقرب ، فان عدم الجميع فوصى الاب ثم وصى الجد وهكذا ، فان عدم الجميع فالحاكم . والولاية فى الباقي غير الاطفال للوصى ثم الحاكم .. الى آخر كلامه رحمه الله .

ونقل فى الدروس عن ابن الجنيـد : ان للام الرشيدة الولاية بعد الاب ، ثم رده
بأنه شاذ .

اقول : وكان الواجب ان يعد فى ذلك ، الولاية بعد الحاكم لعدول المؤمنين ،
كما صرح به جملة من الاصحاب (١) من انه مع تعذر الحاكم فلعدول المؤمنين تولى
بعض الحسيات ، المنوطة بنظر الحاكم الشرعى .
وعليه تدل الاخبار المذكورة ايضا :

ومنها : مارواه فى التهذيب فى الصحيح عن محمد بن اسماعيل بن
بزيع ، قال : مات رجل من اصحابنا ولم يوص ، فرفع أمره الى قاضى الكوفة ،
فصير عبد الحميد القيم بماله ، وكان الرجل خلف ورثة صغاراً ومتاعاً وجوارى ، فباع
عبد الحميد المتاع ، فلما اراد بيع الجوارى ضعف قلبه فى بيعهن ، اذ لم يكن الميت صير اليه
وصيته ، وكان قيامه بهذا بأمر القاضى ، لانهن فروج . قال : فذكرت ذلك لابي جعفر
عليه السلام فقلت : يموت الرجل من اصحابنا ولم يوص الى احد ، ويخلف جوارى ، فيقيم
القاضى منا رجلاً لبيعهن ، او قال يقوم بذلك رجل منا ، فيضعف قلبه لانهن فروج ،
فما ترى فى ذلك القيم ؟ قال : فقال : اذا كان القيم به مثلك او مثل عبد الحميد فلا
باس (٢) .

وروى فى الكافى والفقيه فى الصحيح من الثانى ، عن ابن رثاب ، قال : سألت
ابا الحسن موسى عليه السلام عن رجل بينى وبينه قرابة ، مات وترك اولاداً صغاراً ، وترك
مماليك غلماناً وجوارى ، ولم يوص . فما ترى فيما يشرى منهم الجارية ، يتخذها

١- المشهور بين الاصحاب : انه مع تعذر الحاكم ، او وجوده ولكن فى غير البلد مع
حصول المشقة الشديدة فى الرجوع اليه ، فانه يجوز لعدول المؤمنين تولى بعض الحسيات
ونقل عن ابن ادريس المنع ، وهو محجوج بالاخبار التى ذكرناها فى الاصل .
منه قلنس سره

ام ولد ، وماترى فى بيعهم ؟ فقال : اذا كان لهم ولى يقوم بأمرهم ، باع عليهم ونظر لهم كان مأجوراً فيهم ، قلت : فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها ام ولد ؟ قال لا بأس بذلك اذا باع عليهم القيم لهم الناظر فيما يصلحهم ، فليس لهم ان يرجعوا مما صنع القيم لهم الناظر فيما يصلحهم (١) .

اقول : وهذا الخبر وان كان مجملاً ، الا ان الظاهر منه بعد التأمل : ان المراد بالولى فيه انما هو احد عدول المؤمنين ، لان انتفاء الوصى ظاهر من الخبر ، وانتفاء الحاكم الشرعى الذى هو احد الاولياء ايضا ظاهر ، اذ ليس فى وقته - عليه السلام - حاكم شرعى - اصالة - سواه . واحتمال الجدل بعيد من سياق الخبر . وبالجمله فان الحكم المذكور مما لا ريب فيه .

ثم ان الاصحاب - بناء على ما قدمنا نقله عنهم ، من ان الولاية على الصغار مخصوصة بالاب والجد له وان علا ، دون غيرهما من الوصى والحاكم - فرعوا على ذلك مالو اوصت الام لطفلها بمال ، او احد اقاربه ، وعين عليه وصياً ليصرفه فى مصالح الطفل ، فان للاب او الجدل انتزاعه من ذلك الوصى ، لثبوت ولايتهما عليه شرعاً ، فلا تنفذ وصية الموصى بالولاية لغيرهما .

قال فى الدروس : ولا ولاية للام على الاطفال . فلو نصبت عليهم ولياً لغيري . ولو اوصت لهم بمال ونصبت عليه فيما لهم صح فى المال خاصة . ثم نقل قول ابن الجنيدي الذى قدمنا نقله عنه .

وبنحو ذلك صرح فى المسالك ، فقال - ايضا فى شرح قول المصنف «لو اوصى بالنظر فى مال ولده الى اجنبى وله اب لم يصح ، وكانت الولاية الى جد اليتيم - ماصورته : قد عرفت من المسألة السابقة ان الولاية للجد وان علا على الولد مقدمة على ولاية وصى الاب ، فاذا نصب الاب وصياً على ولده المولى عليه مع وجود جده للاب لم يصح ، لان ولاية الجد ثابتة له باصل الشرع ، فليس للاب نقلها عنه ، ولا اثبات

شريك معه .. الى آخر كلامه رحمه الله .

والظاهر : ان الحكم المذكور مما لا خلاف فيه الا ما تقدم نقله عن ابن الجنييد ،
وضعف اقواله غالباً معلوم من قواعده .

* * *

(المنهج الثانى) : فى الاتجار بمال الصغير والعمل به .

ولا تخلو الحال فى ذلك ، اما بأن يكون الاتجار لليتيم من الولى ، او الاتجار
للولى نفسه بمال اليتيم ، او يكون المتصرف غير ولى شرعى .

قال فى النهاية : ومتى اتجر الانسان بمال اليتيم ، نظرأ لهم وشفقة عليهم ، فربح
كان الربح لهم ، وان خسر كان عليهم ، ويستحب له ان يخرج من جملة الزكاة .
ومتى اتجر به لنفسه ، وكان متمكناً فى الحال من ضمان ذلك المال وغرامته ، ان حدث
به حادث ، جاز ذلك وكان المال قرضاً عليه ، فان ربح كان له ، وان خسر كان عليه ،
وتلزمه فى حصته الزكاة ، كما يلزمه لو كان المال له ، ندباً واستحباً . ومتى اتجر
لنفسه بمالهم وليس بتممكن فى الحال من مثله وضمانه ، كان ضامناً للمال . فان ربح
كان للايتام ، وان خسر كان عليه دونهم . انتهى .

وقال ابن ادريس : ومتى اتجر الانسان المتولى لمال اليتيم ، نظرأ لهم وشفقة
لهم فربح كان الربح لهم ، وان خسر كان عليهم . وقال شيخنا ابو جعفر فى نهايته :
ويستحب ان يخرج من جملة الزكاة . والذي يقوى عندي : انه لا يخرج ذلك ، لانه
لادلالة عليه من كتاب ولا سنة مقطوع بها ، ولا اجماع . ولانه لا يجوز التصرف الا فيما
فيه مصلحة لهم ، وهذا لمصلحة لهم فيه ، من دفع عقاب ولا تحصيل ثواب ، لان
الايتم لا يستحقون ثواباً ولا عقاباً ، لكونهم غير مخاطبين بالشرعيات . وقال شيخنا
ابو جعفر فى نهايته : ومتى اتجر به لنفسه - ثم نقل العبارة كما قدمناها - ثم قال : قال
ابن ادريس : هذا غير واضح ولا مستقيم ، ولا يجوز له ان يستقرض منه شيئاً
من ذلك سواء كان متمكناً فى الحال من ضمانه وغرامته او لم يكن ، لانه امين

والامين لايجوز له ان يتصرف لنفسه في امانته بغير خلاف منا - معشر الامامية - ولايجوز له ان يتجر فيه لنفسه على حال من الاحوال ، وانما اورده شيخنا ايراداً لا اعتقاداً ، من جهة اخبار الاحاد ، كما ورد امثاله في هذا الكتاب ، وهو غير عامل عليه . قال في الكتاب المشار اليه : ومتى اتجر لنفسه بماله - الى آخر ما قدمناه - ثم قال : وقد قلنا : انه لايجوز له ان يتجر لنفسه في ذلك المال بحال من الاحوال . انتهى ما ذكره ابن ادريس ملخصاً ...

اقول : اما اتجار الولي لليتيم نظراً له وشفقة عليه ، فالظاهر : انه لا خلاف في كون الحكم فيه مذكوره الشيخ ، من ان الربح لليتيم والنقصان له ، الا ان الاخبار في هذه الصورة لا تخلو من تدافع ، وكذا بقية الاخبار في المسألة لا تخلو من الاشكال كما سيظهر لك انشاء الله تعالى .

و اما لو اقترضه الولي مع كونه ملياً ، فانه يكون الربح له وهو ضامن لمال اليتيم .

ومنع ابن ادريس هنا من اقتراض الولي ، مردود بالاخبار الانية في المقام انشاء الله تعالى . وكذا منعه من الزكاة في الصورة الاولى ، مردود بالاخبار ، كما تقدم تحقيقه في كتاب الزكاة .

واما لو كان التصرف مع عدم استكمال الشرطين المتقدمين ، فظاهر الاخبار وكلام جملة من الاصحاب : ان الربح في هذه الصورة لليتيم ، وهو على اطلاقه لا يخلو من اشكال ، كما سيأتي بيانه انشاء الله تعالى في المقام .

* * *

و الواجب اولاً : نقل ما وصل الينا من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة ، ثم بيان ما هو المستفاد منها بتوفيق الله سبحانه .

فمنها - مما تدل على جواز الاقتراض من مال اليتيم ، رداً على ابن ادريس : - ما رواه في الكافي عن منصور بن حازم . عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل ولي مال

يتيم ، أيستقرض منه ؟ قال : ان على بن الحسين عليه السلام كان يستقرض من مال أيتام كانوا في حجره (١) ورواه الصدوق في الصحيح ايضاً عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله وزاد : « فلا بأس بذلك » (٢) .

و عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون في يده مال لا يتام فيحتاج اليه ، فيمديده فيأخذه ، وهو ينوي ان يرده اليهم ، فقال : لا ، ولكن ينبغي له ان لا يأكل الا بقصد ولا يسرف . فان كان من نيته : ان لا يرد عليهم فهو بالمنزل الذي قال الله عز وجل : ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً (٣) .

وروى العياشي في تفسيره مثله ، وزاد : قال : قلت له : كم ادنى ما يكون من مال اليتيم اذا هو أكله ، وهو لا ينوي رده ، حتى يكون يأكل في بطنه فاراً ؟ قال : قليله وكثيره واحد ، اذا كان من نفسه و نيته ان لا يرده اليهم (٤) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٢ حديث : ١ اقول : ومما يؤيد هذا الخبر : ما رواه ابن ادریس ، فی مستطرفات السرائر ، نقلاً عن کتاب جامع البزنطي ، قال : سألت عن رجل كانت عنده وديعة لرجل ، فاحتاج اليها ، هل يصلح له ان يأخذ منها . وهو مجمع على ان يردها . بغير اذن صاحبها ؟ قال : ان كان عنده وفاء فلا بأس بأن يأخذ ويرده (الوسائل ج ١٣ ص ٢٣٣ حديث : ٢) وابن ادریس بعد ان اورد هذا الخبر رده ، وقال : لا يلتفت اليه . قال : لان الاجماع منعقد على تحريم التصرف في الوديعة بغير اذن ملاكها ، فلا يرجع عما يقتضيه العلم الى ما يقتضيه الظن . و بعد هذا فانخبار الاحاد لا يجوز العمل بها على كل حال في الشرعيات ، على ما بيناه . انتهى . وهو جيد على اصله غير الاصيل .

منه قدس سره .

٢- هذه الزيادة موجودة في رواية الكافي ايضاً ج ٥ ص ١٣١ حديث : ٥

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٢ حديث : ٢

٤- تفسير العياشي ج ١ ص ٢٢٤ حديث : ٤٢

* * *

ومنها - مما يتعلق بأصل المسألة - : ما رواه في الكافي والتهذيب عن أسباط ابن سالم ، قال : قلت للصادق عليه السلام : كان لى اخ هلك ، واوصى الى اخ اكبر منى ، وادخلنى معه فى الوصية وترك ابناً له صغيراً ، وله مال ، أفيضرب به اخى ، فما كان من فضل سلمه الى اليتيم ، وضمن له ماله ؟ فقال : ان كان لانيك مال يحيط بمال اليتيم ان تلف فلا بأس به ، وان لم يكن له مال فلا يعرض لمال اليتيم (١) .
وما رواه فى الكافي فى الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى مال اليتيم ، قال : العامل به ضامن ، ولليقيم الربح ، اذا لم يكن للعامل به مال . وقال : ان خطب أداه (٢) .

وعن ربعى فى الصحيح عن الصادق عليه السلام قال : فى رجل عنده مال اليتيم فقال : ان كان محتاجاً وليس له مال ، فلا يمس ماله . وان هو اتجر به فالربح لليقيم ، وهو ضامن (٣) .

وعن اسباط بن سالم ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت : اخى أمرنى ان اسألك عن مال يتيم فى حجره يتجر به . فقال : ان كان لانيك مال يحيط بمال اليتيم ان تلف او اصابه شيء غرمه ، والا فلا يتعرض لمال اليتيم (٤) .
وما رواه فى التهذيب ، قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون فى يده مال لايخ له يتيم وهو وصيه ، أ يصلح له ان يعمل به ؟ قال نعم ، كما يعمل بمال غيره و الربح بينهما . قال : قلت : فهل عليه ضمان ؟ قال : لا ، اذا كان ناظر له (٥) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٠ حديث : ١ باب : ٧٥ من ابواب ما يكتسب به

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٩١ حديث : ٢

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٩١ حديث : ٣

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٩١ حديث : ٤

٥- الوسائل ج ٦ ص ٥٨ حديث : ١١٥٩٥٦

وعن منصور الصيقل ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مال اليتيم يعمل به ، قال : فقال : اذا كان عندك مال وضممته ، فلك الربح وانت ضامن للمال ، و ان كان لامال لك و عملت به فالربح للغلام ، وانت ضامن للمال (١) .

ومارواه العياشى فى تفسيره عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : مال اليتيم ، ان عمل به من وضع على يديه ضمنه ، ولليقيم ربحه ، قلنا : فقلنا له : قوله «ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف» ؟ قال : انما ذلك اذا حبس نفسه عليهم فى اموالهم ، فلم يتخذ لنفسه فليأكل بالمعروف من مالهم (٢) .

وما رواه فى الكافى عن سعيد السمان ، قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ليس فى مال اليتيم زكاة الا ان يتجر به فان اتجر به فالربح لليقيم ، و ان وضع فعلى الذى يتجر به (٣) .

و مارواه فى الفقيه عن زرارة وبكير ، فى الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال : ليس فى الجوهر و اشباهه زكاة وان كثر ، وليس فى نقر الفضة زكاة ، ولا على مال اليتيم زكاة ، الا ان يتجر به ، فان اتجر به ففيه الزكاة ، و الربح لليقيم وعلى التاجر ضمان المال (٤) .

و مارواه فى التهذيب عن بكر بن حبيب ، قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : رجل دفع اليه مال يتيم مضاربة ، فقال : ان كان ربح فلليقيم ، وان كان خسارة فالى الذى اعطى

١- الوسائل ج ٦ ص ٥٨ حديث : ٧

٢- تفسير العياشى ج ١ ص ٢٢٤ حديث : ٤٣ والمصنف نقل الحديث عن الوسائل ملحوظاً فاصلحناه على نسخة التفسير .

٣- الوسائل ج ٦ ص ٥٧ حديث : ٢ . قوله : «و ان وضع» اى خسر المال .

٤- من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ٩ حديث : ٢

ضامن (١) .

و فى الفقه الرضوى : وروى ان من اتجر بمال اليتيم فربح كان لليتيم ، و
الخسران على التاجر ، ومن حول مال اليتيم او اقترض شيئاً منه كان ضامناً لجميعه ،
وكان عليه زكاته دون اليتيم - الى ان قال - وروى ان لرئيس القبيلة وهو فقيهاً و
عالمها : ان يتصرف لليتيم فى ماله بما يراه حظاً وصلاً ، وليس عليه خسران ، و
لاله ربح ، والربح والخسران لليتيم وعليه . انتهى .

هذا ما حضرنى من الاخبار فى هذا المقام ، والذي يدل منها على ما قدمنا نقله
عن الشيخ ومن تبعه ، من انه متى اتجر الولى لليتيم نظرآله ، فان الربح لليتيم والنقيصة
عليه : رواية ابي الربيع المذكورة (٢) ورواية الفقه الرضوى .

الان ظاهر رواية اسباط بن سالم الاولى (٣) المنافاة لذلك ، حيث ان ظاهرها :
ان المتجر ولى اليتيم ، مع انه شرط ^{للأولاد} فى صحة تصرفه وتجارته لليتيم «الملاء»
المؤذن ذلك بضمانه النقصان .

ويؤيد الخبر الاول ظاهر اتفاق كلمة الاصحاب على الحكم المذكور ، فانى
لم اقف على مخالف فيه ، وحينئذ فلا بد من ارتكاب التأويل فى الخبر الثانى ، وان
بعد ، بحمله على ما اذا لم يكن ولياً للطفل ، وان كان وصياً على ماعداه من الاموال
والتصرفات .

والذى يدل على ما ذكره الاصحاب ، من أنه متى كان ولياً ملياً فانه يجوز له
الاقتراض من مال الطفل ، والاتجار لنفسه ، وان الربح له والنقيصة عليه ، فاما على

١- الوسائل ج ١٣ ص ١٨٩ - ١٩٠ حديث ١ باب : ١٠

٢- وهى التى رواها المصنف عن التهذيب من غير ان يذكر الراوى عن الامام - ع -

قال : سئل ابو عبد الله - ع - عن الرجل يكون فى يده ... الوسائل ج ٦ ص ٥٨ حديث : ٦

٣- تقدمت فى ص ٣٢٨ عن الوسائل ج ١٢ ص ١٩٠ حديث ١١ باب : ٧٥

الاقتراض فما تقدم من صحيحة منصور بن حازم (١) . واما على باقى الاحكام فرواية منصور الصبقل (٢) حيث صرحت بأنه اذا كان عنده مال وضمنه فله الربح . وهى وان كانت مطلقة بالنسبة الى كونه ولياً ، الا انه يجب حملها على ذلك ، لما سياتى بيانه انشاء الله تعالى ، من انه متى لم يكن ولياً ، فانه غاصب وتصرفه باطل ، فلا يكون مستحقاً للربح .

ويدل على ذلك ايضا مفهوم صحيحة ربيعى (٣) ورواية اسباط بن سالم الثانية (٤) وهما ايضا ، وان كانتا مطلقتين بالنسبة الى كونه ولياً ، الا انه يجب حملهما على ذلك لما ذكرناه .

ويعضده : انه هو الاغلب ، اذ اخلاف بين الاصحاب فى تحريم التصرف فى مال اليتيم الا بالشرطين المتقدمين .

نعم استثنى جملة من المتأخرين الاب والجد من شرط الملائة ، فجوزوا لهما التصرف وان كانا غير ملينين . واستشكله فى المسالك . والظاهر : ان مذكروه الاصحاب اقرب ، لاسيما مع الضمان كما هو المفروض ، لما تقدم فى المسألة الرابعة ، من الاخبار الكثيرة الدالة على حل مال الولد للوالد . وبالجمله ، فالظاهر : ان الحكم فى هاتين الصورتين مما لا اشكال فيه .

والذى يدل على مذكروه ، من انه متى اتجر فى مال اليتيم بدون الشرطين المتقدمين ، فان الربح لليتيم ، والمتصرف ضامن ، فاما بالنسبة الى الضمان ، فلان تصرفه غير شرعى ، وهو يوجب الضمان البتة .

واما بالنسبة الى كون الربح لليتيم ، فاكثر الاخبار المتقدمة ، مثل صحيحة

١- تقدمت فى ص ٣٢٦ عن الوسائل ج ١٢ ص ١٩٢ حديث : ١

٢- تقدمت فى ص ٣٢٩ عن الوسائل ج ٦ ص ٥٨ حديث : ٧

٣- تقدم فى ص ٣٢٨ عن الوسائل ج ١٢ ص ١٩١ حديث : ٣

٤- تقدمت فى ص ٣٢٨ عن الوسائل ج ١٢ ص ١٩١ حديث : ٤

محدثين مسلم (١) وصحيحة روى (٢) وعجرو رواية منصور الصيقل (٣) ونحوها غيرها مما ذكر ايضاً ، وقد اشترك الجميع في الدلالة على أنه متى لم يكن له مال واتجر به ، فإنه ضامن ، والربح لليتيم ، كما ذكرناه ، اعم من ان يكون ولياً او غير ولي ، اتجر للطفل اولف نفسه ، وقع الشراء بعين المال اوفى الذمة .

الا ان في هذا المقام اشكالا ، قد نبه عليه جملة من علمائنا الاعلام .

منهم : صاحب المدارك ، قال - عليه الرحمة - في كتاب الزكاة : أما ان ربح المال يكون لليتيم ، فلان الشراء وقع بعين ماله كما هو المفروض ، فيملك المبيع ويتبعه الربح ، لكن يجب تقيده بما اذا كان المشتري ولياً او اجازة السولى ، وكان للطفل غبطة في ذلك ، والا وقع الشراء باطلا ، بل لا يبعد توقف الشراء على الاجازة في صورة شراء السولى ايضاً ، لان الشراء لم يقع بقصد الطفل ابتداء ، فسانما اوقعه المتصرف لنفسه ، فلا ينصرف الى الطفل بدون الاجازة ، ومع ذلك كله فيمكن المناقشة في صحة مثل هذا العقد ، وان قلنا بصحة الفضولى مع الاجازة ابتداء ، لانه لم يقع للطفل ابتداء من غير من اليه النظر في ماله ، وانما اوقعه المتصرف في مال الطفل لنفسه على وجه منهي عنه . انتهى .

وحاصله : ان ما ذكرناه من مقتضى اطلاق الاخبار المذكورة ، مناف لجملة من القواعد المقررة بين كافة الاصحاب :

منها : أنه لو لم يكن ولياً واتجر بعين مال الطفل لنفسه ، فالظاهر انها تجارة باطلة ، او موقوفة على الاجازة من السولى او الطفل بعد بلوغه ، ان قلنا بصحة عقد الفضولى ، وعلى تقدير البطلان او عدم الاجازة فلا ربح لاحد ، بل يجب رد ما اخذ على صاحبه ورد مال اليتيم الى محله . مع ان ظاهر الاخبار المتقدمة : صحة البيع ،

١- تقدمت في ص ٣٢٨ عن الوسائل ج ١٢ ص ١٩١ حديث ٢

٢- تقدمت في ص ٣٢٨ عن الوسائل ج ١٢ ص ١٩١ حديث ٣

٣- تقدمت في ص ٣٢٩ عن الوسائل ج ٦ ص ٥٨ حديث ٧

وان الربح لليتيم .

ومنها : أنه لو اتجر فى الذمة لنفسه ، فان مقتضى القواعد صحة البيع والشراء ، وكون الربح له ، وان كان تصرفه فى مال اليتيم بدفعه عما فى الذمة ، فلا تبرأ ذمته عما عليه من الثمن ، بل يجب دفع الثمن من غيره ، ورد مال اليتيم الى محله . مع ان مقتضى اطلاق الاخبار المذكورة : صحة العقد ، وكون الربح لليتيم ايضا .

ومنها : أنه لو لم يكن ولياً واتجر للطفل ، فان الظاهر : ان هذه الصورة كالاولى ، فى الوقوف على الاجازة او البطلان ، بناء على القول بصحة عقد الفضولى . مع ان ظاهر اطلاق النصوص المذكورة : الصحة ، وان الربح لليتيم .

و من هنا يظهر وجه الاشكال فى العمل بظاهر الاخبار المذكورة ، الا أن الاظهر العمل بما دلت عليها ، لتكاثرها وتعددتها ، مع ظهورها فى ذلك ، وعدم امكان تقييدها بما تقتضيه القواعد المشار اليها ، كما سمعتها من كلام صاحب المدارك .

فاللزام حينئذ اما طرحها . وفيه من الشناعة ما لا يخفى . واما العمل بها ، ويكون هذا الحكم مستثنى من تلك القواعد المذكورة .

و' يشير الى ما ذكرناه : ظاهر اتفاق كلمة الاصحاب على الحكم المذكور ، من انه متى وقع الاتجار فى مال الطفل بدون الشرطين المتقدمين فان الربح لليتيم ، والعامل ضامن من غير تفصيل و تقييد ، حسبما دل عليه اطلاق الاخبار المذكورة .

وهذه المناقشة حصلت من متأخرى المتأخرين ، كالسيد فى المدارك ، و قبله المحقق الاردبيلي ، ومن تأخر عنهما .

وبالجملة فالمسألة لذلك محل اشكال ، وان كان العمل باطلاق الاخبار المذكورة ، وفاتاً لظاهر الاصحاب ، لا يخلو من قوة ، والله أعلم .

(المنهج الثالث) : فيما يحل لقيم مال اليتيم .

و قد اختلف الاصحاب - رضوان الله عليهم - فى ذلك على اقوال :
(احدها) : اجرة مثل عمله . و به صرح فى الشرايع ، و علله فى المسالك ،
قال : لانها عوض عمله ، وعمله محترم فلا يضيع عليه ، وحفظه بأجرة مثله .
وقال فى مجمع البيان : والظاهر من روايات أصحابنا : ان له اجرة المثل ،
سواء كان قدر كفايته او لم يكن .

اقول : وفى ظهوره من الروايات كما ادعاه نظر ، كما سيظهر .
(و ثانيها) : ان يأخذ قدر كفايته لقوله عز و جل : «ومن كان فقيراً فليأكل
بالمعروف» (١) والمعروف : مالا اسراف فيه ولا تقتير .

ونقل فى المجمع هذا القول عن عطا بن ابي رباح وقتادة و جماعة . قال : و
لم يوجبوا اجرة المثل بما كانت اكثر من قدر الحاجة .

و استظهر هذا القول بعض مشائخنا المعاصرين ، قال : وهذا هو الظاهر من
الاخبار ، و لكن ليس على اطلاقه المتناول للفنى و قلة المال و عدم الاشتغال عن
امور نفسه ، فاطلاقه مشكل . انتهى .

اقول : ومياتى - انشاء الله تعالى - توضيح مذكوره .
(و ثالثها) : اقل الامرين من الاجرة والكفاية ، و احتج له بوجهين :
احدهما : ان الكفاية ان كانت اقل من الاجرة ، فلان - مع حصولها - يكون
غنياً ، و من كان غنياً وجب عليه الاستغفاف عن بقية الاجرة ، وان كانت اجرة المثل
اقل ، فانما يستحق عوض عمله ، فلا يحل له اخذ ما زاد عليه .

وثانيهما : ان العمل لو كان لمكلف يستحق عليه الاجرة ، لم يستحق ازيد
من اجرة مثله ، فكيف يستحق الازيد مع كون المستحق عليه يتيماً .
وفيه بحث يأتى ذكره - انشاء الله تعالى - بعد نقل روايات المسألة ، وتحقيق

ما هو الحق الظاهر منها .

(ورابعها) : استحقاق اجرة المثل مع فقره ، و علل بانه يمكن حمل الاكل بالمعروف عليه ، لان اجرة المثل ان كانت أقل من المعروف بين الناس فالانسان لا يأخذ عوض عمله من غير زيادة عن عوضه المعروف وهو اجرة مثله ومثل هذا يسمى أكلا بالمعروف ، والزيادة عليه أكل بغير المعروف . هذا اذا كان فقيراً ، اما لو كان غنياً فالاقوى وجوب استغفاه مطلقاً ، عملاً بظاهر الآية .
(وخامسها) : جواز اخذ اقل الامرين ، من اجرة مثله و كفايته ، مع فقره .

قال فى المسالك : ولو تحقق للكفاية معنى مضبوط ، كان هذا القول اجود الاقوال . ومثبتوا احد الامرين من غير تقييد بالفقر ، حملوا الامر بالاستغفاف على الاستحباب ، و ادعوا ان لفظ الاستغفاف مشعر به ، و له وجه . انتهى .

* * *

اقول : والواجب - اولاً - بسط الروايات الواردة عنهم - عليهم السلام - و التنبيه على ما يمكن استنباطه من الاحكام منها .

فمنها : مارواه فى الكافى والتهذيب عن سماعة فى الموثق ، عن الصادق عليه السلام فى قوله الله تعالى «و من كان فقيراً فليأكل بالمعروف» فقال : من كان يلى شيئاً لليتامى وهو محتاج ليس له ما يقيمه ، و هو يتقاضى اموالهم و يقوم فى ضيعتهم فليأكل بقدر ولا يسرف . وان كانت ضيعتهم لا تشغله عما يعالج لنفسه فلا يرزأن من اموالهم شيئاً (١) .

و مارواه فى التهذيب عن ابن سنان فى الصحيح ، قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن القيم لليتامى ، فى الشراء لهم والبيع فيما يصلحهم ، أله أن يأكل من اموالهم ؟ فقال : لا بأس ان يأكل من اموالهم بالمعروف ، كما قال الله عز وجل

فى كتابه «وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم . ولا تأكلوها اسرافاً وباداراً ان يكبروا . ومن كان غنياً فليستعفف . و من كان فقيراً فليأكل بالمعروف » قال : المعروف هو القوت . وانما عنى الوصى لهم والقيم فى اموالهم ما يصلحهم (١) .

و مارواه الشيخان المتقدمان عن عبدالله بن سنان فى الصحيح ، عن ابى عبدالله عليه السلام فى قول الله «فليأكل بالمعروف» قال : المعروف هو القوت ، وانما عنى الوصى والقيم فى اموالهم ما يصلحهم (٢) .

وعن حنان بن سدير فى الموثق ، قال : قال الصادق عليه السلام سألتنى عيسى بن موسى عن القيم للايتام فى الابل ، ما يحل له منها فقلت : اذا لاط حوضها ، وطلب ضالتها وهنأ جرباها فله أن يصيب من لبنها من غير نهك لضرع ، ولا فساد لنسل (٣) . وعن ابى الصباح الكنانى عن ابى عبدالله عليه السلام فى قوله عز وجل «و من كان فقيراً فليأكل بالمعروف» (٤) فقال : ذلك رجل يحبس نفسه عن المعيشة ، فلا بأس أن يأكل بالمعروف ، اذا كان يصلح لهم اموالهم ، فان كان المال قليلاً فلا يأكل منه شيئاً . قال : قلت : ارأيت قول الله عز وجل « و ان تخالطوهم فاخوانكم (٥) »؟ قال : تخرج من اموالهم قدر ما يكفيهم ، و تخرج من مالك قدر ما يكفيك ، ثم تنفقه ، قلت ، ارأيت ان كانوا يتامى صغاراً وكباراً ، وبعضهم اعلى كسوة من بعض ، وبعضهم أأكل من بعض ، و مالهم جميعاً . فقال : اما الكسوة فعلى كل انسان ثمن كسوته ، و اما الطعام فاجملوه جميعاً ، فان الصغير يوشك أن يأكل مثل الكبير (٦) .

١- البرهان ج ١ ص ٣٤٤ حديث ٨٠

٢- التهذيب ج ٦ ص ٣٤٠ حديث ٧١

٣- التهذيب ج ٦ ص ٣٤٠ حديث ٧٢ ، لاط حوضها اى : طينها ، وهنأ جرباها : اذا طلاه بالهناء اى القطران ، وهو ما يتخذ من حمل شجرة المرعر . والنهك : استيفاء ما فى الضرع من اللبن .

٤- سورة النساء : ٦

٥- سورة البقرة : ٢٢٠

٦- التهذيب ج ٦ ص ٣٤١ حديث ٧٣

و مارواه الشيخ فى الصحيح عن هشام بن الحكم ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن تولى مال اليتيم ، ماله ان يأكل منه ؟ فقال : ينظر الى ما كان غيره يقوم به من الاجر لهم ، فليأكل بقدر ذلك (١) .

ومارواه الثقة الجليل محمد بن مسعود العياشى فى تفسيره ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألت عن رجل يده ماشية لابن اخ يتيم (٢) فى حجره . أیخلط أمره بأمر ماشيته ؟ فقال : ان كان يلبط حياضها ، و يقوم على هناؤها ، ويرد شاردتها ، فليشرب من ألبانها ، غير مجهد للحلاب ولا مضر بالولد . ثم قال : ومن كان خنياً فليستغف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف (٣) .

وروى هذه الرواية فى مجمع البيان الى قوله «ولا مضرة بالولد» (٤) و رواه الزمخشري فى الكشاف ، عن ابن عباس (٥) .

ومارواه العياشى فى تفسيره عن ابى اسامة عن ابى عبد الله عليه السلام فى قوله تعالى «فليأكل بالمعروف» فقال : ذلك رجل يحبس نفسه على اموال اليتامى ، فيقوم لهم فيها ، ويقوم لهم عليها ، فقد شغل نفسه عن طلب المعيشة ، فلا بأس ان يأكل بالمعروف ، اذا كان يصلح اموالهم ، وان كان المال قليلاً فلا يأكل منه شيئاً (٦) .
ومارواه فى الكتاب المذكور (٧) عن سماعة عن ابى عبد الله عليه السلام قال : سألت عن قوله «ومن كان غنياً فليستغف و من كان فقيراً فليأكل بالمعروف» فقال : بلى .

١- التهذيب ج ٦ ص ٣٤٣ حديث : ٨١

٢- لفظة «يتيم» ليست فى نسخة المصدر المطبوعة

٣- تفسير العياشى ج ١ ص ٢٢١ حديث : ٢٨

٤- مجمع البيان ج ٣ ص ٩

٥- الكشاف ج ١ ص ٤٧٥ باختلاف يسير

٦- تفسير العياشى ج ١ ص ٢٢١ حديث : ٢٩

٧- وهو تفسير العياشى .

من كان . . . الحديث كما تقدم عن الكافي ، الا انه قال : « ليس له شىء » عوض قوله ثمة « وليس له ما يقيمه » (١) .

و مارواه العياشى فى تفسيره - ايضاً - عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى قول الله : « ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » فقال : هذا رجل يحبس نفسه لليتيم على حرث او ماشية ، ويشغل فيها نفسه . فليأكل منه بالمعروف ، وليس ذلك له فى الدنانير و الدراهم التى عنده موضوعة (٢) .

و مارواه فيه ايضاً عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن قول الله « ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » قال : ذلك اذا حبس نفسه فى اموالهم ، فلا يحترث لنفسه ، فليأكل بالمعروف من مالهم (٣) .

و مارواه فيه ايضاً عن رفاعه ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى قوله « فليأكل بالمعروف » قال : كان ابي يقول : انها منسوخة (٤) .

وقال فى مجمع البيان فى تفسيره : قوله « ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » معناه ، ومن كان فقيراً فليأخذ من مال اليتيم قدر الحاجة والكفاية ، على جهة القرض ، ثم يرد عليه ما اخذ اذا وجد . عن سعيد بن جبير ومجاهد و ابي العالية والزهرى و عبيدة السلماني ، و هو مروي عن الباقر عليه السلام . وقيل : معناه يأخذ ما يسد به جوعته و

١- تفسير العياشى ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٢ حديث : ٣٠ و فرق آخر قوله « بلى من كان » . ولم تكن « بلى » فى حديث الكافي ؛ كما لم يذكرها المصنف ، و لكننا اثبتناها وفق المصدر الاصل .

٢- المصدر حديث : ٣١

٣- العياشى ج ١ ص ٢٣٢ حديث : ٣٢ . و فى نسخة الوسائل ج ١٢ ص ١٨٧ حديث : ١٠ « فلا يحترث »

٤- العياشى ج ١ ص ٢٢٢ حديث : ٣٣

يستر عورته ، لأعلى جهة القرض . عن عطاء بن ابي رباح وقتادة و جماعة ، ولم يوجبوا اجرة المثل ، لانها ربما كانت اكثر من قدر الحاجة . والظاهر من روايات اصحابنا : ان له اجرة المثل ، سواء كان قدر كفايته اولم يكن . انتهى (١) .

اقول : وبالله سبحانه التوفيق ، المستفاد من هذه الاخبار المذكورة - بعد ضم بعضها الى بعض ، عدا الرواية الاخيرة من روايات العياشى - : أنه يشترط فى صحة أكل الولي من مال اليتيم شروط :

(احدها) : فقره ، فمتى كان غنيا فليس له ان يأكل منه شيئا .

وعلى ذلك دل ظاهر الكتاب بحمل الامر بالاستعفاف - فى الاية - على الوجوب . فاما الحمل على الاستحباب - كما تقدم نقله عن المسالك ، وظاهره الميل اليه - فلا اعرف له وجها ، الا مجرد الاجتهاد فى مقابلة النصوص ، لان الاصل تحريم اكل مال الغير ، نخرج منه فى هذا الموضع بالاية والروايات المرخصة للولي اذا كان فقيرا ، مع اتفاقهم على ان اوامر القرآن للوجوب ، الا ما خرج بدليل ، والحال انه لامعارض هنا ، بل المؤيد كدوجود من الاخبار ، والاية الدالة على اشتراط الفقر .

و (ثانيها) : اشتغاله باصلاح اموالهم بحيث يمنعه ذلك عن الاشتغال لامر نفسه فلو لم يكن قائما بها او كان كذلك ، ولكن لا يشغله عن تحصيل المعاش لنفسه وحياله ، فانه لا يجوز له ان يأكل منه شيئا .

وبهذا الشرط صرحت الروايات المتقدمة عن تفسير العياشى ، وبه وبالنسبة قبله صرحت موثقة سماعة المنقولة من الكافى فى صدر الاخبار .

و (ثالثها) : سعة مال اليتيم ، فلو كان قليلا لم يجز له الاكل منه ، والاية الشريفة وان كانت بالنسبة الى هذا الشرط مطلقة ، الا ان الاخبار قد صرحت به كرواية ابي الصباح ، ورواية ابي سلمة المنقولة من تفسير العياشى .

والظاهر ان الوجه فيه هو انه متى كان قليلا فانه لا يشغله عن تحصيل المعيشة لنفسه ولا موجب لحبس نفسه على اصلاح اموالهم .
 و (رابعها) : كون الاكل مقدار الكفاية من غير اسراف ، لقوله عز وجل
 «بالمعروف» والمعروف : مالا اسراف فيه ولا تقتير ، وهو الحد الوسط .
 و الى هذا الشرط يشير قوله - في صحيحة عبدالله ابن سنان - : «المعروف هو القوت» وقوله - في موثقة سماعة - : «فليأكل بقدر ولا يسرف» .
 ومن هنا يعلم صحة القول الثاني من الاقوال المتقدمة باعتبار هذا الشرط ،
 وان كان بالنظر الى اطلاقه غير صحيح ، لما عرفت من اشتراط الاكل بالشروط
 التي ذكرناها ، وكذا غيره من الاقوال المتقدمة ان اخذت على اطلاقها ، كما هو ظاهر
 قولهم بها ونقل الناقلين لها .
 وحيث ان يكون ما اخترناه هنا (١) قولاً سادساً .
 اما القول باعتبار اجرة المثل - كما هو اول الاقوال المتقدمة - فانكره بعض
 مشائخنا المعاصرين (٢) بعد اختياره القول الثاني ، لعدم وجود الدليل عليه ، وادعى
 انه ليس في الاخبار تقييد اجرة المثل ، وانما هو تخريج محض واستنباط صرف ،
 وهو في مقابلة النص غير معتبر . قال : وهذا كاف في رد هذا القول . انتهى .
 اقول : يمكن ان يستدل على هذا القول بقوله ﷺ في صحيحة هشام بن
 الحكم «ينظر الى ما كان غيره يقوم به من الاجر فليأكل بقدر ذلك» فانه - كما
 ترى - ظاهر في الرجوع الى اجرة المثل ، وحيث ان يكون هذا الخبر مستند القول
 المذكور .

١- وهو القول الثاني مقيداً بالشروط الاربعة المذكورة

٢- هو شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحراني قدس سره في
 اجوبة مسائل سئل عنها . منه قدس سره.

نعم يبقى الكلام فى الجمع بين هذا الخبر وبين ما دل على الكفاية .
والظاهر هو : حمل هذا الخبر على تلك الاخبار الدالة على الكفاية ، لاعتضاد
تلك الاخبار بظاهر الآية الشريفة ، حيث دلت على الاكل بالمعروف ، و هو كما
عرفت مالا اسراف فيه ولا تقتير ، وهو الحد الوسط . وبذلك يظهر ان ما أطال بها
اصحابنا فيما قدمناه من اقوالهم ، من القول باقل الامرين ، بناء على الجمع بذلك
بين الدليلين ، من الاحتمالات والتخريجات لضرورة تلجئ اليه بل الاظهر الجمع
بما ذكرناه ، وحيثئذ تجتمع الاخبار على القول بالكفاية حسبما يسأنى تحقيقه
انشاء الله تعالى .

ثم لا يخفى ان ظاهر الاخبار المتقدمة - بعد التأمل فيها بعين التحقيق - ان
المراد بالكفاية هو ما كان له ولعياله الواجب النفقة .

اما - اولا - فلان الآية والاخبار - كما عرفت - قد دلا على اشتراط الفقر
فى جواز الاخذ ، ومنع من الاخذ حال الغنى ، ومن الظاهر المعلوم : انه لو اقتصر
فى الكفاية على نفقته خاصة مع وجود الواجب النفقة عليه ، فانه لا يخرج بذلك عن
الفقر ، ولا يدخل فى الغنى ، للاتفاق نصاً وفنوى على ان الغنى انما يحصل بملك
مؤنة السنة لنفسه وعياله الواجب النفقة قوة وفعلا والا فهو فقير .

وبالجملة فان شرط الفقر الموجب لجواز الاخذ موجود ، و الغنى المانع
من الاخذ مفقود ، وحيثئذ فلا معنى لتخصيص الكفاية به خاصة دون عياله
المذكورين .

واما - ثانياً - فلان الاخبار قد دلت على اشتراط حبس نفسه على اصلاح اموالهم
فى جواز الاخذ ، وحيثئذ فاللازم من تخصيص الاخذ بما يكفيه خاصة ضياع عياله الواجب
النفقة ، مع انه يجب عليه الانفاق عليهم .

وبذلك يظهر جواز اخذ الكفاية له ولعياله المذكورين ، ولا يختص بالاكل ،

وان كان ظاهر صحيح حتى عبدالله بن سنان ذلك ، بل يتعدى الحكم الى الكسوة (١) ايضا ، لان المفروض انه حبس نفسه على اموالهم ليس له مكسب سوى ذلك ، وحينئذ يحمل القوت في الخبرين المذكورين على التمثيل ، لانه الضروري اللابدى (٢).

قال في المسالك : ان الاكل بالمعروف يحتاج الى تنقيح ، فان اريد به الاكل المتعارف - كما يظهر من الآية والرواية وجعل مختصا بالولي - لا يتعدى الى عياله ، فلانفاة بين الفقر وحصول الكفاية منه بهذا الاعتبار ، لان حصول القوت يحتاج معه الى بقية مؤنة السنة من نفقة وكسوة ومسكن وغيرها ، حتى يتحقق ارتفاع الفقر ، ان لم نشترط حصول ذلك في بقية عياله الواجبى النفقة ، وحينئذ فقولهم - في الاستدلال بثبوت اقل الامرين - انه مع حصول الكفاية يكون غنياً فيجب عليه الاستعفاف عن بقية الاجرة - غير صحيح . وان اريد به مطلق التصرف كما هو المراد من قوله «ولانأكلوها اسرافاً وبداراً» «ولانأكلوا اموالكم بينكم بالباطل» «ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً» وغير ذلك ، فقيده المعروف من ذلك غير واضح المراد ، ليعتبر

-
- ١- اقول: وعلى هذا فالمراد بالاكل في قوله تعالى « فليأكل بالمعروف » مطلق التصرف كما وقع مثله في جملة من الايات ، كقوله تعالى «ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً» وقوله «ولانأكلوها اسرافاً وبداراً ان يكبروا» وقوله «ولانأكلوا اموالكم بينكم بالباطل» وحينئذ فالمراد والله سبحانه اعلم : انه يتصرف في اموالهم وبأخذ ما يحتاج اليه من نفقة وكسوة ونحو ذلك له ولعياله بالمعروف ، من غير افراط ولا تفريط باسراف او تقتير : منه قدس سره .
 - ٢- والافلازم من التخصيص بالقوت كما هو ظاهر الخبرين ، مع فرض حبس نفسه عن تحصيل المعاش حصول الضرر عليه ، ان اوجبت عليه القيام باصلاح اموالهم ، كما هو ظاهر . او الاضرار بالايام ان لم نوجب عليه ذلك ، فيجوز له السعى فيما له ولعياله من الكسوة ونحوها وترك اموالهم معطلة خراباً ، وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لاسترة عليه - منه قدس سره .

صحة اقل الامرين ، لان التصرف على الوجه المعروف يختلف باختلاف الاشخاص والحاجة ، وربما ادى ذلك الى الاضرار بمال اليتيم... الى آخر كلامه .
ومما قدمنا من التحقيق فى المقام قد انكشف غشاوة الابهام عما استشكل هنا وكذا غيره من الاعلام . هذا .

واما ما ذكره الشيخ الطبرسى فيما قدمنا نقله منه ، من الرواية عن مولانا الباقر عليه السلام « ان الاكل انما هو على جهة القرض » فلم يصل اليها . ويمكن ان يكون ذلك اشارة الى رواية رفاعة المنقولة من تفسير العياشى ، الدالة على ان هذه الاية منسوخة ، فانه متى ثبت النسخ تعين عدم جواز الاكل الاقراضاً ، الا انك قد عرفت تكاثر الاخبار واستفاضتها بخلاف ما دلت عليه هذه الرواية ، مضافاً الى ظاهر الاية ايضا ، لدالتها على جواز الاكل كما عرفت ، فلا عمل عليها وهى مرجعة الى قائلها .

واما قوله « والظاهر من رواياتنا ... الى آخر كلامه . فقد عرفت انه خلاف الظاهر ، بل الظاهر منها بمعونة ظاهر الاية الشريفة انما هو الكفاية على الوجه الذى قدمنا تحقيقه .

(المنهج الرابع) قد استفاضت الاخبار بتحريم اكل مال اليتيم ظلماً وعدواناً . وبعضها القرآن العزيز ، حيث قال - عز من قائل - : « ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » (١) اى ما يجر الى النار والسعير .

ومن الاخبار فى ذلك : ما رواه فى الكافى عن سماعة فى الموثق ، قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : وعد الله عز وجل فى اكل مال اليتيم بعقوبتين ، احدهما : عقوبة الآخرة : النار ، واما عقوبة الدنيا فقول الله عز وجل « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاً خافوا عليهم » (٢) يعنى ليخش ان اخلفه فى ذريته ان يصنع بهم كما صنع

١- سورة النساء : ١٠

٢- سورة النساء : ٩

بهؤلاء اليتامى (١)

وعن عجلان بن صالح ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن أكل اموال اليتامى ، فقال : هو كما قال الله - عز وجل - «ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً» ثم قال - من غير أن أسأله - : من عال يتيماً حتى ينقطع يتمه او يستغنى بنفسه ، اوجب الله - عز وجل - له الجنة ، كما اوجب النار لمن اكل مال اليتيم (٢) .

وروى فى الكافى والتهذيب عن عبد الله بن يحيى الكاهلى ، قال : قيل لابي عبد الله عليه السلام : انا ندخل على اخ لنا فى بيت أيتام ومعهم خادما لهم ، فنقعد على بساطهم ، ونشرب من مائهم ويخدمنا خادماهم ، وربما اطعمنا فيه الطعام من عند صاحبنا ، وفيه من طعامهم . ماترى فى ذلك ؟ فقال : ان كان فى دخولكم عليهم منفعة لهم فلا بأس ، وان كان فيه ضرر فلا . وقال عليه السلام «بل الانسان على نفسه بصيرة» فانتم لا يخفى عليكم ، وقد قال الله - عز وجل - «والله يعلم المفسد من المصلح» (٣) .

وروى فى الكافى عن على بن المغيرة ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ان لى ابنة اخ يتيمة فربما اهدى لها شىء ، فأكل منه ثم اطعمها بعد ذلك شيئاً من مالى ، فأقول . يارب هذا بهذا ، فقال : لا بأس (٤) .

وروى فى التهذيب عن عبد الرحمان بن الحجاج ، عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون للرجل عنده المال ، اما يبيع واما قرض ، فبموت ولم يقضه اياه ، فيترك أيتاماً صفاراً فيبقى لهم عليه لا يقضهم ، أكون ممن باكل اموال اليتامى

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٨١ حديث ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٨٠ حديث ١٠

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٨٣ حديث ١١

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٨٤ حديث ٢

ظلماً ؟ قال : لا ، اذا كان نوى ان يؤدى اليهم (١) .

وعن سماعة في الموثق قال : سألت الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل « وان تخالطوهم فاخوانكم » فقال : يعنى اليتامى ، اذا كان الرجل يلى الايتام فى حجره ، فليخرج من ماله على قدر مايحتاج اليه على قدر مايخرجه لكل انسان منهم ، فيخالطهم ويأكلون جميعاً ، ولا يزرأن من اموالهم شيئاً ، انما هى النار (٢) .
وقد تقدم نحو هذا الخبر فى جواب ابى الصباح الكنانى (٣) .

وروى العياشى فى تفسيره عن على عليه السلام عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن قول الله فى اليتامى « وان تخالطوهم فاخوانكم » قال : يكون لهم التمر واللبن ، ويكون لك مثله على قدر ما يكفيك ويكفيهم ، ولا يبخى على الله المفسد من المصلح (٤) .

وعن عبدالرحمان بن الحجاج عن ابى الحسن موسى عليه السلام قال : قلت له : يكون لليتيم عندى الشيء وهو فى حجرى انفق عليه منه ، وربما اصيب مما يكون له من الطعام ، وما يكون منى اليه اكثر . قال : لا بأس بذلك (٥) .

وروى على بن ابراهيم فى تفسيره عن ابيه عن صفوان عن ابن مسكان ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : لما نزلت « ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » اخرج كل من كان عنده يتيم ، وسألوا رسول الله ﷺ فى اخراجهم ، فانزل الله تعالى « ويسئلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح » قال : وقال الصادق عليه السلام

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٩٤ حديث : ٣

٢- الوسائل ج ١٢ ص ١٨٨ حديث : ٢

٣- الوسائل ج ١٢ ص ١٨٨ حديث : ١

٤- الوسائل ج ١٢ ص ١٨٩ حديث : ٣

٥- الوسائل ج ١٢ ص ١٨٩ حديث : ٤

لابأس ان تخطط طعامك بطعامهم ، فان الصغير يوشك ان يأكل مثل الكبير ، واما الحسوة وغيرها فيجب على كل رأس صغير وكبير ما يحتاج اليه (١) .
 اقول : ويستفاد من هذه الاخبار الشريفة جملة من الاحكام المنيفة :-
 (منها) : ان اكل اموال اليتامى ظلماً - كما دلت عليه الآية - انما هو في صورة مالولم ينو رده ، كما يظهر من رواية عبدالرحمان بن الحجاج المذكورة ، ونحوها ما تقدم في المنهج الثاني من رواية احمد بن ابي نصر .
 وربما اشعر ذلك بجواز التصرف في مال اليتيم ، ولو من غير الولي اذا كان ينوى الرد (٢) مع ان ظاهر كلام الاصحاب : التحريم . حيث خصوا جواز الاقتراض

١- الوسائل ج ١٢ ص ١٨٩ حديث : ٥٥٦

٢- اقول : ومما يعضد ذلك ما رواه في الكافي ج ٥ ص ١٣٢ حديث : ٧ في الصحيح او الحسن عن عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يكون عند بعض اهل بيته مال لا يتام فيدفعه اليه فيأخذ منه دراهم يحتاج اليها ولا يعلم الذي كان عنده المال للايتام أنه اخذ من اموالهم شيئاً ، ثم تيسر بعد ذلك . أى ذلك خير له ، أيعطيه الذي كان في يده ام يدفعه الى اليتيم وقد بلغ ؟ وهل يجزيه ان يدفعه الى صاحبه على وجه الصلة ولا يعلم انه اخذ له مالا ؟ فقال : يجزيه أى ذلك فعل ، اذا اوصله الى صاحبه . فان هذا من السرائر ، اذا كان من نيته ، ان شاء رده الى اليتيم ان كان قد بلغ على اى وجه شاء ، وان لم يعلمه ان كان قبض له شيئاً . وان شاء رده الى الذي كان في يده المال . وقال : ان كان صاحب المال غائباً فليدفعه الى الذي كان المال في يده .

والتقريب - في الخبر المذكور - : ان الامام عليه السلام لم ينكر على السائل المذكور في اخذه وتصرفه في مال اليتيم ، مع صراحة الخبر في أنه ليس بولي ، بل اقره على ما فعله ، حيث كان من نيته الاداء ، كما يشير اليه قوله « فان هذا من السرائر اذا كان من نيته ... الى آخره .
 منه قدس سره .

بالولاية والملائة ، وحكموا بكون غيره عاصياً غاصباً .

ويمكن الجمع بأن عدم دخول هذا التصرف في مدلول الآية لا يستلزم الحل له ، بل غاية ذلك انه لا يكون عقوبته عقوبة النوى ، وهو الذى يأكل فى بطنه ناراً وسيصلى سعيراً . وان كان ذلك محرماً ومستوجبا للعقاب فى الجملة .

وانت خبير بأن روايات جواز الافتراض من مال اليتيم التى تقدمت ، ليست نصاً فيما ذكره الاصحاب من الاشتراط ، بل ربما ظهر منها الجواز مطلقاً ، الا ان الاحوط الوقوف على ما ذكره حسماً لمادة الشبهة .

(ومنها) : ان التصرف فى اموالهم يتوقف على نوع مصلحة لهم فى ذلك ، مثل الجلوس على فرشهم والشرب من مائهم واستخدام خادهم ونحو ذلك ، كما يظهر من رواية الكاهلى المتقدمة ، بأن يكون التصرف باحد هذه الانواع ممن يصل اليهم نفعه بأى وجوه المنافع فيكون هذا بهذا .

ولولم يكن كذلك فهو مجرد مفسدة وضرر عليهم ودخل تحت قوله تعالى «والله يعلم المصلح من المفسد» ويشير الى هذا رواية على بن المغيرة ، ورواية عبد الرحمن ابن الحجاج المنقولة عن العياشى .

(ومنها) : جواز خلط طعام الاكل معهم بطعام الايتام مع تساوى الغذاء والاكل جميعاً ، معللاً بأنه ربما كان الصغير يأكل مثل الكبير ، اما لو علمنا يقيناً ان الصغير لا يأكل ذلك المقدار فاشكال ، من ظواهر الاخبار المذكورة ، ومن أصالة التحريم والاحتياط لا يخفى .

(ومنها) : جواز اكل شيء من مالهم اذا كان اليتيم يأكل عوضه او اكثر . الى غير ذلك من الفوائد التى يمكن استنباطها منها . والحمد لله رب العالمين .

احكام العقود والمعاملات

الفصل الاول

(فى البيع)

واركانه ثلاثة : الصيغة ، والمتعاقدان ، والعوضان .

والبحث عن ذلك يقتضى بسطه فى مقامات :-

الاول : المشهور - بل كاد يكون اجماعاً - هو اشتراط الصيغة الخاصة فى البيع كغيره من العقود ، فلا يكفى التقابض من غير تلك الصيغة ، وان حصل من الالفاظ والامارات ما يدل على ارادة البيع ، سواء كان فى الخطير والحقير .
قال فى الشرايع : ولا ينعقد الابلغظ الماضى (١) ، فلو قال : اشتر ، او ابتع او ابيعك لم يصح ، وان حصل القبول . وكذا فى طرف القبول ، مثل ان يقول : يعنى

١ - قالوا : لاهد من صيغة الماضى ، لانه صريح فى ارادة نقل الملك . واما المستقبل فانه شبيه بالوعد . والامر بعيد عن المراد جداً . وكذا فى سائر العقود اللازمة منه رحمه الله .

او تبينى ، لان ذلك اشبه بالاستدعاء او بالاستعلام .

وهل يشترط تقديم الايجاب على القبول ام لا ؟ فيه تردد ، والاشبه : عدم الاشتراط .
وقال في الدروس : فالايجاب : بيع وشريت وملكت ، والقبول : ابتعت واشتريت وتملكت وقبلت - بصيغة الماضي - فلا يقع الامر والمستقبل ، ولا ترتيب بين الايجاب والقبول على الاقرب ، وفاقا للقاضى - الى ان قال - : ولا تكفى المعاطة وان كان في المحقرات ، نعم يباح التصرف في وجوه الانتفاعات ، ويلزم بذهاب احدى العينين ويظهر من المفيد الاكتفاء بها مطلقا وهو متروك . انتهى .

وعلى هذا النهج كلام العلامة وغيره .

وبالجملة ، فانه لا بد عندهم من لفظ دال على الايجاب وآخر على القبول ، وان يكون بلفظ الماضي .

ومنهم من اوجب قصد الانشاء .

ومنهم من اوجب تقديم الايجاب على القبول .

ومنهم من اوجب فورية القبول وانه لا يضر الفصل بنفس اوسعال ونحوهما .

ومنهم من اوجب وقوع الايجاب والقبول بالعربية الامع المشقة . الى غير

ذلك مما يقف عليه المتتبع لكلامهم .

قال الشهيد الثانى - فى شرح قول المصنف « ولا يكفى التقابض من غير لفظ ..

الى آخره » - هذا هو المشهور بين الاصحاب بل كاد يكون اجماعا ، غير ان ظاهر كلام المفيد يدل على الاكتفاء فى تحقق البيع بما يدل على الرضا من المتعاقدين ، اذا عرفاه وتقابضا . وقد كان بعض مشائخنا المعاصرين يذهب الى ذلك ايضا ، ولكن يشترط فى الدال كونه لفظا ، واطلاق كلام المفيد اعم منه ، والنصوص المطلقة من الكتاب والسنة الدالة على حل البيع وانعقاده من غير تقييد بصيغ خاصة تدل على ذلك ، فانالم نقف على دليل صريح فى اعتبار لفظ معين ، غير ان الوقوف مع المشهور هو الاجود ،

مع اعتضاده باصالة بقاء ملك كل واحد لموضه الى ان يعلم الناقل .

وقال في اواخر البحث - بعد ان نقل عن متأخرى الشافعية وجميع المالكية انعقاد البيع بكل مادل على التراضى وعده الناس بيعاً - ماصورته : وهو قريب من قول المفيد وشيخنا المتقدم ، فما احسنه ، وامتن دليله ، ان لم ينقذ الاجماع على خلافه . انتهى .

اقول : والى هذا القول مال جملة من محققى متأخرى المتأخرين ، و به جزم المحقق الاردبيلي فى شرح الارشاد ، و اطال فى نصرته والاستدلال عليه ، و به جزم ايضا المحقق الكاشانى فى المفاتيح ، والفاضل الخراسانى فى الكفاية ، و اليه يميل والدى ، والشيخ عبدالله بن صالح البحرانى ، ونقلاه ايضا عن شيخهما العلامة الشيخ سليمان بن عبدالله البحرانى .

و هو الظاهر عندى من اخبار العترة الاطهار التى عليها المدار فى الايراد و الاصدار ، كما سيظهر لك انشاء الله تعالى على وجه لا تعتربه غشاة الانكار . هذا . واما ما ذكره فى المسالك من ان الاجود القول المشهور ، فلا اعرف له وجهاً فى المقام ، بعد ما صرح به من الكلام ، واما الاعتضاد باصالة بقاء ملك كل واحد لموضه الى ان يعلم الناقل . ففيه : انه قد اعترف هو بان اطلاق الكتاب والسنة دال على حصول البيع بكل مادل على التراضى من قول او فعل ، و صرح فى آخر كلامه بانه ما احسنه و امتن دليله ، و هو اعتراف منه بوجود الناقل ، فكيف يصح منه الحكم باجودية القول المشهور لهذا التعليل العليل المذكور ، ولم يبق الا التعلق بالشهرة بين الاصحاب ، وهى ليست بدليل شرعى فى هذا الباب ولا غيره من الابواب .

ثم انه ينبغي ان يعلم انه لا بد فى هذا البيع (١) من جميع الشرائط المعتبرة فى صحة البيوع ، سوى الصيغة الخاصة التى ادعواها ، فانه لا دليل عليها .

بل ظاهر الروايات الواصلة اليها فى ابواب البيوع والا نكحة ونحوهما من

سائر العقود والمعاملات : ان المعتبر فيها ، انما هو الالفاظ الجارية في البين ، مما يدل على الرضا من الطرفين .

و لا بأس بايراد ما خطر بالبال من الاخبار الجارية على هذا المنوال :

فمنها : صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج ، قال : سألت عن الرجل يأتى بالدراهم الى الصيرفي فيقول له : آخذ منك المائة بمائة وعشرة ، او بمائة وخمسة ، حتى يراوضه على الذي يريد ، فاذا فرغ جعل مكان الدراهم الزيادة دينارا او ذهبا ، ثم قال له : قد راددتك البيع (١) وانما ابا يعك على هذا ، لان الاول لا يصلح ، او لم يقل ذلك ، وجعل ذهبا مكان الدراهم : فقال : اذا كان اجري البيع على الحلال فلا بأس بذلك (٢) .

وظاهر الخبر - كما ترى - ان البيع انما وقع بهذا اللفظ المذكور الذي وقع بينهما اولاً من المحاوراة على الزيادة ، حتى تراضيا على قدر معلوم ، غاية الامر انه لما كان البيع باطلا بسبب الزيادة الجنسية المستلزمة للربا ، فمتى ابدلها بغير الجنس صح البيع وتم .

ومنها : حسنة الحلبي عن الصادق عليه السلام قال قدم لابي متاع من مصر فصنع طعاما ، ودعى له التجار ، فقالوا له : نأخذ منك بده دوازه (٣) فقال لهم ابي : وكم يكون ذلك ؟ فقالوا في العشرة آلاف الفان ، فقال لهم ابي : فاني ابيعكم هذا المتاع باثني عشر الف درهم فباعهم مساومة (٤) .

والحديث - كما ترى - صريح في صحة البيع بهذا اللفظ ، مع انه غير جار على مقتضى قواعدهم التي اشترطوها ، من تقديم الايجاب على القبول ، كما

١- اى فسخت البيع الاول

٢- التهذيب ج ٧ ص ١٠٥ حديث : ٥٥

٣- بزيادة اثنين على كل عشرة

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٣٨٥ حديث : ١

هو المشهور بينهم ، وكونهما بلفظ الماضي لا المستقبل و الامر ، كما عليه ظاهر اتفاقهم ، فانه لا قبول في الحديث بالكلية الا ما يفهمه قولهم اولا : «نأخذ منك بده دوازده» يعنى على جهة المراجعة . وهو عنه باعهم بهذه القيمة مساومة . ويفهم من الخبر ان رأس المال كان عشرة آلاف درهم . و الايجاب هنا انما هو بلفظ المستقبل .

ومنها : رواية زرارة عن الصادق عليه السلام في زرع بيع وهو حشيش ثم سنبل . قال : لا بأس اذا قال : ابتاع منك ما يخرج من هذا الزرع . فاذا اشتراه وهو حشيش فان شاء اعفاه وان شاء تربص به (١) .

والتقريب ظاهر ، فان صيغة البيع هي هذه التي حكاهما الامام عليه السلام عن لسان المشتري ورضاء البائع بذلك .

ومنها : رواية اسحاق بن عمار قال : قلت للصادق عليه السلام : يكون للرجل عندي الدراهم الواضح ، فيلقاني فيقول : كيف سعر الواضح اليوم ؟ فاقول : كذا و كذا . فيقول : أليس لي عندك كذا وكذا الف درهماً وضحاً ؟ فاقول : نعم . فيقول : حولها لي دنائير بهذا السعر ، واثبتها لي عندك . فما ترى في هذا ؟ فقال لي : اذا كنت قد استقصيت له السعر يومئذ فلا بأس بذلك . فقلت : انى لم أواراه و لم أناقده ، و انما كان كلام منى ومنه . فقال ليس الدراهم والدنائير من عندك ؟ قلت : بلى . قال : فلا بأس (٢) اقول : الواضح الدرهم الصحيح . فانظر الى بيع هذه الدراهم بالدنائير بأى نحو وقع . والراوى انما استشكل من حيث كونه صرفاً يجب فيه النقد والتقابض في المجلس ، فزال عنه استشكله بأنه لما كان النقدان كلاهما عنده كفى تحويل احدهما بالآخر في صحة الصرف .

ومنها : رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

١- الوسائل ج ١٣ ص ٢٢ حديث : ٩

٢- التهذيب ج ٧ ص ١٠٢ حديث : ٤٧

فقلت : زوجنى . فقال : من لهذه ؟ فقام رجل فقال : انا يا رسول الله ، زوجنيها . فقال : ماتعطيها ؟ فقال : مالى شيء ، فقال : لا ، فاعادت فاعاد رسول الله الكلام . فلم يقم غير الرجل ، ثم اعادت ، فقال رسول الله ﷺ فى المرة الثالثة : أنحسن من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم . قال : قد زوجتكها على ما تحسن من القرآن ، فعلمها اياه (١) . وهذه الرواية مخالفة لقواعدهم من وجوه ، منها : وقوع القبول من الزوج بلفظ الامر ، والظاهر من كلامهم وجوب كونه بلفظ الماضى . ومنها : تقديم القبول على الايجاب . ومنها : الفصل بين الايجاب والقبول بزيادة على ما اعتبروه .

وفى حديث تزويج الجواد عليه السلام بابنة المامون ، المروى فى ارشاد المفيد وغيره ، قال الجواد عليه السلام فى خطبة النكاح : ثم ان محمد بن خلى بن موسى يخطب ام الفضل بنت عبد الله المأمون ، وقد بذل لها من الصداق مهر جدته فاطمة بنت محمد عليه السلام وهو خمسمائة درهم جيد ، فهل زوجته يا امير المؤمنين على هذا الصداق المذكور ؟ قال : نعم ، قد زوجتك يا ابا جعفر ابنتى على الصداق المذكور ، فهل قبلت ذلك ؟ قال ابو جعفر : قبلت ذلك ورضيت به (٢) .

وفى رواية ابان بن تغلب ، قال : قلت للصادق عليه السلام : كيف اقول لها اذا خلوت بها ؟ قال : تقول : اتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام لا وارثه ولا موروثه كذا وكذا يوماً ، وان شئت كذا وكذا سنة ، وبكذا وكذا درهماً . و تسمى من الاجرام تراضيتماعليه ، قليلا كان او كثيراً ، فاذا قالت : نعم ، فقد رضيت ، فهى امرأتك (٣) الحديث .

وبمضمون هذه الرواية اخبار عديدة فى صورة عقد المتعة بلسان الزوج . وفى موثقة سماعة . قال : سأله عليه السلام عن بيع الثمرة ، هل يصلح شراؤها قبل

١- الوسائل ج ١٤ ص ١٩٥ حديث : ٣

٢- الوسائل ج ١٤ ص ١٩٤ حديث : ٢

٣- الوسائل ج ١٤ ص ٤٦٦ حديث : ١

ان يخرج طلعمها ؟ فقال : لا ، الا ان يشتري معها شيئاً من غيرها . رطبة اوبقلا ، فيقول : اشترى منك هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر (١) بكذا و كذا ، فان لم تخرج الثمرة كان رأس مال المشتري في الرطبة والبقل (٢)

و في صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما - عليهما السلام - انه قال فسي رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه ، ولا يدري كل واحد منهما كم له عند صاحبه ، فقال : كل واحد منهما لصاحبه : لك ما عندك ولي ما عندي ، فقال : لا بأس بذلك اذا تراضيا وطابت انفسهما (٣) .

اقول : وهذا من صيغ الصلح الدالة هنا على انتقال مافي يد كل منهما اليه ، وبرائة ذمته من مال الاخر من ذلك المال المشترك . و بمثل ذلك في باب الصلح اخبار عديدة .

وفي صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام انه قال في الرجل يعطي الرجل المال فيقول له : ائت ارض كذا وكذا ولا تجاوزها واشتر منها ، قال : فان تجاوزها و هلك المال فهو ضامن (٤) الحديث .

اقول : وهذه من صيغ المضاربة التي اوجبت للعامل استحقاق حصة من الربح ، وان لم يصرح بها في الخبر ، لكون الغرض من سياقه بيان مخالفة العامل في تجاوزها عن البلدة المأمور بها . الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتتبع . الدالة على سهولة الامر في العقود ، وان الالفاظ الجارية بين المتعاقدين الدالة على الرضا ، والمقصود من تلك العقود الرافعة للنزاع والاشتباه بأى نحو كان ، كافية في صحة العقد وترتب احكام الصحة عليه .

١- اى ثمرة هذا الشجر ، لان السؤال كان عنها

٢- الوسائل ج ١٣ ص ٩٠ حديث : ١

٣- الوسائل ج ١٣ ص ١٦٦ حديث : ١

٤- الوسائل ج ١٣ ص ١٨١ حديث : ٢

* * *

وتمام الكلام فى المقام يتوقف على بيان امور:-

(الاول): المفهوم مما نقله فى المسالك عن بعض مشائخه المعاصرين ، هو اشتراط وجود اللفظ الدال على التراضى من الطرفين .

و المفهوم مما نقل عن المفيد : الاكتفاء بمجرد التراضى ، و لو بالاشارة و القرائن ، وان لم يحصل بينهما الفاظ دالة على ذلك ، و اختصاره فى المفاتيح و سجل عليه .

و الظاهر هو الاول ، لتطرق القدح الى ما ذكره ، فان الاصل بقاؤ ملك كل واحد لماله حتى يعلم الناقل شرعاً ، و غاية ما يفهم من الاخبار الجارية فى هذا المضممار - مما تلوناه عليك ونحوه - هو النقل و صحة العقد بالافاظ الجارية من الطرفين ، الدالة على التراضى بمضمون ذلك العقد ، دون الصيغ الخاصة التى اعتبرها الاكثر .

واما مجرد التراضى والتقابض من غير لفظ يدل على ذلك فلم يقيم عليه دليل، وحديث «انما يحلل الكلام ويحرم الكلام» (١) مؤيد ظاهر لما قلنا ، وغاية ما تدل عليه الادلة التى استند (٢) اليها ، من الهدايا و الهبة و وقوع الشراء قديماً و حديثاً من البائع بغير كلام اذا كان السعر معهوداً ونحو ذلك ، هو جواز التصرف ، و هو مما لانزع فيه ولا اشكال ، اما كونه موجباً للنقل من المالك السابق ما دامت العين موجودة ، بحيث لا يجوز لصاحبها الرد فيها ، فغير معلوم ، كيف و قد صرحوا بانه لا خلاف فى جواز الرد فى الهدايا ما دامت العين موجودة، وحديث «انما يحلل الكلام ويحرم الكلام» مؤيد ايضا ، اذ لم يحصل من الكلام ما اوجب الانتقال حتى يحرم الرد والرجوع ، واما جواز التصرف فلا ينافى الخبر المذكور ، لانه محمول على اللزوم و على ما بعد

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣٧٦ حديث : ٤

٢- صاحب المفاتيح .

الرجوع ، جمعاً بينه وبين ما دل على الاباحة بالتراضى .
و بالجملة فالتمسك بأصالة بقاء الملك حجة قوية ، الى ان يحصل المخرج
عن ذلك من الحجج الشرعية ، وغاية ما يستفاد من الاخبار - كما عرفت - هو
الاكتفاء بالتراضى الحاصل من الالفاظ ، دون مجرد التراضى .

(الثانى) : المشهور بين القائلين بعدم لزوم بيع المعاطاة : هو صحة المعاطاة
المذكورة ، اذا استكملت شروط البيع غير الصيغة المخصوصة ، وانها تفيد اباحة
تصرف كل منهما فيما صار اليه من العوض المعين ، من حيث اذن كل منهما فى
التصرف ، وتسليطه على مادفعه اليه الا انه لا يفيد اللزوم مادامت العين باقية ، بل لكل
منهما الرجوع فيما دفعه للآخر .

وعن العلامة - فى النهاية - القول بفساد بيع المعاطاة ، و انه لا يجوز لكل
منهما التصرف فيما صار اليه ، من حيث الاختلال بالصيغة الخاصة ، الا ان جمعاً من
الاصحاب نقلوا رجوعه عن هذا القول فى باقى كتبه .

قال فى المسالك - على اثر الكلام الذى قدمنا نقله عنه فى صدر المسألة :-
فلو وقع الاتفاق بينهما على البيع ، وعرف كل منهما رضا الآخر بما يصير اليه من
العوض المعين ، الجامع لشرائط البيع غير اللفظ المخصوص ، لم يفد اللزوم .
لكن هل يفيد اباحة تصرف كل منهما فيما صار اليه من العوض ؟ نظراً الى اذن كل
منهما للآخر فى التصرف ، او يكون بيعاً فاسداً ، من حيث اختلال شرطه و هو
الصيغة الخاصة ، المشهور الاول . فعلى هذا يباح لكل منهما التصرف ، و يجوز
له الرجوع فى المعاوضة ، مادامت العين باقية ، فاذا ذهبت لزم . اما جواز التصرف ،
فلما فرض من تسليط كل منهما الآخر على مادفعه اليه واذنه له فيه ، ولا نعى لاباحة
التصرف الا ذلك . واما لزومها مع التلف ، فلرضا هما بكون ما اخذه كل منهما
عوضاً عما دفعه ، فاذا تلف مادفعه كان مضموناً عليه ، الا انه قد رضى بكون عوضه
هو ما بيده ، فان كان ناقصاً فقد رضى به ، وان كان زائداً فقد رضى به الدافع ، فيكون
بمنزلة مالو دفع المديون عوضاً عما فى ذمته ورضى به صاحب الدين . انتهى .

اقول : لقائل ان يقول : انه لا يخفى ما فى هذا الكلام من تطرق المناقشة اليه ، وان كان ظاهرهم الاتفاق عليه . وذلك فانه متى كانت الصيغة الخاصة عندهم احد اركان البيع (١) كما صرحوا به مع تصريحهم هنا باشتراط جميع شروط البيع فى صحة المعاطة ماعدا الصيغة الخاصة ، فقضية ذلك هو بطلان هذه المعاطة وفسادها ، لفوات احد اركان الصحة ، وهو الصيغة الخاصة ، كما ذكره العلامة فى النهاية . وهم انما تمسكوا فى صحة المعاطة وافادتها الاباحة مع وجود العين ، وال لزوم مع تلفها ، بالرضا من كل من المتعاقدين ، كما يدور عليه كلامه فى المسالك .

ولاريب ان افادة الرضا لما ذكره فرع المشروعية ، الا ترى انهما لو تراخيا على بيع الدجھول وشرائه ، او الربوى او نحو ذلك ، مما لا يصح بيعه شرعاً ، فانه لا يصح . ولائمة لهذا الرضا بالكلية ، فكذا فيما نحن فيه ، بناء على ما حكموا به من ركنية الصيغة الخاصة ، ودوران الصحة والابطال مدارها ، وجوداً وعدماً .

وبالجملة فانه بالنظر الى مقتضى الادلة الشرعية ، فاللزام هو صحة المعاطة ، وان حكمها حكم البيع المترتب على الصيغة الخاصة ، من غير فرق ، كما هو المختار . واليه ذهب من عرفت من علمائنا الابرار . وبالنظر الى قواعدهم وتصريحاتهم بما قدمنا ذكره ، فالواجب هو الحكم بالفساد ، لما عرفت . وما ذكره تفريعاً على الصحة من اباحة التصرف وعدم اللزوم ، الا بعد ذهاب العين ، بناء على ما عرفت من تعليقات المسالك ، فانه غير موجه عندى ولا ظاهر كما اوضحناه .

فان قيل : ان اشتراط الصيغة الخاصة انما هو فى البيع ، وهذا ليس ببيع ، وانما هى معاملة اخرى تفيد الاباحة على الوجه المذكور فى كلامهم .

قلنا : فيه - اولاً - : ان صحة هذه المعاملة على الوجه الذى ذكره ، موقوفة

١- حيث انهم عبروا بأن اركان البيع ثلاثة : العقد والمتعاقدان والعوضان . صرح به العلامة فى القواعد والارشاد ، وغيره فى غيرها . ومرادهم بالعقد - كما عرفت - هو الصيغة الخاصة التى ذكرها شروطها بما نقلناه عنهم فى الاصل . منه رحمه الله .

على الدليل الشرعى ، وليس الامجرد هذه التعليقات التى ذكروها ، وقد عرفت ما فيها .

وثانياً : اشترطهم جميع شروط البيع عدا الصيغة الخاصة فى ترتيب تلك الاحكام على المعاطاة ، يناهى ما ذكرت . فان الناظر فى ذلك يجزم بانه بيع (١) فان ثبت اشترط صحة البيع بالصيغة الخاصة كان بيعاً فاسداً ، وان لم يثبت - كما هو المختار - كان بيعاً صحيحاً .

نعم لولم يشترط شرط صحة البيع فى المعاطاة لا يمكن ان يقال : انها معاملة اخرى غير البيع ، وان لم يقم عليها دليل ، الا ان الامر ليس كذلك ، كما عرفت . وبالجمله ، فاللازم اما فساد هذه المعاملة او كونها بيعاً حقيقياً ، وما ذكره من التعليقات كما صرحوا به وان كانت ترى فى بادىء النظر صحته ، الا انه بالتأمل فيما ذكرناه يظهر فساد ، وهو مؤيد لما قلناه فى غير مقام من مجلدات كتابنا هذا ، من ان الاعتماد على امثال هذه التعليقات فى تأسيس الاحكام الشرعية مما لا ينبغى العمل عليها ، بل الاعتماد انما هو على الاخبار ان صرحت به ، او اومات اليه .

(الثالث) : قال فى المسالك : هل المراد بالاباحة الحاصلة بالمعاطاة قبل ذهاب العين ، افادة ملك متزلزل كالبيع فى زمن الخيار ، وبالتصرف يتحقق لزومه ، ام الاباحة المحضة التى هى بمعنى الاذن فى التصرف ، وبتحققه يحصل الملك له وللعين الاخرى ؟ يحتمل الاول ، بناء على ان المقصود للمتعاقدين انما هو الملك ، فاذا لم يحصل كانت فاسدة ولم يجز التصرف فى العين ، وان الاباحة اذالم تقتض الملك فما الذى اوجب حصوله بعد ذهاب العين الاخرى ؟ ويحتمل الثانى ، التفاتاً الى ان الملك لو حصل بها لكانت بيعاً ، ومدعاهم نفى ذلك ، واحتجاجهم بان الناقل للملك لا بد

١- اقول : ومن صرح بأنها بيع ، المحقق الشيخ على فى شرح القواعد ، حيث قال

فى ضمن كلام فى المقام : فان المعروف بين الاصحاب انها بيع ، وان لم يكن كالمقضى للزوم

خلافًا لظاهر عبارة المفيد . منه رحمه الله

ان يكون من الاقوال الصريحة فى الانشاء المنصوبة من قبل الشارع وانما حصلت الاباحة باستلزام اعطاء كل واحد منهما للآخر سلطته مسلطاً عليها الاذن فى التصرف فيها بوجوه التصرفات ، فاذا حصل كان الآخر عوضاً عما قابله ، لتراضيهما ، على ذلك ، وقبله يكون كل واحد من العوضين باقياً على ملك ماله ، فيجوز الرجوع فيه ، ولو كانت بيعاً قاصراً عن افادة الملك المترتب عليه لوجب كونها بيعاً فاسداً ، اذ لم تجتمع شرائط صحته ، ومن ثم ذهب العلامة فى النهاية الى كونها بيعاً فاسداً ، وانه لا يجوز لاحدهما التصرف فيما صار اليه اصلاً . انتهى .

اقول : وبالا احتمال الاول جزم المحقق الشيخ على فى شرح القواعد كما سيأتى نقل كلامه ، لما تقدم من التعليل .

ثم اقول : انه لما كان البناء فى هذه المسألة - كما قدمنا الاشارة اليه - على غير اساس ، حصل الشك فيه والالتباس ، اذ لم يقدّم دليل شرعى على صحة هذه الدعوى ، من افادة المعاوضة جواز التصرف ، من غير ان تكون ملكاً حقيقياً ، سواء سمي ملكاً منزلاً او اباحة ، وانما مقتضى الأدلة - كما عرفت - هو كونها بيعاً حقيقياً موجباً للانتقال وعدم جواز الرجوع ، وان كانت العين موجودة ، حسبما قيل فى البيع المشتمل على الصيغة الخاصة ، واللازم على تقدير ما ذهبوا اليه فى هذا المقام ، انما هو فساد البيع ، كما قدمنا ذكره ، لانه لا خلاف بينهم فى ان البيع المترتب عليه الانتقال وصحة التصرف ، مشروط بشروط عديدة ، بالنسبة الى الصيغة والمتعاقدين والعوضين وانه باختلال شرط من تلك الشروط يكون البيع فاسداً ، وان حصل التراضى ، فان التراضى لا اثر له فى تصحيح ما حكم الشارع باطلاله ، وبيع المعاوضة عندهم مما يجب استكمالها بجميع شروط البيع غير الصيغة الخاصة ، مع تصريحهم بكون الصيغة الخاصة احد اركان البيع . وقضية ذلك بطلان البيع بالاخلال بها كما فى الاخلال بغيرها من الشروط .

ودعوى استثنائها من تلك الشروط ، بان تركها لا يوجب البطلان ، وانما يكون

الحكم هو الاباحة او الملك متزلزلا ، تحكم محض . ولم نظفر لهم بدليل الاما عرفت من التعليقات المبنية على التراضى ، مع انها جارية فى صورة اختلال غير هامن الشروط ، لجواز تراضيهما على بيع المجهول والربوى ونحوهما مما منع الشارع منه ، مع انهم لا يقولون به ، والكلام فى الصيغة الخاصة - بناء على دعواهم وجوبها وانه لا يلزم البيع الابها - كذلك ، وبذلك يظهر لك ما فى قوله فى المسالك فى تعليل الاحتمال الاول من انه مبنى على ان المقصود للمتعاقدين انما هو الملك ، فاذا لم يحصل كانت فاسدة ، فان فيه : انهم قد اوجبوا فى حصول القصد المذكور دلالة لفظ صريح عليه ، وخصوه بالصيغة الخاصة ولم تحصل ، والى ذلك يشير قوله فى الاحتجاج للاحتتمال الثانى : ان الناقل للملك لابد ان يكون من الاقوال الصريحة ، فاللازم حينئذ هو فساد المعاطاة كما ذكرنا ، لانتفاء الدال على ذلك المقصود ، وكذا فى قوله - فى تعليل الاحتمال الثانى - من انه انما حصل باستلزام اعطاء كل واحد منهما للآخر سلعته ، فان فيه : ان هذا لو صلح وجها لما ذكره من الاباحة لا طرد فى صورة الاختلال بغير هذا الشرط من شروط صحة البيع ولزومه ، مع انهم لا يلتزمون به ، وتخصيصه بهذا الموضوع تحكم كما عرفت .

وقال المحقق الشيخ على فى شرح القواعد - بعد قول المصنف « ولا تكفى المعاطاة » - ماملخصه : وظاهره انها لا تكفى فى المقصود بالبيع ، وهو نقل الملك ، وليس كذلك ، فان المعروف بين الاصحاب انها يبيع وان لم تكن كالعقد فى اللزوم ، خلافا لظاهر عبارة المفيد ، وقوله تعالى : « احل الله البيع » (١) يتناولها ، لانها يبيع بالاتفاق حتى من القائلين بفسادها ، لانهم يقولون هى بيع فاسد ، وقوله : « الا ان تكون تجارة عن تراض » (٢) فانه عام الا فيما اخرجه الدليل ، وما يوجد فى عبارة جمع من متأخري الاصحاب ، انها تفيد الاباحة وتلزم بذهاب احدى العينين ، يرون به عدم

١- سورة البقرة : ٢٧٥

٢- سورة النساء : ٢٩

اللزوم في اول الامر ، وبالذهاب يتحقق اللزوم ، لامتناع ارادة الاباحة المجردة عن اصل الملك ، اذ المقصود للمتعاطين انما هو الملك فاذا لم يحصل كانت فاسدة ولم يجز التصرف في العين ، وكافة الاصحاب على خلافه . انتهى .

اقول : ما ذكره من ان المعاطة بيع وانها تفيد الملك ، اذ مقصود المتعاطين انما هو الملك ، وشمول الايات الدالة على حل البيع وصحته لذلك ، جيد متين . لكن يبقى الكلام في دعوى عدم اللزوم مع وجود العوضين ، فانه يحتاج الى دليل ، اذ مقتضى ما ذكره هو الصحة واللزوم وكونه بيعاً حقيقياً ، ولا عرف لهم دليلاً على هذه الدعوى هنا ، الا الاستناد الى الاخلال بالصيغة الخاصة ، بناء على ظاهر اتفاقهم على انها ركن من اركان البيع ، وقضية ذلك انما هو الفساد لا الصحة مع عدم اللزوم .

فان قيل : انهم يستندون الى وقوع المعاطة في الصدر الاول مع الاخلال بالصيغة .

قلنا : فيه - اولاً - انك قد عرفت ان هذه الصيغة الخاصة لم يقيم عليها دليل .
وثانياً : ان المعاطة في الصدر الاول انما كانوا يقصدون بها البيع الحقيقي كما عرفت من الاخبار المتقدمة ونحوها ، وتوقف ذلك على تلف احدى العوضين غير معلوم ولا مدلول عليه بدليل .

وانت اذا ضمنت ما دلت عليه الاخبار المتقدمة ، من صحة بيع المعاطة وغيره من العقود بالالفاظ الدالة على مجرد التراضي ، مع الاخبار الدالة على الخيار بانواعه ، والاخبار الدالة على النزاع بين المشتري والبائع ونحو ذلك ، مما يفرع على البيع صحة وبطلاناً ، ظهر لك ان ذلك كله مترتب على بيع المعاطة كالباع بالصيغة الخاصة عندهم .

وبالجملة فاني لا اعرف لما ذكره هنا وجه استقامة ، واللازم اما كون المعاطة

بيعاً حقيقياً - كما اخترناه - او بيعاً فاسداً - كما هو مقتضى قواعدهم .

ثم انه مما يتفرع على الاحتمالين المذكورين فى عبارة المسالك من الملك او الاباحة ، حصول النماء . فان قلنا بالملك كان تابعاً للعين فى الانتقال والملك ، وان قلنا بالاباحة احتمل كونه مباحاً لمن هو فى يده كالعين ، وعدمه .

واما وطى الجارية ، فقيل : الظاهر انه كالاستخدام يدخل فى الاباحة منها .
واما العتق فعلى القول بالملك يكون جائزاً لانه مملوك ، وعلى الاباحة (١) يتجه العدم ، اذ اعتق الا فى ملك ، ومقتضى حكمهم بتجويز جميع التصرفات فى بيع المعاطاة يدفع التفريع على الاباحة هنا ، فيكون هذا مما يؤيد القول بالملك .
(الرابع) : لاشكال ولا خلاف عندهم فى انه لو تلف العينان فى بيع المعاطاة فانه يصير لازماً ، وانما الكلام فى تلف احدهما خاصة ، وقد صرح جمع منهم بانه كالاول ، فيكون موجبا لملك العين الاخرى لمن هو فى يده ، نظراً الى ما قدمنا نقله عن المسالك فى الامر الثانى ، واحتمل هنا ايضا العدم ، التفاتاً الى أصالة بقاء الملك لمالكه ، وعموم «الناس مسطون على اموالهم» (٢) .

ثم انه حكم بأن الاول اقوى ، وعلاه بان من بيده المال مستحق قد ظفر بمثل حقه باذن مستحقه فيملكه ، وان كان مغايراً له فى الجنس والوصف ، لتراضيهما على ذلك .

اقول : قد عرفت آنفاً ان الاستناد الى امثال هذه التعليقات فى تأسيس الاحكام الشرعية مشكل ، وانما المدار على النصوص الدالة على المراد بالعموم والخصوص .
والمسألة عارية عن ذلك من اصلها ، فضلاً عن فرعها . واما على ما اخترناه فانه لاشكال

١- اى القول بعدم جواز العتق تفرعاً على القول بالاباحة ينافى ما صرحوا به من جواز التصرف بجميع انواعه فى بيع المعاطاة ، فيكون ذلك مؤيداً للقول بالملك ، اذ لو تم القول بالاباحة لصح هذا القوع المترتب عليه ، مع خلاف ما صرحوا به فى المقام .

منه رحمه الله

في هذا المجال .

ثم انه لو تلف بعض احدهما فهل يكون حكمه حكم تلف الجميع اولا ، وجهان . اختار اولهما المحقق الشيخ على في شرح القواعد . قال : ويكفى تلف بعض احدى العينين لامتناع التراد في الباقي اذ هو موجب لتبعض الصفقة والضرر ، ولان المطلوب كون احدهما في مقابلة الاخرى .

وتنظر فيه في المسالك ، قال : لان تبعض الصفقة لا يوجب بطلان اصل المعاوضة ، بل غايته جواز فسخ الآخر ، ف يرجع الى المثل او القيمة كما في نظائره ، واما الضرر الحاصل من التبعض المنافي لمقصودهما ، من جعل احدهما في مقابلة الاخرى ، فمستند الى تفصيلهما في التحفظ بايجاب البيع ، كما لو تباعا بيعا فاسداً . ويحتمل حينئذ ان يلزم من العين الاخرى في مقابلة التالف ويبقى الباقي على اصل الاباحة بدلالة ما قدمناه . انتهى .

وهو جيد بناء على قواعدهم . واما على ما اخترناه فالامر ظاهر ، اذ صحت المعاملة المذكورة ولزومها لا تتوقف على تلف احد العوضين او بعضه ، بعين ماقروه في العقد بالصيغة الخاصة عندهم .

(الخامس) : ان من فروع المسألة بناء على ماقروه فيها ، ما لو وقعت المعاوضة بقبض احد العوضين خاصة ، كما لو دفع اليه سلعة بثمن وافقه عليه او دفع اليه ثمناً عن عين موصوفة بصفات السلم ، فنلف العوض المقبوض ، ففي لحقوق احكام المعاطاة ولزوم الثمن المسمى ، والمثلن الموصوف اشكال ، ينشأ من عدم صدق اسم المعاطاة ، لانها مفاعلة تتوقف على العطاء من الجانبين ، ولم يحصل .

وبعضه ايضاً الاقتصار فيما يخرج عن الاصل على موضع اليقين ان كان ، ومن صدق التراخي على المعاوضة ، وتلف العين المدعى كونه كافياً في التقاوض من الجانبين .

وبالصحة هنا صرح في الدروس فقال : ومن المعاطاة ان يدفع اليه سلعة بثمن

يوافقه عليه من غير عقد ، ثم يهلك عند القابض فيلزمه الثمن المسمى . انتهى .
 اقول : وبؤيده ان التسمية بالمعاطاة في هذا البيع انما وقعت فى كلامهم ،
 اذ انص فى المقام . فوجوب ترتب الصحة على الاعطاء من الجانبين - بناءً على
 هذا اللفظ - لوجه له . نعم لو كان هنا نص ورد بهذه التسمية لاقتضى تفريع ذلك
 عليه . وحينئذ فالمرجع فى ذلك - بناءً على اصولهم فى هذه المسألة - الى ما علل
 به فى الوجه الثانى - بناءً على ما اخترناه - دلالة النصوص على كون ذلك بيعاً
 صحيحاً . شرعياً ، لما عرفت آنفاً من ان اشتراط هذه الصيغة الخاصة غير ثابت ، بل
 يكفى مجرد الالفاظ الدالة على التراضى ، مع استكمال باقى الشرائط المعتمدة فى
 البيع . والله العالم .

(السادس) : قال فى المسالك : ذكر بعض الاصحاب ورود المعاطاة فى الاجارة
 والهبة ، بأن يأمره بعمل معين ويعين له عوضاً ، فيستحق الاجرة بالعمل ، ولو كانت
 اجارة فاسدة لم يستحق شيئاً مع علمه بالفساد ، بل لم يجز له العمل والتصرف فى
 ملك المستأجر ، مع اطباقهم على جواز ذلك ، واستحقاق الاجر . انما يكون الكلام
 فى تسمية المعاطاة فى الاجارة . وذكر فى مثال الهبة : ما لو وهبه بغير عقد فيجوز للقابض
 اقتلافه ، وتملكه به ، ولو كانت هبة فاسدة لم يجز . ولا بأس به ، الا ان فى مثال
 الهبة نظراً ، من حيث ان الهبة لا تختص بلفظ ، بل كل لفظ يدل على التملك بغير
 عوض كاف فيها كما ذكره فى بابه ، وجواز التصرف فى المثال المذكور موقوف على
 وجود لفظ يدل عليها ، فيكون كافياً فى الايجاب . اللهم الا ان يعتبر القبول اللفظى
 مع ذلك ولا يحصل فى المثال فيتجه ما قاله . انتهى .

اقول : لا يخفى على من مارس الاخبار أنه لا وجه لتخصيص هذا البعض ما ذكره
 بالاجارة والهبة ، وذلك فان غاية ما يستفاد منها بالنسبة الى جميع العقود ، انه لا يعتبر
 فيها ازيد من الالفاظ الدالة على الرضا به ضمنون ذلك العقد ، كيف كانت ، وعلى
 اى نحو صدرت ، ومع استكمال جميع ما يشترط فيه ، من غير توقف على الصيغ

الخاصة التى اوجبوها فى كل عقد .

واما الاشكال فى كون ذلك يسمى معاطاة ام لا ، كما يشير اليه كلام شيخنا المذكور ، ففيه : ما اشرنا اليه آنفا ، من ان هذه التسمية انما هى اصطلاحية ذكروها فى باب البيع ، وجعلوها فى مقابلة البيع بالصيغة التى اتفقوا عليها فسموها الى البيع بالعقد المخصوص والى بيع المعاطاة ، وجعلوا لكل منهما احكاماً ، كما تقدم ذكره ، ولما كانت هذه الصيغة تتضمن المفاعلة من الطرفين ، استشكلوا فى اجرائها فى هذه المواضع ونحوها .

وانت خبير بان مع الرجوع الى الاخبار فلا وجود لهذه التسمية ولا اثر يرتب عليها فى باب البيع ولا غيره ، وقد عرفت انهم فى باب البيع قد خرجوا عنها فى صحة المعاطاة بقبض احد العوضين دون الآخر ، وظاهر كلامه - عليه الرحمة - ان المستند فى صحة الاجارة والهبة فى هذا المقام انما هو اطلاق الناس على جواز التصرف فى الصورتين المذكورتين ، واستحقاق الاجرة فى الاجارة ، وانت خبير بما فيه ، وان كان فيه نوع ايماء الى الاجماع ، بل الحق فى ذلك انما هو كون ذلك غاية ما يستفاد من الادلة فى هذين الموضوعين دغيرهما ولا يستفاد منهما ما ادعوه من الصيغ الخاصة التى جعلوا بها هذه الافراد قسيما لما اتفقوا على صحته . والله العالم .

(السابع) : الظاهر انه لا خلاف فى ان اشتراط الاثيان بالصيغة الخاصة بمجرد مادل من الالفاظ على الرضا ، انما هو بالنسبة الى من يتمكن من التلفظ ، فاما من لم يمكنه ذلك كالاخرس ومن بلسانه آفة ، فانه تكفيه الاشارة المفهومة .

قيل : وفى حكمه الكتابة ايضا على ورق او خشب او نحو ذلك واعتبر العلامة فى الكتابة ان تدل على رضاه . والظاهر عدم وجوب التوكيل فى الصبرة المذكورة وربما قيل بالوجوب .

قيل : ويجب وقوع الايجاب والقبول باللفظ العربى ، مراعى فيهما احكام الاعراب والبناء ، وكذا كل عقد لازم ، لان الماقل هو الالفاظ المخصوصة ، وغيرها

لم يدل عليه دليل ، ومعلوم ان العقود الواقعة في زمن النبي ﷺ والائمة ﷺ، انما كانت بالعربية ، نعم يجوز لمن لا يعلم ذلك ، الايقاع بمقدوره ، ولا يجب التوكيل ، للاصل . نعم يجب التعلم ان امكن من غير مشقة عرفاً . انتهى .

اقول . قد عرفت ان غاية ما يستفاد من الاخبار الواردة في البيوع والصلح والانتكحة ونحوها وجود الالفاظ الدالة على التراضي بمادلت عليه باى نحو كانت ، وكون العقود في وقتهم - عليهم السلام - كانت باللغة العربية وعلى النهج العربى الصحيح ، لا يدل ما ذكره من اشتراط ذلك ، لان ذلك انما صدر من حيث ان محاوراتهم ومحادثاتهم وكلامهم كانت على ذلك النحو ، في عقد كان او غير عقد ، فهو من قبيل السليقة والجملة التى طبعت عليها الفاظهم ومحاوراتهم وألستهم . واشتراط ذلك في صحة العقود يحتاج الى دليل واضح وبرهان لائح ، وأصالة العدم اقوى متمسك فى المقام ، وان كان الاحتياط فيما ذكره ، لاسيما فى باب النكاح المبنى على الاحتياط . والله العالم .

المقام الثاني

قد عرفت ان احد اركان البيع : المتعاقدان . فيشترط فيهما البلوغ والعقل والاختيار والملك ونحوه ، بأن يكون مالكا او مأذونا على خلاف في هذا الموضع يأتي انشاء الله تعالى بيانه فلا يصح بيع الصبي ولا شراؤه ولا المجنون ولا المكره ولا المغمى عليه ولا السكران ولا غير المالك ومن في حكمه .

وتفصيل هذه الجملة يقع في مسائل : -

الاولى : ظاهر كلام جمهور الاصحاب انه لا يصح بيع الصبي ولا شراؤه ولو اذن له الولي . وانه لا فرق في الصبي بين المميز وغيره . ولا فرق بين كون المال له او للولي او لغيرهما . اذن مالكة اولم ياذن .

ونقل جماعة من الاصحاب هنا قولاً بجواز بيع الصبي وشراؤه اذا بلغ عشرين وكان عاقلاً ، وردوه بالضعف .

قال في المسالك : والمراد بالعقل هنا الرشد ، فغير الرشيد لا يصح بيعه ، و ان كان عاقلاً ، اتفاقاً . انتهى .

قال العلامة في التذكرة : الصغير محجور عليه بالاجماع ، سواء كان مميزاً او لا ، في جميع التصرفات الا ما استثنى ، كعباداته و اسلامه و احرامه وتديبره و

وصيته وايصال الهدية واذنه فى دخول الدار ، على خلاف فى ذلك . قال الله تعالى «وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم» (١) و قوله تعالى : «و لا تؤتوا السفهاء اموالكم التى جعل الله لكم قياماً» (٢) يعنى اموالهم . ولعل قوله « و ارزقواهم فيها و اكسوهم» (٣) قرينة له . و قوله : « و ان كان الذى عليه الحق سفيهاً او ضعيفاً او لا يستطيع ان يمل هو فليملل وليه» (٤) .
 قيل : السفه المبذر ، والضعيف الصبى ، لان العرب تسمى كل قليل العقل ضعيفاً ، والذى لا يستطيع التغلب مغلوب على عقله .

و ظاهره دعوى الاجماع على الحكم المذكور ، مع انك قد عرفت وجود المخالف فى ذلك .

ويظهر من المحقق الاردبيلى فى شرح الارشاد المناقشة فى هذا المقام ، حيث قال - بعدما نقل هذا الكلام - ما ملخصه : و الاجماع مطلقاً غير ظاهر ، والاية غير صريحة الدلالة ، لان عدم دفع المال اليهم وعدم الاعتداد باملائهم ، لا يستلزم عدم جواز ايقاع العقد و عدم الاعتبار بكلامهم ، خصوصاً مع اذن الولى والتمييز .

ويؤيده اعتبار المستثنى ، فانه لو كان ممن لا اعتداد بكلامه ما كان ينبغى الاستثناء ، ولهذا قيل بجواز عقده اذا بلغ عشرين او عقده حال الاختيار ، فان ظاهر الاية كون الاختبار قبل البلوغ ، ولذا يلزم التأخير فى الدفع مع الاستحقاق - الى ان قال - : وبالجمله اذا جاز عتقه ووصيته وصدقته بالمعروف وغيرها من القربات ، كما هو ظاهر الروايات الكثيرة ، لا يبعد جواز بيعه وشرائه وسائر معاملاته ، اذا

١- سورة النساء : ٦

٢- سورة النساء : ٥

٣- سورة النساء : ٥

٤- سورة البقرة : ٢٨٢

كان بصيراً مميزاً (١) رشيداً يعرف نفعه و ضرره بالمال ، كما نجده فى كثير من الصبيان ، فانه قد يوجد منهم من هو اعظم فى هذه الامور من آباؤهم ، فلا مانع له من ايقاع العقد ، خصوصاً مع اذن الولى او حضوره بعد تعيينه الثمن . انتهى .

اقول : لا يخفى ان ما ذكره وان كان جيداً من حيث الاعتبار بالنظر الى ماعده من الافراد ، الا انه بالنظر الى الاخبار لا يخلو من تطرق الايراد .

وها أنا اذكر ما وصل الى من الاخبار الجارية فى هذا المضمار .

فمنها : مرواه فى الكافى عن حمزة بن حمران عن حمران قال : سألت ابا جعفر - عليه السلام - قلت له : متى يجب على الغلام ان يؤخذ بالحدود التامة و يقام عليه ويؤخذ بها ؟ قال : اذا خرج عن اليتيم فأدرك ، قلت : فلذلك حد يعرف به ؟ فقال : اذا احتلم او بلغ خمس عشرة سنة او اشعر او أنبت قبل ذلك ، أقيمت عليه الحدود التامة ، وأخذ بها ، واخذت له ، قلت : فالجارية متى تجب عليها الحدود التامة وتؤخذ بها ويؤخذ لها ؟ قال : ان الجارية ليست مثل الغلام ، لان الجارية اذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتيم ودفع اليها مالها و جازأمرها فى الشراء والبيع ، واقيمت عليها الحدود التامة ، واخذ لها و بها . قال : والغلام لا يجوز أمره فى الشراء والبيع ولا يخرج من اليتيم حتى يبلغ خمس عشرة سنة ، او يحتلم او يشعر او ينبت قبل ذلك (٢) ورواه فى مستطرفات السرائر نقلاً من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب الا انه رواه عن حمزة بن حمران ، قال : سألت ابا جعفر عليه السلام من غير واسطة حمران .

اقول : والخبر - كما ترى - ظاهر فيما ذكره الاصحاب - رضى الله عنهم -

١- ظاهر الفاضل الخراسانى فى الكفاية التوقف فى هذا المقام . حيث قال : فى المميز اشكال . والظاهر ان منشأه هو وقوفه على كلام المحقق المذكور و عدم امعان النظر فى الاخبار التى ذكرناها .

منه رحمه الله

٢- الوسائل ج ١ ص ٣٠ حديث : ٢

من انه لا يجوز بيع الصبي ولا شراؤه ، وكذا الصبية الا بعد البلوغ ، المعلوم باحد الامور المذكورة ، و الطعن بضعف السند غير موجه عندنا ، مع رواية المخبر المذكور ايضا فى كتاب المشيخة المشار اليه الذى هو احد الاصول المعتمدة .

ومارواه الصدوق فى الخصال عن عبدالله بن سنان ، عن الصادق عليه السلام قال : سأله ابي و انا حاضر عن اليتيم متى يجوز امره ؟ قال حتى يبلغ اشده . قال : وما اشده ؟ قال : احتلامه قال : قلت : قد يكون الغلام ابن ثمانى عشرة سنة او اقل او اكثر ولا يحتلم . قال : اذا بلغ وكتب عليه الشئ جاز امره ، الا ان يكون سفياً او ضعيفاً (١) .

و التقریب فيها : ان المراد بجواز أمره هو التصرف فى ماله بالبيع والشراء ونحوهما ، كما افصح عنه فى حديث حمز ان المتقدم ، وقد أناط عليه السلام ذلك بالبلوغ ، وهو ظاهر فى انه مالم يبلغ فانه لا يجوز امره ولا تصرفه فيه بوجه من الوجوه ، الا ما دل دليل من خارج على استثنائه ، فالقول بأنه لا منافاة بين صحة بيعه و بين عدم دفع المال اليه - كما يظهر من كلام المحقق الاردبيلي المتقدم ذكره - لا معنى له ، فان الخبر المذكور دل على عدم جواز امره ، يعنى تصرفه بجميع انواع التصرفات ، والعقد الواقع منه ان كان صحيحاً موجبا لنقل الملك فهو التصرف الذى منع منه الخبر ، والا فهو لغو لا عبرة به ولا ثمرة تترتب عليه ، واذن الولي والتميز انما يكون مؤثراً فى الصحة مع قيام الدليل ، وليس فليس .

وبالجملة فأصالة بقاء الملك لكل من المتعاقدين حتى يقوم دليل واضح على النقل ، اقوى متمسك .

ومارواه الصدوق فى الفقيه عن عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : اذا بلغ الغلام اشده : ثلاث عشرة سنة ، و دخل فى الاربع عشرة سنة ، وجب عليه ما وجب على المحتملين ، احتلم او لم يحتلم . و كتبت عليه السيئات و كتبت له

الحسنات ، وجاز له كل شىء ، الا ان يكون سفيها او ضعيفا (١) والتقريب فى الخبر المذكور : دلالة بمفهوم الشرط - الذى هو حجة عند المحققين ، ودلت عليه الاخبار التى قدمناها فى مقدمات كتاب الطهارة - على انه ما لم يبلغ أشده (السنين المذكورة) فانه لا يجوز له شىء ، يعنى من التصرفات ، كما دل عليه الخبر ان المتقدمان .

وما رواه على بن ابراهيم فى تفسيره عن ابى الحارود ، عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث ، قال فيه : قوله «و ابتلوا اليتامى» قال : من كان فى يده مال بعض اليتامى فلا يجوز له ان يعطيه حتى يبلغ النكاح ويحتلم ، فاذا احتلم وجب عليه الحدود واقامة الفرائض ، ولا يكون مضيعاً ولا شارب خمر ولا زانيا ، و اذا آنس منه الرشد دفع اليه المال وأشهد عليه ، فان كانوا لا يعلمون انه قد بلغ فانه يمتحن بريح ابطه و نبت عانته ، فاذا كان فقد بلغ ، فيدفع اليه ماله اذا كان رشيداً ، ولا يجوز ان يحبس عنه ماله ويعتل عليه بأنه لم يكبر بعد (٢) .

اقول : والخبر المذكور - كما ترى - صريح فى انه محجور عليه حتى يبلغ ، وظاهر الخبر ان المراد بالاية المذكورة : انه يجب اختبار اليتامى بالبلوغ وعدمه ، فاذا علم البلوغ بأحد اسبابه وجب دفع ماله اليه اذا آنس منه الرشد ، والا فلا يدفع اليه . وبذلك يظهر ما فى قول المحقق المنقدم ذكره .

ويؤيده اعتبار المستثنى ، فان استثناء عدم الدفع انما هو بالنسبة الى البالغ من حيث عدم الرشد لا بالنسبة الى اليتيم قبل البلوغ ، كما يظهر من كلامه ، واختبار بالرشد وعدمه انما هو بعد تحقق البلوغ .

وما رواه العياشى فى تفسيره عن عبدالله بن سنان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : متى يدفع الى الغلام ماله ؟ قال : اذا بلغ وأونس منه الرشد ، ولم يكن سفيها و

١- جامع احاديث الشيعة ج ١ ص ٩٧ حديث : ٩

٢- تفسير البرهان ج ١ ص ٣٤٣ حديث : ١

لاضعيفا«الحديث» (١) .

والقريب فيه : دلالة على انه محجور عليه لا يدفع اليه ماله الا بعد البلوغ والرشد ، ومن الظاهر ان وقوع البيع والشراء منه فرع وجود مال في يده ليأخذ به ويعطى ، ولا معنى لصحة عقده وجواز تصرفه بمجرد انشاء صيغة البيع وقبول الشراء ، مع كونه محجوراً عليه في دفعه وقبضه .

على انك قد عرفت ان البيع لا يتوقف على صيغة خاصة ، بل هو عبارة عن التراضي على القبض والاقباض بمجرد الكلام الجارى بينهما .

وبالجملة فان الظاهر من هذه الاخبار التي ذكرناها ونحوها غيرها مما يقف عليه المتتبع : ان الصبي مالم يبلغ فانه محجور عليه ولا يجوز بيعه ولا شراؤه ، و دلالة بعض الاخبار على تصرفه بالعتق والوصية او الصدقة ، لا يدل على الجواز في محل البحث ، بل يجب الوقوف فيه على مورد تلك الاخبار المذكورة ، ويكون ذلك مستثنى بها مما دلت عليه هذه الاخبار ونحوها ، والحقا غير به قياس لا يوافق اصول المذهب ، لا سيما مع تصريح بعض هذه الاخبار بعدم جواز البيع والشراء منه .

وبذلك يظهر لك قوة القول المشهور ، و انه المؤيد المنصور ، و ضعف ما ذكره المحقق المذكور . والله العالم .

واما ما يتحقق به البلوغ فقد تقدم الكلام فيه مستوفى في كتاب الصيام .

المسألة الثانية

لاخلاف بين الاصحاب فى اشتراط الاختيار ، فلا يصح عقد المكره ، لفوات الشرط المذكور .

وظاهرهم - ايضا - الاتفاق على انه لو اجازته - بعد وقوعه حال الاكراه - صح بخلاف ما تقدم من عقد الصبى والمجنون ، اذ لا قصد لهما الى العقد ولا اهلية ، لفقد شرطه وهو العقل ، بخلاف المكره فانه بالغ عاقل ، وليس ثمة مانع الا عدم القصد الى العقد حين ايقاعه ، وهو مجبور بلحق الاجازة ، فيكون كعقد الفضولى حيث انتفى القصد اليه من مالكة الذى يعتبر قصده حين العقد ، فلما الحقه القصد بالاجازة صح ، وحينئذ فلا مانع من الصحة الا تخيل اشتراط مقارنة القصد للعقد ، ولا دليل عليه .

وينبى على عدم اعتباره عقد الفضولى ، وعموم الامر بالوفاء بالعقد يشمل ، فلا يقدح فيه اختصاص عقد الفضولى بالنص ، كذا صرح به فى المسالك ، واليه يرجع كلام غيره ايضا .

وظاهر كلام المحقق الاردبيلى فى شرح الارشاد : المناقشة فيما ذكره من الفرق بين عقد الصبى و المجنون وبين عقد المكره ، بصحة الثانى مع لحقوق الاجازة ، بخلاف الاول . حيث قال - فى اثناء البحث فى بيان الاحكام التى اشتملت عليها عبارة المصنف ، التى من جملتها استثناء عقد المكره من البطلان متى لحقته الاجازة - ما لفظه : فالتفريع كله ظاهر - الى قوله - : و لو اجازا ، و الا المكره . فان الاستثناء غير واضح ، بل الظاهر البطلان ايضا ، لعدم حصول القصد ، بل و عدم صدور القصد عن تراض ، والظاهر اشتراطه على ما هو ظاهر الاية ، ولانه

ولانه لا اعتبار بذلك الايجاب في نظر الشارع، فهو بمنزلة العدم، وهو ظاهر. لعدم الفرق بينه وبين غيره من الطفل ونحوه، والفرق في كلامهم بانه لا اعتبار به بخلاف المكره فانه معتبر الا انه لأرضاء معه فاذا وجد الرضا صح لوجود شرطه، بعيد جداً لما عرفت. وبالجمل لا اجماع فيه ولا نص، والاصل الاستصحاب وعدم الاكل بالبطل الا ان تكون تجارة عن تراض. مما يدل على عدم الانعقاد، الا ان المشهور الصحة وما نعرف لهم دليلاً، وهم اعرف. و لعل لهم نصاً مانقلاً إلينا. انتهى. وهو جيد.

ويؤيده - بأظهر تأييد - ان الاحكام الشرعية مترتبة على النصوص الجلية وليس للعقول فيها مسرح بالكلية، والاصل بقاء الملك في كل من العوضين لمالكة الاصل حتى يقوم الدليل الشرعي على الانتقال. وهم قد سلموا بان عقد المكره حال الاكراه باطل اتفاقاً، فتصححه بالاجازة اخيراً يتوقف على نص واضح يدل على ذلك، والتعلق في ذلك، بعقد الفضولي مع قطع النظر عن كون ذلك قياساً لو ثبت صحة العقد الفضولي، مردود بما سنوضحه انشاء الله تعالى في تلك المسألة من بطلانه.

وقوله: فلا يقدح اختصاص العقد الفضولي بنص، مردود بأن هذا النص انما هو من طريق العامة، وهو حديث البارقي، ونصوصنا ظاهرة بخلافه كما ستقف عليه انشاء الله.

وقوله: ان عموم الامر بالوفاء بالعقد يشمل، اشارة الى قوله عز وجل «اوفوا بالعقود» مردود بالاتفاق على ان المراد بالعقود: العقود الصحيحة، والا لتناول العقد حال الاكراه.

ودعوى كون هذا العقد صحيحاً بعد الاجازة مع اتفاقهم على البطلان قبلها، يتوقف على الدليل الواضح، والا فهو محض المصادرة.

وقوله: ان مقارنة القصد للعقد لا دليل عليه، مردود بأنه هو المستفاد من النصوص، وغيره لا دليل عليه، فان المستفاد من النصوص التي قدمتها في بيع المعاطاة ونحوها: انه لا بد في صحة العقد من حصول الرضا بتلك الالفاظ الجارية

بين المتعاقدين فى اى عقد كان ، وهذا هو القدر المحقق منها فى شرط صحة العقد ، واما انه يصح بالاجازة بعد وقوعه على جهة الاكراه ، بحيث يكون الرضا به والقصد اليه متأخراً عن العقد، فهو المحتاج الى الدليل .
و بالجملة فان دعواه معكوسة عليه ، كما لا يخفى على من رجع الى الانصاف وجنح اليه .

و الى ما ذكرنا هنا يشير كلام المحقق الشيخ على فى شرح القواعد، حيث قال: واعلم ان هذه المسألة ان كانت اجماعية فلا بحث، والا فلننظر فيها مجال، لانتفاء القصد اصلا و رأساً مع عدم الرضا ، ولا يتحقق العقد المشروط بذلك اذا لم يتحقق ، لان الظاهر من كون العقود بالقصود : اعتبار القصد المقارن لها دون المتأخر انتهى . وهو جيد .

واما قوله فى المسالك - على اثر الكلام المتقدم نقله - : «وبهذا يظهر ضعف ما قيل هنا من انتفاء القصد اصلا ورأساً مع عدم الرضا ، وان الظاهر من كون العقود بالقصود : المقارن دون المتأخر » ، فهو اشارة الى رد كلام المحقق المذكور ، وقد عرفت ما فيه من القصور ، فان ما ذكره من الوجوه التى زعم بها ضعف هذا الكلام ، قد كشفنا عن وجوه قصورها نقاب الابهام .

على ان عود الصحة بعد البطلان غير معقول ، الا ان يقول بان العقد حال الاكراه جائز صحيح ، ولزومه موقوف على الاجازة ، مع ان الامر ليس كذلك ، فانهم لا يختلفون فى البطلان لفقد شرط الصحة وهو الاختيار ، ولهذا انهم فى العقد الفضولى حكموا بجوازه وصحته ، وانما منعوا من لزومه ، فجعلوا لزومه و عدمه مراعى باجازة المالك و عدمها .

ثم انه قد اورد عليهم فى هذا المقام اشكال ، وهو انهم قد حكموا بفساد عقد الهازل ، ولم يذكروا لزومه لو لحقه الرضا ، مع ان ظاهر حاله انه قاصد الى اللفظ دون مدلوله ، كما فى المكره ، لانه بالغ عاقل ، فاللازم حينئذ اما الحاقه

بالمكره فى لزوم عقده مع لحقوق الرضا به ، او بيان وجه الفرق بينهما .
ودعوى كونه غير قاصد لللفظ ، بعيدة عن جادة الصواب .

* * *

هذا . و ينبغي ان يعلم : ان الحكم ببطالان بيع المكره مخصوص بما اذا
كان الاكراه بغير حق ، فلو كان بحق كان صحيحاً لا يضره الاكراه ، وقد ذكرنا
لذلك مواضع :
منها : ان يتوجه عليه بيع ماله لوفاء دين عليه ، او شراء مال اسلم اليه قيمته
فاكرهه الحاكم عليه ، صح بيعه وشراؤه ، لانه اكراه بحق .
ومنها : تقويم العبد على معتق نصيبه منه ، وتقويمه فى فكه من الرق ليرث ،
واكراهه على البيع لنفقه ونفقة زوجته مع امتناعه ، و بيع الحيوان اذا امتنع من
الانفاق عليه ، والعبد اذا اسلم عند الكافر ، والعبد المسلم والمصحف اذا اشتراهما
الكافر وسوغناه ، فانهما يباعان عليه قهراً ، والطعام عند المجاعة يشتره خائف
التلف ، والمحتكر مع عدم وجود غيره واحتياج الناس اليه ، فان جميع هذه
الصور مستثناة من قولهم «ان بيع المكره غير صحيح» وضابطها : «الاكراه بحق»
والله العالم .

المسألة الثالثة

قد عرفت فيما تقدم ان من شروط صحة البيع : كون البائع مالكاً او فى
حكمه على المختار ، الا انه قد وقع الخلاف بين اصحابنا فى عقد الفضولى .
والكلام فيه يقع فى مقامين : -

المقام الاول : اختلف الاصحاب فى صحة بيع الفضولى و بطلانه ،

قال مشهور - بل كاذان يكون اجماعاً - : هو الاول . وان توقف لزومه على الاجازة ، وذهب فى الخلاف و المبسوط و تبعه ابن ادریس الى الثانى . و هو الظاهر من عبارة ابى الصلاح فى الكافى . ولم ار من نقل عنه ، الا ان الذى يظهر من عبارته ذلك ، فانه قال فى الكتاب المذكور - بعد تعريف البيع بانه عقد يقتضى استحقاق التصرف فى المبيع والتمن وتسليمهما - ماصورته : ويفتر صحته الى شروط ثمانية : صحة الولاية فى البيعين - الى ان قال - و اعتبرنا صحة الولاية لتأثير حصولها بثبوت الملك او الاذن ، وصحة الرأى فى صحة العقد ، و عدم ذلك فى فساده . ثم قال - فى موضع آخر - : ومن ابتاع غصباً يعلمه كذلك فعليه رده الى المالك ، ولادرك له على الغاصب ، وان لم يعلمه فللمالك انتزاعه منه ، و يرجع بالدرك على من باع . انتهى .

فانه جعل المؤثر فى صحة العقد هو حصول الولاية المسببة عن الملك او الاذن كالوكيل ونحوه : فالفضولى ليس له ولاية بشىء من المعنيين ، و فى فساده عدم ذلك . و اوجب فيمن ابتاع غصباً رده الى المالك لا وقوفه على الاجازة . ونقل الفاضل المقداد فى التفتيح هذا القول عن شيخه . ولا اعلم من اراد به من مشائخه .

واختار هذا القول - ايضا - فخر المحققين هنا وفى كل موضع من العقود الفضولية ، و تبعه على ذلك العماد مير محمد باقر الداماد ، حيث قال فى رسالته الرضاية ما هذا لفظه : عندى ان عقد النكاح بل مطلق العقد الصادر من الفضولى ، وهو الذى ليس له ولاية ولا وكالة ، باطل من أصله ، و الاجازة اللاحقة غير مؤثرة فى تصحيحه ، ولا كاشفة عن صحته اصلاً . انتهى .

و ممن ظاهره القول بالبطلان هنا - ايضا - المحقق الاردبيلى فى شرح الارشاد ، حيث قال - بعد قول المصنف « و لو باع الفضولى وقف على الاجازة ، ما ملخصه : هذا هو المشهور ، و ما نجد عليه دليلاً . ثم نقل الرواية العامة الاتية

انشاء الله تعالى ، و بعض تعليلاتهم العقلية . ثم قال : و معلوم عدم صحة الرواية و معارضتها باقوى منها دلالة وسنداً ، لقوله عليه السلام لحكيم بن حزام : لا تبع ما ليس عندك . و معلوم - ايضاً - عدم صدوره من أهله ، لان الاهل هو المالك او من له الاذن . و بالجملة : الاصل ، واشتراط التجارة عن تراض ، الذى يفهم من الاية الكريمة ، و الايات و الاخبار الدالة على عدم جواز التصرف فى مال الغير الا باذنه ، و كذا العقل ، يدل على عدم الجواز ، و عدم الصحة و عدم انتقال المال من شخص الى آخر . انتهى .

ويظهر ذلك - ايضاً - من الشيخ الحر فى الوسائل .
وهذا القول هو الظاهر عندى من الاخبار ، على وجه لا يعتربه الشك والانكار ،
الا ممن قابل بالصد عن الحق والاستكبار ، وسيأتىك اخباره انشاء الله تعالى فى
المقام ساطعة الانوار عليه المنار .

* * *

هذا و ظاهر الاصحاب : ان المراد بالبيع الفضولى هو من باع مال غيره مع
عدم الاذن من مالكة ، اعم من ان يكون البيع لنفسه او للمالك ، فيدخل فيه بيع
الغاصب ونحوه ، و ادلتهم التى استدلو بها فى المقام شاملة بعمومها لما قلناه ، و
كان بنائهم فى الحكم بصحة البيع المنصوب ، مع كونه منهياً عن التصرف فيه ،
انه لامنافاة بين الصحة والنهى ، لكون النهى انما يؤثر الابطال فى العبادات ، واما
فى المعاملات فغاية ما يترتب عليه لحوق الائم بالمخالفة ، فيصح بيعه وان ائم البايع
بالتصرف ، وسيجىء تحقيق الكلام فى المقام انشاء الله تعالى .

وقد احتج الاصحاب على ما ذهبوا اليه - هنا من الصحة - بان مقتضى الصحة موجود
وهو العقد الجامع للشرائط ، وليس ثم مانع الاذن المالك ، وبحصوله يزول المانع
ويجتمع الشرائط ، كذا قرره فى المسالك .

واحتج على ذلك فى المختلف بأنه بيع صدر من أهله فى محله فكان صحيحاً

اما صدوره من اهله فلصدوره من بالغ عاقل مختار، ومن جميع الصفات كان اهلا للايقاعات، واما صدوره فى محله فلانه وقع على عين يصح تملكها وينتفع بها، وتقبل النقل من مالك الى آخر، واما الصحة فلتبوت المقتضى السالم عن معارضة، وكون الشيء غير مملوك للعائد غير مانع من صحة العقد، فان المالك لو اذن قبل البيع لصح فكذا بعده، اذ لا فارق بينهما .

واحتج ايضا بما رواه عن عروة البارقى : ان النبى ﷺ اعطاه دينارا يشتري به شاة ، فاشترى شاتين ثم باع احدهما بدينار فى الطريق . قال فاتيت النبى ﷺ بدينار والشاة فاخبرته ، فقال : بارك الله لك فى صفقة يمينك (١) .

واحتج الشيخ فى الخلاف على ما ذهب اليه من القول بالبطلان باجماع الفرقة . قال : ومن خالف لا يعتد بقوله ، لانه لا خلاف فى انه ممنوع من التصرف فى ملك غيره والبيع تصرف ، وايضا روى حكيم عن النبى ﷺ انه نهى عن بيع ما ليس عنده (٢) ، وهذا نص . وروى شعيب عن ابيه عن جده عن النبى ﷺ قال : لا تطلق الا فيما يملك ، ولا تبتع الا فيما يملك ، ولا يبيع الا فيما يملك (٣) فنفى ﷺ البيع فى غير الملك ولم يفرق .

واجاب القائلون بالصحة عن الاجماع بمنعه مع وجود المخالف وهو من جملة المخالفين فى نهايته ، وعن المنع من التصرف فى ملك الغير بانه مسلم ، لكن اذا كان بغير اذنه والاذن هنا موجود ، وهو الاجازة القائمة مقامه . وعن النفى بانه اذا دخل على حقيقة ، اريد به نفى صفة من صفاتها ، فيكون المراد بقوله ﷺ ولا يبيع الا فيما يملك : لالزوم للبيع الا فيما يملك ، والالزم بطلان بيع الوكيل والوصى والولى ، فيكون المراد : لا يبيع الا فيما هو ملك او كالمالك بسبب الاذن وقد حصل .

١- مسند احمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٧٦

٢- سنن الترمذى ج ٣ ص ٥٣٤

٣- مستدرك الوسائل ج ٢ ص ٤٦٠ حديث ٤٣٠

اقول : وعندى فيما ذكره من الأدلة على الصحة ، وفيما ذكره من الاجوبة عن ادلة الشيخ نظري توقف بيانه على ذكرها واحدة واحدة ، ليتأكد بذلك صحة ما اخترناه وقوة ما قويناه ، ويكون ذلك فى مواضع :

(الاول) : ما احتج به فى المسالك من كون المقتضى للصحة موجوداً وهو الجامع للشرائط ، فيه : انه لم يقم لهم دليل على اعتبار هذا العقد الذى ذكره ، والصيغة التى اشترطوها ، وانما المتحقق من الناقل الذى يترتب عليه احكام البيع ، هو حصول التراضى من الطرفين ، وبذلك صرح هو ايضا فى مسالكه ، فقال - بعد ان نقل عن ظاهر المفيد الاكتفاء فى تحقق البيع بمادل على الرضا به من المتعاقدين ان عرفاه وتقابضا ، وعن بعض مشائخه المعاصرين انه يذهب الى ذلك لكن يشترط فى الدال كونه لفظاً - ماصورته : والنصوص المطلقة من الكتاب والسنة الدالة على حل البيع وانعقاده من غير تقييد بصيغ خاصة تدل على ذلك ، فانالم نقف على دليل صريح فى اعتبار لفظ معين ، وقد عرفت فيما تقدم ميل جملة من العلماء الى هذا القول .

وحينئذ فاذا اعترف بأنه لا دليل على اعتبار هذا العقد الذى ذكره ، وانما المدار على حصول التراضى من الطرفين اعم من ان يكون بهذا اللفظ او بغيره مما يدل عليه ، كان الناقل المترتب عليه الاحكام انما هو الرضا من المالك ، وحيث لم يحصل - كما هو المفروض - فلا وجود للبيع من اصله ، ولا يترتب اثر عليه . فكيف يحتج هنا بأن المقتضى للصحة موجود وهو العقد الجامع للشرائط .

لا يقال : ان لقائل ان يقول : ان البايع الفضولى يجوز ان يتراضى مع المشتري على نحو من الوجوه ، ويكون ذلك التراضى بيعاً موقوفاً .

لانا نقول : التراضى الذى دل عليه الدليل - عندنا - هو ما يكون بين المالك والمشتري ، اعم من ان يكون مالك الاصل او المتصرف كالولى والوصى والوكيل ، وايضا فان ذلك القائل لا يرضيه ولا يقول به لتصريحه بوجوب تلك الصيغة المخصوصة .

(الثانى) : ما احتج به فى المختلف من أنه يبيع صدر من اهله ، وجعله الاهلية عبارة

عن البلوغ والعقل والاختيار ، ففيه : منع ظاهر ، لان الخصم يقول : ان الاهلية عبارة عن ذلك باضافة المالكية للاصل او التصرف ، ولا يسلم له ما ادعاه من اهلية الفضولى ، وان الاهلية عبارة عما ذكره ، بل هو اول المسألة .

واما ما ذكره من صدوره فى محله باعتبار وقوعه على عين يصح تملكها وتقبل النقل فيه ، ففيه : مافى الاول ، فان الخصم يقول : ان محله المال المملوك اصلا او تصرفاً ، لا ما يصلح للملك ويقبله فى حد ذاته .

وبالجملة فان ما ذكره من الدليل مصادرة على المطلوب كما لا يخفى .

واما ما ذكره من انه لافرق بين الاذن قبل البيع او بعده فقير مسلم ايضا ، لان التصرف بعد الاذن شرعى بلا خلاف فلا يترتب عليه اثم ولا ضمان ، واما قبله فغصبى يترتب عليه الضمان والاثم ، لقبح التصرف فى مال الغير بغير اذنه ، ومنع الشارع من ذلك . وقد صرحوا بذلك فى مواضع عديدة ، والالجازات الصلاة فى الاماكن مطلقا ، وفى الثياب كذلك ، وجاز اكل الغير والتصرف فيه بانواع التصرفات ، بناء على الاذن المتأخر . حيث لافرق بينه وبين الاذن المتقدم ، فان اذن المالك والاغرم له اجرة ذلك ، وتكون التصرفات على التقديرين تصرفات شرعية ، وهو مخالف للمعقول والمنقول .

واما ما احتج به من الرواية فلا تقوم بها حجة فى هذا المجال ، وان اشتهر نقلها فى كتب الاستدلال ، حيث انها عامية والعجب منه - رحمه الله - ومن تبعه فى ذلك حيث انهم كثيراً ما يطنعون فى الاحاديث الصحيحة ويردونها لمخالفتها ما اصطلاحوا عليه من هذا الاصطلاح الجديد ، ويعتمدون هنا فى اصل الحكم على رواية عامية ، ويفرعون عليها فروعاً ، ويرتبون عليها احكاماً ، والحال كما ترى .

وانت خير بان المفهوم من هاتين الحجتين : ان المراد بالبائع : من باع لنفسه او للمالك - كما اشرنا اليه سابقاً .

ويؤيده : انهم جعلوا بيع الغاصب من قبيل بيع الفضولى ، ومن الظاهر ان الغاصب انما يبيع لنفسه لا لملكه ، وقد صرح بذلك العلامة فى القواعد ، والشيخ على فى

شرحه . فقال - بعد قول المصنف «وكذا الغاصب» ماصورته : اى حكم الغاصب كالفضولى ، وهو اصح الوجهين ، وان احتمل الفساد نظراً الى القرينة الدالة على عدم الرضا ، وهى الغصب .

وكذلك فى الدروس ، حيث قال - بعد ذكره البيع - : ولا يقدح فى ذلك علم المشتري بالغصب . انتهى .

ومن العجب هنا منه فى التذكرة فى بيع ما لا يملك ثم يمضى ليشتره من ماله ويسلمه الى المشتري . قال : ولا نعلم فيه خلافاً ، لنهاى النبی ﷺ عن بيع ما ليس عندك ، ولا شتماله على الضرر فان صاحبها قد لا يبيعها وهو غير مالك لها ولا قادر على تسليمها . انتهى .

وسؤال الفرق متجه ، فان ما ذكره من الدليلين الاولين على المنع شامل لما نحن فيه ، ونسبة اجازة المالك فى الفضولى بعد العقد كنسبة بيع المالك على البائع الفضولى ، فى ان حصول كل منهما مصحح ، ويلزم بالعقد السابق . وان كان هناك غرر كما ذكره فى الفضولى ايضا غرر بأنه قد لا يجيز المالك ايضا ، وعدم المالكية ثابتة فى الموضعين ، وعدم القدرة على التسليم مشترك ايضا ، لان تسليم البائع الفضولى من غير اذن المالك تصرف غصبى منهى عنه شرعاً ، فيصدق فى حقه انه غير قادر على التسليم شرعاً .

وبالجملة فان تجويزه فى بيع الفضولى الذى هو محل البحث ، ومنعه هنا مما لا وجه له .

(الثالث) : ما اجابوا به عن حجة الشيخ من جهة المنع من التصرف فى مال الغير بانه مسلم ، لكن اذا كان بغير الاذن ، والاذن هنا موجود وهو الاجازة القائمة مقامه ، ففيه ما عرفت من حرمة التصرف فى مال الغير بغير اذنه الا ما استثنى ، وليس منه هذا . ولا شك ان هذا العقد الواقع بغير اذن المالك وما يترتب عليه من دفع المبيع وقبض الثمن من ذلك القبيل ، واذنه اخيراً لا يخرج تلك التصرفات السابقة عن ان تكون غصباً . نعم يعنى عما جناه من ذلك ، كما لو جنى شخص على شخص ثم ابرأه من ذلك . ولولم يأذن المالك

فان حكم الغصب باق فيكون هو مؤاخذاً لجميع تصرفاته ديناً ودينياً ، اما الاول
فبالمعاقبة واما الثانى فبوجوب ارجاع كل حق الى مستحقه .
(الرابع) : ما اجابوا به عن النهى بأنه لا يستلزم الفساد فى المعاملات ، فهو وان
كان مشهوراً بينهم ، الا اننا كثيراً ما نرى عقوداً قد حكموا بطلانها بسبب النهى الوارد
فى الروايات ، ومن تتبع كتاب النكاح ، وكتاب البيع فيما حرموه من بيع الخمر
والكلب والخنزير ونحوها ، ظهر له ذلك ، وما ذكره من هذه الكلية انما هو اصطلاح
اصولى لا تساعد عليه الايات والروايات على اطلاقه ، كما لا يخفى على من اعطى المسألة
حقها من المتتبع .

* * *

والذى يخطر بالبال فى الجمع بين ما ذكره - من هذه القاعدة - وبين ماورد
من الاخبار الدالة على النهى ، وحكم الاصحاب بالفساد عملاً بمضمونها ، ان يقال :
ان النهى الواقع من الشارع ^{عليه السلام} فى ذلك العقد اما ان يكون باعتبار عدم قابلية
المعقود عليه لذلك كالكلب والخنزير ونجس العين ونحوها فى البيع مثلاً . واحدى
المحرمات ونحوها فى النكاح مثلاً ، وحينئذ لا اشكال فى الفساد .
او يكون باعتبار امر خارج ، مثل كون ذلك فى زمان مخصوص او حال مخصوصة
او نحو ذلك من الامور الخارجية عن العوضين المتقابلين فربما يقال بما ذكره وتخص
القاعدة المذكورة بهذا الفرد كالبيع وقت النداء ، فان النهى عنه وقع من حيث
الزمان ، فيقال بصحة البيع لعدم تعلق النهى بذات شىء من العوضين ، باعتبار عدم
قابليته للعوضية ، بل وقع باعتبار امر خارج من ذلك ، وان اثم باعتبار ايقاعه فى هذا
الزمان المنهى عن الايقاع فيه . وما نحن فيه انما هو من قبيل الاول ، لان الظاهر ان توجه
النهى اليه انما هو من حيث عدم صلاحية المعقود عليه لذلك ، لكونه تصرفاً فى مال
الغير بغير اذنه ، وهو قبيح عقلاً ونقلاً كتاباً وسنة . واذن المالك اخيراً على تقدير
وقوعه لا يخرج تلك التصرفات عن كونها غصباً كما تقدم بيانه فى الموضع الثالث .

وهذا التفصيل مما خطر ببالى العليل فى سابق الزمان ، وهو جيد وجيه ، وقد تقدم فى المباحث السابقة من هذا الكتاب ما يؤيده .

ويؤيد هذا التفصيل الذى ذكرناه ما وفق الله سبحانه للوقوف عليه فى كلام شيخنا زين الملة والدين فى المسالك فى مسألة العقد على بنت الاخ وبنت الاخت على العمة والخالة بغير اذنهما حيث انه قيل فى المسألة ببطلان العقد ، وقيل بالصحة وان للعممة والخالة الخيار فى فسخه وعدمه .

وقد استدلل القائل بالبطلان بالنهى عنه . ورده فى المسالك بأن النهى لا يدل على الفساد فى المعاملات ، ثم قال - بعد ذلك - فان قيل : النهى فى المعاملات وان لم يدل على الفساد بنفسه ، لكنه اذا دل على عدم صلاحية المعقود عليها للنكاح فهو دال على الفساد من هذه الجهة ، كالتنهي عن نكاح الاخت ، وكالتنهي عن بيع الغرر ، والنهى فى محل النزاع من هذا القبيل . قلنا : لانسلم دلالتها هنا على عدم صلاحية المعقود عليها للنكاح ، فانها عند الخصم صالحة له ، ولهذا صلحت مع الاذن ، بخلاف الاخت ، وبيع الغرر ، فانهما لا يصلحان اصلا ، وصلاحية الاخت على بعض الوجوه - كما لو فارق الاخت - لا يقدح ، لانها حينئذ ليست اخت الزوجة ، بخلاف بنت الاخت ونحوها فانها صالحة للزوجة ، مع كونها بنت اخت الزوجة . والاحبار دلت على النهى عن تزويجها ، وقد عرفت انه لا يدل على الفساد ، فصار النهى عن هذا التزويج من قبيل ما حرم لمعارض كالبيع وقت النداء لالذاته . والعارض هو عدم رضا الكبيرة ، فاذا لحقه الرضا زال النهى . انتهى .

وقد ظهر منه ما ذكرناه من التفصيل ، باعتبار رجوع النهى تارة الى المعقود عليه من حيث عدم صلاحيته لايقاع العقد عليه فيكون العقد باطلا ، وتارة الى امر خارج عنه فلا يستلزم الفساد ، ومنه بنت الاخ وبنت الاخت ، كما اختاره . فان النهى عنهما انما وقع باعتبار امر خارج ، وهو عدم رضا العمة والخالة ، فيكون العقد صحيحاً مراعى بالرضا ، ولا يخفى انه قد تقدم لنا تحقيق فى هذه المسألة فى باب صلاة

الجمعة من كتاب الصلاة بنحو ما ذكرناه هنا ، الا انه ربما تعسر على الناظر فى هذه المسألة الرجوع الى ذلك الكتاب ، فلم نكتف بالحوالة على ذلك الموضع ، بل اوضحنا المسألة فى المقام ، لدفع ثقل المراجعة على الناظر فى هذا الكلام .

ثم انه ينبغى ان يعلم ان ما ذكرناه هنا ، واطلنا به البحث ليس ذباً عن الحديث الذى استدل به الشيخ ، فانه حديث عامى لا تنهض عندنا حجة ، وانما هو تحقيق فى المسألة فى حد ذاتها اولا . وثانياً انه على جهة المجازاة منهم فى الاستدلال بالخبر المذكور ، فانه لا وجه لرده من هذه الجهة التى ذكروها ، بل كان الاولى رده بما ذكرناه ، من انه حديث عامى لا ينهض حجة .

(الخامس) : ما اجابوا به عن النفى بانه اذا دخل على حقيقة اريد به نفى صفة من صفاتها فمسلم ، الا انا نقول : ان تلك الصفة هى الصحة لا لزوم كما يقولونه ، و قولهم : والالزم بطلان بيع الوكيل ، فيه : ان وجه الملازمة غير ظاهر ، ومع ذلك نقول : المراد بالملوك : ما هو اعم من ان يكون مملوك العين او التصرف ، كما تقدم ذكره ، وهو مستعمل فى كلامهم كثيراً .

وبالجملة فان ما ذهب اليه الشيخ ومن تبعه من البطلان هو الموافق لمقتضى الاصول الشرعية والعقلية ، وعليه تدل جملة من الاحاديث المعصومية ، التى هى المعتمد فى كل حكم وقضية ، والعجب انهم مع قولهم بالبطلان استدلسوا بتلك الرواية العامة فى كتبهم الفروعية ، حتى من مثل المحقق الاردبيلى كما تقدم فى كلامه ، ودعواه انها اقوى دلالة وسنداً من رواية البارقى ، مع ان الجميع من طريق العامة ، وروايات اهل البيت - عليهم السلام - مكشوفة القناع ، صريحة الدلالة على هذه المقالة ، مع تعددها فى كتب الاخبار ، فكيف غفلوا عنها ، مع عكوفهم على كتب الاخبار ، مطالعة وتدريساً ، وبذلك يظهر لك صحة المثل السائر « كم ترك الاول للاخر » .

فمن الاخبار المشار اليها : صحيحة محمد بن الحسن الصفار : أنه كتب الى ابي محمد الحسن العسكري عليه السلام في رجل باع له قطاع ارضين ، و عرف حدود القرية الاربعة ، وانما له في هذه القرية قطاع ارضين ، فهل يصلح للمشتري ذلك وانما له بعض هذه القرية ، و قد اقر له بكلها ؟ فوقع عليه السلام : لا يجوز بيع ما ليس بملك ، وقد وجب الشراء من البائع على ما يملك (١) .

والاصحاب قد افتوا في هذه المسألة التي هي مضمون هذه الرواية - بلزوم البيع فيما يملكه ووقوفه فيما لا يملك على الاجازة من المالك ، بمعنى انه صحيح لكونه فضولاً موقوفاً في لزومه على اجازة المالك ، والرواية - كما ترى - تنادي بانه « لايجوز » الدال على التحريم . وليس ثمة مانع يوجب التحريم سوى عدم صلاحية المبيع للنقل بدون اذن مالكة .

ومنها : صحيحة محمد بن القاسم بن الفضيل ، قال : سألت ابا الحسن الاول عن رجل اشترى من امرأة من آل فلان بعض قطايعهم ، وكتب عليها كتاباً بأنها قد قبضت المال ولم تقبضه ، فيعطيهما المال ام يمنعهما ؟ قال : قل له : ليمنعها اشد المنع ، فانها باعت مالا تملكه (٢) .

اقول : فلو كان البيع الفضولي صحيحاً - كما يدعونه - ودفع الثمن للبائع الفضولي جائزاً - كما يقولونه - لما امر عليه السلام بمنعها من الثمن اشد المنع ، معللاً ذلك بانها باعت مالا تملكه .

ومنها : صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال فيه : سأله رجل من اهل النبل عن ارض اشتراها بقم النبل ، واهل الارض يقولون : هي ارضهم ، و اهل الاستان يقولون : هي من ارضنا . قال : لا تشتريها الا برضاء اهلها (٣) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٢ حديث ١ والمؤلف اختزل من الحديث.

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤٩ حديث ٢ :

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤٩ حديث ٣ :

لا يقال : ان السؤال في الرواية انما وقع عن ارض متنازع فيها ، معلوم عدم اجازة المالك فيها على تقدير الفضولية ، لانا نقول : موضع الاستدلال في الخبر انما هو قوله «لا تشترها الا برضاء اهلها» الدال على تحريم الشراء قبل تقدم الرضا . ودعوى قيام الاجازة المتأخرة مقام الرضا السابق ، مع كونه لا دليل عليه ، مردود بما ينادى به الخبر من المنع والتحريم ، الا مع تقدم الرضا .

وحاصل معنى الجواب تطبيقاً على السؤال : ان الارض المذكورة لما كانت محل النزاع فلا تشترها حتى تعلم مالكةا من اى الفريقين ، و يكون راضياً بالبيع .

ومنها : موثقة سماعة قال : سألته عن شراء الخيانة والسرقه . فقال : اذا عرفت انه كذلك فلا (١) ، فقد نهى عليه السلام عن الشراء مع العلم . والنهي دليل التحريم ، وليس ذلك الا من حيث ان المبيع غير صالح للنقل ، لكون التصرف فيه غصباً محضاً ، و التصرف في المنصوب قبيل عقلا ونقله . والاصحاب في مثل هذا يحكمون بالصحة والوقوف على الاجازة ، وهل هو الارجاء لهذا الخبر ونحوه ، ولكنهم معذرون من حيث عدم الاطلاع على هذه الاخبار ، الا انه يشكل هذا الاعتداد بالمنع من الفتوى الا بعد تتبع الادلة من مظانها ، والاخبار المذكورة في كتب الاخبار المتداولة في ايديهم مسطورة .

ومنها : مارواه في الاحتجاج مما خرج من الناحية المقدسة ، في توقيعات محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري ، في السؤال عن ضيعة للسلطان فيها حصه منصوبة ، فهل يجوز شراؤها من السلطان ام لا ؟ فاجاب عليه السلام الضيعة لا يجوز ابتياعها الا من مالكةا او بامر ارضا منه (٢) .

والقريب فيها ما تقدم من تحريم الشراء الا بعد تقدم رضا المالك .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٠ حديث ٦:

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٠ حديث ٨:

ومنها : مارواه فى الفقيه باسناده عن شعيب بن واقد ، عن الحسين بن زيد ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن رسول الله ﷺ فى حديث المناهى ، قال : و من اشترى خيانة وهو يعلم فهو كالذى خانها (١) .
ومنها : مارواه الشيخ عن ابى بصير ، قال : سألت احدهما عن شراء الخيانة والسرقه ، قال : لا (٢) .

ومنها : مارواه عن جراح المدائنى عن الصادق عليه السلام قال : لا يصلح شراء الخيانة والسرقه اذا عرفت (٣) .

ومنها : ما فى قرب الاسناد بسنده عن على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن رجل سرق جارية ثم باعها ، يحل فرجها لمن شراها؟ قال : اذا انبأهم انها سرقه لا يحل ، وان لم يعلم فلا بأس (٤) .

فهذه جملة من الاخبار الواضحة الظهور كالنور على الطور فى عدم جواز بيع الفضولى وعدم صحته ، ولو كان ما يدعونه من صحة بيع الفضولى و تصرفه بالدفع والقبض صحيحاً وانهما يتوقف على الاجازة ، لصرح به بعض هذه الاخبار و اشير اليه ولا جوابوا عليهم السلام بالصحة ، وان كان اللزوم موقوفاً على الاجازة ، فى بعض هذه الاخبار ان لم يكن فى كلها ، مع انه لا اثر فيها لذلك ولو بالاشارة ، فضلاً عن صريح العبارة .

ومنها : مارواه الشيخ فى المجالس باسناده عن زريق قال : كنت عند الصادق عليه السلام اذ دخل عليه رجلان الى ان قال فقال احدهما : انه كان على مال لرجل من بنى عمار ، وله بذلك ذكر حق و شهود ، فأخذ المال ولم استرجع منه المذكور الحق ، ولا كتبت عليه كتاباً ، ولا اخذت عليه براءة ، وذلك لاني وثقت به وقلت له : مرق الذكر الحق الذى عندك ، فمات وتهاون بذلك ولم يمزقها ، وعقب هذا أن طالبنى بالمال

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤٨ حديث : ١

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٤٩ حديث : ٤

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٠ حديث : ٧

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٢ حديث : ١٢

ورائه، وحاكمونى واخرجوا بذلك الذكر الحق، فاقاموا العدول فشهدوا عند الحاكم فأخذت بالمال وكان المال كثيراً، فتواريت عن الحاكم، فباع على قاضى الكوفة معيشة لى، وقبض القوم المال، وهذا رجل من اخواننا ابتلى بشراء معيشتى من القاضى. ثم ان ورثة الميت اقروا ان المال كان ابوهم قد قبضه، وقد سألوه ان يرد على معيشتى و يعطونه فى انجم معلومة، فقال: انى احب ان تسأل ابا عبد الله عليه السلام عن هذا.

فقال الرجل - يعنى المشتري -: جعلنى الله فداك، كيف اصنع؟ فقال: تصنع ان ترجع بمالك على الورثة وترد المعيشة الى صاحبها، وتخرج يدك عنها، قال: فاذا فعلت ذلك له ان يطالبنى بغير هذا؟ قال: نعم، له ان يأخذ منك ما اخذت من الفلة ثمن الثمار، و كل ما كان مرسوماً فى المعيشة يوم اشتريتها، يجب عليك ان ترد ذلك، الا ما كان من زرع زرعه انت فان للزارع قيمة الزرع، فاما ان يصبر عليك الى وقت حصاد الزرع، فان لم يفعل كان ذلك له ورد عليك قيمة الزرع، وكان الزرع له. قلت: جعلت فداك، فان كان هذا قد احدث فيها بناء وغرساً. قال: له قيمة ذلك، او يكون ذلك الحدث بعينه يقلعه وبأخذه. قلت: رأيت ان كان فيها غرس او بناء، فقلع الغرس وهدم البناء؟ فقال: يرد ذلك الى ما كان او يفرم القيمة لصاحب الأرض - فاذا رد جميع ما اخذ من غلاتها الى صاحبها ورد البناء والغرس وكل محدث الى ما كان، او رد القيمة كذلك، يجب على صاحب الأرض ان يرد عليه كلما خرج عنه فى اصلاح المعيشة من قيمة غرس او بناء ونفقة فى مصلحة المعيشة، ودفع النوايب عنها، كل ذلك مردود عليه (١).

اقول: هذا الخبر، وان تضمن ان البائع هو الحاكم وهو صحيح يحسب الظاهر، بناء على ما ورد عنهم - عليهم السلام - من الانحياز احكامهم فى زمان الهدنة والنقية، الا انه بعد ظهور الكاشف عن بطلانه واعتراف الورثة بقبض الدين، يكون من باب البيع الفضولى، وهو كما سيأتى - انشاء الله تعالى - على قسمين: احدهما ما يكون المشتري

عالمًا بالنصب، وانه ليس ملكاً للبائع، وثانيهما: ان يكون جاهلاً او ادعى البائع الاذن من المالك، وما اشتمل عليه الخبر من القسم الثاني. الا ان ما اشتمل عليه الخبر المذكور من رجوع المشتري بما اغترمه على المالك، خلاف ما سيأتى فى كلامهم، من انه انما يرجع الى البائع، وما ذكره رحمته هو الاوفق بالقواعد، كما سيظهر لك انشاء الله تعالى.

والعجب هنا كل العجب من صاحب المفاتيح، حيث جرى فى هذه المسألة على ما هو المشهور فى اصلها وفروعها، كما لا يخفى على من راجعه، مع ان جل الاخبار التى ذكرناها ما نقله فى الوافى، ولكن العذر له على ما ذكره فى حواشيه على الكتاب المذكور من انه اعتمد فى العبادات على كتاب المدارك، وفى غيرها على المسالك وهو عذر ضعيف واه من مثله، لاسيما مع تصريحه فى الكتاب المذكور بجملة من متفرقاته فى الاحكام، الدالة على انه من رؤس العلماء الاعلام، الذين لا يجوز لهم الجمود على التقليد فى الاحكام، ولا الاعتماد على غيرهم من الانام.

* * *

فان قيل: ان البيع الفضولى عند الاصحاب هو ان يبيع مال غيره او يشتري، بان يكون ذلك البيع او الشراء للمالك، لكنه من غير اذنه ولا رضاه، وما دلت عليه هذه الاخبار انما هو البيع او الشراء لنفسه لا للمالك، واحدهما غير الاخر اقلنا: فيه - اولاً - ان المفهوم من كلام الاصحاب تصريحاً فى بعض، وتلويحاً فى آخر، ان البيع والشراء الفضولى اعم من كل الفردين المذكورين، وقد تقدم ذكر ذلك، وتصريح جملة منهم كالعلامة والشهيد فى الدروس، و المحقق الشيخ على، بأن يبيع الغاصب من افراد البيع الفضولى.

وثانياً - : ان السؤالات الواقعة فى الاخبار المذكورة، وان تضمنت يبيع البائع او شرائه لنفسه، الا ان الاجوبة منهم - عليهم السلام - من قوله رحمته فى الرواية الاولى «لا يجوز بيع ما ليس بملك» وقوله فى الثانية، فى تعليل المنع من دفع الثمن «فانها

باعت مالا تملك» وقوله **بطلان** فى الثالثة « لا تشتريها الا برضاء اهله » ونحوها رواية الاحتجاج ، و رواية قرب الاسناد ، ظاهرة العموم للفردين المذكورين ، وخصوص السؤال لا يدافع عموم الجواب كما تقرر فى اصولهم ، والعبرة انما هو بعموم الجواب فانها ظاهرة بل صريحة فى ان مالا يملكه الانسان لا يجوز وقوع البيع فيه ، اعم من ان يكون البيع للبائع او لصاحب ذلك المبيع ، من غير رضاه واذنه .

وبالجملة فالقول بما عليه الشيخ واتباعه من البطلان هو المختار ، كما دلت عليه صحاح الاخبار ، على ان الاحتجاج فى الابطال الى دليل ، بل المدعى للصحة عليه الدليل ، كما هو القاعدة المعلومة بين العلماء جيلا بعد جيل ، وقد عرفت ما فى ادلتهم وانها لاتسمن ولا تغنى من جوع كما لا يخفى .

* * *

المقام الثانى قال فى الشرايع - بعد ان صرح بوقوف البيع الفضولى على الاجازة - : فان لم يجز كان له انتزاعه من المشتري ويرجع المشتري على البائع بمادفع اليه وبما اغترمه من نفقة او عوض عن اجرة او نماء ، اذالم يكن عالما انه لغير البائع او ادعى البائع ان المالك اذن له ، وان لم يكن كذلك لم يرجع بما اغترمه . وقيل : لا يرجع بالثمن مع العلم بالغصب . انتهى .

وعلى فى المسالك عدم رجوع المشتري بما اغترمه ، قال : لانه حينئذ غاصب مفرط فلا يرجع بشيء مما يفرمه للمالك مطلقا ، وعلى عدم رجوعه بالثمن مع العلم بالغصب بأنه دفعه اليه وسلطه عليه مع علمه بعدم استحقاقه ، فيكون بمنزلة الاباحة . اقول : الظاهر ان المراد بالغصب - هنا - المعنى الاعم من الغصب الصرف ومن الفضولى ، وهو البيع من غير اذن ، فانه حكم فى شرح اللمعة بسانه لارجوع بالثمن مع العلم بكونه غير مالك ولا وكيل ، لانه سلطه على اتلافه مع علمه بعدم استحقاقه له ، فيكون بمنزلة الاباحة .

هذه عبارته هناك بلفظها ، فعبر عن الغاصب الذى صرحت به عبارة الشرايع
بكونه غير مالك ولا وكيل .

ونحو ذلك وقع فى عبارة الدروس ، فانه قال : ان المالك يرجع عند هلاكه
العين على المشتري مع العلم ، وعلى الغاصب مع الجهل ، اودعوى الوكالة . فعبر
عن البائع الفضولى بالغاصب ، وظاهرهم هنا دعوى الاجماع على عدم رجوع المشتري
على البائع بالثمن مع تلفه ، نقله العلامة فى التذكرة .

قال فى المسالك فى شرح قوله «وقيل لا يرجع بالثمن مع العلم بالغصب» : هذا
هو المشهور بين الاصحاب ، مطلقين الحكم فيه الشامل لكون الثمن باقياً وتالفاً ،
ووجهه بان المشتري قد دفعه اليه وسلطه عليه مسع علمه بعدم استحقاقه
له ، فيكون بمنزلة الاباحة . وهذا يتم مع تلفه ، اما مع بقاءه فلا ، لانه له وهو مسلط
عليه بمقتضى الخبر ، ولم يحصل منه ما يوجب نقله عن ملكه ، لانه انما دفعه عوضاً
عن شيء لا يسلم له لامجائاً ، فمع تلفه يكون اذناً فيه ، اما مع بقاءه فله اخذه ، لعموم
النصوص الدالة على ذلك ، بل يحتمل الرجوع بالثمن مطلقاً ، وهو الذى اختاره
المصنف فى بعض تحقیقاته ، لعدم جواز تصرف البائع فيه ، حيث انه اكل مال
بالباطل ، فيكون مضموناً عليه ، ولولا ادعاء العلامة فى التذكرة الاجماع على عدم
الرجوع مع التلف ، لكان فى غاية القوة ، وحيث لاجماع مسع بقاء العين فيكون
العمل به متعيناً .

فان قيل : كيف يجامع تحريم تصرف البائع فى الثمن عدم رجوع المشتري
به مع التلف ، فانه حينئذ لامحالة غاصب آكل للمال بالباطل ، فاللازم اما جواز
تصرفه او جواز الرجوع اليه مطلقاً .

قلنا : هذا اللازم فى محله ، ومن ثم قلنا : ان القول بالرجوع مطلقاً متجه ، لكن
لما اجمعوا على عدمه مع التلف كان هو الحجة .

وحينئذ نقول : ان تحقق الاجماع فالامر واضح والافمن الجائز ان يكون عدم

جواز رجوع المشتري العالم عقوبة له ، حيث دفع ماله معاوضاً به على محرم ، وعلى هذا يكون البائع مخاطباً برده اورد عوضه مع التلف ، فان بذله اخذه المشتري ، وان امتنع منه بقي للمشتري في ذمته ، وان لم يجزله مطالبتة به ، ونظير ذلك ما لو حلف المنكر على عدم استحقاق المال في ذمته ، فانه لا يجوز للمدعي مطالبتة ولا مقاصتة ، وان كان الحق مستقراً في ذمة المنكر في نفس الامر ، وذلك لا يمنع من تكليفه برده وعقوبته عليه لو لم يرده .

ولافرق في هذا الحكم بين كون البائع غاصباً صرفاً مع علم المشتري به او فضولياً ولم يجز المالك ، كما هو مقتضى الفرض . انتهى .

* * *

اقول : ظاهرهم : ان البيع الفضولي هو ما لو باع مال غيره بغير اذن صاحبه ، اعم من ان يكون المشتري عالماً بذلك او جاهلاً ، او مع دعوى البائع الاذن ، وهو كذلك بناء على قاعدتهم في المسألة المذكورة ، وظاهرهم انه مع الاجازة يصح البيع المذكور بجميع افراده ، وانما يظهر الافتراق فيها مع عدم الاجازة ، فانه متى كان المشتري جاهلاً او ادعى البائع الاذن له في البيع فانه يرجع المالك على المشتري بعين ماله ان كانت موجودة ، والا فبالقيمة . وكذا يرجع عليه بمنافعتها ونمايتها ، وبالقيمة مع التلف ، ويرجع المشتري على البائع بما اغترمه على ذلك المبيع من نفقة ونحوها . وانت خبير بان رواية زريق المتقدمة قد صرححت بان الرجوع بما غرمه على ذلك المبيع انما هو على المالك لا على البائع ، وانما يرجع بالثمن خاصة . فانه لا يرجع بعد ان حكم برجوع المالك على المشتري بعد قبض المبيع بما استوفاه من منافع وما احده في الضيعة المذكورة من الفساد او قيمته ، حكم بعد ذلك برجوع المشتري على المالك بما انفق في اصلاح الضيعة ودفع التوائب عنها .

وظاهر كلام شيخنا في الروضة : ان المشتري يرجع على البائع ايضا بمنافع

المبيع ونمائه مما حصل له في مقابلته نفع (١) .

قال : لغروره ودخوله على ان يكون ذلك له بغير عوض ، اما ما انفق عليه ونحوه مما لم يحصل له في مقابلته نفع فيرجع به قطعاً . انتهى .

وفيه : ان المستفاد من الخبر المذكور ، وقوله فيه : « تصنع ان ترجع بمالك على الورثة وترد المعيشة على صاحبها » ان الرجوع على البائع انما هو بالثمن خاصة ، والمقام مقام بيان ، مع حكمه في الرجوع في الخبر برجوع المالك على المشتري بعوض المنافع ، فلو كان للمشتري الرجوع بها على البائع لذكره في الخبر مع ذكره اخيراً ان المشتري يرجع بما انفق على المالك لا على البائع .

وبالجملة فان المطابق للاصول : انه لا رجوع هنا للمشتري ، لان المالك انما اخذ منه هوض منافع التي استوفاه من ماله ، فسيبيلها كسبيل العين في وجوب الرد على المالك ، وظهور البطلان الموجب لرد العين على مالكتها موجب لرد ما استوفاه المشتري من منافعها .

وتعليقه بأن دخوله على ان يكون ذلك له بغير عوض ، عليل لا يصلح لتأسيس حكم شرعي ، لاسيما مع دلالة الخبر على ما قلناه ، ومنى كان المشتري عالمًا فانه يرجع المالك على المشتري بجميع ما تقدم ذكره ، واما المشتري فانه بالنسبة الى ما غرمه للمالك لا يرجع به ، لما علله به في المسالك مما تقدم ذكره واما بالنسبة الى الثمن فقد عرفت من كلام شيخنا في المسالك ، ان المشهور عدم الرجوع به عليه ،

١- قال في المختلف : لو رجع المالك على المشتري الجاهل بالعين والمنافع ،

رجع المشتري على البائع بالثمن اجمالاً . واما المنافع التي استوفاه هل يرجع بها ام لا ؟ قال الشيخ في المبسوط : الاقوى انه لا يرجع ، لانه غرمه في مقابلة نفع ، فلا يرجع به على احد . وقال بعض علمائنا : له الرجوع ، لانه مغرور ، فكان الضمان على الغار ، كما لو قدم اليه طعام الغير فأكله مع جهل ، فانه اذا رجع على الاكل رجع الاكل على الامر بجهله وتغدير الامر له . وسيأتي البحث في ذلك في بداب الغصب انشاء الله تعالى .
منه رحمه الله

باقياً كان الثمن او تالفاً .

وقيل بالرجوع مطلقاً ، كما نقل عن المحقق في بعض تحقیقاته .

وقيل بالتفصيل ، بالتلف وعدمه ، فيرجع على الثاني دون الاول ، وظاهره في

المسالك الميل اليه .

والاشكال هنا في موضعين :

(احدهما) : في عدم رجوع المشتري على البائع بما اغترمه في صورة العلم ،

لماعلله به في المسالك من انه حينئذ غاصب مفروط ، فلا يرجع بشيء مما يغرمه للمالك مطلقاً .

فان فيه : ان مقتضى ما صرحوا به من صحة عقد القضولى ، وجوب الحكم بصحة

ما يترتب عليه من التصرفات ، اذ لا ثمرة لهذه الصحة مع بطلان ما يترتب عليها ، فكيف يكون مع عدم الاجازة غاصباً ١٩

اللهم الا ان يقول : ان العقد وان كان صحيحاً ، لكن لا يجوز للمشتري قبض

التمن الا بعد الاجازة ، والافهو غاصب . وصريح كلامهم خلافه .

ومتى حكم ببطلان هذه التصرفات انتفى الحكم باصل العقد ، فضلاً عن صحته .

مع ان العقد عندهم عبارة عن الايجاب والقبول الدالين على نقل الملك بعوض ، وانه

يقتضى استحقاق التصرفات في المبيع والثمن . وتسليمهما كما تقدم نقله عن ابي الصلاح

وقد صرحوا بان حكم العقد تقابض العوضين ، الا ان يشترط تأخيرهما .

وبالجملة فالموافق لحكمهم بصحة العقد هو صحة ما يترتب عليه من التصرفات .

نعم بعد ظهور الكاشف ، وهو عدم الاجازة ، يظهر ان تلك التصرفات كلها

كانت باطلة ، ويكون من قبيل البيع الصحيح بحسب ظاهر الشرع ثم يظهر بطلانه ،

فيجب عود كل شيء الى محله ، وكل حق الى مستحقه .

فالقول بصحة البيع وجواز قبض المشتري المبيع لذلك ، مع الحكم بان

مع عدم الاجازة لا يرجع المشتري بما اغترمه لكونه غاصباً مفروطاً فيما انفق ، مشكل

لا اعرف له وجهاً .

و(ثانيهما) : فى عدم الرجوع بالثمن فى الصورة المذكورة ، موجوداً كان او نالاً ، فان فيه : ان ماعلوه به ، من ان المشتري قد دفعه اليه وسلطه عليه مع علمه بعدم استحقاقه له فيكون بمنزلة الاباحة ، مردود :

اولاً - بأن قضية تصحيح الفضولى ، وان كان موقوفاً فى لزومه ، تصحيح دفع الثمن مع الموقوفة ايضاً ، وان يحل له التصرف فى قبض الثمن مثل تصرفه فى المبيع والاقباض .

وحينئذ فمع عدم الاجازة يرجع كل مال الى مقره ، وكل من الثمن والمثمن الى مالكة .

ويؤيده : ما صرحوا به - كما نقله فى الدروس عن الشيخ - من انه لو قبض الفضولى الثمن دفع الى المالك عند اجازته .

ونقل عن العلامة : انه اشترط اجازة قبض الثمن على حياله ، واستحسنه وان كان الثمن فى الذمة . وظاهره موافقة الشيخ فى الاكتفاء باجازة العقد ، وان كان قد دفعه للبائع ، وحينئذ فكيف يحكم بصحة القبض مع الاجازة وانه يصير للمالك ويحكم بكونه باطلاً ومجاناً مع عدمها ، فانه ان كان صحيحاً فى حال الدفع فهو فى الموضوعين المذكورين ، والافيهما معا .

وثانياً - ان المشتري انما دفع الثمن متوقفاً للاجازة من المالك ، فهو انما دفعه عوضاً عن شيء لكن لم يسلم له ولم يدفعه مجاناً حتى يصير بمنزلة الاباحة .

وقوله فى المسالك - بعد نقل التعليل المذكور - : وهذا يتم مع تلفه ... الى آخره ، مردود بأن ماعل به الرجوع مع بقاءه جار ايضاً مع تلفه ، فان الخبر الذى اشار اليه - وهو قوله «الناس مسلطون على اموالهم» لاختصاص له بالعين ، بل يشمل فى الذمم ايضاً . وكذا قوله : ولم يحصل منه ما يوجب نقله ، جار ايضاً فى صورة مالواته .

واما قوله : فمع تلفه يكون اذناً فيه فانه ضعيف فى غاية الضعف . بل بعيد
الحدود من مثله ، مع ما عرفت .

وكيف يصح اجتماع الحكم بوجوب الرد مع وجود العين ، وعدم جواز
التصرف فيها مع الحكم ببرائة ذمة من يجب عليه ردها ويحرم عليه التصرف فيها
لو اتلفها .

واما اعتماده على الاجماع فى امثال هذه البقاع ، فهو مردود بما حققه فى رسالة
صلاة الجمعة - كما قدمنا ذكره فى كتاب الصلاة فى باب صلاة الجمعة ، حيث انه
قدمزقه تمزيقاً ، وجعله حريقاً .

واما قوله : على تقدير عدم تحقق الاجماع ، والا فمن الجائز ان يكون عدم
جواز رجوع المشتري العالم عقوبة .

فيه - اولا - : ما عرفت فى غير موضع مما تقدم فى مباحث الكتاب ، ان امثال
هذه التعليقات لاتصلح لتأسيس الاحكام الشرعية ، بل المدار انما هو على النصوص
الجلية والاحاديث المعصومية .

و - ثانياً - : ما عرفت آنفاً ، من ان ذلك مناف لحكمهم بصحة العقد ، فان
قضية صحته صحة ما يترتب عليه ، من قبض الثمن واقباض الثمن ، وحينئذ فكيف
يتم قوله «بانه مع عدم الاجازة وقعت المعاوضة على محرم فلا يستحق عوض مادفعه»
فان كان هذا التحريم ثابتاً حال العقد فالمعاوضة باطلة ، والاجازة بعدا لاتؤثر معها
شيئاً بالكلية ، وان كان انما علم بعد ذلك فالمعاوضة الاولى صحيحة ، وبعد ظهور
الكاشف عن بطلانها يحكم بالبطلان من حينه ، ورجوع كل شىء الى مقره ، وتحريم
رجوع المشتري فيما دفعه من الثمن ، مع كونه انما دفعه بناء على صحة العقد وتوقع الاجازة
من المالك ، مما لا وجه له بالكلية .

وما نظره به من مسألة حلف المنكر قياس مع الفارق ، فان تلك المسألة متبصرة ،
قد دلت النصوص فيها على ذلك ، بخلاف محل البحث ، اذ ليس فيه الامجرد هذه

التعليلات العلية التى اوضحنا ضعفها .

وبالجملة فتعليلاتهم فى هذا المقام كلها علية ، لكون البناء على غير اساس وثيق ، كما لا يخفى على من تأمل فى ما ذكرناه من هذا التحقيق .

وانت خبير بان هذه المسألة فى كلامهم نظيرة مسألة الهبة قبل لزومها ، فانهم صرحوا هناك بأن العقد صحيح غير لازم الا بالتصرف او التعويض ونحوهما ، فمع قبض المتهب العين بناء على ما هو المشهور ، من ان القبض من شروط الصحة لا للزوم وعدم حصول شىء من الاسباب الموجبة للزوم العقد ، لو حصل هناك نماء ، ثم بعد ذلك رجع الواهب فى العين ، فانهم قالوا ان النماء ، ان كان متصلاً كالسمن فهو للواهب ، وان كان منفصلاً كالولد واللبن ونحوهما فهو للمتهب ، قالوا : لانه نماء حدث فى ملكه فيختص به ، وحكموا بأنه لو عابت العين والحال كذلك لم يرجع الواهب فى الارش ، لانه حدث فى عين مملوكة .

ونحن نقول هنا - بناء على حكمهم بصحة الفضولى - : ان وجه الصحة فى الموضوعين واحد ، والتصرفات المتفرعة عليهما كذلك ، ولا فرق بينهما ، الا ان رجوع الواهب ليس كاشفاً عن فساد العقد السابق ، فلا يؤثر فيما تقدم ، وفيما نحن فيه - لكشفه عن فساد ما وقع فغايتته وجوب رجوع كل مستحق الى مستحقه .

وبالجملة فهو من قبيل البيع الذى ظهر فساد ، فيوجب هنا ما يوجب هناك .
وحيث كانت المسألة على تقدير كلامهم خالية عن النص الشرعى ، فالقول بها والحزم بالحكم فى فروعها امر مشكل جداً .

. واما على ما اخترناه فلاشكال ، لقيام النصوص عموماً وبخصوصاً على العدم .
اما الاولى ، فلما علم كتاباً وسنة من تحريم التصرف فى مال الغير من غير اذنه ، ولو اكتفى بالاجازة المتأخرة لجاز التصرف فى اموال الناس بجميع وجوه التصرف بناءً على ذلك ، وهو قبيح عقلاً .

واما الثانية ، فهو ما قدمناه من النصوص الواردة فى البيع بخصوصه ، الدالة

على المنع الابدع رضاء المالك .

ولم اقف على من تعرض لهذه المسألة بما ذكرناه من هذه التنبهات ، ولا كشف عن نقابها بمثل هذه التحقيقات . والله سبحانه المنة على مامحنابه من التوفيق ، ونسأله النجاة من كل مضيق ، والمهداية الى سواء الطريق في احكامه عز شأنه بحسن التقريب لها والتحقيق ، انه اكرم مشكوك واجود مأمول .

المسألة الرابعة

قد صرح الاصحاب بأنه اذا باع ملكه وملك غيره بغير اذن من ذلك الغير ، فانه يصح فيما ملكه ويبقى موقوفا على الاجازة فيما لا يملكه .

وهو مبنى على ما هو المشهور بينهم ، من صحة عقد الفضولي كما تقدم ، فان لم يجز المالك صح فيما ملكه وبطل فيما لا يملك .

هذا اذا كان المشتري عالماً ، ولو كان جاهلاً بكون بعض المبيع غير مملوك للبائع تخير - لتبعض الصفقة - بين الفسخ والامضاء . فان فسخ رجع كل ملك الى مالكه ، وان رضى صح البيع فيما يملكه . وان كان الامر فيما لا يملك ما ذكرناه اولاً .

قالوا : ويقسط الثمن بان يقوموا جميعاً ثم يقوم احدهما ويرجع على البائع بحصته من الثمن . وكذا يقسط الثمن ايضاً فيما لو صح البيع في الجميع ، بان اجاز المالك في صورة بيع مايملكه ومالايملكه .

وكذا لو باع مايملك - بالبناء للمجهول - ومالايملك ، كالعبد مع الحر ، والشاة مع الخنزير ، والخل مع الخمر .

وتفصيل هذا الاجمال يقع في مواضع :

(الاول) : قد عرفت ان ظاهر الاصحاب الاتفاق على الصحة فيما يملكه والبطلان فيما لا يملك مع عدم الاجازة .

واحتمل بعض المحققين (١) من متأخري المتأخرين بطلان العقد رأساً . قال : فانه انما حصل التراضي والعقد على المجموع وقد بطل ، ولم يحصل التراضي بالعقد على البعض .

وفيه - مع تسليمه - انما يتجه على تقدير الجهل ، لانه مع العلم قادم على انه ربما لا يسلم له عين المملوك لعدم رضا المالك .
نعم ان تم ذلك فانما يتم في صورة الجهل ، الا انه مجبور بالخيار في هذه الحال .

والظاهر ان بناء القول المشهور ، على ان العقد على الكل بمنزلة عقود متعددة على الاجزاء ، ولهذا لو خرج بعض المبيع مستحقاً للغير لا يطل الا فيه .

وظاهر كلامهم في هذا المقام انه لانص في هذه المسألة ، وانما بنوا الكلام فيها على ما قربوه من التعليقات المستفادة من قواعد احكام البيوع ، مع انه قد تقدم في صحيحة محمد بن الحسن الصفار المذكورة في المقام الاول (٢) من المسألة المتقدمة ، الدالة على عدم جواز البيع فيما لا يملك ، وثبوت الشراء فيما يملك ، وهي دالة على بطلان ما احتمله المحقق المتقدم ذكره ، من بطلان العقد رأساً ، حيث انه عليه السلام حكم بالصحة فيما يملك والبطلان فيما لا يملك .

وفيها ايضاً رد لما ذكره الاصحاب من صحة بيع الفضولي وانه موقوف على الاجازة - كما تقدم ذكره في ذيل الرواية المذكورة .

ثم ان ظاهر الصحيحة المذكورة : ان الحكم في المسألة على ما ذكره عليه السلام اعم من ان يكون المشتري عالماً او جاهلاً .

١- هو المحقق الاردبيلي - قدس سره - في شرح الارشاد . منه رحمه الله

٢- في صفحة: ٢٨٦

وحينئذ فماذكروه من الخيار في صورة الجهل لتبعض الصنعة مشكل ، الآن يقوم دليل من خارج على ثبوت هذا الخيار ، وهو وان كان مشهوراً في كلامهم ومتداولاً على رؤوس أقلامهم ، الا انه لا يحضرني الآن دليل عليه من الاخبار ، فان وجد فلا بد من تخصيص هذا الخبر به ، والا كان العمل باطلاق الخبر المذكور متجهاً ، وسيجيء تحقيق المسألة انشاء الله تعالى عند ذكر اقسام الخيار .

(الثاني) : قد عرفت انه لا فرق في اعتبار تقسيط الثمن بين ما اذا صح البيع في الجميع بالاجازة ، او صح في المملوك خاصة اذا لم يجز ، فانه يقسط الثمن بنسبة المالكين ، ليأخذ المالك المجيز حصته منه في الاول ، ويرجع المشتري على البائع بقسط غير المملوك في الثاني .

وطريق التقسيط المذكور - على ما صرح به جمع منهم - : ان يقوموا جميعاً بقيمة عادلة ، ثم يقوم احدهما منفرداً ، ثم ينسب قيمة المنفرد الى قيمة المجموع ، ويؤخذ من الثمن الذي وقع عليه العقد بتلك النسبة .

فاذا قوما جميعاً بعشرين درهماً مثلاً ، وقوم احدهما بعشرة ، فالنسبة بينهما النصف . فيصح البيع في المملوك بنصف ذلك الثمن الذي وقع عليه العقد . وكذا في صورة اجازة المالك ، فان لكل من المالك البائع ، والمالك المجيز ، النصف .

وانما اخذ بنسبة القيمة ، ولم يخصه من الثمن قدر ما قوم به ، لاحتمال زيادة النسبة عن قدر ما يقوم به ونقصانها ، فربما جمع في بعض الفروض بين الثمن والمثمن على ذلك التقدير .

كما لو اشترى المجموع بعشرة ، وقوم احدهما بعشرة ، فانه لو اخذ قدر ما قوم به المملوك من الثمن المذكور وهو العشرة المذكورة ، للزم الجمع بين العوض والمعوض ، وذهب الثوب عن المالك البائع عن نفسه بغير عوض . وعلى هذا فاقس زيادة ونقصاناً .

قالوا : وانما يعتبر قيمتهما مجتمعين اذا لم يكن لاجتماعهما مدخل في زيادة قيمة كل واحد منفرداً ، كعبدین وثوبین مثلاً . اما لو استلزم زيادة القيمة كمصراعى باب ، كل واحد لمالك فانهما لا يقومان مجتمعين اذ لا يستحق كل واحد حصته الانفراداً ، فلا يستحق ما يزيد باجتماعهما .

وطريق تقويمهما - على هذا - : ان يقوم كل واحد منهما منفرداً وينسب قيمة احدهما الى مجموع القيمتين ، ويؤخذ من الثمن بتلك النسبة . فاذا قوم كل منهما منفرداً بعشرة يؤخذ نصف الثمن ، لانه نسبة احدهما الى المجموع . وهذا واضح في بيع ما يملكه البائع وما لا يملكه في عقد .

فلو فرض كونهما لمالك واحد ، كما لو باع الفضولي المصراعين معاً فاجاز مالکهما في احدهما خاصة دون الآخر ، ففي تقديرهما مجتمعين كالغاصب ، او منفردين كما لو كانا لمالكين ، نظر .

ولم اقف في هذا المقام - بعد التتبع - على خبر يدل على ما ذكره من التقييط ولومجمل ، الا ان الظاهر ان ما ذكره لا يخرج عن مقتضى القواعد ، وان كان الاحتياط بالمصالحة اولى .

(الثالث) : قد ذكر الاصحاب في طريق التقييط - فيما لو باع حراً مع عبداً وخمراً مع نخل او شاة مع خنزير - : ان يقوم الحر لو كان عبداً بالوصف الذي هو عليه ، من كبر وصغر وبياض وغيرها ، فيصح البيع في العبد ونحوه بنسبة قيمته الى مجموع القيمتين ، ويؤخذ من الثمن بتلك النسبة ، كما تقدم .

واما الخمر والخنزير فيرجع فيهما الى قيمتهما عند استحلالهما ، لا بمعنى قبول قولهم في القيمة ، لاشتراط عدالة المقوم ، بل يمكن فرضه في تقويم عدلين قداسلما عن كفر كان يشتمل على استحلالهما . او اخبار جماعة كثيرة منهم يؤمن من توأطئهم على الكذب ، ويحصل بقولهم الظن الغالب المقارب للعلم كما احتمله في المسالك . وهو يشعر بان المعتبر عند الاصحاب انما هو الاول .

قال في المسالك : وبقي في المسألة اشكال من وجهين .

احدهما : ان المشتري لهذين الشئتين ان كان جاهلا بما لا يملك توجه مذكروه ، لقصدته الى شرائهما ، فاذا لم يتم له الامران وزع الثمن ، اما اذا كان عالما بفساد البيع فيما لا يملك ، اشكل صحة البيع مع جهله بما يوجه التقسيط ، لافضائه الى الجهل بثن المبيع حال البيع . لانه في قوة : بعثك العبد بما يخصه من الف اذا وزعت عليه وعلى شيء آخر وهو باطل . وقد نبه على ذلك العلامة في التذكرة ، وقال : ان البطلان ليس ببعيد من الصواب .

الثاني : ان هذا الحكم - اعني التوزيع - انما يتم ايضا قبل اقباض المشتري الثمن ، وبعده مع جهله بالفساد ، وامام علمه فيشكل التقسيط ليرجع بقسطه ، لتسليطه البائع عليه او اباحته له ، فيكون كما لو دفعه الى بائع مال غيره كالغاصب ، وقد تقدم ان الاصحاب لا يجيزون الرجوع بالثمن . اما مطلقا او مع تلفه ، فينبغي هنا مثله . الان يقال : ذلك خرج بالاجماع ، والا فالدليل قائم على خلافه ، فيقتصر على مورده . وهو حسن . انتهى .

اقول : وهذه المسألة ايضا لم اقف فيها على نص ، الان بعض احكامها جار على مقتضى القواعد الشرعية .

المسألة الخامسة

كما انه يصح العقد من المالك : كذا يصح من القائم مقامه .
وهم ستة - على ما ذكره الاصحاب - وسبعة - على ما يستفاد من الاخبار - وبه صرحوا ايضا في غير هذا الموضع : -

الاب ، والجد له - لا الام - والوصي من احدهما - على من لهما الولاية عليه -
والوكيل من المالك ، او ممن له الولاية ، والحاكم الشرعي حيث فقد الاربعة المتقدمة ،
وامينه ، وهو المنصوب من قبله لذلك ، اولما هو اعم ، وعدول المؤمنين ، مع تعذر

الحاكم ، وتعذر الوصول اليه .

ولم يذكره الاصحاب هنا مع تصريحهم بجواز تولية بعض الحسيات التي هي وظيفة الحاكم لمدول المؤمنين مع عدمه ، او عدم امكان الوصول اليه .

قالوا : ويحكم الحاكم المقاص ، وهو من يكون له مسال على غيره فيجعله اولادفعه مع وجوبه .

قالوا : ويجوز للجميع تولي طرفي العقد .

واستثنى بعضهم الوكيل والمقاص ، فلا يجوز لهما تولي طرفيه ، بل يبيعان من الغير .

* * *

وتحقيق الكلام في هذه المسألة يقع في مواضع :- (الاول) : لاختلاف في ثبوت الولاية للاب والجد له على الطفل ، الى ان يبلغ رشيداً اي غير سفيه ولا مجنون ، فلو عرض له الجنون والسفه قبل البلوغ واستمر به الى بعد البلوغ ، استمرت الولاية عليه .

وظاهره في المفاتيح في كتاب النكاح : انه لاختلاف فيه ، حيث قال : ثبت الولاية في النكاح للاب والجد وان علا ، على الصغير ، للنصوص المستفيضة ، وعلى السفيه والمجنون ، ذكوراً كانوا او اناثاً ، مع اتصال السفه والجنون بالصغر ، باختلاف انتهى .

مع انه قال - بعد ذلك في الباب الخامس في التصرف بالنيابة ، بعد ان صرح بتخصيص ما ذكرنا من التفصيل بالجنون :- قيل وكذا حكم الولاية في مال من بلغ سفيهاً ، استصحباً لولاية الاب والجد ، اما من تجدد سفيهه بعد ان بلغ رشيداً فولايته للحاكم لا غير .

وقيل : بل الولاية في السفيه مطلقاً للحاكم لا غير ، وهو اشهر . انتهى .

ولا يخفى ما بين الكلامين من المدافعة ، فان ظاهر الاول : نفى الخلاف عن

عن ثبوت ولاية الاب والجد على من بلغ سفها، استصحبا بالولاية السابقة فتستمر مع استمرار السفه، وظاهر الثانى ان هذا القول خلاف الاشهر، وان الاشهر ثبوت الولاية للحاكم على السفه مطلقا، تجدد سفهه بعد البلوغ واستمر الى بعد البلوغ (١).
والذى يفهم من الاخبار، كما ستمر بك انشاء الله تعالى - هو كون الولاية للاب والجد كما ذكره أولا.

والجواب عن المدافعة المذكورة بالفرق بين النكاح والمال، لم أقف على قائل به.

والمفهوم من كلام الاصحاب - فى كتاب النكاح - : ان هذا الاجماع انما هو فى الجنون خاصة، بمعنى ان من بلغ مجنونا، فان ولايته للاب والجد بلا خلاف، واما من بلغ سفها ففيه خلاف، فقل بكونها لهما، وقيل بكونها للحاكم. هذا.
واما ما لبغ عاقلا، ثم عرض له الجنون او السفه، فالذى وقفت عليه فى كلام جملة منهم : ان الولاية هنا للحاكم.

قال فى المسالك - بعد قول المصنف «وتنقطع ولايتهما بثبوت البلوغ والرشد» - ما لفظه : ويشترط فى ثبوت ولايتهما على غير الرشيد استمرار سفهه قبل البلوغ، فيستصحب حكم الولاية لهما عليه من الصغر، فلو بلغ رشيدا ثم زال رشده لم تعد ولايتهما، بل تكون للحاكم. وكذا القول فى المجنون. انتهى.

وظاهره فى المفاتيح - فى كتاب النكاح - : ان فى المسألة قولاً يرجوع الولاية الى الاب والجد ايضا.

١- قال المحقق الاردبيلي فى شرح الارشاد : وكذا من حصل له جنون او سفه بعد البلوغ، فان امره ايضا الى الحاكم، اذ قد انقطعت ولايتهما بالبلوغ والرشد، ولادليل على العود، فهم كالمعدوم، فيكون للحاكم كما فى غيره. وقال فى الكفاية : والاب والجد يبقين تصرفهما مادام الولد غير بالغ وكذا اذا بلغ واستمر عدم رشده. انتهى.
ولم يشر احد منهم الى خلاف هنا غير ما عرفت من عبارة المفاتيح. منه رحمه الله

قال : وان طرأ الوصفان بعد البلوغ والرشد ، ففي ثبوت ولايتهما قولان .
ولم اقف فيما حضرني من كتب الاصحاب على من نقل الخلاف هنا غيره .
ثم ان ما يدل على الولاية للاب والجد على من بلغ مجنوناً او سفياً ، لا الحاكم
بالنسبة الى السفية ، كما نسبه في المفاتيح الى الاشهر - اولاً - اصالة بقائها ، حيث
انها قبل البلوغ ثابتة لهما بالاتفاق ، فيستحب الى ان يثبت المزيل ، والبلوغ على
الكيفية المذكورة في حكم العدم ، فانهم كالصغير في الحجر والمنع من التصرفات .
وثانياً : قوله ^{عليه السلام} في رواية هشام بن سالم : وان احتلم ولم يؤنس منه رشده ،
وكان سفياً اضعفاً ، فليمسك عنه وليه ماله (١) .
وروى في الفقيه عن الصادق ^{عليه السلام} : انه سئل عن قول الله تعالى « فان آنتم
منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم » قال : ايناس الرشد حفظ المال (٢) .
ونقل في مجمع البيان عن الباقر - عليه السلام - تفسير ايناس الرشد بالعقل
واصلاح المال .
وحينئذ فالواجب لدفع ماله اليه من الولي هو البلوغ مع الرشد ، فلو لم يحصل
فالولاية ثابتة ومستمرة عليه .
وبه يضعف القول بكون الولاية للحاكم في الصورة المتقدم ذكرها ، وان
كان هو الاشهر ، كما في المفاتيح . والعجب انه لم ينتبه لذلك مسع ظهور الاخبار
المذكورة فيه .
(الثاني) : قد عرفت مما قدمنا ، ان الولاية بعد الاب والجد ووكيلهما او وصيهما
للحاكم ، وهو مما لا خلاف فيه الا من ابن الجنيد ، فانه جعلها للام الرشيدة بعد الاب ،
وهو شاذ متروك عند الاصحاب ، بل نقل عنه في المختلف ثبوت الولاية للجد من قبلها
في النكاح .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦٨ حديث : ٢

٢- الوسائل ج ١٣ ص ١٤١٣ حديث : ٤

بقى الكلام في تعارض ولايتي الاب والجد لولا اختلافهما او تصرفا دفعة ، هل يقدم الاب على الجد ؟

ثم في ترتيب اجداد الاب او اشتراكهم مع وجود الاعلى والادنى اقوال ، نقل ذلك في المفاتيح .

والذي وقفت عليه في كلام من حضرني كلامه هو تقديم الاب على الجد الادنى من الجدود ، والادنى على الاعلى .

والظاهر انه المشهور ، الا ان بعض الاخبار دل على تقديم الجد على الاب في النكاح مع التعارض .

قال في المسالك - في كتاب الوصايا ، بعد قول المصنف « وكذا لومات انسان ولاوصى له كان للحاكم النظر في تركته » - ماصورته : اعلم ان الامور المعقورة الى الولاية اما ان تكون اطفالا او وصايا او حقوقا او ديونا ، فان كان الاول فالولاية فيهم لاييه ثم لجدده لاييه ، ثم لمن يليه من الاجداد ، على ترتيب الولاية الاقرب منهم الى الميت فالاقرب ، فان عدم الجميع فوصى الميت ، ثم وصى الجد ، وهكذا . فان عدم الجميع فالحاكم . انتهى .

وعلى هذا النهج كلام غيره من غير نقل خلاف في المقام . الا انه قال في المسالك - في كتاب الحجر ايضا - : لا خلاف في كون الولاية عليهما للاب والجد له وان علا ، وانما الكلام في انهما اذا تعارضا او وقع العقد دفعة فهل يقع بساطلا ، لاستحالة الترجيح ، او تقديم عقد الجد او عقد الاب .

الذي اختاره في التذكرة في هذا الباب هو الثاني ، والكلام في المال . واما في التزويج فسيأتي في كتاب الوصايا من التذكرة ، قال : ان ولاية الاب مقدمة على ولاية الجد ، وولاية الجد مقدمة على ولاية الوصى للاب ، والوصى للاب والجد اولى من الحاكم (١) .

١- قال في المختلف : المشهور عند علمائنا اجمع الابن الجنيذ الام والجد ←

اقول : والمسألة خالية من النص ، فمن اجل ذلك حصل التردد فيها ، والاحتمال في تقديم كل من الجد والاب على الآخر .

ثم انه ينبغي ان يعلم : ان ولاية وصى الاب لا تنفذ الامع فقد الجد وان علا ، لان الولاية له بعد الاب أصالة ، فلا يجوز ان يعين وصياً على اطفاله مع وجود احد آباءه وان علا ، لان ولايته ثابتة بأصل الشرع ، فليس للاب ان ينقلها الى غيره ، ولا جعل شريك معه في ذلك وبذلك صرح الاصحاب .

(الثالث) : المشهور بين الاصحاب انه مع فقد الامام في موضع تكون الولاية على الاطفال راجعة اليه ، فلعدول المؤمنين النظر في ذلك .

وعن ابن ادريس المنع ، قال : لان ذلك موقوف على الاذن الشرعي وهو منتف . والاول مختار الشيخ والاكثر ، لما فيه من المعاونة على البر والتقوى المأمور بهما ، ولقوله عز وجل : «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض» (١) خرج منه ما جمع على عدم ولايتهم فيه فيبقى الباقي تحت العموم . ويمكن ايضا استفادة ذلك من عموم دلائل الامر بالمعروف ، وهذا كاف في رد ماداه من عدم الاذن الشرعي .

ويؤيده - ايضا - تطرق الضرر الى مال الطفل بعدم القيم الحافظ له . والمعارضة بطرو الضرر بالتصرف فيه مدفوعة باشتراط العدالة في الولي المانعة من اقدامه على ما يخالف المصلحة للطفل .

→ لها لولاية لهما في النكاح . وقال ابن جنيد : فاما الصبية غير البالغة فاذا عقد عليها ابوها قبلت لم يكن لها اختيار ، وليس ذلك لغير الاب وآبائه في حياته . والام وابوها يقومان مقام الاب وآبائه في ذلك ، لان رسول الله ﷺ امر نعيم بن النجاش ان يستأمر ام بنته في امرها . وقال وأمروهن في بناتهن . انتهى . ولاريب ان حديثه هامى ، واخبارنا ترده كما سيأتى تحقيق المسألة في محلها . منه رحمه الله

ويؤيد ذلك بأوضح تأييد ما قدمناه في المسألة السابعة في احكام اليتامى واموالهم من المقدمة الرابعة ، من صحيح محمد بن اسمعيل بن بزيح ، وصحيح ابن رثاب (١) ومثلها في ذلك . بل اوضح من ذلك رواية سماعة ، قال : سألت عن رجل مات وله بنون وبنات صغار وكبار من غير وصية ، وله خديم ومماليك وعقار ، كيف يصنع الورثة بقسمة ذلك الميراث ؟ قال : ان قام رجل ثقة قاسمهم ذلك كله فلا بأس (٢) . وعن اسماعيل بن سعد ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل مات بغير وصية وترك اولاداً ذكرانا وغلماً صغاراً وترك جوارى ومماليك ، هل يستقيم ان تباع الجوارى ؟ قال : نعم (٣) .

واطلاق هذا الخبر محمول على الاخبار المتقدمة الصريحة في التقييد بالعدل من المؤمنين .

وبذلك يظهر لك زيادة ضعف ما ذهب اليه ابن ادريس ، من قوله بالمنع لمجرد تخيال تخيله .

(الرابع) : لو كان له على غيره مال فجعله او تعذر استيفاؤه منه ، فانه يجوز له الاستقلال بأخذ جنس ماله ان وجدته ، والافمن غيره بالقيمة ، مخيراً بين بيعه من نفسه ومن غيره ولا يشترط اذن الحاكم وان امكن بوجوده ووجود البينة التي يثبت بها حقه ، على الاشهر الاظهر ، الا ان يحلف الجاحد او يكون ودية . على خلاف في ذلك .

والاصل في ذلك الاخبار ، بعد ظاهر قوله عز وجل : «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» (٤) .

١- مرتا في صفحة : ٣٢٣

٢- الوسائل ج ١٣ ص ٤٧٤ حديث : ١

٣- المصدر ص ٤٧٥ حديث : ٣

٤- سورة البقرة : ١٩٤

ومنها : مارواه الشيخ فى الصحيح عن داود بن رزين قال : قلت لابى الحسن موسى عليه السلام : انى اخالط السلطان فتكون عندى الجارية ، فياخذونها ، والداية الفارهة فيبعثون فياخذونها ، ثم يقع لهم عندى المال فلى ان آخذنه ؟ فقال : خذ مثل ذلك ولا تزد عليه (١) .

وعن ابى بكر الارمنى ، قال : كتبت الى العبد الصالح عليه السلام جعلت فداك ، ان كان لى على رجل دراهم فجحدنى فوقعت له عندى دراهم فاقبض من تحت يدى مالى عليه ؟ فان استحللنى حللت ان ليس له شىء على ؟ قال : نعم ، فاقبض من تحت يدك ، وان استحللنى فاحلف له انه ليس له عليك شىء (٢) .

وعن على بن مهزيار ، قال اخبرنى اسحاق بن ابراهيم ، ان موسى بن عبد الملك كتب الى ابى جعفر عليه السلام يسأله عن رجل دفع اليه مالا ليصرفه فى بعض وجوه البر ، فلم يمكنه صرف ذلك المال فى الوجه الذى امره به ، وقد كان له عليه بقدر هذا المال ، فسأل هل يجوز لى ان اقبض مالى اوارده عليه ؟ فكتب - عليه السلام - اقبض مالك مما فى يدك (٣) .

وعن على بن سليمان قال : كتب اليه : رجل غصب رجلا مالا او جارية ثم وقع عنده مال بسبب ودیة او قرض مثل ما خانه او غصبه ، يحل له حبسه عليه ام لا ؟ فكتب اليه : نعم ، يحل له ذلك ان كان بقدر حقه ، وان كان اكثر فياخذ منه ما كان له عليه ويسلم الباقي اليه انشاء الله (٤) .

اقول : الظاهر ان على بن سليمان هو الرازى ، والمكتوب اليه صاحب الامر - عليه السلام - . وفيه دلالة على جواز المقاصة من الودیة .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٥٧ حديث : ٧

٢- الوسائل ج ١٦ ص ٢١٤ حديث : ١ باب : ٤٧

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٤ حديث : ٨

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٤ حديث : ٩

وعن جميل بن دراج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجحد فيظفر من ماله بقدر الذي جحد ، أياخذه وان لم يعلم الجاحد بذلك ؟ قال : نعم (١) .

وروى المشايخ الثلاثة في الصحيح في بعضها ، عن ابي بكر الحضرمي ، وهو ممدوح ، عن الصادق عليه السلام قال : قلت له : رجل كان له على رجل مال فجحد اياه وذهب به ، ثم صار بعد ذلك للرجل الذي ذهب بماله مال قبله ، أياخذه مكان ماله الذي ذهب به منه ذلك الرجل ؟ قال : نعم ، ولكن لهذا كلام ، يقول : اللهم اني آخذ هذا المال مكان مالي الذي اخذه مني ، وانى لم آخذ الذي اخذته خيانة ولا ظمأ (٢) الى غير ذلك من الاخبار .

وقيل : لو كان لصاحب الحق بينة يثبت بها الحق عند الحاكم لو أقامها وامكن الوصول الى حقه بذلك لم تجز له المقاصة مطلقا ، لان التسلط على مال الغير على خلاف الاصل ، فيقتصر منه على موضع الضرورة ، وهي هنا منتفية ، ولان الممتنع يتولى القضاء عنه الحاكم .

وانت خبير بما في هذه الوجوه في مقابلة النصوص الصريحة . وهل هو الاجتهاد في مقابلة النص .

* * *

وظاهر الاصحاب ، وعليه دل اكثر النصوص ، انه لا تجوز المقاصة فيما جلف عليه .

ومنها : ما رواه في الكافي والفقيه عن خضر بن هرم والنخعي ، عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون له على الرجل مال فيجحد ، قال : ان استحلفه فليس له ان يأخذ منه بعد اليمين شيئا ، وان احتسبه عند الله تعالى فليس له ان يأخذ شيئا ، وان تركه ولم يستحلفه فهو

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٥ حديث : ١٠

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٤ حديث : ٥

على حقه (١) .

اقول : لعل معنى احتسابه عند الله سبحانه هبته له او قصد التصديق به او ابراء ذمته ، فان جميع ذلك احتساب عند الله .

ومارواه في الكافي والتهذيب عن خضر النخعي ، عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون له على الرجل مال فيجعله ، قال : فان استحلفه فليس له ان يأخذ شيئا ، فان تركه ولم يستحلفه فهو على حقه (٢) .

وعن ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض اصحابنا في الرجل يكون له على الرجل المال فيجعله اياه فيحلف له يمين صبر ان ليس له عليه شيء ؟ قال : لا ليس له ان يطلب منه ، وكذلك ان احتسبه عند الله فليس له ان يطلب منه (٣) .

ومارواه في الكافي والتهذيب عن ابن ابي يعفور ، عن الصادق عليه السلام قال : اذ ارضى صاحب الحق يمين المنكر لحقه فاستحلفه فحلف ان لاحق له قبله ذهبت اليمين بحق المدعى فلا دعوى له . قلت له : وان كانت عليه بينة عادلة ؟ قال : نعم ، وان اقام بعدان استحلفه بالله خمسين قسامة ، ما كان له حق وكانت اليمين قد ابطلت كل ما ادعاه قبله مما قد استحلفه عليه (٤) .

ومارواه في الفقيه مرسلا ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : من حلف لكم بالله فصدقوه ، ومن سألكم بالله فاعطوه ، ذهبت اليمين بدعوى المدعى ولا دعوى له (٥) .

ومارواه المشائخ الثلاثة في الصحيح في بعضها ، عن سليمان بن خالد ، قال :

١- الوسائل ج ١٦ ص ٢١٥ حديث : ١

٢- نفس المصدر

٣- نفس المصدر حديث : ٢

٤- الوسائل ج ١٨ ص ١٧٩ حديث : ١ باب : ٩

٥- نفس المصدر حديث : ٢

سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع لى عنده مال فكا برنى عليه وحلف ، ثم وقع له
هندى مال فأخذه لمكان مالى الذى اخذه وجمعه وحلف عليه كما صنع ؟ فقال : ان
خائنك فلا تخنه ولا تدخل فيما عتبه عليه (١) .

ومارواه فى الكافى والتهذيب عن عبد الله بن وضاح ، قال : كان بينى وبين رجل
من اليهود معاملة فخانى بالف درهم ، فقدمته الى الوالى فاحلفته فحلف ، وقد علمت
انه حلف يميناً فاجرة فوقع له بعد ذلك عندى ارباح ودرهم كثيرة ، فأردت ان اقتص
الالف درهم التى كانت لى عنده وحلف عليها ، فكتب الى ابي الحسن عليه السلام فأخبرته
انى قد أحلفته فحلف وقب وقع له عندى مال ، فان أمرتنى ان آخذ منه الالف درهم التى
حلف عليها ففعلت . فكتب عليه السلام لا تأخذ منه شيئاً ان كان ظلمك فلا تظلمه . ولو لا انك رضيت
بيمينه فحلفته لا مراك ان تأخذ من تحت يدك ، ولكنك رضيت بيمينه ، وقد ذهبت اليمين
بما فيها . فلم آخذ منه شيئاً ، وانتهيت الى كتاب ابي الحسن عليه السلام (٢) .

* * *

واما مارواه الشيخ فى الصحيح الى ابي بكر الحضرمى وهو ممدوح عندهم ،
قال : قلت له : رجل لى عليه درهم فجحدنى وحلف عليها ، أيجوز لى - ان وقع
له قبلى درهم - ان آخذ منه بقدر حقى ؟ قال : فقال : نعم ، ولكن لهذا كلام . قلت :
وما هو ؟ قال : تقول اللهم لم آخذ ظملاً ولا خيانة ، وانما اخذته مكان مالى الذى
اخذته منى لم ازد عليه شيئاً (٣) فحمله الصدوق والشيخ على انه حلف من غير ان يستحلفه
صاحب الحق ، وهو جيد . هذا .

* * *

واما الودعة فالمشهور ايضا انه لا يجوز المقاصة منها لوجوب اداء الامانات ،

١- الرسائل ج ١٢ ص ٢٠٤ حديث : ٧

٢- الرسائل ج ١٨ ص ١٨٠ حديث : ٢

٣- الرسائل ج ١٢ ص ٢٠٣ حديث : ٤

ولجملة من الاخبار .

منها : مارواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن معاوية بن عمار ، قال : قلت للصادق عليه السلام : الرجل يكون لي عليه حق فيجحدنيه ثم يستودعني مالا ، ألي أن آخذ مالى عنده ؟ قال : لا ، هذه خيانة (١) .

ومارواه في التهذيب عن ابن ابي عمرو ، عن ابن اخي الفضيل بن يسار ، قال : كنت عند الصادق عليه السلام ودخلت امرأة وكنت اقرب القوم اليها ، فقالت لي : اسأله ، فقلت : عماذا ؟ فقالت : ان ابني مات وترك مالا ، كان في يداخي فأتلغه ، ثم أفاد مالا فأودعني ، فلي أن آخذ بقدر ما تلتف من شيء ؟ فأخبرته بذلك ، فقال : لا ، قال رسول الله ﷺ : أد الامانة الى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك (٢) .

ومارواه في النقيه باسناده عن زيد الشحام ، قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام : من ائتمنك بأمانة فادها اليه ، ومن خانك فلا تخنه (٣) .

والشيخ حمل هذه الاخبار على الكراهة ، جمعاً بينها وبين ما دل على الجواز ، مثل ما قدمناه من خبر علي بن سليمان ، المتضمن لكون المال ودیعة ، مع انه عليه السلام يجوز له المقاصة منه .

ونحوه مارواه في التهذيب في الصحيح عن ابي العباس البقباق ، ان شهاباً ماراه في رجل ذهب له بالف درهم واستودعه بعد ذلك الف درهم ، قال ابو العباس فقلت له : خذها مكان الالف الذي اخذ منك ، فأبى شهاب . قال : فدحل شهاب على ابي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك ، فقال : اما انا فاحب ان تأخذ وتحلف (٤) .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٠٥ حديث : ١١

٢- المصدر ص ٢٠٢ حديث : ٢

٣- المصدر ص ٢٠٥ حديث : ١٢

٤- المصدر ص ٢٠٢ حديث : ٢ . وقوله : «ماراه» من المراء والمارة بمعنى الجدل

قال فى الوافى - بعد نقل هذا الخبر - وفيه اشكالان : احدهما : جواز اخذ من الوديعه ، مع انه حيانه كما مر . والثانى : محبته عليه السلام ذلك . ويمكن التنصيص عنهما بحمله على ما اذا كان الغاصب المودع هو العامل ، فان ماله اما فى يد المسلمين او هو للامام ، وللامام الاذن فى اخذه ، فان لم يكن كله للامام فلا اقل من الخمس . ويشعر بذلك عدم ذكر الغاصب ، والأتیان بصيغة المعلوم فى الاستيذان ، كأنه كان معلوما بينهما ، وكان ممن يتقى منه . انتهى .

* * *

اقول : ملخص الكلام فى المقام ، ان هذه الاخبار قد خرجت على اقسام ثلاثة :
(الاول) : من وقع بيده مال لرجل فجحده حقه او امتنع من اعطائه .
ولاخلاف ولا اشكال فى جواز مقاصته . وعليه تدل الاخبار الاولى .
(الثانى) : من جحد وحلف .

والظاهر - ايضا - انه لا اشكال فى انه ان استحلفه المدعى فلا تجوز المقاصة كما تدل عليه الاخبار الثانية . والخبر المنافى ظاهر - كما عرفت - فى انه محمول على حلف من عليه المال بدون استحلاف صاحب المال ، وهو كمن لم يحلف اذ لا اثر لهذه اليمين اتفاقا ، بل لو احلفه الحاكم بدون طلب صاحب الدعوى ، فانها لاغية .
(الثالث) : الوديعه .

وقد عرفت اختلاف الاخبار فيها .

وجمع الشيخ بينها بحمل اخبار المنع من المقاصة على الكراهه .
وما ذكره صاحب الوافى من الحمل على كون ذلك الغاصب المنكر عاملا ،
فالظاهر انه بعيد عن سياق الخبرين المذكورين الدالين على ذلك .

ومن المحتمل عندى قريبا فى المقام : هو الجمع بين الاخبار المشار اليها بالاتيان بالدعاء المذكور وعدمه ، وان التصرف انما يكون خيانة مع عدمه ، كما يشير اليه قوله عليه السلام فى رواية الحضرمي الاولى «وانى لم آخذ الذى اخذته خيانة ولا ظلماً» .

وكذا فى الرواية الثانية .

والاولى وان كانت مطلقة حيث ذكرناها فى عداد الروايات الاولى ، الا ان الظاهر حملها على الوديعه ، فان جواز المقاصة فى غير الوديعه صحيح شرعى ، لايتوقف على هذا الدعاء .

ونحوها الرواية الثانية -ايضا- بحملها على ذلك ، والحلف فيها -قد عرفت- انه بحكم العدم .

وهذا الدعاء يشير الى ما دلت عليه روايات المنع من المقاصة من الوديعه ، من كون ذلك خيانة ، فهذا الدعاء فى هذا المقام كأنه بمنزلة الصيغ الشرعية والعقود الناقلة فى المعاملات ، فيحتاج اليه لانتقال المال اليه مكان ماله عليه ، كما يحتاج الى العقود الناقلة فى المعاملات .

وقال فى الفقيه - بعد ذكر خبر الحضرمى الاول - وفى خبر آخر لىونس بن عبد الرحمان عن الحضرمى مثله الا انه قال : يقول : اللهم انى لم آخذ ما اخذت خيانة ولا ظلما . قال : وفى خبر آخر : ان استحل فله على ما اخذ فجاز له ان يحلف ، اذا قال هذه الكلمة .

وبالجملة فان المقاصة فى الصورة الاولى مما لا خلاف فيه ولا اشكال فى جوازها - كما دلت عليه اخبارها - من غير توقف على شىء بالكلية . وفى الصورة الثانية لا اشكال ولا خلاف فى عدمها . وانما محل الاشكال والخلاف فى الثالثة . والمستفاد من هذه الاخبار هو انه مع قول هذا الدعاء والاثبات به يجوز المقاصة والا فلا . والله العالم .

* * *

(الخامس) قد صرح جمع من الاصحاب منهم فى المسالك والروضة والدروس : بأنه يجوز لجميع من تقدم ذكره ممن له الولاية حتى المقاص ، تولى طرفى العقد ، بأن يبيع من نفسه ومن له الولاية عليه .

واستثنى بعضهم الوكيل والمقاص من الحكم المذكور ، فننح من توليهما طرفى العقد .

واقصر آخر على استثناء الوكيل خاصة ، على تفصيل فيه .

ومن ظاهره القول بالعموم هنا المحقق الاردبيلى فى شرح الارشاد .

ولا فرق فى ذلك فى عقد البيع وغيره من العقود حتى النكاح ايضا .

وتفصيل كلامهم فى التوكيل ، هو انه اذا اذن الموكل لوكيله فى بيع ماله من نفسه ، او وكلته المرأة على ان يعقد بها على نفسه ، فهل يجوز له تولي طرفى العقد ام لا ؟ المشهور بين اصحابنا هو الاول ، واليه مال فى المسالك ، قال : لوجود المقتضى - وهو الاذن المذكور - وانتفاء المانع . اذ ليس الاكونه وكيلاً ، وذلك لا يصلح للمانعة .

وعن الشيخ وجماعة : المنع ، للثمة وانه يصير موجبا قابلا . ورد بأن التهمة مع الاذن ممنوعة ، ومنع جواز تولي الطرفين على اطلاقه ممنوع . فانه جائز عندنا فى الاب والجد ، كما قرر فى محله .

وظاهر كلامهم ان ذلك جار فى جميع العقود ، من بيع ونكاح ، مع انه قد روى عمار فى الموثق ، قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن امرأة تكون فى اهل بيت ، فتكره ان يعلم بها اهل بيتها ، ايحل لها ان توكل رجلا يريد ان يتزوجها ، تقول له : قد وكلتك ، فاشهد على تزويجى . قال : لا . قلت : جعلت فداك ، وان كانت أيماً ؟ قال : وان كانت أيماً . قلت له : فان وكلت غيره فيزوجها ؟ قال : نعم (١) .

وهذه الرواية - كما ترى - صريحة فى المنع من ذلك مع الاذن صريحاً بالنسبة الى النكاح ، وليس فى هذه الرواية ما يمكن استناد المنع اليه ، الاتولى طرفى العقد . واما غير النكاح من العقود فلم أقف فيه على خبر ، وما علموا به من الجواز لا ينهض

دليلا على اثبات حكم شرعى مخالف للاصل ، والاصل عصمة الفروج والاموال حتى يقوم دليل شرعى واضح على زوالها ، والاحوط المنع ، كما ذهب اليه الشيخ ومن تبعه .

هذا مع الاذن ، اما مع الاطلاق فهل يجوز البيع من نفسه ام لا ؟ ظاهر جملة من الاصحاب - وكأنه المشهور - المنع . واليه مال فى المسالك ، لان المفهوم من الاستنباط هو البيع على غيره ، فلا يتناول الاطلاق . وللانحياز . وقبل بالجواز على كراهة .

وقد مر شرح الكلام فى هذا المقام فى المقدمة الثانية فى آداب التجارة فى مسألة «ما لو قال انسان للتاجر اشترى ، فهل يجوز ان يعطيه ماعنده ام لا» ونقلنا القولين فى المسألة والاختبار الدالة على المنع (١) وبها تظهر قوة القول المشهور وصحته . وما ذكرنا يعلم ان ليس الخلاف فى هذه المسألة من جهة اعتبار تولى الواحد طرفى العقد وعدمه .

اما اولا ، فلان جماعة ممن قال بالجواز فى الصورة الاولى ، منعوها فى الصورة الثانية .

واما ثانيا ، فلانه يمكن المغايرة بالتوكيل فى القبول والايجاب ، مع انه لا يجدى نفعا فى مقام المنع ، كما لو وكل ذلك الوكيل اعم من ان يكون ماذونا له او مطلقا فى الايجاب والقبول ، فان ظاهر النصوص المشار اليها العدم ، لان النهى فيها انما وقع عن اعطائه من الجنس الذى عنده ، واخذ من الجنس الذى وكل فى بيعه ، اعم من ان يكون هو الموجب او القابل ، او يجعل غيره وكىلا فى ذلك .

واما ثالثا ، فان المانع انما استند الى الاخبار ، مضافة الى ما قدمنا نقله من عدم تناول الاطلاق لذلك ، لالى عدم جواز تولى طرفى العقد .

واما رابعا ، فلان الاخبار المشتمله على المنع قدعلل ذلك فى بعضها بالتهمة ، فلولم يخف التهمة جاز الشراء من نفسه او لنفسه . وفى بعضها مايشير الى عدم دخول جواز البيع على نفسه تحت الاطلاق كما تقدم ذكر جميع ذلك فى الموضع المشار اليه .

قال فى المسالك - فى شرح قول المصنف فى كتاب الوكالة : « اذا اذن الموكل لوكيله فى بيع ماله من نفسه فباع جاز ، وفيه تردد ، وكذا فى التكاح » - ملاحظه : والخلاف فى المسألة فى موضعين ، وينحل الى ثلاثة :

احدها : ان الوكيل هل يدخل فى اطلاق الاذن ام لا . الثانى : مع التصريح بالاذن هل له ان يتولاه لنفسه ، وان وكل فى القبول ام لا . الثالث : على القول بالجواز مع التوكيل ، هل يصح تولى الطرفين ام لا . والشيخ - عليه الرحمة - على المنع فى الثلاثة . والعلامة فى المختلف على الجواز فى الثلاثة . وفى غيره فى الاخيرين . والمصنف يجوز الاخير ويمنع الاول . وقد تردد فى الوسط . انتهى .

* * *

ولو كان المتولى لطرفى العقد وكيلا فيهما بأن وكله شخص على الشراء ، وآخر على البيع . فهل له ان يتولى العقد نيابة عنهما ؟ المشهور ذلك . قال فى الروضة : وموضع الخلاف مع عدم الاذن توليه لنفسه ، واما لغيره بان يكون وكيلا لهما فلا اشكال فى الصحة ، الاعلى القول بمنع كونه موجبا قابلا . انتهى .

وهذا الكلام فى الوصى ايضا جار عندهم ، فانه ان كان توليه الطرفين لنفسه فهو محل الخلاف المتقدم ، وان كان لغيره فالمشهور الجواز ، الا عند من يمنع من كونه قابلا موجبا .

اذا عرفت ذلك فاعلم : ان جملة ما استدلوا به على صحة تولى الواحد طرفى

العقد فى جملة المواضع المتقدمة ، هو عموم ادلة البيع ، مثل قوله سبحانه : « اوفو بالعقود » و « احل الله البيع » . ولانه عقد صدر من اهله فى محله مع الشرائط فيصح ، والاصل عدم اشتراط شرط آخر ، وعدم اشتراط التعدد وعدم مانعية كونه من شخص واحد وللاتفاق على الجواز فى الاب والجد ، وهو صريح فى عدم مانعية الوحدة ، وعدم اشتراط التعدد .

وانت خبير بما فى هذه الادلة ، من امكان تعدد المناقشة ، فان للخصم ان يتمسك بأن الاصل عصمة مال الغير حتى يثبت الناقل له شرعا ، وعصمة الفرج حتى يثبت المبيع . والمعهود الذى جرى عليهم الائمة - عليهم السلام - واصحابهم ، وجملة السلف والخلف ، فى العقود الناقلة فى بيع كان ونحوه اونكاح ، انما هو تعدد المتولى للايجاب والقبول ، وما ذكر هنا من جوار تولى الواحد انما وقع فرضا فى المسألة ولم ينقل وقوعه فى عصر من الاعصار . وبذلك يظهر لك الجواب عن الاستدلال باطلاق الايات المتقدمة ، حيث انهم قرروا فى غير مقام ان الاطلاق فى الاخبار انما ينصرف الى الافراد المتكررة الشائعة ، دون الفروض النادرة التى ربما لا توجد ، والامر فيما نحن فيه كذلك . فالواجب حملها على ما هو المعهود المعلوم الذى جرى عليه التكليف فى هذه المدة المتطاولة ، وهو وقوع العقد من موجب وقابل ، ويخرج موثقة عمار المتقدمة (١) شاهداً على ما ذكرنا ، فان ظاهرها : ان وجه المنع مع اذنها ورضاها انما هو من حيث لزوم تولى طرفى العقد وكونه موجبا قابلا ، وما استندوا اليه من الاتفاق على ذلك فى الاب والجد ، ففيه - مع الاغماض عن طرق المناقشة اليه ايضا بعدم الدليل وعدم الاعتماد فى الاحكام على مثل هذا الاجماع ان تم . وماعداه محل الخلاف فى المقام كما عرفت ، وقولهم انه عقد صدر من اهله فى محله :- انها مصادرة محضة ، فان الخصم لا يسلم ذلك ، بل هو محل النزاع والبحث ،

كما عرفت .

وبالجملة فالمسألة محل اشكال .

* * *

(السادس) : المشهور بين الاصحاب : انه يجوز للوصي ان يقوم على نفسه ويقترض اذا كان مليا ، وكثير منهم لم ينقل خلافا في المقام ، فيشترط بعضهم مع ملائته الرهن عليه حذراً من افلاسه وزيادة ديونه فيحفظ بالرهن مال الطفل . قال في مسالك وهو حسن .

وكذا يعتبر الاشهاد حفظاً للحق ، وانما يصح له التقويم مع كون البيع مصلحة للطفل ، اذ لا يصح بيع ماله بدونها ، مطلقا . قالوا : واما الاقتراض فيشترط عدم الاضرار بالطفل وان لم تكن المصلحة موجودة . ومنع ابن ادريس من الاقتراض من مال الطفل مطلقا .

وجملة من الاخبار تدل على الجواز . وقد تقدم الكلام في ذلك منقحاً في المسألة السابعة من مسائل المقدمة الرابعة (١) . ولادلالة في شيء من تلك الاخبار على ما قدمنا نقله عنهم من اشتراط الرهن ، وغاية ما تدل عليه : اشتراط الملائمة ، كما هو متفق عليه .

وبها فسر قوله سبحانه : «ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن» (٢) .
ف قيل : ان المراد بالتي هي احسن : ان يكون للمتصرف مال بقدر مال الطفل زائداً على المستثنيات في الدين ، وعن قوت يوم و ليلة له ولعياله الواجبى النفقة .
وفسره بعض المتأخرين بكون المتصرف بحيث يقدر على اداء المال المأخوذ

من ماله اذا تلف بحسب حاله .

اقول : لم اقف في الاخبار على مستند لشيء من هذين التفسيرين ، وحينئذ فيكون من قبيل التفسير بالرأى المنهى عنه في الاخبار ، وظاهر الآية : ان يختار ما هو الاحسن لليتيم ، من حفظ ماله واصلاحه وتنميته ونحو ذلك من المصالح ، وفيها اشارة الى ما صرح به الاصحاب من اشتراط المصلحة والنبطة لليتيم في التصرف في ماله .

وبالجملة فان الاستناد الى الآية فيما ذكره بعيد عن ظاهر لفظها .

نعم قد دلت جملة من الاخبار المتقدمة في المسألة المشار اليها على المنع من التصرف الا ان يكون مليا ، مثل قوله عليه السلام في رواية اسباط بن سالم «ان كان لانيك مال يحيط بمالك اليتيم ان تلف فلا بأس به ، وان لم يكن له مال فلا يعرض لمال اليتيم» (١) ونحوه في روايته الاخرى (٢) . ونحوهما غيرهما ايضا . والجميع خال من اشتراط الرهن .

وكيف كان فانه احوط ، لكن لاعلى جهة الاشتراط في صحة القرض ، اذ لم يقم عليه دليل كما عرفت والله العالم .

المسألة السادسة

قد صرح جملة من الاصحاب بانه يجب ان يكون المشتري مسلما اذا ابتاع عبداً مسلماً .

١- تقدمت في ص ٣٢٨

٢- تقدمت في ص ٣٢٨

قال فى المسالك - بعد قول المصنف ذلك - : يمكن ان يريد بالمسلم من حكم
باسلامه ظاهراً لان ذلك هو المتبادر من لفظ المسلم ، واجراء احكامه عليه ، فيدخل
فيه فرق المسلمين المحكوم بكفرهم ، كالخوارج والنواصب ، ويمكن ان يكون
يريد به المسلم حقيقة نظراً الى ان غيره اذا حكم بكفره دخل فى دليل المنع الدال على
انتفاء السبيل للكافر على المسلم ، وهذا هو الاولى ، لكن لم اقف على مصرح به ،
وفى حكم العبد المسلم المصحف وابعاضه دون كتب الحديث النبوية ، وتردد فى
التذكره فيها . انتهى .

اقول : فيه - اولاً - ان قوله « لان ذلك » هو المتبادر من لفظ المسلم ان اراد بحسب
عرف الناس فيمكن ، ولكن لا يجدى نفعاً ، وان اراد فى الاخبار التى عليها المدار فى
الايراد والاصدار ، فهو ممنوع اشد المنع . لان منها الاخبار الكثيرة المستفيضة بأنه
بنى الاسلام على خمسة وعدمها الزلزال ، وانه لم يناد بشيء كما نودى بالولاية ، وهى
اعظمهن واشرفهن . (١) ومن الاخبار المستفيضة المتكاثرة الواردة فى بيان الفرق
بين الايمان والاسلام ، بأن الاسلام ما يحقن به الدم والمال ويجرى عليه النكاح و
المواريث والطهارة .

ومنها قوله عليه السلام فى حسنة الفضيل بن اليسار « والاسلام ما عليه المناكح والموارث
وحقن الدماء » (٢) الحديث .

وقوله عليه السلام فى صحيحة حمران « والاسلام ما ظهر من قول وفعل ، وهو الذى
عليه جماعة الناس من الفرق كلها ، وبه حقن الدماء ، وعليه جرت الموارث ، وجاز
النكاح » الحديث (٣) الى غير ذلك من الاحاديث التى وردت بهذا المضمون ، ولا

١- الوسائل ج ١ ص ١٠ حديث : ١٠٠ والكافى ج ٢ ص ٢١

٢- الكافى ج ٢ ص ٢٦ حديث : ٣

٣- الكافى ج ٢ ص ٢٦ حديث : ٥

ريب انه من المتفق عليه بينهم: عدم جواز اجراء شيء من هذه الاحكام على من ذكره من المخوارج والنواصب، فكيف يدعى انه المتبادر من لفظ المسلم، واجراء احكامه عليه، واى احكام يريد؟ وهذه احكام الاسلام المترتبة عليه فى الاخبار، والاخبار مستفيضة بكفر هؤلاء، مصرحة به، باوضح تصريح، ولاسيما النواصب، واطلاق الاسلام عليهم انما وقع فى كلام الاصحاب، مع تعبيرهم بمنتحلى الاسلام، بمعنى انه لفظى محض، لاحظ لهم فى شيء مما يترتب عليه من الاحكام التى ذكرناها فكيف يدخلون تحت تبادر هذا اللفظ والحال كما عرفت.

وثانياً: ان المستفاد من كلامه هنا وكلام غيره ايضا: ان المستند فى اصل هذه المسألة انما هو الآية الكريمة، اعنى قوله عزوجل: «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» (١) وانت خبير بما فيه، فانه لو اريد بالسبيل هنا ما يدعون به من سلطنة الكافر على المسلم بالملك والدخول تحت طاعته ووجوب الانقياد لامره ونهييه: لا تنقض ذلك - اولاً - بما اوجهه الله تعالى على أئمة العدل من الانقياد الى ائمة الجور، والصبر على ما ينزل بهم من ائمة الجور وعدم الدعاء عليهم، كما ورد فى تفسير قوله عزوجل: «قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون ايام الله ليجزى قوما بما كانوا يعملون» (٢)

و - ثانياً - بما اوقعوه بالانبياء والائمة - عليهم السلام - من القتل فضلاً عن غيره من انواع الاذى، واى سبيل اعظم من هذا السبيل.

و - ثالثاً - بما رواه الصدوق فى العيون (٣) من انه قيل له: ان فى سواد الكوفة قوماً يزعمون ان النبى ﷺ لم يقع عليه السهو، فقال: كذبوا - لعنهم الله - ان الذى لايسهو هو الله، لا اله الا هو.

١- سورة آل عمران: ١٤١

٢- سورة الجاثية: ١٤

٣- عيون اخبار الرضا - ع - ج ٢ ص ٢٠٣

قيل : ومنهم قوم يزعمون ان الحسين بن على لم يقتل وانه القى اليه شبهة على حنظلة بن اسعد الشامي ، فانه رفع الى السماء كما رفع عيسى بن مريم عليه السلام ، ويحتجون بهذه الاية «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا» .

فقال : كذبوا - عليهم غضب الله ولعنته - وكفروا بتكذيبهم النبى صلى الله عليه وسلم فى اخباره بان الحسين - عليه السلام - سيقتل ، والله لقد قتل الحسين وقتل من كان خيراً من الحسين عليه السلام امير المؤمنين والحسن بن على وما منا الامقتول ، وانسى والله لمقتول بالسم باغتيال من يفتالنى ، اعرف ذلك بعهد معهود الى من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبره به جبرئيل عن رب العالمين عزوجل .

واما قوله تعالى «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا» فانه يقول : لن يجعل الله للكافر على مؤمن حجة . ولقد اخبر الله عن كفار قتلوا نبيين بغير حق ، ومع قتلهم اياهم لم يجعل لهم على انبيائه - عليهم السلام - من طريق الحجة .

اقول : والخبر - كما ترى - صريح فى تفسير السبيل المنفى فى الاية بالحجة والدليل ، فتعلق اصحابنا بظاهر هذه الاية فى مواضع من الاحكام ، بناء على المعنى الذى نقلناه عنهم ، مع ظهور انتقاضه بما قدمنا ذكره ، وورود هذا الخبر ، مما لا ينبغى ان يصفى اليه ، والعذر لهم ظاهر فى عدم الوقوف على الخبر المذكور .

وهذا مما يؤيد ما صرحنا به فى مواضع من ابواب العبادات من هذا الكتاب ، انه لا ينبغى المسارعة الى الاستدلال بظواهر الايات قبل مراجعة الاخبار الواردة فى تفسيرها عن اهل العصمة - عليهم السلام - .

وبالجملة فانى لا اعرف لهم دليلاً فى هذا المقام سوى ما عرفت مما لا يروى غليلاً ولا يشفى غليلاً .

نعم يمكن ان يستدل على ذلك بمفهوم رواية حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين - عليه السلام - اتى بعبد ذمى قد اسلم ، فقال : اذهبوا فيبعوه من

المسلمين وادفعوا ثمنه لصاحبه ، ولا تقروه عنده (١) رواه الكليني والشيخ في التهذيب والنهاية .

والنقريب فيه : انه ليس للامر ببيعه قهراً سبب ولا علة الرفع السلطنة والسبيل عنه ، وعدم جواز تملكه ، وحيث لا فيمتنع شراؤه ويحرم تملكه ، لما فيه من وجود السلطنة والسبيل على المسلم . والله العالم .

فروع

الاول : قد صرحوا - بناء على ما قدمنا ذكره من تحريم شراء الكافر للمسلم - باستثناء مالو كان العبد المسلم ممن يعتق عليه بعد الشراء كالأب ونحوه ، فانه يجوز شراؤه لانه يعتق عليه قهراً بعد الدخول في ملكه . وهو اختيار العلامة في المختلف ، ونقله عن والده . ونقل عن المبسوط وابن البراج عدم الجواز وعدم ترتب العتق عليه . والمشهور الاول ، قالوا : وفي حكمه كل شراء يستعقب العتق ، كما لو اقر بحرية عبد غيره ثم اشتراه فانه يعتق عليه بمجرد الشراء . وصرحوا - ايضاً - بانه انما يمتنع دخول العبد المسلم في ملك الكافر اختياراً كالشراء والاستيها باما غيره كالارث واسلام عبده الكافر ، فانه يجبر على بيعه بضمن المثل على الفور ، ان وجد راغب والاحيل بينهما الى ان يوجد الراغب ، ونفقته زمن المهلة عليه وكسبه اليه وفي حديث حماد بن عيسى المتقدم (٢) ما يشير الى ذلك .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٢ حديث : ١٠ باب ٢٨

٢- نفس المصدر

الثانى : قد صرح جملة من الاصحاب - رضى الله عنهم - بانه لا يجوز للكافر

استيجار المسلم ، وعللوه بحصول السبيل المنفى فى الاية المتقدمة ، وفصل آخرون بأنه ان كانت الاجارة لعمل فى الذمة فانه يجوز وتكون حينئذ كالدين الذى فى ذمته لو استدان منه دراهم مثلا ، ونفى السبيل فى هذه الصورة كما فى صورة الدين ، وان كانت على العين ، حرمت للعلة المتقدمة ، وهو وجود السبيل المنفى فى الاية .

واختار هذا التفصيل جملة من المتأخرين ، كالمحقق الشيخ على فى شرح القواعد ، والشهيد الثانى فى المسالك . ومن صرح بالاول الشهيد فى الدروس ، وهو ظاهر العلامة فى القواعد .

وانت خبير بما فى الجميع - بعدما عرفت - ويؤيده جملة من الاخبار بأن عليا عليه السلام كان يؤجر نفسه من اليهود يسقى لهم النخل . وكفاك ماورد من الاخبار فى قصة نزول سورة هل اتى الدالة على غزل فاطمة - عليها السلام - الصوف لليهود باصواع من الشعر (١) .

الثالث : قد صرح جملة من الاصحاب بانه يجوز رهن العبد المسلم عند الكافر ان وضع على يد مسلم ، وان وضع عند الكافر حرم .

وعللوا الاول بان استحقاق اخذ الدين من قيمته لا بعد سبيلا . وعللوا الثانى بوجود السبيل متى وضع عنده .

وفى عاريتة قولان ، قال فى المسالك : اجودهما المنع . قال : وفى ايداعه وجهان اجودهما الصحة ، لانه فيها خادم لاذوسبيل .

وانت خبير بما فى هذه التفريعات ، بعد ما عرفت فى الاصل ، من عدم ثبوته وعدم قراره ، فكيف يتم ما بينى عليه .

الرابع : مقتضى شرطية الاسلام فى المشتري متى كان المبيع مسلما او مصحفا

هو بطلان البيع لو لم يكن كذلك وقيل بصحة البيع ولكن يجبر على بيعه ويؤمر
بازالة ملكه للاية المتقدمة بالنسبة الى المسلم ، ولما في ملك الكافر للقرآن من الاهانة
ومنافاة التعظيم المأمور به .

قيل : وفي حكم المسلم ولده الصغير والمجنون ومسييه المنفرد به ، ان الحقناه
به فيه ، ولقيط يحكم باسلامه ظاهراً ، بان يكون في دار الاسلام او في دار الحرب
وفيها مسلم يمكن تولده منه .

المقام الثالث

قد عرفت ان احد اركان البيع العوضان . والكلام فى ذلك وتحقيق البحث فيه يقتضى بسطه فى مسائل : -

الاولى : المشهور بين الاصحاب انه يشترط فى العوضين : ان يكونا حينا ، فلا يصح بيع المنفعة ، خلافا للشيخ فى المبسوط ، حيث جوز بيع خدمة العبد على ما نقل عنه ، وهو شاذ لا اعلم عليه دليلا .

وان يكونا ذوى نفع محلل مقصود لارباب العقول ، فلا يصح بيع مالا منفعة تترتب عليه من الاعيان النجسة والمنتجسة مما لا يقبل التطهير ، وقد تقدم البحث فى جملة من هذه الاشياء ، كالعنرات والابوال والسباع والميتة والكلاب وآلات اللهو وهياكل العبادة ونحو ذلك . والاعبار المتعلقة بها ، وتحقيق القول فيها ، فى المقدمة الثالثة من مقدمات هذا الكتاب .

وملخص الكلام فيها : ان كل ما كان له نفع محلل مقصود للعقلاء فانه يجوز بيعه والتجارة فيه ، الا ما قام الدليل على خلافه .

قالوا : لا يصح بيع مالا منفعة فيه من الخنافس والعقارب ونحوهما ، وفضلات الانسان كشعره واذنائه ورطوباته ، لعدم عد شيء من ذلك مالا عرفا وخرعا ، وعدم

المنفعة المقابلة للمال الذى يجعل قيمة لها ، ولا اعتبار بماورد فى الخواص من منافع بعض هذه الاشياء ، فانه مع ذلك لا يعد مالا .

نعم صرحوا باستثناء اللبن من فضلات الانسان ، حيث انه طاهر ينتفع به ، فيجوز بيعه واخذ الاجرة عليه ، مقدراً بالقدر المعين او المدة المعلومة ، كما فى اجارة الظئر . خلافاً لبعض العامة .

وقد عدوا من هذا الباب ما لم تجر العادة بملكه ، كحبه حنطة ، وان لم يجز غصبها من مالها ، فيضمن المثل ان تلفت ، وردها ان بقيت . كذا صرح به فى الدروس . وظاهر المحقق الاردبيلي - فى شرح الارشاد - المناقشة فى هذا المقام ، حيث قال - بعد قول المصنف «ولا مالا ينتفع به لقلته كالحبة من الحنطة» - ماصورته :

كأنه اشار الى ان المراد بالملك الذى يحصل به النفع ، فهو عطف على الحر ، فلا يصح ولا يجوز المعاملة بما لا ينتفع به لقلته ، وان كان ملكاً كحبة من الحنطة ، ولهذا لا يجوز اخذه من غير اذن صاحبه ، وان لم يجب الرد والعوض ، بناء على ما قيل ، ولعل دليله يظهر ممامر ، من ان بذل المال فى مقابلة مثله سفه عقلا وشرعا ، فلا يجوز وانه ليس معاملة مثله متعارفا ، والمعاملة المجوزة تصرف اليها .

وفيه تأمل ، لانه قد ينتفع به وذلك يكفى ، ولهذا قيل : لا يجوز سرقة حبة من الحنطة ، وينبغى الضمان والرد ايضا ، كما فى سائر المعاملات .

وان قيل بعدمها ومجرد كونه ليس بمعارف لا يوجب المنع ، نعم لا بد من بذل ما لا يزيد عليه لئلا يكون سفها وتبذيراً كما فى سائر المعاملات ، فانه قد يشتري حبة حبة ويجمع عنده ما يحصل فيه نفع كثير ، وقد يحصل النفع بالانضمام الى غيره ايضا .

وبالجملة ما لانفع فيه اصلاً وبوجه من الوجوه لا يجوز معاملتها للسرف ، واما ماله نفع فى الجملة كالحبة ليس بظاهر عدم جواز المعاملة بامثالها . انتهى .

وهو بناء على ظاهره جيد ، الا ان الظاهر ان بناء كلام الاصحاب هنا فى الحكم

بكون الحبة من الحنطة لايجوز المعاملة عليها لعدم الانتفاع بها ، انما جرى على الغالب ، لاعلى هذا الفرض النادر الذى ذكره ، والاحكام الشرعية - كما تقدم فى غير مقام ، ولاسيما فى كتب العبادات - انما يبنى الاطلاق فيها على الافراد المتكررة الوقوع المتعارفة الدوران لاعلى الفروض النادرة التى ربما لاتقع بالكلية ، وانجاز فرضها ، وان ماذكره من الفرض المذكور معارض بما هو معلوم قطعا من احوال الناس ، فانه قد ينتشر من الانسان الحنطة والارز ونحوهما فيجمع منه ما يعتد به وينتفع به ويبقى فى الارض منه حبات كثيرة ويعرض عنها ويتركها لعدم ما يترتب عليها من النفع لقلتها بل لو تعرض لجمع تلك الحبات ولقطعها من الارض لنسب الى الجهالة والحماسة وقلة العقل ، لما ارتسم فى قلوب العقلاء ان الالبق بذوى المروات هو الاعراض عن مثل ذلك ، وان خلافه عيب عندهم ، وهذا امر معلوم مجزوم به عادة .

المسألة الثانية

من الشرائط : ان يكون العوضان مملوكين لمن له البيع والشراء ، وهو ظاهر عقلا ونقلا ، اذلا معنى لبيعه مالىس له ، ولاالشراء بمالىس له ، بان يتوجه العقد الى تلك الاعيان .

وانما قيدناه بما ذكرنا ، احترازاً عما لو وقع البيع والشراء فى الذمة ، ودفع ذلك عوضاً عما فى الذمة ، فان البيع والشراء صحيح ، حيث انه لم يقع على تلك العين غير المملوكة ولا بها ، وانما وقع على شىء فى الذمة ، فغاية ما يلزم هو حصول الائتم بدفع المال غير المملوك ثمنا او ثمنا ، والا فالبيع صحيح كما هو ظاهر ، الا ان الشيخ قال فى النهاية : من غصب غيره مالا واشترى به جارية ، كان الفرج له حلالا وعليه وزر المال ، ولايجوز ان يحج به فان حج به لم يجزه عن حجة الاسلام . انتهى .

وهو على اطلاقه - مشكل . ولهذا اعترضه ابن ادرىس هنا ، فقال : ان كان الشراء بالعين بطل ولم يجز الوطى ، وان كان قد وقع فى الذمة صح البيع وحل الوطى .

اقول : ما ذكره ابن ادرىس هو المشهور فى كلام المتأخرين ، وبه صرح الشيخ فى اجوبة المسائل الحاثرة .

والوجه فى ذلك - زيادة على ما ذكرنا - : اولاً ، الجمع بين ما رواه فى الكافى عن محمد بن يحيى ، قال : كتب محمد بن الحسن الى ابي محمد - عليه السلام رجل اشترى من رجل ضبعة او خادما بمال اخذه من قطع الطريق او من سرقة . هل يحل له ما يدخل عليه من ثرة هذه الضبعة ، او يحل له ان يطاء هذا الفرج الذى اشتراه من سرقة او من قطع الطريق ؟ فوقع عليه السلام : لا خير فى شىء اصله حرام ، ولا يحل له استعماله (١) ورواه الشيخ - ايضا - بسنده الى الصفار .

وبين ما رواه الشيخ عن السكونى عن جعفر عن ابيه عن آباءه - عليهم السلام - قال : لو ان رجلا سرق الف درهم فاشترى بها جارية ، او اصدقها امرأة ، فان الفرج له حلال ، وعليه تبعة المال (٢) .

بحمل الاول على الشراء بعين المال ، والثانى على الشراء فى الذمة . وبالجمله فانه لا خلاف ولا اشكال فى شرطية الملك ، فلا يجوز بيع الحرافا ، ولا بيع ما اشترك فيه المسلمون ، كالماء والكلاء ، اذا كانا فى ارض مباحة . كذا وقع فى عبائر جمع من الاصحاب .

واعترض بانه يدل على ملكية المسلمين له على جهة الشركة ، كالارض المفتوحة عنوة ، مع انه ليس كذلك ، انما هما قابلان لملك كل انسان بعد الحيابة . وفيه : ان الظاهر ان التعبير هنا خرج مخرج التجوز ، وان المراد انما هو ما اشترك

١- الوسائل ج ١٢ ص ٥٨ حديث : ١ باب : ٣ من ابواب ما يكتسب به

٢- الوسائل ج ١٤ ص ٥٧٨ حديث : ١ باب : ٨١ من ابواب نكاح العبد والاماء

المسلمون فى جواز حيازته الموجبة للملك بعد ذلك ، وانما قيد بكونه فى ارض مباحة ، لانه اذا كان فى ارض مملوكة كان تابعا للارض فى الملك ، فيصح بيعه وشراؤه ، ويحرم على غير المالك اخذه بغير اذن منه ، فعلى هذا لو باع الارض لم يدخل فيها الماء والكلاء الا ان ينص عليهما فى البيع ، او يذكر لفظا يعمهما .

وقد صرحوا هنا بانه لا يجوز بيع الارض المفتوحة عنوة ، لانها للمسلمين قاطبة ، وقيل بالجواز تبعاً لاثار التصرف . وقد تقدم البحث فى هذه المسألة منقحاً فى المسألة السادسة من المقدمة الرابعة ، وبيننا فيها ما هو المختار ، الظاهر عندنا من الاخبار .

ومنع الشيخ من بيع بيوت مكة واجارتها ، ومنع المسلمين من سكنها اذا كانت خالية ، محتجاً بالخبر وآية الاسراء من المسجد الحرام ، مع انه كان من دار امهانى . ونقل فى الخلاف الاجماع على ذلك وجملة ممن تأخر عنه تبعه فى هذه الدعوى ، وبعض تردد لذلك .

والظاهر ان المشهور قالوا بالجواز . والله در شيخنا الشهيد الثانى فى الروضة ، حيث قال : وربما علل المنع بالرواية عن النبى ﷺ بالتهى عنه ، وبكونها فى حكم المسجد لآية الاسراء ، مع انه كان من بيت امهانى ، ولكن الخبر لم يثبت ، وحقيقة المسجدية منتفية ، ومجاز المجاورة والشرف والحرمة ممكن ، والاجماع غير متحقق ، فالجواز متجه . انتهى . وهو جيد .

اقول : وقدم فى الموضع المشار اليه آنفا ما يؤيد ما اختاره هنا ايضا . والظاهر ان الخبر الذى احتج به الشيخ فى هذه المسألة ، هو ما نقله عنه فى المختلف ، وهو ما رواه عبدالله بن عمرو بن عاص عن النبى ﷺ قال : مكة حرام ، وحرام ارباعها ، وحرام اجريوتها (١) .

اقول : انظر الى هذا التساهل فى الاحكام من كل من هؤلاء الاعلام ، فى الاعتماد

على هذه الرواية العامة ، التى هى من اضعف رواياتهم ، حتى ان منهم من وافق الشيخ فى المسألة ، ومنهم من تردد فى الحكم ، وهذا مستنده ، مع تصلبهم فى هذا الاصطلاح ، يرد جملة من الروايات المروية فى الاصول التى عليها المدار ، بزعم انها ضعيفة او غير موثقة ، لاسيما مثل المحقق والعلامة ونحوهما الذين قد وافقوه فى هذه المسألة فيبين من تردد فى ذلك كالمحقق فى الشرايع ، حيث قال « وفى بيع بيوت مكة تردد ، والمروى المنع » ، وبين من وافقه والحال كما ترى .

المسألة الثالثة

وقد صرحوا بان من الشرائط ان يكون المبيع مقدوراً على تسليمه ، او يضم اليه ما يصح بيعه منفرداً ، فلو باع الحمام الطائر او غيره من الطيور المملوكة لم يصح الا ان تقضى العادة بعوده فيصح ، لانه يكون كالعبد المنفذ فى الحوائج والدابة المرسلة .

وتردد العلامة فى النهاية فى الصحة بسبب انتفاء القدرة فى الحال على التسليم ، وان هوده غير موثوق به ، اذ ليس له عقل باعث .

قال فى المسالك : وهو احتمال موجه ، وان كان الاول اقوى .

اقول : لم اقف فى هذا المقام على نص يقتضى صحة البيع فى الصورة المذكورة ، فتردد العلامة فى محله ، وان كان الاول قريباً ، تنزيلاً للعادة منزلة الواقع ، الا ان الفتوى بذلك بمجرد هذا التعليل مشكل ، على قاعدتنا فى الفتاوى .

* * *

ولو باع المملوك الا بق لم يصح الا على من هو فى يده او مع الضميمة الى ما يصح بيعه منفرداً ، فان وجده المشتري وقدر على اثبات اليد عليه ، والا كان الثمن بأزاء

الضميمة ، ونزل الابق بالنسبة الى الثمن بمنزلة المعدوم . ولكن لا يخرج بالتعذر عن ملك المشتري ، فيصح عتقه عن الكفارة ويبيعه على آخر مع الضميمة ايضا .
والذى وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة ، مارواه فى الكافى فى الصحيح عن رفاعه النخاس ، قال : سألت ابا الحسن موسى عليه السلام قلت له : يصلح لى ان اشترى من القوم الجارية الابقة واعطيهم الثمن فاطلبها أنا ؟ قال : لا يصلح شراؤها الا ان تشتري معها ثوباً او متاعاً ، فنقول لهم : اشترى منكم جاريتكم فلانة وهذا المتاع بكذا وكذا درهما ، فان ذلك جائز (١) .

ومارواه الشيخ عن سماعة فى الموثق عن الصادق عليه السلام فى الرجل يشتري العبد وهو آبق عن اهله ، قال : لا يصلح الا ان يشتري معه شيئا آخر ، ويقول : اشترى منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا ، فان لم يقدر على العبد كان الذى نقده فيما اشترى معه (٢) ورواه الصدوق باسناده عن سماعة مثله ، ورواه الكلينى عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد مثله .

وفى الرواية الاولى اشارة الى كون الضميمة شيئا له قيمة كالثوب والمتاع ونحو ذلك ، وينبغى ان يحمل عليها اطلاق الشيء فى الرواية الثانية .
وفى الثانية دلالة على ما قدمنا ذكره من أنه مع تعذر المبيع يكون الثمن - وان كثر - فى مقابلة الضميمة - وان قلت - وفيه ، وكذا فى امثاله ، من مواضع الضمايم الالية انشاء الله تعالى فى مواضعها ، رد على بعض الفضلاء المعاصرين فيما تفرد به ، من ان ذلك غير جائز ، لانه غير مقصود وان المشتري لا ينقد هذا الثمن الكثير فى مثل هذا المبيع اليسير فى سائر الاوقات وما جرت به العادة . وهو اجتهاد فى مقابلة النصوص وجراة على اهل الخصوص .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦٢ حديث ١ : باب ١١ :

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦٣ حديث ٢ : باب ١١ :

وفى الخبرين المذكورين تأييداً لما قدمنا ذكره فى المقام الاول من هذا الفصل. من الاكتفاء فى صيغة البيع بالالفاظ الدالة على الرضا كيف اتفقت ، فان ما ذكره فى الخبرين من قوله «تقول : اشترى» هو عقد البيع وصيغته الجارية بين المتبايعين ، وهو ظاهر فى عدم وجوب تقديم الایجاب على القبول كما ادعوه ، ولا كونه بلفظ الماضى كما زعموه ، ولا وجوب المقارنة كما ذكروه .

تنبيهات

الاول : لاختيار للمشتري مع العلم بالاباق ، لقدومه على النقص ورضاه به. اما لو جهل الاباق جازله الفسخ ان قلنا بصحة البيع .

الثانى : ينبى ان يعلم انه يشترط فى بيعه ما يشترط فى غيره من كونه معلوماً وموجوداً وقت العقد وغير ذلك سوى القدرة على تسليمه . فلو ظهر تلفه حين العقد أو استحقاق الغير له بطل البيع فيما قابله من الثمن . ولو ظهر كونه مخالفاً للوصف تخير المشتري .

الثالث : نقل فى الدروس عن المرتضى : انه جوز بيع الاباق منفرداً لمن يقدر على تحصيله ، ثم قال : وهو حسن . واختار ذلك ايضا فى اللزمة ، واليه جنح جمع من المتأخرين ، منهم العلامة والمحقق الشيخ على فى شرح القواعد . ولا يخلو عن قوة ، لحصول الشرط وهو القدرة على تسليمه.

ووجه الاشتراط : صدق الاباق معه ، الموجب للضميمة بالنص ، وكون الشرط التسليم وهو امر آخر غير التسلم . ويضعف بأن الغاية المقصودة من التسليم حصوله بيد المشتري بغير مانع وهى موجودة ، والموجب للضميمة العجز عن تحصيله وهى مفقودة ، فلان مانع من الصحة . والخبران المتقدمان محمولان على عدم قدرة المشتري

وقت العقد ، وفى الثانى منهما مايشير الى ذلك ، من قوله « فان لم يقدر على العبد . كان الذى نفعه فيما اشترى معه » فانه ظاهر فى كون البيع وقع فى حالة لايتحقق فيها قدرة المشتري على تحصيله ، بل هى تحتل للامرين ، وبه يظهر قوة القول المذكور .

الرابع : قدصرح جملة من الاصحاب ، منهم صاحب التذكرة والروضة وغيرهما ، بانه لايلحق بالابق فى هذا الحكم ما فى معناه ، كالبعير الشارد ، والفرس الغائر ، والضالة من البقر والغنم ونحوهما ، بل المملوك المتعذر تسليمه بغير الابق ، كالبحود مثلا ، فان الظاهر جواز بيعها من غير ضميمة شىء ، للاصل وعموم ادلة العقود ، وحصول الرضا ، واقتصارا فيما خالف الاصل على موضع النص ، وحيثئذ فيصح البيع ويراعى بامكان التسليم ، فان امكن فى وقت قريب لايفوت به شىء من المنافع يعتد به ، اورضى المشتري بالصبر الى ان يسلم ، لزوم العقد . وان تعذر فسخ المشتري ان شاء ، وان شاء التزم بالعقد وبقي على ملكه ، فينتفع بالعبد بالعتق ونحوه .

الخامس : قبل : وكما يجوز جعل الابق مشنا يجوز جعله ثمنا ، سواء كان فى مقابلة آبق آخر ام غيره ، لحصول معنى البيع فى الثمن والمثمن ، وفى احتياج جعل العبد الابق المجمعول ثمنا الى الضميمة احتمال ، لصدق الابق المقتضى لها ، ولعله الاقرب لاشتراكهما فى العلة المقتضية لها .

وحيثئذ يجوز ان يكون احدهما ثمنا والاخر مشنا مع الضميتين ، كذا قيل . وللتوقف فيه مجال ، فان الحكم وقع خلاف الاصل كما اعترفوا به ، فالواجب الاقتصار فيه على مورد النص المتقدم ، ومورده انما هو المثمن لا الثمن .

السادس : ان الابق يخالف غيره من المبيعات فى اشياء :

منها : اشتراط الضميمة فى صحة بيعه .

ومنها : انه ليس له قسط من الثمن .

ومنها : ان تلفه قبل القبض من المشتري .

ومنها : انه لانهخير للمشتري مع فقده ، وكل ما شرط او ذكر في العقد يتخير المشتري مع فواته .

السابع : لو وجد المشتري في الاقب عيبا سابقا ، اما بعد القدرة عليه او قبلها كان له الرجوع بأرشه ، بان يقوم العبد صحيحا مع الضميمة بعشرة مثلا ، ويقومان معيبا بتسعة ، فالارش هو العشر ، يرجع به المشتري من القيمة التي وقع عليها العقد ، وهكذا لو ظهر العيب في الضميمة وكان سابقا على البيع ، فان الحكم فيه كذلك .

الثامن : لا يكفي في الضميمة ، الى الثمن او المثل ، ضم آبق آخر ، لان الفرض من الضميمة ان تكون ثمننا او ثمننا اذا تعذر تحصيل ما ضمت اليه ، فلا بد ان تكون جامعة لشرائطه التي من جملتها امكان التسليم ، والابق المجهول ضميمة ليس كذلك .

المسألة الرابعة

قد صرحوا بأن من الشرائط : ان يكون المبيع طلقاً فلا يصح بيع الوقف العام مطلقاً . بضميمة كان او بغير ضميمة .

والمشهور : استثناء موضع خاص ، الا انهم قد اختلفوا في شروطه اختلافا شديداً فاحشاً ، حتى من الواحد في الكتاب الواحد في باب البيع وباب الوقف ، فعلمنا يتفق فتوى واحد منهم . فضلا عن المتعدين ، وان اردت الاطلاع على صحة ما قلناه فارجع الى شرح الشهيد على الارشاد ، فانه قد بلغ الغاية في ذلك ، في بيان المراد

بنقل جملة من فتاويهم ، وبين الاختلاف فيها باعتبار الشروط المجوزة للبيع .
ونحن ننقل لك ذلك فى هذا المقام ، اذاحة لثقل المراجعة عن اراده من الاعلام ،
وتقريباً لمسافة وصوله الى الافهام ، فنقول :

قال فى الكتاب المذكور : قال الصدوق بجواز بيع «الوقف على قوم دون
عقبهم» ومنع من بيع «الوقف المؤبد» . وقال المفيد : انه يجوز بيع الوقف اذا خرب
ولم يوجد له عامر ، او يكون غير مجد نفعاً ، واضطر الموقوف عليه الى ثمنه ، او كان
بيعه اعود عليه ، او يحدث ما يمنع الشرع من معونتهم والتقرب الى الله بصلتهم . قال :
فهذه خمسة مجوزة للبيع ، ليس بعضها مشروطا ببعض .

وقال الشيخ فى المبسوط ، بجوازه اذا خيف خرابه او خيف خلف بين اربابه ،
فجوزته فى احد الامرين . وفى الخلاف ظاهر كلامه جوازه عند خرابه بحيث لا يرجى
عوده . فقد خالف عبارة المبسوط فى شيئين : احدهما : انه ذكر هناك خوف الخراب ،
وهنا تحققه . وثانيهما : انه لم يذكر الخلف بين اربابه فى الخلاف . وقال فى النهاية :
لا يباع الا عند خوف هلاكه او فساد ، او كان بالموقوف عليهم حاجة ضرورية يكون
بيعه اصلح ، او يخاف خلف يؤدى الى فساد بينهم . فهذه اربعة بعضها غير مشروط
ببعض . ومخالفتها لعبارتى الكتابين ظاهرة . وتبعه صاحب الجامع ، الا انه لم
يذكر هلاكه او فساد ، بل قال - عند خرابه - : وقيد الفساد بينهم بأن تستباح فيه
الانفس .

وقال المرتضى : يجوز اذا كان لخرابه بحيث لا يجدى نفعاً ، او تدعو الموقوف
عليهم ضرورة شديدة ، فقد وافق المفيد خمساً الموافقة .

وقال ابن البراج وابو الصلاح : لا يجوز بيع المؤبد ، واما المنقطع فيجوز
بقيود النهاية ، وتجوز بيع المنقطع اشد اشكالا من الكل .

وقال سلاّر : فان تغير الحال فى الوقف حتى لا ينتفع به على اى وجه كان ،
اولحق الموقوف عليه حاجة شديدة ، جاز بيعه .

وابن حمزة فى كتابيه جوزه عند الخوف من خرابه او الحاجة الشديدة التى
لا يمكنه معها القيام به .

والشيخ نجم الدين - فى التجارة من الشرايع - جوز اذا ادى بقاؤه الى خرابه
لخلف بين اربابه ، ويكون البيع اعود . وفى كتاب الوقف جوز بيعه اذا خشى
خرابه لخلف بين اربابه ، ولم يقيد بكون البيع اعود . ثم استشكل فيما لم يقع خلف
ولا خشى خرابه ، بل كان البيع اعود ، واختار المنع .

ففى ظاهر كلامه الاخير رجوع عن الاول ، وفى تقييده بقوله « اذا لم يقع خلف
ولا خشى خرابه » افهام جواز بيعه عند احدهما ايا ما كان ، وهو مخالف لما ذكر فى
الموضعين . وعبارته فى هذه المواضع الثلاثة اختارها المصنف فى القواعد فى هذه
المواضع ايضا ، فيلزمه ما لزمه ، وفى النافع اطلق المنع من البيع ، الا ان يقع خلف
يؤدى الى فساد ، فانه تردد فيه .

وقال المصنف فى متاجر التحرير : يجوز بيعه اذا ادى بقاؤه الى خرابه ، وكذا
اذا خشى وقوع فتنه بين اربابه على خلاف . وفى مقصد الوقف منه : لو وقع خلف
بين ارباب الوقف بحيث يخشى خرابه جاز بيعه على ما رواه اصحابنا . ثم قال : ولو
قل بجواز البيع اذا ذهب منافعها بالكلية ، كدار انهدمت وهادت مواتا ولم يتمكن
من عمارتها ، ويشتري بثمانها وقفا ، كان وجها . وفى التلخيص جوز عند وقوع
الخلف الموجب للخراب ، وبدونه لم يجوز . وجوز فى القواعد بيع حصير المسجد
اذا خلق وخرج عن الانتفاع به فيه ، وبيع الجذع غير المنتفع به الا فى الاحراق .
هذه عبارات معظم المجوزين .

وابن الجنيّد اطلق المنع ، ونص ابن ادریس على اطلاق المنع ، وزعم الاجماع

على تحريم بيع المؤبد . والمصنف فى هذا الموضع من الارشاد قيد البيع بالخراب وادائه الى الخلف بين اربابه ، فخالف عبارات الاصحاب فى الخراب ، وخالف المحقق المقيد بأدائه الى الخلف بين الارباب . وفى الوقف من هذا الكتاب ، وبيع الوقف من الشرايع والقواعد جوز فيه شرط البيع عند ضرورة الخراج والمؤن وشراء غيره بضمنه . وفى المختلف جوز بيعه مع خرابه وعدم التمكن من عمارته او مع خوف فتنة بين اربابه يحصل منها فساد ولا يستدرك مع بقاءه . انتهى كلامه .

ومنه يعلم ان فى المسألة اقوالاً :

احدها : المنع مطلقاً . وهو المنقول عن ابن الجنيّد وابن ادریس .

وثانيها : المنع فى المؤبد خاصة . وهو مذهب الصدوق . واما غيره فيجوز .

وثالثها : قول الصدوق المذكور الا انهم قيدوا البيع فى غير المؤبد بالقيود المذكورة فى النهاية . وهو قول ابي الصلاح وابن البراج .

ورابعها - وهو المشهور - : الجواز مطلقاً ، بالشروط التى ذكروها على

اختلافها كما عرفت .

* * *

اقول : والاصل فى هذا الاختلاف اختلاف الافهام فيما رواه على بن مهزيار فى الصحيح ، قال : كتبت الى ابي جعفر عليه السلام ان فلانا ابتاع ضيعة فوقها وجعل لك فى الوقف الخمس ، ويسأل عن رأيك فى بيع حصتك من الارض او تقويمها على نفسه بما اشتراها به ، او يدعها موقوفة . فكتب عليه السلام الى : اعلم فلانا انى امره ان يبيع حتى من الضيعة ، وايصال ثمن ذلك الى ، وان ذلك رأى انشاء الله . او يقومها على نفسه ان كان ذلك اوفق له .

قال : وكتبت اليه : ان الرجل ذكر ان بين من وقف عليهم هذه الضيعة اختلافاً شديداً ، وانه ليس يأمن ان يتفاقم ذلك بينهم بعده ، فان كان ترى ان يبيع هذا الوقف

ويدفع الى كل انسان منهم ما كان وقف له من ذلك امرته . فكتب عليه السلام بخطه الى : واعلمه ان رأيي له ، ان كان قد علم الاختلاف ما بين اصحاب الوقف ان بيع الوقف امثل فانه ربما جاء في الاختلاف ما فيه تلف الاموال والنفوس (١) .

قال شيخنا الشهيد في الكتاب المذكور المتقدم ذكره - بعد نقل هذه الرواية - ماصورته : والذي جوز في غير المؤبد نظر الى صدر الرواية ، والاخر نظر الى هجزا . قلت : لو سلمت المكاتب فلا دلالة في الصدر ، اذا وقف مشروط بالقبول اذا كان على غير الجهات العامة ، ولم ينقل ان الامام قبل الوقف ، وانما قبل الجعل وامره ببيعه . وحملها على هذا اولى لموافقته الظاهر واما المعجز فدل على جواز البيع لخوف الفساد بالاختلاف من غير تقييد بخوف خرابه ، فيبقى باقى ما ذكره من القيود غير مدلول عليها منها . انتهى .

وظاهره هنا : اشتراط جواز البيع لخوف الفساد بالاختلاف خاصة . وفي الدروس اكتفى في جواز بيعه بخوف خرابه او خلف اربابه المؤدى الى فساد . وفي اللعة نسب الجواز - بما لو ادى بقاؤه الى خرابه لخلف اربابه - الى المشهور ، ولم يجزم بشيء . وقد لزمه ما سجل به على غيره من اختلاف الواحد منهم في فتواه في هذه المسألة .

وقال الصدوق - بعد ذكر الخبر المذكور - : هذا وقف كان عليهم دون من بعدهم ، ولو كان عليهم وعلى اولادهم ماتنا سلوا ومن بعدهم على فقراء المسلمين الى ان يرث الله الارض ومن عليها ، لم يجز بيعه ابداً .

اقول : والمعتمد هندي في معنى هذه الرواية ساوqفت عليه في كلام شيخنا المجلسي في حواشيه على بعض كتب الاخبار ، حيث قال : والذي يخطر بالبال انه يمكن حمل هذا الخبر على ما اذا لم يقبضهم الضيعة الموقوفة عليهم ولم يدفع اليهم . وحاصل

السؤال ان الواقف يعلم انه اذا دفعها اليهم يحصل منهم الاختلاف ويشند ، لحصول الاختلاف قبل الدفع بينهم فى تلك الضيقة ، اوفى أمر آخر . أيدعها موقوفة ويدفعها اليهم او يرجع عن الوقف ، لعدم لزومه بعد ، ويدفع اليهم ثمنها . ايها افضل؟ فكتب رحمه الله : البيع افضل لمكان الاختلاف المؤدى الى تلف النفوس والاموال . فظهر ان هذا الخبر ليس بصريح فى جواز بيع الوقف ، كما فهمه القوم ، واضطروا الى العمل به مع مخالفته لاصولهم . والقرينة : ان اول الخبر محمول عليه كما عرفت ، وان لم ندع اظهرية هذا الاحتمال او مساواته للآخر ، فليس ببعيد ، بحيث تأبى عنه القطرة السليمة فى مقام التأويل . والله الهادى الى سواء السبيل . انتهى كلامه ، علت فى الخلد أقدامه .

وما يشعر به آخر كلامه ، ان كان على سبيل التنزل والمجارة مع القوم لمجيد ، والا فانه لامعنى للخبر غير ما ذكره ، فانه هو الذى ينطبق عليه سياقه . ويؤيده زيادة على ما ذكره - ان البيع فى الخبر انما وقع من الواقف ، وهو ظاهر فى بقاء الوقف فى يده ، والمدعى فى كلام الاصحاب : ان البيع من الموقوف عليهم ، لحصول الاختلاف فى الوقف ، والخبر لاصراحة فيه على حصول الاختلاف فى الوقف . وبعبارة اخرى - ايضا - ان هؤلاء الموقوف عليهم من اهل هذه الطبقة لاختصاص لهم بالوقف ، بل نسبتهم اليه كنسبة سائر الطبقات المتأخرة ، فهو من قبيل المال المشترك الذى لا يجوز لاحد الشركاء بيعه كلا ، وانما يبيع حصته المختصة به ، والموقوف عليه هناليس له حصة فى العين وانما له الانتفاع بالنماء مدة حياته ، ثم ينتقل الى غيره ، لان الوقف - كما عرفوه - عبارة عن تحبيس الاصل وتسييل المنفعة .

ويؤكده قوله رحمه الله فى صحيحة الصنفار الآتية انشاء الله تعالى «الوقوف على حسب ما يوقفها اهلها» وكذا جملة من الاخبار الآتية فى المقام انشاء الله تعالى . ويزيده تأكيداً - ايضا - الادلة العامة من آية اورواية ، الدالة على المنع من التصرف فيما لا يملكه

الانسان ، ويتأكد ذلك بما اذا اشترط الواقف فى اصل الوقف بان لا يبيع ولا يوهب .
ولوقيل بانه متى ادى الاختلاف الى ذهابه وانعدامه فالبيع اولى ، فانه مع
كونه غير مسموع فى مقابلة النصوص ، مدفوع بانه يمكن استدراك ذلك بان يرجع
الامر الى ولى الحسبة ، فيقيم له ناظراً لاصلاحه وصرفه فى مصارفه . وبالجمله فان
الظاهر عندى من الرواية المذكورة انها ليست فى شيء مما نحن فيه ، فجميع ما طالوا
به من الكلام فى المقام نفخ فى غير ضرام .

* * *

ومن الاقوال فى المسألة - ايضا - زيادة على الاربعة المتقدمة - خروج الموقوف
عن الانتفاع به فيما وقف عليه ، كجذع منكسرو حصير خلق ونحوهما . قيل : فلا يبعد
للمتولى الخاص بيعه ، ومع عدمه فالحاكم اوسائر عدول المؤمنين . وشراء ما ينتفع
فيه ، لانه احسان وتحصيل غرض الواقف مهما امكن .

* * *

ومنها - ايضا - جواز البيع اذا حصل للموقوف عليهم حاجة شديدة وضرورة
تامة لا تندفع بعله الوقف ، وتندفع ببيعه . وعليه يدل ظاهر خبر جعفر بن حسان الا ترى
انشاء الله .

والواجب - اولا - نقل ما وصل الينا من اخبار المسألة ثم الكلام فيها بما رزق الله
فهمه منها . فمنها : مارواه الصدوق والشيخ فى الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار :
انه كتب بعض اصحابنا الى ابي محمد الحسن عليه السلام فى الوقف وما روى فيه عن
آبائه - عليهم السلام - فوقع : «الوقوف تكون على حسب ما يوقفها اهلها» (١) ورواه
الكلينى عن محمد بن يحيى .

ومنها : مارواه فى الكافى فى القوى عن على بن راشد ، قال : سألت ابا الحسن

عليه السلام قلت : جعلت فداك اشتريت ارضا الى جنب ضيعتى بألفى درهم ، فلما وفيت المال خبرت ان الارض وقف . فقال : لا يجوز شراؤ الوقف ولا تدخل الغلة فى ملكك ، وادفعها الى من اوقفت عليه . قلت لا اعرف لهاربا . فقال : تصدق بغلتها (١) .

ومارواه الكلينى والشيخ فى الصحيح عن ايوب بن عطية الحذاء ، قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : قسم رسول الله ﷺ الفىء فأصاب علياً ارض فاحتر فيها حيناً فخرج ماء ينبع فى السماء كهياة عنق البعير ، فسامها «حين ينبع» فجاء البشير يبشره . فقال عليه السلام : بشر الوارث ، هى صدقة بتأ بتلا . فى حجيج بيت الله وعابر سبيل الله ، لاتباع ولا توهب ولا تورث ، فمن باعها او وهبها فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا (٢) .

ومارواه الصدوق فى الفقيه عن ربعى بن عبد الله ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : تصدق امير المؤمنين عليه السلام بدارله فى المدينة فى بنى زريق ، فكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما تصدق به على بن ابي طالب وهو حى سوى ، تصدق بداره التى فى بنى زريق ، لاتباع ولا توهب حتى يرثها الذى يرث السموات والارض ، واسكن هذه الصدقة حالاته ما عشن وعاش عقبه ، فاذا انقرضوا فهى لنوى الحاجة من المسلمين (٣) .

ومارواه فى الكافى والتهذيب عن عجلان ابي صالح ، قال : املى على ابو عبد الله عليه السلام : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما تصدق به فلان بن فلان وهو حى سوى ، بداره التى فى بنى فلان بحدودها ، صدقة لاتباع ولا توهب ولا تورث ، حتى يرثها وارث السموات والارض ، وانه قد اسكن صدقته هذه فلانا وعقبه ، فاذا انقرضوا فهى

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧١ حديث ١ : باب ١٧ :

٢- الوسائل ج ١٣ ص ٣٠٣ حديث ٢ :

٣- الوسائل ج ١٤ ص ٣٠٤ حديث ٤ :

على ذوى الحاجة من المسلمين (١) .

اقول : وهذه الاخبار كلها - ونحوها غيرها - ظاهرة الدلالة واضحة المقالة في

تحريم بيع الوقف .

واجاب عنها شيخنا الشهيد بأنها عامة ، والرواية الاولى خاصة ، فيبنى العام على

الخاص .

وفيه ما عرفت : ان تلك الروايات لا دلالة لها على ما ادعوه منها - كما اوضحناه -

ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة . فى الصحيح ، عن جعفر بن حنان ، وهو غير

موثق (٢) - قال : سألت الصادق عليه السلام عن رجل اوقف غلة له على قرابته من ابيه

وقرابته من امه ، واوصى لرجل ولعقبه من تلك الغلة ليس بينه وبينه قرابة بثلاثمائة

درهم كل سنة ، ويقسم الباقي على قرابته من ابيه وقرابته من امه . فقال : جائز للذى

اوصى له بذلك . قلت أرأيت ان لم تخرج من غلة الارض التى اوقفها الا خمسمائة درهم .

فقال : أليس فى وصيته ان يعطى الذى اوصى له من الغلة ثلاثمائة درهم ، ويقسم الباقي

على قرابته من ابيه وقرابته من امه ؟ قلت : نعم . قال : ليس لقرابته ان يأخذوا من

الغلة شيئا حتى يوفوا الموصى له ثلاثمائة درهم ، ثم لهم ما يبقى بعد ذلك - الى ان

قال - قلت : فللورثة من قرابة الميت ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكن لهم ما يخرج

من الغلة ؟ قال . نعم اذا كانوا رضوا كلهم ، وكان البيع خيرا لهم باعوا (٣) .

اقول : وبهذه الرواية استدل من قال بجواز بيع الوقف مع الحاجة والضرورة

اذا لم تف الغلة بذلك .

١- الوسائل ج ١٣ ص ٣٠٣ حديث : ٣

٢- اى لم يؤثروه صريحا وان كانت تظهر وثاقته من بعض القرائن كما لا يخفى على

من راجع ترجمة الرجل .

٣- الوسائل ج ١٣ ص ٣٠٦ حديث : ٨

وظاهر شيخنا الشهيد فى الكتاب المذكور : القول بها ، فانه بعد ان طعن فيها
اولا ، قال فى آخر البحث : والاجود العمل بما تضمنه الحديثان السابقان . و اشار بهما
الى صحيحة على بن مهزيار والى هذه الرواية . وقد عرفت الجواب عن الصحيحة
المذكورة . واما هذه الرواية فهى غير ظاهرة فى كون الوقف فيها مؤبداً ، فحملها
على غير المؤبد - كما هو ظاهرها - طريق الجمع بينها وبين ما ذكرنا من الاخبار
الصحيحة الصريحة فى تحريم بيع الوقف المؤبد .
واكثر الاصحاب - ممن قال بالقول المشهور - ردوا هذه الرواية بضعف
السند .

ثم ان جملة ممن صرح بجواز البيع - فيما دلت عليه صحيحة على بن مهزيار -
اوجب ان يشترى بالقيمة ما يكون عوضه وفقاً .
قال فى الروضة : وحيث يجوز بيعه يشترى بثمنه ما يكون وفقاً على ذلك الوجه
ان امكن ، مراعي الاقرب الى صفته فالاقرب ، والمتولى لذلك الناظر ان كان والالموقوف
عليهم اذا انحصروا ، والا الناظر العام . انتهى .
وانت خبير بأنه مع قطع النظر عن الرواية التى استندوا اليها فى المقام -
لماعرفت من النقض والابرام والرجوع الى اقوالهم المتقدمة وان كانت مختلفة مضطربة
- فانه لا يطرد هذا الحكم كلياً على تقدير القول بالجواز ، وانما يتم على البعض ، ولعله
الاقل من تلك الاقوال ، وذلك فان من المجوزين من جعل السبب المجوز فى جواز
البيع هو شدة احتياج الموقوف عليهم لعدم وفاء الغلة بذلك ، ومقتضى ذلك انما هو
اكل ثمنه والتصرف فيه بالملك لا بالشراء ، وهو ظاهر . ومنهم من جعل السبب المجوز
خوف خرابه او خوف الخلف بين اربابه . وعلى هذا ايضا لامعنى للشراء بثمنه
ما يجعل وفقاً ، لجريان العلتين المذكورتين فيه ، لانه كما يخاف على الاول من احد
الامرئين ، كذلك يخاف على الثانى بعد البيع والشراء ، اذ العلة واحدة .

نعم يمكن ذلك بناء على من يجعل علة الجواز خرابه بالفعل وعدم الانتفاع به بالكلية ، مع ما عرفت من انه لا دليل عليه . وبالجمله فانى لا اعرف لهم دليلا على الحكم المذكور ، مع ما عرفت فى الانطباق على اقوالهم من القصور .

المسألة الخامسة

لا خلاف بين الاصحاب بل وغيرهم - تفريعا على ما تقدم فى سابق هذه المسألة - فى عدم جواز بيع ام الولد ، مع حياة ولدها ودفع قيمتها او القدرة على دفعها . والمراد بها امة حملت فى ملك سيدها منه . ويتحقق الاستيلاء بملوقها به فى ملكه ، وان لم تلجه الروح . والتقيد بحياة ولدها - كما ذكرنا ووقع فى كثير من عبارات الاصحاب - مبنى على الغالب او التجوز ، لانه قبل ولوج الروح لا يوصف بالحياة .

والحق بالبيع هنا سائر ما يخرجها عن الملك ايضا كالهبة والصلح وغيرهما ، للاشتراك فى العلة ، ولانه لو جوز غيره لانتفى فائدة منعه وتحريمه وهى بقاؤها على الملك لتعتق على ولدها .

وقد ذكر الاصحاب جملة من المواضع التى يجوز بيعها فيها : منها : ما اذامات ولدها ، فانها تكون كغيرها من الاماء . وهذا مما لا خلاف فيه عندنا .

ويدل عليه جملة من الاخبار الاتية فى المقام انشاء الله تعالى . ومنها : ما اذا كان ثمنها ديناً على مولاها . مع اعساره . والمراد باعساره : ان لا يكون له مال زائداً على المستثنيات فى وفاء الدين . وهل يشترط موت المالك ؟ قال فى الشرايع : فيه تردد . وقال فى المسالك :

الاقوى عدم اشتراط موته ، لاطلاق النص ، ثم قال : وهذا ان الفردان المستثيان
مورد النص وقد الحق بهما بعض الاصحاب مواضع اخر ، انتهى .
والواجب - اولا - نقل الاخبار المتعلقة بهذا المقام ، ثم الكلام فيها ببادلت
عليه من الاحكام .

فمنها : ما فى الكافى عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام فى رجل اشترى جارية
بطاؤها فولدت له ولداً فمات ولدها فقال : ان شاؤا باعوها فى الدين الذى يكون
على مولاهما من ثمنها ، وان كان لها ولد قوم على ولدها من نصيبه (١) .

وعن عمر بن يزيد عن ابى الحسن الاول عليه السلام قال : سألته عن ام الولد تباع
فى الدين ؟ قال : نعم فى ثمن رقبته (٢) .

وعن عمر بن يزيد فى الصحيح ، قال : قلت للصادق عليه السلام كما فى الكافى ، او
قلت لابي ابراهيم عليه السلام كما فى الفقيه : أسألك ؟ فقال : سل . قلت : لم باع امير المؤمنين
عليه السلام امهات الاولاد ؟ قال فى فكاكه رقابهن . قلت : وكيف ذلك ؟ قال : ايما رجل اشترى
جارية فأولدها ثم لم يؤد ثمنها ولم يدع من المال ما يؤدى عنه ، اخذ ولدها منها فبيعت
واذى ثمنها . قلت : فبيعهن فيما سوى ذلك من دين ؟ قال : لا (٣) .

وفى الكافى عن يونس فى ام ولد ليس لها ولد ، مات ولدها ومات عنها صاحبها
ولم يعتقها ، هل يحل لاحد تزويجها ؟ قال : لا هى امة لا يحل لاحد تزويجها الا بعتق من
الورثة . فان كان لها ولد وليس على الميت دين فهى للولد ، واذا ملكها الولد فقد
عتقت بملك ولدها لها ، وان كانت بين شركاء فقد عتقت من نصيب ولدها ، وتستسعى
فى بقية ثمنها (٤) .

١- الوسائل ج ١٣ ص ٥١ حديث ٤ :

٢- الوسائل ج ١٣ ص ٥١ حديث ٢ :

٣- المصدر حديث ١ :

٤- المصدر ج ١٦ ص ١٢٦ حديث ٣ :

وفى التهذيب عن ابى بصير، قال: سألت الصادق عليه السلام عن رجل اشترى جارية يطاؤها فولدت له ولداً فمات. فقال: ان شاء ان يبيعها باعها وان مات مولاهما وعليه دين قومت على ابنها، فان كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ثم يجبر على قيمتها، وان مات ابنها قبل امه بيعت في الميراث ان شاء الورثة (١).

وعن ابى بصير عن الصادق عليه السلام فى رجل اشترى جارية يطاؤها فولدت له ولداً فمات، قال ان شاء الورثة ان يبيعوها باعوها فى الدين الذى يكون على مولاهما من ثمنها، وان كان لها ولد قومت على ولدها من نصيبه، وان كان ولدها صغيراً انتظر به حتى يكبر. الحديث السابق (٢).

وعن ابى بصير عن الصادق عليه السلام فى رجل اشترى جارية فولدت منه ولداً فمات، قال ان شاء ان يبيعها، باعها فى الدين الذى يكون على مولاهما من ثمنها. الحديث كما تقدم (٣).

اقول: مما يدل على الفرد الاول - اعنى جواز البيع مع موت الولد - الرواية الاولى. وذكر الدين الذى على مولاهما انما خرج مخرج التمثيل. ورواية يونس ورواية ابى بصير الاولى من التهذيب لقوله عليه السلام فى صدرها «ان شاء ان يبيعها باعها» وفى عجزها «فان مات ابنها قبل امه بيعت فى ميراث الورثة ان شاء الورثة» ومثلها الرواية التى بعد هذه الرواية.

وبالجملة فان الحكم المذكور متفق عليه رواية وفتوى.

اما الفرد الثانى - اعنى بيعها مع وجود الولد فى اداء قيمتها - فيدل عليه رواية عمر بن يزيد الاولى، وظهرها جواز البيع فى حال حياة السيد او بعد موته. ولعل قوله

١- المصدر ج ١٣ ص ٥٢ حديث ٥٤٥

٢- المصدر السابق

٣- المصدر نفسه

فى المسالك فيما قدمنا من كلامه «لاطلاق النص» اشارة الى هذه الرواية .

وبه يظهر ان اعتراض المحقق الاردبيلى - فى شرح الارشاد - على شيخنا المذكور فى هذا المقام ، انما نشأ عن غفلة عن مراجعة الخبر المذكور ، حيث قال : والظاهر عدم الخلاف اذا كان بعد موت المولى ، ويدل عليه رواية ابى بصير عن ابى محمد الله عليه السلام ، ثم نقل الرواية الثانية من روايات ابى بصير الثلاث الاخيرة المنقولة من التهذيب .

ثم قال : وهذه غير صحيحة ، لوجود المجهول مثل القصرى وخداش ، ولوجود محمد بن عيسى المشترك . على ان فى متنها ايضا تأملا ، ومارأيت غيرها . ففى استثناء غير العورتين ، بل فى استثناء بيعها مع حياة المولى ايضا تأمل . وما عرفت وجه تعليل هذا الفرد بقوله - فى شرح الشرايع - «لاطلاق النص» ومارأيت نصا آخر . وفى دلالة هذه على البيع بعد موت المولى فقط ايضا تأمل ظاهر ، فيمكن الاختصار على موضع الوفاق وهو البيع فى الدين مع موت المولى وموت الولد . فلا يستثنى غيرهما من موضع الاجماع . ولكن لا يبعد ان يقال : ان الاستصحاب وادلة العقل والنقل دل على جواز التصرف فى الاملاك مطلقا ، فيجوز مطلق التصرف فى ام الولد ، بيعها مطلقا وغيره الا ما خرج بدليل ، ومثبت بالدليل وهو الاجماع هنا لا فى منع البيع مع بقاء الولد وعدم احسار المولى بثمنها ، فيجوز بمجرد موت الولد مطلقا ، لعدم الاجماع ، وفى ثمن رقبته كذلك لذلك ، فتأمل واحتط . انتهى .

اقول : ما ذهب اليه من تخصيص الجواز بموت المولى احد القولين فى المسألة وهو منقول ايضا عن ابن حمزة فانه شرط فى بيعها فى ثمن رقبته بعد موت مولاها . قال السيد السند فى شرح الارشاد ، ورده جدى باطلاق النص ، فانه تناول لموت المولى وعدمه ، ويشكل بان ظاهر قوله عليه السلام «ولم يدع من المال ما يؤدى عنه» وقوع البيع بعد وفاة المولى ، فيشكل الاستدلال بها على الجواز مطلقا . انتهى .

اقول :وكلام السيد السندهنا - ايضا - مبنى على عدم الاطلاع على رواية عمر ابن يزيد المتقدمة ، وانما اطلع على صحيحته، ولاريب انها ظاهرة فيما ذكره ، لكن الرواية المشار اليها ظاهرة فيما ذكرنا من الاطلاق كما لا يخفى .

واما ما اطال به المحقق الاردبيلي - هنا مما قدمنا نقله عنه - فلا يخفى ما فيه . ولكن عذره ظاهر ، حيث انه لم يشرح بريد نظره فى روايات المسألة ، ولم يقف منها الا على هذه الرواية المجملة ، والافقد عرفت ان رواية ابى بصير ، وهى الاولى من روايات التهذيب ، ظاهرة فى بيعها بعدموت الولد وحياة الاب . وان البائع هو الاب لانه سأل عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولدا فمات - يعنى الولد - فقال : ان شاء ان يبيعها باعها . يعنى ان شاء ذلك الرجل الذى اشترى الجارية بعد موت الولد ان يبيع الجارية باعها . ولا يجوز ان يكون الضمير فى مات راجعا الى الرجل ، لانه لا معنى لقوله ان شاء ان يبيعها .

بقى قوله - بعد هذا الكلام - «وان مات مولاه و عليه دين» فانه يجب ارتكاب التأويل فيه والتقدير ، بان يكون المعنى «وان مات مولاه مع بقاء الولد وعدم موته... الى آخر ما ذكر فى الخبر .

ومثل رواية ابى بصير الاولى وروايته الثالثة - ايضا - من روايات الشيخ ، بارجاع الضمير فى مات الى الولد كما ذكرنا فى الاولى .

وجه الاشكال عنده فى الرواية التى نقلها : انه جعل الضمير فى «فمات» راجعا الى الرجل الذى اشترى الجارية . والظاهر انما هو رجوعه الى الولد ، لقوله بعد ذلك «وان كان لها ولد» . وهو قد اعتضد فيما ذهب اليه بقوله «بأعوها فى الدين الذى يكون على مولاه من ثمنها» وفيه : انه لادلالة على الحصر فى هذا الفرد . فيجوز ان يكون انما خرج مخرج التمثيل ، لانه اظهر الافراد . وكيف كان فانه ينافر هذا المعنى ما ذكرنا من قوله - بعد ذلك - «وان كان لها ولد» .

وبالجملة فان روايات ابي بصير الثلاثة الاخيرة . لا تخلو من تشويش فى معانيها واضطراب فى ربط الفاظها .

ثم ان ما يدل - ايضا - على بيعها فى قيمتها مع وجود الوالد : صحيحة عمر بن يزيد ، وظاهرها : البيع بعدموت المالك ، كما جرح اليه . وبما ذكرنا يظهر لك صحة استثناء هذين الموضعين من تحريم بيع ام الولد .

* * *

واما ما رواه فى الكافى والفقيه فى الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر - عليه السلام - قال سألت عن ام الولد . قال : امة ، تباع وتوهب وتورث ، وحدها حد الامة (١) .

وفى الصحيح عن وهب ابن عبد ربه . عن ابي عبد الله - عليه السلام - فى رجل زوج ام ولد له عبدآله ، ثم مات السيد ، قال : لا خيار لها على العبد ، هى مملوكة للورثة (٢) .

وهذان الخبران لمخالفتهما لما عليه ظاهر اتفاق الاصحاب ، من ان حكم ام الولد غير حكم من لم يكن لها ولد ، وانها تنعتق بموت السيد على ابنها من حصته من الميراث ، تأولوها بالحمل على من مات ولدها ، وان التسمية بذلك وقع تجوزاً باعتبار ما كان .

ويدل على ذلك ما رواه فى الفقيه عن زرارة فى الصحيح عن ابي جعفر ^{عليه السلام} قال : ام الولد حدها حد الامة اذا لم يكن لها ولد (٣) .

واما خبر وهب بن عبد ربه ، فهو وان رواه الصدوق بما قدمنا نقله عنه ، الا ان

١- الوسائل ج ١٣ ص ٥٢ حديث : ٣

٢- الفقيه ج ٣ ص ٨٢ حديث : ٢٩٥

٣- الفقيه ج ٤ ص ٣٢ حديث : ٩٢-٣

الشيخ رواه بما يندفع به عنه الاشكال ويحول به الاختلال ، حيث انه رواه هكذا :
عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل زوج عبدأله من ام ولد له ولاولاد لها من السيد
ثم مات السيد ... الى آخر ما تقدم (١) .
وظاهر الصدوق في الفقيه حيث اقتصر على نقل الخبرين الاولين القول بمضمونها
بناء على ما ذكره في صدر كتابه .

وظاهره فيه - ايضا - ان ام الولد لا تعتق على ولدها بمجرد ملكه لها ، بل
تحتاج الى ان يعتقها ، كما يدل عليه بعض الاخبار ، وهو خلاف ما عليه كافة الاصحاب
في هذا الباب ، وسيجيء تحقيق المسألة في محلها انشاء الله تعالى ، وفق الله لبلوغه .

* * *

اقول : ومن المواضع التي زادها جملة من الاصحاب وجوزوا بيع ام الولد
فيها : ما ذكره شيخنا في اللمعة وهي ثمانية ، وزاد عليه غيره ما تبلغ الى عشرين موضعاً ،
ونحن نذكرها واحداً واحداً لتحصيل الاحاطة بالاطلاع عليها :
(احدها) : في ثمن رقبتها مع اعسار مولاه ، سواء كان حياً او ميتاً . قاله
الشارح . امامع الموت فموضع وفاق ، وامامع الحياة فعلى اصح القولين ، لاطلاق
النص .

(ثانيها) : اذا جنت على غير مولاه . قال الشارح : فيدفع ثمنها في الجناية
او رقبتها ان رضى المجنى عليه ، ولو كانت الجناية على مولاه لم يجز ، لانه لم يثبت
له مال على ماله .

(ثالثها) : اذا عجز مولاه عن نفقتها . قال الشارح : ولو امكن تأديها يبيع
بعضها وجب الاقتصار عليه ، وقوفا فيما خالف الاصل على موضع الضرورة .
(رابعها) : اذامات قريبها ولاوارث له سواها . قال الشارح : لتعتق وترثه ،

وهو تعجيل عتق اولى بالحكم من بقائها لتعتق بعد وفاة مولاها .

و(خامسها) : اذا كان علوقها بعد الارتهان . قال الشارح : فيقدم حق المرنهين لسبقه . وقيل : يقدم حق الاستيلاء لبناء العتق على التغليب . ولعموم النهى عن بيعها . و(سادسها) : اذا كان علوقها بعد الافلاس . قال الشارح اى بعد الحجر على المفلس ، فان مجرد ظهور الافلاس على المفلس لا يوجب تعلق حق الديان بالمال والخلاف هنا كالرهن .

و (سابعها) : اذامات مولاها ولم يخلف سواها وعليه دين مستغرق ، وان لم يكن ثمنها لها . قال الشارح : لانها انما تنعتق بموت مولاها من نصيب ولدها ، ولا نصيب له مع استغراق الدين ، فلا تعتق فتصرف فى الدين .

و (ثامنها) : بيعها على من تنعتق عليه ، فانه فى قوة العتق . قال الشارح : فيكون تعجيل خير يستفاد من مفهوم الموافقة ، حيث ان المنع من البيع لاجل العتق .

و(تاسعها) : بيعها بشرط العتق .

قال المصنف : وفى جواز بيعها بشرط العتق نظر . اقربه الجواز . قال الشارح : لما ذكر ، فان لم يف المشتري بالشرط فسخ البيع وجوبا ، فان لم يفسخه المولى احتل انفساخه بنفسه ، وفسخ الحاكم ان اتفق .

وهذا موضع تاسع .

وما عدا الموضع الاول من هذه المواضع غير منصوب بخصوصه ، وللنظر فيه مجال ، وقد حكاه فى الدروس بلفظ قيل ، وبعضها جعله احتمالا من غير ترجيح لشيء .

ثم قال الشارح : وزاد بعضهم مواضع اخر :

و(عاشرها) : فى كفن سيدها اذا لم يخلف سواها ولم يمكن بيع بعضها فيه

والاقتصر عليه .

و (حادى عشرها) : اذا اسلمت قبل مولاها اذ لانصيب لولدها .

و(ثالث عشرها) : اذا جنت على مولاها جناية تستغرق قيمتها .

و(رابع عشرها) : اذا قتلته خطأ .

و(خامس عشرها) : اذا حملت فى زمن خيار البائع او المشتري ثم فسخ البائع

بخياريه .

و(سادس عشرها) : اذا خرج مولاها عن الذمة وملكت امواله التى هى منها .

و(سابع عشرها) : اذا لحقت هى بدار الحرب ثم استرقت .

و(ثامن عشرها) : اذا كانت لمكاتب مشروط ثم فسخ كتابته .

و(تاسع عشرها) : اذا شرط اداء الضمان منها قبل الاستيلاء ثم اولدها ، فان

حق المضمون له اسبق من حق الاستيلاء كالرهن والفلس السابقين .

و(العشرون) . اذا اسلم ابوها او جدوها وهى مجنونة او صغيرة ثم استولدها

الكافر بعد البلوغ قبل ان تخرج من ملكه . وهذه فى حكم اسلامها عنده .

وفى كثير من هذه المواضع نظر . انتهى .

اقول : قد تقدم فى صحيفه عمر بن يزيد : انها لاتباع فيما سوى تلك الصورة

المتفق عليها .

وانت خبير بان الظاهر ان مبنى من ذكر هذه الصور الزائدة على محل النص

هو ان ام الولد حكمها حكم غيرها من اموال السيد الا فى تلك الصورة الخاصة .

ولا يخفى ما فيه ، فانه قياس مع الفارق ، لان هذه قد تشبثت بالحرية بسبب الولد ،

ومن الجائز ان الاستيلاء قد صار مانعا من التصرف فيها بهذه الوجوه التى ذكروها ،

ومقدما عليها ، وحيث قد تكون موروثه بعد موت السيد وان كان عليه دين مستغرق او نحو

ذلك من الامور التى ادعوا انها مقدمة على الاستيلاء ، وابنها من جملة الورثة فتعتق

عليه بالحصة التى له .

وهو جيد من حيث الاعتبار المذكور ، وان كانت الفتوى به محل توقف ، لعدم النص الصريح بذلك ، ثم يسرى العتق وتستسعى ، او يفكها الولد ، كما تضمنته الاخبار ، وتخرج الصحيحة المذكورة شاهداً على ذلك ، وكذا مفهوم صحيحة زرارة ، وقوله فيها «ام الولد حدها حد الامة اذ لم يكن لها ولد» فان مفهومها : انه اذا كان لها ولد فانها ليست على حد الامة التى يباح التصرف فيها بتلك الانواع المذكورة ونحوها .

واما حمل الحد فى الرواية المذكورة على الحد الذى يوجبه الجنابة ، بمعنى انها اذا فعلت ما يوجب الحد فان حدها حد الامة التى ليست ام ولد اذ لم يكن لها ولد ، فالظاهر بعده ، وان كان الصدوق قد ذكر الخبر المذكور ، فى باب الحدود حملاله على ذلك ، بناء على مذهبه الذى قدمنا الاشارة اليه ، من ان ام الولد عنده كغيرها ممن لا ولد لها ، الا ان يعتقها ابنها .

وهو مذهب غريب مخالف لظاهر اتفاق الاصحاب من انها تنعتق على ابنها من نصيبه كلا او بعضا بمجرد الملك من غير توقف على عتق . ويدل عليه جملة من الاخبار ، وان كان ما ذكره الصدوق هنا ايضا قد دلت عليه صحيحة محمد بن قيس ، ولتحقيق المسألة المذكورة محل آخر يأتى انشاء الله تعالى .

* * *

بقى هنا شيء آخر يجب التنبيه عليه ، وهو انه لو مات ولد الامة ولكن له ولد (١) فهل يصدق عليها بذلك انها ام ولد ام لا ؟ فقيل بالاول لانه ولد ، وقيل بالثانى لعموم ما دل على ان ام ولد اذا مات ابنها ترجع الى محض الرق ، فانه يتناول موضع النزاع ، وقيل : ان كان ولد ولدها وارثاً ، بان لا يكون للمولى ولد لصلبه كان حكمه حكم الولد ، لانها تنعتق عليه ، وان لم يكن وارثاً لم يكن حكمه حكم الولد ، لانتهاء الملك المقتضى للعتق .

واختار هذا التفصيل السيد السند السيد محمد - قدس سره - في شرح النافع.

المسألة السادسة

من فروع ما تقدم من اشتراط كون المبيع طلقا : عدم جواز بيع الرهن ايضا الا مع الاذن ، وبيع العبد الجاني على التفصيل الاتي انشاء الله تعالى .
امسا الاول ، فظاهر بالنسبة الى الراهن ، لانه بالرهن صار ممنوعا من بيعه ، بل مطلق التصرف فيه الا باذن المرتهن . واما المرتهن فظاهر لانه غير مالك الا ان يكون وكلا من قبل الراهن في البيع ، فيتوقف بيعه على الاذن من المالك ، وان امتنع استاذن الحاكم الشرعي ، وان تعذر جاز له البيع بنفسه على الاظهر . وكيف كان فانه لا يجوز له بيع الرهن مطلقا ، بل على بعض الوجوه . وتحقيق المقام كما هو حقه يأتي انشاء الله تعالى في بابيه .

واما الثاني ، فالمشهور بين الاصحاب انه لا تمنع جنابة العبد عن بيعه ، عمدا كانت الجنابة او خطأ ، ونقل عن الشيخ في المبسوط الخلاف هنا في جنابة العبد عمدا فابطل البيع ، لتخيير المجنى عليه بين استرقاقه وقتله ، ورد بأنه غير مانع من صحة البيع ، لعدم اقتضائه خروجه عن ملك مالكة . نعم يصير لزوم البيع مراعى برضى المجنى بفدائه بالمال فان قبله وفكه المولى لزم البيع ، وان قتله أو استرقه بطل وتفصيل هذه الجملة بوجه أبسط ونمط اضبط ان يقال لو جنى العبد خطأ لم تمنع جنابته عن بيعه لانه لا يخرج بالجنابة عن ملك مولاه ، والمولى مخير في فكه ، فان شاء فكه باقل الامرين من ارش الجنابة ، اذ هو اللازم بمقتضى الجنابة ، وقيمته اذ الجاني لا يجنى اكثر من نفسه ، وان شاء دفعه الى المجنى عليه او وليه ليستوفي من رقبته ذلك ، فلو باع بعد الجنابة كان التزاما بالفداء على احد القولين ، ثم ان فداه والاجاز للمجنى عليه استرقاقه ، فينفسخ البيع وان استوعب الجنابة قيمته ، لان حقه اسبق ، وان لم يستوعب

رجع بقدر ارشه على المشتري فلم يفسخ البيع فى نفسه .
نعم لو كان المشتري جاهلا بعيه تخير ايضا بين الفسخ والرجوع بالثمن وبين
الامضاء وله الرجوع حينئذ بالثمن فيما لو كانت الجناية مستوعبة لرقبته واخذها ،
وان كانت غير مستوعبة لرقبته رجع بقدر ارشه ، ولو كان المشتري عالما بعيه راضيا
بتعلق الحق به لم يرجع بشىء ، لانه اشترى معيبا عالما بعيه .
ثم ان فداء السيد او المشتري فالبيع بحاله ، والابطال مع الاستيعاب وفداء
المشتري له ، كقضاء دين غيره يعتبر فى رجوعه عليه اذنه فيه .
هذا كله فى الجناية خطأ ، ولو جنى عمداً فالمشهور ان البيع موقوف على
رضى المعنى عليه او وليه ، لان التخير فى جنابة العبد اليهما . وان لم يخرج عن
ملك سيده ، وبالنظر الى الثانى يقع البيع ، وبالنظر الى الاول يثبت التخير . وذهب
الشيخ هنا الى بطلان البيع كما تقدم ، وقد تقدم بيان ما فيه ، وانه لا يقصر عن بيع
القضولى .
ثم على القول المشهور ، ان اجاز البيع ورضى بفدائه بالمال وفكه المولى
لزم البيع ، وان قتله او استرقه بطل . كذا يستفاد من تصارييف كلامهم الدائر فى المقام
على رؤوس اقلامهم .
وفى استفادة كثير من هذه التفاصيل من الاخبار اشكال . وتحقق المسألة - كما
هو حقه - بأتى انشاء الله تعالى فى محله اللاتى بها .

المسألة السابعة

من الشروط المعتبرة : معلومية الثمن والضمن ، حذراً من الفرر المنهى عنه
وقطعا للنزاع . ولكن المعلومية لكل شىء بحسبه ، كما يأتى انشاء الله تعالى .

والكلام هنا يقع فى مواضع :

الاول : قد صرحوا بأنه يشترط العلم بالثمن قدرأ ووصفاً وجنسا ، قبل ايقاع عقد البيع ، فلا يصح البيع بحكم احد المتبايعين او اجنبى اجماعاً . ولا بالثمن المجهول القدر ، وان كان مشاهداً ، لبقاء الجهالة ، وثبوت الغرر المنفى معها ، خلافاً للشيخ فى الموزون . وللمرتضى فى مال السلم . ولا بن الجنيد فى المجهول مطلقاً ، اذا كان المبيع صبرة ، مع اختلافهما جنساً . ولا مجهول الصفة ، كمئة درهم ، وان كانت مشاهدة لا يعلم وصفها ، مع تعدد النقد الموجود يومئذ . ومجهول الجنس ، وان علم قدره ، لتحقق الجهالة فى الجميع .

اقول : ما ذكره من عدم صحة البيع بحكم احد المتبايعين ، فهو وان ادعى عليه الاجماع فى التذكرة ، الا انه قدروى الصدوق فى الفقيه ، والشيخ فى التهذيب ، عن الحسن بن محبوب ، عن رفاعه ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت : ساومت رجلاً بجارية له فباعنيها بحكمى فقبضتها منه على ذلك ، ثم بعثت اليه بالف درهم ، فقلت له : هذه الف درهم حكمى عليك ان تقبلها فأبى ان يقبضها منى ، وقد كنت مستتها قبل ان ابعث اليه بالثمن فقال : ارى ان تقوم الجارية قيمة عادلة ، فان كان قيمتها اكثر مما بعثت اليه كان عليك ان ترد عليه ما نقص من القيمة ، وان كان ثمنها اقل مما بعثت اليه فهو له . قلت : ارايت ان اصببت بها عيباً بعد ما مستتها ، قال : ليس لك ان تردّها اليه ، ولك ان تأخذ قيمة ما بين الصحة والعيب منه (١) .

ورواه الكليني عن العدة عن سهل واحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب مثله . وطريق الصدوق فى المشيخة الى الحسن بن محبوب صحيح كما فى الخلاصة . وطريق الكليني ظاهر الصحة ، وطريق الشيخ الى الحسن بن محبوب حسن بإبراهيم بن هاشم الذى هو فى حكم الصحيح عندهم ، بل هو من الصحيح على الاصطلاح الجديد ،

فالرواية من جهة السند لا يتطرق اليها طعن .

وهي - كما ترى - ظاهرة في خلاف مذكروه ، وقد اضطرب في التفصيص عنها كلام جملة من المتأخرين .

قال المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد - بعد ذكر الرواية وبيان صحة سندها - ماصورته : وهي تدل على جواز الجهل في الثمن ، وانه يقع البيع صحيحا ، وينصرف الى القيمة السوقية اذا بيع بحكم المشتري . ولكن نقل العلامة في التذكرة الاجماع على اشتراط العلم مع عدم ظهور خلافه ، يمنع القول بها ، ولكن تأويلها مشكل ، وكذا ردها ، فيمكن ان يكون حكماً في قضية ، ولا تتعدى . انتهى .

وقال الفاضل السيد حسين المشهور بخليفة سلطان ، في حواشيه على كتاب الفقيه على هذا الخبر ماصورته : لا يخفى ان البيع بحكم المشتري او غيره في الثمن باطل اجماعا ، كما نقله الفاضل في التذكرة وغيره ، لجهالة الثمن وقت البيع ، فعلى هذا يكون بيع الجارية المذكورة باطلا ، وكان وطى المشتري محمولا على الشبهة ، واما جواب الامام عليه السلام للسائل فلا يخلو من اشكال ، لان الظاهر ان الحكم حينئذ رد الجارية مع عشر القيمة او نصف العشر ، او شراؤها مجدداً بثمان يرضى به البائع مع احد المذكورين ، سواء كان بقدر ثمن المثل ام لا ، فيحتمل حمله على ما اذا لم يرضى البائع باقل من ثمن المثل ، ويكون حاصل الجواب حينئذ : انه تقوم بثمان المثل ان اراد ، ويشترى به مجدداً ، وان كان المثل اكثر مما وقع ، ندبا او استحبابا ، بناء على انه اعطاه سابقا . وهذا الحمل وان كان بعيداً عن العبارة ، مشتملا على التكلف لكن لا بد منه لئلا يلزم طرح الحديث الصحيح بالكلية . انتهى .

اقول : لا يخفى ان مدار كلامهم في رد الخبر المذكور على الاجماع الذي ادعى في التذكرة في هذه المسألة ، فانه لا معارض له سواء . وانت خبير بان من لا يعتمد على مثل هذه الاجماع المتناقلة في كلامهم ، والمنكر دورانها على رؤوس اقلامهم ،

تبقى الرواية المذكورة سالمة عنده من المعارض ، فيتعين العمل بها ، خصوصا مع صحة السند واعتضاد ذلك برواية صاحب الفقيه ، المشعر بقوله بمضمونها والعمل بها ، بناء على قاعدته المذكورة في اول الكتاب ، كما تكرر في كلامهم من عدم مضامين اخباره مذاهبه له ، بناء على القاعدة المذكورة .

وليس هنا بعد الاجماع المذكور الا العمومات التي اشاروا اليها ، من حصول الفرر ، وتطرق النزاع ونحو ذلك . وهذه العمومات - مع ثبوت سندها وصحتها - يمكن تخصيصها بالخبر المذكور ، بل من الجائز - ايضا - تخصيص الاجماع المذكور ، مع تسليم ثبوته ، بهذا الخبر الصحيح ، كما يخصص عمومات الادلة من الايات والروايات ، وهو ليس باقوى منها ، ان لم يكن اضعف ، بناء على تسليم صحتها .
وحينئذ فيقال باستثناء صورة حكم المشتري ، وقوفاً على ظاهر الخبر . وما المانع من ذلك ؟ وقد صاروا الى امثاله في مواضع لا تحصى ، على انه سيأتيك ما يؤيد ما ذكرناه ويشيد ما اخترناه .

واما ما ذكره من عدم الصحة مع كون المبيع مجهول القدر ، وان كان مشاهداً فقد تقدم ذكر خلاف الجماعة المتقدم ذكرهم في ذلك .

قال في الدروس : ولا تكفى المشاهدة في الوزن ، خلافاً للمبسوط ، وان كان مال السلم ، خلافاً للمرتضى ، ولا القول بسعر ما بيعت مع جهالة المشتري ، خلافاً لابن الجنيدي ، حيث جوزة ، وجعل للمشتري الخيار ، وجوز ابن الجنيدي بيع الصبرة مع المشاهدة جزافاً بضمن جزاف مع تغاير الجنس ، ومال في المبسوط الى بيع الجزاف وفي صحيحة الحلبي كراهية بيع الجزاف . انتهى .

اقول : صحيحة الحلبي المذكورة هي : مارواه المشايخ الثلاثة في الصحيح ، عن الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل اشترى من رجل طعاما ، عدلا بكييل معلوم ، ثم ان صاحبه قال للمشتري : ابتع هذا العدل الاخر بغير كييل ، فان فيه مثل ما في الاخر

الذى ابتعته . قال : لا يصلح الا ان يكيل . وقال : وما كان من طعام سميت فيه كيلا فانه لا يصلح مجازفة ، هذا مما يكره من بيع الطعام (١) وروى فى الفقيه فى الصحيح عن الحلبي ، والشيخ فى الصحيح او الحسن عن الحلبي ، عن الصادق عليه السلام قال : ما كان من طعام ... الحديث كما تقدم .

قال المحقق الاردبيلي فى شرح الارشاد - بعد قول المصنف «ولوباع المكيل والموزون والعدد جزافا ، كالصورة بطل وان شوهد» - ما لفظه : اعتبارهما فيهما هو المشهور بينهم ، ولكن ما رأيت له دليلا صالحا ، وادل ما رأيت حسنة الحلبي فى الكافي - ثم ساق الرواية الاولى - وناقش فى السند بما لاطائل فى نقله ، الى ان قال : وبقي فى المتن شيء ، لانها تدل بظاهرها على عدم الاعتبار بخبر البائع بالكيل ، وهو خلاف ما هو المشهور بينهم وفى الدلالة على المطلب ايضا تأمل للاجمال ، وللاختصاص بالكيل والطعام فى قوله «ما كان من طعام سميت فيه كيلا» ولقوله «هذا مما يكره من بيع الطعام» وكأنه لذلك قال البعض بجواز بيع المكيل والموزون بدونها مع المشاهدة ، ويمكن القول به مع الكرامة ، ويؤيد الجواز الاصل ، وعموم ادلة العقود ، ويدل عليه بعض الاخبار ، مثل ما ذكر فى جواز بيع الطعام من غير قبض . انتهى .

وظاهره الميل الى الجواز فى الصورة المذكورة ، ونافا للجماعة المتقدمين . وفيه - كما ترى - تأييد ظاهر لما قدمنا ذكره من البيع بحكم المشتري ، وان ذلك مستثنى من عدم جواز البيع مع جهل الثمن ، انصح الدليل عليه للخبر الصحيح الصريح ، واذا جاز البيع فى هذه الصورة مع اختلال الشرط الذى ذكره ، استنادا الى عدم الدليل على ما ادعوه من الشرط المذكور ، سوى هذه الرواية التى طعنوا فيها بما عرفت فى كلام المحقق المذكور ، ونحوه صاحب الكفاية ، فلم لا يجوز فيما ذكرناه مع دلالة الصحيحة الصريحة على ذلك ، وما ذكره المحقق المذكور

من تأييد الجواز هنا بالاصل وعموم ادلة العقود، صالح للتأييد لما ذكرنا ايضا وبذلك يظهر لك ما في كلامه الذي قدمنا ذكره في تلك المسألة واستشكاله فيها فانه لا وجه له بعد ما عرفت من كلامه في هذه المسألة ، والشرطان من باب واحد .

ومما يؤيد جواز بيع المكيل والموزون بغير وزن ولا كيل - كما ذهب اليه اولئك المتقدم ذكرهم - ما رواه في الكافي والتهذيب عن عبد الرحمان بن ابي عبد الله البصري ، قال : سألت الصادق عليه السلام عن الرجل يشتري بيعا فيه كيل او وزن بغيره (١) ثم يأخذ على نحو ما فيه . فقال : لا بأس به (٢) .

قال في الوافي - بعد نقل هذا الخبر - اي بغير ما يكال ويوزن على نحو ما فيه ، اي بغير كيل ولا وزن . ويشبه ان يكون يسميه بالمشاة التحتانية والعين المهلمة من التعبير ، فصحف . انتهى .

ومما يؤيد ذلك ايضا الاخبار الدالة على جواز الاعتماد على اخبار البائع بكيله او وزنه ، والاخبار الدالة على وزن بعض الاحمال واخذ الباقي على نحو ذلك الموزون .

روى الكليني في الكافي عن عبد الملك بن عمرو ، قال : قلت للصادق عليه السلام اشترى مئة راوية من زيت ، فاعترض راوية او اثنتين وازنها ، ثم أخذ سائره على قدر ذلك . قال : لا بأس (٣) ورواه الصدوق عن عبد الملك بن عمرو ، والشيخ عن ابي سعيد المكارى مثله .

وروى الشيخ عن محمد بن حمران ، قال : قلت للصادق عليه السلام : اشترينا طعاماً فزعم صاحبه انه كاله فصدقناه واخذنا بكيله ، فقال : لا بأس . فقلت : فيجوز ان ايمه

١- في نسخة «يعيره»

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٥ حديث : ٤

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٥ حديث : ١ باب : ٥

كما اشتريته منه بغير كيل ؟ قال : اما انت فلا تبعه حتى تكيله (١) .

وفى الفقيه عن عبدالرحمان بن ابى عبدالله ، انه سأل ابا عبد الله - عليه السلام -
عن الرجل يشتري الطعام ، اشتره منه بكيله واصدقه ؟ فقال : لا بأس ، ولكن لاتدعه
حتى تكيله (٢) .

وروى فى الكافى والتهذيب عن سماعة فى الموثق ، قال : سأله عن شراء
الطعام مما يكال او يوزن ، هل يصلح شراؤه بغير كيل ولا وزن ؟ فقال : اما ان يأتى
رجلا فى طعام قد كيل او وزن فيشتري منه مرابحة فلا بأس ان انت اشتريته ولم تكله
ولم تزنه ، اذا كان المشتري الاول قد اخذه بكيل او وزن ، فقلت له عند البيع : انى
اربحك كذا وكذا وقد رخصيت بكيلك ووزنك فلا بأس به (٣) .

اقول : ومن هذه الاخبار ونحوها يعلم ان ما ذكره من الشرط المذكور ليس
كلياً ، بل يجب الوقوف فيه على موارد النصوص ، مما دل على الجواز فى بعض
الموارد والعدم فى آخر ، ومنه يعلم صحة ما قدمناه فى الشرط الاول من الصحة بحكم
المشتري فى صورة الجهل بالثمن ، لدلالة الصحيحة المتقدمة عليه فان الطعن فيها
وردها بمجرد ما ادعوه من الاجماع ، غير الحقيق بالاتباع ، مجازفة محضة .

فان قيل : ان العلم بالقدر هنا حاصل باخبار البائع والتفاوت اليسير متقرر ،
كما فى تفاوت المكائيل والموازين .

قلنا : دهوى حصول العلم باخبار البائع ، لا سيما على قواعدهم المعلومة بالطلان
حيث يمنونه فى اخبار العدل بل العدلين ، وغاية ما يفيد اخبار العدلين عندهم مجرد الظن ،
كما صرحوا به فى غير موضع ، فكيف يمكن ان يدعى هنا حصول العلم باخبار

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٦ حديث : ٣

٢- المصدر ص ٢٥٧ حديث : ٨

٣- المصدر حديث : ٧

البائع ، كائنا من كان . وهذه الدعوى انما وقعت هنا لضيق الخناق فى المقام بسبب هذه الاخبار الظاهرة الدلالة على خلاف قواعدهم فى هذه الاحكام . فالانخبار ظاهرة فى تأييد ما ذكرناه كما لا يخفى على ذوى الافهام .

ومن هذه الاخبار ايضا يظهر ان ما اشتملت عليه صحيحة الحلبي المتقدمة ، من عدم صحة بيع العدل الثانى بعد وزن الاول ، وعدم تصديق البائع فى ذلك ، مما يحتاج الى ارتكاب التأويل فيه ، والاخراج عن ظاهره .

الموضع الثانى : لا يخفى انه متى قلنا بعدم الصحة فى بعض الموارد لاختلال احد هذه الشرائط المذكورة ، وقد قبض المشتري المبيع ، مع ما عرفت من بطلان البيع ، فانهم قد صرحوا بأنه يكون مضمونا عليه ، لما تقرر عندهم من ان « كل عقد يضمن بصحيحه يضمن بفاسده » . ويؤيد الخبر المشهور « على اليد ما اخذت حتى تؤدى » وكذا كل مأخوذ بالبيع الفاسد ، عالماً بالفساد كان او جاهلاً .

ويظهر من المحقق الاردبيلي - فى شرح الارشاد - المناقشة هنا فى عموم الحكم . قال - بعد قول المصنف « والمقبوض بالسوم او البيع الفاسد مضمون على المشتري » - ما لفظه :

ثم الذى يظهر من كلامهم : عدم الخلاف فى ان المقبوض بالسوم اى المال الذى اخذ للبيع او الشراء مضمون مثل الغصب ، ولو تلف مطلقاً فالتايبض ضمان . ووجهه غير ظاهر مع الاصل ، والذى يقتضيه النظر كونه امانة ، ولعل لهم نصاً او اجماعاً ، كما هو الظاهر من تشبيه البيع الفاسد به فى الضمان ، فتأمل .

وكذا المأخوذ بالبيع الفاسد كان القابض عالماً بالفساد او جاهلاً ، ودليلهم الخبر المشهور « على اليد ما اخذت حتى تؤدى » والقاعدة المشهورة « كل عقد يضمن بصحيحه يضمن بفاسده » و« ما لا يضمن بصحيحه لا يضمن بفاسده » وصحتها غير ظاهرة . بل يقتضى العدم ، وهو مع الجهل بالفساد قوى ، ومع علم الآخر اقوى .

ومع ذلك قال فى شرح الشرايع : لا اشكال فى الضمان مع الجهل بالفساد ، فتأمل ومع علمه بالفساد ، وبعد جواز التصرف وحفظه ووجوب رده الى مالكه معجلاً كالمغصوب . وذلك قد يكون بعلمه بطلب من المالك على تقدير الفساد وعدم رضاه بكونه عنده ، وفتوى العلماء له بذلك ، فهو ضامن للاصل . وما يتفرع عليه كما قيل فى الغصب ، حتى انه يضمن العين والمنفعة ، وان لم ينتفع بها ، مثل اجرة الدابة فى المدة التى كانت عنده ، واما مع الجهل بالفساد لاسيما فى امر غير ظاهر الفساد ، وكذا بعد العلم به ، ولكن مع عدم العلم بوجوب الرد فى الحال ، والضمان غير ظاهر .

ولو ظن ان المالك رضى لهذا المال بالبدل المعلوم ، فهو راض بأن يتصرف فيه عوضاً عما فى يده ، فالاكل حيثئذ ليس بالباطل ، بل بالرضا ، فانه رضى بالتصرف فيه بان يجوز له التصرف فى بدله ، وقد جوز صاحبه ذلك ، وعرف كل واحد من صاحبه ذلك . فحيثئذ يجوز تصرف كل واحد فى بدل ماله وان لم يكن بسبب البيع ، بل بسبب الاذن المفهوم مع البدل ، وكأنه يرجع الى المعاطاة والاباحة مع العوض من غير بيع ، ولا تجد منه مانعاً ، غاية الامر انه يكون لكل واحد الرجوع عن قصده الاول واخذ ماله عينا وزيادة .

نعم اذا علم عدم الرضا ابوجه البيع ، واشتبه ذلك ، يتوجه عدم جواز التصرف والضمان على تقدير فهم عدم الرضا بالمكث عنده ، وكونه امانة على تقدير غيره . ويحتمل جواز التصرف على تقدير التقابض ايضا فى بعض المحال ، بان غاب وامتنع الاطلاع عليه وايصاله اليه واخذ ماله منه . كما فى غير هذه الصورة .

وبالجملة دليل حكم المشهور بينهم ، وهو جعل حكم المقبوض بالسوم والعقد الفاسد مثل الغصب فى اكثر الاحكام ، حتى فى الزامه بالايصال الى صاحبه فوراً ، فلا يصح هباته فى اول وقتها ، على تقدير القول بمنافاة حقوق الادى ، كما هو ظاهر كلامه غير ظاهر ، فالحكم مشكل ، ولا شك انه ينبغى ملاحظة ذلك مهما امكن .

فتأمل . انتهى .

وانما اوردناه بطوله لقوته وجودة محصوله . واما مااستظهر فى آخر كلامه من عدم صحة العبادة فى اول وقتها ، مع منافاة حق الادعى ، فهو مبنى على مذهبه فى المسألة الاصولية ، من ان الامر بالشىء يستلزم النهى عن ضده الخاص . والذي حققناه فيما تقدم من كتب العبادات من هذا الكتاب عدم ثبوت هذه القاعدة وما يترتب عليها من الفائدة .

الموضع الثالث : لو تلف المبيع فى يد المشتري فى صورة يكون مضمونا عليه ، فان كان قيمياً فقيمه ، لانه قد وقع الخلاف هنا فى القيمة .
 وقيل : قيمة يوم التلف لانه وقت الانتقال الى القيمة ، واما قبل التلف فهو مخاطب برد العين وادائها لابلقيمة . وجعله شيخنا الشهيد الثانى فى الروضة هو الاقوى .
 وقيل : يوم القبض ، لانه مضمون عليه من ذلك الوقت بسبب فساد البيع ، وهو اختيار الشرايع .

وقيل : الاعلى من يوم القبض الى يوم التلف ، وهو منقول عن ابن ادریس ، واستحسنه شيخنا الشهيد الثانى ، ان كان التفاوت بسبب نقص فى العين او زيادة ، لان زيادة العين مضمونة مع بقائها ، وكذا مع تلفها فيرجع عليه باعلى القيمتين . اما لو كان التفاوت باختلاف السوق فان الواجب القيمة يوم التلف ، كما هو القول الاول . فالاقوال فى المسألة : اربعة .

اقول : لا يخفى ان الاعتماد على هذه التعليقات الاعتبارية ، لاسيما مع تضادها ، لا يخلو من الاشكال ، مع انه قد روى ثقة الاسلام فى الكافي ، والشيخ فى التهذيب ، عن ابي ولاد الحنات فى الصحيح ، قال : اكرتت بفلاالى قصر ابن هبيرة ذاهبا وجائيا بكذا وكذا ، وخرجت فى طلب خريم لى ، فلما صرت قرب قنطرة الكوفة خبرت ان صاحبه توجه الى النيل ، فلما اتيت النيل خبرت انه قد توجه الى بغداد ، فاتبعته

فلما ظفرت به وفرغت عما بينى وبينه رجعت الى الكوفة ، وكان ذهابى ومجيشى خمسة عشر يوما ، فاخبرت صاحب البغل بعذرى و اردت ان اتحلل منه بما صنعت وارضىه ، فبذلت له خمسة عشر درهما ، فأبى ان يقبل ، فتراضينا بابى حنيفة فاخبرته بالقضية واخبره الرجل .

فقال لى : ما صنعت بالبغل ؟ قلت قد دفعته اليه مليما . قال : نعم بعد خمسة عشر يوما . قال : فما تريد من الرجل ؟ قال : اريد كرى بغلى ، وقد حسبه على خمسة عشر يوما . قال : ما ارى لك حقا ، لانه اكتر اه الى قصر ابن هبيرة فخالف وبركه الى النيل والى بغداد ، فضمن قيمة البغل وسقط الكرى ، فلما رد الرجل البغل سليما وقبضته لم يلزمه الكرى .

قال : فخرجنا من عنده ، وجعل صاحب البغل يسترجع ، فرحمته مما اتى به ابو حنيفة فاعطيته شيئا وتحللت منه ، وحججت فى تلك السنة فاخبرت ابا عبد الله عليه السلام بما اتى به ابو حنيفة . فقال لى : فى مثل هذا القضاء وشبهه تحبس السماء مائها وتمنع الارض بركتها . قال : فقلت لابي عبد الله عليه السلام : فما ترى انت ؟ قال : ان له عليك مثل كرى البغل ذاهبا من الكوفة الى النيل ، ومثل كرى البغل راكبا من النيل الى بغداد ، ومثل كرى البغل من بغداد الى الكوفة ، توفيه اياه .

قال : فقلت - جعلت فداك - : قد علفته بدراهم ، فلى عليه علفه ؟ قال : لا ، لانك غاصب . فقلت : ارأيت لو عطب البغل اونفق أليس كان يلزمنى ؟ قال : نعم ، قيمة البغل يوم خالفته . فقلت : فان اصاب البغل كسر او دبر او غمز ؟ فقال : عليك قيمة ما بين الصحة والعيب يوم ترد عليه . قلت : فمن يعرف ذلك ؟ قال : انت وهو اما ان يحلف هو على القيمة وتلزمك ، وان رد اليمين عليك فحلفت على القيمة فيلزمك ذلك ، او يأتى صاحب البغل بشهود يشهدون ان قيمة البغل حين اكترى كذا وكذا ، فيلزمك . فقلت : كنت اعطيته دراهم ورضى بها وحللتنى .

فقال : انما رضى بذلك وحللك حين قضى عليه ابوحنيفة بالجور والظلم . ولكن ارجع اليه فاخبره بما افتيك به ، فان جعلك فى حل بعد معرفته فلاشى عليك بعد هذا . قال ابوولاد : فلما انصرفت من وجهى ذلك ، لقيت المكارى فاخبرته بما افتانى ابو عبد الله عليه السلام ، وقلت له : قل ماشئت حتى اعطيك . فقال : قد حببت الى جعفر بن محمد ، ووقع فى قلبى له التفضيل ، وانت فى حل . وان احببت ان ارد عليك الذى اخذت منك فعلت (١) .

وانت خبير بان مانحن فيه - احد جزئيات مسألة الغصب ، كما عرفته آنقامن كلام المحقق الاردبيلى ، ونقل ذلك عن الاصحاب .

ومن هذه الرواية يظهر قوة القول الثانى ، وهو قيمة يوم القبض ، لان ظاهره : انه عليه السلام اوجب عليه قيمة البغل يوم المخالفة ، التى بها صار منصوباً وصار فى ذلك اليوم مضموناً عليه ، الا ان فى الخبر المذكور احتمالاً آخر ، وهو ان يكون قوله عليه السلام «يوم خالفته» ظرفاً للزوم القيمة ، بمعنى انه يلزم القيمة فى ذلك اليوم ، واما قدر القيمة فهو غير معلوم من الخبر ، فيحتاج فى تعيينه الى دليل آخر . والاستدلال بالخبر - كما ذكرنا - اولا مبنى على كون الظرف المذكور ظرفاً للقيمة ، يعنى قيمة ذلك اليوم . وتغائر الوجهين واضح . وبذلك بقيت المسألة فى قالب الاشكال .

* * *

هذا ان كان قيمياً ، وان كان مثلياً فالمعروف من مذهب الاصحاب : انه يضمه بمثله ، الا انه قد اضطرب عباراتهم فى ضبط المثلى . فالمشهور بينهم : انه ما يتساوى قيمة اجزائه . وضبطه بعضهم بالمقدر بالكيل او الوزن . وبعضه بأنه ما يتساوى اجزؤه فى الحقيقة النوعية ، وزاد آخرون : اشتراط جواز السلم فيه . وعرفه فى الدروس بأنه المتساوى الاجزاء المتقاربة الصفات . قيل : وهو اقرب التعريفات الى السلامة . فلو كان المثل موجوداً ولم يسلمه حتى فقد - والمراد بفقدانه ان لا يوجد فى

تلك البلاد وماحولها مما يتعارف نقله عادة من الأماكن بعضها الى بعض - فاللازم القيمة . وفيها اوجه :

اولها - وهو اشهرها عندهم - اعتبار قيمته حين تسليم البذل .
وثانيها : اعتبارها وقت الاعواز . قال في المسالك : وهو الاقوى .
وثالثها : اعتبار اقصى القيم من حين الغصب الى حين دفع العوض ، وهو المعبر عنه بيوم الاقباض .

ورابعها : اعتبار الاقصى من حينه الى حين الاعواز .
وخامسها : اعتبار الاقصى من حين الاعواز الى حين دفع القيمة ، ولم نجد لهم دليلا شرعيا على شيء من هذه الاقوال ، الامجرد اعتبارات ترجع بها الى مذكروه كما تقدم نقله عنهم في القيمي .

الرابع : قد صرح الاصحاب بان المراد بالمكييل والموزون هو ما ثبت في زمنه عليه السلام وحكم الباقي في البلدان ما هو المتعارف فيها ، فكل ما كان مكيلا او موزونا في بلد يباع كذلك والا فلا . وظاهر المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد المناقشة في ذلك ، حيث قال - بعد نقل ذلك عنهم - : وفيه تأمل ، لاحتمال ارادة الكيل او الوزن المتعارف عرفا عاما في اكثر البلدان او في الجملة مطلقا او بالنسبة الى كل بلد بلد كما قيل في المأكول والملبوس في السجدة ، من الامر الوارد بها لوسلم ، والظاهر هو الاخير . انتهى .

اقول : لا ريب ان الواجب في معاني الالفاظ الواردة في الاخبار هو الحمل على عرفهم - عليهم السلام - فكلما علم كونه مكيلا او موزونا في زمنهم - عليهم السلام - وجب اجراء الحكم بذلك عليه في الازمنة المتأخرة ، وما لم يعلم فهو - بناء على قواعدهم - يرجع الى العرف العام ، الى آخر مذكروه من التفصيل .
ويمكن ان يستدل على الرجوع الى العرف بما تقدم في صحيحة الحلبي من قوله

«وما كان من طعام سميت فيه كيلا ، فانه لا يصلح مجازفة ، هذا مما يكره من بيع الطعام» فان ظاهره : ان الرجوع فى كونه مكىلا الى تسميته كيلا عرفا ، فكلما وقع التسمية عليه بانه مكىل فلا يجوز بيعه مجازفة .

ويمكن ان يقيد بما اذا لم يعلم حاله فى زمنهم - عليهم السلام - والالوجب الاخذ به كما ذكرناه . وكيف كان فالخبر لا يخلو عن اجمال يمنع الاستناد اليه فى الاستدلال .

واما ما يفهم من كلامه من الرجوع الى العرف مطلقا وان علم كونه مكىلا او موزونا او علم عدمه فى زمانهم - عليهم السلام - فالظاهر انه بعيد ومخالف لما صرح به الاصحاب فى غير موضع ، من تقديم العرف الخاص : اعنى عرفهم - عليهم السلام - على العرف العام ، او عرف كل بلد بلد .

وبالجملة فمحل الاشكال فيما يجهل حاله فى زمنهم - عليهم السلام - من كونه مكىلا ام لا ، وموزونا ام لا ، فهل يكون المرجع فيه الى العرف العام ، او الى ما ذكره من الافراد ، ووجه الاشكال ما تقدم التنبيه عليه فى غير موضع ، من ان العرف مع تسليم امكان الوقوف عليه فى كل بلد بلد وقطر وناحية ، لا انضباط له ، فان لكل قطر عرفا وعادة بخلاف ما عليه غيرها من النواحي والاقطار ، ومن الظاهر ان الاحكام الشرعية متحدة لاختلاف فيها ، فلا تناف بالامور غير المنضبطة .

الخامس: انه متى ثبت الكيل او الوزن فى بعض الاشياء ، فهل يجوز بيع المكىل وزنا وبالعكس ام لا ؟ او يختص الجواز ببيع المكىل وزنادون العكس ؟ احتمالات ، بل اقوال .

للاول : حصول الانضباط بهما . ورجحه فى سلم الدروس ، لرواية وهب .

وللثانى : عدم الدليل على ذلك .

وللثالث : ان الوزن اصل الكيل واضبط منه ، وانما عدل الى الكيل تسهيلا .

اقول :قال فى الدروس :ولو اسلم فى الكيل وزنا او بالعكس فالوجه الصحة
لرواية وهب ، عن الصادق عليه السلام . و اشار بالرواية المذكورة الى ما رواه الشيخ عن
احمد بن ابي عبد الله عن وهب عن جعفر عن ابيه عن على عليه السلام قال : لا بأس بالسلف ما
يوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن (١) ورواه فى الفقيه عن وهب .
وانت خبير بان الظاهر من قوله «لا بأس يسلف المكيل فى الموزون وبالعكس»
ان يكون احدهما ثمتا والاخر مشمتا ، لا ما ذكره من كيل الموزون ووزن المكيل ، كما
هو المدعى .

ويعضد ما ذكرناه ذكر الشيخ الرواية المذكورة فى باب اسلاف السمن بالزيت
واحتمال انه اشار بالرواية الى رواية اخرى غير هذه الرواية بعيد ، اذ لم تقف فى
الباب على غيرها . ويحتمل فى عبارة الدروس ان يقال : ان وزناً بمعنى الموزون ، فيوافق
ظاهر الرواية ، الا ان سياق كلامه يابى الحمل على ذلك . وبذلك يظهر لك قوة القول
الثانى .

وبالجملة فان مقتضى القاعدة المتقدمة هو الوقوف فى كل شىء على ما ورد ، فالمكيل
لا يباع الا كيلا وكذا الموزون والمعدود ، الامع ورود دليل شرعى على جواز الاكتفاء
باحدهما عن الاخر ، ومجرد هذه التعليقات التى يتداولونها فى مثل هذه المقامات
لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية .

نعم قدروى المشايخ الثلاثة فى الصحيح عن ابن مسكان والحلى ، عن ابي عبد الله
عليه السلام انه سئل عن الجوز لا نستطيع ان نعه فيكال بمكيل ثم يعد ما فيه ، ثم يكال ما بقى
على حساب ذلك العدد ، فقال : لا بأس به (٢) .
وهذا فى الحقيقة لا يخرج عن بيعه عدداً وان دل على اغتفار التفاوت اليسير

١- الوسائل ج ١٣ ص ٦٣ حديث ١ :

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٩ حديث ١ : باب ٧ :

الحاصل بذلك ، كما ورد مثله فى رواية عبد الملك بن عمرو المتقدمة ، فى اشتراء مئة راوية من الزيت ووزن واحدة منها واخذ الباقي بذلك الوزن .

وقيد بعض الاصحاب جواز بيع كيل المعدود بتعذر عده، وبعض بتعسره ، قال شيخنا الشهيد الثانى : ولو قيل بجوازه مطلقا ، لزوال الغرر ، وحصول العلم ، واغتفار التفاوت ، لكان حسنا . وفى بعض الاخبار دلالة عليه .

اقول : الظاهر ان من شرط احدا الامر بين المذكورين فى المعدود نظر الى قوله فى الرواية «لا نستطيع ان نعهده» وان الجواب انما بنى على ذلك ، لكن ينافى ذلك رواية الزيت المذكورة ، وهى التى اشار اليها شيخنا المتقدم ذكره ، بقوله : وفى بعض الاخبار دلالة عليه . والى الجواز مطلقا _ كما اختاره شيخنا المتقدم ذكره _ ما فى المفاتيح ، قال : لورود مثله فى الزيت من غير تقييد ولا قائل بالفرق بين المعدود والموزون مع ان الاول ادخل فى الجهالة واقل ضبطا ، ولانتفاء الغرر ، وحصول العلم ، واغتفار التفاوت اليسير ، كما فى اختلاف المكائيل والموازين ، كما يستفاد من المعتبرة ، وتجوزهم اندار ما يحتمل الزيادة والنقص للظروف من الموزونات ، وجواز بيعها مع الظروف من غير وضع ، بناء على ان معرفة الجملة كافية ، وللأخبار فى الاندار ، و فى بعضها «اذا كان من تراص منكم فلا بأس» (١) «وان كان يزيد ولا ينقص فلا تقر به» (٢) وكذا تجوزهم _ بالاختلاف _ الجمع بين شيئين مختلفين فى عقد واحد بثمان واحد كبيرع واجارة ونكاح ، وان كان عوض كل منهما بخصوصه غير معلوم حال العقد . انتهى . وهو جيد الا انه يبقى الكلام فى محمل تحمل عليه رواية الجوز المذكورة .

السادس : قد صرحوا بأنه اذا كان العوضان من المكيل والموزون او المعدود فلا بد من اعتبارهما بما هو المعتاد من الكيل والوزن والعدد ، فلا يكتفى المكيال المجهول

١- الوسال ج ١٢ ص ٢٧٣ حديث ١٠ باب ٢٠

٢- المصدر حديث ٤

كقصعة حاضرة وان تراضيا بها ، ولا الوزن المجهول كالا اعتماد على صخرة معينة وان عرفا قدرها تخميناً ، ولا العدد المجهول بان عولاً عليه ثم اعتبر العدديه ، للفرر المنهى عنه فى ذلك كله .

اقول : وما يدل على ما ذكره : مارواه الصدوق فى الحسن عن الحلبي ، عن الصادق عليه السلام قال : لا يصلح للرجل ان يبيع بصاع غير صاع المصر (١) ورواه الكليني فى الحسن مثله .

ومارواه فى الكافى والتهذيب عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : لا يحل للرجل ان يبيع بصاع غير صاع المصر . قلت : فان الرجل يستأجر الحمال فى المكيل الكيال فيكيل له بمد بيته ، لعله يكون اصغر من مد السوق ، ولو قال هذا اصغر من مد السوق لم يأخذه ، ولكنه يحمله ذلك ويجعله فى اماتته . فقال : لا يصلح الامد واحد والامناء بهذه المنزلة (٢) قوله : الامناء جمع منا مقصوراً ، وهو المن فى اللغة المشهورة فى ألسن الناس ، وما ذكر فى الخبر هو الافصح مما هو المشهور الان فى الالسن . وثنيته منوان .

ومارواه الشيخ فى الصحيح عن سعد بن سعد عن ابي الحسن عليه السلام ، قال : سئل عن قوم يصغرون القفزان يبيعون بها . قال : اولئك الذين يخسون الناس اشياهم (٣) وظاهر المحقق الاردبيلي : المناقشة فى المقام ، بحمل حسنة الحلبي - وهى الاولى - على المنع من البيع بغير صاع البلد بسعر البلد لاحتمال كونه ناقصا اوزائداً ، ثم ايد ذلك برواية محمد الحلبي المذكورة بعدها ، واستند فيما عدا ذلك الى الادلة العامة الكثيرة ، الدالة على الوفاء بالعقود ، وعلى هذا فلو حصل التراضى من البائع

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٨ حديث ٤ :

٢- الوسائل ج ١٢ ص ٢٨٠ حديث ٢ :

٣- المصدر ص ٢٥٨ حديث ١ : باب ٦ :

والمشتري على مكبال مجهول كقصعة ونحوها وحجر مخصوص مجهول ، وقرر القيمة بناء على ذلك صبح البيع بمقتضى ما اختاره .

وفيه : ان اطلاق قوله **بما لا يصلح** في الخبرين «لا يصلح» كما في الاول ، و«لا يحل» كما في الثاني «للرجل ان يبيع بصاع غير صاع المصر» اعم من ان يكون البيع بسعر صاع المصر ، وتقدير القيمة والسعر على ذلك المكبال المجهول . وورود ما ذكره في تنمة الرواية الثانية حكم آخر ، فلانفاة فيه ، مع ان الجواب الصادر منه **بما لا يخل** في الرواية الثانية باطلاقه شامل للمنع من الصورة التي ادعى جوازها ، وخصوص السؤال لا يخصه كما تقرر في كلامهم .

وبالجملة فان عبارات هذه الاخبار شاملة باطلاقها لما ذكرنا ، وتخصيصها يحتاج الى دليل ، ومع ورود المنع في الصورة التي وافق عليها كما في صحيحة سعد بن سعد ، فانها ظاهرة فيما ذكره ، لا يوجب تخصيص ذلك الاطلاق . فان هذا احد فردى المطلق الذي دلت عليه تلك الاخبار .

واما الاستناد الى عموم ادلة الوفاء بالعقد ، فانه لا يخفى ان العقود ، منها : ما هو صحيح . ومنها : ما هو باطل ، ومن الظاهر ان وجوب الوفاء انما يترتب على العقد الصحيح ، فلا بد - اولا - من النظر في العقد صحة وبطلانا ، ليتمكن ترتب وجوب الوفاء به عليه . فالاستناد الى الاستدلال بهذا العموم قبل النظر في العقد - كما ذكرنا - مجازفة ظاهرة .

ثم ان المحقق المشار اليه قال - في المقام - : ومنه يعلم البحث في المعدود . والظاهر عدم الدليل على عدم جواز بيعه الاعدا ، وعموم ادلة جواز العقود ، والوفاء بها ، يدل على الجواز ، وعدم اشتراط العد ، والاصل والعمومات ، وحصول التراضي الذي هو العمدة في الدليل ، دليل قوى . فاثبات خلافه مشكل ، وان كان المشهور عدم الجواز ، والاحتياط معه قبل وقوع العقد ، نعم الاولى عدم ارتكابه ، والترك لبائعه على

تقدير رضاه . فتأمل . انتهى .

اقول: لاريب انه لم يرد هنا دليل واضح فى الدلالة على مذكره الاصحاب ، من عدم الجواز ، الا ان صحيحة الحلبي وابن مسكان المتقدمة: الواردة فى الجوز مؤيدة لما ذكره ، وان لم تكن الدلالة صريحة فى ذلك ، فان الظاهر من السؤال : ان الحكم فى بيع الجوز هو العدم ، والسائل رتب سؤاله على ذلك ، فقال : انه اذا كان مما لا يجوز بيعه اعداً ، والحال انه لا يستطيع عده لكثرتة ، فلو قيل على هذا النحو ، فهل يجزى ام لا؟ والامام عليه السلام قد قرر على ذلك ، والالكان يجيبه بأنه لا يحتاج الى ذلك بل يبيعه مجازفة ، كما يدعيه المحقق المذكور . وقد تقرر ان تقريره عليه السلام حجة كقوله وفعله .

وحينئذ فيكون الخبر ظاهراً فى تأييد مذكره الاصحاب ، بل دالا عليه . واذا ثبت هذا الحكم فى الجوز يثبت فى غيره مما يباع عدداً ، ويتعدى الى ما سواه بتنقيح المناط القطعى ، كما فى جل الاحكام ، اذ لا خصوصية لذكر الجوز هنا الا من حيث وقوع السؤال عنه .

واما استناده الى مذكره من عموم ادلة الوفاء بالعقود ، فقد عرفت ما فيه ، واما الاصل فانه معارض بان الاصل بقاء كل ملك لمالكه حتى يقوم دليل شرعى على انتقاله عنه الى غيره .

واما حصول التراضى الذى جعله العدة ، ففيه - اولاً - : انه لا يطر دكليا ، والالجرى فى الصرف والربا ونحوهما بمجرد التراضى ، وسقط ما اشترط فيهما من الشروط .
و - ثانياً - : ان غاية ما يفيد التراضى مجرد الاباحة ، والمدعى هو البيع الناقل عن الملك والمخرج له عن صاحبه .

و - ثالثاً - ما يتضمنه من الفرر المنهى عنه ، كما علله به بعض الاصحاب ، مع اعتضاد ذلك بالاحتياط كما اعترف به . وبالجمله فالظاهر مذكره الاصحاب .

السابع : قد صرحوا بأنه يجوز ابتياع جزء معلوم بالنسبة كالتصيف والثلاث - مثلاً - مشاعاً ، تساوت اجزأؤه كالجبوب والادهان او اختلفت كالجواهر والحيوان ، اذا كان الاصل الذى يبيع جزؤه معلوماً بما يعتبر فيه من كيل او وزن او عدد او مشاهدة ، فيصح بيع نصف الصبرة المعلومة المقدار والوصف ، ونصف الشاة المعلومة بالمشاهدة او الوصف .

اقول : ودلائل الجواز فيما ذكره هنا ظاهر ، وهو عموم ادلة البيع بشروطه المعتبرة فيه ، فلو باع شاة غير معلومة من قطيع غنم معلوم العدد مشاهد ، وان تساوت اثمان ما اشتمل عليه من الشاة ، لم يصح لمجهولية المبيع .

ولو باع قفيزاً من جرة مجهولة ، فهل يعتبر العلم باشتغالها على المبيع ، او اخبار البائع بذلك ، والالم يصح ، او انه يصح البيع ، فان نقصت تخير المشتري بين اخذ الموجود منها بحصته من الثمن ، وبين الفسخ ، لتبعض الصفقة قولان .

والظاهر : ان المشهور الاول . والثانى اختيار الشهيد فى اللمة .

ثم انه مع العلم باشتغالها على المبيع وصحة البيع - كما هو قول المشهور فهل ينزل على الاشاعة ، او يكون المبيع قفيزاً فى الجملة ، وجهان . قرب فى المسالك الثانى . وتظهر الفائدة فيما لو تلف بعضها ، فعلى الاول فيتلف من المبيع بالنسبة ، وعلى الثانى يبقى المبيع مابقى قدر المبتاع .

اقول : والذى وقفت عليه من الاخبار ، مما يتعلق بهذه المسألة : ما رواه الشيخ فى الصحيح عن يزيد بن معاوية ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل اشترى من رجل عشرة آلاف طن فى أنبار بعضه على بعض من اجمة واحدة ، والأنبار فيه ثلاثون الف طن ، فقال البائع : قد بعثك من هذا القصب عشرة آلاف طن ، فقال المشتري . قد قبلت واشتريت ورضيت . فأعطاه من ثمنه الف درهم ، ووكل المشتري من يقبضه ، فأصبحوا وقد وقع النار فى القصب فاحترق منه عشرون الف طن ، وبقي عشرة آلاف طن ،

فقال : عشرة آلاف طن التى بقيت هى للمشتري . والعشرون التى احترقت من مال البائع (١) .

وهى ظاهرة فى ان الجزء المباع من الجملة ليس على سبيل الاشاعة بحيث يلحقه جزء من النقص الواقع على المجهول ، كما هو احد الوجهين المتقدمين ، بل يعتبر ذلك القدر المبيع بعينه ، كما قر به فى المسالك .

والطن - بالضم - الحزمة من حطب او قصب . والجمع اطنان ، مثل قفل واقفال .

قالوا : ولو قال : بعثك كل قفيز منها بدرهم لم يصح ، ولو قال : بعثتها كل قفيز منها بدرهم فالمشهور انه لا يصح ايضا مطلقا ، خلافا للشيخ ، ونفى عنه البعد فى الكفاية فقال : وقول الشيخ غير بعيد .

وظاهر هذا الكلام هو صحة هذه الاحكام ، اهم من ان تكون الجملة مجهولة او معلومة ، وخص فى الدروس البطلان فى الصورة الثانية بما اذا كان المجموع مجهولا .

قال : ولو كان قال «بعثتها كل قفيز بدرهم» بطل مع الجهالة . وظاهر الشيخ الصحة مطلقا . انتهى .

قال فى الروضة : واعلم ان اقسام بيع الصبرة عشرة ، ذكر المصنف بعضها منطوقا وبعضها مفهوما وجملتها : انها اما ان تكون معلومة او مجهولة ، فان كانت معلومة صح بيعها اجمع ، وبيع جزء منها معلوم مشاع ، وبيع مقدار كقفيز تشتمل عليه ، وبيعها كل قفيز منها بكذا لا يبيع كل قفيز منها بكذا او المجهولة . تبطل فى جميع الاقسام الخمسة الا الثالث . انتهى . ومنه يعلم : ان يبيعها كل قفيز بكذا يصح مع المعلومية ، ويبطل مع المجهولية الاعلى قول الشيخ ، حيث نقل عنه الصحة مطلقا .

واما بيع كل قفيز منها بكذا فهو باطل مطلقا ، وبه يتبين ما فى الكلام الاول من الاجمال .

وقد صرحوا - ايضا - بأنه لا يجوز ابتياع شىء بمقدار غير معين منه ، اذالم يكن متساوى الاجزاء ، كالذراع من الثوب ، والجريب من الارض ، وعبد من عبيد ، وشاة من قطيع . ولوعينه من جهة ، كما لو قال : من هذا الطرف الى حيث ينتهى ، ففى صحته قولان ، اشهرهما : الصحة . ويجوز ذلك فى المتساوى الاجزاء ، كالقفيز من الكر .

اقول : لا يبعد التفصيل فى هذا المقام ، بان يقال بعدم الصحة فى «و عبد من عبيدين او عبيد ، وشاة من قطيع . والصحة فى نحو ذراع من الثوب وجريب من الارض . لحصول المجهولية فى الاول فيبطل البيع لذلك ، لتفاوت افراد العبید و افراد الشاة تفاوتاً فاحشاً ، بخلاف اجزاء الثوب واجزاء الارض ، اذ الغالب فى الثوب المصنوع ان تكون صنعته من اوله الى آخره على نهج واحد . وكذلك الارض . وحيث فلا فرق بين ان يبيعه ذراعاً معيناً مشاراً اليه - كما اعترفوا بالصحة فيه - ولا بين ان يبيعه ذراعاً من اى طرف اراد المشتري . وهكذا فى الارض .

ويؤيده ما تقدم من الاكتفاء بالمعلومية فى الجملة من المواضع . والى ما ذكرنا يشير كلام المحقق الاردبيلي فى شرح الارشاد ، حيث قال - بعد ان نقل عنهم المنع من عدم تعيين الموضع ، والجواز مع تعيينه ، كأن يقول - ابتداء - : الذرع من هذا الرأس وابتداء الجريب من هذا الجانب من الارض - مالفظة : وفيه تأمل ، اذ لم يقم دليل على اعتبار هذا المقدار من العلم فانهما اذا تراخيا على ذرع من هذا الكر باس ، من أى رأس اراد المشتري ، او من اى جانب كان من الارض ، فما المانع بعد العلم بذلك ، مع ان الغالب هو التساوى فى طول ثوب الكر باس - مثلاً - وارض متصلة الاجزاء بمعنى عدم تفاوت بين اجزائها المستلزم لتفاوت فى قيمته . فتأمل فيه . انتهى .

وهو جيد .

وبالجملة فان مذكروه من القاعدة المذكورة بالنسبة الى غير متساوي الاجزاء ليس على اطلاقه ، بل ينبغى التفصيل فيه بما ذكرنا . والله العالم .

الثامن : قالوا : تكفى في بيع الثوب والارض المشاهدة وان لم يمسح . ونقل في التذكرة الاجماع على ذلك ، مع انه نقل في الدروس عن ظاهر الخلاف المنع .

وينبغى ان يعلم : ان المراد بمشاهدة الثوب الكافية في صحة بيعه : مشاهدته منشوراً ، فلو كان مطويا لم يكف الامع تقلبيه على وجه يوجب معرفته . هذا بالنسبة الى غير المكييل والموزون والمعدود ، والا فانه يجب مع ذلك الاستعلام باحد الثلاثة المذكورة ولا تكفى المشاهدة وحدها .

ومن هنا يتقدح اشكال في هذا المقام ، فانه متى اعتبر احد هذه الثلاثة فيما كان كذلك ، زيادة على المشاهدة ، فكيف يقال بانه تكفى المشاهدة خاصة في الثوب ، مع انه مذروع . وكما يشير اليه كلامهم فيما تقدم من قولهم : ذراع من هذا الثوب ، ولان المتعارف في الثوب هو الذرع . الا ان يقال : المراد به هنا المخيط فقط . او يقال : ان الذرع غير مشروط في المذروع . كما في الثلاثة المتقدمة ، فان ذلك شرط فيها .

ويؤيده اضافة الارض . فانها قد تكون مذكوعة ايضا ، مع انه يجوز بيعها مشاهدة وموصوفة بلا ذرع من غير خلاف .

وتكفى مشاهدة المبيع عن وصفه ، ولو غاب وقت الابتياح ، بشرط ان لا يكون مما يتغير عادة ، كالارض والوانى والحديد والنحاس ونحوها ، ولا تضى مدة تغير فيها عادة ، ويختلف باختلافه زيادة ونقصانا ، كالفاكهة والطعام والحيوان . فلو مضت مدة كذلك لم يصح البيع ، لتحقق الجهالة المترتبة على تغيره عن تلك الحالة . وان

احتمل التغير كفى البناء على الاول ، اعنى المشاهدة السابقة، وصح البيع .
 فان ظهر التغير زيادة او نقصانا فان كان مما يتسامح بمثل عادة فلا خيار ، والاتخير
 المغبون منهما ، وهو البائع ان ظهر زائداً والمشتري ان ظهر ناقصاً .
 ولو اختلفا فى التغير الموجب للخيار ، وهو الذى يتسامح بمثله - كما عرفت -
 فقيل : ان القول قول المشتري ، يمينه ان كان هو المدعى للتغير والبائع ينكره ، لان
 البائع يدعى علمه بهذه الصفة ، ويقول : انى بعته بهذه الصفة التى هو عليها الان ،
 وهو ينكره . ولان الاصل عدم وصول حقه اليه ، فيكون فى معنى المنكر ، ولا صلة
 بقاء يده على الثمن .
 وقيل بتقديم قول البائع لتحقيق الاطلاع المجوز للبيع ، واصالة عدم التغير .
 والمشهور الاول . والمسألة عارية من النص . والركون الى امثال هذه التعليقات
 فى تأسيس الاحكام الشرعية قد عرفت ما فيه فى غير مقام .
 ولو باعه ارضاً على انها جربان معينة فظهرت اقل من ذلك ، فقيل بأن للمشتري
 الخيار بين فسخ البيع وبين اخذها بحصتها من الثمن . وقيل : بل بكل الثمن .
 وللشيخ قول ثالث ، بان البائع ان كان له ارض بجانب تلك الارض تفى بالنقص
 فعملية الاكمال منها والاتخير المشتري بين الاخذ بحصتها من الثمن وبين الفسخ .
 ويدل على هذا القول ما رواه الصدوق والشيخ عن عمر بن حنظلة عن الصادق
 عليه السلام فى رجل باع ارضاً على انها عشرة اجربة ، فاشتري المشتري ذلك منه بحدوده ،
 ونقد الثمن ووقع صفقة البيع وافترقا ، فلما مسح الارض اذا هى خمسة اجربة ، قال :
 ان شاء استرجع فضل ماله واخذ الارض ، وان شاء رد البيع واخذ ماله كله ، الا ان
 يكون له الى جنب تلك الارض - ايضاً - ارضون فلتؤخذ ويكون البيع لازماً له ،
 وعليه الوفاء بتمام البيع ، فان لم يكن له فى ذلك المكان غير الذى باع ، فان شاء
 المشتري اخذ الارض واسترجع فضل ماله وان شاء رد الارض واخذ المال كله (١)

وربما طعن فى الخبر بضعف السند . وهو غير مرضى عندنا ولا معتمد ، والرواية لا معارض لها ، وهى دالة على صحة القول الاول ، مع عدم وجود الارض للبائع ثمة ، فالعمل بها متعين .

وفى الكفاية نقل عن الشيخ - هنا - مع عدم وجود الارض : انه ينخير المشتري بين الاخذ بجميع الثمن والفسخ . قال : ومستنده رواية عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام لكنها غير نفية السند . وفيه : ان الرواية انما تدل على الاخذ بحصته من الثمن ، وهو ما يخص المبيع كما هو القول الاول ، لا بجميع الثمن كما هو القول الثانى . والظاهر ان ما ذكره سهو من قلمه .

التاسع : يختبر ما يراد طعمه كالديس ، اوريجه كالمسك او يوصف .

ويدل على ذلك : ما رواه الشيخ عن محمد بن العيص قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام - عن رجل اشترى ما يذاق ، يذوقه قبل ان يشتري ؟ قال : نعم ، فليذقه ، ولا يذوقن ما لا يشتري (١) ورواه البرقى فى المحاسن مثله .

فلو اشتراه من غير اختبار او وصف بناء على الاصل - وهو الصحة - فالمشهور بين المتأخرين : الجواز مع العلم به من غير هذه الجهة ، كالقوام واللون وغيرهما مما يختلف قيمته باختلافه .

وقيل : لا يجوز بيعه الا بالاختبار او الوصف للغرر المنهى عنه . وهو منقول عن الشيخين وسلاور والتقى والقاضى وابن حمزة .

والاول مذهب المحقق والعلامة ومن تأخر عنهما .

ويرجع الاول : جواز البناء على الاصل احالة على مقتضى الطبع ، فانه امر مضبوط عرفا لا يتغير غالبا الا لعب ، فيجوز الاعتماد عليه ، لارتفاع الغرر به كالاكتفاء برؤية ما يدل بعضه على باقيه غالبا كظواهر الصبرة ، وينجبر النقص بالخيار ،

فان خرج معييا تخير المشتري بين الرد والارش ان لم يتصرف فيه تصرفا زائدا على اختياره ، والا تعين الارش لو تصرف كذلك ، كما في غيره من انواع المبيع . وان كان المشتري المتصرف اعمى ، لتناول الادلة . خلافا لسلاح حيث خير الاعمى بين الرد والارش وان تصرف .

واولى بالجواز من غير اختبار ما يؤدى اختياره الى فساد كالجوز والبطيخ والبيض ، فان شراؤه جائز مع جهالة ما في بطونه ، ويثبت للمشتري الارش بالاختبار مع العيب دون الرد . وفي بعض عبارات الاصحاب : جاز شراؤه بشرط الصحة . وفي عبارة الشيخ وجماعة : بشرط الصحة او البراءة من العيوب . والاول اجود . ثم ان اطلق اقتضى الاطلاق الصحة ورجع بارش العيب مع ظهوره بعد الكسر لا الرد كما عرفت ، للتصرف .

وان شرط البائع البراءة من العيوب صح ولاخبار لو ظهر معييا . كذا اطلقه الجماعة .

قال في المسالك - بعد نقل ذلك عنهم - : ويشكل فيما لو ظهر كله معييا ولم يكن لمكسوره قيمة كالبيض ، فان مقتضى الشرط رجوعه بالثمن كله لعدم وجود ما يقابله ، وهو مناف لمقتضى العقد ، اذ لا شيء في مقابلة الثمن فيكون اكلا للمال بالباطل فينتج بطلان الشرط ، وقد نبه على هذا في الدروس . انتهى . وهو جيد . قالوا : ولولم يكن لمكسوره قيمة كالبيض الفاسد رجوع بالثمن اجمع ، لبطلان البيع حيث لا يقابل الثمن مال .

وهل يكون العقد مفسوخا من اصله ؟ نظراً الى عدم المالية من حين العقد فيقع باطلا ابتداء ، او يطرأ عليه الفسخ بعد الكسر وظهور الفساد ، الثغاة الى حصول شرط الصحة حين العقد وانما تبين الفساد بالكسر ، وجهان بل قولان .

جزم في الدروس بالثاني وجعل الاول احتمالا . قال : ولولم يكن له قيمة بطل البيع

من حينه ويحتمل من اصله .

قال شيخنا الشهيد الثانى - بعد نقل ذلك عنه - : وهو ظاهر الجماعة ، ورجح الاول . قال : ورجحان الاول واضح ، لان ظهور الفساد كشف عن ظهور عدم المالية فى نفس الامر حين البيع للاحداث عدما حينه ، والصحة مبنية على الظاهر . انتهى .

والمسألة محل توقف . وفرعوا على القولين الكلام فى مؤنة النقل من الموضع الذى اشتراه فيه الى موضع الاختبار ، فعلى الاول على البائع ، وعلى الثانى على المشتري لوقوعه فى ملكه .

العاشر : المشهور بينهم - من غير خلاف يعرف - : انه يجوز بيع المسك فى فاره وان لم يفتق ، بناء على أصل السلامة ، فان ظهر بعدالفتق معيبا تخير المشتري ، كما هو القاعدة فى كل معيب . والفار بالهمزة : الجلدة التى فيها المسك . قالوا : وفتقه بأن يدخل فيه خيط بأبرة ثم يخرج فيشم .

والفار فى عبائهم - كما فى العبارة المذكورة - : جمع فارة كتمر وتمر ، فهو فى العبارة مضاف الى ضمير المسك ، وقد نص جملة من الاصحاب على انه بالهمزة فى المفرد والجمع . وفى مجمع البحرين : انه يهمز ولا يهمز . وهكذا فى فارة البيوت .

ولم اقف لهم فى هذا الحكم على نص ، قال المحقق الاردبيلي : قواعدهم تقتضى عدم جواز بيعه فى الفارة للجهالة ، لانهم ما يجوزون فى ظاهر كلامهم بيع المشموم بالمشاهدة بل يوجبون الشم معها ، وقد جوزوا بيعه مع مشاهدة الفارة فى المسك من دون مشاهدته وشمه . ولعله لاجماع ونص فهم ذلك من فحواه ، ويؤيده عموم الادلة التى اشرنا اليها غير مرة مع الاصل وعدم مانع ظاهر يصلح لذلك ، ووجود العلم فى الجملة ، وعدم وجوب الاستقصاء مع عدم تفويت حق ، اذ لو كان معيبا تخير ،

وايضاً قد يعلمه اهل الخبرة في القارة ، وهذا مؤيد لعدم اشتراط العلم في كثير مما سبق فتذكر ، ومؤيد ايضاً لعدم نجاسة ماينفصل من الحي ، فانها ظاهرة عندهم بالاجماع ، مع انها جلدة رماها الغزال فتأمل . انتهى .

ولاوجه لهذه التأييدات مع عدم نص على الحكم المذكور كما اعترف به ، بل الجميع من قبيل الدعاوى العارية عن الدليل ، وقد عرفت ان مقتضى القاعدة المذكورة المتقدمة هو المشاهدة او الوصف الرافع للجهاالة ، والكيل والوزن والعدد فيما كان من هذه الاقسام ، واستثناء بعض الافراد عن مقتضى القاعدة يحتاج الى دليل . بل لوورد الدليل في بعض الموارد لردوه كما في مسألة البيع بحكم المشتري او البائع او اجنبي ، فانهم قدردوا الرواية المتقدمة الصحيحة الصريحة في جواز البيع بحكم المشتري ، وهذا المحقق المذكور ممن وافقهم على ذلك كما تقدم في كلامه في تلك المسألة ، فكيف مع عدم الدليل كما في هذه المسألة . ومجرد شهرة الحكم بينهم لايجب التخصيص لتلك القاعدة .

على انه قدروى في التهذيب عن عبد الاعلى بن اعين ، قال نبئت عن ابي جعفر عليه السلام انه كره شراء مالم تره (١) .

وروى في الخصال عن محمد بن سنان مسنداً الى ابي جعفر عليه السلام انه كره بيعين : اطرح ونخذ من غير تغليب ، وشراء مالم تر (٢) .

واستعمال الكراهة بمعنى التحريم في الاخبار اكثر كثير كما نبهنا عليه في غير موضع والخبر ان المذكور ان مؤيدان لما ذكروه من القاعدة في هذا المقام ، فالخروج عنها بغير دليل غير معقول ، الا ان يقال - كما قدمنا الاشارة اليه - : انه لا ضابط ولا قاعدة في ذلك ، بل المرجع الى النصوص فيما دلت عليه جوازا ومنعاً ، والحال انه لانص

١- الوائل ج ١٢ ص ٢٧٩ حديث ١٠

٢- المصدر حديث ٣٠

فى هذا المقام ، فالاحتياط بعدم جواز البيع الامع المملوكة بالفتق - كما ذكره - واجب ، لاشتباه الحكم ، وان وقع فى كلامهم على جهة الاستحباب . والله العالم .

الحادى عشر : المشهور انه لا يجوز بيع سمك الاجام مع ضميمة القصب او غيره للجهالة ، ولو فى بعض المبيع . ولا اللبن فى الضرع - وهو الذى لكل ذى خف او ظلف - لذلك وان ضم اليه شيئاً ولولبنا محلوباً . قالوا : لان ضميمة اللبن المعلوم الى المجهول تجعل المعلوم مجهولاً ، فاما عدم الجواز بدون الضميمة فموضع وفاق عندهم ، وانما الخلاف معها . فالمشهور - كما عرفت - هو المنع . وقيل بالجواز .

والظاهر : ان محل الخلاف هو السمك المملوك المقدور قبضه ، فان غير المملوك ولا المقدور لا يجوز بيعه اتفاقاً ، وايضاً المراد به غير المحصور ولا المشاهد ، والا فلو كان كذلك فانه لاختلاف فى جواز البيع ، كما صرح به بعض فى الموضعين . ومنه يعلم ان محل الخلاف انما هو السمك المملوك المقدور غير معلوم العدد ولا المشاهد مع الضميمة المملوكة . وقد ذهب الشيخ هنا الى الجواز ايضا . كما ذهب الى الجواز فى بيع اللبن فى الضرع اذا ضم اليه لبن محلوب ، بل مع الضميمة الى ما يوجد فى مدة معلومة .

وفصل آخرون - والظاهر : انه المشهور بين المتأخرين - بأنه ان كان المقصود بالبيع هو الضميمة المملوكة وجعل ماعداها تابعاً لصح البيع ، وان عكس او كانا مقصودين لم يصح ، وكذا القول فى كل مجهول ضم اليه معلوم .

والذى وقت عليه من الاخبار فى هذا المقام : ما رواه الصدوق فى الفقيه والشيخ فى التهذيب ، عن سماعة فى الموثق ، قال : سألت عن اللبن يشترى وهو فى الضرع ؟ فقال : لا ، الا ان يحلب لك منه اسكرجة فيقول : اشتر منى هذا اللبن الذى فى الاسكرجة ومابقى فى ضرعها بثمن مسمى ، فان لم يكن فى الضرع شيء كان مافى

الاسكرجة (١) اى كان المبيع مافى سكرجة .واسكرجة - بضم الهمزة وسكون السين، وضم الكاف ، والرء المشددة - : انا صغىر فارسى معرب .
وهذه الرواية - كما ترى - ظاهرة فيما ذهب اليه الشيخ . والاصحاب ردوها بضعف السند ، وهو عندنا غير معتمد . وظاهر هذه الرواية عدم اشتراط الكيل والوزن فى اللبن .

ومارواه فى الكافى فى الصحيح عن عيص بن القاسم ، قال : سألت ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل له غنم يبيع البانها بغير كيل ، قال : نعم ، حتى تنقطع اوشىء منها (٢) .

قال المحدث الاستر ابادى - عطر الله مرقده - فى حواشيه على الكافى : قوله «يبيع البانها بغير كيل» يعنى اللبن فى الضرع كالثمرة على الشجرة ليس مما يكال عادة ، فهل يجوز بيعها بغير كيل ؟ قال : نعم . لكن لا بد من تعيين ذلك ، بأن يقال : الى انقطاع الالبان او الى انفصال اللبن من الضرع ، فيوافق الخبر الثانى . والله يعلم . انتهى .

وقال المحدث الكاشانى فى الوافى - ذيل الخبر المذكور - : اى يشترط ان ينقطع الالبان من الثدي ، اى تحلب اما كلها او بعضها ، واما اذا كان كلها فى الثدي ولم يحلب شىء منها بعد فلا يجوز بيعها ويشبه ان يكون «حتى» تصحيف «متى» .

اقول : ويأتى - على احتمال المحدث الاول - جواز بيعها فى ضرعها كالثمرة على النخلة . وظاهره صحة ذلك من غير ضمنية ، لكن لا بد من التقييد بانقطاع الالبان ، ونحوها مما ذكره . وعلى كلام المحدث الثانى : جواز بيع مافى الضروع مع انفصال بعضه كما دل عليه موثق سماعة ، وان الممنوع منه انما هو البيع مسادام فى الضرع

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٥٩ حديث : ٢ باب ٨ :

٢- المصدر حديث : ١ باب ٨

ولم يحلب منه شىء بالكلية فعلى كل من الاحتمالين فالخبر دال على خلاف ما هو المشهور من عدم الجواز كذلك .

وكيف كان فظاهر هذا الخبر - ايضا - جواز بيع اللبن بغير كيل ولا وزن .
ومارواه فى الكافى والتهذيب عن البزنطى عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا كانت اجمة ليس فيها قصب ، اخرج شىء من السمك ، فيباع وما فى الاجمة (١) .

وظاهر الخبر : انه لو كان فيها قصب فانه لا يحتاج الى ضميمة اخرى زائدة على القصب وسمك الاجمة ، لان القصب معلوم بالمشاهدة .

ومارواه الشيخ فى الموثق عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس ان يشتري الاجام اذا كان فيها قصب (٢) . وهى كسابقتها بل اصرح .

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله فى شراء الاجمة ليس فيها قصب انما هى ماء .
قال : يصيد كفاً من سمك ، فتقول : اشترى منك هذا السمك وما فى الاجمة بكذا وكذا (٣) .

والاصحاب ايضا ردوا هذه الروايات بضعف السند . قال فى المسالك - فى مسألة بيع الاجام - : والقول بالجواز مع الضميمة مذهب الشيخ استناداً الى اخبار ضعيفة ، ثم رجح ما اختاره المتأخرون من التفصيل الذى قدمنا نقله عنهم . وقال - فى مسألة بيع اللبن فى الضرع - : جوزة الشيخ مع الضميمة ولو الى ما يوجد فى مدة معلومة استناداً الى رواية ضعيفة ، والوجه المنع الاعلى التفصيل السابق .

اقول : العجب منهم فى مسألة بيع السمك فى فاره يجوزونه مع الجهالة المطلقة

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦٣ حديث ٢٠ باب ١٢ :

٢- المصدر ص ٢٦٤ حديث ٥ :

٣- المصدر حديث ٦ :

وعدم المعلومية بوجه ، ويخرجون عن مقتضى قاعدتهم المتقدمة من غير دليل ، ويمنعونه في هذا الموضوع مع ورود الاخبار بجوازه وقوفاً على تلك القاعدة وتمسكاً بها ، ورداً للاخبار المذكورة لمخالفتها لها ، مع حصول المعلومية في الجملة ، وتأيد هذه الاخبار في موضع الحاجة اليها ، وغض النظر عن ضعفها .

وبالجملة فان الحق هنا ماذهب اليه الشيخ فيما دلت عليه هذه الاخبار . والى ذلك بميل كلام المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد ، والفاضل الخراساني في الكفاية .

الثاني عشر : المشهور انه لايجوز بيع الجلود والاصواف والاشعار على الانعام وان ضم اليه غيره ايضا ، لجهالة مقداره . مع كون غير الجلود موزوناً ، فلا يصح بيعه جزافاً .

قال في المسالك - بعد نقل ذلك عنهم - : والاقوى جواز بيع ماعدا الجلد منفرداً او منضمّاً مع مشاهدته وان جهل وزنه ، لانه غير موزون كالثمرة على الشجرة ، وان كان موزوناً لوقلح كالثمرة . وفي بعض الاخبار دلالة عليه . انتهى . وهو جيد .

والظاهر ان الرواية التي اشار اليها هي : مارواه الصدوق في الفقيه والشيخ في التهذيب عن ابراهيم الكرخي ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : ماتقول في رجل اشترى من رجل اصواف مائة نعجة وما في بطونها من حمل ، بكذا وكذا درهماً فقال : لا بأس ان لم يكن في بطونها حمل كان رأس ماله في الصوف (١) .

والرواية - كما ترى - دالة على جواز بيع الصوف ونحوه من الاوبار والاشعار على ظهر الدابة وحدها . وكذا صريحها يدل على ما قدمنا نقله عن المسالك من الجواز هنا . لكن قيده بما اذا كان المقصود بالذات هو ما على الظهور ، وقوفاً على القاعدة التي قدمناها عنهم ، في ضم المعلوم الى المجهول .

وبذلك صرح - ايضا - في الكتاب المذكور ، حيث قال - بعد قول المصنف

فى تعداد ما لا يجوز بيعه «وكذا الجاود والأصواف والأوبار والشعر على الأنعام ، ولو ضم إليه غيره ، وكذا ما فى بطونها ، وكذا لو ضمهما» - ماصورته : ضمير المثنى يعود الى النوعين السابقين ، وهما ما فى بطونها وما على ظهورها من الصوف والشعر والوبر ، والمراد : انه لا يصلح بيع كل واحد منهما منفرداً ولا منضمًا الى غيره ، ولا احدهما منضمًا الى الآخر . وحيث عرفت ان بيع ما على الظهور من المذكورات صحيح ، فيجوز ضم ما فى البطن اليه اذا كان المقصود بالذات هو ما على الظهر ، كما تقدم فى القاعدة . انتهى .

وفيه : ان روايات الضمان - على تعددها - لاشعار فيها بهذا التقييد الذى ذكره ، من ان المقصود بالذات هو الضميمة خاصة . وغاية ما تدل عليه هو : انه مع عدم حصول ذلك المجهول يصير الثمن فى مقابلة الضميمة المعلومة . واما كونها هى المقصودة بالبيع فلا . بل ربما اشعر ظاهرها : ان المقصود بالبيع انما هو ذلك المبيع المضموم اليه ، وانما جعلت هذه الضميمة من قبيل الحيل الشرعية ، لتلازم اخذ الثمن بغير عوض يقابله ليخرج من باب البيع المبنى على المعاوضة .

وقال فى الدروس : والاقترب جواز بيع الصوف والوبر والشعر على ظهور الأنعام منفرداً اذا اريد جزء فى الحال ، او بشرط بقاءه الى اوان جزء .

وانت خبير - بناء على ما حققناه كما دلت عليه الرواية المتقدمة واختاره فى المسالك - انه لا ثمرة لهذا الشرط ، اذا المبيع حينئذ مشاهد ، والوزن غير معتبر فيه فى تلك الحال ، فيجوز بيعه . واشترط جزء لا مدخل له فى الصحة بوجه . فالأظهر عدم اشتراطه . وغاية ما يلزم : انه ببقائه يمتزج بمال البائع وهو لا يقتضى بطلان البيع ، اذا مرجع حينئذ الى الصلح كما سيأتى مثله انشاء الله فى لقطة الخضر .

ثم ان ظاهر عبارة المسالك المتقدمة - اولاً - : هو عدم جواز بيع الجلد على ظهر الحيوان مطلقاً . وكأنه اتفقى بينهم ، والا فما المانع من بيعه مع الضميمة كما

فى الاشعار والاورار مع مشاهدة الحيوان الذى عليه الجلد ، فالمشاهدة مشتركة بين الجلد من الاشعار ونحوها ، وعموم الادلة والاكتفاء بالمعلومية الجمالية كما فى غير موضع مما عرفت وستعرف يقتضى الصحة كما لا يخفى .

ثم ان رواية الكرخى (١) المتقدمة قد دلت على جواز بيع الحمل مع ضميمة الصوف كما عرفت ، والاصحاب قد صرحوا بالعدم الا اذا ضم الحمل الى الام ، وكانت الام هى المقصودة بالبيع ، عملا بالقاعدة التى تقدم نقلها منهم .

قال العلامة - فى التذكرة - : لو باع الحمل مع امه جاز اجماعا ، سواء كان فى الادمى او غيره . ثم قال - بعد هذا - : لو قال : بعثك هذه الدابة وحملها لم يصح عندنا ، لما تقدم ان الحمل لا يصلح مبيعا ولا جزء منه .

اقول : والاقر هو الجواز مع الضميمة مطلقا للخبر المتقدم المعتضد بما صرحوا به فى غير موضع من الاكتفاء بمعلومية المبيع فى الجملة ، ومنع الاصحاب من بيع الملاقيح - وهو : ما يلقحه الفحل وتحمله الناقة - منفردا او منضمما ، وجهه ظاهر ، لانه معدوم ، ومن شرط المبيع ان يكون موجودا حال البيع .

ويمكن ان يستدل عليه بما رواه الشيخ فى الحسن - بابراهيم بن هاشم - عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا تبع راحلة عاجلة بعشر ملاقيح من اولاد جمل فى قابل (٢) .

والتقريب فيها : البناء على عدم الفرق بين الشراء والبيع .

وروى الصدوق فى معانى الاخبار عن محمد بن هارون الزنجاني عن على بن عبد العزيز عن القاسم بن سلام باسناد متصل الى النبى صلى الله عليه وسلم انه نهى عن المجر ، وهو ان يباع البعير او غيره بما فى بطن الناقة ، ونهى عليه السلام عن الملاقيح والمضامين .

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦١ حديث : ١

٢- المصدر ص ٢٦٢ حديث : ٣

فالملاقيح : مافى البطون ، وهى الاجنة . والمضامين : مافى اصلاب الفحول و كانوا يبيعون الجنين فى بطن الناقة وما يضرب الفحل فى عامه وفى اعوامه . ونهى ^{عن} ~~البيع~~ عن بيع حبل الحبل . ومعناه : ولذلك الجنين الذى فى بطن الناقة ، او هو نتاج التاج ، وذلك غرر . انتهى (١)

الثالث عشر : قالوا : اذا كان المبيع فى ظرف جاز وزنه وبيعه معه ، وان ينذر (٢) للظرف ماجرت به العادة مما يحتمل كونه بذلك القدر او يزيد قليلا وانقص كذلك ، فلو علم يقينا زيادة المسقط على وزنه لم يصح الابتراضى المتبايعين ، لان فى ذلك تضييعا لمال احدهما ، بخلاف ما اذا كان برضاهما .

قيل : وكما لا يجوز وضع ما يزيد كذا ما ينقص لاشتراكهما فى المعنى . قالوا : ويجوز بيعه مع الظرف بغير وضع ، بمعنى جعل الموزون المجموع من الظرف والمظروف بسعروا واحد ، ولا يضر جهل وزن كل واحد ، لان معرفة الجملة كافية كمنظائره مما يباع منضمما . وقيل : لا يصح حتى يعلم مقدار كل واحد منهما منفردا ، لانهما فى قوة مبينين . ورد بأنه ضعيف .

اقول : والذى وقفت عليه هنا من الاخبار المتعلقة بهذا الحكم : مارواه الشيخان فى الكافى والتهذيب عن حنان فى الموثق ، قال : كنت جالسا عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له معمر الزيات : انا نشترى الزيت فى زقاقه فيحسب لنا النقصان فيه لمان الزقاق . فقال له : ان كان يزيد وينقص فلا بأس ، وان كان يزيد ولا ينقص فلا تقربه (٣) . وروى فى التهذيب عن على بن ابي حمزة قال : سمعت معمر الزيات يسأل ابا عبد الله عليه السلام فقال : جعلت فداك ، انى رجل ابيع الزيت - الى ان قال - : فانه

١- الوسائل ج ١٢ ص ٢٦٢ حديث : ٢

٢- الانداز - بالذال المهملة - : الاسقاط

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٢٧٣ حديث : ٤

يطرح لظروف السمن والزيت لكل ظرف كذا وكذا رطلا ، وربما نقص .
قال : اذا كان عن تراض منكم فلا بأس (١) .

وروى محمد بن جعفر الحميرى فى قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده
على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يشتري المتاع وزنا فى الناسية
والجواني ، فيقول : ادفع للناسية رطلا او اكثر من ذلك . ايحل ذلك البيع ؟ قال : اذا
لم يعلم وزن الناسية والجواني فلا بأس اذا تراضيا (٢) .

ويستفاد من الخبر الاول : انه مع احتمال الزيادة والنقصان فى الظروف فانه
لا بأس لوقوع احدهما موقع الاخر ، الا ان الخبر الثانى قيده بالتراضى . وكذا ظاهر
الخبر الثالث ، وهو احوط . ودل الخبر الاول على انه - مع معلومية الزيادة - فلا يجوز .
وظاهر الخبر : المنع وان حصل التراضى . والاصحاب - كما عرفت - جوزوه
مع التراضى ، الا ان يحمل الخبر على ذلك ، لان المدار فى البيع على التراضى ،
الا ان يمنع منه مانع من خارج فى مواضع مخصوصة منصوبة .

ثم ان ما قيل من قياس النقيصة على الزيادة فى عدم الجواز الامع التراضى - كما
تقدم نقله - يمكن الخدشة فيه بان المراد من كلامهم المنقول - او لا - ان اندار المحتمل
لا يحتاج الى المراضاة ، وانما المحتاج اليها ما يزيد . ولعل الوجه : انه يجوز ذلك
للمشتري لقلّة التفاوت لو كان التسامح بمثله بين الناس غالبا ، مع انه غير معلوم فيحمل
على الغالب مع عدم اليقين . ولا يجوز له اندار الزيادة الامع رضاء البائع ، وحيث
فلا يرد اشتراط ذلك فى نقصان .

وبالجملة فان الاندار انما هو حق المشتري ، لانه قد اشترى - مثلا - مائة من
السمن فى هذه الظروف ، فالواجب دفع قيمة المائة المذكورة ، وله اسقاط ما يقابل

- المصدر ص ٢٧٢ حديث : ١ باب : ٢٠

المصدر ص ٢٧٣ حديث : ٣

الظروف من هذا الوزن المذكور ، فمتى كانت الظروف فيها ما يزيد وينقص حمل زيادتها على نقيصتها - كما تقدم فى الاخبار - واسقط ذلك ، اذ فيها ما يحتمل الزيادة والنقيصة قليلا بحيث جرت العادة بالتسامح فى مثله ، فان له اسقاطه . اما لو كان معلوم الزيادة فليس له الاسقاط الا برضاء البائع لدخول النقص عليه بذلك ، واما معلوم النقيصة فان البائع لا يندره ويدخل على نفسه الضرر بالتقصان . وبذلك يظهر لك ان قياس أحدهما على الآخر ليس فى محله . والله العالم .

وأما ما ذكره من أنه يجوز بيعه مع الظروف من غير وضع ، فانه وان جاز من حيث عدم ضرر الجهل بكل منهما على حدة ، لان معرفة الجملة كافية كما ذكره الا أنه يستلزم كون قيمة الظرف قيمة المظروف ، والغالب التفاوت ، وربما يكون فاحشاً ، فيلزم الضرر بالمشتري . فالواجب تقييده برضاء المشتري ، كما قيدوا به فى صورة زيادة الظرف يقينا . والحكم المذكور غير منصوص لينبع فيه اطلاق النص ، الا ان يقال : ان اطلاق كلامهم يحمل على ذلك .

* * *

الى هاتم الجزء الثامن عشر حسب تجزئتنا . وبه يكتمل أحكام المكاسب

والبيوع . ويتبدىء الجزء التالى (١٩) بأحكام الخيارات .

ونسأل الله التوفيق فى اكمال هذه الموسوعة الجليلة

التي يفخر بها فقه الامامية على طول

الزمان . والله ولى التوفيق

١٧ ربيع الاخر

١٣٩٧ هـ

فهرس الجزء الثامن عشر

من كتاب الحدائق الناضرة

الموضوع	الصفحة
(كتاب التجارة)	
وفيه مقدمات وفصول :	
(المقدمة الاولى)	
في البحث على طلب الرزق وكسب الحلال	٣
(فوائد)	
الفائدة الاولى - في الجمع بين اعتبار طلب الرزق واعتبار طلب العلم اذا	
لم يمكن لطالب العلم القيام بطلب الكسب	٩
في ان نفقة طالب العلم مكفولة	١١
الفائدة الثانية - في ان فساد الناس يوجب جور الحكام عليهم	١٦
الفائدة الثالثة - في ان الواجب هو التعرض للرزق واما مسبب الاسباب	
فهو الله تعالى	١٧
الفائدة الرابعة - في وجوب النفقة للتجارة	١٩

الموضوع	الحدائق الناضرة	ج ١٨
الصفحة		

* * *

المقدمة الثانية- في آداب التجارة :

٢٣	١- التفقه في الدين
٢٣	٢- التساوى بين المبتاعين والبايعين
٢٥	٣- كراهة الربح على المؤمن
٢٩	٤- استحباب اقالة المستقيل
٢٩	٥- استحباب الدعاء بالمأثور
٣١	٦- استحباب الدعاء عند الشراء
٣٢	٧- لا يعطى المشتري من عنده اذا قال له : اشترلى
٣٦	٨- كراهة مدح البايح لمتاعه
٣٧	٩- كراهة السوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
٣٨	١٠- كراهة مبايعة الادين
٤١	١١- كراهة الاستحطاط بعد العقد
٤٣	١٢- كراهة الزيادة في السلعة وقت النداء
٤٧	١٣- استحباب المماكسة الا في مواضع
٤٨	١٤- استحباب ان يكون المسلم سهل البيع والشراء
٤٩	١٥- استحباب البيع عند ظهور الربح
٥٠	١٦- استحباب المبادرة الى الصلاة وترك التجارة
٥٢	١٧- ان لا يتوكل حاضرا لباد
٥٤	١٨- كراهة تلقى الركبان
٥٨	١٩- كراهة الاحتكار او حرمة . وتحديد مفهوم الاحتكار

٤٩٩	الفهرست	ج ١٨
الصفحة		الموضوع
		(المقدمة الثالثة)
		فيما يكتسب به
٦٧		وهي انواع : محرم ومكروه ومباح
		(البحث الاول)
		في المكاسب المحرمة
		وفيه مقامات :
		المقام الاول
٧١		في التكسب بالنجاسات
		وفيه مسألان :
		المسألة الاولى
٧١		في حرمة التكسب بالاحيان النجسة عندما استثنى
		المسألة الثانية
		في حرمة بيع المايعات المتنجسة التي لا تقبل التطهير ولا ينتفع بها منفعة
٨٣		محالة مقصودة
		* * *
		المقام الثاني
٩٢		في التكسب بما لا ينتفع به من الحيوانات

٥٠٠	الحدائق الناضرة	١٨ ج
الموضوع		الصفحة
المقام الثالث		
في التكسب بما هو محرم في نفسه وفيه مسائل :		٩٨
المسألة الاولى		
في عمل الصور المجسمة وبيعها		٩٨
المسألة الثانية		
في الفناء		١٠٠
استثناءات من حرمة الفناء		١١٥
المسألة الثالثة		
في معونة الظالمين		١١٨
في الدخول في اعمال الظلمة		١٢٣
شرائط جواز الدخول في اعمال الظلمة ومعنى لائقية في الدماء		١٣٤
المسألة الرابعة		
في النوح بالباطل		١٣٦
المسألة الخامسة		
في حفظ كتب الضلال		١٤١

الصفحة	الموضوع	ج ١٨	الفهرست	٥٠١
--------	---------	------	---------	-----

المسألة السادسة

١٤٦	في هجاء المؤمن وغيبته
١٤٩	في الاخبار الدالة على كفر المخالفين
١٥١	في وجوب التبرى من المخالفين
١٥٣	في ان المخالف ليس مسلماً على الحقيقة
١٥٧	في ان غير المستضعف ناصبي
١٥٩	في حرمة استماع الغيبة ايضاً
١٥٩	في بيان كفارة الغيبة
١٦٠	في موارد جواز الاغتياب

* * *

المسألة السابعة

١٧١	في حرمة السحر وماشا كله وفيه مقامات :
-----	--

المقام الاول

١٧٩	في السحر في عدم تأثير السحر على المعصومين - ع -
-----	--

المقام الثانى

١٨٢	في القبالة
-----	------------

٥٠٢	الحقائق الناضرة	ج ١٨
الموضوع		الصفحة
المقام الثالث		
في الكهانة		١٨٤
المقام الرابع		
في الشعبذة		١٨٥
* * *		
المسألة الثامنة		
في القمار		١٨٦
المسألة التاسعة		
في الغش المحرم والتدليس والتزيين بما يحرم وفيها موارد :		١٩٠
الاول - في الغش الخفي		١٩٠
الثاني - في تدليس الماشطة		١٩٤
الثالث - في تزيين الرجل بما يحرم عليه وتزيين المرأة بما يحرم عليها		١٩٧
* * *		
المقام الرابع		
فيما يحرم لتحريم ما يقصد به		٢٠٠

ج ١٨	الفهرست	٥٠٣
الموضوع		الصفحة

وفيه مواضع للكلام :

٢٠٠	الموضع الاول - فى تحريم عمل آلات اللهو
٢٠٢	الموضع الثانى - فى تحريم الاجارة للمحرم او البيع للمحرم
٢٠٦	الموضع الثالث - فى تحريم بيع السلاح من اعداء الدين

* * *

المقام الخامس

٢١١	فى اخذ الاجرة على الواجبات والكلام فيه يقع فى موارد :
٢١١	المورد الاول - فى اخذ الاجرة على تجهيزات الميت الواجبة
٢١٤	المورد الثانى - فى اخذ الاجرة على الاذان
٢١٦	المورد الثالث - فى اخذ الاجرة على القضاء
٢١٨	المورد الرابع - فى بيع المصحف

* * *

(البحث الثانى)

فيما يكره التكبس به ، وهى امور :

٢٢٣	الاول - الصرف
	الثانى - بيع الاكفان . وبيع الطعام . وبيع الرقيق . والذبح . والصباغة .
٢٢٥	والحيابة . والحجامة
٢٣٠	الثالث - كراهية اخذ الاجرة على تعليم القرآن

* * *

(البحث الثالث)

٥٠٤	الحقائق الناضرة	١٨ ج
الموضوع		الصفحة
في المكاسب المباحة		
وهي ماعدا الامرين المتقدمين في البحثين الاول والثاني		٢٣٦
	* * *	
(المقدمة الرابعة)		
في تحقيق مسائل تدخل في حيز المكاسب		
المسألة الاولى		
لو دفع انسان الى آخر مالا ليصرفه في قبيل هو منهم ، فهل يجوز له ان يأخذ منه ؟		٢٣٧
المسألة الثانية		
في جواز تناول الخراج والمقاسمة من الجائر		٢٤٣
المسألة الثالثة		
في حل جواز السلطان وجميع الظلمة		٢٦٠
المسألة الرابعة		
في تناول الوالد من مال ولده .		٢٧٢
في تناول الزوجة من مال زوجها		٢٨٢
المسألة الخامسة		
في جواز تناول المارة من الثمرة وشرائط ذلك		٢٨٦

٥٠٥	الفهرست	ج ١٨
الصفحة		الموضوع

* * *

المسألة السادسة

في احكام الارضين
وفيها مقامات :

المقام الاول

- ٢٩٤ في الارض المفتوحة عنوة وفيه موارد من الكلام
٢٩٨ الاول - في التصرف في هذه الاراضى
٣٠٦ الثانى - في ان مكة فتحت عنوة والتكلم عن سائر البلدان

المقام الثانى

- ٣١٣ في الارض التى اسلم عليها اهلها طوعاً

المقام الثالث

- ٣١٨ في ارض الصلح

المقام الرابع

- ٣٢١ في ارض الانفال

* * *

٥٠٦	الحدائق الناضرة	١٨ ج
الموضوع		الصفحة

المسألة السابعة

في احكام اليتامى واموالهم وتحقيق الكلام يقع في مناهج :

٣٢٢	المنهج الاول - في ولى اليتيم
٣٢٥	المنهج الثانى - فى الاتجار بمال اليتيم
٣٣٤	المنهج الثالث - فيما يحل لقيم اليتيم
٣٤٣	المنهج الرابع - فى تحريم تناول مال اليتيم

* * *

(احكام العقود والمعاملات)

الفصل الاول

(فى البيع)

واركانه ثلاثة : الصيغة والمتعاقدان والعوضان والبحث عن ذلك يقع فى مقامات :

المقام الاول

٣٤٨	فى اشتراط الصيغة فى صحة البيع وغيره من العقود ، وعدمه
-----	---

* * *

وتمام الكلام بتوقف على بيان امور :

٣٥٥	الامر الاول - فى اعتبار مطلق اللفظ الدال على التراضى
٣٥٦	الامر الثانى - فى تحقيق بيع المعاطة
٣٥٨	الامر الثالث - فى تحقيق معنى افادة المعاطة للاباحة عند المشهور
٣٦٢	الامر الرابع - فى ان تلف العين يوجب لزوم المعاطة

الصفحة	الموضوع	ج ١٨	الفهرست	٥٠٧
٣٦٣	الامر الخامس - فيما لو وقعت المعاوضة بقبض احد العرضين			
٣٦٤	الامر السادس - في ورود المعاظة في الاجارة والهبة			
٣٦٥	الامر السابع - في كفاية اشارة الاخرس			

* * *

المقام الثاني

في شرائط المتعاقدين
وتفصيل الكلام فيه يقع في مسائل :

المسألة الاولى

٣٦٢ في اشتراط البلوغ

المسألة الثانية

٣٦٣ في اشتراط الاختيار

المسألة الثالثة

في اشتراط كونه مالكا او في حكمه والكلام فيه يقع في مقامين :

٣٦٦ الاول - في بيع الفضولي صحة وبطلاناً

٣٩١ الثاني - في رجوع المشتري على البائع الفضولي

* * *

الموضوع	الحدائق الناضرة	ج ١٨
الصفحة		

المسألة الرابعة

- فيما لو باع ملكه مع ملك غيره والكلام فيه في مواضع : ٣٩٩
- الموضع الاول - في صحته فيما يملك وبطلانه فيما لا يملك ٤٠٠
- الموضع الثاني - في تقسيط الثمن ٤٠١
- الموضع الثالث - في كيفية التقسيط ٤٠٢

* * *

المسألة الخامسة

- في بيع الوكيل والولي ونحوهما وتحقيق الكلام في هذه المسألة يقع في مواضع ٤٠٣
- الموضع الاول - في تعيين الاولياء ٤٠٥
- الموضع الثاني - لولاية للام مطلقا ٤٠٦
- الموضع الثالث - في ولاية عدول المؤمنين ٤٠٨
- الموضع الرابع - في احكام التقاص ٤٠٩
- الموضع الخامس - في تولى طرفى العقد ٤١٦
- الموضع السادس - في اقتراض الولي من مال اليتيم ٤٢١

* * *

المسألة السادسة

- في عدم امتلاك الكافر للعبد المسلم ٤٢٢

٥٠٩	الفهرست	ج ١٨
الصفحة	الموضوع	
	فروع :	
٤٢٦	الاول - جواز امتلاكه اذا كان يعتق عليه	
٤٢٧	الثاني - استيجار الكافر للمسلم	
٤٢٧	الثالث - رهن العبد المسلم عند الكافر	
٤٢٨	الرابع - يجبر الكافر على بيع العبد المسلم او المصحف	
	* * *	

المقام الثالث

في شرائط الموضين
وتحقيق البحث فيه يقع في مسائل :

المسألة الاولى

٤٢٩ ان يكون العوضان عيناً

المسألة الثانية

٤٣١ ان يكونا مملوكين لمن له البيع والشراء
٤٣٣ في منع بيع دور مكة واجارتها

المسألة الثالثة

٤٣٤ ان يكون المبيع مقدوراً على تسليمه او يضم اليه ما يصح بيعه منفرداً كما
في العبد الاق

الموضوع	الصفحة
٥١٠	الحدائق الناضرة ج ١٨

المسألة الرابعة

- ان يكون طلقاً ، فلا يصح بيع الوقف مطلقاً
٤٤٤ موارد جواز بيع الوقف

المسألة الخامسة

- ٤٤٨ فى عدم جواز بيع ام الولد
٤٥٤ موارد جواز بيع ام الولد
٤٥٨ المسألة السادسة - عدم جواز بيع الرهن . وبيع الجانى على تفصيل

* * *

- ٤٥٩ المسألة السابعة - من الشروط المعتبرة ، معلومية العوضين
والكلام فيها يقع فى مواضع:
٤٦٠ الاول - فى اشتراط العلم بالثمن قدرأ ووصفاً وجنسأ
٤٦٣ فى عدم جواز بيع الجراف
٤٦٦ الموضع الثانى - فى ضمان المقبوض بالعقد الفاسد
٤٦٨ الموضع الثالث - فى تعيين يوم الضمان فى المقبوض المضمون
٤٧١ الموضع الرابع - فى المراد بالمكيل والموزون
٤٧٢ الموضع الخامس - فى بيع المكيل موزوناً وبالعكس
٤٧٤ الموضع السادس - فى عدم كفاية كيل او وزن مجهول
٤٧٨ الموضع السابع - فى بيع الجزء المشاع
٤٨١ الموضع الثامن - فى بيع المشاهد

٥١١	الفهرست	ج ١٨
الصفحة		الموضوع
٤٨٣	الموضع التاسع فى اعتبار الاختبار فيما يراد طعمه او ريحه	
٤٨٥	الموضع العاشر - فى بيع المسك فى فاره	
٤٨٧	الحادي عشر - فى بيع سمك الاجام	
٤٩٠	الثانى عشر - فى بيع الجلود والاصواف على الانعام	
٤٩٣	الثالث عشر - فى بيع المظروف مع ظرفه	

منشورات دار الكتب في بيروت - لبنان

اسم الكتاب	المؤلف	اسم الكتاب	المؤلف
جوامع الجامع في تفسير القرآن	عبد الزهراء الخطيب	ضياء الصالحين	المجوهري
مصادر وأسانيد نهج البلاغة	عبد الزهراء الخطيب	عمار بن ياسر صدر الدين شرف الدين	الإسلام وأسس التشريع
شرائع الاسلام ١-٤	العلامة الحلي	عبد المحسن فضل الله	مقتل الحسين
جامع الرواة	الأردبي	عبد الله البيهقي	حجر بن عدي
معالم التوحيد	العلامة الشيخ جعفر سبحاني	سلمان الفارسي	عبد الله البيهقي
معالم الحكومة الاسلامية	جعفر سبحاني	عمار بن ياسر	عبد الله البيهقي
معالم النبوة	جعفر سبحاني	مذهب أهل البيت	محمد الحيدري
مفاتيح الجنان	عباس القمي	كيف تكسب الأصدقاء	محمد الحيدري
الباقيات الصالحات	عباس القمي	النكت الاعتقادية	جعفر النقدي
الأنوار البهية	عباس القمي	علي الأكبر	محمد علي عابدين
فرق الشيعة	النوبختي	من ذا وذاك	محمد جواد مغنية
حق اليقين	العلامة عبد الله شبر	شبهات الملحدين	محمد جواد مغنية
تذكرة الخواص	سبط بن الجوزي	مصدر الوجود	جعفر سبحاني
ثواب الأعمال وعقابها	علي دجيل	فلسفات إسلامية	بسام مرتضى
مناقب الإمام علي	ابن المغازلي الشافعي	طب الإمام الصادق	محمد الخليلي
أدعية وأعمال شهر رمضان	إعداد الدار	الأخلاق عند الإمام الصادق	محمد أمين زين الدين
١٠٠ شاهد وشاهد	عبد الزهراء الخطيب	الحياة الجنسية في الإسلام	صباح السعدي
الاستنصار	الكراجكي	كشف الغمة في معرفة الأئمة	الأربلي
الوصية الخالدة	عباس الموسوي	سعد السعود	ابن طاووس
تلخيص المحصل	نصير الدين الطوسي	مناقب آل أبي طالب	ابن شهر آشوب
معالم العلماء	ابن شهر آشوب	الفصول المختارة	الشيخ المفيد
		الانتصار	الشريف المرتضى
		مبادئ الوصول إلى علم الأصول	العلامة الحلي





